المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة



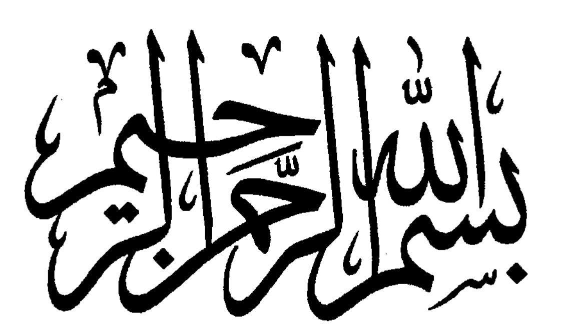
# مجلة الجامعة الإسلامية

مجلة علمية محكمة
تصدر عن الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

العدد ١٤٠ - السنة ٤٠ - ١٤٢٨هـ

رقم الإيداع ١٤/٠٠٩٢
تاريخه ١٤١٤/١/٢٢هـ

موقع الجامعة الإسلاميّة www.iu.edu.sa
بريد الإنترنت iu@iu.edu.ds


بسم الله الرحمن الرحيم

# قواعد نشر البحوث العلميّة في مجلّة الجامعة

أ – أن تكون جديدة؛ لم يسبق نشرها .

ب– أن تكون خاصّة بالمجلّة .

ج– أن تكون أصيلة؛ من حيث الجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.

د – أن تُراعى فيها قواعد البحث العلميّ الأصيل ، ومنهجيّته.

هـ– أن لا تكون أجزاء من بحوث مستفيضة، قد تمّ نشرها للباحث، ولا أجزاء من رسالته العلميّة في ( الدّكتوراه) أو (الماجستير) .

و – أن لا يزيد عدد صفحاتها عن مائة للإصدار الواحد، ولا يَقِلُّ عن عشر صفحات، ولهيئة تحرير المجلّة الاستثناء عند الضّرورة .

ز – أن تُصَدَّرَ بنبذة مختصرة - لا تزيد عن نصف صفحة - للتّعريف بها .

ح– أن يرافقها نبذة مختصرة عن صاحبها ؛ تبيّن عمله، وعنوانه، وأهمّ أعماله العلميّة.

ط– أن يُقَدّم صاحبها خمس نسخ منها .

ي– أن تُقَدّم مطبوعة وفق المواصفات الفنّيّة التّالية:

١– البرنامج وورد XP أو ما يماثله .

٢– نوع الحرف Traditional Arabic

٣– نوع حرف الآية القرآنيّة decotype Naskh Special

٤– مقاس الصّفحة الكلّي : ١٢سم × ٢٠سم ( بالرّقم )

٥– حرف المتن: ١٦ أسود .

٦– حرف الهامش : ١٤ أبيض.

٧– رأس الصّفحة : ١٢ أسود .

٨– العنوان الرّئيسيّ : ٢٠ أسود.

٩– العنوان الجانبي : ١٨ أسود.

١٠– الأقراص تكون من النّوعيّة الجيّدة، ويكون حفظ الملفّات علىٰ نظام DOC.

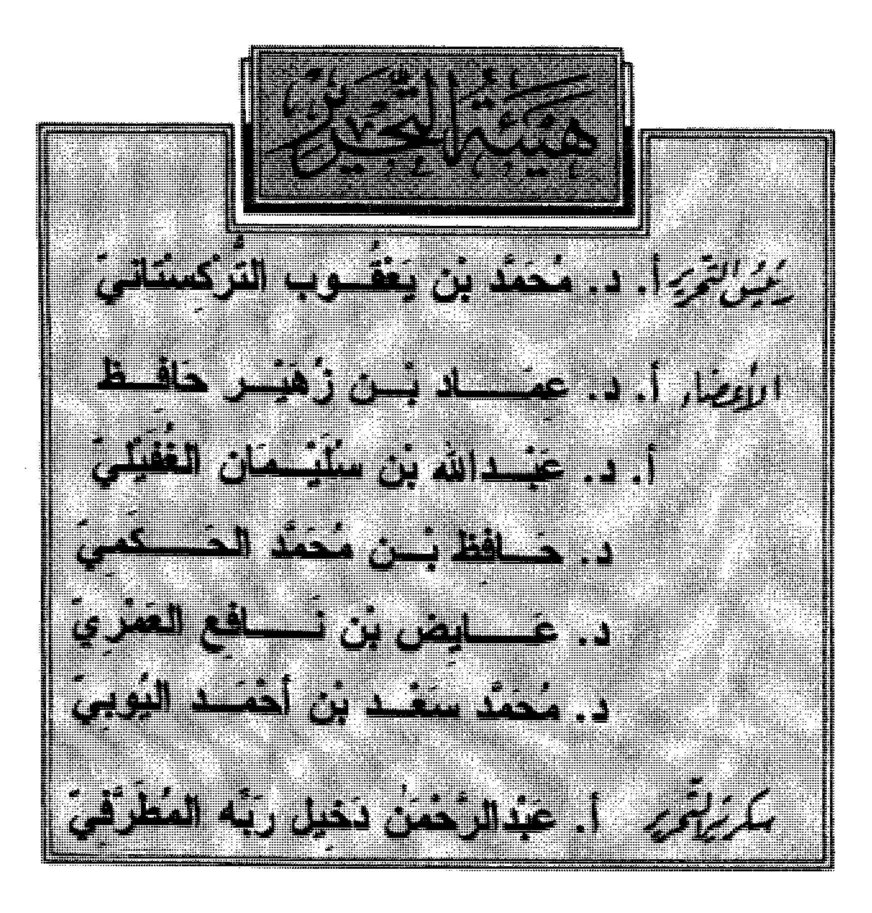
ك – أن يُقَدّم البحث - في صورته النّهائيّة - في ثلاث نسخ؛ منها نسختان علىٰ قرصين مستقلّين ، ونسخة علىٰ ورق .

ل– لا تلتزم المجلّة بإعادة البحوث لأصحابها ؛ نشرت أم لم تنشر .

عنوان المراسلات : تكون المراسلات باسم رئيس التّحرير:
(ص ب ١٧٠ المدينة المنوّرة هاتف وفاكس ٨٤٧٢٤١٧
البريد الإلكتروني iu@iu.edu.sa )

مجلة

# الجامعة الإسلامية



الموادّ المنشورة في المجلّة تعبّر عن آراء أصحابها

# مُحْتَوَيَاتُ الْعَدَدِ

| الْمَوْضُوعُ | الصَّفْحَةُ |
|---|---|

# قِصَّةُ الْمَائِدَةِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

## (حَقَائِقُ وَفَوَائِدُ)

إعْدادُ :

**د. عِمَادِ بْنِ زُهَيْرٍ حَافِظ**

الأُسْتَاذِ فِي كُلِّيَّةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي الْجَامِعَةِ

## المقدّمة

الحمد لله خالق الكون والبريّات، ومؤيّد أنبيائه ورسله بالآيات المعجزات، والصلاة والسلام على من بعثه سبحانه بأعظم البيّنات، آياتٍ وسورٍ، أحكامٍ وحِكَم، قصصٍ وعِبرَ.. وبعد:

فكلّما شارفت على الانتهاء من تلاوة سورة المائدة تملّكني العَجَبُ مع استفهام ممّا قصّه الحقّ – عزّ وجلّ– عن طلب الحواريين عيسى– عليه السلام – إنــزال مائدة من السماء؛ حيث كانت أغرب وأعجب ما ذُكِر في هذه السورة وخاتمتها.. سؤال مائدة تنــزل من السماء! أمر عجيب وغريب كيف جاء على بال أولئك المؤمنين من قوم عيسى عليه السلام حوارييه وخلصائه؟! وكيف يسألونه ذلك وهم أصدق قومه وأخلصهم إيماناً واتباعاً؟! هذا مع أسلوب في الحوار وطريقة في الكلام تثير عدداً من التساؤلات، فيقف القارئ أمام هذا الحوار متسائلاً مستوضحاً عن جمله وعباراته وطريقته وأفكاره.. سؤال وجواب بين الطرفين يستوضح كلٌّ منهما الآخر.. ومن بعد الإيضاح والبيان تأتي الإجابة – بعد الابتهال – من ربّ الأرباب مع تهديد ووعيد من الكفر بعد الإيمان.. ومن ثَمّ يقف النصّ القرآني الكريم عن إكمال القصة وإتــمامها!! فيقف القارئ مرة أخرى تلو مرّات متسائلاً مستوضحاً متعجباً عن سبب عدم الإكمال..

ما الهدف وما المسوّغات.. تعجّب إثر تعجّب واستغراب بعده استغراب .. فوددت بعدُ أن أبحث عمّا يزيل هذه التساؤلات المتعددة وتلكم الاستغرابات المتكرِّرة؛ فاستعنت بالله على خوض غمار هذه القصة القرآنية؛ وطالعت مطالعة المتفحِّص الذي يريد أن يصل إلى مبتغاه.. طالعت كلام المفسرين من قديم

وحديث حتى وجدت – بتوفيق الله وتيسيره – ما يحقّق ما أردت ويوصلني لما ابتغيت، ورأيت أن أسمّي هذا البحث: قصة المائدة في القرآن الكريم –حقائق وفوائد– ثم قسّمته إلى تمهيد وفصلين وخاتمة. أمّا التمهيد فضمّنته مبحثين: المبحث الأول: مناسبة قصة المائدة في موضعها من السورة. والمبحث الثاني: حقيقة الحواريين. وأمّا الفصل الأول فجعلته بعنوان: " حوار الحواريين مع عيسى عليه السلام في طلب المائدة" واشتمل على ثلاثة مباحث. المبحث الأول: طلب الحواريين إنـــزال المائدة من عيسى عليه السلام. والمبحث الثاني: إجابة عيسى عليه السلام للحواريين. والمبحث الثالث: ردّ الحواريين على عيسى عليه السلام. والفصل الثاني جعلته بعنوان: " دعاء عيسى عليه السلام وإجابة الله تعالى له". واشتمل على مبحثين، المبحث الأول: دعاء عيسى عليه السلام ربّه تعالى. والمبحث الثاني: إجابة الله تعالى دعاء عيسى عليه السلام وأمّا الخاتمة فضمّنتها أهم النتائج والمقترحات.

هذا ولقد كان منهجي في البحث مبنياً على عدة أمور أهمّها ما يلي:

- الاعتماد على النصّ القرآني الكريم في هذه القصّة، وما يؤدي إليه من فهم صحيح لها ولأشخاصها، مع الاستعانة بكلام المفسرين الذين التزموا بما تؤدي إليه آيات القصة مراعين حقيقة الأشخاص التي دارت بينهم. ومن ثمّ الإعراض عن أقوال بعض المفسرين التي أرى أنّها مرجوحة ولم تراعِ الحقائق التي أخبر عنها القرآن الكريم في آيات أخرى، مع الردّ والنقد لبعض تلك الأقوال التي أرى أنّه من المهمّ الردّ عليها ونقدها.
- الإعراض عن الإسرائيليات مع كثرتها فيما يتصل بتفاصيل هذه القصة، وذلك احتفاظاً بقوة البحث العلمية وتركاً لما يضعفه مما ليس له من سند صحيح مثبت، هذا مع ما تثيره تلك الإسرائيليات من مخالفة للحقائق،

أضف إلى ذلك أنّ فيما ذكره القرآن الكريم غنى عنه وكفاية لما يريده من إظهار حقيقة أو درس أو عبرة ولله الحمد.

- العناية بذكر القراءات المتواترة مع توجيهها، وخصوصاً فيما يكون له أثر في بيان الآية أو إزالة إشكال في فهمها.
- العناية بذكر اللطائف حول آيات القصة والتي أرى من المناسب ذكرها لما فيها من زيادة إيضاح أو تأكيد لمعنى أو كشف لسرّ بلاغي أو لغوي يبيّن جمال النصّ القرآني الكريم.
- الاهتمام بذكر بعض الفوائد المناسبة والاستنباطات الملائمة والدلالات الهادفة والتي من شأنـــها إبراز ما ترمي إليه هذه القصة القرآنية.

وأخيراً أسأل المولى سبحانه أن أوفّق لبيان قصة المائدة – على ما جاءت به آياتها– وذكر ما يفيد منها؛ عسى أن أضع لبنة حسنة في بيان القصص القرآني وفوائده، وأرجو منه –عزّ وجلّ– أن يتقبّل بحثي هذا في ميزان حسناتي يوم ألقاه وأن يغفر لي ما كان فيه من خطأ أو نسيان. آمين.

وصلّى الله وسلّم وبارك على نبينا وسيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ومن اهتدى بهديه واستنّ بسنّته إلى يوم الدين.



# التمهيد

## المبحث الأوّل: مناسبة قصة المائدة[1] في موضعها من السورة

يجدر بي قبل الشروع في بيان قصة المائدة أن أبيّن مناسبة ورودها في موضعها من السورة؛ لما في ذلك من زيادة تجلية المراد منها وتمهيداً لكشف أسرارها وفوائدها. هذا وقد ناسب مجيء هذه القصة – ههنا– بين الامتنان من الله تعالى بنعمه على عيسى –عليه السلام – وبين الاعتراض بذكرها تلفُّتاً إلى نبينا محمد ﷺ والمؤمنين من أصحابه –رضي الله عنهم– وبين التخلّص إلى ذكر هذه القصّة لمناسبة حكاية ما دار بين عيسى عليه السلام وبين الحواريين في قوله تعالى ﴿وإذ أوحيتُ إلى الحواريّين أن آمنوا بي وبرسولي قالوا آمنّا واشهدْ بأنّنا مسلمون﴾[2].

(١) المقصود من المائدة ههنا هو الطعام نفسه. وقد ذهب أهل اللغة وتبعهم أهل التفسير في معنى المائدة إلى قولين، فالأكثر على أنّ المائدة هي الخُوان الموضوع عليه طعام، أي أنّ المائدة اسم مركب يدلّ على طعام وما يوضع عليه، وهي فاعلة من ماد يميد إذا تحرّك، فكأنّها تميد بما عليها أي تتحرّك، وقيل لأنّها ميد بها صاحبها أي أعطيها وتفضل عليه بها. والقول الثاني على أنّ المائدة الطعام نفسه وإن لم يكن هناك خوان، وإلى هذا ذهب ابن منظور في لسان العرب. ومن قال بالأوّل قال: إنّما أطلق على المائدة طعاماً تجوّزاً لأنه يؤكل على المائدة، وجوّز البعض إطلاق المائدة على الخوان مجرّداً عن الطعام باعتبار أنّه وضع أو سيوضع. (انظر: لسان العرب ٤١١/٣؛ النكت والعيون للماوردي ٤٩٩/١؛ تفسير ابن جزي ص١٧٠؛ تفسير ابن كثير ١٢٠/٢؛ التفسير الكبير للفخر الرازي ١٣٠/١٢؛ تفسير القرطبي ٣٦٧/٦؛ حاشية الصاوي على الجلالين ٣١٤/١-٣١٥؛ تفسير الآلوسي ٥٩/٧؛ محاسن التأويل للقاسمي ٤٣٠/٦-٤٣١، التحرير والتنوير لابن عاشور ١٠٦/٧.

(٢) سورة المائدة: الآية (١١١).

وذلك لما تمثّله هذه القصة من كشف حالهم معه – عليه السلام – وما تنطوي عليه من العبر والفوائد.

أمّا في مناسبة الامتنان منه – عزّ وجلّ– على عبده ونبيه عيسى عليه السلام فلما أجاب سبحانه دعاءه بإنـــزال المائدة، وذلك تبعاً لقوله تعالى قبلها ﴿إذ قال الله يعيسى ابن مريم اذكر نعمتي عليك وعلى والدتك.. ﴾ الآية[1]. فإنّه تعالى عدّد من نعمه عليه في هذه الآية الكريمة مّما أجراه على يديه من المعجزات وخوارق العادات، ثمّ ذكّره أيضاً بما كان من نعمته عليه في إيمان الحواريين، وتبع ذلك تذكيره ههنا بنعمة استجابته لدعائه بإنزال المائدة آية باهرة وحجة قاطعة[2].

وأمّا بالنّظر إلى شأن نبينا محمد ﷺ وصحابته – رضوان الله عليهم– فهي في محلّ اعتراض أثناء وصف حال قول الله تعالى لعيسى – عليه السلام – يوم القيامة متضمّناً إخبار الرسول ﷺ وصحبه – رضي الله عنهم – بنازلة الحواريين في أمر المائدة؛ إذ هي مثال نافع لكلّ أمّة مع نبيّها تقتدي بمحاسنه وتزدجر عمّا ينفر منه من طلب الآيات ونحوه[3].

وأمّا آخر أوجه المناسبة فهو ما ذكره ابن عاشور بقوله: " ويجوز أن تكون جملة ﴿إذ قال الحواريّون يعيسى ابن مريم هل يستطيع ربّك أن ينزّل علينا مائدةً من السّماء.. ﴾ ابتدائية بتقدير (اذكر) فيكون الكلام تخلّصاً إلى ذكر قصة المائدة لمناسبة حكاية ما دار بين عيسى عليه السلام وبين الحواريين في قوله تعالى: ﴿وإذ

---

(١) سورة المائدة: الآية (١١٠).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير ١٢٠/٢؛ تفسير أبي السعود ٩٧/٣؛ البحـــر المحـــيط لأبي حيـــان ٥٣/٤.

(٣) انظر: تفسير أبي حيان ٥٣/٤؛ تفسير الثعالبي ٥٠٠/١؛ نظم الدرر للبقاعي ٥٦٩/٢.

أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي.. ﴾" الآية [1].

وأقول: لا ريب أنّ في تعدّد أوجه المناسبة دلالة على إعجاز القرآن الكريم؛ حيث يستوعب النصّ القرآني مدارات الكلام بما يناسب أحوال وشؤون المنـــزّل عليهم وغيرهم ممّن ينتفع منه بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وهذا سرّ من أسرار ترتيب آيات القرآن الكريم يوفّق الله تعالى له من يجتهد في كشفه والبحث عنه دون تكلّف ولا تأويل. والله أعلم بمراده.



(١) التحرير والتنوير لابن عاشور: ١٠٥/٧.

## المبحث الثاني: حقيقة الحواريين

يلزمني في هذا التمهيد أن أبيِّن حقيقة الحواريين، وذلك إزالةً لإشكال سيرد في بيان هذه القصّة في شأن إيمان الحواريين أذكره في حينه. هذا وقد بيّن القرآن الكريم حقيقتهم من سَبْقهم في الإيمان بالله تعالى وبرسوله عيسى عليه السلام وعدم تردّدهم في تصديقه والإيمان بما جاء به، وأنّهم أخلصوا له في نصرته ونصرة دينه، ولازموه حقّ الملازمة حتى أظهرالله أمره ودينه وأعلى كلمته وشرعه. ودلّ على هذا في سور آل عمران والمائدة والصف، ففي سورة آل عمران قوله تعالى: ﴿فلمّا أحسَّ عيسىٰ منهم الكُفْرَ قال مَنْ أنصاري إلى الله قال الحواريّون نحن أنصارُ الله آمَنَّا بالله واْشهدْ بأنَّا مسلمون. رَبَّنَا آمَنَّا بما أنزلتَ واتَّبعنا الرَّسولَ فاكتُبْنا مع الشَّاهدين﴾ [١].

فتبيَّن هاتان الآيتان أنّ عيسى عليه السلام لمّا أرى قومه الآيات الموعود بها ودعاهم إلى التصديق به وطاعته كفروا، فلمّا تبيّن له كفرهم دعا في ملأ بني إسرائيل إلى من ينصره في إعلان الدين والدعوة إليه فكان أن بادرت مجموعة بالاستجابة ولقّبهم الله بالحواريين [٢]، وألهمهم وألقى في قلوبهم الإيمان ونصرة

---

(١) سورة آل عمران: الآيتان (٥٢-٥٣).

(٢)الحواريّون لقب على أنصار عيسى عليه السلام. وفي أصل اشتقاق هذا اللقب في اللغة عدة أقوال أظهرها ما حكاه الزَّجَاج بأنّ أصل التحوير في اللغة من حار يحور وهو الرجوع، والحواريّون مَن رُوجع في اختياره مرة بعد مرة فوُجد نقياً من العيوب، فالحواريّون هم الذين أخلصوا ونقّوا من كلّ عيب. وقيل: أصل التحوير التبييض، وإنّما سمّوا كذلك لأنّهم كانوا يغسلون الثياب أي يحوِّرونها وهو التبييض. وقيل: شُبهوا ببياض ثيابهم لِما هُم عليه من نقاء سرائرهم وهو يلتقي مع القول الأوّل في معنى النقاء. (انظر: لسان =

دينه ورسوله. وبمثله ما أخبر الله عنه في سورة المائدة ﴿وإذ أوحيت إلى الحواريين أن آمنوا بي وبرسولي قالوا آمنا واشهد بأننا مسلمون﴾[1]. وهو ما عبّرت عنه آية سورة الصف في قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا أنصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من أنصاري إلى الله. قال الحواريون نحن أنصار الله فآمنت طائفة من بني إسرائيل وكفرت طائفة فأيدنا الذين آمنوا على عدوهم فأصبحوا ظاهرين﴾[2].

وبما تقدّم من بيان القرآن الكريم يتّضح جلياً أنّ الحواريين هم السابقون من المؤمنين بعيسى عليه السلام وبرسالته، وهم أخلص قومه بالله ورسوله وبالنصرة والدعوة لدينه، ولذلك كانوا مثالاً يضربه الله تعالى للمؤمنين في كل زمان في ثباتـــهم على الإيمان ونصرتـــهم لدينه وقيامهم بواجب الدعوة إلى الله تعالى[3]. فهذه حقيقتهم التي بيّنها القرآن وأحببت ذكرها في هذا التمهيد لأهميتها لما بعدها من فقرات البحث..

❃ ❃ ❃

= العرب لابن منظور ٤/٢٢٠؛ النكت والعيون للماوردي ١/٥٠٣).

(١) سورة المائدة: الآية (١١١).

(٢) سورة الصف: الآية (١٤).

(٣) انظر: تفسير الماوردي ١/٥٠٣؛ تفسير القرطبي ٦/٣٦٤؛ تفسير المنار لمحمد رشيد رضـــا ٧/٢٤٨؛ التحرير والتنوير لابن عاشور ٣/٢٥٥-٢٥٦.

# الفصل الأول:

## حوار الحواريين مع عيسى عليه السلام في طلب المائدة

تقديم:

في هذا الفصل أتحدّث عن حوار الحواريين مع عيسى -عليه السلام- حين طلبوا منه سؤال الله تعالى إنـــزال مائدة من السماء، وهو ما جاء في قوله عزّ وجلّ: ﴿إذ قال الحواريّون يٰعيسى ابنَ مريمَ هل يستطيع ربُّك أن يُنَزِّل علينا مائدة من السَّماء قال اتَّقوا اللهَ إن كنتم مؤمنين. قالوا نريد أن نأكل منها وتطمئنَّ قلوبُنا ونعلمَ أن قد صَدَقْتَنا ونكونَ عليها من الشَّاهدين﴾ [(١)]؛ وسأبيّن هذا الحوار في ثلاثة مباحث على ما يلي:

### المبحث الأول:

### طلب الحواريين إنزال المائدة من عيسى عليه السلام

يجيء طلب الحواريين للمائدة من عيسى – عليه السلام – بصيغة الاستفهام والسؤال عن استطاعة الله تعالى في إنزالها من السماء، وذلك قولهم: ﴿هل يستطيع ربُّك أن يُنزّل علينا مائدة من السّماء﴾؟ هذا وظاهر السؤال في طلبهم قد يثير إشكالاً بالنسبة إلى إيمان الحواريين؛ وقد قيل: إنّ سؤالهم عيسى –عليه السلام – عن استطاعة الله تعالى هو شكٌ في قدرته سبحانه؛ والشكُّ في ذلك كفر؛ فكيف يصدر منهم ذلك؟! كما أنّه قد ذهب البعض إلى أنّ هذا السؤال كان قبل إيمانـــهم، قال الخازن: " وقال بعضهم هو على ظاهره، قال غلط

(١) سورة المائدة: الآيتان (١١٢-١١٣).

القوم وقالوا ذلك قبل استحكام الإيمان والمعرفة في قلوبهم؛ وكانوا بشراً، فقالوا هذه المقالة، فردّ عليهم غلطهم بقوله ﴿قال اتّقوا الله إن كنتم مؤمنين﴾ يعني اتقوا الله أن تشكّوا في قدرته"[1].

وهذا الإشكال يمكن الردّ عليه من عدّة وجوه، وأقول ابتداءً أنّ الحواريين -كما بيّنت في التمهيد- هم خلّص المؤمنين وسابقوهم إلى الإيمان بما دلّت عليه الآيات القرآنية، وقد سمّاهم الله تعالى حواريين حين ذكرهم وهو وصف ثناء يدلّ على إيمانهم وينفي أن يكونوا على غيره بلا ريب، وليس من المعقول أن يجهلوا قدرة الله تعالى واستطاعته على كلّ شيء؛ فالأنبياء جاءوا بمعرفة الله تعالى وما يجب له وما يجوز وما يستحيل عليه وأن يبلّغوا أممهم بذلك؛ فكيف بخلّص المؤمنين هؤلاء وسابقيهم؟! ثمّ إنّ الله – تبارك و تعالى – قد ذكر قبل الحديث عن قصة المائدة هذه إيمانـــهم في قوله: ﴿وإذ أوحيتُ إلى الحواريّين أن آمنوا بي وبرسولي قالوا آمنّا واشهدْ بأنّنا مسلمون﴾[2]،

وهذا يدلّ -أيضاً- على أنّهم كانوا مؤمنين حال طلبهم المائدة. وكذلك فإنّ قول عيسى عليه السلام لهم لـــمّا سألوا إنـــزال المائدة ﴿قال اتّقوا الله إن كنتم مؤمنين﴾ فيه تقرير لإيمانـــهم. كما أنّه يؤيّد ذلك قول الحقّ سبحانه حين استجابته لدعاء عيسى-عليه السلام- بإنـــزال المائدة: ﴿فمن يكفُرْ بعدُ منكم﴾ فدلّ هذا على أنّهم كانوا على الإيمان. ثمّ إنّ الله -عزّوجلّ- قد أمر المؤمنين بالتشبّه بهم والاقتداء بسنّتهم في قوله: ﴿يا أيّها الذين آمنوا كونوا أنصارَ الله كما قال عيسى

---

(١) تفسير الخازن: ٢/١٠٩–١١٠، وانظر: تفسير أبي السعود ٣/٩٧؛ تفسير ابن جـــزي ص ١٧٠؛ تفسير الثعالبي ١/٥٠٠؛ فتح القدير للشوكاني ٢/٩٧.

(٢) سورة المائدة: الآية (١١١).

ابن مريم للحواريّين مَن أنصاري إلى الله.. ﴾ الآية(١).

وهكذا فهذه الدلالات كافية في إثبات إيمانهم حال طلبهم المائدة(٢).

وعلى ما سبق ذكره كان لابدّ من حمل سؤالهم هذا بما يتناسب مع صدق إيمانهم وإخلاصهم لله تعالى، وفي ذلك سطّر العلماء عدّة وجوه مناسبة:

أحدها: أنّ هذا السؤال سؤال عن الفعل لا عن القدرة عليه، فعبّر عنه بلازمه، فالمسؤول عنها هي استطاعة المطاوعة أي الإجابة لقولهم وفعل ما طلبوه لا استطاعة القدرة، ولذلك ذهب بعض المفسرين إلى أنّ (يستطيع) بمعنى (يطيع) كيستجيب بمعنى يجيب؛ ذلك أنّهم موقنون بقدرة الله تعالى على كل شيء، وإنّهم إنّما طلبوا ذلك رغبةً منهم في الحصول على مزيد الطمأنينة واليقين ولا حرج في هذه الرغبة، وإنّه كما حصل من الخليل إبراهيم –عليه السلام– إذ قال ﴿ربّ أرني كيف تحيي الموتى قال أولم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئنّ قلبي.. ﴾ الآية(٣)، وقد كان –عليه السلام– عالماً بقدرة الله تعالى علم خبر ونظر؛ ولكن أراد المعاينة التي لا يداخلها ريب ولا شبهة؛ لأنّ علم النظر والخبر قد تدخله الشبهات والاعتراضات وعلم المعاينة لا يدخله شيء من ذلك، ومن أجل هذا قال الحواريون كما قال إبراهيم عليه السلام: ﴿وتطمئنّ قلوبنا﴾ (٤).

---

(١) سورة الصف: الآية (١٤).

(٢) انظر: تفسير القرطبي ٣٦٥/٦؛ تفسر الآلوسي ٥٨/٧؛ تفسير ابن جزي ص١٧٠.

(٣) سورة البقرة: الآية (٢٦٠).

(٤) انظر: تفسير الطبري ٨٣/٧-٨٤؛ تفسير البغوي ٧٨/٢؛ تفسير الثعالبي ٥٠٠/١؛ تفسير القرطبي ٣٦٥/٦؛ تفسير أبي حيان ٥٣/٤؛ تفسير أبي السعود ٩٧/٣؛ فتح الرحمن بكشف ما يلتبس من القرآن لأبي يحيى زكريا الأنصاري ص١٥٣؛ تفسير المهايمي ٢٠٥/١؛ محاسن التأويل للقاسمي ٤٢٩/٦؛ فتح القدير للشوكاني ٩٧/٢؛ تفسير المنار =

**ثانيها: أنّ السؤال –ههنا– عن الاستطاعة على ما تقتضيه الحكمة الإلهية والإرادة الربّانية لا على ما تقتضيه القدرة؛ فإنّ أفعاله –تعالى– مبنية على حكمته وإرادته؛ وما كان منافياً للحكمة لايقع قطعاً وإن كان ممكناً[1].**

**ثالثها: أنّ سؤالهم بهذه الصورة يرجع إلى التهييج والإلهاب بسبب طلب الاجتهاد في الدعاء لتحصيل الإجابة من الله تعالى[2].**

**رابعها: أنّ قولهم هذا هو من باب التلطّف والتأدّب في السؤال؛ كما يقول الإنسان لمن هو أعلى منه وأجلّ قدراً: هل تقدر أن تذهب معي إلى كذا؟ وهو يعلم أنّه قادر، ولكنّه يريد بهذا الكلام أن يبيّن محبته لذلك مع كونه لا يريد المشقّة على المسؤول[3].**

**خامسها: وهذا الوجه الأخير مستند على قراءة الكسائي إذ قرأ: ﴿هل تستطيعَ ربَّك﴾ بتاء الخطاب في (يستطيع) وبنصب (ربّك)، ذلك أنّ المراد على حذف المضاف وهو السؤال، أي هل تستطيع يا عيسى سؤال ربّك أي أن تسأل ربّك. فحُذف السؤال وأُلقي إعرابه على ما بعده فنصبه كما قال تعالى: ﴿واسألِ القرية﴾ [4]، أي أهل القرية[5]. فعلى هذه القراءة ينتفي الإشكال الوارد،**

= لمحمد رشيد رضا ٧/٢٥٠-٢٥١؛ تفسير النسفي ١/٣٠٠؛ التحرير والتنوير لابن عاشور ٧/١٠٥.

(١) انظر: تفسير أبي حيان ٤/٥٣؛ تفسير أبي السعود ٣/٩٧؛ تفسير المنار ٧/٢٥٠؛ التفسير الواضح لحجازي ١/٢٥٦.

(٢) انظر: نظم الدرر للبقاعي ٢/٥٧٠.

(٣) انظر: نظم الدرر للبقاعي ٢/٥٧٠؛ تفسير السعدي ٢/٣٦٣؛ التحرير والتنوير٧/١٠٥.

(٤) سورة يوسف: آية ٨٢.

(٥) انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٢٥٦؛ الحجة للقراء السبعة للفارسي =

بل إنّ فيها معنى التعظيم لله تعالى من حيث إنّ الحواريين يستفهمون عيسى - عليه السلام- عن استطاعته سؤال الله تعالى إنزال المائدة، ولم يستفهموه عن استطاعة الله -عزّ وجل- لأهم موقنون باستطاعته بلاشك"[1]. وبهذا تكون هذه القراءة المتواترة مؤيّدة في معناها لما ذُكر من الوجوه السابقة في أنّ الحواريين لم يكونوا في شكّ من قدرة الله تعالى، بل كانوا مؤمنين به حقّ الإيمان. ولله الحمد والمنّة.

● فوائد ولطائف:

الأولى: إنّ في ذكر قصة المائدة بهذه السورة الكريمة التي افتتحت بإحلال المآكل واختتمت بها أعظم تناسب، وفي هذا كلّه إشارة إلى تذكير هذه الأمّة المحمّدية بما أنعم الله تعالى عليها من إعطاء نبيها ﷺ من المعجزات التي أعظمها هذا القرآن الكريم، وما منّ عليها - كذلك - به من حسن الاتباع والطاعة، كما أنّ في هذا أيضاً إشارة إلى تحذيرها من كفران هذه النّعم المتعدّدة التي لا حدّ لها ولا إحصاء.

الثانية: إنّ في مناداة الحواريين لعيسى عليه السلام باسمه العلم دون قولهم له يا رسول الله أو يا نبي الله إشارة إلى فضل نبينا محمد ﷺ عليه؛ إذ إنه قد نهى الله عزّ وجلّ المؤمنين أن ينادوه صلى الله عليه وسلم باسمه إذ قال سبحانه: ﴿لاتجعلوا دُعاءَ الرَّسول بينكم كدُعاء بعضكم بعضاً﴾ [2]، وذلك بأن ينادوه بيا رسول

= ٢٧٣/٣؛ حجة القراءات لابن زنجلة ص ٢٤١؛ تفسير الطبري ٨٤/٧؛ تفسير ابن كثير ١٢٠/٢.

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب ٤٢٢/١.

(٢) سورة النور: الآية (٦٣). وانظر: تفسير البغوي ٣٥٩/٣.

الله أو يا نبي الله أو بكنيته يا أبا القاسم تعظيماً له وتوقيراً، وحيث إنّ الحواريين وهم خلّص المؤمنين نادوا عيسى – عليه السلام– باسمه فدلّ ذلك على ما ذكرت. والله أعلم.

ومن جهة أخرى ذكر بعض المفسرين أنّ مناداة الحواريين لعيسى عليه السلام بعيسى بن مريم أي باسمه ونسبوه إلى أمّه؛ لئلا يتوهّم أنّهم اعتقدوا إلهيته أو ولديّته حتى يستقلّ بإنزال المائدة[1]. وهذا الذي ذكروه ملحظ لطيف؛ إذ فيه بيان لاعتقادهم الاعتقاد الحقّ وأنّهم معظّمون لأمر التوحيد حقّ التعظيم.

الثالثة: إنّ في سبب سؤال الحواريين أن تكون المائدة منــزّلة من السماء رغبةً منهم أن تكون هذه المائدة خارقة للعادة ليست من صنع الآدميين في العالم الأرضي فتعيّن بذلك أن تكون من العالم العلويّ[2].

وبهذه الفوائد واللطائف يتمّ الحديث عن هذا المبحث، ولله الحمد والمنّة.



(١) انظر: تفسير ابن جزي ص١٦٩؛ تفسير محاسن التأويل للقاسمي ٦/٤٢٨؛ تفسير المهــايمي ١/٢٠٥.

(٢) انظر: نظم الدرر للبقاعي ٢/٥٧٠؛ التحرير والتنوير لابن عاشور ٧/١٠٦.

## المبحث الثاني: إجابة عيسى عليه السلام للحواريين

ولّما سأل الحواريّون عيسى –عليه السلام– إنــزال مائدة من السماء أجابهم بالأمر بتقوى الله – عزّوجلّ– والمحافظة على إيمانهم ﴿قال اتّقوا الله إن كنتم مؤمنين﴾، وذلك استعظاماً منه لما سألوه، ومن أجل هذا جاء في خطابه لهم بــ(إن) المفيدة للشكّ في إيمانــهم حتى يُعلمهم خشيته عليهم بأن يكون سؤالهم هذا عن شكٍّ في صدقه إذ سألوه معجزة من السماء يعلمون بها صدقه بعد أن آمنوا به وجاءهم من المعجزات ما فيه غنى عنها. وهو كقول الله تعالى لإبراهيم عليه السلام حين سأله: ﴿ربّ أرني كيف تُحي الموتى﴾ فقال له: ﴿أولم تؤمن﴾ [1]، أي ألم تكن غنياً عن طلب الدليلَ المحسوس؟! كما أنّ توجيهه لهم بلزوم التقوى – استعظاماً لما قالوا – يحمل أيضاً شعوراً بشفقته عليهم أن تصيبهم فتنة في دينهم، فإنّ المؤمن يحمله ما معه من الإيمان على ملازمة التقوى والانقياد لأمر الله وعدم طلب آية معجزة مقترحة لايدري ما يكون بعدها من قدر الله وقضائه بخلقه وعباده. ثمّ إنّ في ذلك التوجيه حثاً لهم بأن لاينشغلوا بالأسئلة والاقتراحات عمّا هو أولى من مقتضيات الإيمان بالله وتقواه من القيام بالطاعات واجتناب المنهيات، وفي هذا بلا شكّ تربية لهم على الارتقاء بأفكارهم والسموّ بها عما يخدشها ويؤثّر في صحتّها. فهذه الأمور ونحوها هي ما دلّت عليه إجابة عيسى – عليه السلام – للحواريين في قوله ﴿اتّقوا الله إن كنتم مؤمنين﴾ بشأن طلبهم إنــزال المائدة، وهي ما تتناسب مع مكانتهم في الإيمان وإخلاصهم [2]. والله أعلم.

---

(١) سورة البقرة: الآية (٢٦٠).

(٢) انظر: تفسير الطبري ٨٤/٧؛ النكت والعيون للماوردي ٥٠٠/٢؛ تفسير البحــر المحــيط لأبي حيان ٥٤/٤؛ تفسير ابن كثير ١٢٠/٢؛ تفسير القرطبي ٣٦٦/٦؛ تفــسير النــسفي =

● **فائدتان:**

الأولى: إنّ عيسى – عليه السلام – قدّم مثالاً رائعاً في حرص الأنبياء والرسل على رفقائــهم وأصحابهم المؤمنين؛ فكان أنموذجاً حيّاً في الشفقة والخشية عليهم أن يكونوا في موارد ضعف الإيمان وبُعد التصديق فيحلّ بهم عقابٌ من الله ومؤاخذة في الدنيا والآخرة. هذا ما يلمسه المتأمِّل في إجابته – عليه السلام– للحواريين: ﴿قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾؛ لــمّا خشي أنّ طلبهم لإنــزال مائدة من السماء ناتج عن ضعف في الإيمان أوشكٌ في التصديق، فدعاهم إلى تقوى الله تعالى وحثّهم على الالتزام بها مخاطباً لهم بالإيمان الذي في قلوبهم، والذي ينبغي أن يكون دافعاً إيّاهم إلى طلب محابٍّ الله ومانعاً لهم ممّا يسْخطه عليهم ويغضبه. ولا ريب أنّ في هذا درساً لكلّ داعية إلى الله تعالى في الحرص على إيمان مدعوِّيه وتجنيبهم ما يوردهم موارد الضعف أو الشكّ، ومن ثمّ تربيتهم على الارتقاء بهذا الإيمان وزيادته وذلك بالالتزام بتقوى الله عزّوجلّ والسموّ بأفكارهم ومطالبهم بما يليق بالاعتقاد الحقّ وأهله.

الثانية: دلّ قول الله تعالى – على لسان عيسى عليه السلام – ﴿قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ على العلاقة المباشرة والارتباط الوثيق بين الإيمان والتقوى، فكلّما كان الإيمان متمكّناً في قلب صاحبه كانت التقوى ملازمة له في كلّ ما يأتي ويذر من الأعمال والأقوال. وكلّما كان العبد متقياً لله تعالى في قوله وعمله دلّ ذلك على قوّة إيمانه، فبقدر الإيمان تكون التقوى وبقدر التقوى يكون الإيمان؛ فهما أمران متلازمان يدلّ أحدهما على الآخر.

– وبهاتين الفائدتين يتمّ الحديث عن هذا المبحث ولله الحمد والمنّة.

---

= ١/٣٠٠؛ تفسير السعدي ٣٦٤/٣؛ التحرير والتنوير لابن عاشور: ١٠٦/٧ – ١٠٧.

## المبحث الثالث: ردّ الحواريين على عيسى عليه السلام

ولّما شعر الحواريّون من جواب عيسى عليه السلام لهم استعظامه لسؤالهم وخشوا أن يكونوا في محلّ الإنكار والمؤاخذة بأنّ في قلوبهم شبهة من شكٍّ في قدرة الله تعالى أو في صحّة نبوته ممّا يقدح في إيمانهم وتقواهم.. لّما أحسّوا بذلك أفصحوا عن سبب سؤالهم المائدة وبيّنوا مقصودهم في أربعة مقاصد صالحة تنبئ عن صدق إيمانهم بالله وقدرته وبما جاء به رسوله، وذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿قالوا نريد أن نأكل منها وتطمئنّ قلوبنا ونعلم أن قد صدقتنا ونكون عليها من الشّاهدين﴾ [(١)].

فأوّل هذه المقاصد: إرادتهم التيمّن وطلب البركة من الله تعالى بأكل طعام نازل من السماء من عند الله إكراماً لهم، ولذلك زادوا في قولهم ﴿منها﴾ ولم يقتصروا على ﴿أن نأكل﴾؛ إذ ليس غرضهم من الأكل دفع الجوع؛ بل الغرض التشرّف بأكل شيء نازل من السماء. و(ثانيها) إرادتهم الاطمئنان لقلوبهم بكمال قدرة الحقّ سبحانه وإن كانوا مؤمنين به من قبل، إذ إنّ انضمام علم المشاهدة إلى العلم الاستدلالي يوجب ازدياد الطمأنينة وقوة اليقين وهو كما قال إبراهيم عليه السلام: ﴿ولكن ليطمئنّ قلبي﴾، ولا يخفى أنّ الدليل الحسيّ أظهر في النفس وأعمق أثراً؛ لما أنّ النفوس بالمحسوس آنس. و(ثالثها) وهو مترتّب على اطمئنان قلوبهم، وهو علمهم علماً يقينياً لايحوم حوله شائبة شبهة أصلاً بأنّه عليه السلام قد صدقهم في دعوى النبوة وأنّ ما جاء به حقٌّ وصدق. و(رابعها) إرادتهم أن يكونوا على هذه المعجزة من الشاهدين، أي يشهدون عليها عند الذين لم يحضروها من بني إسرائيل؛ ليزداد المؤمنون منهم بشهادتهم طمأنينة ويقيناً؛ ويؤمن بسببها كفارهم، وبذلك تتحقّق المصلحة–أيضاً– لمن بعدهم بشهادتهم فتقوم الحجّة ويتّضح البرهان[(٢)].

---

(١) سورة المائدة: الآية (١١٣).

(٢) انظر: تفسير الطبري ٨٥/٧؛ التفسير الكبير للفخر الرازي ١٣٠/١٢-١٣١؛ تفسير ابن =

وهكذا ببيانهم هذا لمقاصد سؤالهم إنزال مائدة من السماء يتّضح جلياً أنّها كلّها درجات من الفضل الذي يرغب فيه أمثالهم من أهل الإيمان، وأنّها علامات لصدقهم وإخلاصهم في الرغبة طلباً لزيادة الإيمان واليقين. ومن أجل هذا فإنّه لّما عرف عيسى عليه السلام مقاصدهم الحسنة هذه لبّى مطلبهم بدعاء الله إيّاه، وهو ما سأفصّل فيه القول بالفصل القادم إن شاء الله تعالى.

● فوائد ولطائف:

الأولى: ذكر أبو حيّان - صاحب البحر المحيط - كلاماً رائعاً في مجيء كلام الحواريين بذكر أسباب سؤالهم بترتيب لطيف إذ قال رحمه الله تعالى: "وأتت هذه المعاطيف مرتّبة ترتيباً لطيفاً، وذلك أنّهم لا يأكلون منها إلا بعد معاينة نزولها فيجتمع على العلم بها حاسّة الرؤية وحاسّة الذوق، فبذلك يزول عن القلب قلق الاضطراب ويسكن إلى ما عاينه الإنسان وذاقه، وباطمئنان القلب يحصل العلم الضروري بصدق من كانت المعجزة على يديه إذ جاءت طبق ما سأل وسألوا هذا المعجز العظيم؛ لأنّ تأثيره في العالم العلويّ بدعاء من هو في العالم الأرضي أقوى وأعزب[1] من تأثير من هو في العالم الأرضي في عالمه الأرضي، ألا ترى أنّ من أعظم معجزات الرسول صلى الله عليه وسلم القرآن وانشقاق القمر وهما من العالم العلويّ، وإذا حصل عندهم العلم الضروري بصدق عيسى شهدوا شهادة يقين لا يختلج بها ظنّ ولا شكّ ولا وهم"[2].

---

= جزي ص١٧٠؛ تفسير البيضاوي ١٧٥/٢؛ تفسير أبي السعود ٩٧/٣-٩٨؛ تفسير الآلوسي٦٠/٧؛ حاشية الصاوي على الجلالين ٣١٥/٢؛ محاسن التأويل للقاسمي ٤٣١/٦؛ تفسير السعدي ٣٦٤/٢؛ التحرير والتنوير لابن عاشور ١٠٦/٧-١٠٧.

(١) أعزب ههنا بمعنى أبعد، والمراد أي أبعد أثراً. (انظر: لسان العرب لابن منظور ٥٩٧/١).

(٢) البحر المحيط لأبي حيان: ٥٥/٤.

الثانية: إنّ الحواريين– في إجابتهم لعيسى عليه السلام – قد تحلّوا بأدب من آداب الحوار مع نبيّهم، كما تأدّبوا معه من قبل في سؤالهم، فهم – ههنا– أرادوا ببيانهم هذا أن يطمئنوا نفسه ويُذهبوا ما حلّ بها من شعور الاستعظام والقلق بسبب سؤالهم، فجاء بيانهم واضحاً صريحاً مبعداً لهم عن أي شبهة أوشك في قدرة الله تعالى وصدق النبوّة.. وهذا بلا ريب هو شأن الصادقين الأتقياء مع أنبيائهم ودعاتهم إلى الخير.

الثالثة: إنّ المطلوب من المؤمن دفع ما قد يُتوهّم في شأنه من شبهة في دينه، وهو مما أشار إليه جواب الحواريين لدفع ما توهّمه عيسى عليه السلام في شأنهم.

الرابعة: إنّ الحواريين كانوا على درجة عالية من الوعي والفقه في الدعوة إلى الله تعالى؛ إذ إنّـهم لم ينظروا في مقاصدهم لإنـزال المائدة إلى مصالحهم الذاتية مما يؤول إليه حالهم من زيادة الإيمان والطمأنينة واليقين؛ بل نظروا كذلك إلى حال غيرهم من بني إسرائيل الذين لم يحضروا ويشاهدوا هذه المعجزة، فجعلوا من مقاصدهم الشهادة عليها عندهم حتى يزداد مؤمنهم إيماناً ويقيناً ويؤمن بسببها كفارهم، وذلك قولهم ﴿ونكون عليها من الشّاهدين﴾. وبهذا الفقه الدعوي من قِبَل الحواريين تظهر صورة رائعة يستفيد منها كلّ داعية إلى الله تعالى في واجب التبليغ والاهتمام والحرص على أبناء الأمّة كافّة بالنّظر إلى مصالحهم الإيمانيّة وما يؤول إليه حالهم في توحيد الله تعالى والقيام بأمر دينه.

الخامسة: إنّ في تقديم الجار والمجرور بقوله تعالى: ﴿ونكون عليها من الشّاهدين﴾ اهتماماً بشهادتـهم عليها مع رعاية الفاصلة [١].

وبهذه الفوائد واللطائف يتمّ الحديث عن هذا المبحث وبه تمام الفصل الأول ولله الحمد والمنّة.

---

(١) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ٧/١٠٧.

# الفصل الثاني:

# دعاء عيسى عليه السلام وإجابة الله تعالى له

**تقديم:**

أتحدّث في هذا الفصل عن دعاء عيسى عليه السلام ربّه عزّوجلّ في سؤاله إنـــزال مائدة من السماء وما كان من إجابة الله تعالى له في ذلك، وهو ما جاء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿قال عيسىٰ ابنُ مريمَ اللَّهمَّ ربَّنا أَنزِلْ علينا مائدةً من السَّماء تكون لنا عِيداً لأوّلنا وآخرنا وآيةً منك وارْزُقنا وأنتَ خيْرُ الرّازقين. قال الله إنّي مُنزِّلها عليكم فمَن يَكفُرْ بعدُ منكم فإنّي أعذّبه عذاباً لا أعذّبه أحداً من العالمين﴾ [1].

وسأبيّن هذا الدعاء وتلكم الإجابة في مبحثين اثنين على ما يلي:

## المبحث الأول: دعاء عيسى عليه السلام ربّه عزّ وجلّ

لـــمّا رأى عيسى-عليه السلام- وعلم يقيناً بما ذكره الحواريّون من أسباب طلبهم إنـــزال المائدة أنّ لهم مقصداً صحيحاً وغرضاً صالحاً وأنّهم لايريدون تعجيزاً ولا تجربة؛ ومن ثمّ أراد أن يلزمهم الحجة.. لـــمّا كان الأمر كذلك أقبل-عليه السلام- على الله تعالى يدعوه بما طلبوا: ﴿اللَّهمَّ ربَّنا أَنزِلْ علينا مائدةً من السَّماء تكون لنا عِيداً لأوّلنا وآخرنا وآيةً منك وارزقنا وأنتَ خير الرّازقين﴾. ويظهر للمتأمّل في هذا الدعاء أنّه عليه السلام كان في غاية الضراعة والابتهال إلى الله تعالى والمبالغة في التوجّه إليه واستدعائه والإقبال عليه؛ إذ إنّه كرّر نداءه لله مرّتين في قوله ﴿اللَّهمَّ ربَّنا﴾.. ناداه مرّة أولى باسم الذات والجلالة الجامع لمعنى الألوهية والقدرة والحكمة والرّحمة وغير ذلك من الكمالات الإلهية فقال:

(١) سورة المائدة: الآيتان (١١٤ – ١١٥).

﴿اللّهمّ﴾ ومعناه يا الله، ثمّ ناداه مرة ثانية بوصف الربوبيّة الدالّ على معنى الملك والتدبير والتربية والإحسان فقال: ﴿ربّنا﴾، فاجتمع في ندائه لله تعالى ابتداءً دواعي القبول والإجابة منه سبحانه بألوهيته وربوبيته لخلقه وعباده. وإنّما كان منه ذلك – عليه السلام – استعطافاً لله عزّ وجلّ حتى يجيب دعاءه في تحقيق ما طلبه الحواريّون، مع ما فيه من تعظيم الله وتحقيق عبوديته[1].

هذا ولم يقتصر عيسى– عليه السلام – في دعائه الله تعالى بإنـــزال مائدة من السماء على ما طلبه الحواريّون؛ بل قدّم في دعائه ما هو زيادة وإضافة على ما طلبوه فقال: ﴿تكون لنا عيداً لأوّلنا وآخرنا﴾، فهو يرجو من الله عزّ وجلّ أن يكون يوم نزولها عيداً وموسماً لأهل زمانهم ولمن يجيء بعدهم من النصارى، وذلك حتى يُتذكَّر به هذه الآية العظيمة فتُحفظ ولا تُنسى على مرور الأوقات وتكرّر السنين والأعوام، كما جعل الله تعالى أعياد المسلمين ومناسكهم مذكّرة لآياته ومنبّهة على سنن المرسلين وطرقهم القويمة ومُظهرة لفضله وإحسانه عليهم[2]، ثمّ ثنّى بقوله ﴿وآية منك﴾ أي دلالة وعلامة واضحة وحجة قاطعة على كمال قدرتك وصدق وعدك بإجابتك دعوتي وعلى صحة نبوّتي وإرسالي بأمرك ودينك[3].

وبعد أن سأل عيسى –عليه السلام– بدعائه ما سأل من أمر الدين بشأن إنـــزال المائدة ختم دعاءه بما يحقّق النفع الدنيوي منها فقال: ﴿وارزقنا وأنت خير

(١) انظر: تفسير أبي السعود ٣/٩٨؛ تفسير الآلوسي ٧/٦٠؛ محاسن التأويل للقاسمي ٦/٤٣٢؛ تفسير المنار ٧/٢٥٢-٢٥٣؛ التحرير والتنوير لابن عاشور ٧/١٠٨.

(٢) انظر: تفسير ابن كثير ٢/١٢٠؛ التفسير الكبير للفخر الـــرازي ١٢/١٣١؛ تفـــسير أبي السعود ٣/٩٨؛ تفسير الآلوسي ٧/٦٠؛ حاشية الصاوي على الجلالـــين ٢/٣١٥؛ فـــتح القدير للشوكاني ٢/٩٧؛ تفسير السعدي ٢/٣٦٥.

(٣) انظر: تفسير ابن كثير ٢/١٢٠؛ تفسير أبي السعود ٣/٩٨؛ تفسير الآلوسي ٧/٦٢؛ فـــتح القدير للشوكاني ٢/٩٨؛ محاسن التأويل للقاسمي ٦/٤٣٢؛ تفسير المنار ٧/٢٥٣.

﴿الرَّازِقِينَ﴾، وهو تعبير عمّا طلبه الحواريون بقولهم ﴿نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا﴾، وأتبع كلامه هذا بقوله: ﴿وَأَنتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾، وهو تذييل جارٍ مجرى التعليل أو تتميم لما قبله على وجه الاستدلال، أي هو سبحانه خير من يرزق؛ لأنه خالق الأرزاق ومعطيها بلا عِوَض، وأمّا غيره فهو رازق باعتبار أنّه سبب في الرزق وجارٍ على يديه[1]. وفي هذا الثناء مزيد تضرّع وتذلّل لله تعالى.

● فوائد ولطائف:

الأولى: إنّ في نسبة عيسى –عليه السلام– إلى أمّه في هذا المقام (مقام الدعاء لله) دلالة على مزيد تذلّله بين يدي الله تعالى[2].

الثانية: ذكر أبو السعود في كلامه ما يؤيّد ما ذكرته آنفاً حول صدق إيمان الحواريين حال سؤالهم عيسى عليه السلام إنزال المائدة مستنداً إلى ما كان في دعائه عليه السلام إذ قال: "وفي إقباله عليه السلام على الدعاء بتكرير النداء (اللهم– ربنا) المنبئ عن كمال الضرّاعة والابتهال وزيادته ما لم يخطر ببال السائلين من الأمور الداعية إلى الإجابة والقبول دلالة واضحة على أنّهم كانوا مؤمنين وأنّ سؤالهم كان لتحصيل الطمأنينة كما في قول إبراهيم عليه السلام ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ﴾ وإلاّ لما قُبل اعتذارهم بما ذكروه ولما أضاف إليه من عنده ما يؤكّده ويقرّبه إلى القبول"[3]. وهذا الذي ذكره أبو السعود استنتاج لطيف ودقيق.

الثالثة: في معنى (اللهمّ) قال ابن منظور في لسان العرب: " قال أبو إسحاق: وقال الخليل وسيبويه وجميع النحويين الموثوق بعلمهم: اللهمّ بمعنى يا

---

(١) انظر: تفسير أبي السعود ٩٨/٣؛ تفسير البيضاوي ١٧٥/٢؛ محاسن التأويل للقاسمي ٤٣٣/٦؛ حاشية الصاوي على الجلالين ٣١٥/١.

(٢) انظر: تفسير المهايمي ٢٠٦/١.

(٣) تفسير أبي السعود: ٩٨/٣.

أللهُ، وإنّ الميم المشدّدة عوض من (يا)، لأنّهم لم يجدوا (يا) مع هذه الميم في كلمة واحدة، ووجدوا اسم الله مستعملاً بـ(يا) إذا لم يذكروا الميم في آخر الكلمة، فعلموا أنّ الميم في آخر الكلمة بمنْزلة (يا) في أوّلها، والضمّة التي في الهاء هي ضمّة الاسم المنادى المفرد، والميم مفتوحة لسكونها وسكون الميم قبلها"[1].

الرابعة: إنّ في تقديم الظرف (علينا) على قوله (مائدة من السماء) في قوله ﴿اللّهمّ ربّنا أنزل علينا مائدة من السّماء﴾ اهتماماً بالمقدّم وتشويقاً إلى المؤخّر[2].

الخامسة: إنّ تذكير الأمم بنعم الله تعالى وفضله وإحسانه هو من غايات الأنبياء ومقاصدهم التي يسعون في إظهارها وتعميقها عند أممهم؛ لـما في ذلك من حثّهم ودفعهم المتكرر والمتواصل – عبر كلّ زمانٍ وجيل – إلى شكر المنعم سبحانه والاعتراف بفضله ومنّته وإحسانه توحيداً له وعبادة والتزاماً بشرعه ودينه. وهذا ما يلمسه المتأمّل في قول عيسى عليه السلام: ﴿تكون لنا عيداً لأوّلنا وآخرنا﴾ عند سؤاله المائدة من الله تعالى.

السادسة: إنّ في الإتيان بـ (لنا) أولاً في قوله ﴿تكون لنا عيداً لأوّلنا وآخرنا﴾ إفادة للحصر والاختصاص، أي لهم لا لغيرهم من قومه[3].

السابعة: أُسند العيد إلى المائدة في قوله ﴿تكون لنا عيداً﴾ لأنّ شرف اليوم مستعار من شرفها[4].

الثامنة: وفي طلب أن يكون هذا اليوم عيداً إشارة إلى أنّ ابتهاج الروح بالنعمة لا من حيث إنّها نعمة؛ بل من حيث إنّها صادرة عن المنعم سبحانه[5].

---

(١) لسان العرب لابن منظور: ٤٧٠/١٣.

(٢) انظر: تفسير أبي السعود ٩٨/٣؛ تفسير الآلوسي ٦٠/٧.

(٣) انظر: تفسير الآلوسي ٦١/٧؛ تفسير المنار ٢٥٣/٧.

(٤) انظر: تفسير أبي السعود ٩٨/٣.

(٥) انظر: تفسير النيسابوري (غرائب القرآن) ٥٥/٧.

التاسعة: يلاحظ في دعاء عيسى -عليه السلام- بقوله ﴿وآية منك﴾ أنّه نصّ على قوله ﴿منك﴾ مع العلم بأنّ كلّ شيء منه تعالى ولاسيما الآيات؛ ذلك لينصّ على أنّ الآيات إنّما تكون من الله وحده، أو لينصّ على أن تكون المائدة من لدنه تعالى بغير واسطة منه عليه السلام تشبه السبب كالآيات السابقة التي جاء بها[1].

العاشرة: ممّا يلاحظه المتأمّل أنّ عيسى -عليه السلام- كان في دعائه لله تعالى في غاية السموّ النفسي والأدب البشري مع الحقّ سبحانه، إذ إنّه قدّم في طلب المائدة ما يحقّق المصالح المرتبطة بالدين فقال ﴿تكون لنا عيداً لأوّلنا وآخرنا وآية منك﴾؛ ثمّ ذكر بعدها ما يكون من مصلحة الدنيا ونفعها بالرزق فقال ﴿وارزقنا وأنت خير الرّازقين﴾، هذا مع انتقاله من الرزق إلى الرزاق ومن الخلق إلى الخالق وهو عروج مرّة أخرى وارتقاء في الكلام، فلم يقتصر على طلب النفع الدنيوي دون الثناء على واهبه عزّ وجلّ.. ولا ريب أنّ هذا غاية في الفقه والسموّ والأدب.. وفي مقابل ذلك يجد المتأمّل أنّ الحواريين في طلبهم قدّموا الأغراض الدنيوية ﴿نريد أن نأكل منها﴾ وأخّروا الأغراض الدينية[2]؛ فظهر بذلك عظم مقام النبوّة وفضل الأنبياء على سائر الناس ولله الحمد والمنّة.

ولا يخفى أنّ في هذه الطريقة النبوية في الدعاء إرشاداً إلى أدب من آدابه وهو تقديم أمر الدين على أمر الدنيا في الطلب، مع الثناء على الله تعالى بما يليق بجلاله وكماله.

وبهذه الفوائد واللطائف يتمّ الحديث عن هذا المبحث في دعاء عيسى عليه السلام ولله الحمد والمنّة.

(١) انظر: تفسير المنار لمحمد رشيد رضا ٢٥٣/٧.

(٢) انظر: التفسير الكبير للفخر الرازي ١٣٢/١٢؛ تفسير النيسابوري ٥٥/٧.

## المبحث الثاني: إجابة الله تعالى دعاء عيسى عليه السلام

وتأتي قصة المائدة إلى ختامها ببيان استجابة الله تعالى لدعاء نبيّه ورسوله عيسى بن مريم عليه السلام.. استجابة كاملة فضلاً منه سبحانه على عباده؛ وتكريماً لنبيّه وتصديقاً.. وهي استجابة –أيضاً– ولكن مع تحذير ووعيد وتهديد من الكفر بعد الإيمان.. وذلك كلّه هو ما جاء في قوله عزّ وجلّ: ﴿قال الله إنّي مُنَزِّلُها عليكم فمَن يكفر بعد منكم فإنّي أعذّبه عذاباً لا أعذّبه أحداً من العالمين﴾ [١].

هذا ولقد جاءت هذه الاستجابة الإلهية مصدّرة بجملة التأكيد (إنّي)؛ وجُعل خبرها اسماً وهو (منــزّلها)؛ تحقيقاً للوعد وإيذاناً بأنّه تعالى منجزٌ له لا محالة من غير صارف يثنيه ولا مانع يلويه[٢]؛ وأنّه تعالى لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء ﴿إنّما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون﴾ [٣].

ومن بعدُ يأتي التحذير من الكفر بعد الإيمان ﴿فمن يكفر بعد منكم فإنّي أعذّبه عذاباً لا أعذّبه أحداً من العالمين﴾ والإتيان بالفاء في ابتدائه للتفريع عن إجابة رغبتهم إعلاماً بأهمية الإيمان وعظم شأنه عند الله تعالى، وبذلك جُعل جزاء إجابته إيّاهم أن لا يعودوا إلى الكفر بعد إيمانهم أبداً، فإن عادوا عُذّبوا عذاباً أشدّ من عذاب سائر الكفار؛ وذلك لأنّه قد تعاضد لديهم واجتمع عندهم دليل العقل ودليل الحسّ فلم يبق لهم أدنى عذر[٤].

---

(١) سورة المائدة: الآية (١١٥).

(٢) انظر: تفسير أبي السعود ٩٩/٣؛ تفسير الآلوسي ٦٢/٧؛ التحرير والتنوير لابن عاشـــور ١١١/٧.

(٣) سورة يس: الآية (٨٢).

(٤) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ١١١/٧.

ولا يخفى ما لهذا الأسلوب في التحذير من التهديد والترهيب البالغين أقصى مراتبهما، ولذلك قال الشوكاني في تفسيره: "في هذا من التهديد والترهيب ما لا يقادر قدره"[1].

وبهذا التحذير الإلهي الذي يحمل في طيّاته التهديد والوعيد يسدل الستار على هذه القصة الكريمة في كتاب الله تعالى؛ وإذ ليس في كتاب الله تعالى موضع آخر يذكرها. وتوقّفت قصّة المائدة عند هذا المقدار وطوي خبرُ ما حدث بعد نزولها، ولله تعالى في ذلك حكمة قد يُدرك المتأمّل بعضها، من ذلك أنّ هذا القدر هو المراد من هذه القصة؛ فلا أثر لما جرى من بعد؛ وقد تحققت الفائدة بما ذُكِر وتبيّن الغرض، من العبرة بحال إيمان الحواريين وتعلّقهم بما يزيدهم يقيناً واعتقاداً، ويقرّهم إلى ربّهم وتحصيلهم مرتبة الشهادة، وبما دلّت على ضراعة عيسى– عليه السلام– الدالّة على كمال عبوديّته لله، وعلى كرامته عنده إذ أجاب دعوته، وعلى سعة القدرة الإلهية.. إلى غير ذلك ممّا حوته ودلّت عليه وأشارت إليه من العبر والفوائد، وأمّا تفصيل ما حوته المائدة وما دار بينهم عند نزولها فلا عبرة فيه[2]. والله أعلم بمراده.

● فوائد ولطائف:

الأولى: إنّ في استجابة الله تعالى بإنـــزال المائدة على الحواريين ابتلاءً وتمحيصاً لهم في تحقيق إيمانهم والثبات عليه، وهذه هي سنة الله عزّوجلّ في عباده المؤمنين عبر الأزمنة والأجيال. قال الحقّ سبحانه: ﴿ولنبلونّكم حتّى نعلم المجاهدين منكم والصّابرين ونبلو أخباركم﴾ [3]. ولا يخفى –كذلك– أنّ في الابتلاء بما ينـــزل

(١) فتح القدير للشوكاني: ٩٨/٢.

(٢)انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ١١١/٧.

(٣) سورة محمد صلى الله عليه وسلم: الآية (٣١).

من آيات الله تعالى تنبيهاً للكفرة حتى يؤمنوا ويرجعوا عن كفرهم.

الثانية: إنّ في وعيد الله تعالى لمن يكفر بعد إيمانه إشارة إلى تعظيم أمر الإيمان وخطر الردّة عنه، وخصوصاً فيمن طلب اليقين وزيادته؛ فإنه كلّما كان فضل الإنسان أكبر كان الوعيد والتهديد بشأنه أعظم، ولذلك قال الله ههنا بشأن الحواريين ﴿فمن يكفر بعد منكم فإنّي أعذّبه عذاباً لا أعذبه أحداً من العالمين﴾.

الثالثة: لا حرج في طلب المؤمن ما يزيد من إيمانه ويقينه، وإلا لما أجاب الله تعالى إبراهيم –عليه السلام– حين قال له ﴿ربّ أرني كيف تحي الموتى﴾، ولَمَا أجاب عيسى عليه السلام في طلب الحواريين إنــزالَ مائدة من السماء، فزيادة الإيمان واليقين أمر مطلوب ومراد على كلّ حال.

الرابعة: إنّ في مجيء جواب الله تعالى لنبيّه عيسى –عليه السلام– ﴿قال الله إنّي منزّلها عليكم.. ﴾ مفصولاً عن كلامه السابق وبدون واو العطف جرياً على طريقة المحاورة في الكلام[1].

الخامسة: قرأ نافع وابن عامر وعاصم (مُنَزِّلُها) بالتشديد، اسم فاعل من نَزَّل، وقرأ الباقون بالتخفيف (مُنْزِلُها) اسم فاعل من أنزل، وهما لغتان؛ غير أنّ التشديد يفيد معنى التكثير[2]. وللمتأمِّل في هذه القراءة وقفة لطيفة، حيث إنّ ورود الإجابة منه تعالى بهذه الصيغة، أي صيغة التفعيل المنبئة عن التكثير مع كون الدعاء من عيسى عليه السلام بصيغة الإفعال ﴿اللّهم ربّنا أنزل﴾ فيه إظهار لكمال اللطف والإحسان الإلهي، كما في قوله تعالى ﴿قل الله ينجيكم منها ومن كلّ كرب﴾ [3]، بعد

(١) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور ١١١/٧.

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢٥٦/٢؛ الكشف عن وجــوه القــراءات السبع لمكي ٤٢٣/١.

(٣) سورة الأنعام: الآية (٦٤).

قوله ﴿لئن أنجانا من هذه..﴾ الآية[1]. هذا مع ما في الصيغة من مراعاة ما وقع في عبارة الحواريين السائلين ﴿أن ينزّل علينا مائدة من السّماء﴾[2].

السادسة: التنوين في قوله ﴿عذاباً﴾ للتعظيم، أي عذاباً عظيماً[3].

السابعة: الضمير المنصوب في قوله ﴿لا أعذّبه﴾ ضمير المصدر، فهو في موضع المفعول المطلق وليس مفعولاً به، أي لا أعذب أحداً من العالمين ذلك العذاب، أي مثل ذلك العذاب[4].

## مطلب: هل نزلت المائدة أم لا؟

لـمّا لم يُذكر في القرآن الكريم تتمّة قصّة المائدة فقد جاء عن البعض من أهل العلم قولهم أنّ المائدة لم تنـزل، من ذلك ما رواه ابن جرير الطبري بسنده إلى قتادة قال: كان الحسن يقول: لـمّا قيل لهم ﴿فمن يكفر بعد منكم فإنّي أعذّبه عذاباً..﴾ قالوا: لا حاجة لنا فيها فلم تنـزل. وروى كذلك بسنده إلى منصور بن زاذان عن الحسن أيضاً أنّـها لم تنـزل. وروى أيضاً بسنده عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد قال: هو مثل ضربه الله ولم ينـزل شيء[5]. أي مثل ضربه الله لخلقه نهياً لهم عن مسألة الآيات لأنبيائه.

هذا وقد أورد الحافظ ابن كثير– رحمه الله – هذه الروايات وغيرها وقال بعدها: "وهذه أسانيد صحيحة إلى مجاهد والحسن، وقد يتقوّى ذلك بأنّ خبر

---

(١) سورة الأنعام: الآية (٦٣).

(٢) انظر: تفسير أبي السعود ٣/٩٩؛ تفسير الآلوسي ٧/٦٢.

(٣) انظر: تفسير الآلوسي ٧/٦٢.

(٤) التحرير والتنوير لابن عاشور: ٧/١١١.

(٥) أنظر: تفسير الطبري ٧/٨٧.

المائدة لا يعرفه النصارى وليس هو في كتابهم، و لو كانت قد نزلت لكان ذلك مّما توفّر الدواعي على نقله وكان يكون موجوداً في كتابهم متواتراً، ولا أقلّ من الآحاد والله أعلم"[١].

وأقول: إنّه قد جاءت روايات أخرى بعكس ما رُوي عن مجاهد والحسن وقتادة، أي بأنّ المائدة قد نـــزلت، وقد أوردها ابن جرير الطبري في تفسيره ومن بعده ابن كثير وغيره، وقال عنها ابن كثير بعد إيرادها: "وكلّ هذه الآثار دالّة على أنّ المائدة نـــزلت على بني إسرائيل أيّام عيسى بن مريم إجابة من الله لدعوته، كما دلّ على ذلك ظاهر السياق من القرآن العظيم ﴿قال الله إنّي منزّلها عليكم﴾. الآية"[٢].

ومن أحسن ما روي من هذه الآثار في ذلك ما أخرجه الترمذي في جامعه بكتاب التفسير عن الحسن بن قَزَعة[٣] بسنده إلى عمّار بن ياسر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "أنزلت المائدة من السماء خبزاً ولحماً، وأمروا أن لا يخونوا ولا يدّخروا لغد، فخانوا وادّخروا ورفعوا لغد، فمُسخوا قردة وخنازير". ثمّ قال عنه الترمذيّ: "هذا حديث غريب، ورواه أبو عاصم وغير واحد عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن خِلاس[٤] عن عمّار موقوفاً، ولا نعرفه مرفوعاً

---

(١) تفسير ابن كثير: ١٢٣/٢.

(٢) المرجع السابق: ١٢٣/٢.

(٣) الحسن بن قزعة بن عبيد الهاشمي، مولاهم البصري، روى له الترمذي والنسائي وابن ماجة وغيرهم. قال يعقوب بن شيبة وأبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: لا بأس بـــه. قـــال في موضع آخر: صالح، وذكره ابن حبّان في الثقات، وحكم عليه ابن حجر في تقريبه بأنّـــه صدوق، مات قريباً من سنة ٢٥٠هـ. (انظر: تهذيب التهـــذيب لابـــن حجـــر ٢٧٣/٢؛ تقريب التهذيب لابن حجر ص ١٦٣).

(٤) خلاس بن عمرو الهجَري، البصري، تابعي ثقة، وكان يرسل، وكان على شُـــرَطة علـــي =

إلا من حديث الحسن بن قزعة، ثم قال الترمذي أيضاً: حدثنا حميد بن مسعدة أخبرنا سفيان بن حبيب عن سعيد بن أبي عروبة[1] نحوه ولم يرفعه. وقال: وهذا أصحّ من حديث الحسن بن قزعة، ولا نعلم للحديث المرفوع أصلاً"[2].

ولذلك رجع ابن كثير في آخر كلامه وقال: "ولكنّ الذي عليه الجمهور أنّها نزلت وهو الذي اختاره ابن جرير..إلخ"[3].

أقول: وبغضّ النظر عن رواية الترمذي وغيرها في إثبات نزول المائدة فإنّ في قول الله عزّ وجلّ: ﴿إنّي منزّلها عليكم﴾ دليلاً كافياً في أنّها نزلت بلا شكّ؛ لأنه سبحانه أخبر مؤكداً أنّه منـــزلها ولا خُلْف لوعد الله تعالى وخبره، وهو منجز أمره لا محالة. وما روي عن بعض السلف كالحسن وغيره من عدم إنزالها وإن كانت الأسانيد الموصلة إليهم صحيحة؛ فإنّه قد يكون كلامهم مستنداً على ما نقل إليهم من الإسرائيليات وهي كثيرة في هذا الباب، وهذه الإسرائيليات ما دام أنّها مخالفة لما ورد من القرآن الكريم فإنّها مردودة، وإن كان كلامهم مستنداً إلى غير ذلك من خبر وصل إليهم عن رسول الله ﷺ بهذا الأمر الغيبي –

---

= رضي الله عنه، وقد صحّ أنه سمع من عمّار رضي الله عنه، مات قبيل المائة مـــن الهجـــرة. (انظر: تهذيب التهذيب ٣/١٥٢-١٥٣؛ تقريب التهذيب ص ١٩٧).

(١) سعيد بن أبي عَروبة: مِهران اليَشكُري مولاهم، أبو النضر البـــصري، ثقـــة حـــافظ لـــه تصانيف، كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة، مات سنة ١٥٦هـ وقيل ١٥٧هـ. (انظر: تقريب التهذيب ص ٢٣٩؛ تهذيب التهذيب ٤/٥٦/٥٧).

(٢) الجامع الصحيح للترمذي: (٦) باب كتاب تفسير القرآن، حـــديث (٣٠٦١) ٥/٢٦٠؛ تحفة الأحوذي للمباركفوري ٨/٤٣٤، حديث (٥٠٥٤-٥٠٥٥)، وانظر: الدرّ المنثـــور في التفسير المأثور للسيوطي وفيه قوله: وأخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم مـــن وجه آخر عن عمار موقوفاً مِثله. وقال الترمذي: الوقف أصح. ٣/٢٣٥).

(٣) تفسير ابن كثير: ٢/١٢٣.

ولا خبر بذلك صحيح – فإنّه لايقوى أمام النصّ القرآني المتواتر الصريح. ثم إنّ عدم وجود خبر المائدة في كتب النصارى ليس بدليل ولا بحجة على عدم نزولها، إذ كم حرّف النصارى في كتبهم وأنا جيلهم، وكم من الأخبار والأحداث والأحوال أهملوها ولم يوردوها أو حذفوها فلا يعوّل على حفظهم البتة.

– وعلى ما ذكرت فإنّ جمهور المفسرين اتفقوا على أنّ المائدة نــزلت وفي أولهم عمدتهم ابن جرير الطبري رحمه الله كما سبقت الإشارة إلى ذلك حيث قال: "والصواب من القول عندنا في ذلك أن يقال أنّ الله تعالى أنــزل المائدة على الذين سألوا عيسى مسألته ذلك ربّه، وإنّــما قلنا ذلك للخبر الذي روينا بذلك عن رسول الله ﷺ وأصحابه وأهل التأويل من بعدهم غير من انفرد بما ذكرنا عنه، وبعد فإن الله لا يخلف وعده ولا يقع في خبره الخلف، وقد قال الله تعالى مخبراً في كتابه عن إجابة نبيه عيسى –عليه السلام – حين سأله ما سأله من ذلك ﴿إنّي منزّلها عليكم﴾ وغير جائز أن يقول تعالى ذكره ﴿إنّي منزّلها عليكم﴾ ثم لا ينــزّلها؛ لأنّ ذلك منه تعالى خبر ولا يكون منه خلاف ما يخبر، ولو جاز أن يقول إني منــزلها عليكم ثمّ لا ينــزلها عليهم جاز أن يقول ﴿فمن يكفر بعد منكم فإنّي أعذّبه عذاباً لا أعذّبه أحداً من العالمين﴾ ثمّ يكفر منهم بعد ذلك فلا يعذبه؛ فلا يكون لوعده ولا لوعيده حقيقة ولا صحّة وغير جائز أن يوصف ربنا تعالى بذلك"[1]. هذا وقد وافقه ابن كثير كما مرّ ذكره، وبمثله قال الماوردي والقرطبي وابن الجوزي وأبو حيان والفخر الرازي وأبو السعود وغيرهم[2].

وأذكر من أقوالهم قولين أحدهما: قول الفخر الرازي إذ قال: "قال

---

(١) تفسير ابن جرير الطبري: ٨٨/٧.

(٢) انظر: تفسير الماوردي ٥٠١/١؛ تفسير القرطبي ٣٦٩/٦؛ زاد المسير لابن الجوزي ٤٥٩/٣؛ محاسن التأويل للقاسمي: ٤٢٣/٦؛ فتح القدير للشوكاني ٩٨/٢.

الجمهور الأعظم من المفسرين: أنها نزلت لقوله تعالى ﴿إنّي منزّلها عليكم﴾ وهذا وعد بالإنزال جزماً من غير تعليق على شرط، فوجب حصول هذا النّزول"[1].

وثانيهما: قول أبي السعود العمادي إذ قال: "وهو الصحيح الذي عليه جماهير الأمّة ومشاهير الأئمة"[2].

ويكفي بما ذكرت من كلام المفسرين وبما رددت على من روي عنه أنّها لم تنــزل مؤيداً للقول الصحيح بنــزولها. ولله الحمد والمنّة.

## مطلب: تفاصيل ما حوته المائدة وموقف الحواريين بعد نزولها

ليس في ذكر تفاصيل ما حوته المائدة وما دار بين الحواريين وبني إسرائيل عند نــزولها أثر فيما أراده الله تعالى من إيراد القصة في القرآن الكريم من حيث العبرة والفائدة – كما بينت آنفاً – لذا لم يذكر الله تعالى في القرآن ذلك، وقد كثرت الروايات من قبل بعض المفسرين بأخبار واهية الأسانيد ومعتمدها على كثير من الإسرائيليات، وقد ذكرت فيما قبل أنّ رواية الترمذي هي أحسن ما ذكر في هذا الشأن وقد سبق تخريجها آنفاً[3]، ولكني أحبّ أن أنبّه ههنا على أمرين إن صحت تلك الرواية وهما ما يلي:

الأول: لا مانع أن يكون ما حوته المائدة خبزاً ولحماً كما جاء في الرواية، إذ إنّ ذلك لا يعارض ما جاء في القرآن الكريم.

الثاني: ينبغي أن يُعْلَمَ بأنّ الحواريين ما زادهم نــزول المائدة إلا يقيناً وإيماناً؛ وما ورد في الرواية أنَــه لما نــزلت المائدة وأمروا ألا يخونوا ولا

---

(١) التفسير الكبير للفخر الرازي: ١٢/١٣٣.

(٢) تفسير أبي السعود: ٣/٩٩.

(٣) انظر تخريج الحديث وكلام الترمذي في الحكم عليه ص ٤١-٤٢.

يدّخروا لغد فخانوا وادّخروا ورفعوا لغد فمسخوا قردة وخنازير، فإنّ هذا يُحْمَلُ على موقف بني إسرائيل من غير الحواريين، لما أنّ هذا الموقف لا يناسب حال الحواريين من الإيمان

كما سبق بيانه آنفاً، ولعلّ القرآن سكت عن بيان موقفهم؛ إذ هم المرادون من القصة لما يُعْرَف بداهة من حالهم في التصديق والإيمان ممّا جاءت به الآيات القرآنية في هذه السورة وغيرها. والله أعلم.

ولذلك قال ابن عاشور عند بيانه لصحّة قول الجمهور في إنزال المائدة: "وهو الظاهر؛ لأنّ قوله تعالى: ﴿إنّي منزّلها عليكم﴾ وعد لا يخلف، وليس مشروطاً بشرط، ولكنّه معقّب بتحذير من الكفر، وذلك حاصل أثره عند الحواريين وليسوا ممّن يخشى العودة إلى الكفر سواء نزلت المائدة أم لم تنــــزل"[1].

وبهذا المطلب يتم الكلام حول هذا المبحث في فصله الثاني وبه أصل إلى ختام الحديث عن قصة المائدة في القرآن الكريم بحقائقها وفوائدها ولله الحمد والمنّة.



(١) التحرير والتنوير لابن عاشور: ٧/١١١-١١٢.

# الخاتمة

الحمد لله تعالى الذي وفّقني بمنّه وفضله وتيسيره على إتمام هذا البحث القرآني الذي عشت أيّامه أطالع قصّته بآياتـــها وكلماتـــها وحروفها متأمّلاً فيها ومدقّقاً،طالباً لحقائقها وفوائدها، فله الحمد سبحانه – كما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه – في الابتداء والانتهاء وفي كلّ وقتٍ وحال. وبعد:

فقصّة المائدة التي أخبر الله تعالى عنها في أربع آيات كريمات بسورة سمّيت باسمها لتميّزها من حيث غرابتها وعظيم إعجازها من بين ما ورد في السورة، ولتبقى علماً على السورة فتذكر بذكرها حيثما ذكرت، فتكون محلاً للنظر والتأمّل طلباً لعبرها وفوائدها على مرِّ الأزمنة والأجيال.. قصّة من قصص الإعجاز الإلهي وسعة القدرة الربّانية التي لا تحدّها حدود ولا نهايات.. قصّة من قصص الأنبياء مع حواريّيهم وخلصائـــهم.. قصّة من قصص الدعوة إلى الله تعالى يُستخلص من مواقفها صور الثبات والإخلاص وطلب زيادة الإيمان واليقين، وعمق الصلة بين الداعية والمدعوّين.. قصّة يظهر الله تعالى فيها تأييده ونصرته لعباده المرسلين تكريماً لهم وتثبيتاً لأتباعهم وتنبيهاً لمعارضيهم وتحذيراً.

- هذا ولقد أثبتُّ أنّ الحواريّين كانوا من المؤمنين حين سألوا عيسى عليه السلام أن يسأل ربّه إنـــزال مائدة من السماء، وإنّما سألوها طلباً لزيادة الإيمان واليقين ورغبة في اطمئنان قلوبهم واعتلاء درجات الصّدّيقين والشهادة عليها نظراً منهم لمصالح غيرهم من بني إسرائيل – مؤمنهم وكافرهم – فيزداد المؤمن منهم إيماناً ويرجع كافرهم عن كفره بسببها. فلا حرج فيما سألوه كما لم يكن هناك من حرج على الخليل إبراهيم عليه السلام حين سأل ربّه تعالى أن يريه كيف يحيي الموتى مع عظيم إيمانه وقدره، وذلك جمعاً بين النظر والمعاينة..

ولقد تبيّن في سؤالهم لعيسى عليه السلام تعظيمهم لأمر التوحيد وأدبهم الجمّ في خطابه وفي إجابتهم له عند بيان أسباب السؤال. ومن ثمّ فقد أعطوا مثالاً لكلّ مؤمن في دفع ما يُتوهّم من الشُبّه تجاههم؛ مع كمال الأدب ومراعاة حقّ الله عزّوجلّ وحقّ رسوله في بيان صادق وفهم صحيح وصراحة مُطَمْئنَة.

- وفي مقابلة هذا فقد قدّم عيسى عليه السلام مثالاً رائعاً في حرص الأنبياء والرسل وشفقتهم على أصحابهم وخشيتهم من أن يكونوا في موارد ضعف الإيمان لئلا يحلّ بهم عذاب من الله ومؤاخذة في الدنيا والآخرة، ولا ريب أنّ في هذا درساً لكلّ داعية إلى الله تعالى في الحرص على إيمان مدعوّيه وتجنيبهم موارد الضعف والشكّ، ومن ثمّ تربيتهم على الارتقاء بهذا الإيمان والالتزام بتقوى الله تعالى والسموّ بأفكارهم بما هو لائق بهم.. ومرّة أخرى يعطي عليه السلام موقفاً فريداً في ابتهاله لله سبحانه وتعالى، بأدبه وخشوعه وذلّته وإظهار خضوعه وفقره وإتيانه بما يحقّق إجابة الله لدعائه، مع تقديمه لأمر الدين فيه ونظره إلى مصالحه، فكان عليه السلام بهذا الموقف في غاية السموّ النفسي والأدب البشري مع الحقّ سبحانه، وبه تبيّن فضل مقام النبوة وعظيم حال الأنبياء، ولا ريب أنّ في هذا الموقف الخاشع الفريد إرشاداً للمؤمنين في أدب الدعاء والصلة بربّ العالمين.

- ثم إنّه – عليه السلام – أكّد بقوله في طلب المائدة أنّ تذكير الأمم بنعم الله تعالى وفضله وإحسانه هو من غايات الأنبياء ومقاصدهم التي يسعون في إظهارها وتعميقها عند أممهم، لما يؤديه ذلك من التوجّه إلى المنعم سبحانه بالشكر اعترافاً بفضله وتوحيداً له وعبادة والتزاماً بشرعه.

- هذا ولقد تبيّن بهذه القصة القرآنية الكريمة أسلوب القرآن الكريم

ومنهجه في عرض قصصه من اقتصاره - على ما يذكره فيه - بما يفيد من تجلية الحقائق وإعطاء الفوائد من العبر والدروس للمخاطبين بهذا القرآن في أوّل نـــزوله ولمن بعدهم كلٌّ على حسب حاله وشأنه وموقعه.

- وفي ختام هذه الخاتمة أقول: إنّ ما أظهرته من حقائق هذه القصّة وحقائق أفرادها هو ممّا وفّقني الله إليه بعد اجتهاد وبحث وتأمّل في آيات هذه القصة وفي غيرها من الآيات التي تساعد على تجليتها وبيانها. وأمّا ما ذكرته من الفوائد والعِبر -بتوفيق الله وتيسيره - فهو غيضٌ من فيض علم الله تعالى، وقد يكون لغيري من طلاب العلم إظهار فوائد أخرى من هذه القصة القرآنية يوفقهم الله سبحانه لها، وإنّـــما هو جهد المقلّ ولله الحمد والمنّة. وإنّي أرجو أن تُعنى الدراسات القرآنية بجانب استخراج الفوائد والعبر واللّطائف من القصص القرآني الكريم وتعيد النظر مرّة تلو أخرى طلباً للإفادة والوقوف على ما يُعطي الأمّة ويهبها صحةً في الاعتقاد وقوةً في اليقين ومنهجاً واضحاً مستقيماً في العبادة والسلوك والأخلاق والمعاملات بما يحقّق ما تنشده من الاعتصام بحبل الله تعالى وطلب رضاه، والعزّة لهذا الدين وأهله.

- وأخيراً أسأل الله العظيم ربّ العرش الكريم أن يتقبّل مني بحثي هذا وأن يغفر لي ما كان فيه من خطإٍ أو نقصان إنّه وليّ ذلك والقادر عليه. وآخر دعواي أن الحمد لله ربّ العالمين. وصلّ اللهم وسلّم وبارك على نبينا وسيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

# فهرس المراجع

- القرآن الكريم.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: أبو السعود: محمد بن محمد العمادي. ٩ج. بيروت – لبنان: دار إحياء التراث العربي.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني. ١٠ج. ١٣٩٣هـ/١٩٨٣م.
- أنوار التنْزيل وأسرار التأويل: البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي. ٥ ج. بيروت: مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع.
- تبصير الرحمن وتيسير المنّان: المهايمي، علي بن أحمد بن إبراهيم، الطبعة الثانية. ٢ج. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: المباركفوري، أبو العلى محمد بن عبد الرحمن. ١٠ج، الطبعة الثالثة – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- تفسير ابن جزي الكلبي، محمد بن أحمد. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- تفسير البحر المحيط: أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي، الطبعة الثانية. ٨ج. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- تفسير التحرير والتنوير: ابن عاشور، محمد الطاهر. ٣٠ج. تونس: الدار التونسية للنشر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ١٩٨٤م.
- تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء، إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي. ٤ج. بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٥هـ.
- تفسير المنار: رضا، محمد رشيد، الطبعة الثانية. ١٢ج. بيروت: دار المعرفة
- تفسير النسفي، عبد الله بن أحمد بن محمود. الطبعة الأولى. ٢ج. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- التفسير الواضح، محمد محمود حجازي، ٢ج. بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- تقريب التهذيب: ابن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد عوامة. الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، بيروت – لبنان: دار البشائر الإسلامية.
- تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني. الطبعة الأولى. ١٤ج. بيروت – دار الفكر.

- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنّان: السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. تحقيق: محمد زهري النجار. ٧ج. الرياض: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ١٤٠٤هـ.
- جامع البيان في تفسير القرآن: الطبري، محمد بن جرير. ٣٠ ج. بيروت دار المعرفة، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري. الطبعة الثانية. ٢٠ج. بيروت: دار الكتاب العربي.
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن: الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف. ٤ج. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
- حاشية الجمل على تفسير الجلالين (الفتوحات الإلهية): العجيلي الشافعي، سلمان بن عمر، الشهير بالجمل. ٤ج. بيروت – لبنان: دار إحياء التراث العربي.
- حاشية الصاوي على تفسير الجلالين: الصاوي، أحمد بن محمد. ٤ج. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- حجة القراءات: ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد. حققه وعلّق عليه: سعيد الأفغاني. الطبعة الثانية. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- الحجة للقراء السبعة: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي. تحقيق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجاتي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، دمشق – بيروت: دار المأمون للتراث.
- الدر المنثور في التفسير المأثور: السيوطي، جلال الدين. ٨ج. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م. بيروت – لبنان: دار الفكر.
- روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني: الآلوسي، أبو الفضل، شهاب الدين السيد محمود. ٣٠ج.بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- زاد المسير في علم التفسير:ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد. الطبعة الثالثة. ٩ج.دمشق – بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٤هـ.
- سنن الترمذي: الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة. تحقيق أحمد محمد شاكر – محمد فؤاد عبد الباقي – إبراهيم عطوه عوض. ٥ج. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان: النيسابوري، نظام الدين بن محمد بن حسين القمّي. تحقيق: إبراهيم عطوة عوض. الطبعة الأولى. ٣٠ج. مصر: شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن: الأنصاري، أبو يحيى زكريا. تحقيق: محمد علي الصابوني. الطبعة الأولى. بيروت: دار القرآن الكريم، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير: الشوكاني، محمد بن علي. تحقيق: عبد

الرحمن عميرة – الطبعة الأولى. ٦ج، مصر: دار الوفاء، ١٤١٥هـ.
- الكشاف عن حقائق التنـــزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمد بن عمر. ٤ ج. بيروت: دار المعرفة.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب. تحقيق: محي الدين رمضان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ. ٢ ج. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- لباب التأويل في معاني التنْزيل: الخازن، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي: ٧ج. بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
- لسان العرب: ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. ١٥ج. بيروت: دار الفكر – دار صادر.
- محاسن التأويل: القاسمي، محمد جمال الدين، علق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي. الطبعة الثانية ١٧٠ج. بيروت: دار الفكر، ١٣٩٨هـ.
- معاني القرآن: الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد. ٣ج. الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ. بيروت: عالم الكتب.
- معالم التنزيل: البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء. تحقيق: خالد عبد الرحمن العك – مروان سوار. ٤ ج. بيروت: دار المعرفة. الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: وضعه محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار المعرفة. الطبعة الرابعة ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير):الفخر الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين. الطبعة الثالثة. ٣٠ج. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- المفردات في غريب القرآن: الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد. تحقيق: محمد سيد كيلاني. بيروت: دار المعرفة.
- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، محمد بن محمد الدمشقي. أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضبَّاع. ٢ج. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر. الطبعة الأولى. ٨ج. بيروت– لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.
- النكت والعيون: الماوردي، ابو الحسن علي بن حبيب. تحقيق: خضر محمد خضر. راجعه: عبد الستار أبو غدة. الطبعة الأولى، الكويت: طباعة مقهوى. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. التراث الإسلامي، ١٤٠٣هـ.

# فهرس الموضوعات





# اَلْوَسَطُ وَمَظَاهِرُ الْوَسَطِيَّةِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

إعْدادُ :

**د. الْحَسَنِ بْنِ خَلْوِي الْمُوكِلِي**

الأُسْتَاذِ الْمُشَارِكِ فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيْعَةِ فِي جَامِعَةِ الْمَلِكِ خَالِدِ



# المقدّمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره ونتوب إليه، واشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً، ورضي الله عن صحابته والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فإن من سمات دين الإسلام أنه دين الوسطية، والأمة المحمدية هي الأمة الوسط كما وصفها الله تعالى في قوله: ﴿وكذٰلك جعلناكم أُمَّةً وَسَطاً لتكونوا شُهَدَاءَ علىٰ النَّاسِ ويكُونَ الرَّسُولُ عليكم شَهِيداً﴾ [البقرة ١٤٣].

وبهذه الوسطية كانت أهلاً للشهادة على الناس يوم القيامة، وبهذه الوسطية كانت خير أمة أخرجت للناس كما وصفها الله بذلك في قوله: ﴿كُنتم خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وتَنْهَوْنَ عَنِ المُنكرِ وتُؤمِنُونَ بالله﴾ [آل عمران ١١٠].

وقد تعدد ورود لفظ الوسط والوسطية في القرآن الكريم في إشارات واضحة إلى منهج الوسطية الذي هو سمة دين الإسلام العظيم.

وفي هذا البحث إلقاء للضوء على هذه اللفظة القرآنية وبيان لما أورده العلماء في تفسيرها في مواضعها المتعددة من القرآن الكريم.

وقد قسمت البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: معنى الوسط في اللغة العربية.

الفصل الثاني: تفسير لفظ الوسط وما تفرع عنه في القرآن الكريم.

الفصل الثالث: من مظاهر الوسطية في القرآن الكريم.

وقد بذلت قصارى جهدي في استيعاب ما ذكره العلماء المحققون المعتبرون حول الموضوع مع التعليق والتعقيب على ما يحتاج إلى ذلك والترجيح بين أقوالهم أو الجمع بينها عند اختلافهم في بعض القضايا.

وقد خرجت جميع الأحاديث التي وردت في البحث، وترجمت ترجمة موجزة للأعلام الوارد ذكرهم فيه.

وفي الختام أقول: هذا مبلغ ما وصلت إليه فإن كنتُ قد وفقت فيه فذلك من فضل الله وله الحمد والشكر على ذلك، وإن كانت الأخرى فأسأله – جل وعلا – العفو والمغفرة والتجاوز عما وقعت فيه من التقصير والزلل.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.



## الفصل الأول: معنى الوسط في اللغة العربية

قال ابن فارس[(١)]: "الواو والسِّين والطاء بناءٌ صحيح يدل على العدل، والنصف. وأعدل الشيء أوسطه ووسطه، قال عز وجل: ﴿أُمَّةً وَسَطاً﴾ [البقرة ١٤٣]، ويقولون: ضربت وسَطَ رأسه– بفتح السين–، ووسْطَ القوم بسكونها"[(٢)].

وقال الفيروز ابادي[(٣)]: "الوسط من كل شيء أعد له... ووسط الشيء – محركه– ما بين طرفيه كأوسطه، فإذا سكِّنت كانت ظرفاً، أو هما– يعني التحريك والإسكان – فيما هو مصمت كالحلقة، فإذا كانت أجزاؤه متباينة فبالإسكان فقط، أو كل موضع صلح فيه "بين" فهو بالتسكين وإلا فبالتحريك"[(٤)].

وبالتأمل فيما ذكره أهل اللغة حول هذه الكلمة يمكن القول بأن المعاني التي تطلق عليها كلمة وسط على النحو التالي:

١– الوَسَط ما بين طرفي الشيء وهو منه – أي بمعنى النصف –

---

(١) هو أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، كان نحوياً على طريقة الكوفيين، وكان شافعي المذهب ثم تحول مالكياً، من مصنفاته المجمل، ومعجم مقاييس اللغة ومقدمة في النحو، مات بالري سنة ٣٩٥هـ. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/٣٥٢.

(٢) معجم مقاييس اللغة ٤/٣١١ مادة " وسط ".

(٣) هو مجد الدين أبو الطاهر محمد بن يعقوب الفيروز ابادي الشيرازي، ولد سنة ٧٢٩هـ، وتوفي سنة ٨١٦هـ، صنف الكثير من المصنفات منها القاموس المحيط، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، وشرح البخاري. بغية الوعاة ١/٢٧٣.

(٤) انظر القاموس المحيط فصل الواو باب الطاء ٢/٣٩١.

كقولك: وسَطَ الحبل، وكسرت وسَطَ الرمح، ومنه وسط الرجل وهو ما بين القامة والمؤخرة، وهو على هذا محرك السين على القول الصحيح، قال ابن منظور(١): "وربما سُكِّن وليس بالوجه" (٢).

٢- الوسَطَ بمعنى العدل والخيار، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي: عدلاً خياراً، ومنه قولهم: فلان من أوسط قومه نسباً، أي: من خيارهم نسباً، وفلان وسيط قومه إذا كان أوسطهم نسباً وأرفعهم محلاً، ومنه قولهم في صفة النبي ﷺ: إنه كان من أوسط قومه، أي خيارهم، ومنه واسطة القلادة وهي أنفس خرزها" (٣).

والعدل والخيار وإن اختلف لفظهما إلا أن معناهما واحد؛ لأن العدل خير والخير عدل، ولا يكون الشخص خياراً إلا إذا كان عدلاً(٤).

ومن هذا المعنى قول علي(٥) ﷺ: "عليكم بالنمط الأوْسَطِ يلحق بهم التالي ويرجع إليهم الغالي" (٦).

---

(١) هو محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري الإفريقي المصري، صاحب لسان العرب الذي جمع فيه بين أربعة من كتب اللغة هي: التهذيب والمحكم والصحاح والجمهرة، ولد سنة ٦٣٠هـ وجمع وحدث واختصر كثيراً من كتب الأدب المطولة، توفي سنة ٧١١هـ. سير أعلام النبلاء ١٠٣/١٧.

(٢) لسان العرب ٤٢٧/٧-٤٢٨ مادة " وسط ".

(٣) معجم مقاييس اللغة ٢٠٩/٦، لسان العرب ٤٢٧/٧-٤٢٨.

(٤) لسان العرب ٤٣٠/٧.

(٥) ) هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب ابن عم رسول الله ﷺ، أول من أسلم من الصبيان ورابع الخلفاء الراشدين، شهد المشاهد كلها إلا تبوك حيث استخلفه رسول الله ﷺ على المدينة، استشهد سنة ٤٠هـ. الإصابة ٥٠٧/٢.

(٦) انظر النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٤٢٨/٢، الفائق في غريب الحديث للزمخشري =

**ومنه أيضاً قول الحسن[١]: "خير الأمور أوساطها" [٢].**

**قال ابن الأثير[٣]: "كل خصلة محمودة فلها طرفان مذمومان، فإن السخاء وسط بين البخل والتبذير، والشجاعة وسط بين الجبن والتهور"[٤].**

**٣- الشيء الوسط: ما كان بين الجيد والرديء [٥]، ومنه قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [ المائدة ٨٩ ] أي: بين الجيد والرديء على أحد الأقوال في تفسيرها[٦].**

**٤- وسْط - بإسكان السين- ظرف بمعنى "بين"، مثل قولك: جلست وسْط القوم، ووسطت القوم أسِطُهم وسْطاً وسِطَةً أي: توسطتهم، وفي الحديث: "أتى رسول الله ﷺ وسْط القَوم"[٧] أي بينهم[٨].**

**٥- التوسيط قطع الشيء نصفين، يقال وسَّط الشيء أي قطعه**

= ٤/٢٧.

(١) هو الحسن بن أبي الحسن البصري، عالم زمانه، كان من عباد زمانه، رأى عثمان بن عفان وطلحة وغيرهما، وهو من كبار التابعين في الفقه والتفسير، مات سنة ١١٠هـ. غاية النهاية في طبقات القراء ١/٢٣٥.

(٢) انظر النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٢/٤٢٨، الفائق في غريب الحديث ٤/٢٧.

(٣) هو القاضي مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيباني الجزري، ثم الموصلي، صاحب جامع الأصول، وغريب الحديث، ولد سنة ٥٤٤هـ، توفي سنة ٦٠٦هـ. نزهة الفضلاء في تهذيب سير أعلام النبلاء ٣/١٥٢٤.

(٤) النهاية في غريب الحديث ٢/٤٨٢.

(٥) لسان العرب ٧/٤٣٠.

(٦) انظر الأقوال في تفسيرها ص ٢٦.

(٧) لسان العرب ٧/٤٢٨، ولم أقف على حديث بهذا اللفظ.

(٨) لسان العرب ٧/٤٢٨.

نصفين[1]، وهذا راجع إلى المعنى الأول.

٦- الواسط الباب – لغة هذلية[2] – ولعل هذا المعنى جاء من كون الباب يتوسط الدار غالباً فيكون أيضاً راجعاً إلى المعنى الأول.

٧- التوسط بين الناس، أي الوساطة بين المتخاصمين للإصلاح بينهم[3]. وهو أيضاً من وقوع الشيء بين طرفين فيكون راجعاً إلى المعنى الأول.

٨- الوَسُوط، بيت من بيوت الشعر وهو أصغرها[4].

والوَسُوط أيضاً الناقة تجر أربعين يوماً بعد السنة عن ابن الأعرابي[5]، قال: وأما الحَرور فهي التي تجر بعد السنة ثلاثة أشهر[6].

*** الفرق بين وَسَط – بتحريك السين – ووَسْط بإسكانها:**

أشار علماء اللغة عند كلامهم على لفظة "وسط" إلى أن هناك فروقاً بين "وَسَط" بالتحريك، و "وَسْط" بالإسكان، ويمكن إيجاز هذه الفروق فيما يلي:

١- أن الوسَط لما كان بين طرفي الشيء وهو بعضه، فهو على هذا بعض لما يضاف إليه، كقولك وَسَط الدار، وقولهم: وَسَط رأسه صلب؛ لأن وسط

---

(١) القاموس المحيط ٣٩٢/٢، لسان العرب ٤٣٠/٧، بصائر ذوي التمييز ٢١١/٥.

(٢) لسان العرب ٤٣٢/٧.

(٣) القاموس المحيط، ٣٩١/٢، لسان العرب ٤٣٠/٧.

(٤) القاموس المحيط، ٣٩١/٢، لسان العرب ٤٣٢/٧.

(٥) هو محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابي، كان نحوياً عالماً باللغة والشعر ناسباً، من مصنفاته: النوادر، والأنوار، وتفسير الأمثال، توفي سنة ٢٣٠هـ. بغية الوعاة ١٠٥/١.

(٦) القاموس المحيط، ٣٩١/٢، لسان العرب ٤٣٢/٧.

الدار بعضها ووسط الرأس بعضه.

والوَسْط ظرف بمعنى "بين". ولكن لا يكون بعضاً لما يضاف إليه، كقولك: جلست وَسْط القوم، وقولهم وَسْط رأسه دهن[١].

٢- أن الوَسَط يكون فيما يكون مصمتاً لا يبين جزءاً من جزء مثل وَسَط الدار.

والوَسْط فيما يكون متفرق الأجزاء بحيث يبين جزءاً من جزء كوَسْط القوم، وبناءً على هذا قالوا: كل ما يصلح فيه "بين" فهو بالإسكان وما لا يصلح فيه "بين" فهو بالفتح[٢].

٣- أن الوَسْط – بالتسكين – ما يكون موضعاً للشيء كقولك: زيد وَسْط الدار، وبالفتح اسم لما بين طرفي الشيء[٣].

وفي معنى هذا القول قول من قال: الوسْط ملازم للظرفية وليس باسم متمكن يصح رفعه ونصبه على أن يكون فاعلاً ومفعولاً وغير ذلك، بخلاف الوَسَط فإنه لازم للاسمية في الأكثر الأعم ويعرب بحسب موقعه[٤] وينبغي التنبيه هنا على أمرين:

أحدهما: أنه متى دخل حرف الوعاء على "وِسْط" خرج عن الظرفية ورجع إلى معنى "الوَسَط" – بالتحريك – كقولك: جلست في وَسْطِ القوم، وفي وَسْطِ رأسه دهن، هذا من حيث الإعراب، وأما من حيث المعنى فإن معناه مع تحركه كمعناه مع سكونه؛ إذ لا فرق من حيث المعنى بين قولك: جلست وَسْطَ

(١) لسان العرب ٤٢٨/٧.

(٢) بصائر ذوي التمييز ٢٠٩/٥، لسان العرب ٤٢٩/٧.

(٣) القاموس المحيط، ٣٩١/٢، لسان العرب ٤٣٢/٧.

(٤) لسان العرب ٤٢٨/٧.

القوم، وقولك جلست في وَسْط القوم[1].

الثاني: أنه قد يستعمل الوَسْط الذي هو ظرف اسماً ويبقى على سكونه – كما استعملوا "بين" اسماً على حكمها ظرفاً في نحو قوله تعالى:﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام ٩٤] كقول القتال الكلابي[2]:

من وَسْط جمع بني قُريط بعد ما    هتفت ربيعة يا بني خوار[3]



(١) انظر لسان العرب ٤٣٢/٧.

(٢) هو عبد الله بن مجيب بن المضرحي وينتهي نسبه إلى عامر بن صعصعة وقد غلب عليه لقبه، كان فارساً شاعراً شجاعاً، وهو من مخضرمي الجاهلية والإسلام. الشعر والشعراء ٧٠٥/٢-٧٠٦.

(٣) كذا ورد البيت في لسان العرب ٤٢٩/٧، وفي ديوانه ص ١٦ "يا بني حَوَّاب) ) ، وكذا هو في الخصائص ٣٦٩/٢، والحجة للقراء السبعة ٢٥١/١، وقريط بالتصغير بطن من كلاب.

# الفصل الثاني:

## تفسير لفظ الوسط وما تفرع عنه في القرآن الكريم

وردت كلمة "وسط" وما تفرع عن مادتها في خمسة مواضع من القرآن الكريم، وفيما يلي سأستعرض ما ذكره المفسرون في تفسيرها في تلك المواضع:

الموضع الأول: قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً لتكونوا شهداءَ على الناس ويكونَ الرسولُ عليكم شهيداً﴾ [ البقرة ١٤٣ ].

وقد تعددت أقوال المفسرين في تفسير قوله﴿وسطا﴾في الآية:

١- فقيل معناه عدولاً، وقد ورد تفسيره بذلك في حديث أبي سعيد الخدري[١] رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال في قوله: «﴿وكذلك جعلناكم أمةً وسطًا﴾ قال: عدولاً»[٢].

وقد ذكر الفخر الرازي[٣] لهذا التفسير وجوهاً، منها أن الوسط حقيقة في البعد عن الطرفين وطرفي الإفراط والتفريط رديئتان، فالمتوسط في الأخلاق

---

(١) هو سعيد بن مالك الأنصاري الخزرجي المدني، كان من علماء الصحابة وممن شهد بيعة الرضوان، روى كثيراً من الأحاديث، مات سنة ٧٤هـ. أسد الغابة ١٤٢/٦، تاريخ بغداد ١٨٠/١.

(٢) الحديث رواه البخاري في كتاب التفسير باب قوله: ﴿وكذلك جعلناكم أمةً وسطا﴾ ج١٥١/٥، وانظر تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ٦٤، وتفسير الطبري ٥/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٢١٩/١.

(٣) هو محمد بن عمر بن الحسين أبو عبد الله فخر الدين الرازي، المفسر المتكلم، إمام وقته في العلوم العقلية، ولد سنة ٥٤٤هـ وتوفي سنة ٦٠٦هـ، من مصنفاته التفسير الكبير، والمحصول في أصول الفقه، وغيرها. طبقات المفسرين للداوودي ٢١٥/٢.

يكون بعيداً عن الطرفين فكان معتدلاً فاضلاً، ومنها أن العدل لا يميل إلى أحد الخصمين فهو معتدل لا يميل إلى أحد الطرفين، ومنها أن هذا الوصف ورد في معرض المدح والعلة في جعلهم شهوداً على الناس، ولا يجوز أن يمدح الله الشهود حال حكمه عليهم بكونهم شهوداً إلا بكونهم عدولاً فوجب أن يكون المراد من الوسط العدالة(١).

٢- وقيل معناه خياراً(٢)، ومنه قول الحسن: "خير الأمور أوساطها"(٣).

قالوا وإنما كان الوسط خياراً؛ لأنه مجانب للغلو والتقصير، قال الواحدي(٤): "قال أهل المعاني: لما صار ما بين الغلو والتقصير خيراً منهما صار الوسط والأوسط عبارة عن كل ما هو خير"(٥).

وقال القرطبي(٦): "لما كان الوسط مجانباً للغلو والتقصير كان محموداً"(٧).

وقال الطبري(٨): "وإنما وصفهم بأنهم وسط؛ لتوسطهم في الدين، فلا هم

---

(١) انظر التفسير الكبير ٧٥٦/٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢١٩/١، النكت والعيون ١٩٨/١.

(٣) النهاية في غريب الحديث ٤٨٢/٢، الفائق ٢٧/٤.

(٤) هو علي بن أحمد بن محمد أبو الحسن الواحدي النيسابوري، كان أوحد عصره في التفسير، لازم أبا إسحاق الثعلبي، ودأب في العلوم، من مصنفاته: التفاسير الثلاثة (البسيط والوسيط والوجيز) ، وأسباب النّزول، والمغازي، توفي سنة ٤٦٨هـ. طبقات المفسرين للداوودي ٣٨٧/١، طبقات المفسرين للسيوطي ص ٦٦.

(٥) الوسيط ٢٢٤/١.

(٦) هو أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي المالكي، إمام متبحر في العلم له تصانيف مفيدة تدل على إمامته وفضله وكثرة اطلاعه، منها التفسير الذي سارت بشهرته الركبان، وشرح الأسماء الحسنى. توفي سنة ٦٧١هـ. طبقات المفسرين للداودي ٢٤٣/٦.

(٧) تفسير القرطبي ١٥٣/٢.

(٨) هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير أبو جعفر الطبري، أحد الأعلام في التفسير والتاريخ، =

أهل غلو فيه غلو النصارى الذين غلو بالترهب وقيلهم في عيسى ما قالوا فيه، ولاهم أهل تقصير فيه تقصير اليهود الذين بدلوا كتاب الله، وقتلوا أنبياءهم وكذبوا على ربهم وكفروا به، لكنهم أهل توسط واعتدال فيه، فوصفهم الله بذلك إذ كان أحب الأمور إلى الله أوسطها" [(١)]، وهذا مطابق لقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران ١١٠].

٣- وقيل معناه عدلاً خياراً[(٢)]، وهذا القول جامع للقولين السابقين، ووجهه أن كلاً من الخيرية والعدالة لازم للآخر، فلا يكون الشخص خياراً إلا إذا كان عدلاً، وكذلك العدل لا يكون إلا خياراً، قال الزجاج[(٣)]: "واللفظان مختلفان والمعنى واحد؛ لأن العدل خيار والخيار عدل" [(٤)].

وقال الطبري – بعد أن ذكر أن أصل الوسط الخيار: "وأمّا التأويل فإنه جاء بأن الوسط العدل وذلك معنى الخيار؛ لأن الخيار من الناس عدولهم"[(٥)].

٤- وقيل هو الوسط الذي بمعنى الجزء الذي بين الطرفين، والمراد التوسط في الفعل، وهذا القول اختاره الطبري[(٦)]، والمراد به أن المسلمين توسطوا في الدين

---

= ألف كثيراً من المؤلفات منها التفسير والتاريخ، ولد سنة ٢٢٤هـ، وتوفي سنة ٣١٠هـ. تاريخ بغداد ١٦٢/٢، البداية والنهاية ٤٥/١١.

(١) تفسير الطبري ٥/٢.

(٢) تفسير غريب القرآن ٦٤، الوسيط ٢٢٤/١، زاد المسير ١٥٤/١.

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سري بن سهل، كان يخرط الزجاج، وهو من أهل الفضل والدين والأدب، حسن الاعتقاد جميل المذهب، مال إلى النحو ولازم المبرد، من مصنفاته معاني القرآن وإعرابه، والاشتقاق، توفي سنة ٣٢١هـ. بغية الوعاة ٤١١/١، طبقات النحويين واللغويين ١١١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢١٩/١.

(٥) تفسير الطبري ٥/٢.

(٦) تفسير الطبري ٥/٢، النكت والعيون ١٩٩/١، زاد المسير ١٥٤/١.

**فلا هم أهل غلو فيه كالنصارى ولا هم أهل تقصير فيه كاليهود[1].**

**وهذا القول في حقيقته راجع إلى القولين السابقين؛ لأن خيرية الأمة ناشئة من توسطهم في الدين، ولهذا علله الطبري بما علّل به القولين السابقين[2].**

**وبهذا يتبين أن جميع الأقوال الأربعة السابقة متقاربة ولا منافاة بينها، فالأمة المحمدية خير الأمم؛ لاتصافها بالعدالة ولتوسطها في الدين بين الغلو والتقصير، وهذا هو النمط المحمود.**

**٥- وقيل: معناه أن الأمة المحمدية وسط بين النبي ﷺ وبين الأمم، أي: هم فوق الأمم ودون النبي ﷺ. روى هذا القول الطبري عن ابن زيد[3].**

**٦- وقيل معناه جعلت قبلتكم وسطاً بين القبلتين؛ فإن اليهود كانوا يصلون نحو المغرب، والنصارى نحو المشرق، وأنتم بينهما، وعلى هذا ففي الكلام حذف تقديره: وكذلك جعلنا قبلتكم وسطاً. حكى هذا القول ابن الجوزي[4] عن أبي سليمان الدمشقي[5] وهذا القول فيه تكلف ظاهر.**

---

(١) تفسير الطبري ٢/٥، النكت والعيون ١/١٩٩، زاد المسير ١/١٥٤.

(٢) انظر تفسير الطبري ٢/٥.

(٣) هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم المدني، روى عن أبيه وعن ابن المنكدر، وعنه اصبع وقتيبة وهاشم، له من المصنفات التفسير، والناسخ والمنسوخ، مات سنة ١٨٢هـ. (طبقات المفسرين للداوودي ١/١٧١) . وقد روى الطبري هذا القول من طريق يونس بن عبدالأعلى عن عبدالله بن وهب عنه، ويونس وعبدالله بن وهب ثقتان، انظر: تقريب التهذيب، ٢/٣٨٥، ١/٤٦١. وانظرتفسير الطبري ٢/٦.

(٤) هو أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي البغدادي الحنبلي، الإمام العلامة، حافظ العراق، وصاحب التصانيف، ولد سنة ٥٠٨هـ، من مصنفاته زاد المسير في التفسير، وتذكرة الأريب، والوجوه والنظائر، وجامع المسانيد، وغيرها، توفي سنة ٥٩٧هـ. طبقات المفسرين للداوودي ١/٢٧٠.

(٥) هو محمد بن عبد الله بن سليمان السعدي، شافعي أشعري، كثير الاتباع للسنة، حسن التكلم =

الموضع الثاني: قوله تعالى في سورة البقرة أيضاً: ﴿حافِظوا علىٰ الصَّلَوَاتِ والصَّلاةِ الوُسْطَىٰ وقُومُوا للهِ قانِتِينَ﴾ [ البقرة ٢٣٨ ].

وقد اختلف العلماء في كلمة ﴿الوسطى﴾ هل هي من الوسط الذي هو الخيار، أو من الوسط الذي هو متوسط بين شيئين، أو من الوسطية في المقدار؟

١- فقيل: هي من الوسط الذي هو الخيار، وليست من الوسط الذي هو متوسط بين شيئين؛ لأنها مؤنث الأوسط ومعناها التفضيل، والتفضيل إنما يبنى مما يقبل الزيادة والنقص، والوسط الذي بمعنى العدل والخيار يقبلهما بخلاف المتوسط بين الشيئين[1].

٢- وقيل: هي من الوسط الذي هو المتوسط بين الشيئين، وهي على هذا الفُعْلى من قول القائل وسطتُ القوم أسطهم سطـة ووسوطاً إذا دخلت وسطهم، ويقال للذكر فيه: هو أو سطنا، وللأنثى وسطانا[2].

والذي يظهر لي أنه لا تعارض بين هذين القولين؛ إذ قد تكون الصلاة المقصودة هنا أفضل الصلوات وأعظمها أجراً، وهي في نفس الوقت متوسطة في موقعها من الصلوات.

٣- وقيل: المراد بالوسطى أوسط الصلوات مقداراً، وعلى هذا فهي صلاة المغرب لا غير[3].

= في التفسير، من مصنفاته: مجتبى التفسير، والمهذب في التفسير. (طبقات المفسرين ٢/١٦٤، غاية النهاية ٢/١٧٨) . وانظر قول أبي سليمان الدمشقي في زاد المسير ١/١٥٤.

(١) ذكر هذا السمين الحلبي في الدر المصون ٢/٤٩٩، وجزم به، وانظر أيضاً زاد المسير ١/٢٨٣، وفتح الباري ٨/١٩٥.

(٢) هذا قول ابن جرير في تفسيره ٢/٣٥٢، وانظر أيضاً التفسير الكبير ٢/٢٨٣.

(٣) انظر النكت والعيون ١/٣٠٩، زاد المسير ١/٢٨٣.

وهذا القول أيضاً لا يُعارض القولين السابقين؛ إذ قد تكون الصلاة المقصودة – مع كونها أفضل الصلوات وتوسط موقعها – متوسطة في مقدار ركعاتها.

وذكر الصلاة الوسطى معطوفةً على الصلوات وهي منها من ذكر الخاص بعد العام الذي يدل على فضل الخاص، قال الزجاج: "هذه الواو مخصصة فهي دالة على الفضل للذي تخصصه"[1].

وبناءً على الخلاف السابق اختلف العلماء في تعيين الصلاة المقصودة في قوله تعالى: ﴿والصَّلاةِ الوُسْطَىٰ﴾ على عدة أقوال:

القول الأول: أنها صلاة العصر[2]، وهذا القول يتماشى مع القولين الأول والثاني في تفسير ﴿الوُسْطَىٰ﴾، وقد استدل أصحاب هذا القول بعدة أدلة منها:

أ) حديث علي ﷺ أن النبي ﷺ قال يوم الخندق: «شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملأ الله قبورهم وبيوتهم ناراً» وفي رواية «حبسونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس ملأ الله قبورهم وبيوتهم– أو أجوافهم–ناراً»[3].

ب) حديث البراء بن عازب[4] قال: «نزلت هذه الآية ﴿حافِظوا علىٰ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٢٠/١.

(٢) هذا قول علي وأبي هريرة وأبي سعيد وأبي أيوب وعائشة وأم سلمة وحفصة وأم حبيبة وجمهور الصحابة والتابعين، وهو قول أبي حنيفة وأحمد ومعظم الشافعية وابن حبيب وابن العربي وابن عطية من المالكية. انظر فتح الباري ١٩٦/٨، وتفسير الطبري ٣٤٢/٢-٣٤٣، والنكت والعيون ٣٠٧/١، وزاد المسير ٢٣٨/١.

(٣) رواه البخاري في كتاب التفسير باب: حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى رقم (٤٥٣٣) وانظر فتح الباري ١٩٥/٨، ورواه مسلم في كتاب المساجد باب دليل من قال الصلاة الوسطى صلاة العصر ١٢٧/٥.

(٤) هو البراء بن عازب بن الحارث الأنصاري الأوسي، غزا مع رسول الله ﷺ أربع عشرة غزوة وشهد الجمل وصفين مع علي ﷺ، كما شهد قتال الخوارج وروى جملة من الأحاديث، مات في إمارة مصعب بن الزبير سنة ٧٢هـ. الإصابة ١٤٢/١.

الصَّلوات وصلاة العصر﴾ فقرأناها ما شاء الله، ثم نسخها الله فنـــزلت ﴿حافِظوا علىٰ الصَّلوات والصَّلاة الوسطىٰ﴾ فقال رجل كان جالساً عند شقيق له: إذن هي صلاة العصر، فقال البراء: قد أخبرتك كيف نزلت وكيف نسخها الله»[١].

قيل: ووجه تسميتها بالوسطى؛ لأنها بين صلاتين في النهار وصلاتين في الليل[٢].

قلت: وقد يكون وجه ذلك كونها أفضل الصلوات لأن الوسط أيضاً بمعنى الخيار.

القول الثاني: أنها صلاة الظهر[٣]، وهو أيضاً يتماشى مع القولين الأولين في تفسير ﴿الوسطىٰ﴾ وقد استدل أصحاب هذا القول بعدة أدلة منها:

(أ) حديث عائشة[٤] رضي الله عنها أنها أملت على مولاها أبي يونس[٥]–

---

(١) رواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب الدليل على أن الصلاة الوسطى صلاة العصر.

(٢) انظر تفسير غريب القرآن ٩١، والوسيط ٣٥١/١.

(٣) روى هذا القول ابن جرير عن جمع من الصحابة منهم ابن عمر وزيد بن ثابت، وسـنده عن محمد بن بشار عن همام عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر عن زيـد بـن ثابت. وصححه أحمد شاكر برقم (٥٤٤٦) قال: وهو موقوف على زيد بن ثابت. تفسير الطبري ١٩٨/٥. كما رواه عن أبي سعيد الخدري، وسنده عن ابن البرقي عن ابـن أبي مريم عن نافع بن يزيد عن زهرة بن معبد عن أبي سعيد، وصححه أحمد محمد شاكر برقم (٥٤٥٧) تفسير الطبري ٢٠٤/٥ ونسبه ابن الجوزي في زاد المسير ٢٨٣/١ إلى عائـشة، والصحيح المنقول عنها أنها صلاة العصر كما سبق.

(٤) هي أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق، روت كثيراً من الأحاديث، وكـان فقهـاء الصحابة يرجعون إليها في كثير مما أشكل عليهم، تفقه بها جماعة، قال أبو موسى: " مـا أشكل علينا أصحاب محمد ﷺ حديث قط فسألنا عنه عائشة إلا وجدنا عندها منه علماً. توفيت سنة ٥٧هـ. الإصابة ٣٥٩/٤.

(٥) لعله أبو يونس الظفري، حضر مع رسول الله ﷺ حجة الـوداع، ولم أجـد في تـراجم =

﴿حافِظوا علىٰ الصَّلوات والصَّلاة الوسطىٰ وصلاة العصر﴾ [1].

**ووجه الدلالة أنها عطفت صلاة العصر على الصلاة الوسطى، والمعطوف عليه قبل المعطوف، والتي قبل العصر هي الظهر[2].**

**ب- حديث زيد بن ثابت[3] قال: «كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر بالهاجرة ولم يكن يصلي صلاة أشد على أصحابه منها فنزلت: ﴿حافِظوا علىٰ الصَّلوات والصَّلاة الوسطىٰ﴾ وقال: إن قبلها صلاتين وبعدها صلاتين»[4].**

**ووجه الدلالة من هذا أنه لما كانت هذه الصلاة شاقة عليهم كان يكثر التخلف عنها، فنزلت الآية في التأكيد على أهميتها[5].**

**ج- حديث الزبرقان[6] «أن رهطاً من قريش مر بهم زيد بن ثابت فأرسلوا إليه رجلين يسألانه عن الصلاة الوسطى، فقال زيد: هي الظهر، فقام**

= الصحابة بهذا الاسم غيره. انظر الإصابة ٢٢٢/٤.

(١) رواه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ١٢٩/٥-١٣٠، وأبو داود في كتاب الصلاة رقم (٤١٠) ، والترمذي في كتاب التفسير رقم (٢٩٨٢) ، والنسائي في كتاب الصلاة ٢٣٦/١. وهذه القراءة قراءة شاذة لمخالفتها رسم المصحف المتفق عليه من الأصحاب، والمتفق على ترك ما خالفه.

(٢) انظر التفسير الكبير ١٧٦/٢.

(٣) هو زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري الخزرجي أبو سعيد المقرئ كاتب الوحي، شهد الخندق وما بعدها، وانتدبه الصديق لجمع القرآن، مات سنة ٤٥هـ. الإصابة ٥٦١/١.

(٤) رواه أبو داود في كتاب الصلاة باب وقت صلاة العصر ٢٨٨/١ رقم (٤١١) وإسناده صحيح. انظر صحيح سنن أبي داود حديث رقم(٤٣٨) وأخرجه مالك في الموطأ ١٣٩/١، وانظر تفسير الطبري ٣٤٨/٢.

(٥) انظر التفسير الكبير ٧٦/٢.

(٦) هو الزبرقان بن عمرو بن أمية الضمري، لم يدرك أحداً من الصحابة، روى عن زهرة بن معبد وعروة بن الزبير. انظر تفسير ابن كثير ٢٦١/١.

**رجلان منهم فأتيا أسامة بن زيد[١] فسألاه عن الصلاة الوسطى فقال: هي الظهر، إن رسول الله ﷺ كان يصلي الظهر بالهجير فلا يكون وراءه إلا الصف والصفان والناس يكونون في قائلتهم وفي تجارتهم، فقال رسول الله ﷺ: لقد هممت أن أحرق على أقوام لا يشهدون الصلاة بيوتهم فنــزلت الآية، وكان آخرون يقرأون ذلك ﴿حافِظوا علىٰ الصَّلوات الوسطىٰ وصلاة العصر﴾» [٢]. وقد أطال الفخر الرازي في الاستدلال لهذا القول[٣].**

**القول الثالث: أنها صلاة المغرب[٤]. ووجه هذا القول أن صلاة المغرب ليست بأقل الصلوات ولا بأكثرها، وأنها لا تقصر في السفر، وأن رسول الله ﷺ لم يؤخرها عن وقتها ولم يعجلها[٥].**

**والمراد بالوسطى– على هذا– التوسط الذي يكون صفة للشيء الذي يكون عدلاً بين أمرين، فهي متوسطة في المقدار بين صلاتيِ الفجر والصلوات الرباعية[٦].**

**القول الرابع: أنها صلاة الفجر[٧]، وقد استدل أصحاب هذا القول بعدة**

(١) هو أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي، الحب بن الحب، وكنيته أبو محمد، ولد في الإسلام، ومات النبي ﷺ وله عشرون سنة، مات سنة ٥٤هـ. الإصابة ٣١/١.

(٢) انظر تفسير الطبري ٣٤٨/٢، تفسير ابن كثير ٢٩٠/١، وهذه القراءة هي التي أملتها عائشة على مولاها وقد سبقت الاشارة إلى أنها شاذة. انظر حاشية (٦٦) .

(٣) انظر التفسير الكبير ٢٧٦/٢.

(٤) روي هذا القول عن رجل عن قبيصة بن ذؤويب وهي رواية ضعيفة لإبهام من روى عن قبيصة، ونسبه الماوردي أيضاً إلى ابن عباس. انظر تفسير الطبري ٣٤٩/٢، الوسيط ٣٥١/١، النكت والعيون ٣٠٩/١.

(٥) انظر تفسير الطبري ٣٤٩/٢، زاد المسير ٢٨٣/١.

(٦) انظر تفسير الطبري ٣٤٩/٢، زاد المسير ٢٨٣/١، التفسير الكبير ٢٧٧/٢.

(٧) روى هذا القول الطبري بعدة أسانيد عن ابن عباس رضي الله عنهما، وصححه أحمد بن محمد شاكر برقم (٥٤٧٢) تفسير الطبري ٢١٥/٥، ورواه عن جابر بن عبد الله وفي سنده =

وجوه منها:

أ–أنها تصلى بين سواد الليل وبياض النهار فأولها يقع في الظلام فأشبهت صلاة الليل، وآخرها يقع في الضوء فأشبهت صلاة النهار، فهي متوسطة بين الليل والنهار، ومتوسطة بين صلاتي ليل ونهار[1].

ب–أن الظهر والعصر يجمعان بعرفة بالاتفاق، وفي السفر وكذا المغرب والعشاء، أما صلاة الفجر فهي منفردة في وقت واحد، فكأن وقت الظهر والعصر وقتٌ واحدٌ، ووقت المغرب والعشاء وقتٌ واحدٌ، ووقت الفجر متوسط بينهما[2].

ج– قوله تعالى: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء ٧٨].

وقد ثبت بالتواتر أن المراد منه صلاة الفجر، ووجه الاستدلال بالآية من وجهين، أحدهما: أن الله تعالى أفرد صلاة الفجر بالذكر فدل هذا على مزيد فضلها، ثم إنه تعالى خص الصلاة الوسطى بمزيد التأكيد فيغلب على الظن أن صلاة الفجر لما ثبت أنها أفضل بتلك الآية وجب أن تكون هي المراد بالتأكيد المذكور في الآية[3].

د– أن الله تعالى قال بعد ذكر الصلاة الوسطى ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾، قرن هذه الصلاة بذكر القنوت، وليس في الشرع صلاة ثبت بالأخبار الصحاح القنوت فيها إلا الصبح فـــدل على أنها المراد بالصلاة الوسطى[4].

---

= سعيد بن بشير ضعيف، انظر تقريب التهذيب ٢٩٢/١، وقد صححه أحمد شاكر بـــرقم (٥٤٨٣) تفسير الطبري ٢١٩/٥، ونسبه الواحدي وابن الجوزي إلى جمع من الـــصحابة والتابعين بغير أسانيد. انظر الوسيط ٣٥٠/١، وزاد المسير ٢٨٣/١.

(١) انظر النكت والعيون ٣٠٩/١، والوسيط ٣٥٠/١، والتفسير الكبير ٢٧٥/٢.

(٢) انظر التفسير الكبير ٢٧٥/٢.

(٣) انظر التفسير الكبير ٢٧٥/٢.

(٤) انظر التفسير الكبير ٢٧٥/٢، النكت والعيون ٣٠٩/١. قلت: والقول بأنه ليس في الشرع =

القول الخامس: أنها صلاة العشاء[1].

القول السادس: أنها إحدى الصلوات الخمس ولا تعرف بعينها ليكون ذلك أبعث على المحافظة على جميع الصلوات[2].

القول السابع: أنها جميع الصلوات الخمس؛ لأن الصلوات هي الوسطى من الطاعات، وتقرير ذلك أن الإيمان بضع وسبعون درجة أعلاها لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والصلوات الخمس دون الإيمان وفوق إماطة الأذى فهي واسطة بين الطرفين[3].

وهذا القول فيه تكلف ظاهر وبعد عن ظاهر لفظ الآية، إذ الظاهر أن المراد بالصلاة الوسطى صلاة واحدة من الصلوات الخمس.

القول الثامن: أنها صلاة الجمعة[4].

والراجح من هذه الأقوال قول من قال إنها صلاة العصر؛ لأن هذا القول

---

= صلاة ثبت بالأخبار الصحاح القنوت فيها غير الصبح غير صحيح. فقد ثبت قنوته صلى الله عليه وسلم في جميع الصلوات في النوازل حيث كان يدعو على أحياء من العرب ويدعو للمستضعفين من المسلمين،انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٧٦/٥-١٨٠، وانظر زاد المعاد ٦٩/١.

(١) ذكر هذا الفخر الرازي وابن الجوزي. انظر التفسير الكبير ٢٧٧/٢، وزاد المسير ٢٨٣/١.

(٢) روى هذا القول ابن جرير عن نافع وابن عمر، وسنده عن يونس بن عبدالأعلى عن عبدالله بن وهب عن هشام بن سعد عن نافع عن ابن عمر، وصححه أحمد شاكر برقم (٥٤٩٠) تفسير الطبري ٢٢٠/٥ كما رواه عن الربيع بن خثيم من طريق أبي أحمد عن قيس بن الربيع عن نسير بن ذعلوق عن أبي طعمة عن الربيع. ورواته ثقات. انظر تفسير الطبري ٢٢٠/٥ رقم(٥٤٩١) .

(٣) انظر التفسير الكبير ٢٧٥/٢، تفسير ابن كثير ٢٩٤/١، قال ابن كثير: "روى هذا القول ابن أبي حاتم عن ابن عمر) ) .

(٤) ذكر هذا القول الماوردي في النكت والعيون ٣٠٩/١.

قد دلت عليه الأحاديث الصحيحة الراجحة، وهو اختيار ابن جرير الطبري[1].

الموضع الثالث: قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [ المائدة ٨٩ ].

وقبل الكلام عن معنى الوسطية في الآية تجدر الإشارة إلى ما ورد في سبب نزول الآية.

فقد روي في سبب نزول الآية عن سعيد بن جبير[2]: أن أهل المدينة يقولون: للحر من القوت أكثر مما للملوك وللكبير أكثر مما للصغير فنـــزلت ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [3].

وعن ابن عباس[4] قال: كان الرجل يقوت اهله قوتاً فيه سعة، وكان الرجل يقيت أهله قوتاً فيه شدة فنـــزلت ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾[5].

---

(١) تفسير الطبري ٣٥١/٢.

(٢) هو سعيد بن جبير الوالبي مولاهم الكوفي، المقرئ الفقيه، أحد أعلام التابعين في التفـــسير والفقه وغيرهما، سمع ابن عباس وعـــدي بن حاتم وابن عمر، قتلـــه الحجـــاج سنة ٩٥هـ وعمره ٤٩ سنـــة. تذكرة الحفاظ ٧٦/١.

(٣) انظر تفسير الطبري ١٥/٧، زاد المسير ٤١٤/٤ ونسبه إلى ابن عباس، ونسبه الجصاص في أحكام القرآن ٤٥٨/٢ إلى ابن عباس وسعيد بن جبير.

(٤) هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي المطلبي، حبر الأمة وترجمان القرآن وابن عم رسول الله ﷺ، دعا له النبي ﷺ بأن يفقهه الله في الدين ويعلمه التأويل، توفي في الطائف سنة ٦٨هـ. الإصابة ٣٣٠/١، تذكرة الحفاظ ٤٠/١.

(٥) نسبة إلى ابن عباس الواحدي والقرطبي، انظر الوسيط ٢٢١/٢، وتفسير القرطبي ٢٧٦/٦، والتحقيق أن هذا السبب والذي قبله هما سببان لنـــزول قولـــه ﴿من أوسط ما تطعمون أهليكم﴾ وليسا سببين لنـــزول قوله: ﴿لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم﴾ لأن سببها كما روى =

وقد اختلف أهل العلم من المفسرين وغيرهم في معنى ﴿أَوْسَطِ﴾ في الآية:

١- فقيل: المراد به أعدل فهو من الوسط الذي معناه العدل والخيار[١].

٢- وقيل: المراد به المنـزلة بين الطرفين والنصف بينهما، وعلى هذا اقتصر أكثر المفسرين، بل قال ابن العربي[٢]: "أجمعت الأمة على أن الوسط بمعنى الخيار ها هنا متروك، واتفقوا على أنه المنـزلة بين الطرفين"[٣]. ويُرَدُّ على دعوى الإجماع هذه بما روي في القول الأول.

والقائلون بأنه المنْزلة بين الطرفين اختلفوا في هذه الوسطية فيم تكون؟

١- فقال قوم: المراد بها الوسطية في أجناس الطعام[٤]. وهؤلاء اختلفوا

= ابن جرير وغيره عن عن عباس قال: لما نزلت ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تحرّموا طيّبات ما أحلّ الله لكم﴾ في القوم الذين كانوا حرموا النساء واللحم على أنفسهم – قالوا: يا رسول الله، كيف نصنع بأيماننا التي حلفنا عليها، فأنزل الله ﴿لا يؤاخذكم الله باللّغو في أيمانكم﴾ انظر تفسير الطبري ١٠/٧، وتفسير القرطبي ٢٦٤/٦.

(١) نسب هذا القول إلى عطاء وأبي حنيفة. انظر تفسير الطبري ١٢/٧، والتفسير الكبير ٤٤٣/٣، وانظر معاني القرآن وإعرابه ٢٠٢/٢.

(٢) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري المالكي الأندلسي الحافظ، أحد الأعلام، ولد سنة ٤٦٨هـ، ورحل في طلب العلم إلى المشرق والشام وبغداد ومصر، وأخذ عن جم غفير من العلماء، من مصنفاته التفسير، وأحكام القرآن وشرح الموطأ وغيرها، مات سنة ٥٤٣هـ. طبقات المفسرين للدوادي ١٦٢/٢.

(٣) انظر أحكام القرآن لابن العربي ٥٠٢/٢، النكت والعيون ٦١/٢، الوسيط ٢٢١/٢، المحرر الوجيز ٢٣٠/٢، تفسير القرطبي ٢٧٦/٦، البحر المحيط ١٠/٤.

(٤) روي هذا القول عن ابن عمر، والحسن، وابن سيرين، والأسود، والضحاك، وعبيدة السلماني. انظر تفسير الطبري ١٢/٧-١٣، أحكام القرآن للجصاص ٤٥٨/٢، النكت والعيون ٦١/٢.

**في تحديد أوسط جنس الطعام على أقوال عديدة يدخل بعضها في بعض وهي في الحقيقة أمثلة للجنس الوسط من الطعام، ومن ذلك: قول بعضهم: أوسطه الخبز والتمر والزيت والسمن وأفضله اللحم[1]. وقول بعضهم: أوسطه الخبز واللحم، والخبز والسمن، والخبز والجبن، والخبز والخل[2]. وقول بعضهم: أوسطه الخبز واللحم والمرقة[3].**

**والحقيقة أن تحديد الأوسط من أجناس الطعام يرجع إلى العرف وإلى أحوال الناس إذ يختلف باختلاف أحوال الناس، فما يكون وسطاً عند بعضهم قد يكون الأفضل عند آخرين.**

**٢- وقال قوم: المراد بها الوسطية في مقدار الطعام[4]. وهؤلاء اختلفوا في تحديد المقدار الوسط في الإطعام.**

- **فقال بعضهم: مقداره مد واحد من سائر أجناس الطعام[5].**

---

(١) رواه ابن جرير عن هناد عن شريك عن عبد الله بن حنش عن الأسود بن يزيد. تفسير الطبري ١٢/٧.

(٢) رواه ابن جرير عن ابن وكيع عن محمد بن فضيل عن ليث عن ابن سيرين عن ابن عمر، تفسير الطبري، ١٢/٧.

(٣) رواه ابن جرير عن هناد وابن وكيع عن عمر بن هارون عن أبي مصلح عن الضحاك، تفسير الطبري ١٣/٧ وعمر بن هارون مطعون فيه طعناً شديداً. انظر تفسير الطبري برقم (١٢٣٨٩).

(٤) هذا قول مالك والشافعي وأبي حنيفة، وقد اختلفت أقوال الصحابة والتابعين في تحديد المقدار الوسط على ما سيأتي.

(٥) روى هذا ابن جرير عن جماعة من الصحابة والتابعين منهم ابن عباس من طريق هناد وأبي كريب عن وكيع عن سفيان عن داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس ومنهم ابن عمر من طريق وكيع عن جرير عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر.
ومنهم سعيد بن المسيب من طريق يونس عن ابن وهب عن يحيى بن عبدالله بن سالم عن =

**• وقال بعضهم: مقداره نصف صاع من سائر الأجناس[١].**

**• وقال بعضهم: مقداره نصف صاع من حنطة أو صاع من سائر الأجناس[٢].**

**• وقال بعضهم: مقداره غداء وعشاء لكل مسكين من غير تحديد[٣].**

**٣- وقال قوم: المراد من أوسط ما يطعم المكفر أهله، بمعنى إن كان المكفر ممن يشبع أهله أشبع المساكين العشرة، وإن كان ممن لا يشبعهم لعجزه أطعم المساكين على قدر ما يفعل بأهله[٤].**

---

= يحي بن سعيد عن سعيد بن المسيب، وبه قال مالك والشافعي. انظر تفسير الطبري ١٠/٥٣٨-٥٤٠، وانظر النكت والعيون ٢/٦١، وتفسير القرطبي ٦/٢٧٦.

(١) روى هذا ابن جرير عن جماعة منهم علي بن أبي طالب من طريق هناد ومحمد بن العلاء عن وكيع عن ابن أبي ليلى عن عمرو بن مرة عن عبدالله بن سلمة عن علي، وعبدالله بن سلمة مختلف في توثيقه. ومنهم عمر بن الخطاب من طريق ابن وكيع عن أبيه عن عبدالله ابن عمرو بن مرة عن أبيه عن ابراهيم عن عمر. وعبدالله بن عمرو بن مرة مختلف في توثيقه. ومنهم سعيد بن جبير من طريق هناد عن حفص عن عبدالكريم الجزري عن سعيد ابن جبير ومنهم مجاهد من طريق ابن وكيع عن أبيه عن سفيان عن أبي نجيح عن مجاهد.
انظر: تفسير الطبري ١٠/٥٣٤-٥٣٦، النكت والعيون ٢/٦١.

(٢) نسب هذا القول القرطبي وغيره إلى علي وعمرو ابن عمر وعائشة وابن المبارك وسعيد بن المسيب، قال وهو قول عامة فقهاء العراق. انظر تفسير القرطبي ٦/٢٧٧، البحر المحيط ٤/١٠.

(٣) روى هذا القول الطبري عن علي من طريق هناد عن أبي خالد الأحمر عن حجاج عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي. كما رواه عن محمد بن كعب القرظي من طريق هناد عن عمر بن هارون عن موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب.
ورواه عن الحسن من طريق هناد عن وكيع عن سفيان عن يونس عن الحسن. انظر تفسير الطبري ١٠/٥٤٠، والنكت والعيون ٢/٦١، التفسير الكبير ٣/٤٤٣.

(٤) روى هذا ابن جرير من طريق المثنى عن عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي =

**٤– وقال قوم: الوسطية تشمل الوسطية في صنف الطعام ومقداره[١].**

**وقد اختار الطبري أن المراد بالوسطية الوسطية في المقدار، بحجة أن أحكام الرسول ﷺ في الكفارات كلها وردت بذلك، ولا يعرف له شيء من الكفارات أنه أمر بإطعام خبز وإدام ولا بغداء وعشاء، فكان الواجب على المكفر مقداراً من الطعام محدداً بكيل دون جمعهم على غداء أو عشاء مخبوز مأدوم[٢].**

**قلت: الذي يظهر لي أن المراد بالوسطية الوسطية في المقدار وفي الصنف الذي يطعم منه، فيكون الإطعام من أوسط أصناف الطعام في القيمة ويكون وسطاً في مقدار ما يدفع لكل مسكين؛ لأن الوسطية في الآية جاءت مطلقة فحملها على الأمرين أولى. والله أعلم.**

**الموضع الرابع: قوله تعالى – في قصة أصحاب الجنة – في سورة القلم ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ﴾ [ القلم ٢٨ ].**

**وقد اتفق المفسرون هنا على أن المراد بالوسطية في الآية الخيرية والعدالة من الوسط بمعنى العدل الخيار[٣]، وقد تقدم أن العدالة والخيرية تؤولان إلى معنى واحد.**

**وقد ذكر الماوردي[٤] في معنى أوسطهم ثلاثة أقوال:**

---

= طلحة عن ابن عباس، كما رواه من طريق ابن بشار عن ابن مهدي عن سفيان عن سليمان بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير. انظر تفسير الطبري ١٠/٥٤١، النكت والعيون ٢/٦١.

(١) اختار هذا القول ابن عطية في المحرر الوجيز ٢/٢٣٠، وانظر البحر المحيط ٤/١٠.

(٢) انظر تفسير الطبري ٧/١٥-١٦.

(٣) تفسير الطبري ٢٩/٢٢، معاني القرآن وإعرابه ٥/٢٠٨، النكت والعيون ٦/٦٩، المحرر الوجيز ٥/٣٥٠، الوسيط ٤/٣٣٨، زاد المسير ٨/٣٣٨.

(٤) هو علي بن محمد بن حبيب القاضي أبو الحسن الماوردي البصري، أحد الأئمة الأعلام، من مصنفاته: النكت والعيون في التفسير، والأحكام السلطانية، وأدب الدنيا والدين، مات سنة ٤٥٠هـ. طبقات المفسرين للداوودي ١/٤٢٧.

**١ – أن معناه أعدلهم. ٢ – أن معناه خيرهم. ٣ – أن معناه أعقلهم[(١)].**

**وهذه الأقوال متقاربة وهي تؤول إلى ما قدمت من أن معناه الخيرية والعدالة، وقد جمعها القرطبي في عبارة واحدة فقال: "أمثلهم وأعدلهم وأعقلهم"[(٢)].**

**الموضع الخامس: قوله تعالى في سورة العاديات: ﴿فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا﴾ [العاديات ٥ ].**

**وقبل الكلام على معنى ﴿فَوَسَطْنَ﴾ في الآية تجدر الإشارة إلى أن في ﴿فَوَسَطْنَ﴾ قراءتين: الأولى: "وَسَطْن" بتخفيف السين، وهي قراءة الجمهور.**

**الثانية: "وسَّطْن" بتشديد السين، وهي قراءة علي وابن مسعود[(٣)] وقتادة[(٤)] وأبي رجاء[(٥)] وابن أبي ليلى[(٦)] وأبي حيوة[(٧)] وهي قراءة**

---

(١) النكت والعيون ٦/٦٩.

(٢) تفسير القرطبي ١٨/٢٤٤.

(٣) هو عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي المكي، صاحب رسول الله ﷺ وخادمه، وأحد السابقين الأولين وأول من جهر بالقرآن بمكة، شهد بدراً والمشاهد، وهو خادم رسول الله ﷺ ورفيقه في حله وترحاله، مات في خلافة عثمان بالمدينة سنة ٣٢هـ. (الإصابة ٤/٥٦٤، أسد الغابة ١/٣١) .

(٤) هو قتادة بن دعامة السدوسي البصري الأكمه المفسر، من مشاهير التابعين في التفسير، روى عن أنس وأبي الطفيل، وروى عنه أبو حنيفة وشعبة والأوزاعي، ولد سنة ٦٠هـ وتوفي سنة ١١٠هـ. تذكرة الحفاظ ١/١٢٢.

(٥) هو عمران بن تميم – ويقال – ابن ملحان – أبو رجاء العطاردي البصري التابعي الكبير، ولد قبل الهجرة بإحدى عشرة سنة، وأسلم في حياة النبي ﷺ و لم يره، عرض القرآن على ابن عباس وتلقنه من أبي موسى، وحدث عن عمر وغيره، روى عنه القراءة أبو الأشهب العطاردي، توفي سنة ١٠٥هـ. غاية النهاية ١/٦٠٤. طبقات الحفاظ ص ٣٢.

(٦) هو عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى البصري الأنصاري الكوفي، عرض القرآن على أبيه وعرض عليه أخوه محمد، وثقة ابن معين. غاية النهاية ١/٦٠٩.

(٧) هو شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي، صاحب القراءة الشاذة ومقرئ الشام، روى القراءة عن =

شاذة[1].

وقد اتفق المفسرون على أن معنى قراءة التخفيف – وهي قراءة الجمهور – من وسطت الشيء إذا صرت في وسطه، يقال: وسطت القوم وتوسطتهم بمعنى صرت في وسطهم، ووسطت المكان وتوسطته صرت في وسطه. والمعنى أن هذه الخيل صارت في وسط جمع العدو أو في وسط المكان الذي هو مزدلفة كما يرى بعض المفسرين[2].

وأما القراءة الثانية – وهي قراءة تشديد السين – فاختلفوا في معناها:

١- فقيل هي بمعنى القراءة الأولى، والتخفيف والتشديد لغتان[3].

٢- وقيل معناها جعل الجمع قسمين، فهي من التوسيط الذي هو قطع الشيء نصفين[4].

❋ ❋ ❋

---

= الكسائي وأبي البرهسم، وروى عنه ابنه حبوة ومحمد بن عمر والكلبي وغيرهما، ذكره ابن حبان في الثقات، مات سنة ٢٠٣هـ. غاية النهاية في طبقات القراء ١/٣٢٥.

(١) انظر المحتسب لابن جني ٢/٣٧٠، البحر المحيط ٨/٥٠٤، تفسير القرطبي ٢٠/١٦٠.

(٢) انظر تفسير الطبري ٣٠/١٧٩، معاني القرآن وإعرابه ٥/٣٥٣، النكت والعيون ٦/٣٢٥، الوسيط ٤/٥٤٤، المحرر الوجيز ٥/٥١٤، زاد المسير ٩/٢٠٩، التفسير الكبير ٨/٤٦٥، تفسير القرطبي ٢٠/١٦٠، البحر المحيط ٨/٥٠٤.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه ٥/٣٥٣، تفسير القرطبي ٢٠/١٦٠، البحر المحيط ٨/٥٠٤.

(٤) انظر تفسير القرطبي ٢٠/١٦٠، لسان العرب ٧/٤٣٠.

# الفصل الثالث: من مظاهر الوسطية في القرآن الكريم

لقد أشار القرآن الكريم إلى مظاهر من الوسطية جاء بعضها في معرض المدح لها والأمر بسلوكها، وجاء بعضها في معرض الذم والتوعد لمن سلكها. وسيكون الكلام في هذا الفصل عن أبرز هذه المظاهر، وذلك في مبحثين:

## المبحث الأول: الوسطية الممدوحة المأمور بها

لقد دعا القرآن الكريم إلى سلوك منهج الوسطية في أمورٍ متعددة من أهمها ما يلي:

أولاً: العدل والقسط

فالعدل والقسط من مظاهر الوسطية التي أمر الله بها في مواضع متعددة من كتابه الكريم. وإنما كان العدل من مظاهر الوسطية؛ لأنه وسط بين الجور والمحاباة، فالحاكم العادل لا يظلم أحداً من الخصمين ولا يحابي أحداً، فالظلم والمحاباة طرفان مذمومان والعدل وسط بينهما. قال الفخر الرازي: "إنما سمي العدل وسطاً؛ لأنه لا يميل إلى أحد الخصمين، والعدل هو المعتدل الذي لا يميل إلى أحد الطرفين"[1]. ومن المواضع التي أمر الله فيها بالعدل ما يلي:

قوله تعالى: ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾ [النساء ٥٨].

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يأمر بِالعَدْلِ والإحْسَانِ وإيتاءِ ذي القُرْبَى﴾ [النحل ٩٠].

وقوله تعالى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا

(١) التفسير الكبير ٦/٢.

إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات ٩]. قوله تعالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [ المائدة ٤٢].

ومن أجل هذا جعل الله الوسطية التي وصف بها الأمة المحمدية سبباً لشهادتها على الناس، مما يعني أن المراد بها العدالة.

ثانياً: التوسط في الإطعام في كفارة اليمين

فقد أمر الله تعالى المكفر عن يمينه أن يطعم عشرة مساكين من أواسط الطعام فقال تعالى: ﴿وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [ المائدة ٨٩].

وقد تقدم الكلام على هذه الآية وأقوال العلماء في المراد بالوسطية فيها، وترجح أن المراد بالوسطية فيها الوسطية في جنس الطعام وفي مقدار ما يطعم كل مسكين[١].

ثالثاً: الوسطية في الإنفاق

فقد أمر الله تعالى عباده أن يسلكوا سبيل القصد في الإنفاق فلا يسرفوا ولا يقتروا، بل يكون إنفاقهم وسطاً بين الإسراف والإقتار، ومن المواضع التي ورد فيها ذلك:

* قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف ٣١].

وقد اختلف المفسرون في المراد بالإسراف المنهي عنه في هذه الآية:

١-فقال بعضهم: هو الأكل فوق الحاجة[٢]، وهذا القول قد وردت كثير

(١) انظر ض ٢٦-٣٠.

(٢) روي هذا عن عطاء وابن عباس والزجاج. انظر تفسير الطبري ٨/١٢٠، معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٣٣، النكت والعيون ٢/٢١٨، زاد المسير ٢/١٨٨.

**من الأحاديث والآثار مؤيدة لمعناه منها:**

**ما رواه البخاري[١] عن النبي ﷺ قال: «كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا في غير إسراف ولا مخيلة» وروي نحوه عن ابن عباس رضي الله عنهما[٢].**

**ما رواه الإمام أحمد[٣] وغيره عن المقدام بن معد يكرب[٤] قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما ملأ ابن آدم وعاءً شراً من بطنه، حسب ابن آدم أكلات يقمن صلبه، فإن كان فاعلاً لا محالة فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه»[٥].**

**وفي هذا الحديث إرشاد إلى أنه لا ينبغي للإنسان أن يأكل أكثر مما يملأ ثلث بطنه فإن زاد فقد تجاوز حد القصد إلى الإسراف.**

**والأحاديث في هذا المعنى كثيرة.**

**٢–وقال بعضهم: المراد بالإسراف المنهي عنه هنا أكل الحرام[٦]، وهذا**

---

(١) هو محمد بن إسماعيل بن المغيرة أبو عبد الله البخاري، صاحب الجامع الصحيح في الحديث، وصاحب التاريخ الكبير والأدب المفرد، ولد سنة ١٩٤هـ ومات سنة ٢٥٦هـ. تاريخ بغداد ٢٦٠٤/٤.

(٢) رواه البخاري في كتاب اللباس باب قوله تعالى "قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده) ) ٣٣/٧.

(٣) هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ولد ببغداد سنة ١٦٤هـ، من كبار الحفاظ الأئمة ومن أحبار الأمة، من مصنفاته: المسند، والزهد وغيرهما، مات ببغداد سنة ٢٤١هـ. تاريخ بغداد ٤١٢/٤، تذكرة الحفاظ ٤٣١/٢.

(٤) هو المقدام بن معد يكرب بن عمرو، ويكنى أبا كريمة أو أبا يحيى، صحب النبي ﷺ وروى عنه أحاديث، مات سنة ٨٧هـ. الإصابة ٤٥٥/٣.

(٥) رواه أحمد في المسند ١٢٢/٤، والترمذي في كتاب الزهد رقم (٢٣٨١) وقال حديث حسن، والحاكم في المستدرك ١٢١/٤ وصححه الذهبي.

(٦) روى هذا القول الطبري من طريق يونس بن عبد الأعلى عن عبد الله بن وهب عن ابن =

القول أيضاً صحيح لأن أكل الحرام تجاوز للحد الذي شرعه الله.

٢-وقال بعضهم: المراد بالإسراف المنهي عنه في الآية تحريم ما أحل الله[1] وذلك لما روي في سبب نزول الآية أن ناساً كانوا يطوفون بالبيت عراةً ويحرمون على أنفسهم الودك ما أقاموا بالموسم، وفي رواية: كان أهل الجاهلية لا يأكلون في حجهم دسماً ولا ينالون من الطعام إلا قوتاً تعظيماً لحجهم فنـــزلت الآية[2].

والراجح – والله أعلم – أن الآية نهت عن الإسراف بوجه عام، وهو يتناول كل ما جاوز الحد، فيشمل أكل الحرام؛ لأنه تجاوز عن حد الحلال، ويتناول تحريم ما أحل الله، ويتناول مجاوزة حد الشبع في الطعام والشراب.

قال ابن عطية[3]: "واللفظ يقتضي النهي عن السرف مطلقاً فمن تلبس بفعل حرام فتأول تلبسه به حصل من المسرفين وتوجه النهي عليه، ومن تلبس بفعل مباح فإن مشى فيه على القصد وأوساط الأمور فحسن، وإن أفرط حتى دخل الضرر حصل أيضاً من المسرفين وتوجه النهي عليه، مثال ذلك أن يُفْرِط

= زيد، انظر تفسير الطبري ٨/١٢٠ ، ويونس وابن وهب ثقتان. انظر تقريب التهذيب ٢/٣٨٥، ١/٤٦١، وانظر النكت والعيون ٢/٢١٨، زاد المسير ٢/١٨٧، تفسير ابن كثير ٢/٢١٠.

(١) روى هذا القول الطبري عن محمد بن الحسين عن أحمد بن المفضل عن أسباط عن السدي، انظر تفسير الطبري ٨/٢٠، ونسب إلى ابن عباس في زاد المسير ٣/١٨٧.

(٢) انظر تفسير الطبري ٨/١٢٠، النكت والعيون ٢/٢١٨، زاد المسير ٣/١٨٧، تفسير ابن كثير ٢/٢١٠.

(٣) هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية أبو محمد الغرناطي، المالكي المذهب، كان فقيهاً عالماً بالتفسير والأحكام والحديث والفقه والنحو واللغة والأدب، من مصنفاته: المحرر الوجيز في التفسير، ولد سنة ٤٨١ هـ وتوفي سنة ٥٤١هـ. طبقات المفسرين للداوودي ١/٢٦٥.

الإنسان في شراء الثياب ونحوها ويستنفذ في ذلك جل مالــه، أو يعطي مالــه أجمــع ويكابد بعياله الفقر بعد ذلك ونحــوه، فالله عز وجــل لا يحب شيئاً من ذلك وقــد نهت الشريعة عنه"[١].

ومما ورد في ذلك قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [ الأنعام ١٤١ ].

وهذه الآية تنهى عن الإسراف في الأكل وكذلك الإسراف في الإنفاق في الصدقة، لأن قوله ﴿لا تسرفوا﴾ يرجع إلى الأكل والإيتاء الذي هو الصدقة.

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن المراد بالإسراف في الإيتاء هو الامتناع عن دفع القدر الواجب في الزكاة[٢]، وهذا مبني على القول بأن المراد بالإيتاء هنا الزكاة المفروضة، وهو محل خلاف بين المفسرين وليس هذا مكان بسط القول في ذلك[٣].

ورجح ابن كثير[٤] أن النهي هنا عائد إلى الأكل فقط دون الإيتاء[٥]، ورجح ابن جرير ما قدمته من أن النهي عن الإسراف عائدٌ إلى الأمرين حيث قال: "والصواب من القول في ذلك عندي أن يقال إن الله نهى عن جميع معاني

---

(١) المحرر الوجيز ٢/٢٩٣.

(٢) روي هذا عن سعيد بن المسيب. انظر النكت والعيون ٢/١٧٩، وزاد المسير ٣/١٣٦، وتفسير ابن كثير ٢/١٨٢ وزاد نسبة القول إلى محمد بن كعب القرظي.

(٣) انظر الكلام في المراد بالإيتاء في أحكام القرآن لابن العربي ١/٧٥٧، والنكت والعيون ٢/١٧٨، وزاد المسير ٣/١٣٥، وتفسير القرطبي ٧/٩٩.

(٤) هو الإمام المحدث الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القيسي البصروي، ولد سنة ٧٠١هـ متقن ومحدث ثقة، من مصنفاته: التفسير والبداية والنهاية في التاريخ وغيرهما، توفي في شعبان سنة ٧٧٤هـ. طبقات الحفاظ ص ٥٣٣، الدرر الكامنة ١/٣٩٩.

(٥) تفسير ابن كثير ٢/١٨٢.

الإسراف ولم يخصص منها معنى دون معنى" [1].

ومما ورد في ذلك أيضاً قوله تعالى – في وصف عباد الرحمن –: ﴿والَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً﴾ [الفرقان ٦٧] ومعناها واضح وهو راجع إلى ما سبق.

رابعاً: التوسط بين طلب حظوظ الدنيا وطلب حظوظ الآخرة

فقد حث الله تعالى عباده على مراعاة الاعتدال بين طلب حظوظ الدنيا وحظوظ الآخرة وعدم تغليب أحد الجانبين على الآخر، ومن ذلك:

قوله تعالى – في قصة قارون –: ﴿وابتَغِ فيما آتاكَ اللهُ الدَّارَ الآخرةَ ولا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنيا﴾ [القصص ٧٧].

قال ابن كثير: "أي استعمل ما وهبك الله من المال الجزيل والنعمة الطائلة في طاعة ربك والتقرب إليه بأنواع القربات التي يحصل لك بها الثواب في الدنيا والآخرة ﴿ولا تنس نصيبك من الدنيا﴾ أي مما أباح الله فيها من المآكل والمشارب والملابس والمساكن والمناكح فإن لربك عليك حقاً ولنفسك عليك حقاً ولأهلك عليك حقاً ولزورك عليك حقاً" [2].

وقد جمع ابن عمر[3] ﷺ ذلك في قوله: "احرث لدنياك كأنك تعيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً" وعن الحسن "قدم الفضل وأمسك ما

(١) تفسير الطبري ٤٦/٨.

(٢) تفسير ابن كثير ٣٣٩/٣.

(٣) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن العدوي القرشي، أحد أعلام الصحابة في العلم والعمل، أسلم وهو صغير، شهد الخندق وبيعة الرضوان وهاجر إلى المدينة مع أبيه، شهد فتح مكة، وغزا إفريقيا مرتين، ومناقبه جمة، وكف بصره في آخر حياته، روى كثيراً من الأحاديث عن النبي ﷺ، مات سنة ٨٤هـ وكان مولده سنة ٣ من البعثة. الإصابة ٣٤٧/٢.

يبلّغ"[١].

قوله تعالى: ﴿ومنهم مَّن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ * أُولَٰئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [البقرة ٢٠١-٢٠٢].

قال ابن كثير: "جمعت هذه الدعوة كل خير في الدنيا وصرفت كل شر، فإن كل الحسنة في الدنيا تشمل كل مطلوب دنيوي من عافية، ودار رحبة، وزوجة حسنة، ورزق واسع، وعلم نافع، وعمل صالح، ومركب هين، وثناء جميل، إلى غير ذلك مما اشتملت عليه عبارات المفسرين، ولا منافاة بينها فإنها كلها مندرجة في الحسنة في الدنيا، وأما الحسنة في الآخرة فأعلى ذلك دخول الجنة وتوابعه من الأمن من الفزع الأكبر في العرصات وتيسير الحساب وغير ذلك من أمور الآخرة الصالحة" [٢].

خامساً: التوسط في القراءة في الصلاة

وقد ورد الأمر بالتوسط في القراءة في الصلاة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء ١١٠].

أي: لا ترفع صوتك في الصلاة ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيل التوسط.

وقد أخرج ابن جرير بسنده عن ابن سيرين[٣] قال: نبئت أن أبا بكر

(١) انظر تفسير القرطبي ٣١٤/١٣.

(٢) تفسير ابن كثير ٢٤٣/١-٢٤٤.

(٣) هو محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكر بن أبي عمرة البصري مولى أنس بن مالك، ثقة مأمون، إمام كثير العلم والورع مشهور بتعبير الرؤيا، قال العجلي: هو من أروى الناس عن شريح وعبيدة، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان ومات سنة ١١٠هـ. تذكرة الحفاظ ٧٧/١، طبقات الحفاظ ٣٨.

كان إذا صلى خفض صوته، وأن عمر كان يرفع صوته، فقيل لأبي بكر: لم تصنع هذا؟ قال: أناجي ربي عز وجل – وقد علم حاجتي، فقيل: أحسنت. وقيل لعمر: لم تصنع هذا؟ قال: أطرد الشيطان وأوقظ الوسنان، فقيل أحسنت. فلما نزلت: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ قيل لأبي بكر: ارفع شيئاً، وقيل لعمر: اخفض شيئاً" [1].

وقيل: إن الآية نزلت في الدعاء، وقيل: نزلت في التشهد[2]، ولا تعارض بين ما سبق؛ لأن الدعاء والتشهد من الصلاة.

## سادساً: التوسط في عقوبة القاتل عمداً

وقد ورد التوسط في عقوبة القاتل عمداً في قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا كُتِبَ عليكم القِصَاصُ في القَتْلَى الحُرُّ بالحُرِّ والعَبْدُ بالعبدِ والأُنثَى بالأُنثَى فَمَنْ عُفِيَ له من أخيه شيءٌ فاتِّبَاعٌ بالمعروف وأداءٌ إليه بإحْسَانٍ ذلك تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ ورحمةٌ فمن اعتدى بعد ذلك فله عذابٌ أليمٌ﴾ [البقرة ١٧٨]. ووجه كون هذا الحكم وسطاً ما ذكره ابن جرير في تفسيره عن قتادة قال: "قوله: ﴿ذلك تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ ورحمةٌ﴾ وإنما هي رحمة رحم الله بها هذه الأمة أطعمهم من الدية وأحلها لهم ولم تحل لأحد قبلهم فكان أهل التوراة إنما هو القصاص أو العفو وليس بينهما إرش، وكان أهل الإنجيل إنما

---

(١) تفسير الطبري ١٥/١٢٤. وسنده: حدثني يعقوب قال حدثنا ابن علية عن سلمة عن علقمة عن محمد بن سيرين.

(٢) روى الأول ابن جرير من طريق يحيى بن عيسى الدامغاني عن ابن المبارك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، كما رواه عنها من طرق أخرى، كما رواه من طريق الحسن ابن عرفة عن عباد بن العوام عن أشعث بن سوار عن عكرمة عن ابن عباس. انظر تفسير الطبري ١٥/١٢٢. وروى الثاني من طريق أبي السائب عن حفص بن غياث عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة، كما رواه من طريق أبي السائب عن حفص بن أشعث عن ابن سيرين. انظر تفسير الطبري ١٥/١٢٤.

هو عفو أمروا به فجعل الله لهذه الأمة القود والعفو والدية إن شاؤوا أكلها لهم ولم تكن لأمة قبلهم" [(١)].

فكان هذا التوسط بين الأمرين تخفيفاً لهذه الأمة ورحمة بها.

سابعاً: التوسط بين الرجاء والخوف

فالمؤمن تستقيم أحواله إذا كان موازناً بين رجاء رحمة الله والخوف من عذابه متوسطاً بين الأمرين، وقد أشار القرآن إلى هذا في أكثر من موضع منها:

١– قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء ٥٧]. قال ابن كثير في تفسيره لهذه الآية: "لا تتم العبادة إلا بالخوف والرجاء، فبالخوف ينكف عن المناهي وبالرجاء يكثر من الطاعات"[(٢)].

٢– قوله تعالى – في زكريا عليه السلام وأهله ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾ [الأنبياء ٩٠].

فمعنى ﴿رَغَبًا﴾ أي: راغبين فيما عندنا راجين رحمتنا، ﴿وَرَهَبًا﴾ أي: خائفين من عذابنا. قال سفيان الثوري[(٣)]: "رغباً فيما عندنا ورهباً مما عندنا"[(٤)].

ثامناً: التوسط في معاملة المخالفين للمسلمين

فالمتأمل لآيات القرآن التي وردت في كيفية التعامل مع المخالفين للمسلمين – لاسيما أهل الكتاب – يجد أنها ترشد إلى سلوك منهج التوسط في

(١) تفسير الطبري ٦٥/٢.

(٢) تفسير ابن كثير ٤٧/٣.

(٣) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي، أحد الأئمة الأعلام، من أحفظ الناس للحديث، ولد سنة ٩٧هـ ومات سنة ١٦١هـ. طبقات الحفاظ ٩٥.

(٤) تفسير ابن كثير ١٩٣/٣.

التعامل معهم سواءً في جانب دعوتهم إلى الإسلام أو في الجوانب الأخرى من جوانب التعامل معهم.

ففي جانب دعوتهم إلى الإسلام لم يأمر القرآن بترك المخالفين وشأنهم، بل حث على دعوتهم إلى الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة، وأرشد إلى مجادلة أهل الكتاب بالتي هي أحسن؛ لإقامة الحجة عليهم. ولكنه في نفس الوقت لم يطلب من المسلمين إكراه المخالفين على الدخول في الإسلام، بل أمر بأن يُترك لهم حريـــة الاعتقاد بعد إقامة الحجة عليهم.

فمن الآيات التي ورد فيها الأمر بدعوة المخالفين إلى الإسلام ومجادلتهم بالتي هي أحسن ما يلي:

١– قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل ١٢٥].

قال ابن كثير: "يقول الله تعالى آمراً رسوله محمداً ﷺ أن يدعو الخلق إلى الله بالحكمة، قال ابن جرير: وهو ما أنزله عليه من الكتاب والسنة، (والموعظة الحسنة) أي بما فيه من الزواجر والوقائع بالناس ذكرهم بها؛ ليحذروا بأس الله تعالى، وقوله: ﴿وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ أي من احتاج إلى مناظرة وجدال فليكن بالوجه الحسن برفق ولين وحسن خطاب"[١].

٢– قوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾. [العنكبوت ٤٦].

٣– قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾

(١) تفسير ابن كثير ٥٩١/٢، تفسير القرطبي ١٣١/١٤.

[آل عمران ٦٤].

قال ابن جرير في تفسير هذه الآية: "يعني بذلك – جل ثناؤه – قل يا محمد لأهل الكتاب وهم أهل التوراة والإنجيل ﴿تعالوا﴾ هلموا ﴿إلى كلمة سواء﴾ يعني إلى كلمة عدل بيننا وبينكم، والكلمة العدل هي أن نوحد الله فلا نعبد غيره، ونبرأ من كل معبود سواه فلا نشرك به شيئاً، وقوله ﴿ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً﴾ يقول: لا يدين بعضنا لبعض بالطاعة فيما أمر به من معاصي الله ويعظمه بالسجود له كما يسجد لربه ﴿فإن تولوا﴾ فإن أعرضوا عما دعوهم إليه من الكلمة السواء التي أمرتك بدعائهم إليها فلم يجيبوك إليها ﴿فقولوا﴾ أيها المؤمنون للمتولين عن ذلك ﴿اشهدوا بأنا مسلمون﴾"[1].

ومن الآيات التي أرشدت إلى عدم إكراههم على الدخول في الإسلام بعد البيان وإقامة الحجة ما يلي:

١ –قوله تعالى ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة ٢٥٦].

قال ابن كثير: "أي لا تكرهوا أحداً على الدخول في دين الإسلام؛ فإنه بيِّن واضح جلي دلائله وبراهينه، لا يحتاج إلى أن يكره أحد على الدخول فيه، بل من هداه الله للإسلام وشرح صدره ونوَّر بصيرته دخل فيه على بينة، ومن أعمى الله قلبه وختم على سمعه وبصره فإنه لا يفيده الدخول في الدين مكرهاً مقصوراً"[2].

٢ – قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس ٩٩].

(١) تفسير الطبري ٣/٢١٢.

(٢) تفسير ابن كثير ١/٣١٠.

قال ابن كثير: "أي ليس ذلك عليك ولا إليك، بل الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء ﴿فلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عليهم حَسَرَاتٍ﴾ [فاطر ٨]. ﴿ليس عليكم هداهم ولكن الله يهدي من يشاء﴾ [البقرة ٢٧٢]. ﴿لَعَلَّكَ باخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء٣] ﴿إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص ٥٦] ﴿فإنَّما عَلَيْكَ البلاغُ وعلينا الحِسَابُ﴾ [الرعد ٤٠] ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ * لَسْتَ عليهم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية ٢١، ٢٢]، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أن الله تعالى هو الفعال لما يريد، الهادي لمن يشاء، المضل لمن يشاء، لعلمه وحكمته وعدله" [1].

وأما في جانب التعامل معهم فقد نهى القرآن المؤمنين عن موالاة المخالفين وموادهم، ولكنه في نفس الوقت أمر بالإقساط إليهم والعدل في التعامل معهم وألا يكون بغضنا لهم مدعاة إلى ظلمهم، فمن الآيات التي نهت عن موالاتهم وموادهم ما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا اليَهُودَ والنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُم فإنَّه منهم إنَّ الله لا يَهْدِي القَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة ٥١].

٢- قوله تعالى: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا آباءكم وإخوانكم أولياءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الكُفْرَ علىٰ الإيمان وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُم فأُولئك هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [التوبة ٢٣].

٣- قوله تعالى: ﴿لا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بالله واليوم الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللهَ ورسولَه ولو كانوا آباءَهُم أو أبناءَهُم أو إخوانَهُم أو عَشِيرَتَهُم﴾ [المجادلة ٢٢].

٤- قوله تعالى: ﴿قد كانتْ لكم أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ في إبراهيمَ والَّذين مَعَه إذْ قالُوا لقومهم إنَّا بُرَءَاؤُا مِنكُمْ ومِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ الله كَفَرْنَا بكم وبَدَا بيننا وبينكم العَدَاوَةُ والبَغْضَاءُ أبداً حتَّىٰ تُؤْمِنُوا بالله وَحْدَه﴾ [الممتحنة ٤].

---

(١) تفسير ابن كثير ٤٣/٢.

إلى غير ذلك من الآيات التي تدعو إلى عدم موالاة وموادة المخالفين المحادين لله ورسوله.

ومن الآيات التي تدعو المؤمنين إلى العدل مع المخالفين والإقساط معهم ما يلي:

١– قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون﴾ [المائدة٨].

قال ابن كثير: "أي: لا يحملنكم بغض قوم على ترك العدل فيهم، بل استعملوا العدل في كل أحد؛ صديقاً كان أو عدواً، ولهذا قال ﴿اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ أي عدلكم أقرب للدعوى" (١).

٣– وقوله تعالى: ﴿سماعون للكذب أكالون للسحت فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئاً وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين﴾ [المائدة ٤٢].

بل إن القرآن الكريم لم يمنع من تقديم البرللمخالفين للمسلمين مع مخالفتهم لهم، فقال – جل وعلا –﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين * إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون﴾ [الممتحنة ٨، ٩].

قال ابن كثير: "أي: لا ينهاكم عن الإحسان إلى الكفرة الذين لا يقاتلونكم في الدين ﴿ولم يظاهروا﴾ أي يعاونوا على إخراجكم كالنساء والضعفة منهم ﴿أن تبروهم﴾ أي: تحسنوا إليهم ﴿وتقسطوا إليهم﴾أي: تعدلوا ﴿إن

(١) تفسير ابن كثير ٢/٣٠.

اللهَ يحب المقسطين﴾ [1].

ولهذا لما قدمت أم أسماء بنت أبي بكر إليها وهي مشركة، سألت أسماء رسول الله ﷺ فقالت: إن أمي قدمت وهي راغبة أفأصلها؟ قال: «نعم صلي أمك»[2].

وقال تعالى – في حق الوالدين المشركين – ﴿وَإِن جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾[لقمان ١٥] قال ابن كثير: "أي: إن حرصـا عليك كل الحرص على أن تتابعهما على دينهما فلا تقبل منهما ذلك ولا يمنعك ذلك من أن تصاحبهما في الدنيا معروفاً، أي: محسناً إليهما"[3].

وبهذا يتبين لنا بجلاء وسطية الإسلام في التعامل مع المخالفين للمسلمين في العقيدة.

وفي الجملة فالمتأمل للتشريعات الإسلامية التي تناولها القرآن سواءً في العبادات أو في المعاملات يجد أنها تتسم كلها بالوسطية، ولا غرابة في؛ ذلك فالأمة الإسلامية هي الأمة الوسط وكذلك دينها وشريعتها.



(١) تفسير ابن كثير ٣٤٩/٤.

(٢) الحديث رواه البخاري في كتاب الأدب باب صلة الوالد المشرك ٧١/٧، ومسلم في كتاب الزكاة باب فضل النفقة على الأقربين ٨٩/٧.

(٣) تفسير ابن كثير ٣٤٩/٤. تفسير ابن كثير ٤٤٥/٣.

## المبحث الثاني: الوسطية المذمومة المنهي عنها

وأما الوسطية المذمومة التي لا يجوز سلوكها، فهي ما سلكه المنافقون من التذبذب بين الإيمان والكفر، فهم يظهرون الإيمان بألسنتهم ويبطنون الكفر في قلوبهم، ومن أجل هذا استحقوا الدرك الأسفل من النار؛ لأن إظهار الإيمان بألسنتهم وإن نفعهم في الدنيا، فلا يُجدي عنهم شيئاً في الآخرة.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَىٰ يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا* مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَا إِلَىٰ هَٰؤُلَاءِ وَلَا إِلَىٰ هَٰؤُلَاءِ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ [النساء ١٤٢-١٤٣].

قال ابن جرير: "عنى بذلك أن المنافقين متحيرين في دينهم لا يرجعون إلى اعتقاد شيء على صحة فهم، لا مع المؤمنين على بصيرة، ولا مع المشركين على جهالة، ولكنهم حيارى بين ذلك فمثلهم المثل الذي ضرب لهم رسول الله ﷺ – ثم ذكر حديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين تعير إلى هذه مرة وإلى هذه مرة لا تدري أيهما تتبع»[(١)].

وقال ابن كثير: "يعني المنافقين محيرين بين الإيمان والكفر، فلا هم مع المؤمنين ظاهراً وباطناً ولا مع الكافرين ظاهراً وباطناً، بل ظواهرهم مع المؤمنين وبواطنهم مع الكافرين، ومنهم من يعتريه الشك فتارةً يميل إلى هؤلاء وتارةً يميل إلى أولئك" [(٢)].

وليس المراد من قوله ﴿بين ذلك﴾ الوسطية الحقيقية على أنهم في منـــزلة بين المؤمنين والكافرين، بل هم في التحقيق من الكافرين كما وصفوا بذلك في

(١) تفسير الطبري ٢/٢١٥، والحديث رواه مسلم في كتاب المنافقين، انظر صـــحيح مـــسلم بشرح النووي ١٧/٢٨.

(٢) تفسير ابن كثير ١/٥٦٨.

آيات أخرى.

قال ابن عاشور(١): "والعرب تأتي بمثل هذا التركيب المشتمل على "لا" النافية مكررة في غرضين، تارة يقصدون به إضاعة الأمرين كقول إحدى نساء حديث أم زرع "لا سهل فيرتقى ولا سمين فينتقل" (٢)، وتارةً يقصدون به إثبات حالة وسط بين حالين كقوله تعالى:﴿لا شرقية ولا غربية﴾ [النور ٣٥]، وعلى الاستعمالين فمعنى الآية خفي، إذ ليس المراد إثبات حالة وسط للمنافقين بين الإيمان والكفر لأنه لا طائل تحت معناه، فتعين أن يكون من الاستعمال الأول أي ليسوا من المؤمنين ولا من الكافرين، وهم في التحقيق إلى الكافرين كما دلت عليه آيات كثيرة" (٣).

وقد انعكس هذا السلوك على تصرفات المنافقين، فكلما دال أحد الفريقين على الآخر ادعوا أنهم معه، وهذا ما صوره القرآن في آيات كثيرة منها:

قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بكم فإن كان لكم فَتْحٌ مِّنَ اللهِ قالوا ألم نكن مَّعَكُمْ وإن كان للكافرين نَصِيبٌ قالوا ألم نَسْتَحْوِذْ عليكم ونمنعكم مِّن المؤمنين فالله يَحْكُمُ بينكم يومَ القيامة ولن يَجْعَلَ اللهُ للكافرين على المؤمنين سَبِيلًا﴾ [النساء ١٤١].

قال ابن كثير: "كانوا يصانعون هؤلاء وهؤلاء ليحظوا عندهم ويأمنوا

---

(١) هو الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، من أكابر علماء تونس في العصر الحديث ومن علماء المالكية، مولده ودراسته ووفاته بتونس، وهو أحد أعضاء المجمعين العربيين في دمشق والقاهرة، من مصنفاته التحر والتنوير في التفسير، ومقاصد الشريعة الإسلامية، وأصول النظام الاجتماعي في الإسلام، والوقف وآثاره في الإسلام، ولد سنة ١٢٩٦هـ وتوفي سنة ١٣٩٣هـ (الأعلام ١٧٤/٦) .

(٢) حديث أم زرع حديث طويل مشهور رواه البخاري في كتاب النكاح باب حسن المعاشرة مع الأهل ١٤٦/٦، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة ٢١٢/٧.

(٣) انظر التحرير والتنوير ٢٤١/٥-٢٤٢.

كيدهم، وما ذاك إلا لضعف إيمانهم وقلة إيقانهم" [١].

وفي هذا المعنى آيات أخرى منها:

قوله تعالى: ﴿وإنَّ منكم لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فإنْ أصابَتْكُم مُّصيبةٌ قال قد أنعم اللهُ عليَّ إذْ لم أكن مَّعهم شَهيداً * ولَئِنْ أصابكُم فضلٌ مِّنَ اللهِ ليَقولَنَّ كأن لَّم تكن بينكم وبينه مودّةٌ يا ليتني كنتُ معهم فأفوزَ فوزاً عظيماً﴾ [النساء ٧٢-٧٣].

وقوله تعالى: ﴿وإذا لَقُوا الَّذين آمَنُوا قالوا آمَنَّا وإذا خَلَوْا إلى شياطينهم قالوا إنَّا معكم إنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة ١٤].

وقوله تعالى: ﴿ومِنَ النَّاس مَن يَقُولُ آمَنَّا بالله فإذا أُوذِيَ في الله جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذابِ اللهِ ولَئِن جَاءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إنَّا كُنَّا معكم أو ليس اللهُ بأعْلَمَ بِمَا في صُدور العَالَمِينَ﴾ [العنكبوت ١٠].

ومن أجل هذا كان المنافقون أخطر شيء على الإسلام وأهله، ومكمن خطورتهم أنهم يمارسون دورهم في هدم بناء الأمة وتقويض أركانها وهم يتمتعون بكامل حرية الحركة في المجتمع المسلم، وذلك بحكم كونهم أعضاء في المجتمع باعتبار ما يظهرون من الانتماء إلى الإسلام، ومن هنا يصعب تمييزهم من المؤمنين الصادقين؛ لاختلاطهم بهم، وقدرتهم على التلون، كما تكمن خطورتهم في اطلاعهم على أسرار الأمة ونقاط الضعف فيها ومواضع الفتنة ومنابع الشر في المجتمع فيستغلون كل ذلك في تحقيق أهدافهم ومقاصدهم الشريرة.

وقد أشار القرآن إلى هذا المعنى في أكثر من آية كقوله تعالى: ﴿إنَّما يَسْتَئْذِنُكَ الَّذين لا يُؤمنون بالله واليوم الآخِرِ وارْتَابَتْ قلوبُهم فهم في رَيْبِهِم يَتَرَدَّدُونَ * ولو أرادُوا الخُرُوجَ لأَعَدُّوا له عُدَّةً ولكن كَرِهَ اللهُ انبعاثَهم فَثَبَّطَهُم وقيلَ اقْعُدُوا مع القاعدين * لو خَرَجُوا فيكم مَّا زَادُوكُم إلَّا خَبَالاً ولأَوْضَعُوا خِلالَكُم يَبْغُونَكُمُ الفِتْنَةَ وفيكم سَمَّاعُونَ لهم واللهُ عَلِيمٌ بالظَّالمين *

(١) تفسير ابن كثير ٥٦٧/١.

لَقَدِ ٱبْتَغَوُا الفِتْنَةَ مِن قبلُ وقَلَّبُوا لك الأُمُورَ حَتَّىٰ جاءَ الحَقُّ وظَهَرَ أمرُ اللهِ وهم كارِهُونَ﴾ [التوبة ٤٥-٤٨]. وقوله تعالى: ﴿ولو دُخِلَتْ عليهم مِّنْ أقطارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الفِتْنَةَ لَآتَوهَا وما تَلَبَّثُوا بها إلَّا يسيراً﴾ [الأحزاب ١٤].

ولهذا السبب استحقوا أشد العقوبات، فقال الله تعالى – في وصف مصيرهم ﴿إِنَّ المنافِقِين في الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ولَن تَجِدَ لهم نَصِيرًا﴾ [النساء ١٤٥]. قال البيضاوي[(١)]: "الدرك الأسفل هو الطبقة التي في قعر جهنم وإنما كان كذلك لأنهم أخبث الكفرة؛ إذ ضموا إلى الكفر استهزاء بالإسلام وعداءً للمسلمين"[(٢)].

وقد تتابعت أعمال المنافقين المشينة ومخططاتهم المدمرة عبر العصور الإسلامية يزرعون الفتنة ويشعلون النـــزاعات والحروب بين المسلمين، وجرُّوا على الأمة الإسلامية عبر تاريخها كل الويلات والمحن، فعليهم من الله ما يستحقون وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وبهذا أكون قد وصلت إلى نهاية هذا البحث الذي أسأل الله أن ينفع به من اطلع عليه وأن يجعله خالصاً لوجهه، وأن يتجاوز عن كاتبه ما وقع فيه من التقصير أو الزلل إنه على ذلك قدير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

---

(١) هو ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد بن علي أبو الخير البيضاوي، كان إماماً علامة، عارفاً بالفقه والتفسير والأصلين والعربية والمنطق، من مصنفاته: التفـــسير، والمنـــهاج في الأصول وشرحه، وشرح المطالع وغيرها، توفي سنة ٦٨٥هـ. طبقات المفسرين للـــداوودي ١٤٨/١.

(٢) تفسير البيضاوي ١٢٥/٢.

# مصادر ومراجع البحث


● القرآن الكريم.

١- أحكام القرآن. لأبي بكر بن العربي المالكي. تحقيق علي بن محمد البجاوي. ط/ دار الفكر- بيروت ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.

٢- أسد الغابة في معرفة الصحابة. لأبي الحسن علي بن محمد الجزري. تحقيق محمد إبراهيم البناء وآخرين. طبعة دار الشعب بمصر. ١٣٩٠هـ.

٣- الإصابة في تمييز الصحابة. للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق محمد علي البجاوي. ط/ دار النهضة بمصر.

٤- الأعلام لخير الدين الزركلي. ط/دار العلم للملايين - بيروت.

٥- البحر المحيط في التفسير. لأبي حيان الأندلسي. ط/ دار الفكر. الطبعة الثانية. ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٦- البداية والنهاية. للحافظ عماد الدين بن كثير. الناشر مكتبة المعارف - بيروت ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٧- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز. لمجد الدين بن محمد بن يعقوب الفيروزابادي. تحقيق محمد علي النجار. ط/ المكتبة العلمية ببيروت.

٨- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. لجلال الدين السيوطي. تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم. الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م. دار الفكر.

٩- تاريخ بغداد. للحافظ أحمد بن علي الخطيب البغدادي. ط/دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٣٧٤هـ.

١٠- التحرير والتنوير في التفسير. للشيخ محمد الطاهر بن عاشور. ط/دار سحنون للنشر- تونس.

١١- تذكرة الحفاظ. للحافظ أبي عبد الله شمس الدين الذهبي. ط/ مكتبة لبنان ١٩٧٨م.

١٢- تفسير ابن كثير المسمى بتفسير القرآن العظيم. للحافظ عماد الدين أبي الفداء بن كثير. ط/دار المعرفة - بيروت. ١٣٨٨هـ-١٩٦٩م.

١٣- تفسير البيضاوي المسمى بأنوار التنزيل وأسرار التأويل. لناصر الدين عبد الله بن محمد البيضاوي.

١٤- تفسير الطبري. المسمى بجامع البيان في تأويل القرآن. لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري. ط/ دار الفكر ببيروت ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م، وط/ دار المعارف بتحقيق محمود وأحمد شاكر.

١٥- تفسير غريب القرآن. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة. ط/دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

١٦- تفسير القرطبي المسمى بالجامع لأحكام القرآن. لأبي عبد الله القرطبي. الطبعة الثالثة ١٣٧٢هـ.

١٧- التفسير الكبير المسمى بمفاتيح الغيب. للإمام فخر الدين الرازي. ط/ دار الفكر ببيروت. ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

١٨- تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر. ط/ دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

١٩- الخصائص. لأبي الفتح عثمان جنى. تحقيق محمد علي النجار. الطبعة الثانية ١٣٧٢هـ-١٩٥٢م. دار الهدى للطباعة والنشر.

٢٠- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق محمد السيد جاد الحق. دار الكتب الحديثة بمصر.

٢١- زاد المسير في التفسير. لأبي الفرج ابن الجوزي. ط/ المكتب الإسلامي ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٢٢- سنن أبي داود للحافظ أبي داود بن الأشعث. ط/دار الحديث بحمص. الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ-١٩٦٩م.

٢٣- سنن الترمذي المسمى (الجامع الصحيح) لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي. تحقيق أحمد بن محمد شاكر. الطبعة الأولى. مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر. ١٣٥٦هـ.

٢٤- سنن النسائي بشرح الحافظ السيوطي وحاشية السندي. للحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي. ط/ دار الكتاب العربي بيروت.

٢٥- سير أعلام النبلاء. لشمس الدين الذهبي. تحقيق الدكتور بشار عواد والدكتور محيي الدين هلال. ط/دار الكتاب العربي ببيروت.

٢٦- صحيح البخاري (الجامع الصحيح) لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري. ط/ المكتبة الإسلامية باستانبول. ١٩٨١م.

٢٧- صحيح مسلم بشرح النووي. للإمام مسلم بن الحجاج القشيري. ط/ دار الفكر ببيروت ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٢٨- طبقات الحفاظ. للحافظ جلال الدين السيوطي. راجعه وضبط أعلامه لجنة من العلماء. ط/ دار الكتب العلمية بيروت. ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٩- طبقات المفسرين. للحافظ جلال الدين السيوطي. ط/دار الكتب العلمية بيروت. ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٣٠- طبقات النحويين واللغويين. لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي. تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم. الطبعة الأولى – مطبعة السعادة ١٣٧٣هـ.

٣١- غاية النهاية في طبقات القراء. للإمام محمد بن الجزري. الطبعة الثانية. دار الكتب العلمية بيروت. ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٣٢- الفائق في غريب الحديث. لمحمود بن عمر الزمخشري. تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم. الطبعة الثانية. مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٣٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري. للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. تصحيح محب الدين الخطيب. نشر إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية.

٣٤- القاموس المحيط. لمجد الدين بن محمد الفيروزابادي. ط/ عالم الكتب بيروت.

٣٥- لسان العرب. لأبي الفضل جمال الدين بن منظور. ط/ دار الفكر ببيروت. الطبعة الثانية.

٣٦- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات. لأبي الفتح بن جني. تحقيق علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي. ط/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر ١٣٨٦هـ.

٣٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. لأبي محمد بن عطية الغرناطي الأندلسي. تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد. ط/ دار الكتب العلمية بيروت. ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٣٨- المستدرك على الصحيحين. للحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري. ط/ مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب.

٣٩- مسند الإمام أحمد. للإمام أحمد بن حنبل الشيباني. ط/ دار صادر.

٤٠- معاني القرآن وإعرابه. لأبي إسحاق الزجاج. تحقيق د/ عبد الجليل شلبي. ط/عالم الكتب ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٤١- معجم مقاييس اللغة. لأبي الحسين أحمد فارس. تحقيق عبد السلام هارون. ط/دار الفكر بيروت. ١٣٩٩هـ.

٤٢- النكت والعيون تفسير الماوردي. لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي. راجعه وعلق عليه السيد عبد المقصود بن عبد الرحيم. ط/ دار الكتب العلمية بيروت. ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٤٣- النهاية في غريب الحديث. لمجد الدين ابن الأثير الجزري. تحقيق خليل مأمون شيحا. ط/دار المعرفة – بيروت ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٤٤- الوسيط في تفسير القرآن المجيد. لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي. تحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ / علي محمد معوض، د. أحمد محمد صيرة، ود. أحمد عبد الغني الجمل، ود. عبد الرحمن عويس. ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.



## فهرس الموضوعات





# مُنْتَقَىً مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ الدِّمَشْقِيِّ عَن سَعِيدِ بْنِ يَحْيَى اللَّخْمِيِّ

## (دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ)

إعْدادُ :

د. مُقْبِل بْنِ مُرَيْشِيد الرُّفَيْعِيِّ

الأُسْتَاذ الْمُشَارِك فِي كُلِّيَّة الْحَدِيث فِي الْجَامعَة

## المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، حمداً يليق بجلال وجهه، وعظيم سلطانه، وصلى الله وسلم على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين... أما بعد:

فإن السنة النبوية وحي كالقرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (النجم: ٣، ٤)، وهي شارحة للقرآن، ومبيِّنة لعامه، ومفصِّلة لمجمله، ومقيِّدة لمطلقه، قال تعالى ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل: ٤٤)، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (النحل: ٦٤) "فكانَ رسولَ الله ﷺ هوَ المبين عن الله عز وجل أمرِه، وعَن كتابه معاني ما خُوطب به الناس، وما أراد الله عز وجل به وعنى فيه، وما شرع من معاني دينه، وأحكامه وفرائضه وموجباته وآدابه ومندوبه وسننه التي سنّها وأحكامه التي حكم بها[١]".

لذا اهتم أهل العلم بالسنة النبوية فحفظوها في الصدور، ودونوها في السطور، وطبقوها في واقع حياتهم، ودعوا الناس إلى التمسك بها، وتناقلها السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أهل العلم، وبحث المحدثون أحوال رواتها في وقت مبكر، ونشأ علم الجرح والتعديل، واهتم النقاد منهم بتمحيص طرق الحديث، والكشف عن علله، وتوسعت علوم الحديث شيئاً فشيئاً، وتنوعت المناهج في تصنيف الحديث وتدوينه، فصنّفه بعضهم على الأبواب الفقهية، كالصحيحين والسنن والمصنفات ونحوها، وآخرون على

---

(١) ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل (١/٢).

الرواة كالمسانيد والمعاجم والمشيخات، وطائفة في أجزاء حديثيّة[1]؛ فمنْ أهل العلم من يختار من المطالب مطلباً جزئياً يصنف فيه جزءاً مبسوطاً[2]، أوْ يجمع فيه طرق بعض الأحاديث[3]، أو مروياته عن شيوخه، أو يقتصر فيه على مرويات شيخ من شيوخه، وربما كثرت تلك المرويات فيُنْتقى منها ويُنْتَخب، ومن تلك الأجزاء:

المنتقى من مرويات هشام بن عمّار، عن سعيد بن يحيى اللّخمي المعروف بسعدان رحمهما الله.

وقد طبع جزء: حديث هشام بن عمّار، عن سعيد بن يحيى اللخمي. بتحقيق د.عبد الله بن وكيّل الشيخ، وقد يرى القارئ أنّ الجزء قد احتوي على أحاديث المنتقي وأخرى فيه لم تُنتقى. ولكن الأمر ليس كذلك، فقد درست الجزأين وما فيهما من أحاديث وأثار، وكان من نتائجها الفروق التالية:

١. إن عنوان الجزء المخطوط هو: الانتقاء من حديث هشام بن عمّار، عن سعيد بن يحيى اللخميّ، بينما المطبوع هو جزء من: حديث هشام بن عمّار عن سعيد بن يحيى اللخميّ، وغير مشتمل لجميع مرويات هشام بن عمّار عن

---

(١) وللوقوف على المشهور من مصنفاتهم ينظر: كتاب الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة.الرسالة المستطرفة ص (٨٦).

(٢) كجزء أبي بكر محمد بن الحسن النقاش وهو في فضل صلاة التراويح، وجزء البطاقة من املاء أبي القاسم حمزة بن محمد بن علي بن العباس الكناني المصري ونحوها الرسالة المستطرفة ص (٨٩، ٩٠).

(٣) كطرق كحديث: «إن لله تسعة وتسعين اسما» لأبي نعيم الأصبهاني، وطرق حديث الحوض للضياء المقدسي، وطرق حديث الإفك لأبي بكر الآجري. الرسالة المستطرفة ص (١١٢).

سعيد بن يحيى اللخميّ.

٢. تجزئة أحاديث المنتقى على وفق تجزئة الأصل المنتقى منه. حيث يقول: (منتقى من الثاني) (منتقى من الثالث) وهكذا إلى الخامس. والجزء المطبوع خال من تلك التجزئة.

٣. عدد شيوخ سعيد بن يحيى اللخمي في المنتقى خمسة وثلاثون شيخاً وعددهم في الجزء المطبوع ستة شيوخ(١). وأحدهم لم يُنتقى من حديثه شيئاً(٢).

٤. عدد الأحاديث الزائدة في المنتقى ستة عشر ومائة حديث، لم يرد شيء منها في الجزء المطبوع.

٥. المنتقى من رواية: محمد بن خُريم عن هشام بن عمّار. والجزء المطبوع من رواية: عبد الله بن عتّاب بن أحمد المعروف بابن الزّفتيّ عن هشام بن عمّار.

وجملة ما في الجزء من الروايات مائة وثلاث وثلاثون (١٣٣) رواية، المنتقى منها مائة وتسع وعشرون (١٢٩) روايةً عن سعيد بن يحيى اللخميّ وعدد الروايات في الجزء المطبوع مائة وخمس وأربعون (١٤٥) رواية كلها من حديث سعيد بن يحيى اللخميّ اتفق الجزآن على إحدى عشرة (١١) رواية، وتفصيلها كالتالي:

١. حماد بن سلمة البصري، روى عنه في المطبوع تسع (٩) روايات،

---

(١) وهم : (أ) محمد بن عمرو بن وقاص الليثي. وأرقام مروياته (١-٩، ٤٧، ٨٨-١٤٥).

( ب ) عبيدالله بن أبي حميد الهذلي (١٠-٢٣).

( ج ) زكريا بن أبي زائدة (٢٤-٣٧، ٣٩-٤٦، ٤٨-٦٤).

( د ) الأشعث بن إسحاق بن سعد (٣٨). ( هـ ) يونس بن يزيد الأيلي (٦٥-٧٨).

( و ) حماد بن سلمة البصري (٧٩-٨٧).

(٢) وهو: الأشعث بن إسحاق بن سعد.

وروى عنه في المنتقى أربع (٤) روايات، لم يتفقا في شيء منها.

٢. زكريا بن أبي زائدة، روى عنه في المطبوع تسع وثلاثون (٣٩) رواية، وعنه المنتقى رواية واحدةً هي من روايات الجزء المطبوع[١].

٣. عبيد الله بن أبي حميد الهذلي، روى عنه في المطبوع أربع عشرة (١٤) رواية، وعنه في المنتقى ثلاث (٣) روايات، اتفقا على روايتين منها[٢].

٤. محمد بن عمرو بن وقاص الليثي، عنه في المطبوع ثمان وستون (٦٨) رواية، وفي المنتقى ثمان (٨) روايات كلها في الجزء المطبوع[٣].

٥. يونس بن يزيد الأيلي، روى عنه في المطبوع أربع عشرة (١٤) رواية، وعنه في المنتقى سبع (٧) روايات. لم يتفقا في شيء منها.

فلمَّا رأيت ما تميز به المنتقى على الجزء المطبوع من الزيادات الحديثيّة، وكثرة شيوخ سعيد بن يحيى اللخميّ المُخرّج عنهم فيه، والانتقاء لأحاديثه من خمسة أجزاء من حديث هشام بن عمّار عن سعيد بن يحيى اللخمي، ولا يوجد من تلك الأجزاء الخمسة -فيما أعلم- سوى الجزء المطبوع، عقدت العزّم على تحقيقه خدمة للسنة النبوية المطهرة، وضَمِّه إلى ما طبع من حديث هشام ابن عمّار رحمه الله، مستعيناً بالله فيه وفي جميع أموري، ومتوكلاً عليه سبحانه، وسائلاً إياه عزّ وجلّ أن يهديني لما اختلف فيه من الحق بإذنه، إنه نعم المولى ونعم النصير.

خطة البحث:

أولاً: الدراسة وتشمل ما يلي:

---

(١) المنتقى (١٢)، وفي المطبوع (٥٦).

(٢) المنتقى (٢٨، ٢٩)، وفي المطبوع (١٤، ١٦).

(٣) المنتقى (من ٣٧ إلى ٤٤)، وهي في المطبوع (٨٨، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ٩٧ أيضا ١١٥).

- المقدمة وفيها بيان سبب العمل فيه وخطته.
- ترجمة موجزة لهشام بن عمّار.
- ترجمة موجزة لسعيد بن يحيى اللخميّ.
- تعريف موجز للانتقاء، وأسبابه، وشروطه، وكتب الأحاديث المنتقاة.
- وصف خطية الجزء، ودراسة إسنادها.
- منهج العمل في الجزء.

ثانياً: نص الكتاب

ثم الفهارس.

وهذا جهد المقلّ، فإن وُفّقت فيه للصواب فذلك فضل الله وحده لاشريك له، وإن كان غير ذلك فإني أستغفر الله وأتوب إليه. والحمد لله رب العالمين.



# ترجمة موجزة لهشام بن عمّار[1]

هو: هشام بن عمّار بن نُصير[2] بن ميسرة بن أبان السلمي، ويقال: الظفري، أبو الوليد[3] الدمشقي.

مولده: قال هشام بن عمّار: ولدت سنة ثلاث وخمسين ومائة[4].

نشأته العلمية وحرصه على طلب العلم:

قال الذهبي: وكان ابتداء طلبه للعلم وهو حدث قبل السبعين ومائة، وفيها قرأ القرآن على: أيوب بن تميم، وعلى: الوليد بن مسلم وجماعة[5]. قال هشام: لقيت شهاباً –يعني: ابن خِراش– وأنا شاب في سنة أربع وسبعين ومائة[6].

---

(١) له ترجمة في الطبقات الكبرى (٤٧٣/٧)، التاريخ الكبير (١٩٩/٨)، الكنى والأسماء (٨٦٠/١)، الجرح والتعديل (٦٦/٩)، الثقات لابن حبان (٢٣٣/٩)، الإرشاد للخليلي (٤٤٥/١- ٤٤٩)، مولد العلماء ووفياتهم (٣٨٥/١)، (٥٣٨/٢)، التعديل والتجريح (١١٧٢/٣)، تهذيب الكمال (٢٤٢/٣٠)، تاريخ دمشق (٨٩/٦٧-٩١)، سير أعلام النبلاء (٤٢٠/١١)، تذكرة الحفاظ (٤٥١/٢)، دول الإسلام (١٠٧/١)، العبر (٤٤٥/١)، معرفة القراء الكبار (١٩٥/١- ١٩٨)، من تكلم فيه ص (١٨٧)، الميزان (٣٠٢/٤)، المغني في الضعفاء (٧١١/٢)، الكاشف (٣٣٧/٢)، المقتنى في سرد الكنى (١٣٩/٢)، البداية والنهاية (٣٤٥/١٠)، غاية النهاية في طبقات القراء (٣٥٤/٢)، الوافي بالوفيات (٦٥/٦-٦٧)، بحر الدم برقم (١٠٩٦)، تهذيب التهذيب (٥١/١١)، هدي الساري ص (٤٤٨)، الكواكب النيرات ص (٤٢٤)، كتاب المختلطين ص (١٢٦)، من رمي بالاختلاط ص (٦٩)، النجوم الزاهرة (٣٢١/٢)، وشذرات الذهب (١٠٩/٢-١١٠).

(٢) بنون مصغر. التقريب (٥٧٣).

(٣) الكنى والأسماء (٨٦٠/١)، المقتنى في سرد الكنى (١٣٩/٢).

(٤) مولد العلماء ووفياتهم (٣٥٨/١).

(٥) السير (٤٢٤/١١).

(٦) السير (٢٨٥/٨).

**قال أبو بكر محمد بن سليمان الرّبعي[(١)]: حدثنا محمد بن الفيض الغساني[(٢)]، سمعت هشام بن عمّار يقول: باع أبي بيتاً له بعشرين ديناراً، وجهزني للحج. فلما صِرتُ إلى المدينة، أتيت مجلس مالك، ومعي مسائل أريد أن أسأله عنها، فأتيته وهو جالس في هيئة الملوك، وغلمان قيام، والناس يسألونه، وهو يجيبهم، فلما انقضى المجلس، قال لي بعض أصحاب الحديث: سل عن ما معك؟ فقلت له: يا أبا عبد الله، ما تقول في كذا وكذا؟ فقال: حصلنا، يا غلام احمله، فحملني كما يحمل الصبي، وأنا يومئذ غلام مدرك، فضربني بِدرَّة مثل دِرَّةِ المعلمين سبع عشرة درة، فوقفت أبكي، فقال لي: ما يبكيك أوجعتك هذه الدرة؟ قلت: أن أبي باع منــزله، ووجّه بي أتشرفُ بك، وبالسماع منك، فضربتني! فقال: اكتب. قال: فحدثني سبعة عشر حديثاً. وسألته عما كان معي من المسائل فأجابني[(٣)].**

**وقال الخليلي[(٤)]: سمعت علي بن أحمد بن صالح المقرىء[(٥)]، أخبرنا الحسن ابن علي الطوسي[(٦)]، قال: سمعت محمد بن علي بن طرخان[(٧)] يقول: سمعت هشام**

---

(١) قال الذهبي: الشيخ المحدث الثقة. وقال عبدالعزيز الكتاني: حدثنا عنه جماعة وكان ثقة توفي في ذي الحجة سنة اربع وسبعين وثلاث مئة. السير (٣٣٩/١٦).

(٢) قال الذهبي: وهو صدوق إن شاء الله ما علمت فيه جرحاً، مات في شهر رمضان سنة خمس عشرة وثلاث مئة. السير (٤٢٧/١٤).

(٣) السير (٤٢٨/١١)، وتهذيب الكمال (٢٥٢/٣٠)، والكواكب النيرات ص (٨٣).

(٤) الإرشاد (٤٤٧/١-٤٤٨).

(٥) القزويني، ولد سنة اثنتين وثمانين ومائتين وتوفي في ذي الحجة سنة إحدى وثمانين التدوين (٣٣٠/٣-٣٣٣).

(٦) صاحب كتاب مختصر الأحكام المخرج على الترمذي مات سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة. وينظر ترجمته: في مقدمة مختصر الأحكام له.

(٧) البلخي، كبير عالم بهذا الشأن ارتحل الى العراق ومصر والشام وسمع هشام بن عمّار ودحيما. الإرشاد (٤٩٠/٢).

ابن عمّار يقول: "لما دخلت المدينة قصدت دار مالك بن أنس، فهجمت عليه من غير استئذان، فقال: يا صبي من أين أنت؟. قلت: من الشام. فقال: ومن أيها؟ قلت: من دمشق. قال: من أدخلك عليّ؟ قلت: دخلت ولم أستأذن. فأمر غلاماً له حتى ضربني سبعة عشر، ضرب السلاطين، وأمرني أن أخرج. وقعدت على باب داره أبكي، ولم أبك للضرب، إنما بكيت للحسرة أن لا يروى لي. فحضر باب داره كبراء من أصحابه، فقصصت لهم، فدخلوا عليه وتشفعوا، فأمر حتى أُدخلت عليه، فأملى عليّ سبعة عشر حديثا، وقال: يا غلام ما أمليت على أحدٍ إلا على عبد الرحمن بن مهدي، ولكن تأدب، لا تدخل على عالم إلا بإذن ".

قال يعقوب بن إسحاق الهروي، عن صالح بن محمد الحافظ: سمعت هشام ابن عمّار يقول: دخلت على مالك، فقلت له: حدثني، فقال: اقرأ. فقلت: لا. بل حدثني، فقال: اقرأ، فلما أكثرت عليه، قال: يا غلام، تعال اذهب بهذا، فاضربه خمسة عشر، فذهب بي فضربني خمس عشرة دِرَّة، ثم جاء بي إليه، فقال: قد ضربته، فقلت له: لم ظلمتني؟ ضربتني خمس عشرة دِرَّة بغير جرم لا أجعلك في حِلّ، فقال مالك: فما كفارته؟ قلت: كفارته أن تحدثني بخمسة عشر حديثا. قال: فحدثني بخمسة عشر حديثاً. فقلت له: زِدْ من الضرب، وزد في الحديث، فضحك مالك، وقال: اذهب[1].

وفي قصته مع الإمام مالك دلالة على صغر سِنه عند طلب الحديث ورحلته المبكرة فيه، وحرصه الشديد على السماع منه وتحمل الصعاب من أجل تحصيله.

**عقيدته:**

قال محمد بن الفيض الغساني كان: هشام بن عمّار يُربِّع بعلي رضي الله عنه. قال الذهبي: خالف أهل بلده، وتابع أئمة الأثر[2].

---

(١) السير (١١/٢٤٩).

(٢) السير (١١/٤٣٣).

وقال أبو بكر المروذي: ذكر أحمد بن حنبل؛ هشام بن عمّار فقال: طياش خفيف [(١)]؛ وهذا جرح ورد تفسيره.

قال أبو بكر المروذي في كتاب القصص: ورد علينا كتاب من دمشق؛ سلْ لنا أبا عبد الله فإن هشاماً قال: لفظ جبريل عليه السلام ومحمد ﷺ بالقرآن مخلوق. فسألت أبا عبد الله؟ فقال: أعرفه طياشاً، لم يجتر الكرابيسي أن يذكر جبريل ولا محمدا، هذا قد تجهم[(٢)]. وفي الكتاب أنه قال في خطبته (الحمد الله الذي تجلى لخلقه بخلقه) فسألت أبا عبد الله؟ فقال: هذا جهمي، الله تجلى للجبال، يقول هو: تجلى لخلقه بخلقه، إن صلوا خلفه فليعيدوا الصلاة[(٣)].

قال الذهبي: كان الإمام أحمد يسد الكلام في هذا الباب ولا يجوزه، وكذلك كان يبدع من يقول لفظي مخلوق، ويضلل من يقول: لفظي بالقران قديم. ويُكّفر من يقول: القرآن مخلوق. بل يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق، وينهى عن الخوض في مسألة اللفظ. ولا ريب أن تلفظنا بالقرآن من كسبنا، والقرآن الملفوظ المتلو كلام الله غير مخلوق، والتلاوة والتلفظ والكتابة والصوت به من أفعالنا وهي مخلوقه. والله أعلم.[(٤)]

قال الذهبي أيضاً: " أما قول الإمام فيه: طياش، فلأنه بلغه عنه أنه قال في خطبته: (الحمد لله الذي تجلى لخلقه بخلقه). فهذه الكلمة لا ينبغي إطلاقها، وإن كان لها معنى صحيح لكن يحتج بها الحلولي والاتحادي. وما بلغنا أنه سبحانه وتعالى تجلى لشيء إلا بجبل الطور فصيره دكا، وفي تجليه لنبينا ﷺ اختلاف، أنكرته عائشة وأثبته ابن العباس".

---

(١) علل أحمد بن حنبل ص (١٠٣)، برقم (٢٤١).

(٢) الميزان (٣٠٣/٤)، و السير (٤٣٢/١١).

(٣) الميزان (٨٧/٧).

(٤) السير (٤٣٢/١١).

**ثناء العلماء عليه وأقوال النقاد فيه:**

قال أبو حاتم الرازي: سمعت يحيى بن معين يقول: كَيِّسٌ كَيِّس[1]. و قال أبو داود عن يحيى بن معين: كيس.[2]. وقال ابن معين أيضا: ثقة[3]. وقال أحمد ابن خالد الخلال، حدثنا يحيى بن معين، حدثنا هشام بن عمّار وليس بالكذوب، فذكر حديثا. وقال هاشم بن مرثد، سمعت ابن معين يقول: هشام بن عمّار أحب إلي من ابن أبي مالك. وقال أبو بكر المروذي: ذكر أحمد بن حنبل؛ هشام ابن عمّار فقال: طياش خفيف[4] –وتقدم في مبحث عقيدته تفسير جرح الإمام أحمد له–، وقال أبو حاتم الرازي: لَمَّا كَبِر تغيَّر، وكل ما دُفع إليه قرأه وكلما لُقن تلقن، وكان قديماً أصح، كان يقرأ من كتابه. وقال: عبد الرحمن بن أبي حاتم: سئل أبي عنه؟ فقال: صدوق[5]. وقال أبو زرعة الرازي: من فاته هشام ابن عمّار يحتاج أن ينـــزل في عشره آلاف حديث[6]. وقال العجلي: ثقة. وقال مرة: صدوق[7]. وقال النسائي: لا باس به[8]. وقال أبو داود: حدث بأرجح من أربعمائة حديث لا أصل لها[9]. وذكره ابن حبان في الثقات[10]. وقال

---

(١) الجرح والتعديل (٩/٦٦).

(٢) السير (١١/٤٢٤).

(٣) المغني في الضعفاء (٢/٧١١).

(٤) علل احمد بن حنبل ص (١٠٣)، برقم (٢٤١).

(٥) الجرح والتعديل (٩/٦٦).

(٦) السير (١١/٤٣٠).

(٧) التقات (٢/٢٣٣). والسير (١١/٤٢٤).

(٨) السير (١١/٤٢٤).

(٩) المغني في الضعفاء (٢/٧١١).

(١٠) (٩/٢٣٣).

الدارقطني: صدوق كبير المحل[١]. وقال الخليلي: ثقة كبير روى عنه البخاري في الصحيح وسمع منه الأئمة والقدماء رضيه الحفاظ وعُمِّرَ[٢]. وقال أيضا: وربما يقع في حديثه غرائب عن شيوخ الشام، فالضعف يقع من شيوخه لا مِنْه[٣]. وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: كان فضلك يدور بدمشق على أحاديث أبي مسهر والشيوخ يلقنها هشام بن عمّار فيحدثه بها، وكنت أخشى أن يفتق في الإسلام فتقاً. وقال صالح جزرة: كان يأخذ على الراوية. وقال محمد بن أحمد ابن راشد بن معدان الأصبهاني سمعت ابن وارة يقول: عزمت زماناً أن أمسك عن حديث هشام بن عمّار لأنه كان يبيع الحديث. قلت[٤]: العجب من هذا الإمام مع جلالته كيف فعل هذا ولم يكن محتاجا وله اجتهاده.

وقال أبو القاسم ابن الفرات: أخبرنا أبو علي أحمد بن محمد الأصبهاني المقرئ: لما توفي أيوب بن تميم – يعني مقرئ دمشق– رجعت الإمامة حينئذ إلى رجلين أحدهما مشتهر بالقراءة والضبط، وهو ابن ذكوان فَأْتَمَّ الناس به، والآخر مشتهر بالنقل والفصاحة والرواية والعلم والدراية، وهو هشام بن عمّار، وكان خطيباً بدمشق رزق كبر السن وصحة العقل والرأي فارتحل الناس إليه في نقل القراءة والحديث. وقال الذهبي: العلامة شيخ الإسلام أبو الوليد السلمي الدمشقي خطيب دمشق ومقرئها ومحدثها ومفتيها[٥] وزاد في السير: الإمام الحافظ العلامة المقرئ عالم أهل الشام[٦]. وذكره في المغني في الضعفاء[٧] فقال:

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني ص (٢٨١)، نص (٥٠٧).
(٢) الإرشاد (٤٤٥/١).
(٣) الإرشاد (٤٤٦/١).
(٤) أي الذهبي .
(٥) تذكرة الحفاظ (٤٥١/٢).
(٦) سير أعلام النبلاء (٤٢٠/١١).
(٧) (٧١١/٢).

خطيب دمشق ومقرئها ثقة مكثر له ما ينكر. وقال ابن حجر: صدوق مقرئ كبر فصار يتلقن فحديثه القديم أصح[1].

ومن شيوخه: مالك وله معه قصة، ومسلم الزنجي، وعبد الرحمن بن أبي الرجال، ومعاوية بن يحيى الأطرابلسي، ومعروف أبي الخطاب صاحب واثلة بن الأسقع، وسعدان بن يحيى. وعدة سواهم مذكورين في تهذيب الكمال، وسير أعلام النبلاء.

وممن روى عنه: قال الذهبي: وروى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام ومات قبله بنيف وعشرين سنة ومحمد بن سعد ومات قبله ببضع عشرة سنة، ومؤمل ابن الفضل الحراني كذلك، ويحيى بن معين كذلك. وحدث عنه من كبار شيوخه الوليد ابن مسلم ومحمد بن شعيب بن شابور، وحدث عنه من أصحاب الكتب: البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه وروى الترمذي عن رجل عنه، ولم يلقه مسلم ولا ارتحل إلى الشام، ووهم من زعم أنه دخل دمشق[2]. وفي تهذيب الكمال وسير أعلام النبلاء، عدد كبير سواهم.

صفاته الخلقية والخلقية:

قال معاوية بن أوس السكسكي: رأيت هشام بن عمّار إذا مشى أطرق إلى الأرض لا يرفع رأسه إلى السماء حياءً من الله عز وجل.

قال الذهبي: وكان هشام خطيباً بليغاً صاحب بديهة.

روى عنه عبدان الجواليقي قال: ما أعدتُ خطبة منذ عشرين سنة[3].

قال ابن حبان البستي: وكان يخضب بالحناء، وكانت أذناه لاصقتين[4].

---

(١) التقريب ص (٥٧٣).

(٢) السير (١١/٤٢٢).

(٣) السير (١١/٤٣٠).

(٤) الثقات (٩/٢٣٣).

**وفاته: قال البخاري: توفي بدمشق آخر المحرم سنة خمس وأربعين ومائتين[١]. وصححه ابن حجر وقال: وله اثنتان وتسعون سنة[٢].**

**آثاره:**

**١- قال الذهبي: وله جزء مشهور[٣].**

---

(١) التاريخ الصغير (٢/٣٨٢). ومولد العلماء ووفياتهم (٢/٥٣٨).

(٢) التقريب ص (٥٧٣).

(٣) السير (١١/٤٣١)، ولعل منه (جزء فيه حديث هشام بن عمّار)، ويرويه عن سعيد بن يحيى اللخميّ. وله نسختان خطيتان. وطبع بعنوان: حديث هشام بن عمّار. بتحقيق د.عبدالله بن وكيّل الشيخ. ولعل منه أيضاً الجزء العاشر من أحاديث هشام بن عمّار. وذكر فيه مروياته عن شيوخه فقال: حديث عبد الحميد بن عدي الجهني فذكر مروياته عنه، ثم حديث عيسى بن خالد اليمامي وأخيراً قال: أحاديث أبي ضمرة أنس بن عياض الليثي عن رجاله. وهو محفوظ في الظاهرية بدمشق وعنه مصورة في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. مجموع (٦٠)، من لوحه (١٢٥- ١٣٤). وهو من رواية أبي سعد محمد بن عبدالرحمن الكنجروذي عن أبي أحمد الحاكم عن أبي بكر محمد ابن مروان بن عبدالملك البزاز الدمشقي عن هشام بن عمّار. قلت: وهو: أبو بكر محمد ابن خريم بن محمد بن مروان بن عبد الملك الدمشقي، هكذا نسبه محمد بن المظفر راوي عنه جزئنا هذا . قال الذهبي: وكان أبو أحمد الحاكم يغلط في نسبه وينسبه إلى حد جده، السير (١٤/٤٢٩).قلت: إلا أن الذهبي في السير (١٤/٤٢٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥/٣٩٦)، قالا في نسبه: (...عبد الملك بن مروان)، وبذلك خالفا أبا أحمد الحاكم، ومحمد بن المظفر وهما من تلاميذ محمد بن خُريم، وأعرف الناس بنسب الرجل تلامذته والرواة عنه والله أعلم .وقال السلفي- في التحبير في المعجم الكبير (٢ / ٣٥٦)، في ترجمة شيخه أبي محمد هبة الله بن سهل السيدي: وسمعت منه قريباً من عشرة أجزاء من حديث الحاكم أبي أحمد الحافظ مشتملة على حديث هشام بن عمّار وغيره بروايته عن الكنجروذي عنه.

**٢- فضائل القرآن[١] .**

**٣- الفوائد[٢].**

**٤- البعث[٣].**

**٥- عوالي الإمام مالك بن أنس[٤].**

**٦- جزء فيه أحاديث من مرويات أبي بكر بن خُرَيم عن هشام[٥].**

**٧- المنتقي من حديث هشام بن عمّار، وهو كتابنا هذا.**

**٨- جزء فيه موافقات حديث هشام بن عمّار مما وافق رواية البخاري وأبي داود والنسائي وابن ماجه[٦].**

❋❋❋

---

(١) الأعلام للزركلي .(٨٧/٨).

(٢) اقتبس منه الحافظ ابن حجر في الفتح (٣٠٦/٤)، وإتحاف المهرة (٥٩/١٧)، والإصابة (٢٩٨/٧)، وينظر تخريج الحديث رقم (٧٤)، من المنتقى لحديث هشام بن عمّار.

(٣) ذيل التقييد (٢٠٤/٢)، و في (١٩٠/١): سُمي ب (المبعث).

(٤) له نسخة في الظاهرية وعنها صورة في مكتبة الخطوطات بالجامعة الإسلامية بمجموع (٩٠)، من لوحة (١-٥)، ونسخة أخرى في الظاهرية أيضاً عنوانه حزء فيه من حديث هشام ابن عمّار عن مالك بن أنس، وعنه مصورة بالجامعة بمجموع (١٥٠٤)، وهو مطبوع.

(٥) له نسخة في الظاهرية، بمجموع (٧)، (من ١/أ- ٥/ب)، ووقفت على صورة عنها في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. تاريخ التراث العربي (٢١٢/١).

(٦) من جمع ضياء الدين محمد بن عبدالواحد بن عبدالرحمن المقدسي.منه نسخة في الظاهرية وعنها صورة في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية، بمجموع (١)، من لوحه (٣٢-٥٨).

## ترجمة موجزة لسعيد بن يحيى اللخمي[(١)]

**اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:** هو: سعيد بن يحيى بن صالح اللّخْمي[(٢)]، أبو يحيى[(٣)] الكوفي المعروف بسعدان[(٤)] سكن دمشق.

**مولده:** قال ابن حبان: كان مولده بالكوفة[(٥)].

**مكانته العلمية:**

قال عثمان الدارمي، عن دحيم: ما هو عندي ممن يتهم بالكذب. وقال أبو حاتم: محله الصدق. وقال ابن حبان: ثقة مأمون مستقيم الأمر في الحديث[(٦)]. وقال أيضا: من المتقنين الذين يغربون[(٧)]. وذكره في الثقات[(٨)]. وقال الدارقطني:

---

(١) له ترجمة في: التاريخ الكبير (١٩٦/٤)، الجرح والتعديل (٢٨٩/٤)، موضح أوهام الجمع والتفريق (١٣٤/٢-١٣٥)، الميزان (٢٣٧/٣)، اللسان (١٥/٣)، من تكم فيه ص (٨٩)، الكاشف (٤٤٦/١)، تهذيب الكمال (١٠٦/١١-١٠٧)، تهذيب التهذيب (٨٧/٤)، تقريب التهذيب ص (٢٤٢). هدي الساري ص (٤٠٦).

(٢) اللّخْمي: بفتح اللام المشدّدة، وسكون الخاء المعجمة. هذه النسبة إلى لخم، ولخم وجذام قبيلتان من اليمن نزلتا الشام. والمشهور بهذه النسبة: أبو يحيى سعدان بن يحيى بن صالح اللخمي، من أهل الكوفة سكن دمشق، قيل اسمه: سعيد وسعدان لقب. الأنساب (١٣٢/٥).

(٣) الكنى والأسماء (٩٠٧/١)، المقتنى في سرد الكنى (١٤٦/٢).

(٤) كشف النقاب (٢٥٧/١)، (٧٥١)، ونزهة الألباب (٣٦٥/١).

(٥) مشاهير علماء الأمصار ص (١٨٤).

(٦) صحيح ابن حبان (٣٠٨/٨).

(٧) مشاهير علماء الأمصار ص (١٨٤).

(٨) (٤٣١/٦).

لا بأس به[1]. وقال الذهبي في من تكلم فيه[2]: صدوق، قال الدارقطني: ليس بذاك. اهـ. ونقل الذهبي في بعض كتبه قول الدارقطني أنه قال فيه: ليس بذاك[3]، وقال للدارقطني فيه عبارتان[4]. وتعقبه الحافظ ابن حجر فقال: سعدان بن يحيى الحلبي، قال الدارقطني: ليس بذاك، وقال مرة: لا بأس به. انتهى. وأما: سعدان بن يحيى اللخمي فقال الدارقطني: لا بأس به[5]. اهـ. قلت: وفي سؤالات الحاكم للدارقطني[6]: قال الحاكم: قلت: فسعيد بن يحيى اللخمي؟ قال: ليس بذاك. اهـ. وهذا يؤيد نقل الذهبي عن الدارقطني.ثم إن الحافظ ابن حجر –رحمه الله– وهم نفسه في هدي الساري عندما أورد في ترجمته قول الدارقطني: ليس بذاك[7].

وقال في الفتح[8]: هو صدوق أشار الدارقطني إلى لينه.

وقال في التقريب: صدوق وسط، ماله في البخاري سوى حديث واحد من التاسعة مات قبل المائتين/ خ س ق.

شيوخه: روى عن الكثير من الشيوخ وذكر المزي في تهذيب الكمال جملة منهم وسأقتصر على ذكر من روى عنهم في هذا الجزء حسب ورود مروياتهم فيه مع الإشارة إلى مواضعها:

(١) علل الدارقطني (١٦٩/٥)، والمغني في الضعفاء (٢٥٣/١)، واللسان (١٥/٣).

(٢) ص (٨٩).

(٣) الميزان (١٦٢/٢)، والمغني في الضعفاء (٢٦٧/١).

(٤) المغني في الضعفاء (٢٥٣/٢).

(٥) اللسان (١٥/٣).

(٦) ص (٢٣٣)، نص (٣٥١).

(٧) هدي الساري ص (٤٠٦).

(٨) (١٤/٨).

١. إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولاهم، البجلي، ثقة ثبت ت (١٤٦)/ع ومروياته من (١إلى ٩).

٢. أبو معشر وهو: نجيح بن عبد الرحمن السندي، المدني، مشهور بكنيته، ضعيف أسن واختلط.ت (١٧٠). ومروياته (١٠، ١١).

٣. زكريا بن أبي زائدة: خالد ويقال: هبيرة، بن ميمون بن فيروز الهمداني الوادعي، أبو يحيى الكوفي. ثقة وكان يدلس، مات سنة سبع –أو ثمان– أو تسع وأربعين ومائة. روى عنه برقم (١٢).

٤. يونس بن يزيد الأيلي، ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً ومروياته من (١٣ إلى ١٩).

٥. محمد بن أبي حفصة: ميسرة، أبو سلمة البصري، صدوق يخطىء، من السابعة، / خ م مد س روى عنه برقم (٢٠).

٦. إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني. أبو يوسف الكوفي، ثقة تكلم فيه بلا حجة، ت (١٦٠)، وقيل: بعدها /ع روى عنه برقم (٢١).

٧. أبو عقيل يحيى بن المتوكل المدني الحذاء. قال ابن حجر في التقريب (٥٩٦): ضعيف –وقال في الفتح (٣/٢٤٦): متروك– ت (١٦٧) /مق د روى عنه برقم (٢٢).

٨. عاصم بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر بن الخطاب العمري المدني، ثقة، من السابعة /ع. روى عنه برقم (٢٣).

٩. حماد بن سلمة البصري، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخرة، ت(١٧٧)/بخ م ٤. ومروياته من (٢٤ إلى٢٧).

١٠.عبيد الله بن أبي حميد –واسم أبي حميد: غالب – الهذلي، أبو الخطاب البصري، متروك الحديث، من السابعة /ق ومروياته من (٢٨إلى٣٠).

١١. عيينة بن عبد الرحمن بن جوشن. صدوق. ومروياته من (٣١ إلى ٣٣).
١٢. أبو بكر الهذلي إخباري متروك. روى عنه برقم (٣٤، ٣٥).
١٣. الفضيل بن غزوان. ثقة. روى عنه برقم (٣٦).
١٤. محمد بن عمرو بن وقاص الليثي، صدوق له أوهام. ومروياته من (٣٧ إلى ٤٤).
١٥. عبد الحميد بن جعفر الأنصاري، صدوق رمي بالقدر. روى عنه برقم (٤٥).
١٦. موسى بن عُبيدة الرّبذي، ضعيف. ومروياته من (٤٦ إلى ٦٤).
١٧. عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموي، صدوق. روى عنه برقم (٦٥).
١٨. المثنى بن سعيد الضُّبَعيّ. ثقة. ومروياته من (٦٦ إلى ٦٨).
١٩. همام بن يحي المعوذي. ثقة. روى عنه برقم (٦٩).
٢٠. عبيد الله بن عبدالله الأزدي. روى عنه برقم (٧٠).
٢١. أبوحمزة الثُّمالي وهو: ثابت بن أبي صفية الثمالي، ضعيف رافضي. روى عنه برقم (٧١).
٢٢. عبيد الله بن الوليد الوَصّافي، ضعيف (٧٢ إلى ٧٥).
٢٣. سليمان بن المغيرة القيسي. ثقة ثقة. روى عنه برقم (٧٦).
٢٤. عبد الأعلى بن أبي المساور الزهري مولاهم. متروك. روى عنه برقم (٧٧).
٢٥. أبو عامر وهو: صالح بن رستم المزني مولاهم أبو عامر الخزاز، صدوق كثير الخطأ. روى عنه برقم (٧٩).
٢٦. حنظلة بن أبي سفيان. ثقة حجة. روى عنه برقم (٨٠).
٢٧. نافع مولى يوسف السلمي. متروك الحديث. ومروياته من (٨١ إلى ٨٤).
٢٨. محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي، القاضي، أبو عبد الرحمن،

صدوق سيء الحفظ جداً. ومروياته من (٨٥ إلى٩٥ و١٠٢، ١٠٤).

٢٩. عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل. ومروياته من (٩٦ إلى ٩٨ و١٠٦).

٣٠. فطر بن خليفة المخزومي مولاهم. صدوق رمي بالتشيع. ومروياته من (٩٩ إلى ١٠١و١٠٣).

٣١. طلحة بن يحي بن طلحة. صدوق يخطىء. روى عنه برقم (١٠٥).

٣٢. عبيدة بن معتِّب الضبي أبو عبد الكريم، الكوفي الضرير.ضعيف واختلط بأخرة. روى عنه برقم (١٠٧).

٣٣. هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، ثقة فقيه، ربما دلس. ومروياته من (١٠٨ إلى ١١٣).

٣٤. محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي مولاهم المدني نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر، مات سنة [١٥٠]. ومروياته من (من ١١٤ إلى ١٢٨).

٣٥. الحسن بن دينار أبو سعيد البصري أجمع من تكلم في الرجال على ضعفه وهو إلى الضعف أقرب. روى عنه برقم (١٢٩).

ومن أشهر تلامذته:

١. أبو النضر إسحاق بن إبراهيم الفراديسي.
٢. وسلمة بن داود العرضي
٣. وسليمان بن عبد الرحمن الدمشقي/ بخ عس ق
٤. وعلي بن حجر المروزي/ س
٥. وهشام بن عمّار. وغيرهم.

وفاته: ذكر الحافظ ابن حجر أنه مات قبل المائتين.

❋ ❋ ❋

## دراسة موجزة عن الانتقاء

● تعريفه:

الانتقاء في اللغة. قال ابن فارس: نقى: النون والقاف والحرف المعتل أصل يدل على نظافة وخلوص، منه نقيت الشيء: خلصته مما يشوبه تنقية، وكذلك يقال: انتقيت الشيء كأنك أخذت أفضله وأخلصه، والنُّقاية: أفضل ما انتقيت من شيء[1].

والانتقاء كالانتخاب عند المحدثين روى الخطيب بسنده عن: سليمان بن موسى قال: يجلس إلى العالم ثلاثة؛ رجل يكتب كل ما يسمع، ورجل لا يكتب ويسمع، فذلك يقال له: جليس العالم، ورجل ينتقي وهو خيرهم[2].

● أسبابه:

ومن أسباب الانتقاء:

١. كون المحدث مكثراً يروي الحديث الواحد بطرق عدة، فينتقي الناقد منها طريقاً واحداً لم يكن الحديث مسموعاً عنده من قبل، أو مما تفرد الشيخ بروايته.

٢. كون الشيخ عسر الرواية، كأن يأخذ على التحديث أجراً فينتقي الداخل عليه من مروياته.

٣. كون طالب الحديث مغترباً، ليس عنده من النفقة ما يكفيه، فينتقي من حديث الشيخ، ثم يقرأه عليه.

قال الخطيب البغدادي: "إذا كان المحدث مكثراً، وفي الراوية متعسراً، فينبغي للطالب أن ينتقي حديثه، وينتخبه، فيكتب عنه ما لا يجده عند غيره، ويتجنب المعاد من رواياته، وهذا حكم الواردين من الغرباء، الذين لا يمكنهم

(١) معجم مقاييس اللغة (٥/٤٦٤).

(٢) الجامع (٢/١٥٥).

طول الإقامة والثواء "[١].

● شروطه:

ومن شروطه قال الخطيب: "ينبغي للمنتخب أن يقصد تخير الأسانيد العالية، والطرق الواضحة، والأحاديث الصحيحة، والروايات المستقيمة، ولا يذهب وقته في الترّهات من تتبع الأباطيل والموضوعات، وتطلب الغرائب والمنكرات"[٢].

لكن الانتقاء عند المحدثين قد يكون للصحيح من الأحاديث والغرائب والأفراد. قال الخطيب: "واحد من شيوخنا يقول: كان يقال: إن انتقاء عمر البصري يصلح ليهودي قد أسلم. ومعنى ذلك: أن عمر كان معظم انتخابه الأحاديث المشهورة، والروايات المعروفة، خلاف ما يتخيره أكثر النقاد من كتب الغرائب والأفراد، وأما أبو الحسن الدارقطني فكان انتخابه يشتمل على النوعين من الصحاح والمشاهير والغرائب والمناكير ويرى أن ذلك أجمع للفائدة وأكثر للمنفعة"[٣].

ومنهم ينتقي الفوائد، والغرائب، والأفراد، من مرويات الشيخ المكثر، لأن المشهور منها يكون مسموعاً عنده، فيقتصر على سماع ما استغربه، قال السلفي في ترجمة أبي الحسن الطرابلسي: وكان له اهتمام بالتواريخ، وصنف لطرابلس توريخاً، وقفت عليه وانتخبت ما استغربته[٤].

● كتب الأحاديث المنتقاة:

يصعب على الباحث حصر الكتب المنتقاة في الحديث، لأن المحدثين عن الطلب يقمشون وعند التحديث والتصنيف يفتشون، لاسيما من اشترط الصحة

---

(١) الجامع (٢/١٥٥).

(٢) الجامع (٢/١٥٩).

(٣) الجامع (٢/١٥٥).

(٤) معجم السفر ص (٦٢).

كالصحيحين ونحوهما فيصدق عليهما أن ما فيهما من أحاديث هي أحاديث منتقاة. وهذه أمثلة لكتب وأجزاء منتقاة.

١. المنتقى لابن الجارود.

٢. المنتقي من مكارم الأخلاق ومعاليها للخرائطي (٣٢٧هـ) انتقاء الحافظ السلفي (٥٧٦هـ)[١].

٣. الجزء الثالث والعشرون من حديث أبي طاهر محمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر الذهلي. انتقاء الدارقطني[٢].

٤. المنتقى من مسند المقلين. لأبي محمد دعلج بن علي بن أحمد السجستاني (٣٥١هـ)[٣].

٥. جزء فيه أحاديث أبي محمد بن عبدالله بن محمد جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ(٣٦٩هـ) انتقاء أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مردويه (٤٩٨هـ)[٤].

٦. والمنتقى من حديث هشام بن عمّار عن سعدان اللخمي. وهو هذا الجزء.

## وصف خطية الجزء:

الجزء من محفوظات المكتبة الظاهرية (المدرسة العمرية) مجموع (٦٣) من (١٥٣/ب إلى١٦٤/أ) ومكتوب بخط نسخي جيد، ينقط الأحرف المعجمة ويهمله أحيانا، ويضبط حروف بعض الكلمات بالحركات كالضمة والفتحة والكسرة والشدة، ويضبط بعض الأحرف المهملة كالراء والسين فإنه يجعل

---

(١) طبع بدار الفكر، دمشق عام ١٤٠٦هـ بتحقيق محمد مطيع.

(٢) طبع بدار الكتاب العربي بيروت عام١٤٠٠هـ بتحقيق د.عبد السلام تدمري.

(٣) نشر دار النفائس الكويت عام ١٤١٤هـ بتحقيق بدر البدر.

(٤) نشر مكتبة الرشد الرياض عام ١٤١٤هـ بتحقيق بدر البدر.

فوقهما كقلامة الظفر مضطجعة على قفاها لتكون فرجتها إلى فوق[1]، ويكتب تحت حرف الحاء أحياناً حاء مفردة صغيرة. وعدد الأسطر ما بين ستة وثلاثين سطراً وستة وعشرين سطراً، ويفصل بين كل حديثين بما يشبه حرف الهاء وأحياناً يكتب بعده دارة منقوطة في وسطها وإذا بقي في السطر بقية أعاد كتابة ما فصل به أولا[2]، والسبب في ذلك والله أعلم هو: المحافظة على ميزان نهاية الأسطر في الصحيفة لتناسب جمال تناسق أوائل السطور، أو لِسَدِّ ذلك الفراغ لئلا يُسْتغل ويُملى بما ليس منه، وقليلاً ما يفصل بدارة ينقطها في وسطها[3]، ويدل مجمل ما تقدم على حصول العرض والمقابلة بالأصل المنسوخ عنه تلميحاً، وورد القول عن كاتبه: بعرضه على الأصل المنسوخ عنه تصريحا[4]. ويزيد في أهمية الجزء كثرة السماعات المثبتة في أخره وقراءة طلبة العلم وسماعهم له ممن له حق روايته.

وكاتب الجزء هو: إبراهيم بن محاسن بن شادي بن عبد الله.

وتاريخ نسخه: في سلخ المحرم من سنة خمس وثمانين وخمسمائة.

وللجزء منهج فريد في الترتيب أورد فيه أحاديث كل شيخ من شيوخ سعيد بن يحيى اللخمي على حده، وعلى هذا النسق رُتِّب -في الغالب- حديث شيوخ شيوخه، فإذا انتهى انتقل لشيخ آخر وهكذا.

● دراسة إسناد الجزء:

١. محمد بن خُرَيم بن محمد بن عبد الملك بن مروان الدمشقي أبو بكر، الإمام المحدث الصدوق، مسند دمشق، مات لست بقين من جمادى

(١) وهو اصطلاح للمحدثين في ضبط الأحرف المهملة. فتح المغيث (٣/٥٥).

(٢) ينظر مثلاً: السطر الأخير من اللوحة (١٥٥/أ)، والسطر السابع من (١٥٦/أ)، والسطر الثامن عشر والسطر الخامس من أسفل اللوحة (١٥٦/ب)، والسطرالأخير من (١٥٨/أ).

(٣) ينظر مثلاً: السطرالعاشر لوحة (١٥٧/ب).

(٤) حيث قال في نهاية الجزء: (بلغ العرض بالأصل وصحّ حسب الطاقة).

الآخرة سنة ست عشرة وثلاث مئة وهو من أبناء التسعين [1].

٢. محمد بن المظفر بن موسى أبو الحسين البغدادي الحافظ وكان مولده سنة ست وثمانين ومائتين وتوفي يوم الجمعة ودفن يوم السبت لثلاث خلون من جمادى الأولى من سنة تسع وسبعين وثلاثمائة وكان ثقة أمينا مأمونا حسن الحفظ، وانتهى إليه الحديث وحفظه وعلمه وكان قديماً ينتقي علي الشيوخ مقدما عنهم [2].

٣. الشيخ الإمام المحدث الصدوق مسند الآفاق أبو محمد الحسن ابن علي ابن محمد بن الحسن الشيرازي ثم البغدادي، الجوهري، المقنعي قال: ولدت في شعبان سنة ثلاث وستين وثلاث مئة. وكان من بحور الرواية روى الكثير وأملى مجالس عدة. قال الخطيب: كان ثقة أمينا كتبنا عنه مات في سابع ذي القعدة سنة أربع وخمسين وأربع مئة[3].قال الذهبي: عاش نيفا وتسعين سنة، وقيل له المقنعي؛ لأنه كان يتطيلس ويتحنك كالمصريين[4].

٤. الشيخ الصالح الثقة مسند بغداد أبو غالب أحمد بن الإمام أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البناء، البغدادي الحنبلي، سمع أبا محمد الجوهري وتفرد عنه بأجزاء عالية[5]، وكان من بقايا الثقات، ولد في سنة

---

(١) هكذا نسبه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٢/٣٩٦-٣٩٩)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٤/٤٢٨-٤٢٩)، وورد في نسبه (..مروان بن عبد الملك)، كما في مقدمة هذا الجزء ووافقه أبو أحمد الحاكم، وتقدم التعليق عليه عند المؤلف الأول من مؤلفات هشام بن عمّار.

(٢) التقييد (١/١١٢-١١٣)، وذكره الذهبي في الميزان (٦/٢٤٠)، ونقل عن أبي الوليد الباجي: أن فيه تشيع ظاهر. وتعقبه الحافظ ابن حجر في اللسان (٥/٣٨٣).

(٣) ذيل مولد العلماء (١/٢١٣).

(٤) السير (١٨/٦٨).

(٥) السير (١٩/٦٠٣).

خمس وأربعين وأربع مئة، مات في صفر، وقيل: مات في ربيع الأول سنة سبع وعشرين وخمس مئة[١].

٥. ست الكل، ضوء الصباح، بنت أبي المعمر المبارك بن أحمد بن عبد العزيز بن المعمر الأنصاري.

وصفها راوي الجزء عنها: بالشيخة الصالحة العارفة، خاصة العلماء، ضوء الصباح، المدعوة: ست الكل.

وقال الصفدي: الواعظة ضوء الصباح بنت المبارك بن أحمد بن عبد العزيز بن المعمر الأنصاري، المدعوة: خاصة العلماء البغدادية، أسمعها والدها من أبي القاسم بن الحصين، وأبي غالب البناء، وأخيه يحيى، ومحمد ابن الحسين المرزمي، وابن كادش وغيرهم، وكانت فاضلة، صادقة، صالحة، حافظة لكتاب الله عزّ وجلّ، كثيرة التلاوة، تعقد مجلس وعظ في رباطها، وتزوجها الشيخ أبو النجيب السُّهروردي، وروى عنها أبو سعد السمعاني وتوفي قبلها بثلاث وعشرين سنة، وتوفيت هي في سنة خمس وثمانين وخمسمائة[٢].

وسمعت هي، وست العلا رابعة، وزين النساء الكاملية هذا الجزء في دار والدهم المبارك بن أحمد بقراءته على أبي غالب البناء، وذلك في يوم السبت ثاني عشر جمادى الآخرة من سنة ست وعشرين وخمسمائة.

وبعد نحو ثمان وخمسين سنة وسبعة أشهر وثلاثة عشر يوماً من تاريخ سماعها وفي منزلها في درب المعلّم بباب الأزج حدثت به عرضاً عليها: المطهر ابن محمد بن المطهر بن شجاع الدمشقي صاحب الجزء، بقراءة الحافظ أبي الرضا أحمد بن طارق بن سنان بن محمد القرشي وذلك في يوم الأربعاء لخمس ليال بقين من محرم من سنة خمس وثمانين وخمسمائة.

---

(١) المنتظم (٣١/١٠)، والسير (٦٠٣/١٩-٦٠٤).

(٢) الوافي بالوفيات (٢١٤/١٦)، برقم (٥٦٣٩).

٦. أبو العساكر المطهر بن محمد بن المطهّر بن شجاع الدمشقي شمس الدين، صاحب الجزء، ووصف في سماعات الكتاب: بالشيخ الجليل الفاضل الصالح، ووصف أيضا بالقاضي الأجل الأمين.

● السماعات على المثبتة نسخة الجزء الخطية:

كُتبت سماعات في نهايته يمكن تصنيفها إلى أقسام ثلاثة:

القسم الأول: سماعات منقولة عن الأصل.

القسم الثاني: سماعات كتبت بعد قراءة الجزء عند سماعه من الشيوخ الذين لهم حق روايته.

القسم الثالث: سماعات فيها متابعة لصاحب الجزء في شيخ شيخه.

فمن القسم الأول:

السماع التالي: (وعلى الأصل ما هذا صورته: قرأت جميع هذا الجزء على الشيخ أبي غالب محمد بن الحسن بن أحمد بن البنا، وسمع ذلك أولادي: ست العلا رابعة، وست الكل ضوء الصباح، وزين النساء الكاملية، في داري وذلك في يوم السبت ثاني عشر جمادى الآخرة من سنة ست وعشرين وخمسمائة.وكتب أبو المعمر الأنصاري.

نقل الجميع على الوجه إبراهيم بن محاسن بن شادي بن عبد الله، في سلخ المحرم من سنة خمس وثمانين وخمسمائة حامداً لله ومصلياً على رسوله محمد النبي وآله ومسلما. بلغ العرض بالأصل وصح حسب الطاقة).

ومن القسم الثاني:

١. (سمع جميع هذا الجزء على الست الشريفة العالمة، خاصة العلماء، ضوء الصباح، بنت الشريف السعيد أبي المعمر المبارك بن أحمد الأنصاري بحق سماعها من أبي غالب بن البنا، بقراءة الشيخ الأجل الفاضل أبي الرضا أحمد بن

طارق بن سنان بن محمد القرشي التاجر، وصاحب الجزء الشيخ الجليل الفاضل الصالح أبو العساكر المطهر بن محمد بن المطهر بن شجاع الدمشقي وأحمد بن محمد ابن محمد بن محمد بن الفرا، بمنزلها بدرب المعلّم بباب الأزج في يوم الأربعاء لخمس بقين من محرم من سنة خمس وثمانين وخمسمائة والحمد لله على إنعامه).

٢. (سمع هذا الجزء والأحاديث التي على وجهه بالعرض على القاضي الأجل الأمين شمس الدين أبو العساكر المطهر بن محمد بن المطهر أبقاه الله، بقراءة الشيخ الثقة أبو الميمون عبد الوهاب بن عتيق بن هبة الله بن وردان القرشي، ولده أبو القاسم هبة الله، والشيخ المعتمد أبو محمد عبد الله بن خلف ابن رافع السبكي، وعبد الله بن إبراهيم بن يوسف الأنصاري، وهذا خطه، وصح ذلك في العاشر من جمادى الأولى سنة تسعين وخمسمائة بالقاهرة).

ومن القسم الثالث:

١. (/سمعه على الشيخ الأمين رشيد الدين أبي الفضل (١٦٥/أ).

محمد بن عبد الكريم بن يحيى بن الهادي العبسي، بسماعه من الحافظ أبي القاسم على بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، عن أبي غالب بن البنا بقراءة: أمين الدين محمد بن أحمد بن يحيى بن إبراهيم بن شهيد الأنصاري: أبو علي الحسن بن علي بن أبي بكر بن الجلال وكاتب السماع في الأصل أحمد بن محمود ابن أبي مريم بن نبهان بن الجوهري وآخرون يوم الثلاثاء الرابع والعشرين من رمضان سنة خمس وثلاثين وستمائة).

٢. (قرأت هذا الجزء على الشيخ بدر الدين أبي علي الحسن بن علي بن أبي بكر بن الخلال، بسماعه من ابن الهادي، وصح ذلك في يوم الأحد مستهل رجب سنة سبع وثمانين وستمائة بدمشق. وكتب يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي).

٣. (سمعه على الشيخ بهاء الدين أبي محمد القاسم بن مظفر بن محمود بن عساكر بإجازته من أبي الفضل بن الهادي، بقراءة كاتب السماع: يوسف بن

الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي: ابنته زينب وحفيداه عمر بن عبد الرحمن واخته خديجة وفاطمة بنت علي بن أحمد زوجة المسمع.وفتيانه فرج الثاني ومبارك ونرجس، وحدثهم به القاري عن أبي علي بن الجلال عن ابن الهادي وصح ذلك في يوم الأحد سلخ رجب سنة اثنين وعشرون وسبعمائة بمنزل المسمع بدمشق حرسها الله).

● إثبات نسبته إلى مؤلفه:

ومما يدل على أن الجزء من مرويات هشام بن عمّار عن سعيد بن يحيى اللخمي، التالي:

١. الجزء مروي من طريقين مدارهما على: أبي غالب بن البناء:

الطريق الأولى: من رواية صاحب الجزء المطهر بن محمد بن المطهر بن شجاع عن ست الكل ضوء الصباح عن أبي غالب بن البناء... إلخ

والطريق الثانية: من رواية رشيد الدين أبي الفضل محمد بن عبد الكريم ابن يحيى بن عبد الهادي عن الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر عن أبي غالب بن البناء به.كما هو مثبت في السماعات آخر الجزء.

٢. سماعات بعض المحدثين المشهورين والمثبت بعضها بخطوطهم.

٣. النقول عنه بطريق الروأية كابن ماجه وابن عدي والبيهقي والقضاعي وغيرهم، وينظر مثلاً حديث رقم (٢٤)، (٢٩)، (٨١).

٤. إشارة العلماء إليه كالذهبي عندما قال: صاحب الجزء المشهور كما تقدم في آثاره.

● منهج العمل

١. نسخ الجزء وفق القواعد الإملائية المتعارف عليها.

٢. معارضة المنسوخ بالأصل.والحرص على التأكد من سلامته.

٣. ترقيم الأحاديث.

٤. عزو الآيات إلى مواضعها من القران الكريم.

٥. ضبط المشكل من الأسماء والأنساب ونحوها.

٦. الترجمة للمختلف فيه، أومنْ كونه سبب ضعف الرواية. والتعريف لغير المشهورين من رجال السند أو من ورد اسمه مهملاً.

٧. بيان درجة أسانيد المصنف، وذلك من طبقة شيوخ سعيد بن يحيى اللخمي فمن بعدهم، ولا أنص على درجة إسناده في حالتين:

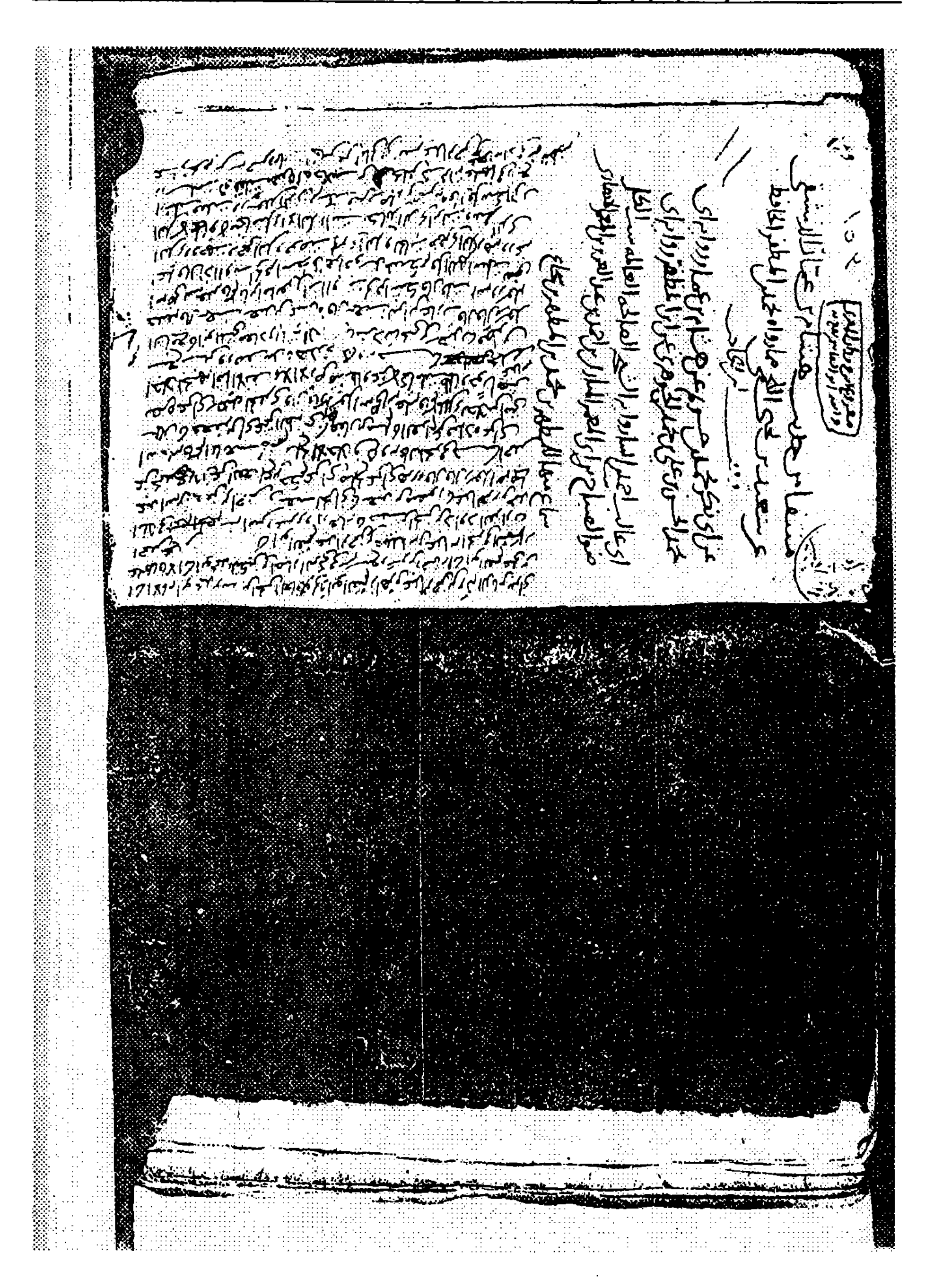
الحالة الأولى: إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما، وأخرجاه أو أحدهما من طريق الذي أخرجه به المصنف. الحالة الثانية: كون سبب ضعف الإسناد أحد شيوخ سعيد بن يحيى اللخميّ فأنبه على ذلك في أول حديث أورده عن ذلك الشيخ، وقد لا أكرر في باقي أحاديثه مالم يكن غيره سبب ضعف الحديث.

٨. تخريج الأحاديث بذكر من خرّجه عن المصنف أو من طريقه، ثم أذكر ما أمكن من المتابعات، وأما الشواهد فأشير إليها عند الحاجة، وإن كان في الصحيحين فإني أكتفي بالعزو إليهما إلا لفائدة تقتضي زيادة غيرهما من دواوين السنة.

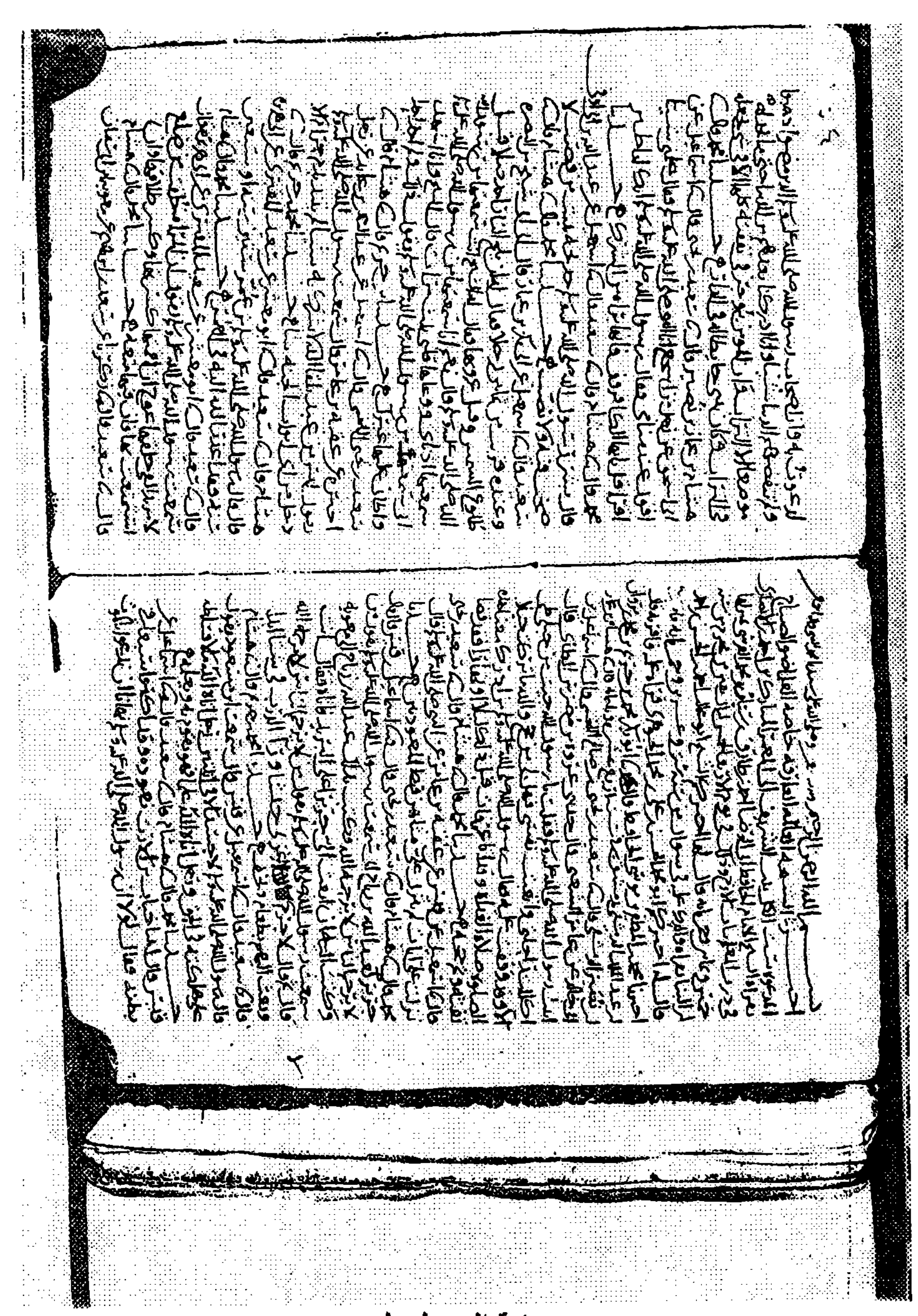
٩. بيان معاني الغريب.

١٠. التعريف بغير المشهور من الأماكن والبلدان.

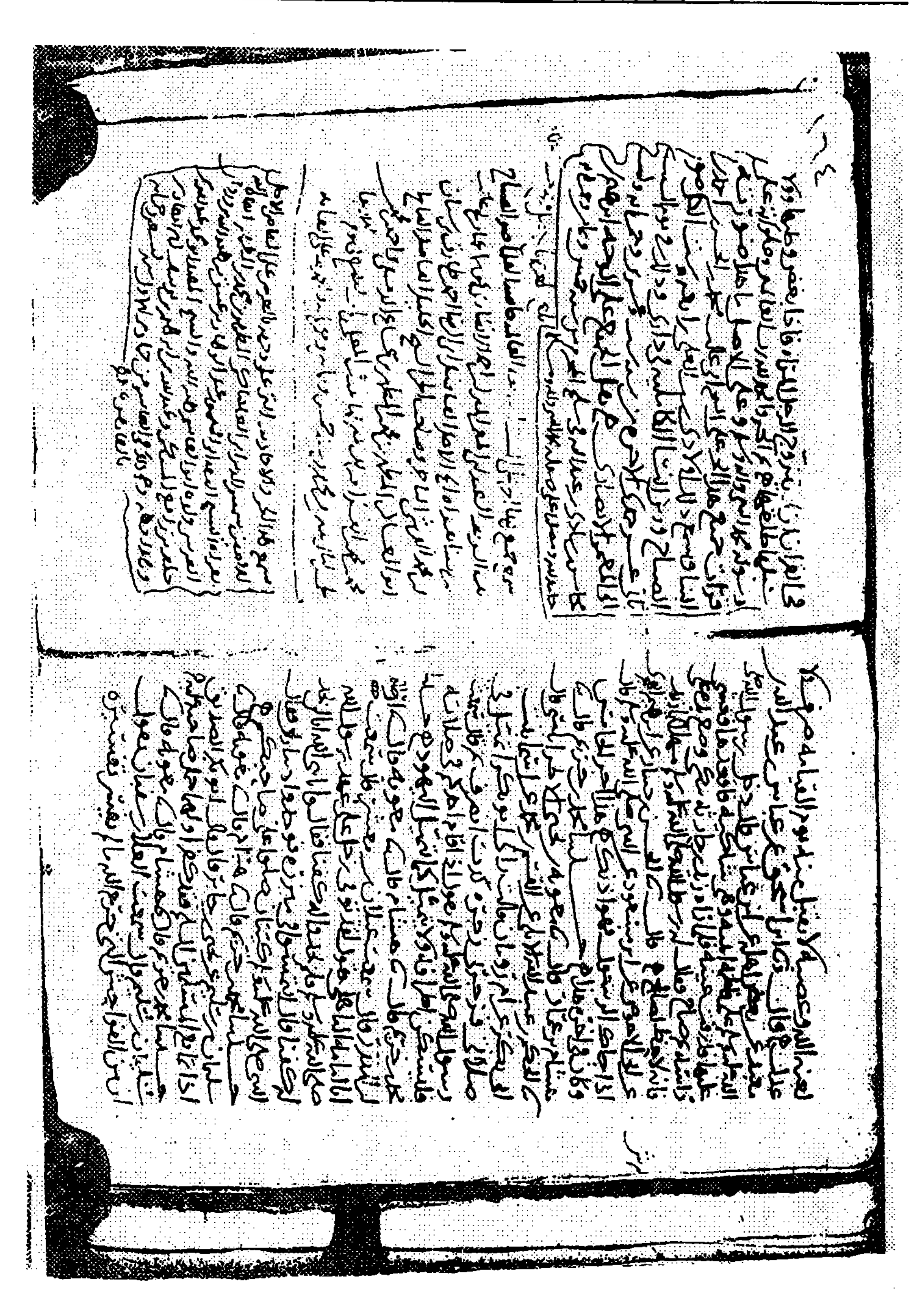
❋ ❋ ❋



ورقة العنوان



بداية المخطوط



نهاية المخطوط

# النَّص المحقَّق

# (١٥٣/ب) منتقى

## من حديث هشام بن عمّار الدمشقي عن سعيد بن يحيى اللخمي

مما رواه: محمد بن المظفر الحافظ عن أبي بكر محمد بن خُريم، عن هشام بن عمّار

رواية: أبي محمد الحسن بن علي بن محمد الجوهري، عن ابن المظفر

رواية: أبي غالب أحمد بن البنا

رواية: الشيخة الصالحة العالمة، ست الكُلّ: ضوء الصباح، بنت أبي المعمر المبارك بن أحمد بن عبد العزيز بن المعمر الأنصاري

سماع منها للمطهر بن محمد بن المطهر بن شجاع

/بسم الله الرحمن الرحيم (١٥٤/أ)

وبه نستعين، وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله [ وصحبه] أجمعين

أخبرتنا[١] الشيخة العالمة العارفة، خاصة العلماء، ضوء الصباح، المدعوة: ست الكل، بنت الشريف أبي المعمر المبارك بن أحمد بن الأنصاري، بقراءة الشيخ الإمام الحافظ أبي الرضا أحمد بن طارق بن سنان بن محمد القرشي[٢]، بمنْزلها في درب المعلم بباب الأزج[٣] وذلك في يوم الأربعاء لخمس ليال بقين من محرم من سنة خمس وثمانين وخمسمائة، قال لها: أخبركم الشيخ أبو غالب أحمد ابن الحسن بن أحمد بن البناء، بقراءة والدك[٤]عليه في شوال من سنة ست وعشرين وخمسمائة، فأقرّت به، قال له: أخبركم أبو محمد الحسن بن علي ابن محمد الجوهري قراءة عليه فأقرَّ به، قال: أخبرنا محمد بن المظفّر بن موسى

(١) الراوي هو صاحب الجزء: المطهر بن محمد بن المطهر بن شجاع الدمشقي.

(٢) الكرْكي، ثم البغدادي قال ابن نقطة: وكان ثقة متقنا يتهم بالرفض.وقال الذهبي: المحدث العالم التاجر الشيعي، ولد سنة سبع وعشرين وخمسمائة مات في ذي الحجة سنة اثنتين وتسعين وخمسمائة. تكملة الإكمال (٣/٢٢٩-٢٣٠)، سير أعلام النبلاء (٢١/٢٧٠-٢٧٢)، ومعجم البلدان (٤/٤٥٢).

(٣) الأزج: بفتح الألف والزاي وفي آخرها الجيم. قال ياقوت: وباب الأزج: محلة كبيرة ذات أسواق كثيرة ومحال كبار في شرقي بغداد، فيها عدة محال كل واحدة منها تشبه أن تكون مدينة.وقال السمعاني: قيل كان بها أربعة آلاف طاحونة، وكان منها جماعة كثيرة من العلماء والزهاد والصالحين وكلهم إلا ما شاء الله على مذهب أحمد بن حنبل رحمه الله. معجم البلدان (١/١٦٨)، الأنساب (١/١١٩)، اللباب (١/٤٥).

(٤) هو: الإمام الحافظ المفيد، أبو المعمر المبارك بن أحمد بن عبد العزيز الأنصاري الأزجي، عمل المعجم في مجلد، وعنه السمعاني، وابن عساكر، وابن الجوزي، والكندي، وثقه ابن نقطة، مات سنة تسع وأربعين وخمس مئة، عن أربع وسبعين سنة. السير (٢٠/٢٦٠)، شذرات الذهب (٤/١٥٤).

الحافظ، قال:

**(١) حدثنا أبو بكر محمد بن خُرَيم بن محمد بن مر وان بن عبد الملك الدمشقي بدمشق في سنة أربع عشرة وثلاثمائة، قال: ثنا هشام بن عمّار بن نُصير الدمشقي، قال: ثنا سعيد بن يحيى بن صالح اللّخمي، قال: ثنا إسماعيل بن أبي خالد[1]، عن عامر الشعبي، قال: حدثني عروة بن مُضَرِّسْ الطّائيِّ، قال: «أَتَيْتُ رسولَ الله ﷺ فقلتُ: يارسول الله جئتُ من جَبَلي طَيّ، أَكْللتُ رَاحلتي، وأتْعبتُ نفسي فهلْ لِي من حج؟ والله ما تركتُ جبلاً إلا وقد وقفت عليه. فقال رسول الله ﷺ: «من أدركَ معناَ هذه الصلاة – صلاة الغداة – وقد أتَى عرفات قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد قضى تفثه[2] وتمّ حجّه [3]».**

(١) الأحمسي مولاهم، البجلي، ثقة ثبت، مات سنة ست وأربعين ومائة.ع التقريب (١٠٧).

(٢) قال الزجاج: لا يعرف أهل اللغة (التفث)، إلا من التفسير، وروي عن ابن عباس قال: التفث: الحلق والتقصير، والأخذ من اللحية والشارب والإبط والذبح والرمي. لسان العرب (٢/١٢٠)، قال الحافظ في التلخيص الحبير (٢/٢٥٦): تنبيه: التفث: إذهاب الشعث. قاله النضر بن شميل.

(٣) إسناده صحيح، والحديث صحيح. وممن رواه عن إسماعيل بن أبي خالد:

أ- يحيى بن سعيد القطان أخرج حديثه أبو داود (٢/١٩٦)، (١٩٥٠)، وأحمد في المسند (٤/٢٦١).

ب- سفيان الثوري أخرج حديثه الترمذي (٣/٢٣٨)، (٨٩١)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي (٥/٢٦٣)، وابن خزيمة (٤/٢٥٦).

ج- وكيع أخرج حديثه ابن ماجه (٢/١٠٠٤).

د- يعلى بن عبيد الطنافسي أخرجه عنه الدارمي (٢/٨٣).

هـ- محمد بن إسحاق أخرج حديثه الدارقطني في السنن (٢/٢٣٩)،

وأخرجه الترمذي أيضا من طريق: داود بن أبي هند عن الشعبي به. وأخرجه الحاكم في (١/٦٣٥)، من طريق: يوسف بن خالد السمتي البصري، ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن =

**(٢) حدثنا محمد، قال: ثنا هشام، قال: ثنا سعيد بن يحيى، قال: ثنا إسماعيل، عن قيس[(١)]، عن عقبة بن عامر عن النبي ﷺ قال: «نزلت عَلَيَّ آيات لم ينْزِلْ عليَّ مِثلهنّ قط: المعوذتين[(٢)]».**

**(٣) حدثنا محمد، قال: ثنا هشام، قال: ثنا سعيد بن يحيى، قال: وثنا إسماعيل، (عن)[(٣)]، قيس، قال: قال جرير:– لعبد الله بن رباح– إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من لا يرحم الناس لا يرحمه الله» فكتب بذلك عبد الله بن ربا ح إلى معاوية، وكتب إليه أن ابعث إليّ جريراً على البريد، فأتاه فقال: أنت سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من لا يرحم الناس لا يرحمه الله»؟ قال: نعم. قال: لا جرم لا أغز لي جيشاً وراء الدرب في شتاء أبدا. وبعث إليهم بطعام ولحف[(٤)].**

---

= عروة بن مضرس الطائي رضي الله عنه به. وقال: وقد تابع عروة ابن المضرس في رواية هذه السنة من الصحابة عبد الرحمن بن يعمر. ثم أخرجه من حديث عبد الرحمن بن يعمر.

(١) قيس هو: ابن أبي حازم.

(٢) وممن رواه عن إسماعيل: ١– عبد الله بن نمير ٢– وكيع ٣– أبو أسامة حماد بن أسامة أخرجه من طريقهم: مسلم في الصحيح (٥٥٨/١)، (٨١٤)، بنحوه.

وممن رواه عن قيس: بيان بن بشر الأحمسي، أخرجه من طريقه مسلم (٥٥٨/١)، (٨١٤)، بنحوه.

(٣) في الخطية (بن)، وهو خطأ.

(٤) أخرج – المرفوع منه – البخاري (٢٦٨٦/٦)، (٦٩٤١)، من طريق: زيد بن وهب، وأبي ظبيان، عن جرير. ومسلم (كتاب الفضائل باب رحمته ﷺ (١٨٠٩/٤)، من طريق: وكيع، وعبد الله بن نمير، عن إسماعيل به. والترمذي (٣٢٣/٤)، (١٩٢٢)، من طريق: يحيى بن سعيد، عن إسماعيل به. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.وأخرجه أحمد (٣٦١/٤)، من طريق: شعبة قال سمعت أبا إسحاق قال: كان جرير بن عبد الله في بعث بأرمينية قال: فأصابتهم مخمصة أو مجاعة، قال: فكتب جرير إلى معاوية إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من لم يرحم الناس لا يرحمه الله عز وجل» قال: فأرسل إليه فاتاه فقال: =

(٤) حدثنا محمد بن خُريم، قال: ثنا هشام، قال: ثنا سعيد، قال: ثنا إسماعيل، عن قيس، قال: سمعت ابن مسعود يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا حسد إلا في اثنتين، رجل آتاه الله مالاً فسلّطه على هلكته في الحق، ورجل آتاه الله علماً فهو يقوم به ويعلّمه[1]»

(٥) حدثنا محمد قال: ثنا هشام قال: ثنا سعيد، قال: وثنا إسماعيل، عن قيس، قال: أتينا خَبَّاب بن الأَرَتّ نعوده وقد اكتوى سبعاً في بطنه فقال: «لولا أن رسول الله ﷺ نهانا أن ندعوا بالموت/(١٥٤/ب) لدعوت به، وإن أصحاب رسول الله ﷺ الذين مضوا ذهبوا ولم تنقصهم الدنيا شيئا، وإنّا أدركنا بعدهم من الدنيا حتى ما نجد له موضعا إلا التراب، وإن المؤمن يؤجر في نفقته كلها إلا في شيءٍ يجعله في التراب». وكان يبني حائطاً له في الدار[2].

(٦) حدثنا محمد قال: ثنا هشام بن عمّار بن نُصَير، قال: ثنا سعيد ابن يحيى، قال: ثنا إسماعيل، عن أبي إسحاق عن رجل من أشجع: أتى النبي ﷺ فقال: علّمني شيئاً أقول عند منامي؟ فقال رسول الله ﷺ: «إنك لنا ظئر[3]، اقرأ ﴿قُلْ يَا

---

= أنت سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم. قال: فأقفلهم ومتعهم. قال أبو إسحاق: وكان أبي في ذلك الجيش فجاء بقطيفة مما متعه معاوية.

(١) أخرجه البخاري (٣٩/١)، (٧٣)، (٥١٠/٢)، (١٣٤٣)، (٢٦١٢/٦)، (٦٧٣٣)، (٢٨٨٦/٦)، (٦٨٨٦)، ومسلم (٥٥٩/١)، (٨٦١)، من طرق: عن إسماعيل به بنحوه.

(٢) وعن إسماعيل رواه: أ- شعبة أخرجه من طريقه: البخاري (٢١٤٧/٥)، (٥٣٤٨)، ب- وكيع أخرجه من طريقه: البخاري (٢٣٦٢/٥)، (٦٠٦٦)، تاماً ج- عبدة أخرجه من طريقه: البخاري (٢٦٤٣/٦)، (٦٨٠٧)، د- يحيى بن سعيد أخرجه من طريقه: أيضا البخاري (٢٢٣٧/٥)، (٥٩٨٩)، وأحمد (١١٢/٥)، (٢١١١٦)، إلى قوله (لدعوت به)، ومختصرا في الفقرتين (ج، د).

(٣) هو: زوج المرضعة. النهاية (١٥٤/٣).

أيها الكافِرُونَ﴾ فإنها براءة من الشرك»(١).

(١) إسناده ضعيف لإرساله.

وقد اختلف على أبي إسحاق السبيعي فيه على وجوه منها:

(أ). – شعبة، عن أبي إسحاق، عن رجل، عن فروة بن نوفل أنه أتى النبي ﷺ فذكره بنحوه.

أخرجه من طريقه الترمذي (٤٧٤/٥)، (٣٤٠٣).

والحديث من هذا الطريق ضعيف فيه شيخ أبي إسحاق المبهم، ثم إن فروة لم يدرك النبي ﷺ فهو مرسل أيضاً، قال ابن أبي حاتم سألت أبي عن فروة بن نوفل: له صحبة؟ فقال: ليست له صحبة. المراسيل ص (١٦٦). وقال الحافظ ابن حجر: والصواب أن الصحبة لأبيه. التقريب (٤٤٥)، وينظر: جامع التحصيل (٢٥٢/١).

(ب). – زهير عن أبي إسحاق عن فروة بن نوفل عن أبيه عن النبي ﷺ نحوه.أخرجه من طريقه أبو داود (٣١٣/٤)، (٥٠٥٥)، وابن حبان (٧٠/٣)، (٧٩٠)، والدارمي (٥٥١/٢)، (٣٤٢٧). والبغوي في الجعديات (٣٧٢/١)، والحاكم (٥٧٨/٢)، وقال: صحيح الإسناد و لم يخرجاه. وأشار الترمذي إلى طريق زهير هذه، وقال: وهذا أشبه وأصح من حديث شعبة.

قلت: وزهير هوابن معاوية (ثقة سمع من أبي إسحاق بأخرة). لكنه لم ينفرد به فقد تابعه:

١- إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن أبيه، أنه أتى النبي ﷺ فذكره.أخرجه من طريقه الترمذي أيضاً – وقال: وهذا أصح.يعني أصح من طريق شعبة السابق ذكرها- وأخرجه أحمد (٤٥٦/٥)، والحاكم (٥٦٥/١)، وعنه: البيهقي في شعب الإيمان (٤٩٩/٢)، وقال الحاكم: صحيح الإسناد و لم يخرجاه. وأقره الذهبي.

وإسرائيل: هوابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ثقة كما في التقريب(١٠٤)، وكان يحفظ حديث جده أبي إسحاق كما يحفظ السورة من القرآن. تهذيب التهذيب (٢٦١/١).

٢- زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحاق عن فروة بن نوفل الأشجعي عن أبيه قال دخلت على النبي ﷺ فقلت يا نبي الله علمني شيئاً أقوله إذا أويت إلى فراشي قال: اقرأ ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ أخرجه من طريقه ابن حبان (٦٩/٣)، (٧٨٩).

وزيد هو ابن أبي أُنيسة الجزري ثقة أخرج له الجماعة. التقريب (٢٢٢).

(ج) – عبد العزيز بن مسلم عن أبي إسحاق عن فروة بن نوفل قال: أتيت المدينة فقال لي رسول الله ﷺ ما جاء بك؟ قال قلت: لتعلمني كلمات إذا أخذت مضجعي قال: (اقرأ =

**(٧) حدثنا محمد، قال: ثنا هشام، قال: ثنا سعيد، ثنا إسماعيل، عن عبد الله ابن أبي أوفى، قال: «بَشَّر رسول الله ﷺ خديجة ببيت قصب [١] لاصخب [٢] فيه ولانصب [٣]».**

= ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ فإنها براءة من الشرك).أخرجه من طريقه أبو يعلى الموصلي (١٦٩/٣). وعنه ابن حبان في الثقات (٣/٣٣٠-٣٣١)، في ترجمة فرو بن نوفل وقال: القلب يميل إلى أن هذه اللفظة ليست بمحفوظة من ذكر صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنا نذكره في كتاب التابعين أيضاً لأن ذلك الموضع به أشبه، وعبد العزيز بن مسلم القسملي ربما أوهم فأفحش).

وقال الترمذي: وقد اضطرب أصحاب أبي إسحاق في هذا الحديث، وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه، قد رواه عبد الرحمن بن نوفل عن أبيه عن النبي ﷺ وعبد الرحمن هو أخو فروة بن نوفل.ا.هـ.

ومما تقدم من طرق يظهر أن هذا الحديث مما أختلف على أبي إسحاق في وصله وإرساله ومن قرائن ترجيح رواية من وصله مايلي:

١- أن الوصل جاء من رواية الأكثر وهم زهير وأسرائل وزيد بن أبي أنيسة.

٢- أن الوصل جاء من رواية إسرائل وهو ثقة ثبت في حديث جده إبي إسحاق وطويل الملازمة له، كما في تهذيب التهذيب ٢٦٢/٠١). ولاشك أن آل الرجل أخص به من غيرهم.

٣- إن من أرسله شعبة وقد ورد عنه تقديم إسرائل على نفسه في حديث أبي إسحاق روي ابن عدي في الكامل (٤٢٢/١)، بسنده عن حجاج قال: قلنا لشعبة حدثنا حديث ابن إسحاق. قال: سلوا عنها إسرائيل فإنه أثبت فيها مني). وروى ابن عدي أيضاً بسنده عن ابن مهدي أنه قال: إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري. ثم إنّ رواية عبد العزيز مرسلة أيضاً وهي مخالفة لرواية شعبة وتقدم كلام ابن حبان عليها.

٤- ترجيح الترمذي لرواية زهير وإسرائيل. والله أعلم.

(١) في مصادر التخريج (ببيت في الجنة).

(٢) الصخب والسخب: الضجة واضطراب الأصوات للخصام. النهاية (١٤/٣).

(٣) أخرجه البخاري(٦٣٦/٢)، (١٦٩٩)، من طريق جرير. ومسلم(١٨٨٧/٤)، (٢٤٣٣)، من طريق: عبد الله بن نمير ومحمد بن بشر العبدي كلهم عن: إسماعيل به.

**(٨) حدثنا محمد قال: ثنا هشام قال: ثنا سعيد قال: ثنا إسماعيل، عن أبي بكر ابن (عمّارة)[١] قال أبي[٢]: أتى شيخ من البصرة وعنده قريب من ثمانين رجلاً فقال له: «لَنْ يَلِجَ النّارَ أحدٌ صَلّى قبْل طُلوعِ الشمس وقبْل غروبها». فقال له الشيخ: أنت سمعتها من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم أنا سَمِعْتها من رسول الله ﷺ، سمعتها أُذناي وَوعَاها قلبي ثلاث مرات، قال الشيخ: وأنا أشهد أني سمعتها من رسول الله ﷺ يقول ذلك، ولم أجِدْ أحَداً واَطَأَني[٣] عليها غيرك[٤]».**

**(٩) حدثنا ابن خريم قال: ثنا هشام قال: ثنا سعيد بن يحيى اللخمي قال: ثنا إسماعيل، عن عبد الرحمن بن عائذ، عن رجل أخبره عن عقبة ابن عامر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليس من عبد يلقى الله لايشرك به شيئا لم يَتَنَدَّ[٥] بدم حرام إلا دخل من أي أبواب الجنة شاء[٦]».**

---

(١) في الخطية (عن أبي بكر بن عمّار)، وضبط حرف الراء بعلامة ضبط الحروف المهملة فانشغل- والله أعلم- عن إثبات الحرف الأخير من الاسم والصواب إثباته وهو: أبو بكر ابن عمّارة بن رُويبة، براء وموحدة، مصغر الثقفي الكوفي، مقبول من الثالثة./م د س التقريب (٦٢٤).

(٢) هو: عمّارة بن رويبة- براء وبموحدة مصغر- الثقفي أبو زهير، صحابي نزل الكوفة، وتأخر إلى بعد السبعين/م د ت س التقريب (٤٠٩)، الإصابة (٥٨١/٤).

(٣) واطأه علــى الأمر مُواطأةً: وافقَه. لسان العرب (١٩٩/١).

(٤) أخرجه مسلم (٤٤٠/١)، (٣١٨)، من طريق: إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي بكر بن عمّارة ابن رُويبة عن أبيه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها حرمه الله على النار» وقال رجل من أهل البصرة: وأنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه.

(٥) قال الحافظ في فتح الباري (١٨٨/١٢): بمثناة ثم نون ثم دال ثقيلة ومعناه: الإصابة. وقال ابن الأثير: أي لم يُصب منه شيئاً و لم يَنَله منه شيءٌ، كأنه نالَته نداوةُ الدَّم وبَلَلُه. النهاية في غريب الحديث (٣٧/٥)، ولسان العرب (٣١٤/١٥).

(٦) إسناده ضعيف، فيه راو مبهم، وخولف سعيد بن يحيى اللخمي، عن إسماعيل بن أبي خالد =

**(١٠) حدثنا محمد بن خريم، قال: ثنا هشام، قال: ثنا سعيد، قال: ثنا أبو معشر[(١)] عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من عُمِّر ستين سنة أو سبعين سنة فقد أعذر الله إليه في العمر».[(٢)]**

---

= فيه، فقيل: عن إسماعيل عن عبد الرحمن بن عائذ عن عقبة بن عامر به، رواه عنه كذلك:

(أ) -وكيع. أخرجه عنه: أحمد (١٥٢/٤)، وأبوبكر بن أبي شيبة (٤٣٣/٥)، ومن طريقه: الطبراني في الكبير (٣٥١/١٧). ومن طريق كيع: أخرجه ابن ماجه (٨٧٣/٢)، والطبراني في الكبير (٣٣٩/١٧)، والحاكم (٣٩٢/٤)، وعنه البيهقي في الشعب (٣٤٢/٤).

(ب) – يزيد بن هارون. أخرجه عنه أحمد (١٨٤/٤)، وفيه قصة.

(ج) – عبد الله بن المبارك. أخرجه عنه نعيم بن حمّاد في الفتن (١٤٨/١).

(د) – يحيى بن سعيد القطان. أخرجه من طريقه المحاملي في أماليه (٣٨٤/١)، أربعتهم: عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عبد الرحمن بن عائذ عن عقبة بن عامر به.

وقال البوصيري: هذا إسناد صحيح، إن كان عبد الرحمن بن عائد الأزدي سمع من عقبة ابن عامر، فقد قيل: إن روايته مرسلة. مصباح الزجاجة (١٢١/٣)، وقال أبوزرعة العراقي: روى عن عقبة بن عامر روايته في سنن ابن ماجه وقيل: بينهما رجل ذكره المزي.ا.هـ تحفة التحصيل (١٩٩/١)، وينظر: تهذيب الكمال (١٩٩/١٧). وصححه الألباني رحمه الله في صحيح ابن ماجه، والسلسة الصحيحية (١٠٢٠/٦).

وقال الحاكم عقب إخراجه من رواية وكيع: وقد قيل: عن إسماعيل عن قيس بن أبي حازم عن جرير. وأخرجه من هذه الطريق: الحاكم (٣٩٢/٤)، والطبراني في الكبير (٣٠٩/٢). قال الحاكم: (وقد روي في هذا الباب عن عطية العوفي حديث لم أر من إخراجه بدا، وقد علوت فيه أيضا).ثم أخرجه من طريق: عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري به بمعناه. المستدرك (٣٩٢/٤).

(١) نجيح بن عبد الرحمن السندي، المدني، مشهور بكنيته، ضعيف، أسن واختلط، مات سنة سبعين ومائة/٤ (التقريب ٥٥٩).

(٢) إسناده ضعيف فيه أبو معشر نجيح بن عبد الرحمن السندي.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٤٠٥/٢)، قال: ثنا خلف، ثنا أبو معشر، عن سعيد، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (من عمر ستين سنة أو سبعين سنة فقد عذر إليه في =

**(١١) حدثنا محمد، قال: ثنا هشام، قال: ثنا سعيد، قال: ثنا أبو معشر، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن المرأة خلقت من ضلع لا مزيد أن في خلقها عوج، إن أقمتها كسرها وكسر طلاقها، وإن استمتعت بها فإن فيها متعة»[١]**

**(١٢) حدثنا محمد قال: ثنا هشام قال: ثنا سعيد، قال: ثنا زكريا [٢] عن سعد ابن إبراهيم [عن معبد الجهني][٣] عن معاوية بن أبي سفيان / (١٥٥/أ) قال:**

= العمر). هكذا ورد في رواية أبي معشر التردد بين الستين والسبعين.ورواه البخاري (٢٣٦٠/٥)، بدون تردد من طريق: معن بن محمد الغفاري عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: (أعذر الله إلى امرئ أخّر أجله حتى بلّغه ستين سنة)، وقال البخاري: تابعه أبو حازم وابن عجلان عن المقبري. ا.هـ .وأشار الحافظ في الفتح (٢٣٩/١١)، إلى أنه أختلف على معن في لفظه كما أختلف على أبي سعيد المقبري في لفظه وأصح الأقوال في ذلك ماثبت في حديث الباب.

وأخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين (٤٦٣/٢)، (٣٥٩٧)، من طريق: الليث عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: (إذا بلغ الرجل من أمتي ستين سنة فقد أعذر الله إليه في العمر). وقال: صحيح على شرط البخاري و لم يخرجاه. قلت: ووهم رحمه الله في استدراكه على البخاري وهو فيه كما تقدم.والله أعلم.

(١) إسناده ضعيف لضعف أبي معشر السندي، والحديث صحيح. فقد رواه البخاري (١٢١٢/٣)، من طريق: أبي حازم، والبخاري أيضا (١٩٧٨/٥)، ومسلم (١٠٩١/٢)، من طريق: الأعرج، كلاهما عن أبي هريرة رضي الله به بنحوه.

(٢) ابن أبي زائدة: خالد ويقال: هبيرة، بن ميمون بن فيروز الهمداني الوادعي، أبويحيى الكوفي. ثقة وكان يدلس، من السادسة مات سنة سبع أو ثمان أو تسع وأربعين ومائة. التقريب (٢١٦)، وذكره في الطبقة الثانية من المدلسين ص (٣١).

(٣) ما بين القوسين غير مثبت في الخطية، وجزء حديث هشام بن عمّار ص (١٣٧). ومثبت عند القضاعي في مسند الشهاب (٩٥/٢)، فقد رواه القضاعي من الطريق التي روي بها جزء حديث هشام بن عمّار، وكل من ذكرتهم في التخريج يثبتونه في أسانيدهم وهو: =

**قال: رسول الله ﷺ: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، وإياكم والمدح فإنه الذّبح»[1].**

---

= معبد بن خالد الجهني القدري ويقال: إنه ابن عبدالله بن عكيم، ويقال: اسم جده عويمر، صدوق مبتدع، وهو أول من أظهر القدر بالبصرة، من الثالثة قتل سنة ثمانين/ق. التقريب (٥٣٩)، تهذيب الكمال (٢٨/٢٤٤-٢٤٩).

(١) وهو في المطبوع من حديث هشام بن عمّار ص (١٣٧)، برقم (٥٦). ومن طريق: هشام ابن عمّار رواه القضاعي في مسند الشهاب (٢/٩٥)، (٩٥٤)، فقال: أخبرنا محمد بن الحسين الموصلي الصوفي ثنا عبدالوهاب بن الحسن، أبنا عبد الله بن أحمد بن عتاب الزفتي، ثنا هشام يعني- ابن عمّار- ثنا سعيد -يعني بن يحيى- ثنا زكريا، عن سعد بن إبراهيم، عن أبيه، عن معبد، عن معاوية بن أبي سفيان قال: قال رسول الله ﷺ: (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين)، قال: (وإياكم والمدح فإنه الذبح، إياكم ومحقرات الذنوب)، هكذا في مطبوعة مسند الشهاب (سعد بن إبراهيم عن أبيه)، فقوله (سعد بن إبراهيم عن أبيه)، سبق قلم أثناء طباعة الكتاب أو من نسخته الخطية. والله أعلم.

فالحديث مداره على سعد بن إبراهيم عن معبد، ورواه عنه:

١- ابنه: إبراهيم بن سعد بن إبراهيم. أخرجه أحمد (٤/٩٨)، عن يزيد ابن هارون، عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن معبد الجهني قال: سمعت معاوية به فذكره.

ومن طريق يزيد أخرجه البيهقي في الشعب (٤/٢٢٦)، والقضاعي في مسند الشهاب (٢/٩٤). وأخرجه أحمد أيضاً (٤/٩٩)، عن: يعقوب عن إبراهيم بن سعد عن أبيه به.

٢ - شعبة. أخرجه عنه أبو داود الطيالسي (٢/٣٠٦)، (١٠٤٧). وأخرجه أحمد (٤/٩٣)، عن محمد بن جعفر -المعروف بغندر- وحجاج، كلاهما عن: شعبة عن سعد بن إبراهيم، عن معبد الجهني، عن معاوية به.وأخرجه االبو بكربن أبي شيبة مفرقاً (٦/٢٤٠)، (٣١٠٤٥)، و (٥/٢٩٧)، (٢٦٢٦١)، عن: غندر، عن شعبة به. وعن ابن أبي شيبة رواه ابن ماجه (٢/١٢٣٢)، (٣٧٤٣)، فذكر منه: (إياكم والتمادح فإنه الذبح). ومن طريق: شعبة رواه الطبراني في الكبير (١٩/٣٥٠)، فذكره بنحوه تاماً وفيه زيادات. =

**(١٣) حدثنا محمد، قال: ثنا هشام، قال: ثنا سعيد، قال: ثنا يونس[١]، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، أن جُبير بن مُطعم جاء هو وعثمان بن عفان؛ رسول الله ﷺ يُكلمانه فيما يقْسم من خُمسِ خَيبر بين بني هاشم وبني المطلب بن عبد مناف. فقالا: يا رسول الله قَسمْت لأخَوَينا [بني هاشم و] [٢] بني المطلب بن عبد مناف ولم تُعْطنا شَيْئا، وقَرَابَتُنا مثل قرابتهم؟ فقال لهما رسول الله ﷺ: «أما إن هاشم والمطلب شيئاً واحداً». قال جُبير: ولم يقسم رسول الله ﷺ لبني عبد شمس ولا لبني نوفل من ذلك الخمس شيئا، كما قسم لبني هاشم وبني عبد المطلب. قال: وكان أبو بكر: يقسم الخمس نحو قَسْم رسول الله ﷺ غير أنه لم يكن يعطي قُربى رسول الله ﷺ كما كان يعطيهم.قال: وكان عمر يعطيهم منْهُ، وعثمان بعده [٣]».**

= قال في مصباح الزجاجة (١١٩/٤): (هذا إسناد حسن، معبد مختلف فيه وباقي رجال الإسناد ثقات، رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة به. وفيه زيادة في أوله، وكذا رواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن: غندر، عن شعبة به، ورواه أحمد ابن منيع في مسنده عن: يزيد بن هارون، عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه به. وأصله في الصحيحين من حديث أبي بكرة).

(١) ابن يزيد الأيلي، ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلا./ع التقريب (٦١٤).

(٢) سقط من الخطية والسياق يقتضيه.

(٣) إسناده مرسل .لكن أخرجه البخاري ( ١١٤٣/٣)، من طريق: الليث، عن عقيل، عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن جبير بن مطعم قال: مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى رسول ﷺ ... فذكره بنحوه مختصرا. ثم رواه من طريق: الليث عن يونس به. بزيادة فيه، وأعاده في (١٥٤٥/٤). من طريق: يونس أيضا، أخرجه النسائي (٤٥/٣)، وابن ماجه (٩٦١/٢)، والبيهقي (٣٤١/٦). فذكروه بنحوه دون قوله: (وكان أبو بكر يقسم الخمس...إلى آخره). وأخرجه المروزي في مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه ص (٥١)، برقم (١٦١)، من طريق: يونس أيضا وفيه قال: ابن شهاب: وكان أبو بكر يقسم الخمس نحو قسم رسول الله ﷺ.اهـ.

**(١٤) حدثنا محمد قال: ثنا هشام قال: ثنا سعيد قال: وثنا يونس عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه عن النبي ﷺ: إنما نسمة المسلم طائر يسبح الجنة حتى يرجعه الله إلى جسده يوم القيامة[١]».**

**(١٥) حدثنا محمد، قال: ثنا هشام، قال: ثنا سعيد بن يحيى، قال: ثنا يونس عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «للعبد المملوك المصلح[٢] أجران». والذي نفس أبي هريرة بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحجّ وبِرِّ أُمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك[٣].**

---

(١) رواه أحمد (٣/٤٥٥)، من طريق: يونس به بلفظ: (إنما نسمة المسلم طير يعلق بشجر الجنة حتى يرجعه الله تبارك وتعالى إلى جسده يوم يبعثه). وممن رواه عن الزهري بنحوه:

١- مالك وهو في الموطأ برواية يحيى الليثي (١/٢٤٠)، وبرواية أبي مصعب الزهري (٩٩٢)، وبراوية سويد بن سعيد ص (٣٧٤)، برقم (٨٥٣)، ومن طريق: سويد أخرجه ابن ماجه (١٤٢٨/٢)، عنه به. وممن رواه عن مالك:

( أ ) – الشافعي أخرجه عنه أحمد (٣/٤٥٥).

(ب) – قتيبة بن سعيد أخرجه عنه والنسائي (٤/١٠٨).

٢- صالح بن كيسان أخرجه من طريقه أحمد (٣/٤٥٥)، ومن طريق أحمد الطبراني في الكبير (١٩/٦٥).

٣- الليث بن سعد أخرجه من طريقه ابن حبان (١٠/٥١٣).

٤- عمرو بن دينار أخرجه من طريقه الترمذي (٤/١٧٦)، (١٦٤١)، وقال: هذا حسن صحيح.بلفظ (إن أرواح الشهداء في طير خضر تعلق من ثمرة الجنة أو شجر الجنة).

٥- معمر أخرجه من طريقه عبد بن حميد ص (١٤٧)، (٣٧٦).

٦- الحارث بن فضيل أخرجه من طريقه عبد بن حميد ص٤٥٤)، (١٥٧١).

٧- الأوزاعي أخرجه من طريقه الطبراني في الكبير (١٩/٦٥).

(٢) قال النووي (١١/١٣٥-١٣٦): فيه (فضيلة ظاهرة للمملوك المصلح وهو الناصح لسيده، والقائم بعبادة ربه المتوجهة عليه وأن له أجرين لقيامه بالحقين ولانكساره بالرق).

(٣) رواه البخاري (٢/٩٠٠)، ومسلم (٣/١٢٨٤)، وأحمد (٤/٤٠٢)، من طريق: يونس به. =

**(١٦) حدثنا محمد، قال: ثنا هشام، قال: ثنا سعيد، قال: وثنا يونس، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: «ألا أعْجَبَكَ أن أبا هريرة جاء فجلس إلى جَنْب حُجْرتي فجعل يُحدِّث عن النبي ﷺ فَيُسْمِعُني ذلك وكُنت أُسبِّح، فقام قبل أن أَقْضِي سبحتي ولو أدركته لرددت عليه[١]. إن رسول الله ﷺ لم يكن يَسْرد الحديث كَسرْدِكم[٢]».**

**(١٧) حدثنا محمد، قال: ثنا هشام، قال: ثنا سعيد، قال: ثنا يونس، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب: أن كعباً قال: يا رسول الله قد أنزل الله في الشِّعر ما قد عَلِمت، فما ترى فيه؟ فقال النبي ﷺ: «إن المؤمن يُجاهد بسَيْفه ولسانه، والذي نفسي بيده لكأنما تَنضحونهم[٣] بالنبل[٤]».**

---

= لكن فيه عند البخاري إدراج قول أبي هريرة في المرفوع.وأخرجه الإسماعيلي كما في فتح الباري (١٧٦/٥)، من طريق: سعيد بن يحيى اللخمي به.

(١) قال ابن حبان (١٠٦/١٦): قول عائشة (ولو أدركته لرددت عليه)، أرادت به سرد الحديث لا الحديث نفسه، والدليل على هذا تعقيبها: (إن رسول الله ﷺ لم يكن يسرد الحديث كسردكم).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٠٧/٣)، عن الليث بن سعد: عن يونس به بنحوه معلقاً. وأخرجه مسلم (١٤٩٠/٤)، وابن حبان (٣٠٢/١)، (١٠٤/١٦)، من طريق: ابن وهب عن يونس به بنحوه. وأخرجه أحمد (١١٨/٦. )، وأبو يعلى الموصلي (٣٥٧/٧)، من طريق: عبد الله ابن المبارك، عن الزهري به. وأخرجه أحمد (١٥٧/٦)، من طريق: عثمان بن عمر عن الزهري به بنحوه.

(٣) أي: ترمونهم. والنَّبْل السِّهام العربية ولا واحدَ لها من لَفْظِها فلا يقال: نَبْلة، وإنما يقال: سَهْمٌ ونُشَّابة. النهاية (٩/٥، ٦٩).

(٤) وأخرجه أحمد (٤٥٦/٣)، وابن حبان (٥/١١)، والطبراني (٧٦/١٩)، والقضاعي في مسند الشهاب (١٣٥/٢)، (١٠٧٦)، كلهم من طريق: ابن وهب عن يونس به. وتابع يونس: معمر، وشعيب وغيرهما عن الزهري به. فأما رواية معمر: فهي في جامعه المطبوع آخر المصنف لعبد الرزاق (٢٣٦/١١)، بنحوه، وكذلك رواه أحمد (٣٨٧/٦)، وابن =

**(١٨) حدثنا محمد قال: ثنا هشام قال: ثنا سعيد: قال: وثنا يونس عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «اللهم أيما مؤمن سببته فاجعل ذلك قربة له إليك يوم القيامة[1]».**

**(١٩) وبالإسناد إلى سعيد قال: وثنا يونس، عن الزهري، عن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «الوزغ فويسق» ولم تسمعه[2] يأمر بقتله». وزعم سعد بن أبي وقاص«أنه أمر بقتله[3]».**

**(٢٠) /(١٥٥/ب) قال: وثنا محمد بن أبي حفصة[4]، عن الزهري، عن حميد ابن عبد الرحمن، عن أمه[5] (قالـــت[6]): قال: رسول الله ﷺ: «ليس الكذاب من أصلح بين الناس[7]».**

---

= حبان (١٠٢/١٣)، والطبراني (٧٥/١٩)، والبيهقي (٢٣٩/١٠). من طريق: عبد الرزاق عن معمر به.وأما رواية شعيب فأخرجها من طريقه البيهقي (٢٣٩/١٠)، بنحوه.

(١) أخرجه البخاري (٢٣٣٩/٥)، ومسلم (٢٠٠٩/٤)، كلاهما من طريق: ابن وهب، عن يونس به.

(٢) في الخطية (يسمعه)، منقوطة الياء، وفي الصحيحين (و لم أسمعه).

(٣) أخرجه البخاري (١٢٠٣/٣)، ومسلم (١٧٥٨/٤)، من طريق: ابن وهب، عن يونس بن يزيد به. فذكره البخاري تاماً ومسلم دون قوله (وزعم سعد بن أبي وقاص...).وأخرجه البخاري (٦٥٠/٢)، من طريق: مالك عن الزهري به. دون قوله (وزعم سعد...). وحديث سعد بن أبي وقاص رواه مسلم (١٧٥٨/٤)، من طريق: معمر، عن الزهري، عن عامر بن سعد، عن أبيه أن النبي ﷺ (أمر بقتل الوزغ وسماه فويسقا).

(٤) محمد بن أبي حفصة: ميسرة، أبو سلمة البصري، صدوق يخطيء، من السابعة،/خ م مد س التقريب (٤٧٤).

(٥) هي أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط، وكانت من المهاجرات الأول ممن بايعن النبي ﷺ. صحيح مسلم (٢٠١١/٤). وماتت في خلافة علي/خ م د ت س التقريب (٧٥٨).

(٦) في الخطية (قال)، وفوق حرف اللام ضبة.

(٧) ومن طريق: محمد بن أبي حفصة به. رواه الطبراني في الكبير (٧٧/٢٥)، (١٩١). =

**(٢١) قال: وثنا إسرائيل[١]، عن عبد الأعلى[٢]، عن بلال بن أبي موسى[٣]، عن أنس بن مالك، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من طلب القضاء أو استعان عليه وُكِل إليه، ومن لم يطلبه ولم يستعن عليه أنزل الله عليه ملكاً يُسَدده [٤]».**

---

= والحديث أخرجه البخاري (٩٥٨/٢)، من طريق: صالح هو ابن كيسان. ومسلم (٢٠١١/٤)، من طريق ابن وهب كلاهما عن الزهري به. بنحوه.

(١) إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني. أبو يوسف الكوفي، ثقة تكلم فيه بلا حجة، من السابعة مات سنة ستين، وقيل: بعدها/ع التقريب (١٠٤).

(٢) عبد الأعلى بن عامر الثعلبي بالمثلثة والمهملة الكوفي، صدوق يهم، من السادسة/٤ التقريب (٣٣١).

(٣) ويقال له: بلال بن مرداس، قال الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٥١٦/١): ذِكْرُ بلال بن مرداس الفزاري وهو: بلال بن أبي موسى، الذي روى إسرائيل بن يونس عن عبد الأعلى عنه هذا الحديث. ا.هـ فذكر حديثه هذا. وقال الحافظ ابن حجر في التقريب (١٢٩): بلال بن مرداس، ويقال: ابن أبي موسى، الفزاري، المصيصي، مقبول من السابعة،/د ت ق.

(٤) إسناده ضعيف . والحديث أخرجه أبو داود (٣٠٠/٣)، عن محمد بن كثير، ومن طريق: محمد بن كثير أخرجه الحاكم (١٠٣/٤)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. والطبراني في الأوسط (١١١/٦)، وقال: لايروى هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد الأعلى الثعلبي. وتعقب الحافظ ابن حجر تصحيح الحاكم فقال: وتعقب بأن ابن معين لين خيثمة، وضعف عبد الأعلى، وكذا قال الجمهور في عبدالأعلى ليس بقوي. فتح الباري (١٢٤/١٣-١٢٥).

تنبيه: ورد في إسناد الطبراني (بلال بن أبي بردة)، وتعقبه الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (١٨١/٤)، فقال: وقوله: (بلال بن أبي بردة)، فيه نظر، فقد أخرجه البزار من طريق: عبد الأعلى، عن بلال بن مرداس، عن خيثمة، عن أنس. وقال لا نعلمه عن أنس إلا من هذا الوجه قال: وروي عن عبد الأعلى بغير ذكر خيثمة.

وأخرجه أحمد (١١٨/٣)، عن: وكيع، ومن طريق: وكيع أخرجه الترمذي (٣١٦/٣)، وابن ماجه (٧٧٤/٢)، والضياء في المختارة (٤٠٨/٤). =

**(٢٢) قال: وثنا أبو عقيل الحذاء[1]، عن بُهيّة[2] مولاة أم عبد الله بنت القاسم ابن محمد، قالت: سمعت عائشة تحدث عن يتيمة[3] كانت في حجرها قالت:**

= وأخرجه أحمد أيضا (٢٢٠/٣)، عن أسود بن عامر. والضياء في المختارة (٤٠٧/٤)، من طريق: حسين بن محمد بن هرام التميمي المروُذي، أربعتهم: محمد ابن كثير، ووكيع، وأسود بن عامر، والحسين بن محمد المروُذي كلهم: عن إسرائيل به بنحوه.

وأخرجه الترمذي (٣١٧/٣)، من طريق: أبي عوانة، عن عبد الأعلى الثعلبي، عن بلال بن مرداس الفزاري، عن خيثمة وهو البصري، عن أنس عن النبي ﷺ قال: «من ابتغى القضاء وسأل فيه شفعاء وكل إلى نفسه، ومن أكره عليه أنزل الله عليه ملكا يسدده» قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب وهو أصح من حديث إسرائيل عن عبد الأعلى ا.هـ

قال ابن القطان في بيان الوهم (٥٤٧/٣): و لم يبين الترمذي علته، وهو حديث يرويه عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، عن بلال بن مرداس عن خيثمة- وهو البصري- عن أنس. وخيثمة بن أبي خيثمة البصري لم تثبت عدالته، وبلال بن مرداس الفزاري مجهول الحال وعبد الأعلى بن عامر ضعيف. والعجب من الترمذي فإنه أورد الحديث من رواية إسرائيل ثم قال في عقب رواية أبي عوانة المتقدمة: أنها أصح من رواية إسرائيل.انتهى قوله. وإسرائيل أحد الحفاظ، ولولا ضعف عبد الأعلى كان هذا الطريق خيراً من طريق أبي عوانه، الذي فيه خيثمة وبلال بن مرداس. ا.هـ قلت: وبلال بن مرداس، هو: بلال بن أبي موسى اسمان لشخص واحد كما تقدم في ترجمته وهو مقبول أي لين عند التفرد، وعبد الأعلى بن عامر مع صدقه موصوف بالوهم وقد أختلف عليه فيه، والحديث ضعفه الألباني في ضعيف الجامع برقم (٥٣٢٠، ٥٦١٤، ٥٦٨٨).

(١) يحيى بن المتوكل المدني، أبو عقيل- وقال ابن أبي حاتم: وهو الحذاء -، وقال ابن حجر في التقريب (٥٩٦): ضعيف - وقال في الفتح (٢٤٦/٣): متروك - من الثامنة، مات سنة سبع وستين/مق د وينظر: الجرح والتعديل (١٨٩/٩).والمجروحين (١١٧/٣).

(٢) بهية بالتصغير.عنها وعنها أبو عقيل، لاتعرف من الثالثة/د التقريب (٧٤٤).

(٣) هي: الفارعة بنت أسعد بن زرارة. الفتح (٢٢٦/٩).

زَوجْناها رجلاً من الأنصار[١] وكنت فيمن أهداها إلى زوجها، فلمّا رجعنا قال: ما قلتم؟ قلت: سلمنا ودَعَوْنا بالبركة، ثم انصرفنا، فقال رسول الله ﷺ: «إن الأنصار قوم غزل أفلا قلتم: أتيناكم أتيناكم فحيونا نحييكم[٢]».

(٢٣) قال: وحدثنا عاصم بن محمد بن زيد[٣]، عن أبيه[٤]، عن عبد الله بن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَوْ يَعْلم النّاس ما في الوِحْدة لْم يَسْرِ راكب وحده بليل أبدا[٥]».

(٢٤) قال: وحدثنا حماد بن سلمة[٦]، عن إسحاق بن أبي

---

(١) هو: نبيط بن جابر الأنصاري. الفتح (٩/٢٢٥).

(٢) إسناده ضعيف، ورواه ابن عدي في الكامل (٧/٢٠٧)، أبو الشيخ في كتاب النكاح كما في الفتح (٩/٢٢٥)، كلاهما من طريق: بهية به. وحسنه الألباني في تحريم آلات الطرب ص١٣٣ وقال: ذكره ابن الجوزي من رواية الخلال- وهذا في "الأمر بالمعروف" (ص ٣٤). قلت: وذلك باعتبار بمجموع طرقه وشواهده. فقد رواه الطبراني في الأوسط (٣/٣١٥)، من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بنحوه. وأحمد (٣/٣٩١)، من حديث جابر. وقال الهيثمي في المجمع (٤/٢٨٩)، رواه أحمد والبزار وفيه الأجلح سنان وثقه ابن معين وغيره وفيه ضعف وبقية رجاله ثقات. وابن ماجه (١/٦١٢)، من حديث ابن عباس.

(٣) عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري المدني، ثقة، من السابعة/ع التقريب (٢٨٦).

٤) ) تقدم نسبه في الترجمة السابقة. ثقة من الثالثة/ع التقريب ٤٧٩

(٥) رواه البخاري (٣/١٠٩٢)، عن أبي نعيم الفضل بن دكين. ورواه وأحمد (٢/٢٤)، وأبو بكر بن أبي شيبة في المصنف (٦/٥٣٦)، وعنه ابن ماجه (٢/١٣٣٩)، عن: وكيع. وأحمد (٢/٢٣، ١٢٠)، عن محمد بن عبيد.وعن هاشم بن القاسم. والدارمي (٢/٣٧٥)، عن الهيثم بن جميل. والنسائي في الكبرى (٥/٢٦٦)، من طريق: سفيان. كلهم: عن عاصم ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر به.

(٦) حماد بن سلمة بن دينار البصري، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخره، مات (١٧٧)./بخ م٤ التقريب (١٧٨).

**طلحة[1]، قال: سمعت أبا المنذر[2] – مولى بني ذر– يذكر أن أبا أمية المخزومي[3] حدثه أن رسول الله ﷺ أُتِيَ بلص فاعترف، ولم يوجد معه المتاع فقال رسول الله ﷺ: «ما أخالك سرقت؟ قال: بلى. ثم قال له: ما أخالك سرقت؟ قال: بلى. فَأمر به فَقُطِع. فقال: استغفر الله وأتوب إليه. فقال: «اللهم تُب عليه» مرتين، أو ثلاثًا[4].**

**(٢٥) قال: حدثنا حماد[5]، عن (أبي حسين)[6]، قال: دخلت على الرُّبَيِّع بنت مُعوِّذ بن عفراء في يوم عاشوراء ونساء يَضْرِبن بِدُف. فقالت: دخل علينا رسول الله[ﷺ] صبيحة عرسي وعندي جاريتان يَنْدُبَان آبائي اللذين قتلوا يوم بدر ويضربان بالدف، فقالتا فيما يقولان: وفِينَا رسول الله ﷺ يَعْلم ما في غَدِ.**

(١) هو: إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة الأنصاري المدني أبو يحيى، ثقة حجة، من الرابعة، مات سنة اثنتين وثلاثين، وقيل: بعدها./ع التقريب (١٠١).

(٢) مقبول من الثالثة/دس ق التقريب (٦٧٦).

(٣) أو الأنصاري، صحابي، له حديث/دس ق التقريب (٦٢٠).

(٤) إسناده ضعيف. ورواه ابن ماجه (٨٦٦/٢)، عن: هشام بن عمّار به. والدارمي (٢٢٨/٢عن: حجاج بن منهال. وأبو داود (١٣٤/٤)، عن: موسى بن إسماعيل. والنسائي (٦٧/٨)، من طريق: عبدالله بن المبارك. وأحمد (٢٩٣/٥)، عن: بهز. وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥١/٢)، عن: هدبة بن خالد. كلهم: عن حماد بن سلمة به.
وقال الخطابي: إن في إسناد هذا الحديث مقالا. والحديث إذا رواه رجل مجهول لم يكن حجة ولم يجب الحكم به. معالم السنن (٣١٧/٦)، وفسر مجمل كلامه المنذري بقوله: وكأنه يشير إلى أن أبا المنذر – مولى أبي ذر– لم يرو عنه إلا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة من رواية حماد بن سلمة عنه. ا.هـ مختصر سنن أبي داود (٢١٨/٦)، وقال الألباني: ضعيف.

(٥) هو ابن سلمة.

(٦) في الخطية (ابن أبي حسين)، والصواب ما أثبته، وهو: خالد بن ذكوان أبو الحسين المدني، نزيل البصرة، صدوق، من الخامسة/ع. التقريب (١٨٧)، وتهذيب التهذيب (٧٨/٣)، والكنى لمسلم (٢٥١/١)، ومصادر تخريج الحديث.

**فقال رسول الله ﷺ: «أما هذا فلا تقولاه [(١)]».**

**(٢٦) عن حماد، عن أبي المهزِّم[(٢)]، عن أبي هريرة: «أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ في حج أو عمرة فاستقبلهم رَجْلٌ من جراد[(٣)] قال: فجعلنا نَضْرِبه بعِصيِّنا وسِياطِنا فقلنا: ما نَصْنع ونحن مُحْرِمُون؟ فسَأَلْنا النبي ﷺ عن ذاك؟ فقال: «لا بأس بصيد البحر[(٤)]».**

---

(١) إسناده حسن. والحديث صحيح. أخرجه ابن سعد (٤٤٧/٨)، وعبد بن حميد في المنتخب (١٥٨٩)، وأحمد (٣٥٩/٦ و٣٦٠)، وابن ماجه (٦١١/١)، من طرق: عن حماد بن سلمة به.وأخرجه البخاري (٤١٦٩/٤)، و (١٩٧٦/٥)، وأبو داود (٢٨١/٤)، والترمذي (٣٩٩/٣)، النسائي في الكبرى (٣٣٢/٣)، كلهم من طريق: بشر بن المفضل عن خالد بن ذكوان به

(٢) أبو المهزِّم – بتشديد الزاي المكسورة –التميمي البصري، اسمه: يزيد، وقيل: عبد الرحمن ابن سفيان، متروك، من الثالثة/د ت ق التقريب (٦٧٦).

(٣) أي قطعة منه، أو جماعة أو طائفة . شرح النووي (١٢٠/١٢)، الفتح (٥٩٦/٨)، شرح سنن ابن ماجه (٢٣٢).

(٤) إسناده تالف، مداره على أبي المهزِّم وهو متروك الحديث. وأخرجه أحمد (٣٠٦/٢ و٢٦٤و٣٧٤)، عن: أبي كامل، وعفان، ومؤمل بن إسماعيل، وسريج بن يونس. والترمذي (٢٠٧/٣)، (٨٥٠)، وابن ماجه (١٠٤٧/٢)، من طريق: وكيع. وابن عدي في الكامل (٢٥٦/٢)، من طريق حماد بن زيد.وأبو نعيم في الحلية (٣٠٢/٨)، من طريق: بشر بن السري .كلهم: عن حماد بن سلمة به. وتابع حماد سلمة: حبيب المعلّم. فقد رواه أبو داود (١٧١/٢)، والبيهقي في الكبرى (٢٠٧/٥)، من طريق: حبيب المعلم عن أبي المهزِّم به بنحوه. وقال أبو داود: أبو المهزِّم: ضعيف، وحكم على الحديث بالوهم. وقال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي المهزِّم، عن أبي هريرة، وأبو المهزِّم اسمه: يزيد بن سفيان، وقد تكلم فيه شعبة، وقد رخص قوم من أهل العلم للمحرم أن يصيد الجراد ويأكله، ورأى بعضهم عليه صدقة إذا اصطاده وأكله. وقال أبو نعيم: غريب بهذا اللفظ في حال الإحرام لم يروه سوى حماد عن أبي المهزِّم. وقال ابن =

(٢٧) قال: وثنا حماد، عن عاصم[١]، عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: «الشهيد لو مات على فراشه دخل الجنة[٢]» قال ابن عباس: «من مات وفيه تسع فهو شهيد ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾ حتى بلغ ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ[٣]﴾ (التوبة ١١٢).

## منتقى من الثاني

(٢٨) وبالإسناد إلى سعيد أيضاً قال: ثنا عبيد الله بن أبي حميد[٤]، عن أبي المليح الهذلي[٥]، عن معقل بن يسار، قال: قال رسول الله ﷺ: «اعْمَلوا[٦] بالقرآن /(١٥٦/أ) أَحِلّوا حَلالَهُ، وحَرِّموا حرامه، واقْتدوا به، ولا تكْفُروا بشيء منْه، وما تشابه عليكم فردُّوه إلى الله، وإلى أولي العلم من بعدي كَيْمَا يُخبرونكم، فآمنوا بالتوراة والإنجيل والزبور وما أُوتي النَّبيون من ربهم، ولْيَسعْكم القران بما فيه من البيان، فإنه شافعٌ مُشَفْع ومَاحِلٌ[٧] مُصَدّقْ، ألاَ بكُلِّ آية منْه نورٌ يوم

= حجر: وسنده ضعيف، ولو صح لكان فيه حجة لمن قال: لا جزاء فيه إذا قتله المحرم وجمهور العلماء على خلافه. الفتح (٦٢١/٩).

(١) ابن أبي النجود.

(٢) رواه ابن عدي في ترجمة المسيب بن واضح، الكامل (٣٨٨/٦)، من طريق: حماد بن سلمة به مرفوعا إلى النبيﷺ . وقال: (والمسيب بن واضح له حديث كثير عن شيوخه وعامة ما خالف فيه الناس هو ما ذكرته لا يتعمده، بل كان يشبه عليه وهو لا بأس به).

(٣) في الخطية (وبشر المحسنين)، وهو خطأ.

(٤) الهذلي، أبو الخطاب البصري، واسم أبي حميد: غالب. متروك الحديث، من السابعة/ق التقريب (٣٧٠).

(٥) أبو المليح بن أسامة بن عمير، أو عامر بن عمير بن حنيف بن ناجية الهذلي، اسمه: عامر، وقيل: زيد، وقيل: زياد، ثقة، من الثالثة، مات سنة ثمان وتسعين، وقيل: ثمان ومائة وقيل بعد ذلك/ع التقريب (٦٧٥).

(٦) في مطبوعة حديث هشام: (ائتموا).

(٧) قال في مختار الصحاح (٢٧٥/١)، جاء في الحديث عن بن مسعود رضي الله عنه (إن هذا =

**القيامة، ألا وإنّي أُعطيت سورة البقرة من الذّكر الأول، وأُعطيت طه، والطّواسين من ألْواح موسى، وأُعطيت فاتحة الكتاب وخواتيم البقرة من تحت العرش وأعطاني ربي المُفَصَّل نافلة[1]».**

= القرآن شافع مشفع وماحل مصدق)، جعله يمحل بصاحبه إذا لم يتبع ما فيه، أي يسعى به إلى الله تعالى، وقيل معناه: وخصم مجادل مصدق .

(١) في إسناده عبيد الله بن أبي حميد وهو متروك الحديث.

والحديث في جزء هشام بن عمّار ص (٧٣)، برقم (١٤). وررواه هشام بن عمّار أيضا عن: الخليل بن موسى الباهلي، عن عبيد الله بن أبي حميد به.أخرجه من هذه الطريق: ابن عدي في الكامل (٣٢٦/٤)، ومن طريقه البيهقي في الشعب (٤٨٧/٢).من طريق: الحسن ابن سفيان، عن هشام بن عمّار به. وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٢٥/٢٠)، من طريق: أبي بكر الحنفي وهو: عبد الكبير بن عبد المجيد البصري، عن عبيدالله بن أبي حميد به. وأخرجه الحاكم أيضاً (٥٥٩/١، ٥٦٨، ٥٦١)، (٢٥٩/٢)، وعنه البيهقي في الشعب (٤٨٥/٢)، من طريق: مكي بن إبراهيم، عن عبيدالله بن أبي حميد به. وقال: صحيح الإسناد.وتعقبه الذهبي فقال: عبيدالله، قال أحمد: تركوا حديثه. وتعقبه أيضا ابن حجر فقال: عبيدالله متروك. إتحاف المهرة (٣٨٩/١٣). وررواه بنحوه الطبراني في الكبير (٢٢٠/٢٠)، والحاكم (٥٧٨/٣)، كلاهما من طريق: عمران القطان، عن عبيد الله بن معقل بن يسار المزني، عن أبيه. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٧٠/١): رواه الطبراني في الكبير وله اسنادان في أحدهما: عبيدالله بن أبي حميد وقد أجمعوا على ضعفه، وفي الآخر: عمران القطان ذكره ابن حبان في الثقات وضعفه الباقون.ا.هـ

قلت: ليس الأمر كذلك، فعمران هو: ابن دوار بفتح الواو بعدها راء، أبو العوام القطان البصري، صدوق يهم، ورمي برأي الخوارج مات بين الستين والسبعين ومائة/خت٤ التقريب (٤٢٩)، قال الذهبي: ضعفه النسائي ومشاه أحمد وغيره.الكاشف (٩٣/٢)، قال البخاري: صدوق يهم، وقال العجلي: بصري ثقة. وقال الحاكم: صدوق. وذكره ابن شاهين في الثقات.تهذيب التهذيب (١١٦/٨).

ولبعض الحديث شواهد: من حديث جابر قال: قال رسول الله ﷺ: (القرآن شافع مشفع، وماحل مصدق، من جعله أمامه قاده إلى الجنة، ومن جعله خلفه قاده إلى النار)، رواه ابن =

**(٢٩) قال: وثنا عبيد الله، عن أبي المليح، عن أبي عزة الهذلي[١] قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أراد الله قَبْض عَبْد بأرضٍ جَعلَ لَهُ إلَيْها حاجة فلمْ يَنْتَه حتى يَقْدُمها، ثم قرأ آخر سورة لقمان: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ إلى ﴿خَبِيرٌ﴾ (لقمان: ٣٤). قال النبي ﷺ: «مفاتيح الغيب لا يَعلمها إلا هُوَ[٢]».**

---

= حبان في صحيحه (ا/٣٣١). ومن حديث: أنس أخرجه أبوعبيد القاسم بن سلام في فضائل القرآن ص (٨٢)، بنحوه وسنده ضعيف. ومن حديث: عبد الله بن مسعود رواه الطبراني في الكبير (١٠/١٩٨)، من طريق: الربيع بن بدر- وهو متروك الحديث- عن الأعمش، عن شقيق بن سلمة، عن عبد الله بن مسعود عنه به مرفوعاً بلفظ حديث جابر المتقدم. وكذلك رواه ابن عدي في الكامل (٣/١٢٧-١٢٨). أبو نعيم في الحلية (٤/١٠٨)، وقال ابن عدي: هذا يعرف بالربيع بن بدر، وقد رواه عبدالله بن الأجلح عن الأعمش فوقفه. وقال أبو نعيم: غريب من حديث الأعمش تفرد به عنه الربيع بن بدر.

(١) يسار بن عبد، صحابي، مشهور بكنيته، له حديث واحد/بخ قد ت. التقريب (٦٠٧)، الإصابة (٧/٢٧٣).

(٢) في سنده عبيد الله بن أبي حميد وهو متروك الحديث.

وهو في حديث هشام بن عمّار ص (٧٧)، برقم (١٦). ورواه ابن عدي في الكامل (٤/٣٢٦)، قال: ثنا محمد بن خريم، ثنا هشام بن عمّار به. ورواه أبو نعيم في الحلية (٨/٣٧٤)، من طريق: وكيع بنحوه. وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (٢/٧٩٠)، من طريق: المؤمل بن إسماعيل، كلاهما: عن عبيدالله بن أبي حميد به. وتابع عبيدالله: أيوب بن أبي تميمة عن أبي المليح عنه به.بنحوه رواه من طريقه الترمذي في الجامع (٤/٤٥٣)، وفي العلل (١/٢٢٠)، وقال: صحيح وأبو عزة له صحبة، واسمه يسار بن عبد وأبو المليح اسمه: عامر بن أسامة بن عمير الهذلي، ويقال: زيد بن أسامة.وقال في العلل (١/٣٢١): سمعت محمداً يقول: أبوعزة اسمه يسار بن عبد الهذلي ولا أعرف له عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث الواحد.قال: قلت له: أبوالمليح سمع من أبي عزة؟قال: نعم). و كذلك رواه: أحمد (٣/٤٢٩)، وأبو داود الطيالسي (١٨٨)، وأبو يعلى الموصلي (٢/٢٨٨)، والبخاري في التاريخ الكبير (٨/٤١٩)، وفي الأدب المفرد (٢٧٣)، والحاكم (١/١٠٢)، =

(٣٠) قال: وثنا عبيد الله، عن أبي المليح، عن عباد بن حصين، قال: انطلقنا حاجين، فمررنا على أبي ذر فقلنا حدثنا عن النبي ﷺ، فقال: «أحمد الله لو أن ما في الدنيا من شيء ذهب ما نقص ممّا عنْد الله إلا كَمَا يُنْقصُ مخيَطٌ من ماء البحر لو أَدْخَلْتهُ فيه، ولو أنَّ الخلائق كَادُوا الله جميعاً ما ضرّهُ إلا كَدَرّة مشَتْ على صَفَا، وقال: ثلاثة لا خَلاَق لهم: المُخْتال الفخور، ثم قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ (لقمان: ١٨). والْمنَّان الذي لا يفعل خيراً إلا مَنَّهُ، ثم قرأ آيتها ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ (البقرة: ٢٦٤) والذي يشتري بيمينه ثمناً قليلاً، ثم قرأ آيتها ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾ (آل عمران: ٧٧). وثلاثة لا حساب عليهم: رجل كان في قلّة فقاتل فَهُزِمتْ، فَخلف بقَفيِّهم[١] يُقَاتلْهم حتى نَصرَهُ الله أوْ قُتل، ورجل كان في سَفَرٍ فنزلوا لَيْلَةً وقد نَصَبُوا[٢] ولَغَبُوا[٣] فَخَفَقُوا برؤوسهم فناموا، فقام يُصَلّي حتى أَيْقَضَهُم لِرَحيلهم قبل صلاة الصبح، ورجل كان في جَمْعٍ من النّاس وأَتاهم سائلٌ يسأل بوجه الله فَحَرموه، فَتَخلّف حتى عَمِد به، فأعطاه من عَفْو وجُهد

= وقال: صحيح رواته ثقات. ووافقه الذهبي. وابن حبان (١٩/١٤)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٠٧/٢)، وابن قانع في معجم الصحابة (٢٣٦/٣)، كلهم من طريق: أيوب به. وللحديث شواهد: منها:

حديث (١). – مطر بن عكامس السلمي أخرجه البخاري في التاريخ (٤٠٠/٧)، وعباس الدوري في التاريخ (٤٢/٣)، والحاكم في المستدرك (١٠٢/١)، وصححه واقره الذهبي.

(٢). – عبدالله بن مسعود أخرجه ابن ماجه (١٤٢٤/٢)، والطبراني في الكبير (١٨٦/١٠)، والحاكم (١٠٠/١، ١٠١)، وصححه. وصوّب وقفه الدارقطني في العلل (٢٣٨/٥).

(١) أي ذهَب مُوَلّيا وكأنه من القَفا أي أعطاه قَفاه وظَهْره.النهاية (٩٤/٤).

(٢) أي: قد تعبوا. النهاية (٦١/٥).

(٣) اللغب: التعب والإعياء. النهاية (٢٥٦/٤).

عُسْراً ويُسْرا[1]».

**(٣١) قال: وثنا عُيَينة بن عبد الرحمن بن جَوْشن[2]، عن أبيه[3]، أنه سمعه يقول: سمعت أبا بكرة[4] وسمع رجالاً يقولون في جنازة عبد الرحمن بن سمرة بن جُندب: «رويداً بارك الله فيكم، فقال: والذي أكرم وجه أبي القاسم لقد رأيتنا مع رسول الله نكاد نرمل[5] بها رَمَلا[6]».**

---

(١) وأخرج بعضه ابن خزيمة (٤/١٥٠، ١٠٤)، وابن حبان (الإحسان ٥/١٤٥و ٧/١٣٣)، والحاكم (١/٤١٦و ٢/١١٣)، وأحمد (٥/١٥٣)، من حديث: زيد بن ظبيان، عن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعا.

وله طريق أخرى: من رواية مطرف بن عبدالله، عن أبي ذر به. عند الحاكم (٢/٩٨)، وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. والطيالسي في المسند (ص ٦٣). – ومن طريقه البيهقي (٩/١٦٠). –. والبزار في المسند برقم (٣٩٠٨)، والطبراني في الكبير (٢/١٥٢)، وقال الهيثمي: (رواه أحمد والطبراني وأحد إسنادي أحمد رجاله رجال الصحيح).

(٢) عُيينة – بتحتانيتين، مصغر– ابن عبد الرحمن بن جوشن – بجيم ومعجمة مفتوحتين بينهما واو ساكنة– الغطفاني، صدوق، من السابعة، مات في حدود الخمسين./بخ ٤. التقريب (٤٤١).

(٣) بصري، ثقة من الثالثة/بخ ٤ التقريب (٣٣٨).

(٤) هو: نفيع بن الحارث بن كَلَدَة، أبو عمرو الثقفي، أبو بكرة، صحابي مشهور بكنيته، قيل: اسمه مسروح، بمهملات، أسلم بالطائف، ثم نزل البصرة، ومات بها سنة إحدى –أو اثنتين–وخمسين/ع. التقريب (٥٦٥). الإصابة (٦/٤٦٧).

(٥) الرَّمَل، بالتحريك: يقال: رَمَل يَرمُل رَمَلا ورَمَلانا إذا أسرع في المشْي وهَزَّ مَنكبَيه. النهاية (٢/٢٦٥)، لسان العرب (١١/٢٩٥).

(٦) إسناده حسن.

ورواه أبو داود (٣/٢٥٠)، و النسائي (٤/٤٢)، من طريق: خالد هو بن الحارث. وقرن أبو داود معه: عيسى بن يونس. وابن حبان (٧/٣١٦)، من طريق: إسماعيل ابن إبراهيم. والحاكم (٣/٥٠٣)، من طريق: عبدالله بن يزيد المقري. والبزار (٩/١٢٩)، من طريق: =

**(٣٢) قال: وثنا عُيَينة، عن أبيه، عن أبي بكرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من ذنْب أَجْدر أن يُعَجِّل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع مايَدّخِرُ له في الآخرة؛ من البَغْي وقطيعة الرَّحم[1]».**

**(٣٣) عن عُيَينة، عن أبيه، عن بُريدة الأسلمي[2] قال: «أخذ رسول الله بيدي فانطلقنا /(١٥٦/ب) نمشي جميعاً فإذا برجل يكثر الركوع والسجود فقال:**

= ابن أبي عدي. والبيهقي (٤/٢٢)، من طريق: أبي داود الطيالسي كلهم: عن عيينة به بنحوه. وقال البيهقي: وكذلك رواه إسماعيل بن إبراهيم، ويحيى بن سعيد، ووكيع، وخالد ابن الحارث، وعيسى بن يونس. عن عيينة وخالفهم شعبة عن عيينة فقال: (في جنازة عثمان بن أبي العاص).ا.هـ ورواية شعبة أخرجها أبو داود (٣/٢٥٠)، والحاكم (٣/٥٠٤)، والبيهقي (٤/٢٢).ابن أبي حاتم في العلل (١/٣٧١)، وقال: سمعت أبي يقول: روى هذا الحديث هشيم، ووكيع، وأبوداود الطيالسي، وسعدان بن يحيى، عن عيينة بن عبد الرحمن، عن أبيه. وهذا أصح. ا.هـ وقال الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود: صحيح، لكن قو له: عثمان بن أبي العاص، شاذ والمحفوظ: عبدالرحمن بن سمرة.

(١) رواه أبو داود الطيالسي (ص١١٨). أحمد (٥/٣٦)، من طريق: يحيى هو ابن سعيد.
وأحمد (٥/٣٦)، وهنّاد في الزهد (٢/٦٤٣)، كلاهما عن: وكيع.
وأحمد (٥/٣٦)، عن يزيد بن هارون.
والبخاري في الأدب المفرد (ص ٢٤)، برقم (٢٩).وابن ماجه (٢/١٤٠٨)، وابن حبان (٢/٢٠٠)، والحاكم (٢/٣٨٨)، وصححه، من طريق: عبدالله بن المبارك
وأحمد (٥/٣٨)، وأبو داود (٤/٢٧٦)، والترمذي (٤/٦٦٤)، وقال: هذا حديث حسن صحيح. وابن ماجه (٢/١٤٠٨)، والحاكم (٤/١٧٩)، من طريق: إسماعيل بن علية.
والبخاري في الأدب المفرد (ص ٣٧)، برقم (٦٧)، وابن حبان (٢/٢٠١)، والحاكم (٤/١٨٠)، وقال: هذا حيث صحيح الإسناد ولـــم يخرجاه. والبغوي في الجعديات (١/٢٢٣).كلهم من طريق: شعبة عن عيينة به.

(٢) هو: بُريدة بن الحصيب، بمهملتين مصغراً، أبو سهل الأسلمي، صحابي، أسلم قبل بدر مات سنة ثلاث وستين/ع التقريب (١٢١)، والإصابة (١/٢٨٦).

**«عليكم هدياً قاصداً» ثلاث مرات «فإنه منْ يُشادّ الدِّين يَغْلبه[1]».**

**(٣٤) قال: وثنا أبو بكر (الهذلي)[2]، عن سلمة بن جُنادة[3]، عن سنان بن سلمة[4]، أن أباه سلمة بن المحبّق قال: كان مع رسول الله ﷺ في بعض مغازيه فقال: أليس يا سلمة وُلِدَ لك غُلام؟ فقال: والله لَسهْم أرمي به في سبيل الله أحبُّ إليّ من**

---

(١) رواه ابن خزيمة (٢/١٩٩)، والحاكم (١/٤٥٧)، وصححه، وأبو داود الطيالسي (ص ١٠٩)، وأحمد (٥/٣٦١، ٣٥٠)، (٤/٤٢٢). وحسن إسناد أحمد: الحافظ ابن حجر في الفتح (١/٩٤). وابن أبي عاصم في السنة (١/٤٥، ٤٦). والروياني في المسند (١/٨٢-٨٣). والمروزي في زوائد الزهد لابن المبارك (٣٩٣)، كلهم من طريق: عيينة به.

(٢) رسم الكلمة في الخطية يشبه أن تكون (العدل)، وما أثبته هو الصواب إن شاء الله تعالى فإن: أبا بكر الهذلي ذكر في شيوخ سعيد بن يحيى اللخمي وتلاميذ سلمة بن جنادة وهو: أبو بكر الهذلي، قيل: اسمه سُلمى- بضم المهملة- بن عبد الله، وقيل: روح، أخباري، متروك الحديث، من السادسة، مات سنة سبع وستين/ق التقريب (٦٢٥)، تهذيب التهذيب (١٢/٤٧).

(٣) سلمة بن جنادة الهذلي، مقبول من السادسة./س التقريب (٢٤٧).ورسم (سلمة)، في الخطية يقرب من (سلم)، بسبب زيادة مداد على حرف الميم وينظر رسم (سلمة)، في اللوحة نفسها.

(٤) الهذلي. قال ابن أبي حاتم في المراسيل ص (٦٧)، رقم (٢٣٥)، سئل أبو زرعة عن سنان ابن سلمة أَلَهُ صحبة؟ فقال: لا ولكن ولد في عهد النبي ﷺ. وذكره الحافظ ابن حجر في القسم الثاني من كتابه الإصابة (٣/٢٤٤- ٢٤٥)، وقال: روى سنان عن أبيه وعن عمر وعن ابن عباس وأرسل عن النبي ﷺ. وذكره ابن سعد في التابعين في الطبقة الأولى من أهل البصرة. قال العجلي: تابعي ثقة. وقال بن حبان في الصحابة: مات في آخر ولاية الحجاج.ا.هـ . قلت: وممن ذكره في الصحابة ابن قانع في معجم الصحابة (١/٣١٨)، (٣٨٨). وفي تحفة المحتاج (١/٤٨١): وسنان بن سلمة ذكره أهل معرفة الصحابه كابن منده وأبي نعيم وابن عبد البر وسماه رسول الله ﷺ.

**غلام، فقال له النبي ﷺ: «لا تفعلْ وسَمِّه سِنَانا فإنَّا على الحرب[١]».**

**(٣٥) قال أبو بكر محمد بن سلمة بن سنان[٢]: أن النبي ﷺ: «رأى نخامة في قبلة المسجد فحكّها بحصاة، أو نواة ثم دعا بزعفران فطلا مكانها فاتخذها الناس سُنّة[٣]».**

**(٣٦) قال لنا الفُضَيل بن غزوان[٤]: عن أبي حازم عن أبي هريرة: «أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: أصابني الجهد. فأرسل إلى نسائه ليست منهن امرأة إلا تقول: والذي بعثك بالحق ما عندي شيء إلا الماء. فقال: «منْ يُضَيِّف هذا رحمه**

---

(١) إسناده ضعيف جداً. وروى أحمد (٧/٥)، وهو في إتحاف المهرة (٦٣/٦)، عن: عبد الصمد ابن عبدالوارث، عن عبدالصمد بن حبيب العدوي، عن أبيه قال: غزونا مع سنان بن سلمة مكران وقال سنان: ولدت يوم حنين فبُشِّر بي أبي فقالوا له: ولد لك غلام، فقال: سهم أرمى به عن رسول الله ﷺ أحب إلي مما بشرتموني به. «وسماني سنانا». وقال الهيثمي (١٨٦/٦): رواه أحمد؛ وحبيب لم يرو عنه غير ابنه. ا.هـ وإسناده ضعيف لجهالة حبيب بن عبد الله الأزدي اليحمدي. التقريب (١٥١).وضعف ابنه عبد الصمد ابن حبيب.التقريب (٣٥٥). وخبر تسمية سنان بن سلمة ذكره البخاري في الكبير (١٦٢/٤)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢٥٠/٤)، وقال: روى عن النبي ﷺ مرسل.

(٢) وأبو بكر محمد بن سلمة بن سنان لم أقف على ترجمته ولامن خرّج حديثه. ويغلب على ظني أن هذا الإسناد قد تحرف عن السند السابق والله أعلم.

(٣) لم أقف على من أخرجه، لكن أخرج البخاري (١٦٠/١)، ومسلم (٣٨٩/١)، من حديث أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ رأى نخامة في جدار المسجد فتناول حصاة فحكها، فقال: «إذا تنخم أحدكم فلا يتنخمن قبل وجهه ولا عن يمينه، وليبصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى» وأخرجه البخاري (٢٦٢/١)، ومسلم (٣٨٨/١)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) الضبي مولاهم، أبو الفضل الكوفي، ثقة من كبار السابعة مات بعد سنة أربعين/ع التقريب (٤٤٨).

الله»، فقال: رجل من الأنصار أنا يارسول الله. فانطلق به فقال لامرأته: أكرمي ضيف رسول الله ﷺ، قالت: والله ما عندنا إلا قوت الصبية قال: فإذا أرادوا العشاء فنوميهم واطفيء سراجك ولا تدخري شيئاً، فإذا وضعت العشاء بين يديه فاطفيء سراجك حتى يظن أنا نأكل وتَعَالي نطوي بطوننا لضيف رسول الله، ففعلت. فلما أصبح غدا إلى النبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ: «عَجب أو ضَحك الله من فلانة وفلان وأنزل فيهما ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ الآية[1]» (الحشر: ٩).

(٣٧) حدثنا محمد بن عمرو[2]، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لتركبن سَنَنَ من قبلكم باعاً بباع، وشبراً بشبر، حتى لو دخلوا جُحر ضَبٍّ لدخلتم معهم» قالوا: أي رسول الله اليهود والنصارى؟ قال: «فَمَنْ»[3]؟.

(٣٨) قال: ثنا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال

---

(١) ومن طريق: فضيل بن غزوان، رواه البخاري (١٣٨٢/٣)، مثله.ومسلم (١٦٢٤/٣، ١٦٢٥)، بنحوه. وفيه تعيين الصحابي المُضيف وهو أبو طلحة رضي الله عنه.

(٢) ابن وقاص الليثي، المدني صدوق له أوهام، من السادسة. مات سنة خمس وأربعين التقريب (٤٤٩).

(٣) وهو في حديث هشام بن عمّار ص (١٨٨)، برقم (٨٨).

ومن طريق: محمد بن عمرو به رواه ابن ماجه (١٣٢٢/٢)، وأحمد (٤٥٠/٢)، والحارث ابن أبي أسامة كما في بغية الباحث (٧٥٨/٢)، وأبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتن (٥٣٥/٣)، والمروزي في السنة (١٨). وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (١٨٠/٤): هذا إسناد صحيح.اهـ. قلت: محمد بن عمرو حسن الحديث. وأخرج البخاري (٣٠٠/١٣)، (٧٣١٩)، من وجه آخر من حديث أبي هريرة أيضا عن النبي ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى يأخذ أمتي ما أخذ القرون قبلها شبرا بشبر وذراعا بذراع. قيل: يا رسول الله كفارس والروم. قال: من الناس إلا أولئك».

**رسول الله ﷺ: «يُنفخ في الصُّور فَيَصعق مَنْ في السماوات والأرض إلا من شاء الله، ثم يُنفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون، فأكون أوّل من يرفع رأسه فإذا موسى آخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدْري أرفع رأسه قبلي، أو كان ممن استثنى الله [عزّ وجلّ]، ومن قال: أنا خير من يونس بن مَتَّى فقد كَذَب[1]».**

**(٣٩) قــال: ثنا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقدموا الشهر بيوم، أو يومين، إلا أن يوافق ذاك صوماً كان يصومه أحدكم، صوموا لرؤيته، وافطروا لرؤيته، فإن غُمَّ عليكم فَعُدُّوا ثلاثين، ثم افطروا[2]».**

---

(١) وهو في حديث هشام بن عمّار ص (١٩٥)، برقم (٩٢).

ومن طريق: محمد بن عمرو، رواه الترمذي (٣٧٣/٥)، وقال: هذا حديث حسن صحيح. وابن ماجه (١٤٢٨/٢)، واحمد (٤٥٠/٢)، وابن حبان (٣٠١/١٦)، بنحوه. وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٢٥٣/٤): هذا إسناد صحيح رجاله ثقات.اهـ.وهو مما يستدرك عليه فقد رواه الترمذي كما تقدم.والله أعلم.وأخرج البخاري (٢٧١٧/٦)، (٧٠٣٤)، ومسلم (١٨٤٤/٤)، (٢٣٧٣)، بعض معناه وهو ما يتعلق بموسى عليه السلام. كلاهما من طريق: ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.

وما ورد في فضل يونس بن متى عليه السلام في هذا الحديث فقد أخرجه البخاري (١٨٠٨/٤)، (٤٥٢٧)، من حديث: عطاء بن يسار عن أبي هريرة به. مثله. وأخرجه البخاري أيضا (١٢٥٥/٣)، (٣٢٣٤)، ومسلم (١٨٤٦/٤)، (٢٣٦٧)، من وجه آخر عن أبي هريرة بنحوه.

(٢) وهو في حديث هشام بن عمّار ص (١٩٧)، برقم (٩٣).

ومن طريق: محمد بن عمرو به. رواه الترمذي (٦٨/٣)، وقال: حسن صحيح. وأحمد (٤٣٨/٢)، وابن حبان (٢٥٨/٨، ٢٣٩). أخرجه البخاري (٦٧٦/٢)، (١٨١٥)، ومسلم (٧٦٢/٢)، (١٠٨٢)، الترمذي (٦٩/٣)، وقال: حسن صحيح. وأبو يعلى الموصلي (٣٩٦/١٠، ٤١٩)، كلهم من طريق: يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة به.. فذكر =

**(٤٠) وبالإسناد قال: مرّ رسول الله [ﷺ] برجل مضطجع على بطنه فقال: «إن هذه لضِجْعة(١) لا يحبها الله تعالى(٢)».**

**(٤١) وبالإسناد قال: قال رسول الله [ﷺ]: «أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خُلقاً، وخياركم خياركم لنسائه(٣)».**

= منه البخاري ومسلم أول الحديث.وأما قوله ﷺ: (صوموا لرؤيته...)، فأخرجه البخاري (٦٤٧/٢)، من طريق: محمد بن زياد. ومسلم (٧٦٢/٢)، من طريق: سعيد بن المسيب، كلاهما عن: أبي هريرة رضي الله عنه به.

(١) الضجعة: بكسر الضاد المعجمة لأن المراد الهيئة. وبفتحها على إرادة المرة. الفتح (٤٣/٣).

(٢) وهو في حديث هشام بن عمّار ص (١٩٩)، برقم (٩٤).

ومن طريق: محمد بن عمرو به. رواه الترمذي (٩٧/٤)، وأحمد (٢٧٨/٢)، وابن حبان (٣٥٧/١٢)، والحاكم (٣٠٢/٤)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. وقال الهيثمي في المجمع (١٠١/٨): رواه أحمد، وفيه محمد بن عمرو بن علقمة وهو حسن الحديث وبقية رجاله رجال الصحيح.ا.هـ وقال ابن أبي حاتم في العلل (٢٣٣/٢)، (٢١٨٦)، سألت أبي: عن حديث رواه حماد بن سلمة، عن محمد ابن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ مر برحل مضطجع على بطنه، فقال: «هذه ضجعة لا يحبها الله».؟ قال أبي: له علة. قلت: وما هي؟ قال: رواه ابن أبي ذئب، عن خال الحارث بن عبدالرحمن، قال: دخلت أنا وأبو سلمة، على ابن طهفة، فحدث عن أبيه، قال: «مرّ بي وأنا نائم على وجهي» وهذا الصحيح .ا.هـ وقال الدرقطني في العلل (٢٩٩/٩-٣٠٠): ولا يصح عن أبي هريرة .

(٣) وهو في حديث هشام بن عمّار ص (٢٠٠)، برقم (٩٥).

ومن طريق: محمد بن عمرو به، رواه أبو داود (٢٢٠/٤)، دون قوله (وخياركم...)، والترمذي (٤٦٦/٣)، وفيه (...وخياركم خياركم لنسائهم خلقا)، وقال: هذا حديث حسن صحيح. وأحمد (٢٥٠/٢و ٤٧٢)، وابن حبان (٤٨٣/٢)، وهنّاد في الزهد (٥٩٢/٢)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٤٤١/١)، والحارث ابن أبي أسامة في المسند كما في بغية الباحث (٨١٦/٢)، ولعلّ الهيثمي أورده في الزوائد لأجل تخصيص الخيرية في =

(٤٢) وبالإسناد أيضا: إلى أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الكريم /(١٥٧/أ) ابن الكريم[ابن الكريم بن الكريم[١]] يوسف بن يعقوب بن إسحاق ابن إبراهيم خليل الرحمن[٢]».

(٤٣) وبالإسناد قال: قال رسول الله ﷺ: «لو لبثت في سجنٍ ما لبث يوسف ثم جاءني الداعي لأجبته إذا جاءه الرسول فقال ﴿ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ﴾ الآية (يوسف: من الآية٥٠) [و][٣] رحمة الله على لوط إن كان ليأوي إلَى رُكن شديد إذ قال لقومه ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ (هود: ٨٠)، فما بعث الله بعده من نبي إلا بثروة[٤] قومه[٥]».

---

= رواية الترمذي (...لنسائهم خلقا)، ورواية أبي داود اقتصرت على أول الحديث. والله أعلم.

(١) الإضافة من حديث هشام بن عمّار ص (٢٠٢).

(٢) وهو في حديث هشام بن عمّار ص (٢٠٢)، برقم (٩٧).

وعلقه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه في الصحيح (١٢٩٨/٣)، وأسنده في الأدب المفرد ص (٢١٢)، برقم (٦٠٥)، والترمذي (٢٩٣/٥)، (٣١١٦)، والنسائي في الكبرى (٣٦٩/٦)، (٣٣٢٥). وأحمد (٣٣٢/٢، ٤١٦). والحاكم (٣٧٧/٢)، (٣٣٢٥)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. كلهم من طريق: محمد بن عمرو به. وصححه الدارقطني في العلل (٢٢/٨)، من هذه الطريق.

(٣) حرف الواو من حديث هشام بن عمّار ص (٢٠٢).

(٤) وفي حديث هشام بن عمّار ص (٢٠٢)، (إلا بثروة من قومه)، وقد أشار المحقق في الحاشية إلى أن الحرف (من)، هو في نسخة دون أخرى ا.هـ . وعند من أخرجته عنهم (إلا في ثروة من قومه).قال البخاري: الثروة: الكثرة والمنعة. الأدب المفرد (ص٢١٢).والنهاية (٢١٠/٢).

(٥) وهو في حديث هشام بن عمّار ص (٢٠٢)، برقم (٩٧).

ومن طريق: محمد بن عمرو به. رواه الترمذي (٢٩٣/٥)، وحسنه. وابن حبان =

(٤٤) قال: وثنا محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن عائشة. قال: قلت: أي أُمّه، كيف كان صيام رسول الله ﷺ؟ قالت: كان يصوم حتى نقول: لا يفطر، وكان يفطر حتى نقول: لا يصوم، ولم أره يصوم من شهر أكثر من صيامه من شعبان، بل كان يصوم شعبان كلّه[1].

(٤٥) قال: ثنا عبد الحميد[2]، عن المقْبُري، عن عطاء مولى أبي أحمد[3]، عن أبي هريرة قال: بعثه رسول الله [ﷺ] بعثاً وهم نفرٌ فَدَعَاهُم فقال: «ماذا معك يا فلان من القرآن؟»قال: كذا وكذا، فاستقراهم حتى مَرَّ على أحدثهم سِنّاً،

= (٨٧/١٤)، والحاكم (٦١١/٢)، (٤٠٥٤)، واحمد (٣٣٢/٢، ٤١٦).

(١) وهو في حديث هشام بن عمّار ص (٢٣١)، برقم (١١٥).

ومن طريق: محمد بن عمرو به، رواه الترمذي (١١٤/٣)، (٧٣٧)، وابن أبي شيبة (٣٤٦/٢)، وأحمد (١٤٣/٦، ١٦٥).والحديث في الصحيحين، عند البخاري (٦٩٥/٢)، (١٨٦٨)، ومسلم (٨١٠/٢، ٨١١)، (١١٥٦)، كلاهما من طريق: أبي سلمة به بنحوه، دون قولها: (بل كان يصوم شعبان كلّه). ورواه البخاري (٦٩٥/٢)، (١٨٦٩)، من طريق: يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، أن عائشة رضي الله عنها حدثته قالت: لم يكن النبي ﷺ يصوم شهرا أكثر من شعبان فإنه كان يصوم شعبان كله وكان يقول: (خذوا من العمل ما تطيقون فإن الله لا يمل حتى تملوا).وكذلك رواه مسلم (٨١١/٢)، (٧٨٢)، من الطريق نفسها دون (فإنه كان يصوم شعبان كله).

قال الحافظ ابن حجر (٣١٢/٤): نقل الترمذي عن ابن المبارك أنه قال: جائز في كلام العرب إذا صام أكثر الشهر أن يقول صام الشهر كله، ويقال قام فلان ليلته أجمع، ولعله قد تعشى واشتغل ببعض أمره. قال الترمذي: كأن ابن المبارك جمع بين الحديثين بذلك، وحاصله أن الرواية الأولى مفسرة للثانية مخصصة لها وأن المراد بالكل الأكثر.ا.هـ

(٢) عبد الحميد بن جعفر بن عبدالله بن الحكم بن رافع الأنصاري، صدوق رمي بالقدر وربما وهم، من السادسة مات سنة ثلاث وخمسين./خت م٤ التقريب (٣٣٣).

(٣) عطاء مولى أبي أحمد بن جحش، مقبول، من الثالثة،/ت س ق. التقريب (٣٩٢).

فقال: «ماذا معك يا فلان؟» فقال: معي كذا وكذا وسورة البقرة. فقال: «اذهب فأنت أميرهم» فقال: رجل من أشرافهم: يا رسول الله والله ما يمنعني أن أتعلّم القرآن إلا خشية أن أرقد ولا أقوم به، فقال: رسول الله ﷺ: «تعلموا القرآن اقرؤوه وارقدوا، فإنّ مَثَل القرآن لمن تَعَلَّمه فَقَرأَ به وقام به، كمثل الْجراب محشواً مِسْكاً يفوح رِيحهُ كل مكان، ومَثَل من عَلِمه فَرقَد وهو في جَوْفه كمثل الجراب أُوْعَى على مِسْك[1]».

(١) ومن طريق: عبد الحميد بن جعفر به، رواه (الترمذي (١٥٦/٥). – وقال: هذا حديث حسن- وابن ماجه (٧٨/١). – فذكره من قوله (تعلموا القران...). – والنسائي في الكبرى (٢٢٧/٥)، وابن خزيمة (٥/٣)، وعنه ابن حبان (٤٩٩/٥). والحاكم (٦١١/١)، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ا.هـ وأقره الذهبي كما في تلخيص المستدرك (٤٤٣/١). قلت: وهو ليس كما قالا –رحمهما الله) تعالى- فإن عطاء هو: مولى أبي أحمد، ولم يخرِّج له البخاري ومسلم في صحيحيهما شيئا.

تنبيه: ورد (عطاء)، في المستدرك مهملاً، وأورد الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة (٤١٢/١٥)، الحديث في مرويات عطاء مولى أم صُبَيَّة عن أبي هريرة رضي الله عنه. وعزاه لابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وهو وهم منه رحمه الله، والصواب: (عطاء مولى أبي أحمد)، كما هو عند ابن خزيمة وابن حبان وكذلك أورده المزي في تحفة الأشراف (٢٨٠/١٠)، وعزاه للترمذي والنسائي وابن ماجه.وهو كذلك عند المصنف أيضا، والجميع يروونه من طريق: عبدالحميد بن جعفر عن عطاء مولى أبي أحمد. وخالف عبد الحميد بن جعفر: الليث بن سعد، فرواه عن سعيد المقبري، عن عطاء مولى أبي أحمد، عن النبي ﷺ مرسلا. لم يقل فيه: عن أبي هريرة. رواه الترمذي (١٦٥/٥)، قال: حدثنا قتيبة عن الليث فذكره. وصحح البخاري في التاريخ الكبير (٤٦٢/٦)، وأبو حاتم الرازي كما في علل الحديث (٢٧٩/١)، رواية الليث المرسلة.

وله طريق أخرى فقد رواه البيهقي في الشعب (٥٥٤/٢)، من طريق: عبد الخالق ابن إبراهيم ابن طهمان، عن أبيه، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة. وأشار البيهقي إلى رواية عبدالحميد بن جعفر. وعبد الخالق بن إبراهيم ذكره ابن حبان في الثقات (٤٢٢/٨)، =

**(٤٦) قال: حدثنا موسى بن عُبيدة الرَّبذي[١]، قال: حدثني محمد بن ثابت[٢]، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «صلوا على أنبياء الله ورسله فإن الله بعثهم كما بعثني[٣]».**

**(٤٧) قال: حدثني موسى، عن إياس[٤]، عن سلمة بن الأكْوع قال: أتى رسول الله ﷺ بجنازة ونحن معه فَأُثني عليها ثناءً سيئاً، فقال رسول الله ﷺ:**

= وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣٧/٦)، و لم يذكر فيه جرحاً ولاتعديلا.

(١) موسى بن عُبيدة – بضم أوله- ابن نَشِيط -بفتح النون وكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم مهملة- الرَّبذي- بفتح الراء والموحدة ثم معجمة -أبو عبد العزيز المدني، ضعيف، ولا سيما في عبد الله بن دينار، وكان عابدا، من صغار السادسة، مات سنة ثلاث وخمسين/ت ق التقريب (٥٥٢).

(٢) مجهول، من السادسة./ت ق التقريب (٤٧١)، ت التهذيب (٧٥/٩)، ت الكمال (٥٧٧/٢٤).

(٣) إسناده ضعيف. ومن طريق: موسى بن عبيدة رواه البيهقي في الشعب (١٤٨/١-١٤٩)، والقزويني في التدوين (٣٣٠/٣)، وإسماعيل القاضي في فضل الصلاة على النبي ﷺ برقم (٤٥)، (ونقله عن إسماعيل القاضي ابن كثير في التفسير ٥١٧/٣)، وابن حجر.الفتح (١٦٩/١١)، وضعفا إسناده.

وله شاهد من حديث بن عباس رضي الله عنهما رفعه: «إذا صليتم علي فصلوا على أنبياء الله فإن الله بعثهم كما بعثني» قال الحافظ في الفتح (١٦٩/١١)، أخرجه الطبراني ورويناه في فوائد العيسوي وسنده ضعيف. وله شاهد من حديث أنس رواه الخطيب في تاريخ بغداد (٣٨٠/٧)، في ترجمة الحسن بن علي الطوابيقي، عن علي بن أحمد البصري – جار حميد الطويل- ثنا حميد الطويل عن أنس به. وقال الخطيب: علي بن أحمد البصري مجهول.

والحديث ذكره السيوطي وعزاه لابن أبي عمر، والبيهقي في الشعب، عن أبي هريرة. والخطيب عن أنس، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٣٧٨٢).

(٤) إياس بن سلمة بن الأكوع الأسلمي أبو سلمة، ويقال: أبو بكر المدني، ثقة من الثالثة.مات سنة تسع عشرة وهو ابن سبع وسبعين سنة./ع التقريب (١١٦).

**«وَجَبتْ» ثم أُتِيَ بجنازة بَعْدُ فأُثني عليها بعض الثناء فقال: «وجبت» قلنا: ما وجبت؟ قال: «الملائكة شهداء الله في السماوات، وأنتم شهداء الله في الأرض وما شهدتم عليه من شيء وجب» ثم تلا هذه الآية ﴿وَقُلِ[1] اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ (التوبة؛ من الآية: ١٠٥)[2].**

**(٤٨) قال: ثنا موسى، عن[3] أيوب بن خالد الأنصاري[4]، عن عبد الله بن رافع، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «اليوم الموعود: يوم القيامة، واليوم المشهود: يوم عرفة، والشاهد: يوم الجمعة ما طلعت الشمس ولا غربت على يوم أفضل من يوم الجمعة، فيه ساعة لا يوافقها مؤمن يدعوا الله بخير إلا استجاب له، ولا يستعيذه من شرّ إلا أعاذه منه[5]».**

---

(١) في الخطية بدونها.

(٢) رواه الروياني في مسنده (٢/٢٥٣- ٢٥٤و ٢٥٦)، والطبراني في الكبير (٧/٢٣)، كلاهما من طريق: موسى بن عبيدة الربذي به. ورواه الطبراني أيضا (٧/٢٢)، من طريق: أبي مريم عن إياس به نحوه. وأبومريم هو: عبد الغفار بن القاسم الأنصاري؛ متروك الحديث، واتهمه علي بن المديني، وأبو داود بوضع الحديث. لسان الميزان (٤/٤٢)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/٥): (رواه الطبراني في الكبير وفي السند الأول عبد الغفار بن القاسم أبو مريم وهو ضعيف وفي الآخر: موسى بن عبيدة وهو ضعيف).

ورواه الطبري في تفسيره (٢/٩)، من طريق: عكرمة بن عمّار، عن إياس به. وعكرمة بن عمّار هو العجلي، صدوق يغلط. التقريب (٣٩٦). ورواه البخاري (١/٤٦٠)، و (٢/٩٣٤)، ومسلم (٢/٦٥٥)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) في الخطية (بن)، والصواب ما أثبته لأن موسى هو: ابن عبيدة الربذي. وأيوب هو التالي.

(٤) أيوب بن خالد بن صفوان بن أوس بن جابر الأنصاري، المدني، نزيل برقة، ويعرف: بأيوب بن خالد بن أبي أيوب الأنصاري، وأبو أيوب جده لأمه عمرة، فيه لين، من الرابعة/ م ت س. التقريب (١١٨).

(٥) رواه الترمذي (٥/٤٦٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/١٧٠)، وابن عدي في الكامل =

## منتقى من الجزء الثالث

(٤٩) قال: وثنا موسى بن عُبيدة، عن أبي عبد الله القرّاظ[١]، عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: «إن السابقين الذين يَسْتَهْتِرون[٢] بذكْر الله/(١٥٧/ب) تعالى، ومن أحب أن يرْتع في رياض الجنة فليكثر ذكر الله [٣]».

(٥٠) قال: وثنا موسى، عن أيوب بن خالد، عن مالك بن التَّيهان الأنصاري قال: اجتمعت منِّا جماعة عند رسول الله ﷺ من الأنصار فقلنا: يا رسول الله نحن أهل عالية وسافلة نجلس هذه المجالس فما تأمرنا؟ قال: «أعطوا المجالس حقها» قلنا: وما حقها يا رسول الله؟ قال: «غضوا أبصاركم، وردوا السلام، وارشدوا الأعمى، ومروا بالمعروف. وانهوا عن المنكر[٤]».

---

= (٣٣٦/٦)، كلهم من طريق: موسى بن عبيدة، عن أيوب بن خالد به. وقال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب لانعرفه إلا من حديث موسى بن عبيدة، وموسى بن عبيدة يضعف في الحديث ضعفه يحي بن سعيد وغيره). وحسنه الألباني في صحيح الجامع برقم (٨٢٠١).

(١) هو: دينار، أبو عبدالله القراظ، الخزاعي مولاهم، المدني. ثقة يرسل، من الثالثة./م س. التقريب (٢٠٢).

(٢) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧٥/١٠)، قال: ا بن الأثير: هتر بالشيء واستهتر به: إذا ولع به و لم يتحدث بغيره. وهو في النهاية (٢٤١/٥-٢٤٢).

(٣) ومن طريق: موسى بن عبيدة رواه أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف (٥٨/٦)، (١٧١/٧)، من قوله: (ومن أحب أن يرتع...)، والطبراني في الكبير (١٥٧/٢٠)، وجعفر الفريابي (كما في جامع العلوم والحكم (٤٤٣-٤٤٤)، وقال الهيثمي في المجمع (٥٧/١٠): رواه الطبراني في الكبير وفيه موسى بن عبيدة وهو ضعيف.

(٤) رواه ابن أبي شيبة (٣٢٥/٥)، عن ابن نمير، عن موسى بن عبيدة به.

**(٥١) قال: وثنا موسى، عن عمر بن الحكم بن ثوبان[1]، عن أسامة بن زيد. قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الأعمال تعرض يوم الاثنين ويوم الخميس، فيغفر الله للذنوب إلا ما كان من متشاحنين[2] وقاطع رحم[3]» وكان أسامة يصوم الاثنين والخميس ويقول: لا أُحِبُّ أن يُعرض عملي إلا وأنا صائم.**

**(٥٢) قال: وثنا موسى، عن داود بن مدرك[4]، عن عروة بن الزبير، عن عائشة**

---

(١) عمر بن الحكم بن ثوبان المدني، صدوق، من الثالثة، مات سنة سبع عشرة. وله ثمانون سنة/خت م د ت س التقريب (٤١١).

(٢) وعند الطبراني (مشاحنين)، قال في النهاية (٢/٤٤٩-٤٥٠): فيه (يغفرُ الله لكل عَبْدٍ ماخَلا مُشْرِكاً أو مُشاحِناً)، المُشاحِنُ: المُعَادِي، والشحناء: العَداوة، التَّشاحُن: تفاعُل منه.

(٣) ومن طريق موسى بن عبيدة رواه الطبراني في الكبير (١/١٧٦)، (٤٠٩)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/٦٦): (وفيه موسى بن عبيدة وهو متروك).

ورواه أبوداو (٢/٣٢٥)، والدارمي (٢/٣٢)، والطيالسي (٨٧)، وأحمد (٥/٢٠٠، ٢٠٤، ٢٠٨)، وابن سعد (٤/٧١)، والنسائي في الكبرى (٢/١٤٧، ١٤٨)، من طريق: يحيى بن أبي كثير، عن عمر بن الحكم، عن مولى قدامة بن مظعون، عن مولى أسامة، أنه انطلق مع أسامة إلى وادي القرى يطلب مالاً له، وكان يصوم يوم الاثنين ويوم الخميس، فقال له مولاه: لم تصوم يوم الاثنين ويوم الخميس وأنت شيخ كبير؟ فقال: إن نبي الله ﷺ كان يصوم يوم الاثنين ويوم الخميس وسئل عن ذلك؟ فقال: «إن أعمال العباد تعرض يوم الاثنين ويوم الخميس». وهو ضعيف من هذه الطريق أيضا لجهالة مولى قدامة، ومولى أسامة. وله طريق أخرى فقد أخرجه ابن خزيمة (٣/٢٩٩)، (٢١١٩)، من طريق: شرحبيل بن سعد عن أسامة وضعف إسناده الألباني. ويشهد له: حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم (٢٥٦٥)، وابن خزيمة (٣/١٩٩)، وحديث أبي قتادة عند مسلم أيضا وحديث عائشة عند الترمذي (٧٤٥)، والنسائي (٢٣٥٩و ٢٣٦٣).

(٤) قال الذهبي: داود بن مدرك نكرة لا يعرف. له عن عروة، تفرد عنه موسى بن عبيدة. وقال ابن حجر: مجهول من السادسة،/ق. الميزان (٣/٣٤)، التقريب (٢٠٠).

**قالت: دخلت امرأة من مُزينة ترْفُلُ في زينة لها ورسول الله ﷺ جالس في المسجد فقال: «يا أيها الناس انهوا نساءكم عن لباس الزينة والتبختر في المساجد فإن بني إسرائيل لم يلعنوا حتى لبس نساؤهم الزينة ويتبخترن[1] في المساجد [2]».**

**(٥٣) قال: وثنا موسى، عن أيوب بن خالد الأنصاري، عن ميمونة بنت سعد وكانت خادم لرسول الله ﷺ أنها قالت: «مَثَل الرافل[3] في الزينة في غير أهلها، كمثل الظلمة يوم القيامة لا نور لها[4]».**

**(٥٤) قال: وثنا موسى بن عُبيدة، عن أصحابه، عن المقبري، عن أبي هريرة قال: لما نزلت آية الملاعنة قال رسول الله ﷺ: «أيما امرأة ألحقت بقوم من ليس**

---

(١) في رواية ابن ماجه: (وتبخترن).

(٢) ومن طريق موسى بن عبيدة به: رواه ابن ماجه (١٣٢٦/٢)، (٤٠٠١)، مثله، وإسحاق بن راهويه (٣٣٠/٢)، (٨٥٥)، نحوه، وابن عبدالبر في التمهيد (٤٠٧/٢٣)، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (١٨١/٤)، (هذا إسناد ضعيف داود بن مدرك لا يعرف، وموسى ابن عبيدة ضعيف.رواه محمد بن يحيى بن أبي عمر في مسنده: ثنا مروان، ثنا موسى ابن عبيدة، حدث داود بن مدرك فذكره بالإسناد والمتن. ورواه أبو بكر بن أبي شيبة هكذا، ورواه أحمد بن منيع في مسنده: عن مروان بن معاوية، عن موسى بن عبيدة به).

(٣) هكذا في الخطية (الرافل)، وفي مصادر التخريج (الرافلة). والرافلة في غير أهلها: المتبرجة بالزينة لغير زوجها. الغريب للخطابي (١١٥/١)، وزاد في النهاية (٢٧٤/٢): هي التي ترفُل في ثَوْبها أي تَتَبَخْتر والرَّفْل: الذَّيل. ورَفَل إزَارَه: إذا أسْبَلَه وتبختَر فيه.

(٤) ومن طريق: موسى بن عبيدة به مرفوعاً إلى النبي ﷺ. أخرجه الترمذي (٤٧٠/٣)، (١١٦٧)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٠٩/٦)، والطبراني في الكبير (٣٨/٢٥)، (٧٠)، وأبوالشيخ كتاب الأمثال ص (١٧٢، ١٧٣)، برقم (٢٦٥، ٢٦٦)، والخطابي في غريب الحديث (١١٥/١). وقال الترمذي: (هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث موسى ابن عبيدة، وموسى بن عبيدة يضعف في الحديث من قبل حفظه وهو صدوق، وقد رواه بعضهم عن موسى بن عبيدة و لم يرفعه).

منهم فليست من الله في شيء ولن يُدْخلها جنته، وأيما عبد أنكر ولد وهو يعرفه احتجب الله منه يوم القيامة وفضحه على رؤوس الأشهاد[١]».

(٥٥) قال: وثنا موسى، عن إبراهيم بن عبد الله بن حُنين[٢]، عن أبيه[٣]، عن علي بن أبي طالب قال: «نهاني رسول الله عن تختم الذهب، وأن أقرأ وأنا راكع، وعن لُبْسِ القسيّ، وعن لبس الْمُعصفر، وعن افتراش المِيثَرة»[٤]. قال: «يا علي مثل الذي لا يتم صلاته كمثل الحبلى حملت، فلما دنا نفاسها أسقطت، فلا هي ذات حمل، ولا هي ذات ولاَدٍ، ومثل المصلي كالتاجر لا يَخْلُص له ربح حتى يخلص له رأس ماله، كذلك المصلي لا تقبل له نافلة حتى يؤدي الفريضة[٥]».

---

(١) وأخرجه ابن ماجه (٩١٦/٢)، (٢٧٣٤)، من طريق: موسى بن عبيدة، عن يحيى بن حرب، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري به. وقال في مصباح الزجاجة (١٥٠/٣): (هذا إسناد ضعيف يحيى بن حرب مجهول قاله الذهبي في الكاشف، وموسى بن عبيدة الربذي ضعفوه). ورواه عبد الله بن يونس، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة به. أخرجه من طريقه الشافعي في المسند (٢٥٨)، ومن طريق الشافعي: الحاكم (٢٢٠/٢)، (٢٨١٤)، وقال: حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. وكذلك أخرجه من طريق: عبدالله بن يونس: أبوداود (٢٧٩/٢)، (٢٢٦٣)، والنسائي (١٧٩/٦)، (٣٤٨١)، وابن حبان (٤١٨/٩)، (٤١٠٨)، والدارمي (٢٠٤/٢)، (٢٢٣٨).

(٢) الهاشمي مولاهم، المدني أبو إسحاق، ثقة، من الثالثة، مات بعد المائة/ع التقريب (٩٠).

(٣) ثقة، مات في أول خلافة يزيد بن معاوية بن عبدالملك في أوائل المائة الثانية،/ع التقريب (٣٠١).

(٤) أخرجه مسلم (١٦٤٨/٣)، (٢٠٧٨)، من طرق: عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين به.فذكره دون قوله (وعن افتراش الميثرة).

(٥) ومن طريق: موسى بن عبيدة به. أخرجه أبو يعلى الموصلي (٢٦٧/١)، (٣١٥)، من قوله (مثل الذي لا يقيم (صلبه)، وعنده بدل (صلاته)، وقال الهيثمي (١٢٢/٢): رواه أبو يعلى وفي الصحيح منه (النهي عن القراءة في الركوع)، وفيه موسى بن عبيدة الربذي وهو =

**(٥٦) وعن سعيد، [ عن موسى بن عبيدة[١] ]، عن داود بن مدرك، عن عروة بن الزبير، عن عائشة قالت: قال: رسول الله ﷺ: «أنا خاتم الأنبياء، ومسجدي خاتم المساجد، أحق المساجد أن يُزار وتُركب إليه الرواحل المسجد الحرام ومسجدي، وصلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سِواه من المساجد إلا المسجد الحرام[٢]».**

---

= ضعيف. ورواه البيهقي في الكبرى (٢/٣٨٧)، من الطريق نفسها، من قوله (مثل الذي لا يتم صلاته...)، وقال: (موسى ابن عبيدة لا يحتج به، وقد اختلف عليه في إسناده، فرواه زيد بن الحباب، وأسباط بن محمد، هكذا. ورواه سليمان بن بلال، عن موسى بن عبيدة، عن صالح بن سويد، عن علي كذلك مرفوعا. وهو إن صح كما أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو سعيد بن أبي عمرو، قالوا: ثنا أبوالعباس محمد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا عبد الله بن وهب، ثنا سليمان بن بلال، حدثني موسى، عن صالح بن سويد، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «مثل الذي لا يتم صلاته كمثل الحبلى حملت حتى إذا دنا نفا سها أسقطت فلا حمل ولا هي ذات ولد، ومثل المصلى كمثل التاجر لا يخلص له ربح حتى يخلص له رأس ماله، كذلك المصلى لا تقبل له نافلة حتى يؤدي الفريضة». فتكون صحتها بصحة الفريضة محمولة على نافلة تكون خارجة الفريضة، فلا يكون صحتها بصحة الفريضة والله أعلم. وقال في الشعب (٣/١٨٢): (هذا إن صح في المصلي إذا ضيع شيئاً من واجباتها).

(١) سقط من الخطية والحديث لا يعرف إلا بموسى بن عبيدة عن داود.ويراجع لذلك تخريج الحديث.وينظر الطريق المتقدم برقم (٥٢)، فإنهما مما ينكر على داود بن مدرك وتفرد به عنه موسى بن عبيدة.

(٢) أخرجه البزار كما في كشف الأستار (٢/٥٦)، (١١٩٣)، والفاكهي (٢/٩٣-٩٤)، (١١٩٢)، والمزي في تهذيب الكمال (٨/٤٥٠)، كلهم من طريق: موسى بن عبيدة عن داود ابن مدرك به مثله. وقال الهيثمي (٤/٤): (رواه البزار وفيه موسى بن عبيدة وهو ضعيف).ومن طريق: موسى بن عبيدة عن داود بن مدرك به. أخرج بعضه ابن أبي شيبة (٢/١٤٧)، (٧٥١٦)، (٦/٤١٧)، (٣٢٥٢٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/١٢٦).

**(٥٧) قال: وثنا موسى بن عبيدة، قال: سمعت عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري يحدث عن أبي سعيد قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا مرّ بين يدي أحدكم الرجل وهو/(١٥٨/أ)يصلي فليدرأه فأن أبى إلا يقاتله فليقاتله فإنما هو شيطان [١]».**

**(٥٨) قال: وثنا موسى، عن نافع بن مالك[٢]، عن حزم بن عبد الله بن عمرو الخثْعميّ، قال: قال رسول الله ﷺ: «خليفتي على الناس السمع والطاعة لله ولرسوله ما ستقاد ولاة الأمر ما استرحموا فرحموا، وحكموا فعدلوا، وقسموا فقسطوا، فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله وغضبه إلى يوم القيامة، لا يقبل الله منه صرف ولا عدل[٣]».**

---

(١) رواه الطبراني في الأوسط (١/١١٩-١٢٠)، (٣٧٣)، من طريق: رباح بن عبيدة. وابن الجارود في المنتقى (١/٥١)، (١٧٦): من طريق: زيد بن أسلم، كلاهما: عن عبد الرحمن ابن أبي سعيد به. بنحوه. وعبدالرحمن بن أبي سعيد ثقة، إلا أن موسى بن عبيدة، ضعيف، والحديث في صحيح البخاري (١/١٩١)، (٤٨٧)، (٣/١١٩٣)، (٣١٠٠)، من طريق: أبي صالح السمان عن أبي سعيد به.

(٢) نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي التيمي، أبو سهيل المدني، ثقة من كبار السابعة مات سنة تسع وستين/ع التقريب (٥٥٨).

(٣) وأخرج طرفه البخاري في التاريخ (٣/١١٠)، (٣٧٤)، من طريق: أبي سهيل نافع بن مالك، عن حزم بن عبدالله بن عمرو به (وحزم بن عبدالله)، ترجم له ابن حجر في القسم الأول من الإصابة (١/٣٢٥)، (١٧٠٠). = فقال: (حزم- بفتح أوله ثم سكون الزاي – ابن عبد عمرو الخثعمي وقال البغوي: حزم بن عبد أحسبه مدنيا. ولا أدري هل له صحبة أم لا؟. وروى البغوي والطبراني وابن شاهين: من طريق موسى بن عبيدة، عن أبي سهيل ابن مالك، عن حزم بن عبد عمرو، أن النبي ﷺ قال: «للخليفة على الناس السمع والطاعة...» الحديث. وقد ذكره أبن أبي حاتم وابن حبان في التابعين). ا.هـ وينظر: الجرح والتعديل (٣/٢٩٣).والثقات (٤/١٨٧).

(٥٩) قال: وثنا موسى، عن زيد بن أسلم[1]، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أخبركم بشيء أمر به نوح ابنه؛ أن نوحاً قال لابنه: يا بني إني آمرك بأمرين، وأنهاك عن أمرين، آمرك أن تقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير، فإن السماء والأرض لو جُعلت في كفة وجعلت في كفة وزنتهما، ولو جُعلتا حلقة فصمتها، وآمرك أن تقول: سبحان الله وبحمده، فإنها صلاة الخلق وتسبيح الخلق وبها يرزق الخلق، قال الله ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ (الإسراء: ٤٤)، وأنهاك عن الشرك بالله، يا بني من أشرك بالله حرمت عليه الجنة، وأنهاك عن الكبر فإن أحداً لن يدخل الجنة وفي قلبه مثقال حبة من خردل من كبر» قال معاذ بن جبل: يا رسول الله الكبر الثياب نلبسها، أو الدابة أو الراحلة يركبها أحدنا، أو الطعام يجمع عليه أصحابه؟ قال: «لا ولكن الكبر تَسْفه الحق، وتغْمص المؤمن، وسأنبئكم بالمخرج من ذلك، باعتقال الشاة، وركوب الحمار، ولبوس الصوف، ومجالسة فقراء المؤمنين، وأن يأكل أحدكم مع عياله[2]».

(٦٠) قال: وثنا موسى، عن زيد بن أسلم، عن أبي سعيد الخدريّ قال: جئنا يوما نعود رسول الله[ﷺ] في مرضه فإذا عليه من صالب من حُمَّى[3]، ما نكاد

---

(١) زيد بن أسلم هو العدوي، مولى عمر، المدني، ثقة عالم، وكان يرسل، من الثالثة، مات سنة ست وثلاثون ومائة. التقريب (٣٥٠).

(٢) أخرجه عبد بن حميد (٣٤٨/١)، (١١٥١)، عن عبيد الله بن موسى. وابن حبان في المجروحين (٢٣٥/٢)، من طريق: عبيد الله بن موسى، وعمرو محمد العنقزي كلاهما: عن موسى بن عبيدة به. وأخرج بعضه الطبري في التفسير (٩٢/١٥)، من طريق: محمد بن يعلى عن موسى بن عبيدة به.

(٣) الصالِبُ التـي معها حرٌ شديد، ولـيس معها برد. وأخذه صالِبٌ، أي رِعْدة؛ لسان العرب (٥٣٠/١).

**تقار[ يد][1] أحدنا عليه من شدة الحر، فجعلنا نسبح فقال رسول الله ﷺ: «ما أحد أشد بلاءً من الأنبياء، وكما يشتد علينا البلاء يضاعف لنا الأجر، إن كان النبي من أنبياء الله ليسلط عليه القمل حتى يقتله، وإن كان النبي لَيعْرى حتى ما يجد شيئاً يواري به عورته إلا العباءة يدْرعها[2] ثم يفرحون بذلك كما تفرحون بالطعام والعافية [3]».**

**(٦١) عن موسى، عن زيد بن أسلم، عن جابر بن عبد الله قال: نظر رسول**

---

(١) الإضافة من الطبقات الكبرى (٢٠٨/٢)، والتفسير للطبري (٥٩/٢٨). واللفظ عندهما: (ما تكاد تقرّ يد أحدنا).

(٢) يدرعها: يلبسها. النهاية (١١٤/٢).

(٣) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢٠٨/٢)، وابن جرير الطبري في التفسير (٩٥/١٨)، قالا: أخبرنا عبيد الله بن موسى العبسي، عن موسى بن عبيدة به.

ولموسى بن عبيدة فيه متابعة فقد تابعه: هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم به بنحوه.

أخرجه البخاري في الأدب المفرد ص (١٧٩)، ابن ماجه (١٣٣٤/٢)، (٤٠٢٤)، وأبو يعلى الموصلي المسند (٢١٣/٢-٢١٤)، (١٠٤٥)، والحاكم في المستدرك (٩٩/١)، (١١٩)، وعنه البيهقي في الكبرى (٣٧٢/٣)، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم فقد احتج بهشام بن سعد). وقال البوصيري في مصباح لزجاجة (١٨٨/٤): (هذا إسناد صحيح رجاله ثقات). والحديث ذكره المنذري في الترغيب والترهيب وقال: رواه ابن ماجه وابن أبي الدنيا في المرض والكفارات. قال الألباني صحيح. صحيح الترغيب (٣٤٠٣).

وأخرجه أحمد (٩٤/٣)، من طريق: عبد الرزاق، عن معمر، عن زيد بن أسلم، عن رجل، عن أبي سعيد. وأخرجه الترمذي (١٠٦/٤)، وقال: حسن صحيح.وابن ماجه (١٣٣٤/٢)، (٤٠٢٣)، وابن حبان (١٠٦/٧)، من طريق: مصعب بن سعد، عن أبيه. فذكر منه شدة بلاء الأنبياء عليهم السلام.

وأخرجه ابن أبي عاصم في الزهد (٣٩٧/١)، من حديث عمر رضي الله عنه بنحوه.

الله ﷺ [ إلى الناس ][1] يوم جمعة باذة[2] هيئتهم، فقال: «ما ضرّ رجل لو اتخذ لهذا اليوم ثوبين»، فلما كان يوم الجمعة الأخرى قدم ثياب من ثياب البحرين يقال لها: القلعية، فاشترى منها الثوبين والثوب والنمرة[3]».

(٦٢) قال: حدثنا موسى، عن أيوب بن خالد، عن عبد الله بن رافع، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله[ﷺ]: «يأتي معي من أمتي يوم القيامة مثل الليل والسيل يحطم الناس حطمةً واحدةً فتقول الملائكة: لما جاء مع محمد وأمته، أكثر ممّا جاء مع سائر الأنبياء[4]».

(٦٣) قال: وثنا موسى بن عُبيدة، عن محمد بن كعب، عن عوف بن مالك الأشجعي، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ [حرفاً][5] من القرآن كتب له حسنة، لا أقول: بسم الله ولكن: ب، س، م، ولا أقول: ﴿الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ ولكن: ألف، ولام، وميم، وذال، ولام، وكاف [6]».

---

(١) الإضافة من المصنف لابن أبي شيبة.

(٢) بَذُّ الهيئة وبَاذُّ الهيئة: أي رَثُّ اللِّبسة. أراد التواضع في اللباس وترك التَّبجُّح به. النهاية (١١٠/١).

(٣) قال الخطابي (٢٦٩/٢): النمرة: بردة من صوف تلبس.
والحديث رواه ابن أبي شيبة (٤٨١/١)، (٥٥٥٢، ٥٥٥٣)، عن: ابن نمير، وعن وكيع، كلاهما عن موسى بن عبيدة به.بنحوه.

(٤) رواه البزار (كما في كشف الأستار (١٥٦/٤)، (٣٤٣٢)، من طريق: موسى بن عبيدة به وقال: لانعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه. وقال الهيثمي (٣٤٤/١٠): رواه البزار وفيه موسى بن عبيدة وهو ضعيف.وأخرجه أيضا الأصبهاني في دلائل النبوة بلا إسناد ص (٢٢٥)، برقم (٣١٩).

(٥) في الخطية (أحرف).

(٦) أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة (١١٨/٦)، (٢٩٩٣٣)، قال: حدثنا زيد بن حباب، عن موسى بن عبيدة به. وأخرجه الترمذي (١٧٥/٥)، (٢٩١٠)، من طريق: محمد بن كعب، عن ابن مسعود. وقال: (ويروى هذا الحديث هذا الوجه عن بن مسعود، ورواه =

**(٦٤) قال: وثنا موسى، عن عمر بن عبيد الله، عن عبد الله بن عوف، عن أبي أيوب الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أبا أيوب ألا أخبرك أو لا أدلك على صدقة يحبها الله ورسوله»؟ «تصلح بين الناس إذا تفاسدوا وتباعدوا[1]».**

= أبو الأحوص عن ابن مسعود رفعه بعضهم، ووقفه بعضهم عن ابن مسعود)، وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، سمعت قتيبة يقول: بلغني أن محمد بن كعب القرظي ولد في حياة النبي ﷺ). أخرجه سعيد بن منصور (١/١٧)، عن الوليد بن أبي ثور الهمداني، عن أبي الأحوص به مرفوعا. وفي (١/٣٥)، من طريق: شعبة، عن عطاء بن السائب، عن أبي الأحوص به موقوفا. أخرجه عبد الرزاق (٣/٣٧٥)، الحاكم (١/٤٧١)، والطبراني في الكبير (٩/١٣٠)، كلهم من طريق: إبراهيم الهجري، عن أبي الأحوص به مرفوعا. وقال الحاكم: صحيح الإسناد و لم يخرجاه.وقال الهيثمي (٧/١٦٤): (رواه الطبراني وفيه مسلم بن إبراهيم الهجري وهو متروك). قلت قال الحافظ ابن حجر: إبراهيم بن مسلم الهجري، لين الحديث، رفع موقوفات، من الخامسة/ق التقريب (٩٤).

(١) هكذا ورد سنده في الخطية. وأخرجه ابن أبي شيبة في المسند (كما في المطالب العالية (٣/١٦٢)، برقم (٢/٢٦٦٠)، وإتحاف المهرة (٦/٦٥)، (٢/٥٣٤٩)، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، ثنا موسى بن عبيدة، عن عبادة بن عمر بن عبادة بن عوف، قال: قال أبو أيوب: قال لي رسول الله ﷺ: «يا أبا أيوب ألا أدلك...).

وأخرجه عبد بن حميد (١/١٠٥)، (٢٣٢)، قال: حدثني ابن أبي شيبة به، وفيه (عبادة بن عمرو بن عبادة بن عوف)، وخرّج الطبراني في الكبير (٤/١٣٨)، حديث أبي أيوب رضي الله عنه على حسب الراوة عنه فذكر منهم: عبادة بن عمير بن عبادة بن عوف عن أبي أيوب فقال في (٤/١٣٨)، (٣٩٢٢)، حدثنا عبيد بن غنام، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا عبيد الله بن موسى عن موسى بن عبيدة، عن عبادة بن عمير بن عبادة بن عوف قال: قال لي أبو أيوب قال لي رسول الله ﷺ فذكره...). فهذه أربعة أوجه في الاسم و لم أعرفه بعد. قال الهيثمي في المجمع (٨/٧٩): (رواه الطبراني، وفيه ابن عبيدة وهو متروك). رواه الطيالسي (ص٨١)، (٥٩٨)، من طريق: عبد العزيز الشامي عن أبيه عن أبي أيوب به. ومن طريق أبي داود الطيالسي رواه: البيهقي في الشعب (٧/٤٩٠)، (١١٠٩٤)، وضعفه. ورواه البيهقي في الشعب (٧/٤٩٠)، (١١٠٩٣)، من طريق: الوازع، عن أبي سلمة، عن =

**(٦٥) /(١٥٨/ب) قال: وثنا عبد العزيز[1]، عن عبد الله بن عبد الرحمن الغافقي[2]، عن مولى لهم يقال له: أبو طُعْمة[3] قال: أتينا ابن عمر بالمدينة، فأتاه رجل فقال: يا أبا عبد الرحمن ما تقول في شرب الطلاء الحلو الحلال الطيِّب؟ قال: اشرب واسقني. فَولّى الرجل، فقال ابن عمر لرجل: أَدرِكه فسلْه، فإن قال: أحله لنا فرده، فأدركه فرده فقال: ما قلت؟ قال: كذا وكذا، فقال: وهل يقدر ابن عمر أن يُحَرِّم الحلو الحلال الطيب، أشهد أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لعن الله الخمر وبايعها ومبتاعها وساقيها وشاربها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وآكل ثمنها[4]».**

---

= أبي أيوب به. وقال البيهقي: تفرد به الوازع عن أبي سلمة. وروي عن أبي أمامة عند الطبراني (٢٧٥/٨)، (٧٩٩٩)، وقال الهيثمي (٨٠/٨): وعبدالله بن حفص صاحب أبي أمامة لم أعرفه وبقية رجاله ثقات. وروي أيضا من حديث أنس عند البزار (٢٠٦٠- كشف)، وقال الهيثمي (٧٩/٨-٨٠): وفيه عبد الرحمن بن عبدالله العمري وهو متروك.

(١) هو: عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموي، أبو محمد المدني نزيل الكوفة، صدوق يخطيء من السابعة ت في حدود (١٥٠)./ع تقريب (٣٥٨).

(٢) مقبول، من الثالثة، ت (١١٥)، التقريب (٢٤٥).

(٣) أبو طُعمة، بضم أوله وسكون المهملة، شامي سكن مصر، وكان مولى عمر بن عبد العزيز، يقال: اسمه هلال، مقبول من الرابعة، ولم يثبت أن مكحولا رماه بالكذب./د س ق. التقريب (٦٥١).

(٤) أخرجه أبو داود (٣٢٦/٣)، (٣٦٧٤)، وابن ماجه (١١٢١/٢)، (٣٣٨٠)، وأحمد (٢٥/٢، ٧١)، (٤٧٨٧)، (٥٣٩١)، والبيهقي (١٢/٦)، كلهم من طرق: عن وكيع، عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي، وأبي طُعمة مولاهم، أنهما سمعا: ابن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ... الحديث.فذكروه دون القصة. وعند أبي داود (أبو علقمة مولاهم)، بدل (أبو طعمة). قال المزي في التحفة (٤٧٨/٥-٤٧٩): والصواب (أبو طعمة. هكذا قال: أبو علي اللؤلؤي وحده عن أبي داود (أبو علقمة)، وقال أبو الحسن بن العبد وغير واحد عن أبي داود: (أبو طعمة)، وهو الصواب. =

**(٦٦) قال: ثنا المثنى بن سعيد الضُّبَعي[(١)]، عن أبي التياح[(٢)]، عن أنس بن مالك قال: كان رسول الله ﷺ يزور أم سُلَيْم أحياناً فيمازح أخاً لي يقول: «يا أبا عُمير ما فعل النُّغَير[(٣)]».**

**(٦٧) قال: وثنا المثنى بن سعيد الضُّبَعيّ، عن قتادة، عن بُشَير بن كعب العذري[(٤)] أن رسول الله ﷺ قال: «إذا تدارأ[(٥)] القوم في طريق بينهم فليجعل سبعة أذرع[(٦)]».**

---

= وأخرجه أحمد (٧١/٢)، (٥٣٩٠)، من طريق: ابن لهيعة، ثنا أبو طعمة، قال: ابن لهيعة: لا أعرف أيش اسمه؟ قال: سمعت عبد الله بن عمر...). وأخرجه الحاكم (٣٧/٢)، والطبراني في الأوسط (١٦٦/٥)، كلاهما: من طريق عبدالله بن عبدالله بن عمر عن أبيه به.

وله شاهد من حديث ابن عباس.رواه أحمد بإسناد صحيح وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح الإسناد صحيح الجامع (٢٣٦٠). ومن حديث أنس. رواه الترمذي (٥٨٩/٣)، وابن ماجه (١١٢٢/٢)، وقال الترمذي: هذا حديث غريب من حديث أنس وقد روي نحو هذا عن بن عباس وابن مسعود وابن عمر عن النبي ﷺ.

(١) أبو سعيد البصري القسّام القصير، ثقة، من السادسة/بخ د ت س التقريب (٥١٩).

(٢) هو: يزيد بن حميد الضبعي، ثقة ثبت، مات سنة ثمان وعشرون ومائة/ع التقريب (٦٠٠).

(٣) إسناده صحيح، ورواه أحمد (٢٩٤/٢٠-٢٩٥)، (١٢٩٧٩)، عن بهز، حدثني مثنى بن سعيد به. ورواه النسائي في عمل اليوم والليلة (٣٣٦)، من طريق: أزهر بن القاسم، عن المثنى بن سعيد به. وأخرجه البخاري (٢٢٧٠/٥)، (٥٧٧٨)، (٢٢٩١/٥)، (٥٨٥٠)، من طريق: عبدالوارث. ومسلم (١٣٩٢/٣)، (٢١٥٠)، من طريق: شعبة كلاهما عن أبي التياح به نحوه.

(٤) بُشير- مصغر- ابن كعب بن أبي الحميري العدوي، أبو أيوب البصري، ثقة، مخضرم، من الثانية/خ ٤ التقريب (١٢٦).

(٥) تَدَارَأَ القومُ: تَدافَعوا في الخُصومة ونحوها واختَلَفوا. لسان العرب (٧١/١).

(٦) الحديث بهذا الإسناد مرسل، إلا أن بعض من رواه يجعله من حديث أبي هريرة، فقد رواه أبو داود (٣١٤/٣)، (٣٦٣٣)، وصححه الألباني. و الترمذي (٦٣٧/٣)، (١٣٥٦)، =

**(٦٨) قال: وثنا المثنى، عن قتادة، عن عبد الله بن بُريدة، عن أبيه. أنه كان بخرا سان فعاد مريضا في الموت يعرق جبينه فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «المؤمن يموت بعَرَق الجبين[1]».**

**(٦٩) قال: حدثنا همّام بن يحيى[2]، عن أبي غالب[3]، أنه حدثه عن أنس ابن مالك «أنه صلى على جنازة رجل، فقال: فقام عند رأسه، ثم أتي بجنازة امرأة**

---

= وقال: حسن صحيح. وابن ماجه (٢/٧٨٤)، (٢٣٣٨)، وأبو عوانة (٣/٤١٩)، (٥٥٤٧)، وأحمد (٢/٤٦٦)، (١٠٠١٣)، وأبو داود الطيالسي (ص ٣٣٣)، (٢٥٥٥)، كلهم من طريق: المثنى بن سعيد الضبعي، عن قتادة، عن بُشَير بن كعب العذري، عن أبي هريرة به.

(١) إسناده ضعيف لأن قتادة مدلس وقد رواه بالعنعنة، ومن طريق: المثنى، به مثله. أخرجه أبو داود الطيالسي (ص١٠٩)، (٨٠٨)، والترمذي (٣/٣١٠)، وابن ماجه (١/٤٦٧)، وأحمد (٥/٣٥٠)، والحاكم (١/٥١٣)، وقال الترمذي: (هذا حديث حسن، وقد قال بعض أهل العلم: لا نعرف لقتادة سماعاً من عبد الله بن بريدة). وقال الحاكم: (هذا حديث على شرط الشيخين ولم يخرجاه). وتابع قتادة: كهمس بن الحسن التميمي وهو ثقة روى له الجماعة أخرجه النسائي (٤/٦)، من طريقه: ، عن عبد الله بن بريدة به.وله شاهد من حديث عبدالله بن مسعود أخرجه الطبراني في الكبير والأوسط ورجاله رجال الصحيح كما في مجمع الزوائد (٢/٣٢٥)، وبتلك الأمور ترتقي رواية قتادة إلى درجة الحسن لغيره.وحسنه الحافظ ابن حجر في النكت (١/٣٩٤)، وأما قول بعض أهل العلم: بأن قتادة لم يسمع من عبد الله بن بريدة، فيجاب عنه: بأنه عصريّه وبلديّه وكلاهما من البصرة ولو صحّ سماعه منه فإن قتادة مدلس وقد روى الحديث بصيغة العنعة.

(٢) ابن دينار العوذي، بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة، أبو عبد الله، أو أبو بكر، البصري، ثقة ربما وهم، من السابعة، مات سنةأربع - أوخمس - وستين/ع التقريب (٥٧٤).

(٣) الباهلي مولاهم، الخياط البصري، اسمه نافع، أو رافع، ثقة من الخامسة/د ت ق التقريب (٦٦٤).

**فصلى عليها، فقام حذاء وسط السرير، فقال له العلاء بن زياد[1]: يأبا حمزة هكذا كان يصنع رسول الله ﷺ كما صنعت على الرجل والمرأة؟ قال: نعم [2]».**

**(٧٠) قال: وثنا عبيد الله بن عبد الله الأزدي[3]، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أنجشة[4] رُويدك سوْقك بالقوارير» قال أنس: لرقتهن**

---

(١) العدوي، أبو نصر البصري، أحد العبّاد، ثقة، من الرابعة، مات سنة أربع وتسعين/خت مد س ق. التقريب (٤٣٥).

(٢) إسناده صحيح .ورواه أحمد (١١٨/٣، ٢٠٤)، وأبو داود (٢٠٨/٣)، (٣١٩٤)، والترمذي (٣٥٢/٣)، (١٠٣٤)، وابن ماجه (٤٧٩/١)، والطيالسي (ص٢٨٦)، (٢١٤٩)، والبيهقي (٣٣/٤)، كلهم من طريق: همام بن يحيى، عن أبي غالب به نحوه. غير أبي داود، فأخرجه من طريق: عبد الوارث – وهو ابن سعيد–، عن أبي غالب به نحوه، بزيادة فيه. وقال الترمذي: (وفي الباب عن سمرة.وحديث أنس هذا حديث حسن، وقد روى غير واحد عن همام مثل هذا وروى وكيع هذا الحديث عن همام، فوهم فيه فقال: عن غالب، عن أنس. والصحيح: عن أبي غالب. وقد روى هذا الحديث عبد الوارث بن سعيد وغير واحد، عن أبي غالب. مثل رواية همام، واختلفوا في اسم أبي غالب هذا فقال بعضهم: يقال اسمه: نافع ويقال: رافع، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا وهو قول أحمد وإسحاق).

(٣) ذكره المزي من شيوخ: سعيد بن يحيى اللخمي، كما في تهذيب الكمال (١٠٧/١١). وقال البخاري في التاريخ الكبير (٣٨٧/٥): (عبيد الله بن عبد الله أبو الخطاب ومنزله في ربعة سمع أنسا رضي الله عنه قاله: النضر بن شميل). وقال: ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣٢٠/٥): (عبيد الله بن عبد الله أبوالخطاب سمع أنس بن مالك، روى عنه أبو عاصم النبيل. سمعت أبي يقول ذلك). وقال ابن حبان في الثقات (٦٨/٥)، (٣٨٩٠): (عبيد الله بن عبد الله أبو الخطاب ومنزله في ربعة بالبصرة، يروى عن أنس بن مالك روى عنه النضر بن شميل).

(٤) أنجشة –وهو بفتح الهمز وسكون النون وفتح الجيم وبعدها شين معجمة ثم هاء تأنيث – الأسود الحادي (رضي الله عنه) كان حسن الصوت بالحداء وقال البلاذري: كان حبشيا. فتح الباري (٥٤٤/١٠)، الإصابة (١١٩/١).

**وضعفهن[1].**

**(٧١) قــال: حــدثنا أبو حمزة الثُّمالي[2]، عن أبي إسحاق الهمْداني، عن الحارث[3]، عن علي بن أبي طالب، قال: قال رسول الله ﷺ: «من زار أخاً لله لا**

(١) رواه الدارمي (كما في إتحاف المهرة (١٢٩/٢))، برقم (١٣٧٦)، عن أبي عاصم، عن عبيد الله بن عبد الله عن أنس قال: كان غلام يسوق بأزواج النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «يا أنجشة رويدك سوقك بالقوارير». ووثقه محقق هذا الجزء من الإتحاف من طبعتي السنن للدارمي (٣٩٥/٢)، (الدمشقية)، و (٢٠٦/٢)، (اليماني)، وأشار إلى ما فيهما وهو (عبيد الله بن عبيد الله، عن ابن عباس)، ثم أشار إلى أن اليماني اضطرب في كلامه على الحديث ونقل عنه أنه قال: لكن جاء في تعليقه في الطبعة الهندية: أشار المصحح إلى صحة الحديث – يعني السند – هكذا: أخبرنا أبو عاصم، عن عبدالله- مكبراً – بن عبيد الربعي البصري عن أنس.ا.هـ قلت: وإشارة المصحح هي الأقرب للصواب إن سلمت من تحريف (عبيد الله)، إلى (عبد الله)، أثناء طباعة سنن الدارمي، وضبط المحقق لها بقوله (مكبرا).وأرى أن المصحح يقصد (عبيد الله بن عبد الله الربعي البصري)، وهو عبيد الله ابن عبدالله: كما هو عند المصنف وكذلك الدارمي كما في الإتحاف، وقول البخاري وابن حبان المتقدم في ترجمته: (ومنزله ربعة)، وزاد ابن حبان (بالبصرة)، فيصح عندئذ في نسبته (الربعي البصري)، كما ذكر مصحح طبعة الدارمي الهندية، ويصدق في نسبته أيضا (الأزدي)، كما هو عند هشام بن عمّار، لأن ربعة حي من الأزد، كما قال ابن دريد في الاشتقاق ص٦٧، والسمعاني في الأنساب (٤٣/٣)، وروى عنه أبو عاصم النبيل – وحديثه عند الدارمي- والنضر بن شميل، وهما بصريان في طبقة واحدة، وفي طبقتهما سعيد بن يحيى اللخمي وهو كوفي نزل دمشق. والله أعلم.

والحديث رواه (البخاري (٢٢٧٨/٥، ٢٢٨١، ٢٢٩٤)، ومسلم (١٨١١/٤ -١٨١٢)، (٢٣٢٣)، من طرق أخرى عن أنس.

(٢) هو: ثابت بن أبي صفية الثمالي، بضم المثلثة، أبو حمزة، واسم أبيه دينار، وقيل: سعيد، كوفي، ضعيف رافضي، من الخامسة مات في خلافة أبي جعفر/ت عس ق التقريب (١٣٢).

(٣) الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني بسكون الميم الحوتي بضم المهملة وبالمثناة الكوفي أبو =

**لغيره، التماس موعود الله، وينجز ما وعد الله، وَكَّل الله به سبعين ملكا ينادونه من خلفه حتى يرجع إلى بيته : ألا طبت وطابت لك الجنة [(١)]».**

**(٧٢) قال: حدثنا عبيد الله بن الوليد الوَصّافي[(٢)]، عن عبد الله بن عُبيد بن عُمير[(٣)] عن عائشة قالت: «أُتِيَ رسول الله ﷺ بطعام فقلت: ألاَ تأكل وأنت مُتْكِىء أهون عليك؟ قالت: فأصغى بجبهته حتى كاد يمسح بها الأرض قال: «آكل كما يأكل العبد وأنا جالس». فما رأيته أكل متكئاً حتى مضى لسبيله[(٤)]».**

---

= زهير صاحب علي، كذّبه الشعبي في رأيه ورمي بالرفض وفي حديثه ضعف، وليس له عند النسائي سوى حديثين مات في خلافة ابن الزبير./٤ التقريب (١٤٦).

(١) إسناده ضعيف جدا وأخرجه ابن عدي – في ترجمة أبي حمزة الثمالي- في الكامل (٩٣/٢)، ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٤٩٣/٦). وقال البيهقي: تفرد به أبوحمزة الثمالي عن أبي إسحاق.

(٢) عبيد الله بن الوليد الوصّافي، بفتح الواو وتشديد المهملة، أبو إسماعيل، الكوفي. العجلي، ضعيف، من السادسة/بخ ت ق تقريب (٣٧٥).

(٣) الليثي المكي. ثقة من الثالثة، استشهد غازيا سنة ثلاث عشرة م ٤ التقريب (٣١٢).

(٤) إسناده ضعيف. وعزاه الحافظ ابن حجر إلى هشام بن عمّار في فوائده وأورده بسنده ومتنه. إتحاف المهرة (٥٩/١٧)، (٢١٨٧٠)، وأخرجه نعيم بن حماد في زوائده على الزهد لابن المبارك ص (٥٣)، برقم (١٩٢)، عن: عبيد الله بن الوليد الوصافي به نحوه. ومن طريق: الوصّافي أيضا رواه أبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ (٦٦-٦٧)، والبغوي في شرح السنة ٢٨٧/١١). وأشار الحافظ في التلخيص الحبير (١٢٥/٣)، إلى حديث عائشة وعزاه لأبي الشيخ وقال: ضعيف. وأخرجه أبو يعلى الموصلي (٣١٨/٨)، من طريق أبي معشر- وهو نجيح السندي وهو ضعيف- عن سعيد- هو المقبري- عن عائشة بنحوه. ومن طريقه: رواه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٩٤/٢-١٩٥)، وقال: هذا حديث حسن غريب. وقال الهيثمي (١٩/٩)، رواه أبو يعلى وإسناده حسن.وله شواهد أوردها الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (١٢٥/٣-١٢٦).

**(٧٣) قال: ثنا عبيد الله[١]، عن محارب[٢]، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «يُطبع المؤمن على كُلّ خُلُقٍ إلا الخيانة والكذب[٣]»**

**(٧٤) وبالإسناد: عن النبي ﷺ قال: «إنما سماهم أبراراً لأنهم برُّوا الآباء والأبناء، كما أن لوالديك عليك حقًا /(١٥٩/أ) كذلك لولدِك عليك حق[٤]».**

**(٧٥) قال: وثنا عبيد الله بن الوليد، عن عبد الله بن عبيد بن عُمير عن عائشة أنها سُئلت عن موت الفجأة[٥]؟ فقالت: سألت رسول الله ﷺ عنها؟ فقال: «هي**

---

(١) ابن الوليد الوصَّافي.

(٢) دِثار، السدوسي، القاضي، ثقة إمام زاهد. التقريب (٥١٢).

(٣) ومن طريق: محمد بن خريم الدمشقي عن هشام بن عمّار به. أخرجه البيهقي في الشعب (٢٠٧/٤)، (٤٨١١). ومن طريق عبيدالله بن الوليد الوصافي أخرجه ابن عدي في الكامل (٣٢٣/٤)، وقال الهيثمي (٩٣/١): رواه الطبراني في الكبير وفيه عبيدالله بن الوليد وهو ضعيف ورواه أحمد ٢٥٢/٢)، من حديث الأعمش قال: حدثت عن أبي أمامة. وقال الهيثمي (٩٢/١)، وهو منقطع بين الأعمش وأبي أمامة. وله شاهد من حديث سعد بن أبي وقاص أخرجه الدورقي في مسند سعد (ص١٢١)، (٦٥)، البزار (٣٤٠/٣-٣٤١)، وأبو يعلى (٦٧/٢)، وقال: في مجمع الزوائد (٩٢/١)، ورجاله رجال الصحيح.

(٤) أخرجه ابن عدي في الكامل (٣٢٣/٤)، عن: محمد بن خريم عن هشام بن عمّار به. ورواه ابن مردويه (كما في تفسير ان كثير٤٤٣/١)، من طريق: أبي طاهر سهل بن عبدالله عن هشام بن عمّار بهمرفوعا.وكذلك رواه الطرسوسي في مسند عبدالله بن عمر (ص٢٤)، (١٦)، من طريق: خالد بن مخلد عن عبيدالله بن الوليد الوصافي به مرفوعا. رواه البخاري في الأدب المفرد (ص٤٧)، (٩٤)، وابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٤٤٣/١)، كلاهما من طريق: عيسى بن يونس، عن عبيدالله بن الوليد به موقوفا على ابن عمر من قوله. وقال ابن كثير: وهذا أشبه. وقال الهيثمي (١٦٤/٨): رواه الطبراني وفيه عبيدالله بن الوليد الوصافي وهو ضعيف.

(٥) موت الفجأة: بضم الفاء والمد أو بفتح الفاء وسكون الجيم بلا مد أي الموت بغتة قاله السندي. عون المعبود (٢٦٠/٨).

**راحةٌ للمؤمن وأسف للكافر[١]»**

**(٧٦) قال: ثنا سليمان بن المغيرة[٢]، عن حميد بن هلال[٣]، عن أبي بردة قال: سمعت رجلاً من المهاجرين، يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يا أيها الناس توبوا إلى الله واستغفروه، فإني أتوب إلى الله وأستغفره كل يوم مائة مرة». قال: فذهبت أهوي بيدي، كأني أحسب فقال: إنّما أُسْمِعك كما سمعت رسولَ الله ﷺ يقول[٤].**

---

(١) رواه أحمد (١٣٦/٦)، عن وكيع عن عبيدالله بن الوليد به. والبيهقي في الكبرى (٣٧٩/٣)، وفي الشعب (٢٥٥/٧)، من طريق أبي إسحاق عن الوصافي به. وقال: رواه سفيان الثوري عن عبيدالله موقوفا عن عائشة رضي الله عنها. وقال الهيثمي (٣١٨/٢)، رواه أحمد والطبراني في الأوسط وفيه قصة وفيه عبيد الله بن الوليد الوصافي وهو متروك. وقال العجلوني في كشف الخفا (٣٨٣/٢)، رواه الامام أحمد والبيهقي عن عائشة مرفوعا بسند صحيح.ا.هـ بل سنده واه عبيد الله بن الوليد الوصافي وفيه عبدالله بن عبيد بن عمير لم يسمع من عائشة رضي الله عنها.. رواه الطبراني في الأوسط (٢٧٥/٣)، (٣١٢٩)، من طريق: صالح بن موسى الطلحي عن عبدالملك بن عمير عن موسى بن طلحة عن عائشة بنحوه. وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية (٨٩٥/٢)، واما حديث عائشة ففيه صالح بن موسى قال يحيى ليس حديثه بشيء وقال النسائي متروك الحديث وقال ابن حبان يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الاثبات حتى شهد لها انها معمولة قال الازدي ولهذا الحديث طرق وليس فيها صحيح عن رسول الله ﷺ.

(٢) سليمان بن المغيرة القيسي مولاهم البصري، أبو سعيد، ثقة ثقة قاله يحيى بن معين، من السابعة أخرج له البخاري مقرونا وتعليقا، مات سنة خمس وستين/ع التقريب (٢٥٤).

(٣) العدوي، أبو نصر البصري، ثقة عالم، من الثالثة./ع التقريب (١٨٢).

(٤) ومن طريق سليمان بن المغيرة به رواه النسائي في الكبرى (١١٦/٦)، (١٠٢٧٨)، وفي عمل اليوم والليلة (ص ٣٢٦)، (٤٤٤)، والطبراني في الكبير (٣٠١/١)، (٨٨٥)، وأخرجه أحمد (٢٦١/٤)، (٢٦٠/٤، ٤١١/٥)، من طرق: عن يونس، وأيوب كلاهما: عن حميد به نحوه. والصحابي المبهم هو الأغر المزني رضي الله، فقد أخرجه مسلم =

(٧٧) قال: ثنا عبد الأعلى[١]، عن محمد بن عمرو بن عطاء[٢]، عن أبي هريرة قال: كانت امرأة من دوّس يقال لها: أم شريك، أسلمت في رمضان فبدا لها الهجرة إلى رسول الله ﷺ، فطلبت صاحبة، فلقيها رجل من اليهود فقال: ما تطلبين؟ قالت: صاحبة تصحبني إلى رسول الله قال: أنا أصحبك، قالت: فانتظرني أملأ سِقائي ماءً، قال: معي ما يكفيك. قال: فأقبلت معه فساروا يومهم، فلما أمسوا نزلوا، فدعاها إلى العشاء، قالت: اسقني ماءً. قال: والله لا أسقيك حتى تهودي، قالت: والله لا أتهود أبداً بعد إذ هداني الله للإسلام. فأتت بعيرها فَعَقلته، ثم وضعت رأسها على ركبته ونامت، فما أيقظها إلا بَرْد دلو قد وقع على جبينها، قالت: فرفعت رأسي فنظرت إليه، فإذا أشد بياضاً من اللبن وأحلى من العسل، فشربت حتى رويت ونضحت على سقائي حتى ابتلّ، ثم ملأته ثم رُفِع بين يدي في قيراط أبيض – تعني جبلا أبيض – حتى توارى عني في السماء، فلما أصبحت قالت: أتاني اليهودي فقال: أتريدين الماء؟ قلت: قد والله سقاني الله.قال: من أين نزل عليك، من السماء؟قلت: أي والله لقد نزل عليّ من السماء. قالت: فَسِرْتُ حتى أَتَيْتُ النبي ﷺ . فخطبها، قالت: لست أرضى لك نفسي وبُضْعي لك فزوجني من شئت. فزوجها زيداً، وأمر لهم بثلاثين صاعاً من شعير وقال: «كُلــــوه ولا تَكِيلوه»، وكان عندها عُكّة[٣] من سمن فأهدتها لرسول الله ﷺ ففرغوها، فقال النبي ﷺ: «علّقوها في مكانها ولا تُوكوها»، فدخلت

= ٢٠٧٥/٤)، من طرق: عن أبي بردة قال سمعت الأغر

(١) عبد الأعلى بن أبي المساور الزهري مولاهم، أبو مسعود الجرار بالجيم وراءين، الكوفي نزل المدائن متروك كذبه ابن معين من السابعة مات بعد الستين/ق التقريب (٣٣٢).

(٢) محمد بن عمرو بن عطاء القرشي، العامري، المدني، ثقة، من الثالثة، مات في حدود العشرين./ع. التقريب (٤٩٩).

(٣) العكة: بالضم آنية السمن.وتُصنع من الجلد. مختار الصحاح ص (١٨٨).

أم شريك وهي ممتلئة سمناً فأَوْكتها، وقالت: يا فلانة أليس قد أمرتك أن تبعثي بهذه العكة إلى رسول الله ﷺ؟ /(١٥٩/ب) قالت: قد والله ذهبت بها ففرغوها فصرفها فما يقطر منها شيء، ولكن قال: «عَلّقوها ولاتُوكُوها». فأكلوا منها حتى فَنِيَت، وكَالوا الشعير فوجدوه ثلاثين صاعاً لم ينقص منه شيء[١]».

(٧٨) قال: ثنا عبد الأعلى، عن محمد بن عمرو بن عطاء، قال: حدثني أبو هريرة، قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ عبدٍ مؤمن يتوضأ فيحسن وضوءه، ثم يمشي إلى بيت من بيوت الله صلى فيه صلاة مكتوبة إلا رفع الله بكل خطوة يخطوها درجة ومحا عنه بالأخرى سيئة وكتب له بالأخرى حسنة، وما من عبد مؤمن يمرض مرضاً إلا أمر الله حافظَيْه[٢] أنّ ما عَمِل من سَيِّئةٍ ألا يكْتبا عليه شيئاً، وما عمل من حسنة أن يكتبها له عشرا، وأن يكتب له من أحسن ما كان يعمل

---

(١) في إسناده عبد الأعلى بن أبي المساور وهو متروك الحديث. قال ابن حجر في الإصابة (٢٣٧/٨): أم شريك الدوسية ذكرها يونس بن بكير في رواية السيرة عن أبي إسحاق، فقال يونس: عن عبد الأعلى بن أبي المساور عن محمد بن عمر بن عطاء عن أبي هريرة قال كانت امرأة من دوس يقال لهاأم شريك...)، فذكر الحافظ ابن حجر بعضه وقال: وذكر الحديث بطوله.وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (١٥٧/٨)، واللالكائي في كرامات الأولياء (ص١٦٢- ١٦٣)، كلاهما من طريق: حماد بن زيد ثنا يحيى بن سعيد مرسلا: قال: هاجرت أم شريك الدوسية... بنحوه. وللعكة شاهد صحيح عند مسلم (من حديث جابر أن أم مالك كانت تهدي للنبي ﷺ في عكة لها سمنا، فيأتيها بنوها فيسألون الادم فتعمد الى العكة فتجد فيها سمنا فما زال يقيم لها أدم بيتها حتى عصرته فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو تركتها ما زال قائما). ولكيل الطعام شاهد صحيح أيضا من حديث عائشة. وهو في هذا الجزء برقم (١١١).

(٢) فى الخطية (حافضيه)، وفي مسند أبي يعلى (حافظه).

**وهو صحيح وإن لم يعمل[1]».**

**(٧٩) قال: ثنا أبو عامر[2]، عن الحسن بن أبي الحسن[3]، عن سعد مولى أبي بكر[4]، قال: كان رسول الله ﷺ: «يأكل تمراً ومعه أناس فرأى النبي ﷺ رجلاً منهم يقْرِن قال: «لا تُقْرِنُوا[5] فإن كان أحدكم فاعلاً فَلْيؤذن أصحابه لِيَقْرِنوا كما يَقْرِن[6]».**

---

(١) في إسناده عبد الأعلى بن أبي المساور وهو متروك. ومن طريقه أخرجه أبو يعلى الموصلي في المسند (٥١٣/١١، ٥١٤)، برقم (٦٦٣٧، ٦٦٣٨)، وقال الهيثمي (٣٠٤/٢): رواه أبو يعلى وفيه عبد الأعلى بن أبي المساور وهو ضعيف. وذكر بعضه المنذري في الترغيب (١٤٧/٤)، من قوله (وما من عبد مؤمن يمرض مرضاً...)، إلى آخره، وعزاه لأبي يعلى وابن أبي الدنيا وضعفه الألباني في ضعيف الترغيب (١٩٩٧). وبنحو أول الحديث قد صحّ عند مسلم (٤٦٢/١)، برقم (٦٦٦)، من حديث أبي حازم الأشجعي عن أبي هريرة.

(٢) صالح بن رستم المزني مولاهم أبو، عامر الخزاز، بمعجمات، البصري، صدوق كثير الخطأ، من السادسة مات سنة اثنتين وخمسين خت/م٤ التقريب (٢٧٢).

(٣) البصري.

(٤) سعد مولى أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، وقيل: سعيد، و لم يثبت، صحابي له حديث، قيل: تفرد الحسن البصري بالرواية عنه/ق التقريب (٢٣٢)، الإصابة (٨٩/٣).

(٥) وهو أن يَقْرُن بين التَّمْرَتَين في الأكل وإنما نَهى عنه لأنَّ فيه شَرَها وذلك يُزْري بصاحبه أوْ لأنَّ فيه غَبْناً بِرَفيقه. النهاية (٥٢/٤).

(٦) إسناده ضعيف، أبو عامر الخزاز صدوق كثير الخطأ، والحسن البصري مدلس وقد عنعن. لكنه يرتقي إلى درجة الحسن لغيرة بشاهده الأتي في التخريج.والحديث أخرجه أحمد (١٩٩/١)، (١٧١٦)، وابن ماجه (١١٠٦/٢)، (٣٣٣٢)، والترمذي في العلل (ص ٣٠١)، برقم (٥٥٩)، وأبو يعلى الموصلي (١٤٥/٣)، (١٥٧٤)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (١٤/٢)، (٦٨٢)، والطبراني في الكبير (٥٥/٦)، والأوسط (٢٤٩/٨)، والحاكم (١٣٣/٤)، كلهم: من طريق: أبي داود الطيالسي، عن أبي عامر الخزاز به بنحوه. وقال الترمذي: سألت محمداً عن هذا الحديث؟ فقال: روى أبو عامر الخزاز هذا =

**(٨٠) قال: ثنا حنظلة بن أبي سفيان[١]، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر، قـــال: قـــال رسول الله ﷺ: «إذا استأذنكم نساؤكم إلى المساجد فأذنوا لهن [٢]»**

**(٨١) قال: ثنا نافع[٣] مولى (يوسف السلمي)[٤] عن نافع، عن ابن عمر: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُوداً غَيْرَهَا﴾ (النساء: ٥٦).فقال عمر أعِدْها؛ فأعادها، فقال معاذ بن جبل: عندي تفسيرها قال: تبدل في ساعة مائة مرة،**

= الحديث عن الحسن عن سعد مولى أبي بكر.اهـــ)، وقال الحاكم: هذاحديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه هكذا.وأقره الذهبي في التلخيص (١٢٠/٤). وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن أبي عامر إلا أبو داود. قلت: و لم ينفرد به أبو داود الطيالسي فقد تابعه متابعة تامة: سعيد بن يحيى اللخمي كما ترى. والحديث صححه البوصيري في مصباح الزجاجه (٢٦/٤). وله شاهد من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه البخاري (٨٨١/٢)، واللفظ له.ومسلم (١٦١٧/٣)، من حديث جبلة بن سحيم قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول: «نهى النبي ﷺ أن يقرن الرجل بين التمرتين جميعا حتى يستأذن أصحابه».

(١) حنظلة بن أبي سفيان بن عبد الرحمن بن صفوان بن أمية الجمحي المكي ثقة حجة من السادسة مات سنة إحدى وخمسين ع

(٢) ومن طريق: حنظلة به. أخرجه مسلم (٣٢٧/١)، (٤٤٢)، وأحمد ٢/ ٥٧، ١٤٣، ١٥٦)، وأبي يعلى الموصلي (٣٣٣/٩).

(٣) نافع مولى يوسف السلمي قيل: هو أبو هرمز، حدَّث عن عطاء ونافع، وقيل: هو آخر. قال أبو حاتم: متروك الحديث وضعفه أحمد وغيره. الميزان (١٠/٧)، اللسان (١٤٧/٦). وعند ابن عدي (٤٩/٧): نافع السلمي أبو هرمز بصري. وعند المصنف برقم (٨٣)، (نافع السلمي).

(٤) في الخطية (بن يوسف الأسلمي)، والتصويب من الكامل لابن عدي (٤٩/٧)، وتفسير ابن كثير (٥١٥/١)، ومصادر ترجمة نافع السابقة، وينظر تخريج الحديث.

**فقال عمر: هكذا سمعت رسول الله ﷺ يقول[1]».**

**(٨٢) قال[2]: ثنا نافع قال: دخلنا على أنس بن مالك ونحن سبعة فقال أكبرنا: يا أبا حمزة جئنا من مكان بعيد نعودك وتدعوا لنا، فقال: سمعت رسول الله ﷺ: دعا لأهل قباء وجاؤا يعودونه في مرضه الذي قبض فيه، فقال: «وجب حقّكم يا أهل قباء». قالوا: اللهم لك الحمد في بلائك وصنيعك إلى خلقك، اللهم لك الحمد في بلائك وصنيعك إلى موتانا، اللهم لك الحمد في بلائك وصنيعك إلى أنفسنا خاصة، اللهم لك الحمد بما هديتنا، ولك الحمد بما أكرمتنا،**

---

(١) في إسناده نافع السلمي وهو ضعيف جدا، وأخرجه ابن عدي في الكامل (٤٩/٧)، عن محمد بن خريم، عن هشام بن عمّار به.وأورد ابن كثير في تفسيره (٥١٥/١ رواية هشام ابن عمّار هذه وقال: رواه ابن مردويه عن: محمد بن أحمد بن إبراهيم، عن عبدان بن محمد المروزي، عن هشام بن عمّار به. وعن عبدان بن محمد المروزي رواه الطبراني في الأوسط (٧/٥)، (٤٥١٧). وقال الهيثمي (٦/٧): رواه الطبراني في الأوسط وفيه نافع مولى يوسف السلمي وهو متروك. و قال ابن رجب الحنبلي في التخويف من النار (ص١٢٦): روى نافع مولى يوسف السلمي عن نافع عن ابن عمر به. خرّجه ابن أبي حاتم وابن مردويه، وخرّجه ابن مردويه أيضا من طريق: نافع أبي هرمز أنبأنا نافع عن ابن عمر... فذكره وقال: نافع أبو هرمز ضعيف جدا وهو نافع مولى يوسف السلمي أيضا عند طائفة من الحفاظ منهم ابن عدي ومنهم من قال هما اثنان وكلاهما ضعيف. ا.هـ ورواه أبو نعيم في الحلية (٣٧٤/٥-٣٧٥)، من طريق: شيبان بن فروخ ثنا نافع أبو هرمز ثنا نافع عن ابن عمر قال: تلا رجل عند عمر هذه الآية ﴿كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها ليذوقوا العذاب﴾ قال: فقال عمر: أعدها عليّ ـــ وثم كعب، فقال: يا أمير المؤمنين أما إن عندي تفسير هذه الآية، قرأتها قبل الإسلام، قال فقال: هاتها يا كعب، فإن جئت بها كما سمعتها من رسول الله ﷺ صدقناك وإلا لم ننظر فيها. فقال: إني قرأتها قبل الإسلام ﴿كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها﴾ في الساعة الواحدة عشرين ومائة مرة. فقال عمر هكذا سمعتها من رسول الله ﷺ.

(٢) يعني: نافع مولى يوسف السلمي المتقدم في الإسناد السابق.

ولك الحمد بما سترتنا، ولك الحمد بالقرآن، ولك الحمد بالمعافاة، ولك الحمد حتى ترضى، /(١٦٠/أ) ولك الحمد إذا رضيت يا أهل التقوى ويا أهل المغفرة، اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار. يقولها ثلاث مرات: «اللهم اجعل صلواتك وبركاتك ومغفرتك ورضوانك على محمد وعلى آل محمد» فقالوا: يا رسول الله من آل محمد؟ فقال: « كل تقي، إنما أوليائي المتقون» فقلنا لأنس: يا أبا حمزة زِدْنا فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أعطي كل نبي دعوة في الدنيا وإني أخرت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة[(١)]».

## منتقى من الرابع

(٨٣) وأخبرنا الجوهري أبو محمد، قال: ابنا ابن مظفر، قال: ثنا محمد بن خُريم، قال: ثنا هشام بن عمّار، قال: ثنا سعيد بن يحيى، قال: ثنا نافع السّلميّ، عن عطاء[(٢)]، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ -لوفد نجران من بني الحارث-: «أول الوقت رضوان الله وآخر الوقت عفو الله». قالوا: أخبرنا بالصوم؟ قال: «صوم الدهر ثلاثة أيام من كل شهر، وإن أكل وشرب، وصوم يوم الاثنين يوم ولدت فيه، ويوم بعثت فيه. ويوم الخميس يوم تعرض أعمال بني

---

(١) ومن طريق: نافع مولى يوسف السلمي به رواه العيقيلي في الضعفاء (٢٨٦/٤)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٢٦٦/١)، فذكرا منه قال: سئل النبي ﷺ من آل محمد فقال: (كل مؤمن تقي)، قال العقيلي: ولا يتابع عليه. وقال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونافع يغلب على حديث الوهم، قال يحيى بن معين: لا يكتب حديثه.وضعفه هو وأحمد بن حنبل، وقال يحيى مرة: كذاب، وقال الدارقطني: متروك. وأما قوله مرفوعاً: «لكل نبي دعوة» فقد صحّ من حديث أبي هريرة وأنس رضي الله عنهما أخرجه البخاري (٢٣٢٣/٥)، ومسلم (١٨٩/١، ١٩٠).

(٢) ابن أبي رباح.

آدم على الله». قالوا: فأي الصدقة أفضل يا رسول الله؟ قال: «جُهْدُ الْمُقِلِّ». قالوا: فأي الجهاد أفضل يا رسول الله؟ قال: «منْ عُقر جواده وأهريق دمه في سبيل الله» قالوا: فمن السيِّد يا رسول الله من الرجال؟ قال: «ذاك يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم». قالوا: فما في أمتك سيّد؟ قال: «بلى، رجل أُعطي مالاً ورُزق سماحةً، فأدنى الفقير فقَلَّتْ شكَاتة[1] في الناس[2]»

(٨٤) قال: ثنا سعيد، وثنا نافع، عن عطاء، قال: دخلت على عائشة فقلت لها: ما تزودت من رسول الله ﷺ دعاء؟ قالت: بلى؛ قال لي: «إذا رأيت الناس قد رغبوا في الذهب والفضة فاسْتَكْثِري من هؤلاء الكلمات التسع في دبر كل صلاتك: اللهم إني أسألك الثبات في الأمر، وعزيمة الرشد، وشكر نعمتك، وحسن عبادتك، وقلباً سليما، ولساناً صادقا، وأسألك من خير ما تعلم، وأعوذ بك من شر ما تعلم، وأستغفرك لما تعلم[3]».

---

(١) عند الطبراني والبيهقي (فأدنى الفقير رجاء شكايته)، في الناس.

(٢) وعن هشام بن عمّار به أخرجه ابن أبي عاصم في الجهاد (٢/٥٧٢-٥٧٣)، (٢٣٢)، فذكر منه قيل للنبي ﷺ فأي الجهاد أفضل يا رسول الله؟قال: «من عقر جواده وأ هريق دمه». ومن طريق هشام بن عمّار: أيضا رواه الطبراني في الأوسط (٧/١١١ (٧٠٠٦)، وقال الهيثمي (٨/٢٠٢): رواه الطبراني في الأوسط وفيه نافع أبو هرمز وهو متروك. وكرره مخففاً الحكم عليه في (٣/١٢٨)، فقال: رواه الطبراني في الأوسط وفيه نافع أبو هرمز وهو ضعيف.وعزاه المنذري في الترغيب (٣/٢٦٠)، للطبراني في الأوسط. وقال الألباني في ضعيف الترغيب (١٥٦٢): ضعيف جدا. رواه البيهقي في الشعب (٧/٤٤٠)، (١٠٨٩٨)، من طريق: أبي هرمز – وهو نافع السلمي عن عطاء عن ابن عباس قال كنت قاعدا مع النبي ﷺ فجاء ثلاثة عشر رجلا عليهم ثياب السفر فسلموا على رسول الله ﷺ، ثم قال: قالوا: من السيد من الرجال يا رسول الله؟ فذكره إلى آخره. وقال البيهقي: أبو هرمز ضعيف.

(٣) ضعيف جداً بهذا الإسناد لحال نافع أبي هرمز. و لم أقف عليه من حديث عائشة رضي الله =

**(٨٥) عـــن ابن أبي ليلى[١]، عن عيسى بن عبد الـــرحمن بن أبي ليلى[٢]، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى[٣] / (١٦٠/ب) قال: رسول الله ﷺ: «لا تسبوا الشمس ولا القمر ولا الليل ولا النهار ولا الريح، فإنها تُرسل رحمةً لقوم وعذاباً لآخرين[٤]».**

---

= عنها، ولكن ورد من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه بنحوه، فقد رواه الترمذي (٤٧٦/٥)، (٣٤٠٧)، والنسائي (٤٥/٣)، (١٣٠٤)، وأحمد (١٢٣/٤، ١٢٥)، والطبراني في الكبير (٢٩٣/٧)، (٧١٧٦)، وابن حبان (٢١٦/٣)، (٥٣٩)، (٣١٠/٥)، (١٩٧٤)، والحاكم (٦٨٨/١)، (١٨٧٢)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. وضعفه الألباني وعزاه للترمذي والنسائي. ضعيف الجامع (١١٩٠).

وله شاهد من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه أخرجه الطبراني من طريق أبي إسحاق السبيعي قال: قال: البراء بن عازب: ألا أعلمك دعاءً علمنيه رسول الله ﷺ قال: «إذا رأيت الناس تنافسوا الذهب والفضة فادع بهؤلاء الدعوات اللهم إني أسألك الثبات في الأمر...» قال الهيثمي (١٧٣/١٠): رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه موسى بن مطير وهو متروك.

(١) هو: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي، القاضي، أبو عبد الرحمن، صدوق سيء الحفظ جداً من، السابعة مات سنة (١٤٨)./٤ التقريب (٤٩٣).

(٢) الأنصاري، الكوفي، ثقة من السادسة/٤ التقريب (٤٣٩).

(٣) الأنصاري، المدني، ثم الكوفي، ثقة من الثانية، أختلف في سماعه من عمر، مات بوقعة الجماجم سنة (٨٠)، قيل: إنه غرق/ع التقريب (٣٤٩).

(٤) هكذا ورد إسناده في الخطية مرسلاً، والحديث مروي عن ابن أبي ليلى وهو: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى- شيخ سعيد بن يحيى اللخمي في هذا الإسناد- عن أبي الزبير عن جابر، أخرجه كذلك أبو يعلى الموصلي (١٣٨/٤-١٣٩)، (٢١٩٤)، عن سفيان – هو ابن وكيع وهو ضعيف – حدثنا أبي، عن ابن أبي ليلى عن أبي الزبير عن جابر عن قال: قال رسول الله ﷺ. مثله. وتابعه سعيد بن بشير الدمشقي، ورواه من طريقه: عن أبي الزبير به، الطبراني في الأوسط (٧٠/٥)، برقم (٤٦٩٨)، و (٤٢/٧)، برقم (٦٧٩٥). وقال =

**(٨٦) قال: وثنا ابن أبي ليلى[1]، عن أبي الزبير[2]، عن جابر، عن رسول الله ﷺ قال: «دَعُوا الناس فليرزق الله بعضهم من بعض، وإذا استشار أحدكم أخاه فَلْيشر عليه[3]».**

= الهيثمي (٧١/٨): رواه الطبراني في الأوسط، وفيه سعيد بن بشير وثقه جماعة وضعفه جماعة وبقية رجاله ثقات، ورواه أبو يعلى بإسناد ضعيف.اهـ. وسأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث؟ فقال: لا أعلم رواه إلا ابن أبي ليلى وسعيد بن بشير. علل الحديث (٢٨٦/٢). وللجزء المتعلق بالريح يشهد له ما رواه الترمذي برقم (٢٢٥٣)، من حد يث أُبيٍّ بن كعب وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(١) هو: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى. تقدم.

(٢) محمد بن مسلم بن تدرُس الأسدي مولاهم، أبو الزبير المكي، صدوق إلا أنه يدلس. التقريب (٥٠٦).

(٣) إسناده ضعيف .لضعف ابن أبي ليلى و عنعنة أبو الزبير وهومدلس . ورواه ابن ماجه (١٢٣٣/٢)، (٣٧٤٧)، فذكر بعضه، وابن عدي في الكامل (٢٧٥/٥)، وعنه السهمي في تاريخ جرجان (ص ٢٩٢-٢٩٣)، كلهم من طريق: محمد بن أبي ليلى عن أبي الزبير به بنحوه. وقصره ابن ماجه على الاستشارة. وضعفه البوصيري: بمحمد بن عبد الرحمن أبي ليلى. مصباح الزجاجة (١٢٠/٤)، وأورده الحافظ في تغليق التعليق (٢٥٣/٣)، من حديث ابن ماجه وقال: إسناده صالح. قلت: يعني صلاحه للاعتبار مع ضعفه لعنعنة أبي الزبير وهو مدلس و لضعف محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ولكنه لم ينفرد به فقد تابعه عبد الملك بن عمير عن أبي الزبير به بنحوه أخرجه من طريقه البيهقي (٣٤٧/٥)، وقد أخرجه مسلم (١١٧٥/٣)، من طريق أبي خيثمة عن الزبير به بلفظ: (لا يبع حاضر لباد، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض).وروي عن حكيم بن أبي يزيد عن أبيه عن النبي ﷺ عند أحمد (٤١٨/٣)، والطبراني (٣٤٥/٢٢)، وقيل: عنه عن أبيه عمن سمع النبي ﷺ عند أحمد أيضا (٢٥٩/٤)، وفيه عندهم عطاء بن السائب وقداختلط، وبذلك أعلّه الهيثمي (٨٣/٤)، وأورده الهيثمي أيضا عن عطاء بن السائب عن أبيه عن جده.وعزاه للطبراني في الكبير، وقال: وفيه عطاء بن السائب أيضا.

**(٨٧) قال: وثنا ابن أبي ليلى، عن صدقة[١] عن ابن عمر قال: «بُنِيَ لِنَبِيِّ الله ﷺ بيت من سعف في المسجد فاعتكف في آخر شهر رمضان، فكان يصلي فيه، فأخرج رأسه ذات ليلة فقال: «أيها الناس إن المصلي إذا صلاّ يناجي ربه فليعلم أحدكم بما يناجيه ولا يجهر بعضكم على بعض [٢]».**

**(٨٨) قال: وثنا ابن أبي ليلى، عن عبد الله بن عطاء[٣]، عن عبد الله بن بُريدة عن أبيه، قال: «أتت امرأةٌ رسولَ الله[ﷺ] فقالت: إني تصدقت على أمي بجارية فماتت قال: «قد آجركِ الله ورَدْها عليك الميراث» قالت: فإن عليها حجة قال: «حجي عنها» قالت: فإن عليها صوم شهر رمضان؟قال: «صومي عنها[٤]»**

**(٨٩) قال: حدثنا ابن أبي ليلى، عن عطاء' عن ابن عباس في المني؟ قال: «إنما**

(١) صدقة بن يسار الجزري، نزيل مكة، ثقة من الرابعة، مات في أول خلافة بني العباس، وكان ذلك سنة اثنتين وثلاثي./م د س ق التقريب (٢٧٦).

(٢) رواه ابن خزيمة (٣/٣٥٠)، (٢٢٣٧)، وأحمد (٢/٦٧)، (٥٣٤٩)، (٢/١٢٩)، (٦١٢٧)، و ابن أبي شيبة (٢/٢٣٢)، (٨٤٦٣)، (٦/٥٨)، (٢٩٦٦٦). وقال الهيثمي (٢/٢٦٥): (رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير وفيه محمد بن أبي ليلى وفيه كلام، قلت وفي الصحيح منه الاعتكاف).قلت: مدراه على محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى لكن تابعه فيه معمر أخرجه أحمد في المسند (٢/٣٦)، (٤٩٤٠)، ومن طريق الطبراني في الكبير (١٢/٤٢٨)، (١٣٥٧٢)، من طريق: معمر عن صدقة المكي به.وصدقة هو: ابن يسار الجزري نزيل مكة ثقة. قال أبو الحسن الميموني رأيت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يستحسن حديث صدقة بن يسار أن النبي ﷺاعتكف. تهذيب الكمال (١٣/١٥٧)، والحديث صحيح فقد ورد عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم منهم علي وأبي سعيد و البياضي رضي الله عنهم.

(٣) الطائفي، أصله من الكوفة، صدوق يخطيء ويدلس، من السادسة./م٤ التقريب (٢١٣).

(٤) الحديث صحيح، وسند المؤلف ضعيف فيه محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى. وأخرجه مسلم (٢/٨٠٥)، والترمذي (٣/٥٤)، (٦٦٧)، (٣/٢٦٩)، (٩٢٩)، من طرق: عن عبدالله بن عطاء به.

**هو كهيئة المُخَاط والنُّخام فامسحه بخرقة أو حُتَّه[1]».**

**(٩٠) وعن ابن عباس، قال: «في كل حمامة من حمام الحرم شاة، وحمام الحرم الأخضر، والقُمري[2]، والدُّبسي[3]، واليعاقيب، والقطا[4]».**

**(٩١) وعن ابن عباس وابن عمر[5]: «أنهما كانا يكرهان أن يخرج من تراب الحرم إلى الحل، أو يدخل إلى الحرم من تراب الحل[6]».**

(١) أخرجه الدارقطني (١٢٥/١)، من طريق: ابن أبي ليلى به.أخرجه ابن أبي شيبة (٨٣/١)، من طريق: ابن أبي ليلى و حجاج عن عطاء به.ورواه الشافعي في المسند (ص٣٤٥)، من طريق: عمرو بن دينار وابن جريج كلاهما يخبره عن عطاء به. وعبد الرزاق ٣٦٧/١)، عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء به. وقال: ابن حزم في المحلى (١٢٦/١)، وصح عن ابن عباس في المني يصيب الثوب هو بمنزلة النخام والبزاق امسحه بإذخرة أو بخرقة ولا تغسله إن شئت إلا أن تقذره أو تكره أن يرى في ثوبك. وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأبي ثور وأحمد بن حنبل وأصحابهم.

(٢) طائر يشبه الحمام. لسان العرب (١١٥/٥).

(٣) الدبسي: طائر صغير، وقيل: هو ذكر الحمام. النهاية (٩٩/٢)، ولسان العرب (٧٦/٦).

(٤) رواه عبد الرزاق (٤١٧/٤)، عن الثوري عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس به بنحوه. وكذلك أورده البيهقي (١٨٢/٥)، معلقا. ورواه ابن أبي شيبة (١٧٨/٣)، من طريق: وكيع عن ابن أبي ليلى به بنحوه. ورواه والشافعي في المسند ترتيبه (٣٣٤/١). والدارقطني (٢٤٧/٢)، والبيهقي (١٨٢/٥، ٢٠٥)، من طريق: ابن جريج عن عطاء به نحوه.

(٥) أي بالإسناد السابق: المتقدم في (٨٩).

(٦) وأخرجه عنهما أبو بكر بن أبي شيبة (٢٩٤/٣)، من طريق: وكيع. أخرجه الفاكهي (٣٨٩/٣ ـــ ٣٩٠)، من طريق: عبيد الله بن موسى كلاهما عن ابن أبي ليلى به. وروى الشافعي في الأم (١٤٦/٧)، ومن طريقه البيهقي الكبرى (٢٠١/٥)، قال: وسمعت بن أبي ليلى يحدث عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالي عنهم أنهما كرها أن يخرج من تراب الحرم وحجارته.

**(٩٢) وعن ابن عمر: «لكل مطلقة متعة إلا التي لم يُدخل بها فلها نصف الصداق[1]».**

**(٩٣) قال: وثنا ابن أبي ليلى، عن الشعبي، عن ابن مسعود: «في الرجل يخير امرأته؟ قال: إن اختارت نفسها فواحدة يملك الرجعة وإن اختارت زوجها فلاشيء[2]».**

**(٩٤) قال علي: «إن اختارت نفسها فواحدة بائنة وإن اختارت زوجها فتطليقة[3]».**

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٤/١٤٠)، وعبد الرزاق (٧/٦٨)، من طريق: نافع، عن ابن عمر به. وأخرجه سعيد بن منصور (٢/٢٧)، (١٧٧٣)، من طريق: ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر قال: لكل مطلقة...

(٢) رواه سعيد بن منصور١/٤٢٦)، (١٦٤٩)، قال: نا هشيم قال: انا مغيرة عن إبراهيم: أن عمر، وابن مسعود قالا: فى الرحل إذا خير امرأته فاختارت نفسها فهى واحدة وهو أحق بها وان اختارت زوجها لا شيء. ورواه الطبراني (٩/٣٣٣)، (٩٦٥٤): حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق، عن الثوري، عن حماد، عن إبراهيم، قال: قال عمر، وابن مسعود: (ثم إن اختارت نفسها فهي واحدة وإن اختارت زوجها فلا شيء). وأخرجه الطبراني في الكبير (٩/٣٣٣)، (٩٦٥٣)، حدثنا إسحاق بن إبراهيم، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن مسعود في الخيار فذكره. وأخرجه ابن أبي شيبة (٤/٨٨)، قال: نا حفص بن غياث عن الشيباني عن الشعبي قال: قال عبد الله: إذا خير الرجل امرأته فاختارت نفسها فواحدة بائنة وإن اختارت زوجها لا شيء. وأخرجه سعيد بن منصور (١٦٤٨)، قال: نا أبو عوانة عن بيان عن عامر قال: سألني عبد الحميد عن الخيار؟ فقلت: كان عبد الله بن مسعود يقول: إن اختارت نفسها واحدة وان اختارت زوجها فلا شيء.

(٣) رواه عبدالرزاق (٧/٩)، (١١٩٧٧)، عن ابن التيمي، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي: (أن عليا قال: إن اختارت نفسها فهي واحدة بائنة، وإن اختارت زوجها هي تطليقة وله الرجعة عليها). وقال زيد بن ثابت: (إن اختارت نفسها فهي ثلاث). .

**(٩٥) وقال زيد: «إن اختارت نفسها فثلاث وإن اختارت زوجها فواحدة بائنة[١]».**

**(٩٦) قال: وثنا ابن جُريج، /(١٦١/أ) عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك[٢]، عن أبيه قال: «كان النبي ﷺ لا يقدم من سفر إلا نهاراً في الصبح، فإذا قدم بدا بالمسجد فصلى فيه ركعتين ثم جلس[٣]».**

**(٩٧) قال: وثنا ابن جُريج، عن يوسف بن أبي الحكم بن أبي سفيان[٤]، عن عمرو بن حَنَّة[٥]، عن عبد الرحمن بن عوف، قال: جاء رجل[٦] إلى النبي ﷺ وهو**

---

(١) رواه عبدالرزاق كما تقدم في الإحالة السابقة. ورواه الترمذي معلقاً (٤٨٣/٣). قال: زيد ابن ثابت إن اختارت زوجها فواحدة وإن اختارت نفسها فثلاث. وأخرجه الطبراني في الكبير (٣٣٣/٩)، والبيهقي (٣٤٥/٧)، والطحاوي في شرح معاني الأثار (٣٠٩/٣).

(٢) عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري أبو الخطاب المدني ثقة من كبار التابعين ويقال ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم مات في خلافة سليمان./ع التقريب (٣٤٩).

(٣) هكذا قال سعيد بن يحيى في روايته: (عبدالرحمن بن كعب بن مالك)، وإنما الحديث معروف من رواية (عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب بن مالك عن أبيه عن جده كعب بن مالك). هكذا أخرجه البخاري (١١٢٣/٣)، (٢٩٢٢)، ومسلم (٤٩٦/١)، (٧١٦، وغيرهما من طريق: ابن جريج عن الزهري، عن عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب بن مالك عن أبيه وعمه عبيدالله عن أبيهما كعب بن مالك به.

(٤) وعند من خرّجته عنهم (يوسف بن الحكم بن أبي سفيان)، وقال ابن حجر في التهذيب (٣٦٠/١١): د.يوسف بن الحكم بن أبي سفيان، ويقال: يوسف بن أبي الحكم، عداده في أهل الطائف. روى عن بن المسيب وحفص بن عمر بن عبد الرحمن بن عمرو وعوف ابن حية وعنه بن جريج وكثير بن شنظير ذكره ابن حبان في الثقات.ا.هـ

(٥) عمرو بن حنّة، بالنون الثقيلة، ويقال: بالتحتانية ويقال فيه: عمر، مقبول، من السادسة./د التقريب (٤٢٠).

(٦) قال عبد الرزاق (٤٥٦/٨)، قال: ابن جريج: أخبرت أن ذلك الرجل: الشريد بن سويد من الصدف وهو في ثقيف.

**عند المقام فقال: يا نبي الله إني نذرت إن فتح الله على النبي ﷺ مكة أن آتي بيت المقدس فأصلي فيه، وقد وجدت رجلاً من قريش خفيراً عليّ ذاهباً ومقبلاً، قال: «هاهنا فصلي». فعاد الرجل، فعاد رسول الله [ﷺ]، فعاد الرجل، فعاد رسول الله ﷺ، فعاد الرجل، فقال النبي ﷺ: «اذهب فصلي والذي نفسي بيده لو صلاها هاهنا لأجزت عنه[1]».**

**(٩٨) قال: وحدثنا ابن جُريج، عن محمد بن عباد بن جعفر [2]، عن أبي**

---

(١) أخرجه عبد الرزاق (٨/٤٥٥– ٤٥٦)، (١٥٨٩٠)- وعنه أحمد (٥/٣٧٣)، (٢٣٢١٧) – قال: أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني يوسف بن الحكم بن أبي سفيان، أن حفص بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف، وعمرو بن حنة أخبراه عن عمر بن عبد الرحمن بن عوف، وعن رجال من الأنصار من أصحاب النبي ﷺ أن رجلا من جاء إلى النبي ﷺ يوم الفتح... بنحوه. وكذلك رواه الشاشي في مسنده (١/٢٩٢)، (٢٦٢)، من طريق: أبي زيد سعيد بن أوس النحوى، عن ابن جريج، عن يوسف بن الحكم، عن حفص بن عمر بن عبدالرحمن، وعمرو بن حنة أنهما أخبراه عن عبدالرحمن بن عوف، وعن رجال من الأنصار: أن رجلا... وأخرجه أبو داود (٣/٢٣٦)، (٣٣٠٦)، من طريق: أبي عاصم النبيل، وروح بن عبادة، عن ابن جريج به. وقال: رواه الأنصاري، عن ابن جريج فقال: جعفر بن عمر وقال عمرو بن حية وقال أخبراه عن: عبدالرحمن بن عوف، وعن رجال من أصحاب النبي ﷺ. وأخرجه أحمد (٥/٣٧٣)، (٢٣٢١٨): ثنا محمد بن بكر، ثنا ابن جريج، أخبرني يوسف بن الحكم بن أبي سفيان، أن حفص بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف، وعمرو بن حنة، أخبراه عن عمرو بن عبد الرحمن بن عوف، عن رجل من الأنصار.

وله شاهد من حديث جابر بن عبدالله أخرجه أبو داود (٣/٢٣٦)، (٣٣٠٥)، وابن الجارود ص (٢٣٧)، برقم (٩٤٥)، وأبوعوانه (٤/٢٠)، (٥٨٨٣)، والحاكم (٤/٣٠٤)، وقال: صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه.

(٢) محمد بن عباد بن جعفر بن رفاعة بن أمية بن عابد بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي المكي، ثقة، من الثالثة/ع التقريب (٤٨٦).

**سلمة[1]، (و عبد الله بن عمرو[2])، عن عبد الله بن السائب، قال: «صلىّ بنا رسول الله صلاة الصبح يوم الفتح فخلع نعليه فجعلها عن يساره، ثم قرأ سورة المؤمنين حتى إذا جاء ذكر عيسى أخذته شرقة[3] فركع[4]».**

**(٩٩) حدثنا فطر[5]، عن شرحبيل أبي سعد[6]، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «ما من مسلم يُدْرِكُ له ابنتان فيحسن صحبتهما ما صحبتاه إلا أدخلتاه**

---

(١) هو: عبد الله بن سفيان المخزومي، أبو سلمة مشهور بكنيته، ثقة من الرابعة/م دس ق التقريب (٣٠٦).

(٢) في الخطية (عن عبد الله بن عُمر)، و الصواب (و عبد الله بن عمرو)، وهو كذلك في مصادر تخريج الحديث. وعبد الله هو: ابن عمرو بن العاص. أي أن عبد الله وأبا سلمة يرويان الحديث عن عبد الله بن السائب.

(٣) الشَّرْقة: المرَّة من الشَرَق أي شَرِق بدَمْعه فَعِيَ بالقراءة، وقيل: أراد أنه شرِق في بريقه فترك القِراءة وركع. النهاية (٢/٤٦٥).

(٤) وأخرجه مسلم (١/٣٣٦)، من طريق: ابن جريج قال: سمعت محمد بن عباد بن جعفر يقول: أخبرني أبو سلمة بن سفيان، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وعبدالله بن المسيب العابدي، عن عبد الله بن السائب. فذكر منه مايتعلق بقراءة سورة المؤمنين. وكذلك علقه البخاري (١/٢٦٨). واستدركه الحاكم (١/٣٩٠)، وقال: هذا حديث يعرف بمحمد بن عباد بن جعفر أخرجته شاهداً ولم يخرجاه.قلت بل أخرجه مسلم كما تقدم. ورواه ابن خزيمة (٢/١٠٦، ١/٢٧٥)، (١٠١٤، ٥٤٦)، والنسائي (٢/١٧٦)، كلهم: من طريق ابن جريج عن محمد بن عباد بن جعفر، عن أبي سلمة بن سفيان، عن عبدالله بن السائب به. رواه ابن ماجه (١/٢٦٩)، (٨٢٠)، والحميدي (٢/٣٦٥١)، (٨٢١)، من طريق: ابن أبي مليكة عن عبدالله بن السائب به.

(٥) فطر بن خليفة المخزومي مولاهم أبو بكر الحناط بالمهمله والنون صدوق رمي بالتشيع من الخامسة مات بعد سنة خمسين ومائة./خ ٤ التقريب (٤٤٨).

(٦) شرحبيل بن سعد، أبو سعد المدني، مولى الأنصار، صدوق اختلط بأخرة، من الثالثة مات سنة ثلاث وعشرين وقد قارب المائة./بخ د ق التقريب (٢٦٥).

الجنة [١]».

**(١٠٠) عن فطر، عن أبي إسحاق، عن كُدير الضبي[٢]، قال: جاء أعرابي إلى**

---

(١) إسناده ضعيف فيه شرحبيل بن سعد .

ومن طريق: فطر بن خليفة به أخرجه ابن ماجه (٢/١٢١٠)، وأحمد (١/٢٣٥)، وأبو يعلى المو صلي (٥/١٢٨)، والطبراني (١٠/٣٣٧)، الحاكم (٤/١٩٦)، وابن حبان (٧/٢٠٧)، والضياء في المختاره (١٠/٤٢٦، )، (٤٢٥)، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٤/١٠١)، هذا إسناد ضعيف أبو سعد اسمه شرحبيل بن سعد مولى خطمه وإن ذكره ابن حبان في الثقات، فقد ضعفه ابن سعد وابن معين وأبو زرعة وابن عدي والدارقطني واهمه ابن أبي ذئب. رواه أحمد بن منيع في مسنده ثنا أبو معاوية ثنا فطر فذكره بإسناده ومتنه.اهــ

(٢) كدير – بالتصغير – الضبي يقال: هوابن قتادة، قال الطبراني (١٩/١٨٧): كان يترل الكوفة وقد اختلف في صحبته. وقال: ابن قانع: ولم ير كدير النبي ﷺ وإنما هو عن رجل عن النبي ﷺ. معجم الصحابة (٢/٣٨٤ – ٢٨٥).وقال أبو داود: سألت أحمد؛ كدير الضبي له صحبة؟ قال: لا. السؤالات (٣٠٣)، وقال أبو حاتم الرازي: كدير الضبي روى عن النبي ﷺ مرسلا. وقال عبد الرحمن: سألت أبي عنه؟ فقال: محله الصدق، وقيل له: إن محمد بن إسماعيل البخاري أدخله في كتاب الضعفاء. فقال: يُحوّل من هناك. الجرح (٧/١٧٤٩). وقال البخاري في التاريخ الكبير (٧/٢٤٢): وروى عنه سماك بن سلمة وضعفه. وسبب جرح سماك له ما رواه العقيلي في الضعفاء في ترجمته (٤/١٣)، سماك بن سلمة قال: دخلت على كدير الضبي أعوده بعد الغداة، فقالت لي امرأته: ادن منه فإنه يصلي حتى يتوكأ عليك، فذهبت ليعتمد عليَّ فسمعته وهو يقول في الصلاة: سلام على النبي ﷺ والوصيِّ. فقلت: لا والله يا فلان، لا يراني الله عائدا إليك بعد يومي هذا. وقال البخاري في الضعفاء الصغير (ص٩٧)، ليس بالقوي. وقال النسائي في الضعفاء برقم (٥٠٢): ضعيف.وقال ابن حبان في المجروحين (٢/٢٢١): كدير الضبي شيخ يروي المراسيل روى عنه أبو إسحاق السبيعي منكر الرواية.وقال الذهبي: كدير الضبي شيخ لأبي إسحاق وهم من عده صحابيا، قواه أبو حاتم وضعفه البخاري والنسائي وكان من غلاة =

**رسول الله ﷺ فقال: «يا رسول علمني عملا أدخل به الجنة؟قال: «تقول العدل، وتعطي الفضل»، قال: لا أطيق ذلك، يشق عليّ، قال: «تطعم الطعام، وتفشي السلام». قال: لا أطيق ذلك قال: «لك إبل»؟[ قال: نعم ][1] قال: «فانظر إلى بعير منها وسقاء، ثم انظر إلى أهل بيت لا يشربون الماء إلا غبًا فاسقهم من الماء فإنه بالحري لا يهلك بعيرك ولا يتخرق سقاؤك حتى تجب لك الجنة[2]».**

---

= الشيعة.الميزان (٤٩٧/٥)، وترجم له وابن عدي في الكامل (٧٩/٦)، والعلائي جامع التحصيل (ص٢٩٥).

(١) فية تضبيب على كلمة ( إبل)، السابقة والإضافة من الزهد لهناد.

(٢) إسناده ضعيف لإنه مرسل . وأخرجه هناد في الزهد (٣٤٩/١)، (٦٥٥)، (٥١٦/٢)، (١٠٦٣)، قال: حدثنا محمد بن عبيد عن فطر به. وأخرجه معمر في الجامع (٤٥٦/١٠)، ومن طريقه الطبراني (١٨٧/١٩)، وأبو نعيم في الحلية (٣٤٦/٤)، والبيهقي في الكبرى (١٦٨/٤). وأخرجه الطيالسي في مسنده (ص١٩٤، برقم (١٣٦١)، ومن طريقه ابن أبي عصم في الأحاد (٢٠٠/٥)، عن شعبة. وأخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد (١٩٩/٥)، من طريق: شعبة قال سمعت أبا إسحاق يحدث أنه سمع كدير الضبي يحدث أن رجلا أتى النبي ﷺ..فذكره بنحوه. وأخرجه كذلك ابن خزيمة (١٢٥/٤)، (٢٥٠٣)، من طريق: الأعمش. والبيهقي في الشعب (٢١٩/٣-٢٢٠)، من طريق إسرائيل، و ابن أبي عاصم (٢٠٠/٥)، من طريق: زهير كلهم عن أبي إسحاق به. وقال ابن خزيمة: لست أقف على سماع أبي إسحاق هذا الحديث من كدير.ا.هـ وأجاب عنه الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة (٥/١٣)، فقال: قلت: قد صرح شعبه عن أبي إسحاق بأنه سمع من كدير أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة. لكن توقف الجمهور في صحة صحبة كدير. والحديث أورده الحافظ ابن حجر في الإصابه (٥٧٦/٥)، أخرجه: أحمد بن منيع في مسنده، والبغوي في معجمه، وابن قانع عنه ورجاله رجال الصحيح إلى أبي إسحاق.وقال الهيثمي (١٣٢/٣): رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح.ا.هـ وذلك ويحمل كلامه باعتبار كُدير صحابي، والصحابة رضي الله عنهم مأموني الجانب فلا يسأل أحداً عنهم بعد تزكية الله تبارك وتعالى لهم. في كتابه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من =

**(١٠١) قال: وثنا فطر، عن (منذر الثوري أبي يعلى[١])، عن أبي ذر قال: «قد كُنَّا مع رسول الله ﷺ/(١٦١/ب) وما يقلب الطير جناحيه في السماء إلا ذكَّرنا منه علما[٢]».**

---

= خلفه. وبعد ثناء نبيه ﷺ. وقال المنذري في الترغيب (٤٠/٢): قد سمعه أبو إسحاق من كدير ولكن الحديث مرسل وقد توهم ابن خزيمة أن لكدير صحبة فأخرج حديثه في صحيحه وإنما هو تابعي شيعي تكلم فيه البخاري والنسائي وقواه أبو حاتم وغيره وقد عده جماعة من الصحابة وهماً منهم ولا يصح والله أعلم.وأعلّه الألباني بالإرسال (حاشية الصحيح لابن خزيمه (١٢٥/٤، ١٢٦).

(١) في الخطية عن (منذر الثوري عن أبي يعلى)، عن أبي ذر.وهو سبق قلم، والصواب ما أثبته وينظر تخريج الحديث. وهو: المنذر بن يعلى الثوري بالمثلثة أبو يعلي الكوفي ثقة من السادسة/ع التقريب (٥٤٦).

(٢) إسناده منقطع منذر الثوري لم يدرك أباذر . وأخرجه أحمد (١٦٥/٥)، (٢١٤٧٨)، من طريق: حجاج عن فطر عن المنذر عن أبي ذر. رواه أبوداود الطيالسي ص (٦٥)، برقم (٤٨٠)، عن شعبة. ومن طريقه أحمد (١٥٣/٥، ١٦٥)، (٢١٣٩٩، ٢١٤٧٧)، عن الأعمش قال: سمعت منذر الثوري عن أصحاب له عن أبي ذر.وعند أحمد عن منذر ثنا (أشياخ من التيم)، (أشياخ لهم). وأخرجه البزار (٣٤١/٩)، وابن حبان (٢٤٣/١)، (٦٥)، والطبراني في الكبير (١٥٥/٢)، (١٦٤٧)، وابن جميع في معجم الشيوخ (ص١٤٢)، من طريق: سفيان بن عيينة عن فطر عن أبي الطفيل عن أبي ذر. وأشار البزار: إلى أن هذا الحديث رواه فطر عن منذر الثوري، قال: قال: أبو ذر. ومنذر الثوري لم يدرك أبا ذر.ا.هـ وقال الهيثمي (٢٦٣/٨، ٢٦٤): رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح غير محمد بن يزيد المقرىء وهو ثقة. وصحح الألباني إسناد الطبراني. الصحيحه (٤١٦/٤)، (١٨٠٣)، وذكره الدارقطني في العلل (٢٩٠/٢)، فقال: يرويه ابن عيينة عن فطر بن خليفة عن أبي الطفيل عن أبي ذر. وقيل: عن الثوري أيضاً وليس بصحيح عنه، وغير ابن عيينة يرويه عن فطر عن منذر الثوري عن أبي ذر مرسلا وهو الصحيح، وقال شعبة والثوري وابن نمير عن الأعمش عن منذر الثوري عن أشياخ لهم عن أبي ذر.ا.هـ وله شاهد من حديث أبي الدرداء أخرجه أبو يعلى الموصلي (٤٦/٩)، (٥١٠٩)، وقال =

**(١٠٢) حدثنا ابن أبي ليلى، عن الحكم بن عُتَيْبة، عن عبادة بن أبي الدَّرداء[١]، عن أبي الدرداء قال: «كنا عند النبي ﷺ نال رجل من رجل فردّ عليه رجل، فقال النبي ﷺ: «من ردّ عن عرض أخيه رُفع بها درجة[٢]».**

**(١٠٣) قال: ثنا فطر، عن أبي إسحاق، عن الحارث[٣]، عن علي قال[٤]: «من الناس من يُعطى القرآن ولا يُعطى الإيمان، ومثله مثل الآسة[٥] طيبة الريح مرة الطعم، ومثل الذي يعطى الإيمان ولم يعطى القرآن مثل تمرة حلوة الطعم لا ريح لها، ومثل الذي يعطى القران والإيمان مثل الأترجة طيبة الطعم طيبة الريح،**

= الهيثمي (٢٦٤/٨)، رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح وعزاه ابن حجر في المطالب العالية (٢٨/٤)، إلى أحمد بن منيع وقال: رجاله ثقات إلا أنه منقطع. وزاد في المسندة: (واختلف على مطر).

(١) قال ابن أبي حاتم في العلل (٤٠/٢، ٤١)، قال أبي: ما أدري ما هذا لا أعرف لأبي الدرداء إبناً يقال له: عبادة.وهذا من تخاليط ابن أبي ليلى.

(٢) أخرجه عبد بن حميد (١٠٠/١)، (٢٠٦)، والحارث بن أبي أسامة (كما في بغية الباحث (٨٣٦/٢)، (٨٨١)، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين (١٣٥/٣)، والبيهقي في الكبرى (١٦٨/٨)، وفي الشعب (١١٠/٦-١١١)، كلهم من طريق: ابن أبي ليلى عن الحكم عن ابن أبي الدرداء عن أبي الدرداء به. قال البيهقي: قال أبو عبدالله – يعني الحاكم -: ابن أبي الدرداء هذا هو عباد بن أبي الدرداء. وأخرجه الترمذي (٣٢٧/٤)، (١٩٣١)، وأحمد (٤٤٩/٦، ٤٥٠)، والبيهقي في الشعب (١١١/٦)، من طريق: أم الدرداء عن أبي الدرداء به. وقال: هذا حديث حسن. وأورد الألباني في صحيح الترغيب برقم (٢٨٤٨)، وقال: صحيح لغيره.

(٣) الحارث بن عبد الله الأعور. تقدم.

(٤) سقط في الخطية حرف (اللام)، من (قال).

(٥) وهي كذلك عند الدارمي (٤٤٢/٢).وفي رواية أخرى للحديث عند الدارمي أيضا (٤٤٣/٢)، (مثل الريحانة الآسة). والآس: الريحان. شرح مقامات الحريري (٦٣/٢). وفي لسان العرب (١٩/٦): والآس: ضرب من الرياحين.

ومثل الذي لم يُعط الإيمان ولا القرآن مثل الحنظلة مرة الطعم لا ريح لها[١]».

(١٠٤) قال: ثنا ابن أبي ليلى، عن الشعبي، عن ابن مسعود، قال: «لا يذوق عبْدٌ طعم الإيمان حتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، ولا يقول: لو... ولو أن...، ويدع المِرَاء وهو مُحقّ، ويدع الكذب والمزاح[٢]».

(١٠٥) قال: ثنا طلحة بن يحيى بن طلحة[٣]، قال: سمعت القاسم بن محمد، يقول: «رأيت عبد الله بن عمر يزاحم على الحجر حتى تسيل منخراه دما[٤]».

---

(١) إسناده ضعيف فيه الحارث الأعور. وأخرجه الدارمي (٤٤٢/٢)، (قال: ثنا أبو نعيم، ثنا فطر به مثله. والدارمي أيضا (٤٤٣/٢)، من طريق: إسرائيل عن أبي إسحاق به بنحوه.وأخرجه ابن أبي شيبة (١٤٢/٦)، (٣٠١٧١)، قال: حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن الحارث به. ولهذا الأثر شاهد مرفوع من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه. رواه البخاري (١٩١٧/٤)، ومسلم (٥٤٩/١)، ومن حديث أنس رضي الله عنه رواه أبو داود (٢٥٩/٤)، (٤٨٢٩)، قال الألباني في صحيح أبي داود: صحيح.

(٢) إسناده ضعيف فيه ابن أبي ليلى، ومنقطع الشعبي لم يسمع من ابن مسعود، تهذيب الكمال (٣٠/١٤). ورواه معمر في الجامع (١١٨/١١)، ومن طريقه: الطبراني في الكبير (١٧٥/٩)، عن قتادة، عن ابن مسعود به نحوه. وقال الهيثمي (٥٥/١): (رواه الطبراني، وقتادة لم يسمع من ابن مسعود).

(٣) طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمي، المدني نزيل الكوفة، صدوق يخطىء، من السادسة، مات سنة ثمان وأربعين/م٤ التقريب (٢٨٣)، تهذيب الكمال (١٨٠/١١).

(٤) إسناده حسن. رواه الفاكهي في أخبار مكة (١٢٩/١ ــ ١٣٠)، (١٣٠)، قال: حدثنا محمد بن أبي عمر، قال: ثنا سفيان، قال: ثنا طلحة بن يحيى بن طلحة، قال: سألت القاسم ابن محمد عن استلام الركن؟ فقال: اسْتلمه يا ابن أخي وزاحم عليه، فإني رأيت ابن عمر رضي الله عنهما يزاحم عليه حتى يدمى). وهكذا رواه عبدالرزاق (٣٤/٥ ــ ٣٥)، (٨٩٠٧)، قال: أخبرنا ابن عيينة، به مثله. لكن في مطبوعة المصنف (طلحة بن إسحاق بن =

(١٠٦) قال: ثنا ابن جُريج، عن عطاء: أن أبا راشد الحروري[1] قال لابن عباس: أرأيت قومك ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا﴾ (الأنبياء: ١٠٢) قال: ويحك أمجنون أنت؟!، (أين)[2] قـــوله ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾؟ (مريم: من الآية٧١) وأين قوله ﴿بِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ﴾؟ [هود: من الآية٩٨] وأين قوله ﴿إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا﴾؟(مريم: من الآية٨٦) والله إن كان مِنْ دُعاء مَنْ مضى: اللهم أخرجني من النار سالما وأدخلني الجنة غانما[3])

(١٠٧) عن عبيدة بن معتِّب[4]، عن عبد الله بن عبدالله[5]، عن عبد الرحمن بن

= طلحة)، بدل (طلحة بن يحيى بن طلحة). وأخرجه أبو نعيم في المستخرج (٣/٣٥٦)، من طريق: نافع: (رأيت ابن عمر يزاحم على الحجر حتى يدمى).

ورواه البخاري (٢/٥٨٢)، (١٥٢٩)، ومسلم (٢/٩٢٤)، (١٢٦٨)، عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (ما تركت استلام هذين الركنين في شدة ولا رخاء منذ رأيت النبي ﷺ يستلمهما).

(١) هو: نافع بن الأزرق الحروري أبو راشد من رؤوس الخوارج، وإليه تنسب طائفة الأزارقة، مات سنة ستين. الجوزجاني في أحوال الرجال ص (٢٥)، برقم (٧)، المقتنى في سرد الكنى برقم (٢١٢٤)، الميزان (٨/٦)، و اللسان٦/١٤٤)، والملل والنحل ١/١١٨)، والفرق بين الفرق ص ٥٠.

(٢) في الخطية (حايز)، وعلى الكلمة ضبة. وماصوبته هو كذلك عن الطبري (١٦/١٠٩).

(٣) إسناده صحيح .رواه الطبري في تفسيره (١٦/١٠٩)، من طريق: ابن جريج، عن عطاء ابن أبي رباح، قال: قال أبوراشد الحروري به.

(٤) عبيدة بن معتِّب، بكسر المثناة الثقيلة بعدها موحدة، الضبي أبو عبد الكريم الكوفي الضرير، ضعيف واختلط بِأخره، من الثامنة، وما له في البخاري سوى موضع واحد في الأضاحي/خت د ت ق التقريب (٣٧٩).

(٥) عبد الله بن عبد الله الرازي، مولى بني هاشم القاضي، أبو جعفر، أصله كوفي، صدوق، من الرابعة/د ت عس ق التقريب (٣١٠).

**أبي ليلى، عن ذي الغرة[١] قال: سألت النبي ﷺ قلت: إنَّا نخرج في أرض البادية فتحضرنا الصلاة ونحن على الماء أفنصلي في أعطان[٢] الإبل؟ قال: «لا». قلت: أفنتوضى من لحومها؟قال: «نعم». قلت: أنصلي في مرابض الغنم؟ قال: «نعم»، قلت: أنتوضأ من لحومها؟ قال: «لا»[٣].**

---

(١) ذو الغرة الجهني، صحابي، قيل: اسمه يعيش، روى عنه عبد الرحمن بن أبي ليلى، وحكىابن ماكولا عن بعضهم أنه: البراء بن عازب/ت التقريب (٢٠٣). وتعجيل المنفعة ص ١٢١ والإصابة (٤١٤/٢).

(٢) الأَعْطَانُ و المَعاطِنُ: مَبَارك الإبل عند الماء. مختار الصحاح ص (١٨٥).

(٣) إسناده ضعيف لضعف عبيدة بن معتب واختلاطه. ورواه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٢٦/٥ــ ١٢٧)، (٢٦٦٧)، قال: حدثنا هشام بن عمّار، نا سعيد بن يحيى، نا عُبيدة ابن مُعتِّب الضبي به. ومن طريق عبيدة الضبي رواه عبد الله بن أحمد (في المسند ١١٢/٥)، أخرجه الطبراني في الكبير (٢٧٦/٢٢)، من طريق: عيسى بن أبي ليلى، عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى به. وقال في مجمع الزوائد (٢٥٠/١): (رواه عبد الله بن أحمد، والطبراني في الكبير وسماه: يعيش الجهني ويعرف بذي الغرة، ورجال أحمد موثقون).

قلت: بل فيه عبيدة الضبي وهو ضعيف. والحديث ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤٤٧/٣)، وقال: (الحديث خطأ والصحيح عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء عن النبي ﷺ. وعبيدة ضعيف الحديث، وذو الغرة روى عنه عبد الرحمن بن أبي ليلى سمعت أبي). وقال الحافظ في التلخيص١١٥/١): (روى أبو داود والترمذي وابن ماجة وابن حبان وابن الجارود وابن خزيمة من حديث البراء بن عازب. وقال ابن خزيمة في صحيحه: لم أر خلافا بين علماء الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدالة ناقليه. وذكرالترمذي: الخلاف فيه على ابن أبي ليلى هل هو عن البراء أو عن ذي الغرة، أو عن أسيد بن حضير؟ وصحح أنه عن البراء، وكذا ذكره بن أبي حاتم في العلل عن أبيه، قلت: وقد قيل: إن ذا الغرة، لقب البراء بن غازب، والصحيح أنه غيره، وأن اسمه: يعيش، وحديث: جابر بن سمرة، رواه مسلم، وروى ابن ماجة نحوه من حديث محارب بن دثار عن ابن عمر، وذكر ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه: أنه منكر، وأن له أصلا من هذا الوجه عن ابن عمر لكنه موقوف. فائدة: قال البيهقي: حكى بعض أصحابنا عن الشافعي قال: إن صح الحديث في لحوم الإبل. قلت به، قال البيهقي: قد صح فيه حديثان، حديث: =

**(١٠٨) / (١٦٢/أ) قال: وثنا هشام بن عروة[١]، عن رجل من الأنصار يقال له: أبو ميسرة[٢] قال: أُخبرت أن رسول الله ﷺ قال: «عُد من لا يعودك واهدي لمن لا يهدي لك»[٣].**

**(١٠٩) عن هشام، عن أبيه، عن عبد الله بن جعفر، قال: سمعت عليا يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خير نسائها مريم، وخير نسائها خديجة[٤]».**

**(١١٠) عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: دخل عَلَيَّ أبو بكر يوم عيد، وعندي جاريتان تغنيان فانتهرهما أبو بكر، فقال رسول الله ﷺ: «دَعْهما فإن لكل قوم عيد، وهذا عيدنا [٥]».**

---

= جابر بن سمرة، وحديث: البراء. قاله أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه).اهـ

(١) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، ثقة فقيه ربما دلس، من الخامسة، مات سنة خمس أو ست وأربعين وله سبع وثمانون سنة/ع. التقريب (٥٧٣).

(٢) عند من خرجته عنهم: (أيوب بن ميسرة)، و لم أقف على من كناه بأبي ميسرة والله أعلم. قال ابن حبان في الثقات (٢٧/٤)، أيوب بن ميسرة مولى الخطميين من أهل المدينة يروى عن أبي هريرة روى عنه هشام بن عروة. وينظر: التاريخ الكبير للبخاري (٤٠٩/١)، الخطيب في الموضح (٢٣٦/١- ٢٣٧)، وذكره في اللسان (٤٩٨/١)، تمييزاً. والتحفه اللطيفة (٣٦٢/١).

(٣) رواه يحيى بن معين في التاريخ (٩٦/٣)، ومن طريقه: الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢٣٧/١)، و البيهقي في الشعب (٢٦٠/٦)، (٨٠٧٨). وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٤٠٩/١)، والخطيب أيضاً في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢٣٦/١)، كلهم من طريق: هشام بن عروة، عن أيوب بن ميسرة عن النبي ﷺ. وقال ابن معين: أيوب بن ميسرة هذا مدني. وقال البيهقي: والحديث مرسل جيد.

(٤) ومن طريق: هشام بن عروة، عن أبيه به. أخرجه البخاري (١٢٦٥/٣)، (٣٢٤٩)، ومسلم (١٨٨٦/٤)، (٢٤٣٠).

(٥) ومن طريق: هشام بن عروة به أخرجه البخاري (٣٣٥/١)، (٩٤٤)، ومسلم (٦٠٧/٢)، (٨٩٢)، بنحوه.

(١١١) عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: «مات رسول الله ﷺ وما في رَفْيٍّ[١] إلا شطر شعير، فأكلت منه حتى طال عليَّ فَكِلْتُه فَفَنِيَ، وَوَدِدْتُ أني لم أكن كِلْته[٢]».

(١١٢) عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، قالت: «لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وعك أبو بكر، وبلال، وكان أبو بكر إذا أخذته الحمى يقول:

كُلُّ امرؤ مصبح في أهله والموت أدنى من شراك نعله

قالت: وكان بلال إذا أقلع عنه يرفع عقيرته يقول:

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة بواد وحـــولي اذخر وجليل

وهـــل أردن يومـــا مياه مجنة وهل يبدون لي شامة وطفيل

اللهم العن عتبة بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، وأمية بن خلف كما أخرجونا من أرضنا إلى أرض الوباء» ثـــم قال رسول الله ﷺ: «اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد، اللهم بارك لنا في صاعها ومُدِّها، وصححها لنا وانقل حماها إلى الجُحفة[٣]».

(١١٣) حدثنا هشام بن عروة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله،

---

(١) الرَّفُّ: بالفتح خشَبٌ يُرْفَع عن الأرض إلى جَنْب الجِدَار. النهاية (٢/٢٤٥).

(٢) من طريق: هشام بن عروة به رواه البخاري (٣/١١٢٩)، (٢٩٣٠)، (٥/٢٣٧٠)، (٦٠٨٦)، ومسلم (٤/٢٢٨٢– ٢٢٨٣)، (٢٩٧٣).

تنبيه: استشكل هذا النهي مع الأمر بكيل الطعام وترتيب البركة على ذلك كما في حديث المقدام بن معد يكرب بلفظ: (كيلوا طعامكم يبارك لكم فيه). وأجيب بأن: الكيل عند المبايعة مطلوب من أجل تعلق حق المتبايعين فلهذا القصد يندب، وأما الكيل عند الإنفاق فقد يبعث عليه الشح فلذلك كُره.قاله الحافظ في الفتح (١١/٢٨١).

(٣) ورواه البخاري (٢/٦٦٧)، (١٧٩٠)، (٣/٢٤١٨)، (٣٧١١)، (٥/٢١٤١)، (٥٣٣٠)، مثله، ومسلم (٢/١٠٠٣)، (١٣٧٦)، دون قول أبي بكر و بلال رضي الله عنهما كلاهما من طريق: هشام بن عروة به.

قال: «أُتي رسول الله ﷺ بسارق فقطع يده، ثم أُتيَ به قد سرق فقطع رجله، ثم أُتيَ به قد سرق فقطع يده، ثم أُتيَ به قد سرق الرابعة فقطع رجله، ثم أُتيَ به الخامسة قد سرق فأمر به فقتل[1]».

(١١٤) قال: وثنا محمد بن إسحاق[2]، عن (عبد الرحمن) بن أبي

---

(١) أخرجه الدارقطني (٣/١٨١)، (٢٩١)، من طريق محمد بن خريم، عن هشام بن عمّار به. وقال الزيلعي: وسعيد بن يحيى هو بن صالح اللخمي فيه مقال.نصب الراية (٣/٣٧١). وأخرجه الدارقطني (٣/١٨٠، ١٨١)، (٢٨٩، ٢٩٠)، من طريق: محمد بن يزيد بن سنان، عن أبيه. وعائذ بن حبيب كلاهما عن هشام به. وقال الزيلعي: ومحمد بن يزيد هذا فيه مقال. وعائذ بن حبيب شيعي له مناكير. نصب الراية (٣/٣٧١).وقال ابن أبي حاتم في علل الحديث (١/٤٤٥)، سألت أبي وأبا زرعة عن حديث: رواه هشام بن عمّار، عن سعدان بن يحيى، عن هشام بن عروة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن النبي ﷺ قال: «إذا سرق فاقطعوه...»؟. فقالا: هذا خطأ إنما هو هشام بن عروة، عن رجل، عن محمد ابن المنكدر، عن جابر عن النبي ﷺ. قلت: فالخطأ ممن هو؟. قالا: ليس هذا خطأ إنما ترك من الإسناد رجلا. قلت: من التارك هشام أو سعدان؟. قالا: يحتمل أن يكون أحدهما، من هشام أو سعدان). ا.هـ وقال ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (٢/٣١٤): رواه الدارقطني وضعفه، قال عبد الحق: لا أعلم في الباب حديثا صحيحا يعني القتل في المرة الخامسة. وأخرجه أبو داود (٤/١٤٢)، (٤٤١٠)، والنسائي (٨/٩٠)، (٤٩٧٨)، والبيهقي في الكبرى (٨/٢٧٢)، والطبراني في الأوسط (٢/١٩٨)، (١٧٠٦)، من طريق: مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال ثم جيء بسارق إلى النبي ﷺ فقال: «اقتلوه، فقالوا: يا رسول الله إنما سرق. فقال: اقطعوه.قال: فقطع، ثم جيء به الثانية. فقال: اقتلوه. فقالوا: يا رسول الله إنما سرق. قال: اقطعوه، قال: فقطع، ثم جيء به الثالثة، فقال: اقتلوه. فقالوا: يا رسول الله إنما سرق، قال: اقطعوه. ثم أتي به الرابعة، فقال: اقتلوه. فقالوا: يا رسول الله إنما سرق. قال: اقطعوه.فأتي به الخامسة، فقال: اقتلوه. قال جابر: فانطلقنا به فقتلناه، ثم اجتررناه فألقيناه في بئر ورمينا عليه الحجارة. قال النسائي: وهذا حديث منكر، ومصعب بن ثابت ليس بالقوي في الحديث، والله تعالى أعلم.

(٢) محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي مولاهم، المدني، نزيل العراق، إمام المغازي، =

زيد[١]، عن القعقاع بن حكيم[٢]، /(١٦٢/ب) عن عبد الرحمن بن وعلة[٣] قال: سألت ابن عباس عن جلود الميتة؟ فقال: قال رسول الله ﷺ: «دباغها طهورها» وسألته: عن بيع الخمر من أهل الذمة؟ فقال: إن لنا أعناباً وإنّا نتخذ منها هذه الخمور ونبيعها من أهل الذمة.فقال ابن عباس: أهدى رجلٌ[٤] من ثقيف أو من دوْس لرسول الله ﷺ راوية خمر[٥] في حجة الوداع، فقال النبي ﷺ: «أو ما علمت يافلان أن الله قد حرمها»؟قال: لا والله يا رسول الله، قال: «فإن الله قد حرمها» فالتفت إلى غلامه فقال: اخرج بها إلى الحزْورَة[٦] فبعها. فقال له رسول الله ﷺ: «أو ما علمت يا فلان إن الذي حرّم شربها فقد حرّم بيعها». فأمر بها فأفرغت في البطحاء[٧].

---

= صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر، من صغار الخامسة مات سنة خمسين ومائة ويقال بعدها/خت م التقريب (٤٦٧).

(١) في الخطية (عبد الله بن أبي زيد)، وفوق كلمة (عبد الله)، ضبة، وما أثبته هو الصواب إن شاء الله تعالى في اسمه وهو كذلك عند من خرجته عنهم (عبد الرحمن بن أبي زيد).قال في التهذيب (١٣٥/٦): عبدالرحمن بن البيلماني مولى عمر.قال أبو حاتم: عبد الرحمن بن أبي زيد هو: ابن البيلماني. وقال في التقريب (٣٣٧): ضعيف من الثالثة/٤.

(٢) الكناني، المدني، ثقة، من الرابعة/بخ م ٤ التقريب (٤٥٦).

(٣) عبد الرحمن بن وعلة بفتح الواو وسكون المهملة المصري صدوق من الرابعة/م٤.التقريب (٣٥٢).

(٤) يقال له: أبو عامر. وقيل: نافع بن كيسان الدمشقي. غوامض الأسماء المبهمة (٨٨/١-٩٠).

(٥) أي مزادة. النهاية (٢٧٩/٢).

(٦) قال الدارقطني: والمحدثون يقولون: الحزوّرة بالتشديد وهو تصحيف إنما هو الحزورة بالتخفيف. معجم ما استعجم (٤٤٥/١). والحزورة: سوق بمكة وقد أدخلت في المسجد لما زيد فيه. أخبار مكة (٢٠٦/٢)، ومعجم البلدان (٥٥/٢).

(٧) أخرجه الدارمي في السنن (٣٣٣/٢)، (٢٥٧١)، وهو في إتحاف المهرة (٣٦١/٧)، قال: =

## منتقى من الخامس

**(١١٥) قال: وثنا ابن إسحاق، عن أبي مالك بن ثعلبه[١]، عن عمر بن الحكم ابن ثوبان[٢]، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما تعدون الشهيد فيكم»؟. قلنا: المقتول في سبيل الله. قال: «إن شهداء أمتي إذاً لقليل، القتل في سبيل الله شهيد، والْخار[٣] عن دابته في سبيل الله شهيد، والغريق في سبيل الله**

= أخبرنا أحمد بن خالد، ثنا محمد – هو: ا بن إسحاق – عن عبد الرحمن بن أبي زيد، عن القعقاع بن حكيم، عن عبد الرحمن بن وعلة، قال: سألت ابن عباس به. فذكره مثله. ورواه الدارمي أيضا (٢/١٥٦)، (٢١٠٣)، وإتحاف المهرة (٧/٣٦١)، قال: حدثنا يعلى ابن عبيد عن محمد بن إسحاق عن عبد الرحمن بن أبي زيد عن القعقاع بن حكيم عن عبد الرحمن بن وعلة قال ثم سألت بن عباس به. فذكر منه ما يتعلق بالخمر.

تنبيه: في مطبوعة الدارمي سقط من الإسناد (عبد الرحمن بن أبي زيد)، وهو مثبت كما في إتحاف المهرة (١/٣٦١)، وقد رواه بدونه ابن عبد البر كما في مطبوعة التمهيد (٤/١٧٤)، من طريق: يعلى بن عبيد عن محمد بن إسحاق عن القعقاع بن حكيم عن عبد الرحمن بن وعلة.

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في المسند (٤/٣٥٣ ــ ٣٥٤)، (٢٤٦٨)، من طريق: عبد الرحمن بن محمد المحاربي، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الرحمن بن أبي زيد، عن القعقاع ابن حكيم، عن عبد الرحمن بن وعلة، قال: سألت ابن عباس عن بيع الخمر؟.. ورواه مالك في الموطأ (٢/٨٤٦)، (١٥٤٣)، عن زيد بن أسلم، عن ابن وعلة المصري أنه سأل عبد الله بن عباس فذكر منه ما يتعلق بالخمر. وعن مالك أخرجه الشافعي في مسنده ص (٢٨٣). ومن طريق مالك أخرجه مسلم (٣/١٢٠٦)، (١٥٧٩)، وغيره.

(١) هو: مالك بن ثعلبة بن أبي مالك القرظي، ويقال: أبو مالك، مقبول، من الخامسة/د التقريب (٥١٦).

(٢) عمر بن الحكم بن ثوبان المدني، صدوق، من الثالثة، مات سنة سبع عشرة. وله ثمانون سنة/خت م د س ق. التقريب (٤١١).

(٣) خَرَّ: يَخُرّ بالضم والكسر: إذا سقط من عُلْو. النهاية (٢/٢١).

**شهيد، والمطعون في سبيل الله شهيد، والمبطون في سبيل الله شهيد، والمجنوب في سبيل الله شهيد» يعني ذات الجنب [١].**

**(١١٦) قال: ثنا ابن إسحاق، عن داود بن نُصير [٢]، عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ [٣]، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا خطب أحدكم امرأة يعني فقدر على أن يرى منها ما يعجبه ويدعوه إليها فليفعل» قال جابر: فخطبت امرأة من بني سلمة كنت أتخبأُ لها في أصول النخل، حتى رأيت منها ما أعجبني، فتزوجتها [٤].**

---

(١) إسناده ضعيف فيه: مالك بن ثعلبه، قال الحافظ فيه: مقبول .يعني لين عند التفرد ومحمد ابن إسحاق مدلس وقد رواه بالعنعنة.

ورواه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/٢٢٠)، عن: عبدالله بن نمير. وأحمد في المسند (٢/٤٤١)، (٩٦٩٣)، عن: محمد بن عبيد. والبيهقي في الشعب (٧/١٧٠)، (٩٨٨١)، من طريق: أحمد بن خالد. كلهم: عن محمد بن إسحاق به.

وقد رُوي عن أبي هريرة رضي الله عنه من طرق أخرى، أخرجه البخاري (٣/١٠٤١)، ومسلم (٣/١٥٢١)، (١٥١٩)، والترمذي (٣/٣٧٧)، وقال: في الباب عن أنس، وصفوان بن أمية، وجابر بن عتيك، وخالد بن عرفطة، وسليمان بن صرد، وأبي موسى، وعائشة، قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح.

(٢) هكذا في الخطية، وعند كل من خرجته عنهم (داود بن الحصين)، فلعله تحرف (حصين)، إلى (نصير)، وداود بن نصير، وداود بن الحصين كلاهما من رجال التهذيب لكن الحديث عن: داود بن الحصين وهو: داود بن الحصين الأموي مولاهم أبو سليمان المدني ثقة إلا في عكرمة ورمي برأي الخوارج من السادسة مات سنة خمس وثلاثين/ع التقريب (١٩٨).

(٣) واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ الأنصاري، الأشهلي، أبو عبد الله المدني، ثقة من الرابعة مات سنة عشرين/م د ت س التقريب

(٤) أخرجه أبو داود (٢/٢٢٨)، (٢٠٨٢)، وأحمد (٣/٣٣٤)، (١٤٦٢٦)، وأبو بكر بن أبي شيبة في المصنف (٤/٢١)، والحاكم (٢/١٧٩)، (٢٦٩٦). والبيهقي (٧/٨٤)، =

**(١١٧) قال: وثنا ابن إسحاق، عن عبد الله بن أبي بكر بن (محمد[١]) بن حزم، عن عمرة[٢]، عن عائشة، قالت: «حلف رسول الله ﷺ ليهجرنا شهرا، فدخل علينا لتسع وعشرين/ (١٦٣/ب) فقلت: يا رسول الله إنك حلفت لا تكلمنا شهرا وإنما أصبحت من التسع والعشرين؟ فقال: «إن الشهر لا يتم[٣]».**

= (١٣٢٦٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٤/٣)، كلهم من طريق: محمد بن إسحاق، عن داود بن الحصين، عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ، عن جابر به. وقال الحاكم: وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم. وحسّن سند الحديث الحافظ في الفتح (١٨١/٩). وتابع محمد بن إسحاق: يحيى بن العلاء أخرجه عنه عبد الرزاق في المصنف (١٥٧/٦)، (١٠٣٣٧)، ولا يفرح بهذه المتابعة فإن يحيى بن العلاء هو البجلي وقد رمي بالوضع. التقريب (٥٩٥)، وقال الحافظ في الفتح (١٨١/٩): (وله شاهد من حديث محمد بن مسلمة وصححه ابن حبان والحاكم وأخرجه أحمد وابن ماجة ومن حديث أبي حميد أخرجه أحمد والبزار).

(١) في الخطية (حميد)، وما أثبته من مصادر ترجمته وهو: عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، المدني القاضي، ثقة من الخامسة، مات سنة خمس وثلاثين وهو ابن سبعين سنة/ع. التقريب (٢٩٧)، وتهذيب الكمال (٣٤٩/١٤ ــ ٣١٥).

(٢) عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية، المدنية، أكثرت عن عائشة، ثقة، من الثالثة، ماتت قبل المائة ويقال بعدها/ع التقريب (٧٥٠).

(٣) في إسناده محمد بن إسحاق وقد عنعنه. والحديث صحيح.

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١٢٤/٣)، من طريق: محمد بن إسحاق به. ولمحمد بن إسحاق فيه متابعة قاصرة فقد رواه: أحمد (١٠٥/٦)، والحاكم (٣٠٢/٤-٣٠٣)، والطحاوي (٢٧٢/٤)، كلهم من طريق: عبد الرحمن بن أبي الرجال عن أبيه عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة. وقال الحاكم: على شرط البخاري. وأخرجه مسلم (٧٦٣/٢)، (١٠٨٣)، من حديث عروة عن عائشة رضي الله عنها بنحوه. وله شاهد من حديث أنس أخرجه البخاري (٦٧٥/٢)، وغيره ومن حديث أم سلمة عند البخاري أيضا (١٩٩٦/٥).

**(١١٨) قال: وثنا ابن إسحاق، عن أبي جعفر[1]، ونافع، عن عمرو بن رافع[2] مولى عمر بن الخطاب قال: كنت أكتب المصاحف فَاسْتَكتبتني ابنة عمر مصحفاً، وقالت: أي بني إذا انتهيت إلى هذه الآية ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ﴾ (البقرة: ٢٣٨) فلا تكتبها حتى تأتيني فأمْلها عليك كما حفظتها من رسول الله ﷺ فجئتها فقالت: أكتب: (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ [وصلاة العصر] وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ[3]).**

---

(١) ورد تعيينه عند ابن حبان، والطحاوي وهو: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر الباقر، ثقة فاضل، من الرابعة، مات سنة بضع عشرة/التقريب (٤٩٧).

(٢) عمرو بن رافع العدوي مولاهم، مقبول، من الرابعة/كن التقريب (٤٢١).

(٣) أخرجه ابن حبان (١٤/٢٨٨)، (٦٣٢٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/١٧٢)، من طريق: ابن إسحاق به. وقال في المجمع (٧/١٤٥): (رواه أبو يعلى ورجاله ثقات). رواه البخاري في التاريخ الكبير (٢/٢٨١ – ٢٨٢)، الطبري (٢/٥٦٢، ٥٦٤)، كلاهما من طريق: عبد الرحمن بن قيس، عن ابن أبي رافع، عن أبيه وكان مولى لحفصة قال: استكتبتني حفصة مصحفا...وقال البخاري: ورواه نافع وأبو جعفر عن عمرو بن نافع عن حفصة. وأخرجه مالك في الموطأ (١/١٣٩)، (٣١٤)، ومن طريقه البيهقي في الكبرى (١/٤٦٢)، ( عن زيد بن أسلم عن عمرو بن رافع أنه قال ثم كنت أكتب مصحفا لحفصة أم المؤمنين...)، وأخرجه عبد الرزاق (١/٥٧٨)، ( ٢٢٠٢)، عن ابن جريج، قال: أخبرني نافع، أن حفصة زوج النبي ﷺ دفعت مصحف إلى مولى لها يكتبه...وأخرجه البيهقي (١/٤٦٢)، من طريق: حماد بن زيد، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، قال: أمرت حفصة بمصحف يكتب لها، فقالت للذي يكتب... وقال البيهقي: (وهذا مسند إلا أن فيه إرسالا من جهة نافع، ثم أكده بما أخبر عن رؤيته وحديث زيد بن أسلم عن عمرو الكاتب موصول وإن كان موقوفا فهو شاهد لصحة رواية عبيد الله بن عمر عن نافع وقد رواه محمد بن إسحاق بن يسار عن أبي جعفر هو محمد بن علي ونافع مولى بن عمر).
وله شاهد من حيث عائشة رضي الله عنها أخرجه مالك في الموطأ (١/١٣٨)، (٣١٣)، ومن طريقه: مسلم (١/٤٣٧)، (٦٢٩)، وأبو داود (١/١١٢)، وغيرهما

(١١٩) قال: وثنا ابن إسحاق، عن ابنٍ لضمرة بن سعيد[١]، عن جدته عن امرأة من قومه من بني مازن وقد صلَّتْ القبلتين، مع رسول الله ﷺ قالت: دخل عليَّ رسول الله ﷺ وليس في يديَّ خضاب فقال: «اختضبي، تدع إحداكن يدها كيد الرجل» قال: فإن كانت لَتَخْتضذب وإنها ابنة ثمانين سنة [٢].

(١٢٠) قال: وثنا ابن إسحاق، قال: وثنا الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم[٣]، عن أبيه جبير، قال: قام رسول الله ﷺ بالخيف من مِنى فقال: «نضَّر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها، ثم أداها إلى من لم يسمعها، فَرُبَّ حامل فقه لا فقه له، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يغل عليهن قلب مؤمن، إخلاص العمل لله،

---

(١) و هو كذلك في مسند أحمد المطبوع والنسخ الخطية التي اعتمدها محققوه (٢٧/٢١٠)، ونسخة الحسيني التي ذكرها في الإكمال ص٥٧١، وقال الحافظ في تعجيل المنفعة (ص٥٣٤): (ابن ضمرة بن سعيد، عن جدته، وعنه محمد بن إسحاق. قلت: كذا وقع في نسخته، (يعني نسخة الحسيني)، وفى النسخ المعتمدة: محمد بن إسحاق عن ضمرة بن سعيد. ليس فيه (ا بن)، وهو الصواب).ا.هـ و لم يثبت الحافظ كلمة (ابن)، في أطراف المسند. ووافقه محققوا المسند. والذي يظهر لي أن الصواب إثبات كلمة (ابن)، بدليل إنه مثبت في هذه الرواية والدليل الآخر: أن عبدالله بن أحمد بن حنبل قال: وجدت في كتاب أبي: من روى عن رسول الله ﷺ من النساء..فذكر منهن: وامرأة روى عنها ابن ضمرة ابن سعيد، عن جدته، عن امرأة من نسائهم وكانت قد صلت القبلتين. العلل ومعرفة الرجال (٢/٣١٤ - ٣١٥)، بتحقيق د.طلعت قوج (٣/٤٠٦ ــ٤٠٨)، و بتحقيق د.وصي الله بن محمد عباس.

(٢) رواه أحمد (٤/٧٠)، (٥/٣٨١)، (٢٣٢٨٣)، (٦/٤٣٧)، (٢٧٥٠٤)، وقال الهيثمي (٥/١٧١): (رواه أحمد وفيه من لم أعرفهم وابن اسحق وهو مدلس). وأخرجه المحاملي (١/١٤٣)، (١٠٨)، من طريق: محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن ثلاثة نفر من بني مازن حدثوه، عن عجوز منهم قالت: (دخلت على النبي ﷺ ويدي بيضاء، فقال ﷺ: «أتترك إحداكن يدها كيد الرجل، اختضبي» قال: فإن كانت لتختضب وهي بنت ثمانين سنة).

(٣) النوفلي، ثقة عارف بالنسب، من الثالثة، مات على رأس المائة./ع التقريب (٤٧١).

**وطاعة أولي الأمر، ولزوم الجماعة فإن دعوهم تكون من ورائهم[١]».**

(١) إسناده حسن، قد فيه صرّح ابن إسحاق بالتحديث فأمنّا تدليسه. رواه ابن ماجه (٨٥/١)، (٢٣١)، قال: ثنا هشام بن عمّار ثنا سعيد بن يحيى به. وأخرجه الدارمي (٨٦/١)، (٢٢٨)، وأحمد (٨٠/٤، ٨٢)، وأبو يعلى الموصلي (٤٠٨/١٣)، والطبراني في الكبير (١٢٦/٢)، من طرق عن: محمد بن إسحاق به.وأخرجه ابن ماجه (٨٥/١)، والطبراني في الكبير (١٢٧/٢)، من طريق: عبد الله بن نمير، عن محمد بن إسحاق، عن عبد السلام، عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه. قال العلائي في جامع التحصيل ص (٥٤): (والظاهر أن هذا مما دلسه ابن إسحاق فقد رواه عبد الله بن نمير، عن ابن إسحاق، عن عبد السلام بن أبي الجنوب، عن الزهري.وعبد السلام هذا قال فيه أبو حاتم: متروك. لكن رواه الحاكم في المستدرك من طريق: نعيم بن حماد، ثنا إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه به. وهذا الإسناد على شرط البخاري، وابن سعد لم يكن مدلسا ولكن قد رواه الإمام أحمد في المسند: ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن ابن إسحاق، حدثني عمرو يعني ابن أبي عمرو، عن عبد الرحمن بن الحويرث، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه.فأخشى أن يكون نعيم بن حماد غلط على إبراهيم بن سعد في الطريق الأولى عن الزهري لاسيما ونعيم قد ضعف، وتكلم فيه من جهة حفظه فيكون اشتبه عليه رواية إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق، عن عمرو بن أبي عمرو برواية ابن إسحاق المدلسة عن الزهري، فإن الحديث ليس محفوظاً عن الزهري إلا من هاتين الطريقين، وإحداهما لا اعتبار بها من جهة عبد السلام بن أبي الجنوب، والأخرى شاذة لتفرد نعيم بن حماد بها، ولكن طريق ابن إسحاق، عن عمرو بن أبي عمرو صحيحة لتصريحه فيها بالتحديث فانتفت تهمة تدليسه، وقد تابعه عليها إسماعيل ابن جعفر المديني أحد الأثبات، عن عمرو بن أبي عمرو. رواه الإمام الدارمي في مسنده: عن أبي الربيع الزهراني، عن إسماعيل بن جعفر، فصح الحديث بالطريقين وعبد الرحمن بن الحويرث هذا روى عنه شعبة، وقال فيه مالك: ليس بثقة. فأنكر هذا أحمد بن حنبل واحتج على توثيقه برواية شعبة وسفيان الثوري عنه، ووثقه أيضاً أبو حاتم بن حبان والله سبحانه أعلم). ا.هـ وقال في مصباح الزجاجة (٣٣/١): هذا إسناد ضعيف لضعف عبد السلام وهو ابن أبي الجنوب. وكرره في (٢٠٦/٣)، وقال: هذا إسناد ضعيف لتدليس ابن =

**(١٢١) قال: وثنا ابن إسحاق، عن طلحة بن عبيد الله بن كَريز الخزاعي[١]، عن شيخ من قريش من أهل مكة، قال: رأى رسول الله ﷺ رجلاً أخذ قملة من ثوبه وهو في المسجد فقال له رسول الله ﷺ: «لا تطرحها في المسجد أعدها في يدك حتى تخرج من المسجد[٢]».**

**(١٢٢) قال: وثنا ابن إسحاق، عن المقبري، عن أبيه[٣]، عن أبي هريرة: «أهدى رجل من بني فزاره إلى رسول الله ﷺ ناقة/(١٦٣/ب) من إبله فعَوَّضه بعض العِوض. فتَسَخّط. فسمعت رسول الله ﷺ على هذا المنبر يقول: «إن رجالاً من العرب يهدي أحدهم الهدية وأعوضه منها بقدر ما عندي فيَتَسَخّط ما أعطيته، وأيْم الله لا أقبل بعد مقامي هذا من رجل من العرب هدية إلا من قرشي، أو أنصاري، أو ثقفي، أو دوسي[٤]».**

---

= إسحاق. أخرجه الحاكم (١١٦٢)، (٢٩٤)، من طريق: صالح بن كيسان عن الزهري به وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين. والحديث من المتواتر، وجمع شيخنا الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد حفظه الله طرق الحديث في مؤلف.

(١) ثقة من الثالثة/م د التقريب.

(٢) أخرجه أحمد (٤١٩/٥)، (٢٣٦٠٤)، عن: محمد بن عبيد، ثنا محمد بن إسحاق، عن طلحة بن عبيد الله – يعني – ابن كريز، عن شيخ من أهل مكة من قريش به. وقال الهيثمي (٢٠/٢): (رواه أحمد ورجاله ثقات إلا أن محمد بن إسحاق عنعنه وهو مدلس).
وله شاهد من حديث رجل من الأنصار أخرجه أحمد (٤١٠/٥)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٥٣/٥)، والحارث بن أبي أسامة كما في بغية الباحث (٢٥٨/١).

(٣) كيسان، أبو سعيد المقبري، المدني، ثقة ثبت من الثانية، مات سنة مائة/التقريب (٤٦٣).

(٤) رواه الترمذي (٣٧٠/٥)، (٢٩٤٦)، والبخاري في الأدب المفرد ص (٢٠٨)، برقم (٥٩٦)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٨٥/٣)، (١٥١٧)، وأبو يعلى الموصلي (٤٥٢/١١)، كلهم من طريق: محمد بن إسحاق به. وذكر ابن أبي عاصم وأبو يعلى المرفوع منه. وقال الترمذي: وهذا حديث حسن. أخرجه الترمذي من طريق: يزيد بن هارون، عن أيوب عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة به نحوه. وقال الترمذي – عن =

**(١٢٣) قال: وثنا ابن إسحاق، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تنتفوا الشيب فإنه نور المسلم، وما شاب أحد في سبيل الله إلا كتب الله له بها حسنة ورفع له درجة وحط عنه بها خطيئة[١]».**

**(١٢٤) قال: وثنـــا ابن إسحاق، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين[٢]، قال: عَقّ رسول الله ﷺ عن حسين بن علي بشاة وأمر فاطمة يوم سابعه حين حَلْق رأسه أن تتصدق بزنة شعره، فَوُزِن فوجدوه درهماً وشيء، أو درهم إلا شيء فتصدقوا به وَرِقا[٣].**

= حديث محمد بن إسحاق-: (وهو أصح من حديث يزيد بن هارون عن أيوب). وأخرجه أحمد (٢٩٢/٢٨)، من طريق أبي معشر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة. به بنحوه. وأبو معشر هو: نجيح السندي ضعيف وكبر فاختلط. كما في التقريب.

(١) روى بعضه الترمذي (١٢٥/٥)، (٢٨٢١)، من طريق: عبدة عن محمد بن إسحاق به.وقال الترمذي: (هذا حديث حسن قد روي عن عبد الرحمن بن الحارث وغير واحد عن عمرو بن شعيب). وأخرجه أبوداود (٨٥/٤)، (٤٢٠٢)، من طريق: محمد بن عجلان. وأحمد (١٧٩/٢، ٢١٠)، (٦٦٧٢)، (٦٩٦٢)، من طريق ليث.وعبدالحميد بن جعفر.والبيهقي في الكبرى (٣١١/٧)، من طريق: ابن لهيعه.وفي الشعب (٢٠٩/٥)، (٦٣٨٧)، من طريق: عبد الرحمن بن الحارث، كلهم: عن عمرو بن شعيب به.

(٢) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، زين العابدين، ثقة ثبت عابد فقيه فاضل مشهور.، قال ابن عيينة عن الزهري: ما رأيت قرشيا أفضل منه. من الثالثة مات سنة ثلاث وتسعين/ع التقريب (٤٠٠).

(٣) ضعيف لانقطاعه، علي بن الحسين عن النبي ﷺ مرسل.وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة (١١٣/٥)، (٢٤٢٣٤). عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن محمد بن إسحاق. به ورواه الترمذي (٩٩/٤)، (١٥١٩)، من طريق: عبد الأعلى بن عبد الأعلى به وقال: هذا حديث حسن غريب وإسناده ليس بمتصل وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين لم يدرك علي بن أبي طالب. وأخرجه الحاكم (٢٦٥/٤)، (٧٥٨٩)، من طريق: يعلى بن عبيد عن محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده =

**(١٢٥) قال: وثنا ابن إسحاق، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه[١]، قال: عطس رجل عند النبي ﷺ فشَمَّتَه، ثم عطس فشمّته، ثم عطس الثالثة فَشَمّتهُ، ثم عطس الرابعة فقال: «إنك نضوك[٢] فامتخط[٣]».**

= عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه به نحوه، وهو كذلك في إتحاف المهرة (١١/٣٤٦)، وله شاهد من حديث عائشة بنحوه أخرجه ابن حبان (الإحسان)، (٧/٣٥٦)، والحاكم (٤/٢٣٧)، وقال: صحيح الإسناد.

(١) أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، النجاري بالنون والجيم المدني القاضي، اسمه وكنيته واحد وقيل إنه يكنى: أبا محمد، ثقة عابد، من الخامسة، مات سنة عشرين ومائة، وقيل: غير ذلك/ع التقريب (٦٢٤).

(٢) هكذا في الخطية و عند من خرّجته عنهم (مضنوك)، قال السيوطي في تنوير الحوالك (١/٢٤١): (مضنوك: أي مزكوم، والضُّناك: بالضم الزكام، يقال: أضنكه الله وأزكمه). وينظر النهاية (٣/١٠٣).

(٣) رواه مالك (٢/٩٦٥)، (١٧٣٢)، عن: عبد الله بن أبي بكر به نحوه. وفيه: قال عبد الله ابن أبي بكر: لاأدري أبعد الثالثة أو الرابعة. ومن طريق: مالك، أخرجه البيهقي في الشعب (٧/٣٣)، (٩٣٦٤)، وقال الحافظ في الفتح (١٠/٤٠٦): وهذا مرسل جيد. وذكره ابن أبي حاتم في العلل (٢/٢٧١)، وصوبه. ورواه معمر في الجامع (١٠/٤٥٣)، عن معمر، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، يرفعه إلى النبي ﷺ قال: «شمته ثلاثا، فما كان بعد ذلك فهو زكام». ومن طريقه. البيهقي في الشعب (٧/٣٣)، (٩٣٦٣)، قال الحافظ في الفتح (١٠/٤٠٦): قال النووي في الأذكار: (إذا تكرر العطاس متتابعاً فالسنة أن يشمته لكل مرة إلى أن يبلغ ثلاث مرات، روينا في صحيح مسلم، وأبي داود، والترمذي، عن سلمة ابن الأكوع، أنه سمع النبي ﷺ وعطس عنده رجل فقال له: «يرحمك الله، ثم عطس أخرى، فقال له رسول الله ﷺ: «الرجل مزكوم». هذا لفظ رواية مسلم، وأما أبو داود، والترمذي فقالا: قال سلمة: عطس رجل عند النبي ﷺ وأنا شاهد فقال له رسول الله ﷺ: «يرحمك الله، ثم عطس الثانية أو الثالثة، فقال رسول الله ﷺ: يرحمك الله، هذا رجل مزكوم».)، ا.هـ

**(١٢٦) قال: وثنا ابن إسحاق، عن أبي جعفر[١]: أن علي بن أبي طالب كان لا يأكل الجرّي[٢]، ولا الطحال، ولا يدخل بيتاً فيه صورة، فأما الجرّيّ فإن أهل الكتاب قالوا فيه قولاً فتركه لذلك، وأما الطحال فإن رسول الله ﷺ: «كان لا يأكله يَعَافه للدم الذي فيه من غير أن يكون حرّمه، وأمَّا البيت الذي فيه صورة فإن رسول الله ﷺ كان لا يدخل بيتاً فيه صورة فتركه لذلك[٣]».**

**(١٢٧) قال: وثنا ابن إسحاق، عن أبي جعفر، عن أبيه، قال: وجدت في قائم سيف رسول الله ﷺ صحيفة مقرونة بقائمته فيها: بسم الله الرحمن الرحيم أشد الناس عذاباً الضارب غير ضاربه، والقاتل غير قاتله، ومن جحد نعمة مواليه**

---

(١) هو محمد بن علي تقدم التعريف به عند رقم (١١٨).

(٢) قال في النهاية (١/٢٦٠): ( الجرّيُّ: بالكسر والتشديد: نَوع من السَّمك يُشْبه الحيَّة. قال: ومنه حديث علي رضي الله عنه أنه كان يَنْهَى عن أكلِ الجِرّيّ والجِرِّيث). وينظر القاموس ص (٢١٣).

(٣) أخرجه عبد الرزاق ٥٣٧/٤)، ( ٨٧٧٧)، قال: أخبرنا ابن عيينة، عن محمد بن إسحاق، قال: قلت لأبي جعفر بن محمد بن علي بلغه: (أن علياً كان لا يأكل لحم الجريث، ولا يدخل بيتا فيه صورة، ولا يأكل الطحال قال: أما الطحال فإن رسول الله ﷺ قذره، و لم يأكله، وقال: «إنما هو مجمع الدم» فكان علي لايأكله. وأما بيت فيه صورة فإن النبي ﷺ «كان لا يدخل بيتاً فيه صورة». وأما الجريث فإنه حوت لا يأكله أهل الكتاب.)، وروى بعضه أبو بكر بن أبي شيبة (١٢٦/٥)، (٢٤٣٦٩)، حدثنا عبد الرحيم بن سليمان، عن محمد بن إسحاق، عن أبي جعفر، عن علي بن أبي طالب قال: «كان لا يأكل الجريث والطحال». وروى عبد الرزاق (٥٣٦/٤)، (٨٧٧٣)، عن الأسلمي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، قال: «كان رسول الله ﷺ يعافُ الطحال». رواه عبد الرزاق من وجه آخر عن علي رضي الله عنه (٥٣٦/٤)، (٨٧٧٤)، عن عثمان بن مطر، عن سعيد، عن قتادة، عن خلاس بن عمرو: «أن عليا كان يكره من الشاة الطحال، ومن السمك الجري ومن الطير كل ذي مخلب».

**فقد كفر بما أنزل الله، ومن آوى محدثاً فإن عليه /(١٦٤/أ) لعنة الله وغضبه، لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل[١]).**

**(١٢٨) قال: وثنا ابن إسحاق، عن عباس بن عبد الله بن معبد[٢]، عن بعض أهله، عن ابن عباس قال: دخل رسول الله ﷺ على فاطمة ابنته وهي شاكية، فأقعدها فغشي عليها، فذرفت عينه، فلما رآه زيد بن حارثة يبكي وضع يده على رأسه ثم صاح، فقال له رسول الله ﷺ: «مهلاً يازيد فإنه لاحظ لصايح[٣]».**

**(١٢٩) قال: ثنا الحسن بن دينار[٤]، عن إبراهيم الهجري[٥]، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «إذا جاءك الرسول فهو إذنك[٦]».**

**هذا آخر الخامس، وكان في آخره هذا .[٧]**

---

(١) هكذا فيه ( عن أبيه )، وعند من خرّجته عنهم زادوا ( عن جده).فقد: رواه الشافعي في المسند ص (١٩٨)، وفي الأم (٤/٦)، ومن طريقه البيهقي (٢٦/٨)، عن إبراهيم بن محمد. وأبو يعلى الموصلي (٢٧٧/١)، (٣٣٠)، من طريق: يزيد بن هارون، كلاهما عن: محمد بن إسحاق، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن أبيه، عن جده، قال: «وجدت مع قائم سيف سول الله ﷺ صحيفة...)، وقال الهيثمي (٢٣٢/٤): (رواه أبو يعلي، وفيه ابن إسحاق وهو ثقة ولكنه مدلس، وبقية رجاله رجال الصحيح).

(٢) ابن العباس بن عبد المطلب الهاشمي، ثقة من السادسة./د التقريب (٢٩٣).

(٣) إسناده ضعيف للإبهام الذي فيه وهو قوله (عن بعض أهله).

(٤) الحسن بن دينار أبو سعيد البصري، وهو: الحسن بن واصل التميمي. ودينار زوج أمه. قال ابن عدي: أجمع من تكلم في الرجال على ضعفه وهو إلى الضعف أقرب. الكامل (٢٩٦/٢)، الميزان (٢٣٤/٢). واللسان (٢٠٣/٢)، تهذيب التهذيب (٢٤٠/٢).

(٥) إبراهيم بن مسلم العبدي أبو إسحاق الهجري، بفتح الهاء والجيم يذكر بكنيته، لين الحديث، رفع موقوفات من الخامسة/ق. التقريب (٩٤).

(٦) إسناده ضعيف .ورواه ابن عدي في الكامل (٣٠٠/٢)، من طريق: محمد بن خُريم، عن هشام بن عمّار، عن الحسن بن دينار به. واستغربه عن ابن مسعود؟

(٧) ثم أورد أربعة أحاديث من حديث هشام بن عمّار عن معاوية بن يحيى الإطرابلسي.

# فهرس المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم. .

٢- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، بإشراف مركز خدمة السنّة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلامية بالمدينة، نشر وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، طبع: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١، /١٤١٥هـ.

٣- الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم أحمد بن عمرو (٢٨٧هـ)، تحقيق: د.فيصل الجوابرة، نشر دار الراية (الرياض) ط١، ١٤١١هـ.

٤- أحوال الرجال لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: صبحي البدري السامرائي نشر: مؤسسة الرسالة (بيروت) ط١، ١٤٠٥هـ.

٥- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، لمحمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي أبو عبد الله، تحقيق: د.عبد الملك عبد الله دهيش، نشر دار خضر (بيروت) ط٢، ١٤١٤هـ.

٦- أخلاق النبي ﷺ لأبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني.

٧- أدب الإملاء والاستملاء، لعبدالكريم بن محمد بن منصور أبو سعد التميمي السمعاني تحقيق: ماكس فايسفايلر، نشر دار الكتب العلمية (بيروت).

٨- الأدب المفرد الأدب المفرد.لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، نشر دار البشائر الإسلامية (بيروت) ط٣، ١٤٠٩هـ.

٩- الإرشاد للخليلي الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني، (٤٤٦هـ) تحقيق: د.محمد سعيد عمر إدريس، نشر: مكتبة الرشد (الرياض)ط١، ١٤٠٩هـ.

١٠- الاشتقاق لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (٣٢١هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، مؤسسة الخانجي.

١١- الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (٨٥٢هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر دار الجيل (بيروت)، ط١، ١٤٢١هـ.

١٢- الأعلام لخير الدين الزركلي، نشر دار العلم للملايين (بيروت) ط التاسعة، ١٩٩٠م.

١٣- الاغتباط لمعرفة من رمي بالاختلاط، لإبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي (٨٤١هـ)، تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد.الوكالة العربية، الزرقاء.

١٤- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى، لعلي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا (٤٧٥هـ)، نشر: دار الكتب العلمية.

١٥- الإكمال للحسيني الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال، لمحمد بن علي بن الحسن أبي المحاسن الحسيني (٧٦٥هـ)، تحقيق: د.عبدالمعطي أمين قلعجي، نشر: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي) ١٤٠٩هـ.

١٦- الأم، لمحمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله، نشر: دار المعرفة (بيروت)ط٢، ١٣٩٣هـ.

١٧- أمالي المحاملي – رواية ابن يحيى البيع للحسين بن إسماعيل الضبي المحاملي أبو عبد الله تحقيق: د.إبراهيم القيسي، نشر: المكتبة الإسلامية، دار ابن القيم (عمان – الأردن، الدمام) ط ١/ ١٤١٢.

١٨- الأمثال في الحديث النبوي، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: د.عبد العلي بن عبد الحميد حامد.الدار السلفية (الهند) ط٢، ١٤٠٨هـ.

١٩- الأنساب لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، تعليق: عبد الله عمر البارودي، نشر دار الجنان، ط ١/ ١٤٠٨هـ.

٢٠- بحر الدم بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، لابن عبد الهادي، تحقيق: د.وصي الله بن محمد بن عباس، نشر دار الراية، (الرياض)ط١، ١٩٨٩م.

٢١- البحر الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار (٢٩٢هـ) تحقيق: د.محفوظ الرحمن بن زين الله، نشر مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ومكتبة العلوم والحكم (المدينة) ط الأولى ١٤٠٩هـ.

٢٢- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (٧٧٤هـ).

٢٣- بغية الباحث عن زوائد الحارث، للحافظ نور الدين علي بن إسماعيل الهيثمي (٨٠٧هـ)، تحقيق: د.حسين بن أحمد الباكري، نشر مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلامية، بالتعاون مع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولى/ ١٤١٣هـ.

٢٤- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لابن القطان: علي بن محمد الفاسي (٦٢٨هـ)، تحقيق: د.الحسين آيت سعيد.الطبعة الأولى، نشر دار طيبة، الرياض.

٢٥- البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف، لإبراهيم بن محمد الحسيني (١١٢٠هـ)، تحقيق: سيف الدين الكاتب، دار الكتاب العربي ١٤٠١هـ.

٢٦- تارخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: د.عمر عبد السلام تدمري، نشر دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى/ ١٤١٣هـ.

٢٧- تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين ط١٤٠٣هـ، بإشراف إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢٨- التاريخ الصغير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.دار الوعي، مكتبة دار التراث، (حلب، القاهرة)، ط١، ١٣٩٧هـ.

٢٩- التاريخ الكبير التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي (٢٥٦هـ)، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر.

٣٠- تاريخ بغداد.للخطيب البغدادي: أحمد بن علي بن ثابت (٤٦٣هـ)، نشر دار الكتب العلمية (بيروت).

٣١- تاريخ دمشق لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (٥٧١هـ)، تحقيق: جماعة من المحققين، مجمع اللغة العربية، دار الفكر العربي، دمشق.

٣٢- التحبير في المعجم الكبير، لأبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور السمعاني (٥٦٢هـ) تحقيق: منيرة ناجي سالم.

٣٣- تحريم آلات الطرب، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة الدليل، ط١، ١٤١٦هـ.

٣٤- تحفة التحصيل تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لأحمد بن عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن ابن أبي بكر بن إبراهيم الكردي (٨٢٦هـ)، تحقيق: عبدالله نوار، نشر: مكتبة الرشيد.ط١، ١٩٩٩ (الرياض).

٣٥- تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، لعمر بن علي بن أحمد الوادياشي الأندلسي (٨٠٤هـ) دار حراء، (مكة المكرمة)ط١، ١٤٠٦هـ.

٣٦- التحفه اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ) نشره أسعد طرابزوني.

٣٧- التخويف من النار لابن رجب الحنبلي التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار، لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ) مكتبة دار البيان (دمشق) ط١، ١٣٩٩هـ.

٣٨- التدوين في أخبار قزوين التدوين في أخبار قزوين، لعبدالكريم بن محمد الرافعي القزويني، تحقيق: عزيزالله العطاردي (دار الكتب العلمية) ١٩٨٧.

٣٩- تذكرة الحفاظ لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي (بيروت)

٤٠- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري (٦٥٦هـ)، ، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ.

٤١- تعجيل المنفعة بزوائد الأئمة الأربعة، للحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ) نشر دار الكتاب العربي لبنان.

٤٢- التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لسليمان بن خلف بن سعد أبي الوليد الباجي (٤٧٤هـ)، تحقيق: د.أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع (الرياض)ط١، ١٤٠٦هـ.

٤٣- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، للحافظ ابن حجر، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، والأستاذ محمد أحمد عبد العزيز، ط دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٤- تعظيم قدر الصلاة للمروزي تعظيم قدر الصلاة، لمحمد بن نصر بن الحجاج المروزي (٢٩٤هـ)، تحقيق: د.عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدارط١، ١٤٠٦هـ.

٤٥- تغليق التعليق، للحافظ أحمد بن محمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: سعيد عبد الرحمن القزقي، ط المكتب الإسلامي، دار عمّار.

٤٦- تفسير ابن كثير تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (٧٧٤هـ)، دار الفكر، (بيروت) ١٤٠١هـ.

٤٧- تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن محمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار البشائر الإسلامية، ١٤٠٦هـ.

٤٨- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد.لمحمد بن عبد الغني البغدادي (٦٢٩هـ) تحقيق: كمال يوسف الحوت، نشر: دار الكتب العلمية (بيروت) ط١، ١٤٠٨هـ.

٤٩- تلخيص المستدرك للحافظ شمس الدين أبي عبدالله الذهبي، مطبوع بهامش المستدرك نشر دار الكتب العلمية.

٥٠- التلخيص الحبير، للحافظ أحمد بن محمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله هاشم

اليماني، دار المعرفة (بيروت).

٥١- التمهيد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد.لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، نشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية (المغرب) ١٣٨٧هـ.

٥٢- تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، لعبد الرحمن بن أبي بكر أبي الفضل السيوطي (٩١١هـ) (المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٨٩هـ.

٥٣- تهذيب التهذيب، للحافظ أحمد بن محمد بن حجرالعسقلاني (٨٥٢هـ)، نشر دار الفكر ط١، سنة ١٤٠٤هـ.

٥٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (٧٤٢هـ)، بتحقيق: د.بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٥هـ.

٥٥- الثقات لمحمد بن حبان البستي (٣٥٤هـ)، نشر دائرة المعارف العثمانية، ط الأولى.

٥٦- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) تحقيق: د.محمود الطحان، نشر: مكتبة المعارف الرياض.

٥٧- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لخليل بن كيكلدي العلائي (٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، عالم الكتب (بيروت) ط٢، ١٤٠٧هـ.

٥٨- الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، لمحمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري الجعفي (٢٥٦هـ)، تحقيق: د.مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة (بيروت) ط٣، ١٤٠٧ هـ.

٥٩- جامع العلوم والحكم اسم الكتاب: جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٥٠هـ)دار المعرفة (بيروت)ط١، ١٤٠٨هـ.

٦٠- جامع بيان العلم لابن جرير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري (٣١٠هـ) دار الفكر (بيروت)١٤٠٥هـ.

٦١- جامع للإمام الترمذي: محمد بن عيسى (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي.

٦٢- الجامع لمعمر بن راشد الأزدي (١٥١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي (بيروت) ط٢، ١٤٠٣هـ.

٦٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، طبع دائرة المعارف العثمانية، ط الأولى.

٦٤- الجهاد.لأحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك (٢٨٧هـ)، تحقيق: مساعد بن سليمان الراشد الحميد.مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤٠٩هـ.

٦٥- حديث هشام بن عمّار، – جزء من حديثه– تحقيق: د.عبد الله بن وكيّل الشيخ دار اشبيليا، الرياض الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٦٦- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (٤٣٠هـ)، دار الكتاب العربي (بيروت)، ط٤/ ١٤٠٥هـ.

٦٧- دول الإسلام، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد فهيم شلتوت ومحمد مصطفى إبراهيم، نشر الهيئة المصرية للكتاب.

٦٨- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد شكور أمرير الميادين، (مكتبة المنار) (الزرقاء) ط١، ١٤٠٦هـ.
٦٩- ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد.لمحمد بن أحمد الفاسي المكي (٨٣٢هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ.
٧٠- ذيل مولد العلماء (ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم)، لعبد العزيز بن أحمد بن محمد الكتاني (٤٦٦هـ)، تحقيق: د.عبد الله أحمد سليمان الحمد.(دار العاصمة) الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
٧١- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لمحمد بن جعفر الكتاني (١٣٤٥هـ) نشر دار البشائر الإسلامية (بيروت)ط٤/ ١٤٠٦هـ.
٧٢- الزهد ومعه الرقائق، لعبد الله بن المبارك بن واضح المرزوي (١٨١هـ) تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: دار الكتب العلمية.
٧٣- الزهد.لهناد بن السري الكوفي (٢٤٣هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، نشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي (الكويت)، ط١، ١٤٠٦هـ.
٧٤- زوائد نعيم بن حماد على المروزي مما رواه من كتاب الزهد لابن المبارك، ومطبوع آخر كتاب الزهد لابن المبارك.
٧٥- سؤالات الحاكم للدارقطني، تحقيق: د.موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، نشر: مكتبة المعارفط١، ١٤٠٤هـ.
٧٦- سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني: محمد ناصر الدين، المكتب الإسلامي.
٧٧- السنة، لمحمد بن نصر بن الحجاج المروزي (٢٩٤هـ)، تحقيق: سالم أحمد السلفي، (مؤسسة الكتب الثقافية)، (بيروت)ط١، ١٤٠٨هـ.
٧٨- السنة لابن أبي عاصم عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني (٢٨٧هـ) تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، نشر المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٠هـ.
٧٩- سنن ابن ماجه، لعبد الله بن محمد بن يزيد القزويني (٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.
٨٠- سنن أبي داود.سنن أبي داود.لسليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي (٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.دار الفكر.
٨١- سنن البيهقي الكبير، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي (٤٥٨هـ)، محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، ط١٤١٤هـ.
٨٢- سنن الدارقطني، للإمام الحافظ علي بن عمر الدار قطني (٣٨٥هـ) عني بتصحيحه/ عبد الله هاشم اليماني المدني، نشر دار المعرفة.
٨٣- سنن الدارمي، لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (٢٥٥هـ)، طبع بعناية محمد أحمد دهمان، دار إحياء السنة النبوية.
٨٤- السنن الكبير، لأحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ.

٨٥- سنن النسائي (المجتبى)، لأحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية (حلب) ط٢، ١٤٠٦هـ.

٨٦- السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، لأبي عمرو عثمان بن سعيد المقرئ الداني (٤٤٤هـ) تحقيق: د.ضياء الله بن محمد إدريس المباركفوري، نشر: دار العاصمة ط١، ١٤١٦هـ.

٨٧- السنن لسعيد بن منصور (٢٢٧هـ)، تحقيق: د.سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد.دار العصيمي (الرياض)، ط١، ١٤١٤هـ.

٨٨- سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، حققه جماعة بإشراف شعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة.

٨٩- شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، دار الآفاق الجديدة (بيروت).

٩٠- شرح سنن ابن ماجه، لعبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)نشر (قديمي كتب خانة) كراتشي.

٩١- شرح السنة، لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد الشاوش، نشر المكتب الإسلامي.

٩٢- شرح النووي على صحيح مسلم، لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي (٦٧٦هـ)دار إحياء التراث العربي (بيروت) ط٢، ١٣٩٢هـ.

٩٣- شرح معاني الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار، نشر دار الكتب العلمية.

٩٤- شرح مقامات الحريري، لأبي العباس أحمد بن عبد المؤمن القيسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر المؤسسة العربية الحديثة (القاهرة).

٩٥- شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ط١، ١٤١٠هـ.

٩٦- صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (٣٥٤هـ)، بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (مؤسسة الرسالة)ط٢، ١٤١٤ هـ.

٩٧- صحيح ابن خزيمة، للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلّمي (٣١١هـ)، تحقيق: د.محمد مصطفى الأعظمي، نشر المكتب الإسلامي.

٩٨- صحيح ابن ماجه للألباني.

٩٩- صحيح سنن أبي داود للألباني.

١٠٠- صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي.

١٠١- الضعفاء، لأبي جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي (٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، ط١، ١٤٠٤هـ.

١٠٢- الضعفاء الصغير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (٢٥٦هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد.نشر: دار الوعي (حلب)ط١، ١٣٩٣هـ.

١٠٣- الضعفاء والمتروكين، لأحمد بن شعيب النسائي (٣٠١هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد.دار الوعي

(حلب)ط١، ١٣٦٩هـ.
١٠٤- ضعيف الترغيب والترهيب، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف.
١٠٥- ضعيف الجامع الصغير وزيادته، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.
١٠٦- الطبقات الكبرى، لابن سعد بن منيع البصري (٢٣٠هـ)، نشر دار صادر، بيروت.
١٠٧- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري (٣٦٩هـ)، تحقيق: عبدالغفور بن عبدالحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٢ هـ.
١٠٨- العبر في خبر من غبر، لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: صلاح الدين المنجد.نشر دولة الكويت، ط٢، ١٩٨٤.
١٠٩- العلل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ) نشر دار المعرفة (بيروت) سنة ١٤٠٥هـ.
١١٠- علل الترمذي الكبير، لأبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود محمد الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.
١١١- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ.
١١٢- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبي الحسن الدارقطني البغدادي (٣٨٥هـ)، تحقيق: د.محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض ط١، ١٤٠٥ هـ.
١١٣- العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ) رواية ابنه عبدالله بن أحمد: .
(أ)-تحقيق: د.طلعت قوج بيكيت، ود.إسماعيل أوغلي، المكتبة الإسلامية، استامول.
(ب)-تحقيق: د.وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ.
١١٤- عون المعبود شرح سنن أبي داود.لأبي الطيب محمد شمس الحق، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٥هـ.
١١٥- غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين محمد بن محمد بن الجزري (٨٢٣هـ) مطبعة السعادة (القاهرة)١٩٣٢.
١١٦- غريب الحديث، لأبي سليمان حمد بن إبراهيم الخطابي (٣٨٨هـ) تحقيق: د.عبد الكريم إبراهيم العزباوي، نشر جامعة أم القرى (مكة المكرمة) ط١، ١٤٠٢هـ.
١١٧- غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، لخلف بن عبد الملك بن بشكوال (٥٧٨هـ)، تحقيق: د.عز الدين علي السيد.محمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
١١٨- فتح الباري، للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، نشر رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء (الرياض).
١١٩- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، لأبي محمد عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: علي حسن علي، المطبعة السلفية- بنارس -الهند.ط١، ١٤٠٧هـ.
١٢٠- الفتن، لنعيم بن حماد المروزي (٢٨٨هـ)، تحقيق: سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد (القاهرة) ط١، ١٤١٢هـ.
١٢١- فضائل القرآن، لأبي عبيد القاسم بن سلام، لنشردار ابن كثير.

١٢٢- فضل الصلاة على النبي ﷺ لإسماعيل بن إسحاق القاضي (٢٨٢هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٣٨٩هـ.

١٢٣- القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروزبادي، مؤسسة الرسالة.

١٢٤- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، جدة، ط١، ١٤١٣هـ.

١٢٥- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي محمد عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)، نشر دار الفكر (بيروت) ط الأولى ١٤٠٤هـ.

١٢٦- كرامات أولياء الله عز وجل، لهبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي (٤١٨هـ)، تحقيق: د.أحمد بن سعد ابن حمدان، دارطيبة، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.

١٢٧- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، لنور الدين الهيثمي (٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط مؤسسة الرسالة، ط الأولى ١٣٩٩هـ.

١٢٨- كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني (١١٦٢هـ)، تحقيق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٠٥هـ.

١٢٩- كشف النقاب عن الأسماء والألقاب، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (٥٧٩هـ) تحقيق: د.عبد العزيز بن راجي الصاعدي، نشر دار السلام (الرياض)، ط الأولى ١٤١٣هـ.

١٣٠- الكنى والأسماء، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري (٢٦١هـ) الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري.

١٣١- الكواكب النيرات، لأبي البركات محمد بن أحمد بن يوسف الشافعي (٩٢٩هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي دارالعلم، الكويت.

١٣٢- اللباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن محمد بن محمد الشيباني، (المعروف بابن الأثير الجزري) (٦٣٠هـ)، ط دار صادر (بيروت).

١٣٣- لسان العرب، لجمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي (٧١١هـ) دائرة المعارف النظامية بالهند.

١٣٤- لسان الميزان، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، نشر دار الفكر.

١٣٥- المجروحين لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (٣٥٤هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد دار الوعي، حلب.

١٣٦- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد.للنور الدين للهيثمي (٨٠٧هـ)، نشر دار الكتاب العربي (بيروت) ط الثالثة ١٤٠٢هـ.

١٣٧- المحلى، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (٤٥٦هـ) دار الآفاق الجديدة (بيروت).

١٣٨- مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر الرازي (٧٢١هـ)، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ١٤١٥هـ.

١٣٩- المختارة الأحاديث المختارة، لأبي عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، نشر مكتبة النهضة الحديثة.

١٤٠- المختلطون، لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن سيف الدين كيكلدي بن عبدالله العلائي، تحقيق: د.رفعت فوزي عبدالمطلب، وعلي عبدالباسط مزيد.نشر مكتبة الخانجي (القاهرة)، ط/ الأولى

١٩٩٦م.

١٤١– المراسيل، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٣٩٧هـ.

١٤٢– مستخرج أبي نعيم على صحيح مسلم، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (٤٣٠هـ) تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية ط١، ١٤١٧هـ.

١٤٣– مستخرج الطوسي على جامع الترمذي، لأبي علي الحسن بن علي الطوسي، تحقيق: د.أنيس بن طاهر الأندنوسي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة، ط١، ١٤١٥هـ.

١٤٤– المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ.

١٤٥– مسند أبي بكر الصديق رضي الله، لأبي بكر بن أحمد بن علي المروزي (٢٩٢هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي ط١، ١٣٩١هـ.

١٤٦– مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود الطيالسي (٢٠٤هـ)، دار المعرفة.

١٤٧– مسند أبي يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي التميمي (٣٠٧هـ) تحقيق: حسين سليم أسد.دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤.

١٤٨– مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ)، مؤسسة قرطبة.

١٤٩– مسند الحميدي، لأبي بكر عبدالله بن الزبير الحميدي (٢١٩هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، مكتبة المتنبي، بيروت، القاهرة.

١٥٠– مسند الروياني، محمد بن هارون الروياني (٣٠٧هـ)، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤١٦هـ.

١٥١– مسند الشاشي، الهيثم بن كليب الشاشي (٣٣٥هـ)، تحقيق: د.محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، ط١، ١٤١٠هـ.

١٥٢– مسند الشافعي محمد بن إدريس (٢٠٤هـ) (ترتيبه) نشر وتصحيح: يوسف الزواوي وعزت العطار، دار الكتب العلمية (بيروت).

١٥٣– مسند الشافعي، محمد بن إدريس (٢٠٤هـ) دار الكتب العلمية.

١٥٤– مسند الشاميين، لسليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٥٥– مسند الشهاب، لمحمد بن سلامة بن جعفر القضاعي (٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٧هـ.

١٥٦– مسند عبد الله بن عمر، محمد بن إبراهيم الطرسوسي (٢٧٣هـ) تحقيق: أحمد راتب عرموش، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٣هـ.

١٥٧– مشاهير علماء الأمصار، محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (٣٥٤هـ)، تحقيق: م، فلايشهمر، دار الكتب العلمية، ١٩٥٩.

١٥٨– مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني (٨٤٠هـ)، تحقيق: محمد

المنتقى الكشناوي، دار العربية، ط١، ١٤٠٣هـ.
١٥٩– المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
١٦٠– المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت مكتبة الرشد.الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
١٦١– المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: غنيم عباس غنيم، وياسر إبراهيم محمد.دار الوطن (الرياض)، ط١، ١٤١٨هـ.
١٦٢– معالم السنن، لأبي سليمان حمد بن إبراهيم الخطابي (٣٥٨هـ) تحقيق: عبيد عزت الدعاس وعادل السيد.دار الحديث، حمص .
١٦٣– المعجم الأوسط ، لسليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد.وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ.
١٦٤– معجم البلدان معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي أبي عبد الله (٦٢٦هـ) دار الفكر، بيروت.
١٦٥– معجم السفر، لأبي طاهر أحمد بن محمد السلفي (٥٧٦هـ)، تحقيق: د.بهيجة الحسني، نشر وزارة الثقافة العراقية ١٣٩٨هـ.
١٦٦– معجم الشيوخ، لمحمد بن أحمد بن جميع الصيداوي أبي الحسين (٤٠٢هـ)، تحقيق: د.عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان (بيروت، طرابلس) ط١، ١٤٠٥هـ.
١٦٧– معجم الصحابة، لعبد الباقي بن قانع أبي الحسين (٣٥١هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورةط١، ١٤١٨هـ.
١٦٨– المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، نشر وزارة الأوقاف بالعراق، ط١.
١٦٩– معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (٣٩٥هـ) دار الكتب العلمية.
١٧٠– معرفة القراء الكبار للحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف وآخرون، مؤسسة الرسالة (بيروت) ط١، ١٤٠٤هـ.
١٧١– المغني في الضعفاء، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: د.نور الدين عتر.
١٧٢– المقتنى في سرد الكنى المقتنى في سرد الكنى، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد.نشر الجامعة الإسلامية (المدينة المنورة)، ط١، ١٤٠٨هـ.
١٧٣– الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد (٥٤٨هـ) دار المثنى، بيروت، ط٢، ١٩٩٢.
١٧٤– من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، لأحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
١٧٥– المنتخب من مسند عَبْد بن حُميد بن نصر أبي محمد الكسي (٢٤٩هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ.
١٧٦– المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (٥٩٧هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، ط١، ١٣٥٩هـ.

١٧٧– المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ، للحافظ أبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود (٣٠٧هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية بتعليق/ عبد الله عمر البارودي، سنة ١٤٠٨هـ.

١٧٨– موضح أوهام الجمع والتفريق، لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: د.عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٧هـ.

١٧٩– الموطأ للإمام مالك بن أنس أبي عبدالله الأصبحي (١٧٩هـ): .

(أ)– براوية سويد بن سعيد.دار الأوقاف بالبحرين ط١، ١٤١٥هـ.

(ب)– برواية أبي مصعب الزهري المدني، تحقيق: بشار عواد معروف، ومحمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ.

(ج)– برواية يحيى الليثي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر.

١٨٠– مولد العلماء ووفياتهم تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، لمحمد بن عبد الله بن أحمد بن سليمان بن زبر الربعي ( ٣٩٧هـ)، تحقيق: د.عبد الله أحمد سليمان الحمد.دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ.

١٨١– ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود دار الكتب العلميةط١، ١٩٩٥.

١٨٢– النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة.

١٨٣– نزهة الألباب نزهة الألباب في الألقاب، لأحمد بن علي بن محمد العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن محمد بن صالح السديري، مكتبة الرشد (الرياض)ط١، ١٩٨٩.

١٨٤– نصب الراية نصب الراية لأحاديث الهداية، لعبد الله بن يوسف لحنفي الزيلعي (٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد يوسف البنوري (دار الحديث) مصر.

١٨٥– النكت على ابن الصلاح للحافظ ابن حجر، تحقيق: د.ربيع بن هادي، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ط١ ١٤٠٤هـ.

١٨٦– النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (٦٠٦هـ) تحقيق: طاهر الزواوي، ومحمود الطناحي، (دار الفكر) بيروت.

١٨٧– نوادر الأصول في أحاديث الرسول، لمحمد بن علي بن الحسن الحكيم الترمذي، تحقيق: د.عبد الرحمن عميرة (دار الجيل) (بيروت) ط١، ، ١٩٩٢م.

١٨٨– هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب.

١٨٩– الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي (بيروت) ط١، ١٤٢٠هـ.



# فهرس الموضوعات



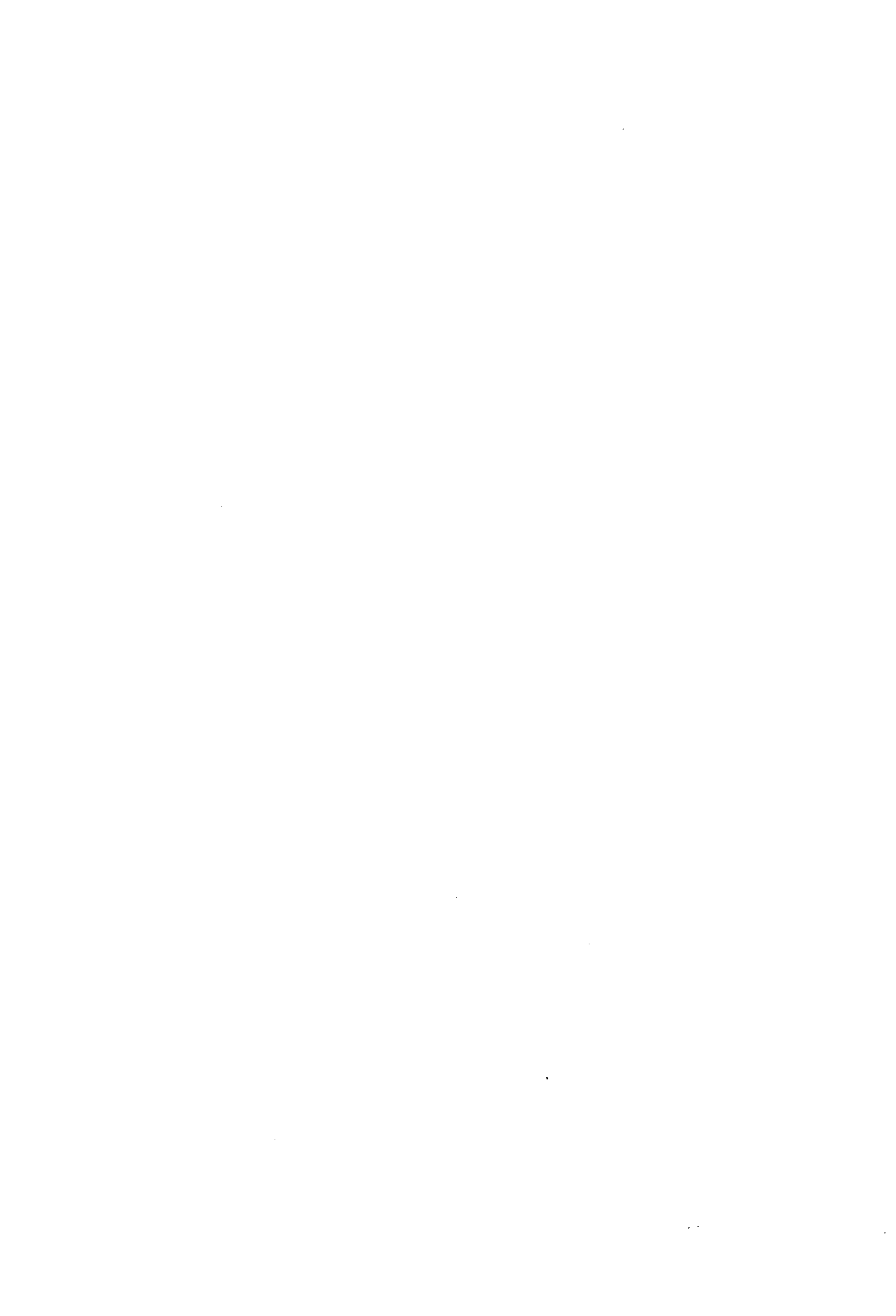


# أَثَرُ مَنْهَجِ الإِمَامِ أَحْمَدَ فِي الاجْتِهَادِ وَالْفُتْيَا فِي اخْتِلَافِ الرِّوَايَةِ عَنْهُ

إعْدادُ:

**د. فَايِزِ بْنِ أَحْمَدَ حَابِس**

الأُسْتَاذِ الْمُسَاعِدِ فِي كُلِّيَّةِ الآدَابِ فِي جَامِعَةِ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي جُدَّةَ



# المقدّمة

**إن الحمد لله، نستعينه ونستغفره ونعوذ به من شرور أنفسنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.**

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[1]. ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[2]. ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ، يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيما﴾[3][4].

**أما بعد، فإن الله لما تكفل بحفظ دينه قيض له في هذه الأمة من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين، فكان الصحابة ﷺ أول من تصدى لنشر العلم والفقه بعد النبي ﷺ، ثم قام من بعدهم**

---

(١) سورة النساء: الآية (١).

(٢) سورة آل عمران: الآية (١٠٢).

(٣) سورة الأحزاب: الآيتان (٧٠-٧١).

(٤) خطبة الحاجة رواها أبو داود (٢١١٨) في كتاب: النكاح (١٢)، باب: في خطبة النكاح (٣١-٣٢). واللفظ له. والترمذي (١١٠٥) في كتاب: النكاح (٨)، باب: ما جاء في خطبة النكاح (١٧). والنسائي (٣٢٧٧) في كتاب: النكاح (٢٦)، باب: ما يستحب من الكلام عند النكاح (٣٩). وابن ماجة (١٨٩٢) في كتاب: النكاح (٩)، باب: خطبة النكاح (١٩). كلهم من حديث ابن مسعود ﷺ أنه قال: (علمنا رسول الله ﷺ خطبة الحاجة...) فذكرها . قال الترمذي: "حديث حسن".

بذلك التابعون ومن تبعهم بإحسان، وكان من بينهم الأئمة الكبار المقتدى بمذاهبهم في جميع الأمصار، ومن أمثل هؤلاء طريقة وأحسنهم مسلكاً إمام أهل السنة قاطبة الإمام المبجل أحمد بن حنبل ﷺ؛ حيث فاق شيوخه وأقرانه، وصار العلم الأشَمَّ المقصود من كل البقاع الإسلامية، فكانت المسائل ترد إلى الإمام أحمد من شرق الأرض وغربها.

وقد حفظ الله تعالى أقواله بألفاظها ولم يضيعها، يقول ابن الجوزي: "نظر الله تعالى إلى حسن قصده فنقلت ألفاظه وحفظت. فقلّ أن تقع مسألة إلا وله فيها نصٌّ من الفروع والأصول، وربما عدمت في تلك المسألة نصوص الفقهاء الذين صنّفوا وجمعوا"[1]. وقال ابن القيم في قدر هذه المسائل: "كُتب من كلامه وفتواه أكثر من ثلاثين سفراً، ومنَّ الله سبحانه علينا بأكثرها، فلم يفتنا منها إلا القليل، وجمع الخلاّل نصوصه في: "الجامع الكبير" فبلغ نحو عشرين سفراً أو أكثر[2]، ورويت فتاويه ومسائله، وحُدِّث بها قرناً بعد قرن، فصارت إماماً وقدوة لأهل السنَّة على اختلاف طبقاتهم..."[3].

ومع تأمل هذا الكمِّ الوافر مما نقل من مسائل أحمد وفتاويه، يلحظ الباحث اختلاف الرواية عن الإمام أحمد في كثير من المسائل.

وقد وجد اختلاف أقوال المجتهد بشكل عام في كل المذاهب، وروي عن كل الأئمة بقدر ليس بالقليل؛ ولذا بحث العلماء عند الكلام عن الاجتهاد في

(١) مناقب الإمام أحمد (ص١٩١).

(٢) ذكر ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص٥١٢) كتاب الجامع هذا، فقال: "...كتاب الجامع نحو من مائتي جزء"، ووفق ابن بدران بين القولين فقال: "لا معارضة بين قوليهما لأنَّ المتقدمين كانوا يطلقون على الكراس وعلى ما يقرب من الكراسين جزءاً، وأما السفر فهو ما جمع أجزاء، فتنبه"، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص١٢٤).

(٣) إعلام الموقعين (٢٨/١).

كتب الأصول في مسألة أقوال المجتهدين المتعارضة، وقرروا أنه لا يجوز للمجتهد أن يقول في الحادثة قولين متضادين، وأن ما نقل عن الأئمة من ذلك فمحمول على اختلاف حالين أو محلين[(١)]. ومع ذلك فقد نقل الشافعية أنه قد أشكل تقرير مذهب الإمام الشافعي في سبعة عشرة مسألة أطلق فيها القولين [(٢)]. وكذا أشكل تقرير مذهب الإمام مالك في مسائل، قال ابن عبد البر في بعضها: "والمسائل في هذا الباب عن مالك وأصحابه كثيرة الاضطراب"[(٣)].

إلا أنه لم ينقل عن أحد من الأئمة من تعارض الأقوال قدر ما نقل عن الإمام أحمد؛ ذلك أنه قلّ أن تجد مسألة فيها اختلاف إلا وعن الإمام فيها روايتان فأكثر، يُجهد الدارسَ البحثُ عن توفيق مقبول بينها، فينجح في مسعاه حيناً ويخفق في أحايين كثيرة، ويقف الباحث في بعض المسائل على روايات للإمام تربوا على العشر ولا يجد لهذا الاختلاف تفسيراً. ولذا قال الشيخ علي الخفيف رحمه الله: "مما ينبغي أن نشير إليه ما روي في مذهب أحمد من كثرة الروايات المختلفة المنسوبة إليه في كثير من المسائل إلى درجة لا تلاحظ في غيره من المذاهب. فقد يروى عنه في المسألة الواحدة روايات متعارضة؛ يذهب بعضها إلى النفي المطلق، وبعضها إلى الإثبات المطلق، وبعضها إلى الإثبات المقيد،

---

(١) انظر: تهذيب الأجوبة (ص١٠٠)، العدة في الأصول (١٦١٠/٥)، التمهيد في أصول الفقه (٣٥٧/٤، ٣٧٠)، شرح مختصر الروضة (٦٤٦/٣)، المسودة (ص٤٧٠)، أصول الفقه لابن مفلح (١٥٠٥/٤)، صفة الفتوى (ص٨٥)، الإنصاف (٣٦٨/٣٠)، التحبير شرح التحرير (٣٩٥٩/٨).

(٢) انظر: المحصول (٥٢٢/٥)، شرح الأصفهاني على المنهاج (١٥٠٤/٢)، نهاية السول (٤٤١/٤).

(٣) الاستذكار (٣٦/١٦).

مما لا يتأتى معه إمكان الجمع بينها، ويظهر معه استبعاد نسبة هذه الروايات المختلفة في مسألة واحدة إلى شخص واحد"[1].

ولم يفرد الحنابلة – في ما أعلم – سبب اختلاف الرواية عن الإمام أحمد بالبحث والتدقيق، بخلاف شأنهم في كل ما يتصل بالإمام رحمه الله ومذهبه، ولم يبسطوا القول فيها في مصنَّفاتهم الأصولية عند ورود مناسبتها في بحث تعدد أقوال المجتهد، إلا أنهم ألمحوا في مواطن متناثرة إلى أسباب هذا الاختلاف.

وكذا لم يخص المعاصرون – في ما أعلم – هذه القضية بدراسة جادة فاحصة متأنية، اللهم إلا ما كان من الشيخ أبي زهرة رحمه الله في كتابيه: "ابن حنبل"، و "تاريخ المذاهب الإسلامية"، حين تعرض لها كإحدى خمس شبه تثار حول فقه الإمام أحمد، وأجاب عنها إجابة مجملة تليق بمقصده من كتابيه[2].

فكان ذلك مما قوى العزم عندي على بحث أسباب اختلاف الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله، لسد هذه الثغرة بدراسة متخصصة تجمع هذه الأسباب من كتب أصول الفقه الحنبلية – وقد طبع أشهرها بحمد الله – وكتب الفروع، بل ومن كتب الطبقات والتراجم لجمع ما تناثر من كلام الأصحاب عن سبب اختلاف الرواية عن الإمام أحمد.

وقد استقرأت أسباب اختلاف الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله فوجدها على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أسباب ترجع إلى منهج الإمام أحمد رحمه الله في الاجتهاد

---

(١) أسباب اختلاف الفقهاء (ص٢٧٠).

(٢) انظر: كتابيه: ابن حنبل (ص١٨٠، ٢٠٠)، تاريخ المذاهب الإسلامية (٥٢٣/٢)، وقد تعرض لها بعد الشيخ أبي زهرة عددٌ من الباحثين الفضلاء، إلا أنّي أعرضت عن ذكرهم؛ لكونهم نسجوا نسجه و لم يخرجوا عن نهجه.

والفتيا .

القسم الثاني: أسباب ترجع إلى أصحاب الإمام أحمد رحمه الله .

القسم الثالث: أسباب ترجع إلى الروايات المغلوطة عن الإمام أحمد رحمه الله .

وقد يسر الله بفضله لي الكتابة في القسمين الثاني والثالث، وأرجو أن يتيسر لي نشرها في القريب العاجل.

وقد خصصت هذا البحث للقسم الأول فجاء على النحو التالي:

أثر منهج الإمام أحمد رحمه الله في الاجتهاد والفتيا في اختلاف الرواية عنه وفيه تمهيد وأربعة فصول:

التمهيد: في نشأة كتب مسائل الإمام أحمد .

الفصل الأول: عدم تدوين الإمام أحمد مذهبه .

الفصل الثاني: ألفاظ الإمام أحمد في فتاويه .

الفصل الثالث: تغير اجتهاد الإمام أحمد في بعض المسائل الأصولية .

الفصل الرابع: مسلك الإمام في الاجتهاد عند اختلاف أقوال الصحابة .

وقد بذلت في سبيل إخراج هذا البحث غاية وسعي، غير أن الله يأبى العصمة إلا لكتابه. فما كان فيه من الصواب فمن الله، وما كان فيه من الخطأ فمن نفسي ومن الشيطان والله ورسوله بريئان من ذلك. والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.



## التمهيد: في نشأة كتب مسائل الإمام أحمد

لم يصنف الإمام أحمد ﷺ كتاباً مجرداً في الفقه، وكان يكره أن يكتب عنه غير الحديث. يقول العلاّمة ابن القيم: "كان ﷺ شديد الكراهة لتصنيف الكتب، وكان يحب تجريد الحديث، ويكره أن يكتب كلامه، ويشتد عليه جداً"[1]، قال عبد الله ابن الإمام أحمد[2]: "سمعت أبي، وذُكر وضع الكتب فقال: هذا أبوحنيفة وضع كتاباً، فجاء أبو يوسف ووضع كتاباً، وجاء محمد بن الحسن فوضع كتاباً، فهذا لا انقضاء له؛ كل ما جاء رجل وضع كتاباً. وهذا مالك وضع كتاباً، وجاء الشافعي أيضاً وجاء هذا – يعني: أباثور – وهذه الكتب وضعها بدعة؛ كل ما جاء رجل وضع كتاباً وترك حديث رسول الله ﷺ وأصحابه، أو كما قال أبي هذا ونحوه، وعاب وضع الكتب، وكرهه كراهية شديدة"[3]، وقال ابن هانئ[4]: "سمعت أبا عبد الله يقول: لا يعجبني شيءٌ من

---

(١) إعلام الموقعين (٢٨/١).

(٢) أبو عبد الرحمن عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل (٢١٣-٢٩٠هـ) حدث عن أبيه وعبد الله بن حماد ويحيى بن معين وأبي بكر وعثمان ابني شيبة وخلق. وروى عنه: أبو القاسم البغوي ومحمد بن مخلد وأبو بكر الخلاّل وجماعة. وكان ثبتاً ثقة فَهِماً، قال أبو الحسين بن المُنادِي: "لم يكن في الدنيا أحد روى عن أبيه مثله". انظر: طبقات الحنابلة (١٨٠/١)، المقصد الأرشد (٥/٢)، المنهج الأحمد (٣١٣/١).

(٣) مسائل عبد الله (١٨٢١).

(٤) إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، أبو يعقوب (٢١٨-٢٧٥هـ)، من رواة المسائل عن الإمام، ذكره الخلاّل فقال: "كان أخا دين وورع، ونقل عن أحمد مسائل كثيرة ستة أجزاء". ومسائل الإمام أحمد بروايته مطبوعة مشهورة. انظر: طبقات الحنابلة (١٠٨/١)، المقصد الأرشد (٢٤١/١)، المنهج الأحمد (٢٧٤/١).

وضع الكتب، ومن وضع شيئاً من الكتب فهو مبتدع"[١]. وكلام الإمام أحمد في كراهة وضع الكتب يصعب حصره، وقد نقل ابن القيم جملة وافرة منه، ثم قال: "...وكلام أحمد في هذا كثير جداً، قد ذكره الخلاّل في كتاب العلم"[٢].

وقد عُللت كراهة الإمام أحمد تصنيف الكتب بأمور، منها:

الأول: ماجُبل عليه الإمام رحمه الله من خلق التواضع لله عزَّ وجلَّ، ولذا قال رحمه الله: "القَلانسُ[٣] من السماء تنـزل على رؤوس قومٍ يقولون برؤوسهم هكذا وهكذا"[٤]، قال ابن الجوزي: "المعنى: لا يريدها، وقوله: هكذا وهكذا أي: يميلون رؤوسهم أن يتمكن منها، ومعنى الكلام: أنهم لا يريدون الرئاسة، وهي تقع عليهم. ويحتمل أنه يريد أنّهم يطأطئون رؤوسهم تواضعاً"[٥]، وعلّق على ذلك ابن بدران فقال: "والمعنى الثاني هو الأقرب؛ فقد روي عنه أنه كان يقول: "طوبى لمن أخمل الله ذِكْرَه". وكان لا يدع أحداً يتبعه في مشيه، وربما كان ماشياً فيتبعه أحدٌ من الناس، فيقف حتى ينصرف الذي يتبعه. وكان يمشي وحده متواضعاً"[٦]. وقال ابن تميم[٧] رحمه الله: "قال أبو بكر

---

(١) مسائل ابن هانئ (١٩٠٨).

(٢) الطرق الحكمية (ص٢٧٥-٢٧٧).

(٣) القلانس: جمع قَلَنْسُوَة؛ وهي: لباس للرأس مختلف الأنواع والأشكال. انظر (قلس): لسان العرب (١٨١/٦)، المعجم الوسيط (ص٧٥٤)، الملابس العربية في الشعر الجاهلي (ص٢٦٩).

(٤) مناقب الإمام أحمد (ص١٩٤).

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص١٢٤).

(٧) أبو عبد الله محمد بن تميم الحراني (٦٧٥هـ)، صاحب "المختصر" في الفقه المشهور، وهو يدل على علم صاحبه وفقه نفسه، تفقه على الشيخ مجد الدين ابن تيمية، وعلى أبي الفرج =

**المرُّوذي[1]: قال لي أبو عبد الله: قل لعبدالوهاب؛ يعني: الورّاق[2]: "أَخْمِلْ ذِكْرَكَ فإني قد بُليت بالشُّهْرةِ"، وسمعت أباطاهر محمد بن أحمد الغُبَاريَّ الفقيه[3] يقول: قال أحمد بن حنبل رحمه الله: "طوبى لمن أخمل الله ذِكْرَه" "[4]وقال أحمد بن الحسين بن حسان[5]:"قال رجل لأبي عبد الله: أريد أن أكتب هذه المسائل؛ فإني**

= علي بن أبي الفهم. انظر: الذيل على طبقات الحنابلة (٢/٢٩٠)، المقصد الأرشد (٢/٣٨٦)، المنهج الأحمد (٤/٣٠٦).

(١) أحمد بن محمد بن الحجاج، أبو بكر المرُّوذي (في حدود ٢٠٠-٢٥٧هـ) من رواة المسائل عن الإمام، كان المقدم من أصحاب الإمام أحمد لورعه وفضله، وكان الإمام يأنس به وينبسط إليه، وهو الذي تولى إغماضه لما مات وغسله. وقد روى عن الإمام أحمد مسائل كثيرة جداً. انظر: طبقات الحنابلة (١/٥٦)، المقصد الأرشد (١/١٥٦)، المنهج الأحمد (١/٢٧٢).

(٢) عبد الوهاب بن عبد الحكم – ويقال: ابن الحكم – بن نافع، أبو الحسن الورّاق (٢٥١هـ) نسائي الأصل، من رواة المسائل عن الإمام أحمد، كان صالحاً ورعاً زاهداً، ذُكر للإمام أحمد فقال: "رجل صالح مثله يوفق للحق، وقال مرة أخرى: ومن يقوى على ما يقوى عليه عبد الوهاب". انظر: طبقات الحنابلة (١/٢٠٩)، المقصد الأرشد (٢/١٤١)، المنهج الأحمد (١/٢١٤).

(٣) محمد بن أحمد بن محمد، أبو طاهر الغباري (٣٢٥-٤٣٢هـ) الشيخ الفقيه الإمام ذو النبل والفضائل، صحب جماعة من الشيوخ، وتخصص بصحبة أبي الحسن الجزري. وكانت له حلقتان؛ إحداهما بجامع المنصور، والأخرى بجامع الخليفة. انظر: طبقات الحنابلة (٢/١٨٨)، المقصد الأرشد (٢/٣٤٣)، المنهج الأحمد (٢/٣٤٣).

(٤) نقله ابن تميم في مقدمته في عقيدة الإمام أحمد وأصول مذهبه، طبقات الحنابلة (٢/٢٧٩).

(٥) أحمد بن الحسين بن حسان من رواة المسائل عن الإمام أحمد رحمه الله، قال الخلاّل: "رجلٌ جليل من أهل سرَّ من رأى، روى عن أبي عبد الله جزءين مسائل حسان جداً". انظر: طبقات الحنابلة (١/٣٩)، المقصد الأرشد (١/٨٩)، المنهج الأحمد (٢/٤٨).

**أخاف النسيان. قال له أحمد: لا تكتب شيئاً؛ فإني أكره أن يكتب رأيي"[١].**

**الثاني: خشيته رحمه الله أن يُعنى الناس بالفقه الذي استنبط وينصرفوا عن الأصل الذي أُخذ منه، قال الطوفي[٢]: "...كان لا يرى تدوين الرأي، بل هَمُّه الحديث وجمعه، وما يتعلق به"[٣]، ويقول العلاّمة ابن القيم رحمه الله: "...إنما كره أحمد ذلك ومنع منه لما فيه من الاشتغال به والإعراض عن القرآن والسنَّة والذبِّ عنهما..."[٤]. ويفصِّل الشيخ أبو زهرة هذا المعنى بقوله: "كأنه كان يتوقع ما حدث للناس من بعد ويخشاه، فإنَّ فريقاً منهم قد استطابوا دراسة آراء الأئمة في الفروع، وعكفوا عليها، وروايتها عن أصحابها بدل أن يرووا الأحاديث والآثار ويتبعوها"[٥].**

**وشواهد هذا من كلام الإمـــام أكثر من أن تحصى، منها قوله في رواية أبي الحارث[٦]: "ما تصنع بالـــرأي والقياس وفي الحديث ما يغنيك! "[٧]، وقال**

---

(١) طبقات الحنابلة (٣٩/١)، المنهج الأحمد (٤٨/٢).

(٢) نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي الصرصري ثم البغدادي (بضع وسبعين وست مئة-٧١٦هـ) الفقيه الأصولي المفنن، صنف تصانيف كثيرة؛ منها: البلل مختصر روضة الناظر"طبع"، وشرحه "طبع"، والصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية "طبع". انظر: الذيل على طبقات الحنابلة (٣٦٦/٢)، المقصد الأرشد (٤٢٥/١)، المنهج الأحمد (٥/٥).

(٣) شرح مختصر الروضة (٦٢٦/٣).

(٤) الطرق الحكمية (ص٢٧٧).

(٥) ابن حنبل (ص١٦٤).

(٦) أبو الحارث أحمد بن محمد الصائغ من رواة المسائل عن الإمام أحمد رحمه الله، كان الإمام يأنس به ويقدمه ويكرمه، وله عنده موضع جليل، قال الخلاّل: "روى عن أبي عبد الله مسائل كثيرة؛ بضعة عشر جزءاً، وجوَّد الرواية عنه". انظر: طبقات الحنابلة (٧٤/١)، المقصد الأرشد (١٦٣/١)، المنهج الأحمد (٦٠/٢).

(٧) المسودة (ص٣٢٨).

**ابن هانئ: "سمعت أبا عبد الله وسأله رجل مـن أرْدَبِيْل[١] عن رجلٍ يقال له: عبد الرحمن، وضع كتباً؟ فقال أبو عبد الله: قولوا له: أحدٌ من أصحاب النبي ﷺ فعل هذا أو أحدٌ من التابعين! فاغتاظ وشدَّد في أمره ونهى عنه، وقال: انهوا الناس عنه، وعليكم بالحديث"[٢]. وقال أحمد بن الحسن الترمذي[٣]: "سألت أبا عبد الله وقلت له: أكتب كُتُبَ الشافعي؟ فقال: ما أقلَّ ما يحتاج صاحب حديث إليها"[٤]، وقال محمد بن يزيد المستملي[٥]: "سأل أحمد رجل فقال: أكتب كتب**

(١) أرْدُبِيْل: ضبطها ابن الأثير بضمِّ الدَّال، وهي عند ياقوت بفتحها، وقال: "أَرْدَبِيْل: من أشهر مدن أذربيجان، وكانت قبل الإسلام قصبة الناحية...وهي مدينة كبيرةٌ جداً، رأيتها في سنة سبع عشرة وستمائة...ثم نزل عليها التتر بعد انفصالي عنها وأوقعوا بالمسلمين وقتلوهم، ولم يتركوا منهم أحداً وقعت عينهم عليه، ولم ينج منهم إلا من أخفى نفسه عنهم، وخرَّبوها خراباً فاحشاً، ثم انصرفوا عنها وهي على صورة قبيحة من الخراب وقلة الأهل. والآن عادت إلى حالتها الأولى وأحسن منها، وهي في يد التتر..". قلت: أذربيجان اليوم هي: إحدى الجمهوريات الإسلامية التي استقلت عن دولة الاتحاد السوفييتي البائد، وأما أردبيل فإنها من مدن شمال الجمهورية الإسلامية الإيرانية. انظر: اللباب (٤١/١)، معجم البلدان (١٤٥/١).

(٢) مسائل ابن هانئ (١٩١١).

(٣) الحافظ أحمد بن الحسن بن جنيدب الترمذي (٢٤٥هـ) نقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة، حدث البخاري عنه في الصحيح عن الإمام أحمد، قال الخلاَّل: "حدثنا الأكابر عنه بمسائله عن أحمد، منهم: محمد ابن المنذر". انظر: طبقات الحنابلة (٣٧/١)، المقصد الأرشد (٨٨/١)، المنهج الأحمد (١٩٣/١).

(٤) طبقات الحنابلة (٣٨/١).

(٥) محمد بن يزيد الطرسوسي، أبو بكر المستملي، من رواة المسائل عن الإمام أحمد، قال الخلاَّل: "انحدر مع أبي عبد الله من طرسوس أيام المأمون، وكان المرُّوذي يذكر له ذلك ويشكره ويقول: مرضت فكان يحملني على ظهره. وعنده عن أبي عبد الله مسائل حسان وقعت إلينا متفرقة". انظر: طبقات الحنابلة (٣٢٨/١)، المقصد الأرشد (٥٣٧/٢)، المنهج الأحمد (٤٠/٢).

الرأي؟ قال: لا تفعل، عليك بالحديث والآثار. فقال له السائل: إنّ ابن المبارك قد كتبها؟ فقال له أحمد: ابن المبارك لم ينزل من السماء، إنما أُمرنا أن نأخذ العلم من فوق"[١]، وقال الإمام مرةً لعثمان بن سعيد[٢]:"لا تنظر في كتب أبي عبيد، ولا فيما وضع إسحاق ولا سفيان ولا الشافعي ولا مالك، وعليك بالأصل"[٣].
وهذا الصنيع من الإمام قد ظهرت ثمرته في تلاميذه من بعده، فاسمع إلى إبراهيم الحربي[٤] حيث يقول: "كل شيء أقول لكم: هذا قول أصحاب الحديث فهو قول أحمد بن حنبل؛ هو الذي ألقى في قلوبنا منذ كنّا غلماناً اتّباع حديث النبي ﷺ وأقاويل الصحابة والاقتداء بالتابعين"[٥].

الثالث: أنّ الإمام أحمد كان لا يرى الفتوى بالاجتهاد والرأي إلا للضرورة، ورعاً منه؛ لاحتمال تطرق الخطأ إلى الاجتهاد والرأي، بخلاف الوحي المعصوم، سيما في المسائل التي وقع فيها الاختلاف، وقد كان الإمام أحمد رحمه

---

(١) طبقات الحنابلة (١/٣٢٩).

(٢) عثمان بن سعيد بن خالد السجستاني، أبو سعيد الدارمي (قبيل٢٠٠-٢٨٠هـ) من رواة المسائل عن الإمام أحمد، قال الذهبي: "الإمام العلاّمة الحافظ الناقد...صاحب المسند الكبير والتصانيف...أخذ علم الحديث وعلله عن علي ويحيى وأحمد، وفاق أهل زمانه، وكان لهجاً بالسُنّة بصيراً بالمناظرة". انظر: طبقات الحنابلة (١/٢٢١)، سير أعلام النبلاء (١٣/٣١٩)، المقصد الأرشد (٢/١٩٨)، المنهج الأحمد (٢/١٢٩).

(٣) المناقب (ص١٩٢).

(٤) الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (١٩٨-٢٨٥هـ) كان إماماً في جميع العلوم متقناً مصنفاً محتسباً عابداً زاهداً، نقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة جداً حساناً جياداً. من آثاره: غريب الحديث "طبع"، المناسك "طبع"، دلائل النبوة، سجود القرآن، وغير ذلك. انظر: طبقات الحنابلة (١/٨٦)، المقصد الأرشد (١/٢١١)، المنهج الأحمد (١/٣٠٢).

(٥) طبقات الحنابلة (١/٩٢).

الله يكره الفتوى فيها، فضلاً الكتابة فيها؛ ولذا قال عبد الله: "كنت أسمع أبي كثيراً يُسأل عن المسائل، فيقول: لا أدري. وذلك إذا كانت مسألة فيها اختلاف. وكثيراً ما كان يقول: سل غيري، فإن قيل له: من نسأل؟ يقول: سلوا العلماء، ولا يكاد يسمي رجلاً بعينه"[1]، وقال زكريا بن يحيى الناقد[2]: "سمعت أحمد بن حنبل وإنسان يسأله، فجعل يقول: سل من يعلم، سل من يعلم"[3]، وقال أبو داود: "ما أحصي ما سمعت أحمد سُئلَ عن كثيرٍ مما فيه الاختلاف من العلم فيقول: لا أدري"[4]. ونصوص الإمام أحمد ﷺ في هذا وافرة، وقد أورد ابن القيم رحمه الله جملة صالحة منها[5].

ومن هذا الباب كره الإمام كتابة مثل هذه المسائل عنه، قال أحمد بن الحسين بن حسان: "أحسَّ الإمام مرةً بإنسان يكتب ومعه ألواح في كمه. فقال: لا تكتب رأيي؛ لعلي أقول الساعة بمسألة ثم أرجع غداً عنها"[6]. وقال إسحاق ابن إبراهيم بن هانئ:"سألت أبا عبد الله عن كتاب مالك والشافعي أحب إليك أو كتب أبي حنيفة وأبي يوسف؟ فقال: الشافعي أعجب إلي؛ هذا وإن كان وضع

---

(١) مسائل عبد الله (١٨٢٣).

(٢) زكريا بن يحي بن عبد الملك البغدادي، أبو يحي الناقد (٢٨٥هـ)، من رواة المسائل عن الإمام، ذكره الخلاّل فقال: "الورع الصالح، كان عنده عن أبي عبد الله مسائل صالحة سمعتها منه، وكان مقدماً في زمانه، وكان عبد الوهاب الوراق يكرمه ويوجه به في حوائجه ومهمات أموره".

انظر: طبقات الحنابلة (١/١٥٨)، المقصد الأرشد (١/٣٩٩)، المنهج الأحمد (١/٣٠٧).

(٣) طبقات الحنابلة (١/١٥٩).

(٤) مسائل أبي داود (ص٢٧٥).

(٥) انظر: إعلام الموقعين (١/٣٢-٣٣).

(٦) طبقات الحنابلة (١/٣٩)، المنهج الأحمد (٢/٤٨).

كتاباً فهؤلاء يفتون بالحديث وهذا يفتي بالرأي، فكم بين هذين! "[١]، وقال الميموني[٢]: "ذاكرت أبا عبد الله خطأ الناس في العلم. فقال: وأي الناس لا يخطئ! ولاسيما من وضع الكتب؛ فهو أكثر خطأً"[٣] وكان رحمه الله يقول: "من عرَّض نفسه للفتيا فقد عرضها لأمر عظيم، إلا أنه قد تلجئ الضرورة"[٤].

ومن ثم كانت هذه الضرورة الملجئة للفتوى مقدرة عنده بقدرها، فلم يكن يجيب إلا في حادثة وقعت، ولا يفرض الفروض ويشقق الفروع، ولم ير كتابة فتاويه إلا بقدر يسير تضطره إليه الضرورة، قال الميموني رحمه الله:"سألت أبا عبد الله عن مسائل، فكتبتها. فقال: إيش تكتب يا أبا الحسن؟ فلولا الحياء منك ما تركتك تكتبها؛ وإنه عليَّ لشديد، والحديث أحب إليَّ منها. قلت: إنما تطيب نفسي في الحمل عنك أنك تعلم منذ مضى رسول الله ﷺ قد لزم أصحابَه قومٌ، ثم لم يزل يكون للرجل أصحابٌ يلزمونه ويكتبون. قال من كتب؟ قلت: أبو هريرة ﷺ قال: (...وكان عبد الله بن عمرو يكتب ولم أكتب. فحفظ وضيعت)[٥]. فقال لي: اعلم أنَّ الحديث نفسه لم يكتبه القوم. قلت: لم لا يكتبون؟ قال: لا، إنما كانوا يحفظون ويكتبون السنن إلا الواحد بعد الواحد،

(١) مسائل ابن هانئ (١٩٠٩).

(٢) عبد الملك بن عبد الحميد بن مِهْران الميموني الرَّقِّي، أبو الحسن (١٨١-٢٧٤هـ) من جلة أصحاب الإمام أحمد، كان الإمام يكرمه ويفعل معه ما لا يفعله مع أحد غيره، ويحثُّه على إصلاح معيشته، وسمع من الإمام مسائل كثيرة جياداً لم يسمعها أحد غيره.
انظر: طبقات الحنابلة (٢١٢/١)، المقصد الأرشد (١٤٢/٢)، المنهج الأحمد (٢٦٩/١).

(٣) الطرق الحكمية (ص٢٧٦).

(٤) إعلام الموقعين (٢١٨/٤).

(٥) رواه البخاري (١١٣) في كتاب: العلم (٣)، باب: كتابة العلم (٣٩) بسنده من حديث همام بن منبه قال سمعت أبا هريرة ﷺ يقول:"ما من أصحاب النبي ﷺ أحدٌ أكثر حديثاً عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو؛ فإنه كان يكتب ولا أكتب".

الشيء اليسير منه، فأما هذه المسائل تدوَّن وتكتب في ديوان الدفاتر فلست أعرف فيها شيئاً، وإنما هو رأيٌ لعله قد يدعه غداً وينتقل عنه إلى غيره، ثم قال لي: انظر إلى سفيان ومالك حين أخرجا ووضعا الكتب والمسائل كم فيها من الخطأ؟! وإنما هو رأي، يرى اليوم شيئاً وينتقل عنه غداً، والرأي يخطئ. فإذا صار إلى هذا الموضع. دار هذا الكلام بيني وبينه غير مرة"[1].

ولعلَّ امتناع الإمام أحمد من تدوين فقهه في مصنَّف كان من أهم أسباب ظهور كتب المسائل عنه، ذلك أنَّ الإمام أحمد قد ذاع اسمه- لا سيما بعد المحنة- واتخذه الناس إماماً يرجعون إليه فيما يبتلون به ويريدون معرفة حكم الله فيه، فكانت المسائل ترد إلى الإمـــام أحمد من شرق الأرض وغربها؛ فتأتيه من فارس[2]، وخراسان[3]، وما وراء النهر، ومن الشام، ومن مصر، ومن الحجاز، ومن اليمن. يقول الشيخ أبو زهرة: "...والحق أنَّ الإمام أحمد بعد محنته وما تحمله في سبيلها قد ذاع اسمه في كل البقاع الإسلامية مقروناً بعلم الدين في فروعه كلها، سواءٌ أكان يتصل بالعقيدة أم بالحديث والفقه، وقد عُمِّر بعد المحنة أكثر

---

(١) طبقات الحنابلة (١/٢١٤).

(٢) قال ياقوت: "فارس: ولاية واسعة وإقليم فسيح. أول حدودها من جهة العراق: أرَّجان، ومن جهة كرمان: السِّيرَجان، ومنجهة ساحل بحر الهند: سيراف، ومن جهة السند: مُكران..". انظر: اللباب (٢/٤٠٣)، معجم البلدان (٤/٢٢٦).

(٣) قال ابن الأثير: "هي بلاد كبيرة، وأهل العراق يقولون: إنها من الريِّ إلى مطلع الشمس. ومعناها: "خر": اسم للشمس بالفارسية الدرية، و"أسان": موضع الشيء ومكانه..". وقال ياقوت: "خُراسان: بلاد واسعة، أول حدودها مما يلي العراق..وآخر حدودها مما يلي الهند..وتشتمل على أمهات من البلاد؛ منها: نيسابور وهراة ومرو – وهي كانت قصبتها – وبلخ وطالقان ونسا وأبيورد وسرخس وما يتخلل ذلك من المدن التي دون نهر جيحون، ومن الناس من يدخل أعمال خوارزم فيها ويعد ما وراء النهر منها، وليس الأمر كذلك..". انظر: اللباب (١/٤٢٩)، معجم البلدان (٢/٣٥٠).

من عشرين سنة، فاعتبره الناس إمامهم، يرجعون إليه في الأمور التي يبتلون بها ويريدون أن يعرفوا حكمها، وما كان ليترك الفتوى لبشر المريسي وإخوانه الذين خاضوا في مسألة القرآن ... ولقد أفتى كثيراً، وكلما كثر الإفتاء كثرت مسائل الفقه، وقد كان بعد المحنة العلم الأشَمَّ المقصود من كل البقاع الإسلامية، يجيئون إليه من كل فج عميق... ويأخذوا من حديثه ويستفتوه، فالكثرة في المسائل ليست غريبة، بل قِلّة الفتوى هي التي تكون غريبة؛ لأنّ أحداً من الأئمة لم ينفرد بالشهرة في عصره كما انفرد بها أحمد أو غلب، فأبو حنيفة كان يعاصره مالك والليث والأوزاعي، وكل أولئك لهم مقام في الفقه، والشافعي كان يعاصره أبو يوسف ومحمد وأحمد، أما أحمد بعد المحنة فلم يكن في عصره من يقاربه شهرة"[1].

ولقد كان لذيوع اسم الإمام أحمد وتفرده عن النظير في عصره من جهة وما حباه الله من الملكات التي تؤهله للإمامة في شتى علوم الدين[2] من جهة أخرى، كان لذلك أثره البالغ في تبوئه الإمامة في الدين، حتى صار لقب "الإمام" مقروناً باسمه على لسان كل أحد، وصار مقصداً لطلاب العلم، فكثرت المسائل عن الإمام أحمد لكثرة تلاميذه، وتنوعت هذه المسائل في شتى العلوم لاختلاف تلاميذه في مذاهبهم ومشاربهم، قال ابن تيمية رحمه الله: "...حنبل[3] وأحمد بن

(١) ابن حنبل (ص١٣٧-١٣٨).

(٢) شهد له بذلك كثير، من أجلهم شيخه الشافعي رحمه الله، حيث قال: "أحمد إمام في ثمان خصال: إمام في الحديث، إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفقر، إمام في الزهد، إمام في الورع، إمام في السنة". انظر: طبقات الحنابلة (٥/١)، المقصد الأرشد (٦٥/١).

(٣) حنبل بن إسحاق بن حنبل، أبوعلي الشيباني (٢٧٣هـ) ابن عم الإمام أحمد ﷺ ثقة ثبت، من حفاظ الحديث، سمع أبا نعيم الفضل بن دُكَين وسليمان ابن حرب وعَفّان بن مسلم وغيرهم، وهو ممن سمع المسند تاماً من الإمام أحمد. له مسائل شبّهها الخلاّل في حسنها =

**الفرج[1] كانا يسألان الإمام أحمد عن مسائل مالك وأهل المدينة، كما كان يسأله إسحاق بن منصور[2] وغيره عن مسائل سفيان الثوري وغيره، وكما كان الميموني يسأله عن مسائل الأوزاعي، وكما كان يسأله إسماعيل بن سعيد الشالنجي[3] عن مسائل أبي حنيفة وأصحابه..."[4]. ولم تقتصر المسائل عن الإمام أحمد على الفقه وأصوله، بل نقلت عنه مسائل كثيرة في السُنَّة وأصول الاعتقاد[5]، وفي القرآن**

= وإشباعها وجودها بمسائل الأثرم.
من آثاره: محنة الإمام أحمد "طبع". انظر: طبقات الحنابلة (١/١٤٣)، تذكرة الحفاظ (٢/٦٠٠)، سير أعلام النبلاء (١٣/٥١)، المقصد الأرشد (١/٣٦٥)، المنهج الأحمد (١/٢٦٤).

(١) لم أقف على ترجمته في شيء من تراجم الحنابلة. فلعلَّ الاسم مُصَحَّف، أو لعله: أحمد بن الفرج الكاتب، وانظر ترجمته في: لسان الميزان (١/٢٤٥).

(٢) أبو يعقوب إسحاق بن منصور بن بُهرام الكَوْسَج المَرْوَزي (٢٥١ هـ) من رواة المسائل عن الإمام، وهو الذي دوَّن عن الإمام "المسائل الفقهية" فلما بلغه أنَّ أحمد بن حنبل رجع عن تلك المسائل، وضعها في جراب، وحملها على ظهره، وخرج راجلاً إلى بغداد، وعرض خطوط أحمد عليه فأقرَّ له بها ثانياً. انظر: طبقات الحنابلة (١/١١٣)، المقصد الأرشد (١/٢٥٢)، المنهج الأحمد (١/٢١٢).

(٣) أبو إسحاق إسماعيل بن سعيد الشالَنجي (٢٣٠ هـ) من رواة المسائل عن الإمام، ذكره الخلاَّل فقال: "عنده مسائل كثيرة، ما أحسب أنَّ أحداً من أصحاب أبي عبد الله روى عنه أحسن مما روى هذا، ولا أشبع، ولا أكثر مسائل منه، وكان عالماً بالرأي، كبير القدر عندهم، معروفاً".
انظر: طبقات الحنابلة (١/١٠٤)، المقصد الأرشد (١/٣٧٥)، المنهج الأحمد (٢/٧٣).

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٤/١١٤).

(٥) قد جمع أكثر هذه المسائل: عبد الله بن الإمام في كتابه: "السُنَّة"، وأبو بكر الخلاَّل في كتاب السنَّة من كتابه: "الجامع الكبير"، وقد حقق الكتابان وطبعا، فأفدت بحمد لله منهما. كما نال الباحث الدكتور: عبد الإله بن سلمان الأحمدي درجة الدكتوراه من =

**وتفسيره[١]، وفي الحديث وعلله، وفي جرح الرواة وتعديلهم[٢]، وفي الورع والزهد[٣]، إلى غير ذلك.**

**وقد تفاوت تلاميذ الإمام أحمد في النقل عنه؛ فمنهم المُقِل الذي نقل مسائل معدودة، ومنهم المُكْثِر الذي جمعت مسائله في مجلدات.**

**فحفظ الله تعالى أقواله بألفاظها ولم يضيعها، يقول ابن الجوزي: "نظر الله تعالى إلى حسن قصده فنقلت ألفاظه وحفظت. فقلَّ أن تقع مسألة إلا وله فيها نصٌّ من الفروع والأصول، وربما عدمت في تلك المسألة نصوص الفقهاء الذين صنَّفوا وجمعوا"[٤].**

**وكذا يقول الطوفي رحمه الله في تدوين مسائل الإمام: "...كان لا يرى**

---

= الجامعة الإسلامية على أطروحته: "المسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة جمع ودراسة"، وقد طبعت الأطروحة، وأفدت منها ومن مصادرها.

(١) قد جمع أكثر هذه المسائل الدكتور: حكمت بشير ياسين في مصنَّف بعنوان: "مرويات الإمام أحمد في التفسير"، وقد أفدت منه ومن مصادره.

(٢) من أشهر المطبوع من الروايات عنه في ذلك: رواية ابنه عبد الله في كتاب: "العلل ومعرفة الرجال"، ومسائل برواية المرُّوذي والميموني وابنه صالح في سفر واحد حققه صبحي السامرائي بعنوان: "من كلام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال"، ومسائل برواية أبي داود في كتاب حققه الدكتور: زياد بن محمد المنصور بعنوان: "سؤالات أبي داود للإمام أحمد". وقد جمع ابن عبد الهادي كثيراً من كلام الإمام أحمد في الرواة في كتابٍ سماه: "بحر الدمِّ فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدحٍ أو ذمٍّ"، وجمعه أيضاً بعض المعاصرين في أربع مجلدات أسموها: "موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله".

(٣) من أشهر المطبوع من الروايات عنه في ذلك: كتاب: "الزهد"برواية ابنه عبد الله، وكتاب: "الورع" برواية أبي بكر المرُّوذي.

(٤) مناقب الإمام أحمد (ص١٩١).

تدوين الرأي، بل هَمُّه الحديث وجمعه، وما يتعلق به. وإنما نَقل المنصوص عنه أصحابُه تلقياً من فيه، من أجوبته في سؤالاته وفتاويه. فكل من روى منهم عنه شيئاً دوَّنه وعُرِف به؛ كمسائل أبي داود، وحرب الكرماني، ومسائل حنبل، وابنيه صالح وعبد الله، وإسحاق بن منصور، والمرُّوذي، وغيرهم ممن ذكرهم أبو بكر في أول "زاد المسافر"، وهم كثيرٌ، وروى عنه أكثر منهم. ثم انتدب لجمع ذلك أبو بكر الخلاَّل في "جامعه الكبير"، ثم تلميذه أبو بكر في "زاد المسافر" فحوى الكتابان علماً جماً من علم الإمام أحمد ﷺ..."[1]. وقال العلاَّمة ابن القيم في قدر هذه المسائل: "كُتب من كلامه وفتواه أكثر من ثلاثين سفراً، ومنَّ الله سبحانه علينا بأكثرها، فلم يفتنا منها إلا القليل، وجمع الخلاَّل نصوصه في الجامع الكبير فبلغ نحو عشرين سفراً أو أكثر[2]، ورويت فتاويه ومسائله وحُدِّث بها قرناً بعد قرن فصارت إماماً وقدوة لأهل السنَّة على اختلاف طبقاتهم..."[3].



(١) شرح مختصر الروضة (٣/٦٢٦).

(٢) ذكر ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص٥١٢) كتاب الجامع هذا، فقال: "...كتاب الجامع نحو من مائتي جزء"، ووفق ابن بدران بين القولين فقال: "لا معارضة بين قوليهما لأنَّ المتقدمين كانوا يطلقون على الكراس وعلى ما يقرب من الكراسين جزءاً، وأما السفر فهو ما جمع أجزاء، فتنبه"، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص١٢٤).

(٣) إعلام الموقعين (١/٢٨).

## الفصل الأوّل: عدم تدوين الإمام مذهبه

تقدم في التمهيد لهذا البحث أنَّ الإمام أحمد رحمه الله لم يصنف كتاباً مستقلاً في الفقه، وإنما أخذ عنه أصحابه فقهه من أجوبته وفتاويه وسائر أحواله، لا من تصنيف قَصَد به ذلك[١]. بل كان كما قال ابن القيم: "...شديد الكراهة لتصنيف الكتب...ويكره أن يكتب كلامه، ويشتد عليه جداً"[٢].

ولذا كان الاعتماد أولاً في نقل فقه الإمام أحمد في الغالب على المشافهة، حيث كان الإمام أحمد ينهاهم عن كتابة كلامه[٣]، ولم يأذن بالتدوين إلا للنزر اليسير منهم كالميموني والكوسج وعبد الله وغيرهم، ثم ذاع صيت الإمام وانتشرت مسائله في الآفاق وكُتبت؛ ولذا يقول الطوفي: "...إنما نُقل المنصوص عنه أصحابُه تلقياً من فيه؛ من أجوبته في سؤالاته وفتاويه. فكل من روى منهم عنه شيئاً دوَّنه وعُرِف به"[٤]. ومن هنا سُمِّيَت نصوصُ الإمام أحمد: "روايات".

والروايات عن الإمام أحمد تشبه السنَّة المطهرة في أنَّ الاعتماد في نقلها كان في ابتدائه مقتصراً على الحفظ وضبط الصدور؛ حيث نهى النبي ﷺ أول الأمر عن كتابة السنة، ثم أذن بعد ذلك فيه[٥].

---

(١) انظر: صفة الفتوى (ص٨٥).

(٢) إعلام الموقعين (٢٨/١).

(٣) تقدمت نصوص الإمام أحمد في ذلك في التمهيد لهذا البحث.

(٤) شرح مختصر الروضة (٦٢٦/٣).

(٥) روى مسلم في صحيحه (٣٠٠٤) في كتاب: الزهد والرقائق (٥٣)، باب: التثبت في الحديث وكتابة العلم (١٦)، بسنده عن أبي سعيد الخدري ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ قال: (لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج). وقد ثبت إذنه ﷺ بالكتابة في أحاديث كثيرة منها ما رواه البخاري (١١٤) في كتاب: العلم (٣)، باب: كتابة العلم (٣٩). ومسلم (١٦٣٧) في كتاب: الوصية (٢٥)، باب: ترك الوصية =

**وقد كان ذلك من أسباب اختلاف الرواية عن النبي ﷺ، حيث يفصِّل الإمام الشافعي رحمه الله أثر هذا في اختلاف الرواية عن رسول الله ﷺ بقوله: "...ورسول الله ﷺ عربي اللسان والدار، فقد يقول القول عاماً يريد به العام، وعاماً يريد به الخاص...ويُسأل عن الشيء فيجيب على قدر المسألة، ويؤدي عنه المخبر الخبر متقصّىً والخبر مختصراً والخبر فيأتي ببعض معناه دون بعض.**

**ويُحدِّث عنه الرجلُ الحديثَ قد أدرك جوابَه ولم يدرك المسألة، فيدلَّه على حقيقة الجواب بمعرفته السبب الذي يخرج عليه الجواب.**

**ويَسنُّ في الشيء سُنَّةً وفيما يخالفه أخرى فلا يُخَلِّصُ بعض السامعين بين اختلاف الحالتين اللتين سنَّ فيهما.**

**ويسنُّ سنَّة في نصٍّ معناه فيحفظها حافظ، ويسنُّ سنَّة في معنىً- يخالفه في معنى ويجامعه في معنى- سنَّةً غيرها؛ لاختلاف الحالين، فيحفظ غيره تلك السُّنَّة، فإذا أدى كلٌّ ما حفظ رآه بعض السامعين اختلافاً، وليس منه شيءٌ مختلف.**

**ويسنُّ بلفظٍ مخرجه عامٌّ جملةً بتحريم شيءٍ أو بتحليله، ويسنُّ في غيره خلاف الجملة، فيستدل على أنه لم يُرِد بما حرَّم ما أحلَّ ولا بما أحلَّ ما حرَّم...**

---

= لمن ليس له شيء يوصي فيه (٥). كلاهما من حديث ابن عباس ﷺ قال: (لما اشتد بالنبي ﷺ وجعه قال: ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده...). قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/٢٥٠): "...والجمع بينهما أنَّ النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره والإذن في غير ذلك، أو أنَّ النهي خاصٌّ بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيءٍ واحدٍ والإذن في تفريقهما، أو النهي متقدمٌ والإذن ناسخٌ له عند الأمن من الالتباس، وهو أقربها مع أنَّه لا ينافيها، وقيل: النهي خاص بمن خُشِي منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ والإذن لمن أمن منه ذلك. ومنهم من أعلَّ حديث أبي سعيد وقال: الصواب وقفه على أبي سعيد؛ قاله البخاري وغيره. قال العلماء: كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث، واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظاً كما أخذوا حفظاً، لكن لما قصرت الهمم وخشي الأئمة ضياع العلم دوَّنوه".

ويسُنّ السُّنّة ثم ينسخها بسُنّته، ولم يَدَعْ أن يُبيِّن كلّما نسخ سُنّته بسُنّته، ولكن ربما ذَهَبَ على الذي سمع من رسول الله بعض علم الناسخ أو علم المنسوخ، فحفظ أحدهما دون الذي سمع من رسول الله الآخر، وليس يَذهب ذلك على عامتهم حتى لا يكون فيهم موجوداً إذا طُلب...

ولم نجد عنه شيئاً مختلفاً فكشفناه إلا وجدنا له وجهاً يحتمل به أن لا يكون مختلفاً، وأن يكون داخلاً في الوجوه التي وصفت لك..."[١].

وقد اختلفت الرواية في النقل عن الأئمة الفقهاء كما اختلفت الرواية عن رسول الله ﷺ، قال ابن تيمية رحمه الله: "...الناس في نقل مذاهب الأئمة قد يكونون بمنزلتهم في نقل الشريعة، ومن المعلوم أنّ أحدهم يقول: حكم الله كذا، أو حكم الشريعة كذا – بحسب ما اعتقده عن صاحب الشريعة، بحسب ما بلغه وفهمه – وإن كان غيره أعلم بأقوال صاحب الشريعة وأعماله وأفهم لمراده. فهذا أيضاً من الأمور التي يكثر وجودها في بني آدم. ولهذا قد تختلف الرواية في النقل عن الأئمة كما يختلف بعض أهل الحديث في النقل عن النبي ﷺ، لكن النبي ﷺ معصوم؛ فلا يجوز أن يصدر عنه خبران متناقضان في الحقيقة ولا أمران متناقضان في الحقيقة إلا وأحدهما ناسخٌ والآخر منسوخٌ. وأما غير النبي ﷺ فليس بمعصوم؛ فيجوز أن يكون قد قال خبرين متناقضين وأمرين متناقضين ولم يشعر بالتناقض. لكن إذا كان في المنقول عن النبي ما يحتاج إلى تمييز ومعرفة – وقد تختلف الروايات حتى يكون بعضها أرجح من بعض، والناقلون لشريعته بالاستدلال بينهم اختلاف كثير – لم يستنكر وقوع نحو هذا من غيره، بل هو أولى بذلك؛ لأنّ الله قد ضمن حفظ الذكر الذي أنزله على رسوله، ولم يضمن

---

(١) الرسالة (ص٢١٣-٢١٦). وقد نقل الزركشي في البحر المحيط (١٤٨/٦) هذا النصَّ عن الإمام الشافعي مختصراً، غير أنّه قد تصحّف في تحقيق الكتاب، فليُتنبّه.

حفظ ما يؤثر عن غيره..."[1].

ويُعَدُّ هذا أحد أهم أسباب اختلاف الرواية عن الإمام أحمد؟ ولعلَّ تأثيره يظهر من جهات عِدَّة، نشير في هذا الفصل إلى أبرزها.

## المبحث الأوّل: الفارق بين الفتوى والتصنيف

مما لاشك فيه أنَّ هناك فارقاً جوهرياً بين المفتي والمصنف الذي يؤصل الأصول ويقعد القواعد. وذلك أنَّ المفتي يحكم في وقائع ونوازل قد تتباين وقد تتشابه إلا أنها لا تتطابق، ومن ثم تختلف الفتوى تبعاً للفوارق بينها، وقد أشار الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين – حفظه الله – إلى هذا الفارق، فقال عن المفتي: "...إنه يفتي في كل وقت بما يناسبه كعادة المجتهد، أو بما يناسب السائل ويطابق حالته، فالبعض يناسبه التخفيف والرخصة، بينما يناسب آخر التغليظ أو ذكر الحكم الصريح"[2].

ويفصل هذا المعنى الشيخ أبو زهرة رحمه الله فيقول عن فتاوى الإمام أحمد: "...كان يفتي في الوقائع، وهي ليست صورة مجردة يمكن أن تتشابه تشابهاً كاملاً فتتشابه أحكامه أو بعبارة أدق: تتحد، بل الوقائع حوادث تحيط بها ملابسات وتقترن بها بواعث تجعل الفوارق بينها كثيرة. وقد تختلف الأحكام باختلاف الباعث والنتيجة التي تؤثر فيها الأحوال والملابسات – وإن اتفقت الصورة والمظهر – ويختلف حينئذ الحكم وإن اتحدت الأشكال وتشابهت الوقائع"[3]؛ ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "كثيراً ما ينقل عنه روايتان ويكون منصوصه

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٦٨/٤).

(٢) مقدمة تحقيق شرح الزركشي (٢٠/١)، وانظر: شرح مختصر الروضة (٦٢٤/٣)، إعلام الموقعين (٢٣٢/٤).

(٣) ابن حنبل (ص٣٧٢)، وانظر: تاريخ المذاهب الإسلامية (٥٣٩/٢).

التفريق بين حال وحال؛ كمسألة إخراج القِيَم[١]...»[٢].

ولعلَّ هذا يفسر لنا ما وقع في مسائل الكوسج حيث نقل الروايات المتعارضة في بعض المسائل التي اختلفت الرواية فيها عن الإمام أحمد، مع ما قيل: إنه لما بلغه أنَّ الإمام قد رجع عن تلك المسائل التي علّقها عنه جمع مسائله وخرج إلى بغداد، فعرض خطوط الإمام عليه في كل مسألة استفتاه فيها، فأقرَّ له بها ثانياً[٣].

ومن هنا اختلف الأصحاب في مفهوم كلام الإمام هل يكون مذهباً له؟ حيث اختار بعض الأصحاب أنه لا تثبت بذلك رواية عن الإمام، ووجه ذلك كما قال ابن حمدان: "أنَّ كلامه قد يكون خاصاً بسؤال سائل أو حالة خرج الكلام لها مخرج الغالب، فلا يكون مفهومه بخلافه..."[٤].

كما أنَّ مما يزيد من تأثير هذا الاعتبار في اختلاف الرواية مسلك بعض الأصحاب عند ورود روايتين مطلقة ومقيدة، أو عامَّة وخاصَّة. فقد اختار غلام الخلّال وبعض الأصحاب أن تبقى الروايتان، ويُعمل بكل واحدة منهما في محلها، وفاءاً بمقتضى اللفظ، ولا يحمل العامُّ على الخاصِّ ولا المطلق على المقيد[٥].

---

(١) قال المرداوي في الإنصاف (٤٤٨/٦): "لا يجوز إخراج القيمة، هذا المذهب مطلقاً، أعني: سواءٌ كان ثم حاجة أم لا، لمصلحة أو لا، الفطرة وغيرها... وعنه تجزئ القيمة مطلقاً، وعنه تجزئ في غير الفطرة، وعنه تجزئ للحاجة من تعذر الفرض ونحوه، نقلها جماعة... وذكر بعضهم رواية: تجزئ للحاجة... وعنه تجزئ عن ما يضم دون غيره، وعنه تجزئ القيمة؛ وهي الثَّمَن لُمشترِي ثمرته التي لا تصير تمراً وزبيباً من الساعي قبل جداده".

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٤٠/٢١).

(٣) انظر هذا الخبر في: طبقات الحنابلة (١١٤/١)، المقصد الأرشد (٢٥٢/١)، المنهج الأحمد (٢١٣/١).

(٤) صفة الفتوى (ص١٠٣).

(٥) انظر: تهذيب الأجوبة (ص١٩٦-٢٠١)، صفة الفتوى (ص٩٩).

**مثال تطبيقي:**

**اختلفت الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله في تحريم الربيبة إذا ماتت أمها قبل الدخول بها، فنُقل عنه روايتان[1]:**

**الرواية الأولى: أنها تحرم عليه. نقلها أحمد بن أصرم وأحمد بن محمد المزني والكوسج كما ذكر القاضي في الروايتين.**

**الرواية الثانية: أنها لا تحرم. نصَّ عليها كذلك في رواية الكوسج[2]، وهي ظاهر رواية حرب، وابن هانئ[3]، والمذهب على هذه الرواية عند المتأخرين[4]، وقد حكاها ابن المنذر في الإجماعات[5].**

**فقد نقل الكوسج كما ترى الروايتين المتعارضتين، وقد أثبت هذا القاضي في الروايتين؛ حيث قال: "نقل ابن منصور لفظين: أحدهما مثل هذا، والثاني: أنها حلال..."[6]. وقد تقدم قريباً أنَّ إسحاق بن منصور لما بلغه أنَّ الإمام قد رجع عن تلك المسائل التي علَّقها عنه جمع مسائله وخرج إلى بغداد، فعرض خطوط الإمام عليه في كل مسألة استفتاه فيها، فأقرَّ له بها ثانياً، فعُلم حينئذٍ أنَّ المسألتين عند ابن منصور كانتا في حالين مختلفين؛ ولذا أقرها الإمام عند عرضها عليه.**

---

(١) انظر: كتاب الروايتين (٩٩/٢)، المغني (٥١٧/٩)، الكافي (٣٧/٣)، المقنع (٢٨٤/٢٠)، المحرر (١٩/٢)، المذهب الأحمد (ص١٢٦)، الشرح الكبير (٢٨٣/٢٠)، الفروع (١٩٥/٥)، المبدع (٥٩/٧)، الإنصاف (٢٨٤/٢٠).

(٢) مسائل إسحاق بن منصور الكوسج (٩١١).

(٣) انظر: مسائل حرب الكرماني (١٠٤)، وابن هانئ (١٠١٣، ١٠١٧ – ١٠١٨).

(٤) انظر: شرح المنتهى (٢٩/٣)، كشاف القناع (٧٢/٥).

(٥) الإجماع لابن المنذر (ص١٤٠).

(٦) كتاب الروايتين (١٠٠/٢).

## المبحث الثاني: عدم تدوين الفتاوي

تقدم أنّ الإمام لم يدون كتاباً مستقلاً في الفقه؛ ولذا قال ابن النجار: "مذهب أحمد ونحوه من المجتهدين على الإطلاق الذين لم يؤلفوا كتباً مستقلة في الفقه - كالليث والسفيانين ونحوهم - فإنما أخذ أصحابُه مذهبَه من بعض تآليفه غير المستقلة بالفقه، ومن أقواله في فتاويه وغيرها، ومن أفعاله"[١].

وقد كان الاعتماد في تلقي فتاوي الإمام أحمد ونقلها عن طريق الرواية والمشافهة في الغالب، ولا ريب أنّ احتمال تطرق الخطأ أو الوهم إلى ضبط الصدور أكبر منه في ضبط السطور وإن كان الراوي حافظاً، وقد نبه الخلاّل إلى ذلك حين غلّط شيخَه أبابكر المروذي في مسألة رواها عن الإمام أحمد؛ حيث فقال: "....لا شك أنّ أبابكر المروذي غلط في المسألة الثانية...والغلط والسهو يلحق أهل العلم، ولم يخل أحدٌ من أهل العلم ممن تقدم أن يُذكر عنهم الغلط والخطأ، وكذلك هو وأصحابه عن أبي عبدالله..."[٢].

ويزيد تأثير هذا العامل في اختلاف الرواية عن الإمام أحمد مع كثرة المسائل المروية عنه وانتشارها، وتفاوت النقلة عنه في الفهم والحفظ والضبط عنه[٣]. غير أنّا نشير هنا إلى ما قد يقع في الرواية بسبب عدم كتابتها من الخطأ أو الوهم، وإن كان الراوي عدلاً حافظاً؛ فإنّ الثقة قد يهم كما هو مقرر في علوم رواية الحديث الشريف[٤].

---

(١) شرح الكوكب المنير (٤/٤٩٦).

(٢) أهل الملل والردة والزنادقة (٢/٣٦٤).

(٣) سيأتي تفصيل الكلام عن ذلك في المبحث الثالث.

(٤) قال النووي رحمه الله في تقريبه: "يعرف ضبط الراوي بموافقته الثقات المتقنين غالباً، ولا تضرُّ مخالفته النادرة، فإن كثُرت اختل ضبطه ولم يحتج به". وانظر: تدريب الراوي (١/٣٠٤).

**وقد تنبه الإمام إلى بعض ما وقع من الوهم في الرواية عنه، فتولى تصحيحه بنفسه. فمن ذلك ما وقع من أبي طالب[1]؛ فإنه مع تقدمه عند الإمام أحمدلم يسلم من الوهم في الرواية عنه؛ حيث قال صالح ابن الإمام أحمد: "تناهى اليّ أنّ أباطالب يحكي عن أبي أنه يقول: لفظي بالقرآن غيرُ مخلوق. فأخبرت أبي بذلك. فقال: من أخبرك؟ فقلت: فلان. فقال: ابعثْ إلى أبي طالب. فوجَّهت إليه. فجاء وجاء فُوران[2]. فقال له أبي: أنا قلت لك: لفظي بالقرآن غير مخلوق؟! وغضب وجعل يرعُدُ. فقال له: قرأتُ عليك: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فقلتَ لي: هذا ليس بمخلوق. فقال: فَلِمَ حكيت عني أني قلت لك: لفظي بالقرآن غير مخلوق؟! وبلغني أنك وضعت ذلك في كتابك، وكتبت به إلى قوم. فإن كان في كتابك فامحه أشد المحو، واكتب إلى القوم الذين كتبت إليهم: إني لم أقل لك هذا. وغضب وأقبل عليه، فقال: تحكي عني ما لم أقل لك؟! فجعل فوران يعتذر إليه. وانصرف من عنده وهو مرعوب. فعاد أبوطالب، فذكر أنه قد حكَّ ذلك من كتابه، وأنه كتب إلى القوم يخبرهم: إنه وهم على أبي عبدالله في الحكاية"[3].**

---

(١) أبو طالب أحمد بن حُميد المُشْكاني، بالنون نسبة إلى قرية بنواحي هَمَذان (٢٤٤ هـ) قال ابن أبي يعلى في وصفه: "المتخصص في صحبة إمامنا أحمد، روى عن أحمد مسائل كثيرة، وكان أحمد يكرمه ويعظمه، كان رجلاً صالحاً فقيراً، صبوراً على الفقر".

انظر: طبقات الحنابلة (٣٩/١)، المقصد الأرشد (٩٥/١)، المنهج الأحمد (١٩٧/١).

(٢) عبد الله بن محمد بن المهاجر، أبو محمد (٢٥٦هـ). عرف بـ"فُوَران"، من رواة المسائل عن الإمام، قال الدارقطني: "فوران نبيل جليل، كان أحمد يجله"، وذكره الخلاّل فقال: "كان من أصحاب أبي عبد الله الذين يقدمهم، ويأنس بهم، ويخلو معهم، ويستقرض منهم". انظر: طبقات الحنابلة (١٩٥/١)، المقصد الأرشد (٥٢/٢)، المنهج الأحمد (٢٢٣/١).

(٣) سيرة الإمام أحمد لابنه أبي الفضل صالح بن أحمد بن حنبل (ص٧٠)، وانظر هذا الخبر أيضاً في: مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص١٥٥)، مجموع فتاوى ابن تيمية (١٦٨/١٢، ٣٦٠)، سير أعلام النبلاء (٢٨٨/١١).

وقد تولى نقد أوهام الرواة عن الإمام المحققون من جهابذة المذهب؛ كجامع المذهب: أبي بكر الخلاَّل، وغلامه: أبي بكر عبدالعزيز، وغيرهما، ولذا يقف المتمرس في كتب الحنابلة بين الفينة والأخرى على نقدٍ لبعض المرويات عن الإمام أحمد؛ كقولهم: "هذا خطأ من الناقل عن الإمام"[١]، أو: "هو سهو في النقل"[٢]، أو: "هذا غلط في النقل"[٣]، أو: "قد توهم الناقل هذا"[٤]، وأمثال هذه العبارات، لكن هذا النقل لا يذكر في كل كتبهم، بل الأكثر أن تجمع الروايات دون تمييز بينها. ولعلنا نذكر فيما يلي نماذج من أوهام الثقات من الرواة.

- **أمثلة تطبيقية:**

المثال الأول: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن بُخْتان[٥].

وقد وَهِمَ ابنُ بختان فيما رواه عنه الخلاَّل في كتاب "الترجل" من جامعه، حيث ترجم الخلاَّل باباً في: "حفّ المرأة وجهها وحلقه وكراهية النتف"، فأورد الخلاَّل مروياته فيه عن الإمام أحمد من طريق إسحاق بن منصور ومُهَنَّا والمرُّوذي وأحمد بن القاسم، ثم ختمه بما رواه عن ابن بختان، فقال: "أخبرني جعفر بن محمد القطان أنَّ يعقوب بن بختان حدثهم أنَّ أبا عبد الله سئل عن الواشِرة[٦]؟ فقال:

---

(١) الإنصاف (٢٠/١٩).

(٢) كتاب الروايتين (١٤١/٢)، الهداية (١٥٣/٢)، الفروع (٥٩١/٥).

(٣) المغني (٣٤٠/٢)، (٣٨٧/٤)، (٢٢٠/٩، ٢٥٠)، (٤٩٠/١٣)، (١٧٣/١٤).

(٤) أهل الملل والردة والزنادقة (٢٨٧/١).

(٥) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن بُخْتان من رواة المسائل عن الإمام، روى عنه أبو بكر ابن أبي الدنيا، وهو من الصالحين الثقات، قال الخلاَّل: "كان جار أبي عبد الله وصديقَه، وروى عنه مسائل صالحة كثيرة في الورع لم يروها غيرها، ومسائل في السلطان". انظر: طبقات الحنابلة (٤١٥/١)، المقصد الأرشد (١٢١/٣)، المنهج الأحمد (١٧٥/٢).

(٦) الوَشْرُ: تحديد المرأة أسنانها وترقيقها، والواشِرة: المرأة التي تفعله، والمؤتشِرة: التي تأمر من =

التي تنتف جبينها . أخبرني جعفر بن محمد أنَّ يعقوب بن بختان حدثهم أنَّ أبا عبد الله سئل عن النامصَة[١]؟ فقال: المُفَلَّجة الأسنان"[٢].

وقد علّق الخلاَّل على هاتين الروايتين بقوله: "غَلط يعقوب بن بختان فيما روى عن أبي عبد الله، فقلب الكلام؛ فجعل النامصة: الواشرة، والواشرة: النامصة".

المثال الثاني: أبو جعفر محمد بن الحسن بن هارون بن بَدِينا[٣].

وقد وَهِمَ محمد بن الحسن فيما رواه عن الإمام أحمد في مسألة: تعليق العتق على الملك؛ إذا قال: إن ملكت فلاناً فهو حرٌّ، أو: كل مملوكٍ أملكه فهو حرٌّ. وقد توقف الإمام في هذا في رواية عبد الله، وصالح، وابن هانئ[٤]. ونقل الأصحاب عن الإمام أحمد فيها روايتين[٥]:

الرواية الأولى: أنَّ هذا التعليق يصح منه، فمتى ملكه أعتق عليه. قال

---

= يفعل بها ذلك. انظر (وشر): النهاية (١٨٨/٥)، القاموس (ص٦٣٣).

(١) النَمْصُ: نتف الشعر، والنامِصَة: التي تنتف الشعر من وجهها، والمُتَنَمِّصة: التي تأمر من يفعل بها ذلك. انظر (نمص): النهاية (١١٩/٥)، القاموس (ص٨١٧).

(٢) كتاب الترجل (ص١٩٥).

(٣) أبو جعفر محمد بن الحسن بن هارون بن بَدِينا (٣٠٨هـ) موصلي سكن بغداد. وهو من رواة المسائل عن الإمام أحمد. روى عنه الخلاَّل وغلامه وأبو بكر القطيعي وغيرهم. سئل الدارقطني عنه فقال: "لا بأس به، ما علمت إلا خيراً". انظر: طبقات الحنابلة (٢٨٨/١)، المقصد الأرشد (٣٨٨/٢)، المنهج الأحمد (٣٣٥/١)، تاريخ بغداد (١٩١/٢).

(٤) انظر: مسائل عبد الله (١٥١٩، ١٦٣٨)، وصالح (١٨٨، ٩٦٢)، وابن هانئ (١٤٣٥).

(٥) انظر هاتين الروايتين في: كتاب الروايتين (١٤١/٢)، الهداية (١٢/٢)، المغني (٤٨٩/١٣)، الكافي (٥٩٠/٢)، المحرر (٦/٢)، الشرح الكبير (٨٥/١٩)، الفروع (٨٩/٥)، الزركشي (١١٦/٧)، قواعد ابن رجب (ص٢٦٩)، المبدع (٣١٠/٦)، الإنصاف (٨٥/١٩).

القاضي: "نقله الجماعة، منهم: أبو طالب والمرُّوذي وأبو الحارث...". قلت: كذا نصَّ عليها في رواية ابن هانئ[١]، والميموني[٢]. وقال الزركشي: "هذا المشهور عن أحمد، وهو المختار لعامَّة أصحابه، حتى إنَّ بعضهم لا يثبت ما يخالف ذلك". والمذهب على هذا عند المتأخرين[٣].

الرواية الثانية: أنَّ تعليق العتق على الملك لا يصح، فلا يعتق إذا ملك. وقد نقلها محمد بن الحسن[٤]. وقد ردَّ الخلاَّل وصاحبه هذه الرواية وعدَّاها سهواً في النقل[٥]، فقال غلام الخلاَّل في كتابه: "الشافي": "لا يختلف قول أبي عبد الله: أنَّ الطلاق إذا وقع قبل النكاح لا يقع، وأنَّ العتاق يقع، إلا ما روى محمد بن الحسن ابن هارون: أنه لا يقع. وما أراه إلا غلطاً، كذلك سمعت الخلاَّل يقول"[٦].

المثال الثالث: أبو عبد الرحمن عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل.

وقد ضعَّف الخلاَّل ما رواه عبد الله عن أبيه في مسح العنق في صفة الوضوء؛ حيث اختلفت الرواية عن الإمام أحمد في استحباب مسح العنق بعد مسح الرأس في الوضوء، فنُقِل عنه روايتان[٧]:

(١) مسائل ابن هانئ (١٤٣٦).

(٢) القواعد الأصولية (ص٢٦٥).

(٣) انظر: شرح منتهى الإرادات (٢/٦٥٦)، كشاف القناع (٤/٥٢٤).

(٤) كتاب الروايتين (٢/١٤١).

(٥) كتاب الروايتين (٢/١٤١)، الشرح الكبير (١٩/٨٥)، قواعد ابن رجب (ص٢٦٩)، الإنصاف (١٩/٨٥).

(٦) المغني (١٣/٤٨٩).

(٧) انظر: كتاب الروايتين (١/٧٥)، المقنع لابن البنا (١/٢٠٠)، الهداية (١/١٤)، المستوعب "العبادات" (١/١٥٦)، المغني (١/١٥١)، المحرر (١/١٢)، الشرح الكبير (١/٣٥٧)، شرح العمدة لابن تيمية "الطهارة" (ص١٩٣)، الفروع (١/١٥١)، الاختيارات الفقهية (ص١٢)، الزركشي (١/٣٧٨)، المبدع (١/١١٢)، الإنصاف (١/٢٩١).

**الرواية الأولى: أنه لا يسنُّ. قال القاضي: "نقل جعفر بن محمد عنه وقد سُئِل عن مسح القفا؟ فقال: لا أدري – يعني: حديث ليث عن طلحة عن أبيه عن جده في مسح القفا[(1)] – فلم يذهب إليه"[(2)]. وقال الموفق: "قال المرُّوذي: رأيت أبا عبد الله مسح رأسه ولم أره يمسح على عنقه. فقلت: ألا تمسح على عنقك؟ قال: إنه لم يرو عن النبي ﷺ. فقلت: أليس قد روي عن أبي هريرة: (هو موضع الغُلّ[(3)])[(4)]؟ قال: نعم، ولكن هكذا يمسح النبي ﷺ ولم يفعله، وقال أيضاً: هو زيادة"[(5)]. وهو ظاهر ما نقله صالح، وعبد الله، وأبو داود، وابن**

(١) روى البيهقي في سننه (١/٦٠) من طريق حفص بن غياث عن ليث بن أبي سليم عن طلحة ابن مصرف عن أبيه عن جده: «أنّه أبصر النبي ﷺ حين توضأ مسح رأسه وأذنيه وأمر يديه على قفاه». ثم قال البيهقي: "ورواه عبد الوارث عن ليث بن أبي سليم فقال: «مسح رأسه حتى بلغ القذال وهو أول القفا، ولم يذكر الإمرار». قلت: هذا الحديث قد رواه أحمد في مسنده (٤٨١/٣) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث. وأبو داود في سننه (١٣٢) في كتاب: الطهارة (١)، باب: صفة وضوء النبي ﷺ (٥١) عن محمد بن عيسى ومسدد، ثلاثتهم عن عبد الوارث عن طلحة ابن مصرف عن أبيه عن جده قال: «رأيت رسول الله ﷺ يمسح رأسه مرة واحدة حتى يبلغ القذال»، وزاد عند أحمد: «وما يليه من مقدم العنق». وقال أبو داود: "قال مسدد: مسح رأسه من مقدمه إلى مؤخره حتى أخرج يديه من تحت أذنيه. قال أبو داود: قال مسدد: فحدثت به يحيى فأنكره. وقال أبو داود: وسمعت أحمد يقول: إن ابن عيينة – زعموا – أنّه كان ينكره، ويقول: أيش هذا طلحة عن أبيه عن جده".

(٢) كتاب الروايتين (٧٥/١).

(٣) الغُلّ: قيدٌ مختص بالرقبة واليد، والجمع منه أغلال، ومنه قوله: ﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ [سورة غافر: الآية (٧١)]. انظر (غلل): النهاية (٣٨١/٣)، لسان العرب (٥٠٤/١١).

(٤) كذا أورده بهذا اللفظ أيضاً ابن تيمية في شرحه للعمدة "الطهارة" (ص١٩٣). ولم أقف عليه – بعد البحث – في شيء من كتب الحديث.

(٥) المغني (١٥١/١).

هانئ[١]. قال المرداوي: "هو الصحيح من المذهب، وهو ظاهر كلامه في الوجيز[٢] وغيره. وقدمه في الفروع[٣] وغيره. قال في مجمع البحرين: لا يستحب مسح العنق في أقوى الروايتين. قال الزركشي: "هو الصحيح من الروايتين"[٤]. قال في الفائق: لا يسنُّ في أصحِّ الروايتين"[٥]. وقال شيخ الإسلام: "وهو أظهر"[٦]. والمذهب على هذه الرواية عند المتأخرين[٧].

الرواية الثانية: أنه يسنٌّ. نقلها عبد الله؛ حيث قال: "رأيت أبي إذا مسح رأسه وأُذُنيه في الوضوء مسح قفاه"[٨]. قال العلاّمة المرداوي: "اختاره في الغُنْيَة[٩] وابن الجوزي في أسباب الهداية وأبو البقاء وابن الصيرفي وابن رزين في شرحه، قال في الخلاصة: ومسح العنق مستحب على الأصح، وجزم به ابن عقيل في تذكرته وابن البنا في العقود وابن حمدان في الإفادات والناظم، وقدمه في الهداية[١٠] ومسبوك الذهب"[١١].

وقد وهَّنَ الخلاَّل هذه الرواية[١٢]؛ حيث قال القاضي: "قال أبو بكر

(١) انظر: مسائل صالح (٧١)، وعبد الله (١١٠)، وأبي داود (ص٦، ٧)، وابن هانئ (٧٨).

(٢) الوجيز في الفقه (١/١٢٣).

(٣) الفروع (١/١٥١).

(٤) الزركشي (١/٣٧٨).

(٥) الإنصاف (١/٢٩١).

(٦) شرح العمدة لابن تيمية "الطهارة" (ص١٩٣)، وانظر: الاختيارات الفقهية (ص١٢).

(٧) الإقناع مع شرحه: كشاف القناع (١/١٠٠).

(٨) مسائل عبد الله (١٠٧).

(٩) الغُنية لطالبي طريق الحق للإمام عبد القادر الجيلاني (١/٢).

(١٠) الهداية (١/١٤).

(١١) الإنصاف (١/٢٩١).

(١٢) المغني (١/١٥١).

الخلاَّل: توهم عبد الله عنه ولم يضبط؛ لأنه ينكر الحديث في رواية الجماعة"[1].

المثال الرابع: أبو الحارث أحمد بن محمد الصائغ.

وقد غلَّط الخلاَّل أبا الحارث فيما رواه عن الإمام أحمد في جنازتي الصغير الحرِّ والعبد البالغ إذا اجتمعتا أيهما يقدَّم في صلاة الجنازة مما يلي الإمام؟ قال الزركشي: "لا خلاف في المذهب أنَّ الرجل الحرَّ يلي الإمام؛ لشرفه بالحرية والتكليف. ثم بعده هل يُقَدَّم الصبيُ؛ لشرفه بالحرية...أو العبدُ البالغُ؛ لشرفه بالتكليف؟...فيه روايتان منصوصتان"[2]. وقد نقل هاتين الروايتين كثيرٌ من الأصحاب[3]:

الرواية الأولى: أنه يقدم الصبي على العبد. قال الموفق: "قال أحمد في رواية الحسن بن محمد في غلامٍ حرٍّ وشيخٍ عبدٍ: يُقَدَّم الحرُّ إلى الإمام. وهذا اختيار الخلال، وغَلَّط من روى خلاف ذلك"[4].

الرواية الثانية: أنه يقدم العبد على الصبي. نقلها أبو الحارث؛ حيث قال القاضي: "نقل أبو الحارث عنه: فإن صلَّى على حرٍّ وعبدٍ يصير أكبرهما مما يلي الإمام. قال أبو بكر: أخطأ أبو الحارث ولم يضبط، والعمل على ما رواه الباقون؛ يعني: من تقدمة الحرِّ"[5]. والمذهب على هذه الرواية عند المتأخرين[6].

---

(١) كتاب الروايتين (١/٧٥).

(٢) الزركشي (٢/٣٦٢).

(٣) انظر: كتاب الروايتين (١/٢٠٧)، الهداية (١/١٣٤)، المستوعب"العبادات" (١/١٥٦)، المغني (٣/٥١١)، المحرر (١/٢٠١)، الشرح الكبير (٦/١٤٣)، الفروع (٢/٢٣٦)، الزركشي (٢/٣٦٢)، المبدع (٢/٢٥٠)، الإنصاف (٦/١٤٠).

(٤) المغني (٣/٥١١).

(٥) كتاب الروايتين (١/٢٠٧).

(٦) انظر: شرح المنتهى (١/٣٣٨)، كشاف القناع (٢/١١٢).

المثال الخامس: إسحاق بن إبراهيم بن هانئ.

وقد غلط ابن هانئ إسحاق بن إبراهيم فيما رواه عن الإمام أحمد رحمه الله فيما تستحقه المفوَّضة من الصداق إن مات عنها زوجها قبل الفرض وقبل الإصابة. وقد اختلفت الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله في ذلك، فنقل عنه ثلاث روايات[1]:

الرواية الأولى: أنه يكمل لها مهر المثل. وهو منصوص أحمد في رواية الجماعة، منهم حرب؛ إذ قال: "سألت أحمد قلت: امرأة توفي عنها زوجها قبل أن يدخل بها؟ قال: لها المهر، وعليها العدَّة، ولها الميراث. قلت: وكذلك لو ماتت هي كان يرثها؟ قال: نعم. قلت: فإن لم يسمِّ لها مهراً؟ قال: لها مثل صداق نسائها. قلت: فإن كان صداق نسائها مختلفاً، مثل ألف وألفين؟ قال: وسطٌ من ذلك"[2]، وكذا نصَّ عليه في رواية إسحاق بن منصور[3]، وقال في الروايتين: "نقله الجماعة: صالح والميموني وابن منصور"، ونقل في الإنصاف عن ابن تيمية: "المنصوص عليه في رواية الجماعة: أنَّ لها مهر المثل...نصَّ عليه في رواية علي بن سعيد وصالح ومحمد ابن الحكم والميموني وابن منصور وحمدان بن علي وحنبل". قال الزركشي: "هذا المذهب بلا ريب". والمذهب على هذا عند المتأخرين[4].

الرواية الثانية: أنَّ لها نصف مهر المثل، قال في الروايتين: "نقلها ابن إبراهيم"[5]، قلت: قد رواها ابن هانئ إسحاق بن إبراهيم؛ فقال: "سألته عن

---

(١) انظر: كتاب الروايتين (٢/١٢١)، الهداية (١/٢٦٦)، المغني (١٠/١٤٩)، المحرر (٢/٣٧)، الشرح الكبير (٢١/٢٦٦)، الفروع (٥/٢٨٧)، الزركشي (٥/٣١١)، المبدع (٧/١٦٨)، الإنصاف (٢١/٢٦٧).

(٢) مسائل حرب (٢٠٦).

(٣) مسائل الكوسج (١١١٠).

(٤) انظر: شرح المنتهى (٣/٨١)، كشاف القناع (٥/١٥٧).

(٥) في المطبوع: "نقلها إبراهيم" ! والصواب ما أثبته.

رجلٍ تزوَّج بامرأةٍ ولم يسمِّ لها صداقاً، فمات الزوج قبل أن يدخل بها؟ قال: لها نصف صداق مثلها، فإن كان دخل بها، أو أرخى سِتراً، أو أغلق باباً فلها الصداق كاملاً"[1].

قال المرداوي بعد أن أورد هذه الرواية: "قال ابن عقيل: لا وجه للتنصيف عندي. قال الشيخ تقي الدين: في القلب حزازة من هذه الرواية، والمنصوص عليه في رواية الجماعة: أنَّ لها مهر المثل، على حديث: بَرْوَعَ بنت واشِقٍ[2]...ونُقِلَ عن الإمام أحمد رحمه الله روايةَّ السُنَّة وإجماع الصحابة، بل الأمة؛ فإنَّ القائل قائلان: قائلٌ بوجوب مهر المثل، وقائلٌ بسقوطه. فعلمنا أنَّ ناقل ذلك غالِطٌ عليه، والغلط إمَّا في النَّقل، أو ممَّن دونه في السمع، أو في

(١) مسائل ابن هانئ (١٠٥٠).

(٢) قال ابن حجر في الإصابة (٥٣٤/٧): "بروع بنت واشق الرؤاسية الكلابية أو الأشجعية، زوج هلال بن مرة. لها ذكر في حديث معقل الأشجعي وغيره....". قلت: قد روى هذا الحديث الإمام أحمد في المسند (٤٣١/١، ٤٤٧-٤٤٨)، (٢٧٩/٤-٢٨٠)، وأبو داود (٢١١٤-٢١١٦) في كتاب: النكاح (١٢)، باب: من تزوج ولم يسم صداقاً حتى مات (٣٠-٣١). والترمذي (١١٤٥) واللفظ له في كتاب: النكاح (٨)، باب: ما جاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها (٤٤) . والنسائي (٣٣٥٤-٣٣٥٨) في كتاب: النكاح (٢٦)، باب: إباحة التزوج بغير صداق (٦٨). وابن ماجه (١٨٩١) في كتاب: النكاح (٩)، باب: الرجل يتزوج ولا يفرض لها فيموت على ذلك (١٨)، كلهم: "عن ابن مسعود ﷺ أنّه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً ولم يدخل بها حتى مات؟ فقال: ابن مسعود ﷺ لها مثل صداق نسائها لا وكس ولا شطط، وعليها العِدَّة، ولها الميراث. فقام معقل بن سنان الأشجعي فقال قضى رسول الله ﷺ في بروع بنت واشق – امرأةٌ منَّا – مثل الذي قضيت، ففرح بها ابن مسعود ﷺ". وقال الترمذي: "حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح، وقد روي عنه من غير وجه". وقال الحاكم في المستدرك (١٨٠/٤): "صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه "، ووافقه الذهبي.

الحفظ، أو في الكتاب؛ إذ أنَّ من أصل الإمام أحمد الذي لا خلاف عنه فيه: أنَّه لا يجوز الخروج عن أقوال الصحابة ﷺ، ولا يجوز تَرْكُ الحديث من غير معارضٍ له من جنسه، وكان رحمه الله شديد الإنكار على من يخالف ذلك، فكيف يفعله هو – مع إمامته – من غير موافقة لأحد! ومع أنَّ هذا القول لا حظَّ له في الآية، ولا له نظيرٌ، هذا مما يُعلم قطعاً أنَّه باطلٌ"[١].

الرواية الثالثة: أنه لا مهر لها. ذكرها في الفروع، وساقها في الإنصاف بصيغة التمريض فقال: "وقيل عنه: لا مهر لها، حكاها ابن أبي موسى"[٢]، ولم أجد من حكى هذه الرواية عن الإمام أحمد غيرهما؛ أعني: الفروع والإنصاف.

## المبحث الثالث: انتشار فتاوي الإمام أحمد

كانت المسائل تأتي للإمام أحمد من فارس وخراسان وما وراء النهر والشام ومصر والحجاز واليمن وغيرها من أصقاع الأرض، ومع كثرة المسائل من جهة وتباعد هذه الأصقاع من جهة أخرى، كان الرجل ينقل قول أحمد في مسألة ولعلَّ الإمام أحمد رجع عن قوله فيها دون أن يعلم الناقل، فتنقل عنه في المسألة الواحدة الروايتان والثلاث. ولو أنَّ الإمام كان هو المدون لفقهه لكان كلما تجدد اجتهاده في مسألة عاد إلى ما هو مسطور بين يديه يراجعه وينقحه أو يخالفه، كما فعل الشافعي رحمه الله في كتبه العراقية فقد نقّحها في مصر فكانت هي المصرية أو المذهب الجديد[٣].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان ذلك: "...هؤلاء الذين ذكروا هذا

---

(١) الإنصاف (٢١/٢٦٦-٢٦٨).

(٢) لم أقف على كلامه هذا في: "الإرشاد في سبيل الرشاد".

(٣) ابن حنبل (ص٣٧١)، وانظر: مقدمة العلاّمة محمد رشيد رضا على مسائل أبي داود (ص"ل")، ومقدمة تحقيق شرح الزركشي (١/٢٠).

كالخرقي وغيره بلغهم بعض نصوص أحمد في هذه المسألة، ولم يبلغهم سائر نصوصه؛ فإنَّ كلام أحمد كثيرٌ منتشرٌ جداً، وقلَّ من يضبط جميع نصوصه في كثير من المسائل؛ لكثرة كلامه وانتشاره، وكثرة من كان يأخذ العلم عنه. وأبو بكر الخلاَّل قد طاف البلاد وجمع من نصوصه في مسائل الفقه نحو أربعين مجلداً، وفاته أمور كثيرة ليست في كتبه، وأما ما جمعه من نصوصه فمن أصول الدين مثل: "كتاب السنة" نحو ثلاث مجلدات، ومثل أصول الفقه والحديث؛ مثل: "كتاب العلم" الذي جمعه من الكلام على علل الأحاديث؛ ومثل: "كتاب العلل" الذي جمعه، ومن كلامه في أعمال القلوب والأخلاق والأدب، ومن كلامه في الرجال والتاريخ، فهو مع كثرته لم يستوعب ما نقله الناس عنه"[1].

ولقد فصَّل جامع فقه الإمام أحمد؛ أبو بكر الخلاَّل هذا الأمر حين قال: "...بعض من يظنُّ أنه يقلد مذهب أبي عبد الله ربما كنّا معهم في مؤنة عظيمة من توهمهم للشيء من مذهب أبي عبد الله أو تعلقهم بقول واحد، ولا يعلمون قول أبي عبد الله من قبل غير ذلك الواحد، وأبو عبد الله يحتاج من يقلد مذهبه أن يعرفه من رواية جماعة؛ لأنه ربما روى عنه المسألة الواحدة جماعة حتى يصحح قوله فيها العشرة ونحوهم؛ لأنه ربما يسأله عن المسألة الواحدة جماعة حتى يقول: لا أدري، وإنما يعني: لا أدري ما أختار. ويسأل عن تلك المسألة بعينها فيجيب بالاختلاف لمن قال: لا أو نعم، ولا ينفذ له قول. ويسأل عن تلك المسألة أيضاً في وقت آخر فيحتجّ لمن قال: لا، ولا ينفذ قوله. ويسأل عن تلك المسألة أيضاً، فيحتج للجميع ويعلق مذهبه. ويسأل عن تلك أيضاً في وقت، فيجيب بمذهبه من غير احتجاج للمسألة إذا كان قد تبين له فيها الأمر. ويسأل عن تلك أيضاً ويُحتجّ عليه. ويسأل عن مذهبه وعن الشيء الذي ذهب إليه، فيجيبهم، فيصبح مذهبه في تلك المسألة في ذلك الوقت. وفي مسائله يحتاج الرجل أن

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (١١١/٣٤).

يتفهمها ولا يعجل، وهو قد قال: ربما بقيت في المسألة – ذكر بعضهم عنه: عشرين سنة؛ يعني: حتى يصحّ له ما يختار فيها، وذكر بعضهم عنه: العشر سنين إلى الثلاث سنين، وإنما بينت هذا كله في هذا الموضوع – أعني: لمن يقلد من مذهب أبي عبد الله شيئاً – أن لا يعجل، وأن يستثبت. ونفعنا الله وإياكم ونسأله التوفيق فإنه لطيف...»[١].

ويقول الطوفي رحمه الله: "...بعض الأئمة – كالشافعي ونحوه – نصّوا على الصحيح من مذهبهم، إذ العمل من مذهب الشافعي على القول الجديد، وهو الذي قاله بمصر وصنَّف فيه الكتب كالأم ونحوه. ويقال: إنه لم يبق من مذهبه شيء لم ينصّ على الصحيح منه إلا سبع عشرة مسألة تعارضت فيها الأدلة، واخترم قبل أن يحقق النظر فيها. بخلاف الإمام أحمد ونحوه؛ فإنه كان لا يرى تدوين الرأي...وإنما نَقل المنصوص عنه أصحابُه تلقياً من فيه من أجوبته في سؤالاته وفتاويه، فكل من روى منهم عنه شيئاً دوَّنه...ثم انتدب لجمع ذلك أبو بكر الخلاّل في: "جامعه الكبير"، ثم تلميذه أبو بكر في: "زاد المسافر" فحوى الكتابان علماً جماً من علم الإمام أحمد ﷺ، من غير أن يُعلم عنه في آخر حياته الإخبار بصحيح مذهبه في تلك الفروع. غير أنّ الخلاّل يقول في بعض المسائل: "هذا قول قديم لأحمد رجع عنه"[٢]، لكن ذلك يسير بالنسبة إلى ما لم يعلم حاله منها. ونحن لا يصح لنا أن نجزم بمذهب إمام حتى نعلم أنه آخر ما دوَّنه من تصانيفه ومات عنه، أو نصَّ عليه ساعة موته، ولا سبيل لنا إلى ذلك في مذهب أحمد. والتصحيح الذي فيه إنما هو من اجتهاد أصحابه بعده؛ كابن حامد

(١) أهل الملل والردة والزنادقة من كتاب الجامع (٢١٤/١-٢١٥)، وانظر تطبيقاً عملياً لهذا المنهج عند الخلاّل (٣٦٣/٢)، (٣٨٠/٢).

(٢) انظر أمثلة هذا عند الخلاّل في كتاب: أهلل الملل من كتابه الجامع (١٦٩/١، ١٨٢، ٢٧٢، ٣٠١، ٣١١)، (٣٣٣/٢، ٣٤٤، ٣٥٥، ٤٠٦، ٤٧٨، ٤٨٣، ٤٩٣، ٥٠٦، ٥٢٠).

**والقاضي وأصحابه، ومن المتأخرين الشيخ أبو محمد[1] رحمة الله عليهم أجمعين، لكن هؤلاء – بالغين ما بلغوا – لا يحصل الوثوق من تصحيحهم لمذهب أحمد كما يحصل من تصحيحه هو لمذهبه قطعاً"[2].**

**ولعلَّ مما يزيد من تأثير هذا الاعتبار تغير اجتهاد الإمام في بعض المسائل مراراً؛ إذ قد يفتي بالإباحة حيناً، ثم يترجح عنده الحظر، فيقول: كنت أقول: نعم، وأما اليوم فإني أقول: لا. ثم تترجح عنده بعد ذاك الإباحة، فيقول: كنت أقول: لا، وأما اليوم فإني أقول: نعم. وقد يروي هذا التنقل راوٍ واحد، وهذا قليل أو نادر[3]، والغالب أن يتعدد الرواة فيقول نقلة كل رواية: إنها آخر الروايات، وإنَّ الإمام قد رجع إليها. فيكون حينئذ من العسير الجزم بما استقر عليه اجتهاد الإمام[4].**

**كما أنَّ مما يزيد من تأثير هذا الاعتبار في اختلاف الرواية مسلك بعض**

---

(١) شيخ الإسلام موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (٥٤١-٦٢٠هـ) قال سبط ابن الجوزي: "...كان إماماً في فنون، ولم يكن في زمانه – بعد أخيه أبي عمر والعماد – أزهد ولا أورع منه...شاهدت من الشيخ أبي عمر وأخيه الموفق ونسيبه العماد ما نرويه عن الصحابة والأولياء الأفراد، فأنساني حالهم أهلي وأوطاني". له تصانيف كثيرة مشهورة منشورة في الفقه وغيره؛ منها: "المغني" و"الكافي" و"الهادي" و"المقنع" و"روضة الناظر". انظر: الذيل على طبقات الحنابلة (١٣٣/٢)، المقصد الأرشد (١٥/٢)، المنهج الأحمد (١٤٨/٤).

(٢) شرح مختصر الروضة (٦٢٦/٣).

(٣) ومثال ذلك: مسألة انفساخ النكاح بإسلام أحد الزوجين؛ حيث نقل الخلّال في جامعه (٥٠٥/٢) من رواية بكر بن محمد عن أبيه: "...قد كان قال لي أبو عبد الله: إذا أسلم وهي في العدَّة، أو ارتدَّ ثم أسلم وهي في العدَّة فهو أحقُّ بها. ثم هابها بعد. ثم رجع أبو عبد الله فقال: إذا أسلم وهي في العدَّة فهو أحقُّ بها...".

(٤) سيأتي مثال ذلك لاحقاً في مسألة طلاق السكران في الأمثلة التطبيقية.

الأصحاب عند ورود روايتين متعارضتين وعُلم المتقدمة منهما من المتأخرة. فقد اختار بعض الأصحاب؛ كابن حامد وغيره أنّ الرواية القديمة لا تسقط، بل تذكر وتثبت في التصانيف روايةً عن الإمام[١].

- أمثلة تطبيقية:

المسألة الأولى: نكاح المسلم الأمة الكتابية

توقف الإمام أحمد في رواية الأثرم في نكاح الأمة الكتابية؛ حيث نقل الخلاّل عن الأثرم قال: "سمعت أبا عبد الله سئل عن نكاح إماء أهل الكتاب؟ فقال: إنّ فيه لتأويلاً؛ من الناس من يكرهه، ومنهم من لا يرى به بأساً؛ يجعلهم بمنزلة حرائرهم..."[٢]. وقد اختلفت الرواية عن الإمام أحمد في نكاح المسلم الأمة الكتابية. فنقل الأصحاب عنه في ذلك روايتين[٣]:

الرواية الأولى: ليس للمسلم وإن كان عبداً نكاح الأمة الكتابية. قال الموفق: "هذا ظاهر مذهب أحمد، رواه عنه جماعة"[٤]؛ منهم: أبو داود؛ إذ قال: "سمعت أحمد سُئل عن اليهودية والنصرانية تحت المسلم؟ قال: الحرائر لا بأس، وأما الإماء فلا"[٥]، وقال ابن هانئ: "سألته: أيتزوج بإماء اليهود والنصارى؟

---

(١) انظر: تهذيب الأجوبة (ص١٠١)، أصول الفقه لابن مفلح (١٥٠٨/٤)، صفة الفتوى (ص٨٦)، شرح الكوكب (٤٩٥/٤)، التحبير شرح التحرير (٣٩٦٢/٨).

(٢) أهل الملل والردة والزنادقة (٢٧٩/١).

(٣) انظر: كتاب الروايتين (١٠٤/٢)، الهداية (٢٥٣/١)، المغني (٥٥٤/٩)، الكافي (٤٨/٣)، المحرر (٢١/٢)، الشرح الكبير (٣٥٥/٢٠)، الرعاية (١٣٥/٢)، مجموع الفتاوى (١٨٢/٣٢)، أحكام أهل الذمة (٤٢٢/٢)، الفروع (٢٠٧/٥)، الزركشي (١٨٨/٥)، المبدع (٧٣/٧)، الإنصاف (٣٥٥/٢٠).

(٤) المغني (٥٥٤/٩).

(٥) مسائل أبي داود (ص١٦٠).

قال: لا يتزوج بهنَّ؛ قال الله: ﴿مِن فَتَيَـٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتِ﴾ (1) "(2)، ونقلها الخلاَّل في جامعه من رواية أبي طالب والمرُّوذي والكوسج والميموني وصالح(3)، وقال غلام الخلاَّل: "روى هذه المسألة أكثر من عشرين نفساً"(4). قال الزركشي: "عليه الأصحاب متقدمهم ومتأخرهم"(5). والمذهب على هذه الرواية عند المتأخرين(6).

الرواية الثانية: أنَّه يجوز نكاح الأمة الكتابية. أخذها كل من أثبت هذه الرواية من رواية أحمد بن القاسم، ولفظه في جامع الخلاَّل: "أنه سمع أبا عبد الله يقول في إماء أهل الكتاب: إنَّ الكراهية في ذلك ليست بالقويَّة، ومخرجهما إنما هو شيءٌ تأوله الحسن ومجاهد. وراجعته في إماء أهل الكتاب وقلت له: كيف قلت لي: إنَّ الكراهية ليست فيه بالقوية؟ قال: أجل إنما هو شيء. قلت له: إنَّ من يُرخص فيه يحتج بجملة الآية في تحليل أهل الكتاب، ومن يكرهه يقول: إنما أحلَّ ﴿فَتَيَـٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتِ﴾ عند الضرورة. قال: نعم، إنما قال: ﴿وَٱلْمُحْصَنَـٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَـٰتِ وَٱلْمُحْصَنَـٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ (7)، ثم قال: في موضع آخر: ﴿مِن فَتَيَـٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتِ﴾ قال: وفيه شنعة، أو نحو هذا..."(8).

---

(1) سورة النساء: الآية (٢٥).

(2) مسائل ابن هانئ (١٠٦٣).

(3) أهل الملل والردة والزنادقة (١/٢٧٦-٢٧٨).

(4) كتاب الروايتين (٢/١٠٤).

(5) شرح الزركشي (٥/١٨٨).

(6) انظر: شرح المنتهى (٣/٣٩)، كشاف القناع (٥/٨٩).

(7) سورة المائدة: الآية (٥).

(8) أهل الملل والردة والزنادقة (١/٢٧٩).

وقد أبى الخلاّل إثبات هذه الرواية من لفظه عند أحمد بن القاسم، فقال: "لم ينفذ لأبي عبد الله قولٌ يعمل عليه في هذا، وإنما حكى قلّةً تقوية ذلك عنده، والعمل على ما روى عنه الجماعة من كراهية ذلك"[(١)]؛ ولذا قال الموفق والشارح: "ردَّ الخلاّل هذه الرواية، وقال: إنما توقف أحمد فيها"[(٢)]. وكذا ردَّ هذه الرواية غلام الخلاّل وقال: "وقفُ أحمد في مسألة ابن القاسم لا يردُّ قول من قطع، وقد روى عنه هذه المسألة أكثر من عشرين نفساً: أنه لا يجوز، وعليه العمل. ولعلّ ابن القاسم سأله قبل أن ينكشف له القول فيها"[(٣)].

المسألة الثانية: طلاق السكران

توقف الإمام أحمد في وقوع طلاق السكران في رواية جماعة من أصحابه؛ ولذا قال ابن تيمية في تصرفات السكران: "كثيرٌ من أجوبة أحمد فيه كان التوقف"[(٤)]. فممن نقل عن الإمام التوقف في طلاقه: حرب، وصالح، وعبد الله، وابن هانئ، وأبو داود، والكوسج[(٥)]. قال في المغني: "أما التوقف: فليس بقول في المسألة؛ إنما هو ترك للقول فيها، وتوقف عنها لتعارض الأدلة فيها وإشكال دليلها، ويبقى في المسألة روايتان"[(٦)]:

(١) أهل الملل والردة والزنادقة (١/٢٨٠).

(٢) المغني (٩/٥٥٤)، الشرح الكبير (٢٠/٣٥٥).

(٣) كتاب الروايتين (٢/١٠٤).

(٤) مجموع الفتاوى (٣٣/١٠٣).

(٥) انظر: مسائل حرب (٤٤٨-٥٥٠)، وصالح (١٥-١٦)، وعبد الله (١٥٣٩)، وابن هانئ (١١١٥، ١١١٨)، والكوسج (٩٥٠).

(٦) انظر: كتاب الروايتين (٢/١٥٦)، المقنع لابن البنا (٣/٩٦٢)، الهداية (٢/٣)، الإفصاح (٢/١٥٣)، المغني (١٠/٣٤٦)، الكافي (٣/١٦٤)، المحرر (٢/٥٠)، الشرح الكبير (٢٢/١٣٩)، مجموع الفتاوى (٣٣/١٠٢-١٠٩)، زاد المعاد (٥/٢٠٩)، الفروع (٥/٣٦٧)، القواعد الأصولية (ص٣٨)، الزركشي (٥/٣٨٣)، القواعد (ص٣٢٠)، =

الرواية الأولى: أنَّ طلاقه يقع. نقلها عبد الله[1]، وعزاها في الروايتين إلى رواية صالح وابن بدينا وأبي طالب. وقد تردد قول الإمام رحمه الله بين هاتين الروايتين مراراً؛ ولذا هي آخر الروايات في رواية عبد الله؛حيث نقل: "...كنت أجترئ عليه، فأما اليوم فلا"[2]. والمذهب على هذه الرواية عند المتأخرين[3]. وهي من مفردات المذهب كما ذكر في الإنصاف ومنح الشفا[4].

الرواية الثانية: أنَّ طلاقه لا يقع. قال الزركشي: "نصَّ عليها أحمد صريحاً في رواية جماعة"[5]. منهم الكوسج؛ حيث قال: "قال أحمد: طلاق السكران لا يصح عندي؛ لأنه طلق وهو لا يعقل"[6]، وقد نقلها كذلك ابن هانئ[7]، وهي ظاهر ما رواه صالح[8]، كما نقلها الميموني وحنبل وأبو طالب كما ذكر في الروايتين وزاد المعاد والفروع والإنصاف وغيرها. وقال ابن القيم: "وهي التي استقر عليها مذهبه وصرح برجوعه إليها فقال في رواية أبي طالب: الذي لا يأمر بالطلاق إنما أتى خصلة واحدة، والذي يأمر بالطلاق فقد أتى خصلتين: حرَّمها عليه وأحلَّها لغيره، فهذا خير من هذا، وأنا أتقي جميعاً. وقال في رواية

---

= المبدع (٧/٢٥٢)، الإنصاف (٢٢/١٣٩)، منح الشفا (٢/١٥٠).

(١) مسائل عبد الله (١٥٠٤، ١٥٤٠، ١٥٤٢).

(٢) مسائل عبد الله (١٥٠٤).

(٣) انظر: شرح المنتهى (٣/١٢٠)، كشاف القناع (٥/٢٣٤).

(٤) الإنصاف (٢٢/١٣٩)، منح الشفا الشافيات (٢/١٥٠).

(٥) شرح الزركشي (٥/٣٨٣).

(٦) مسائل الكوسج (٣٢٦٨).

(٧) مسائل ابن هانئ (١١١٧).

(٨) مسائل صالح (٦٧٤).

الميموني: قد كنت أقول: إنّ طلاق السكران يجوز حتى تبينته، فغلب عليّ أنه لا يجوز طلاقه..."[١]. وقد تقدم أنّ قول الإمام قد تردد بين الروايتين؛ ولذا لم يجزم المرداوي بآخر الروايتين، بل قال بعدما ساق رواية الميموني: "...ولهذا قيل: إنها آخر الروايات"[٢].



(١) زاد المعاد (٥/ ٢١٠).

(٢) الإنصاف (٢٢/ ١٣٩).

## الفصل الثاني: ألفاظ الإمام أحمد في فتاويه

أخذ الأصحاب فقه الإمام أحمد من فتاويه وأجوبته وبعض تآليفه وأقواله وأفعاله، يقول المرداوي: "اعلم أنَّ الإمام أحمد رحمه الله تعالى لم يؤلف كتاباً مستقلاً في الفقه كما فعل غيره من الأئمة، وإنما أخذ ذلك أصحابه من فتاويه وأجوبته وأقواله وأفعاله وبعض تآليفه. فإنَّ ألفاظه إما صريحة في الحكم بما لا يحتمل غيره، أو ظاهرة فيه مع احتمال غيره، أو محتملة لشيئين فأكثر على السواء، أو تنبيه؛ كقولهم: أومأ إليه، أو أشار إليه، أو دلَّ كلامه عليه، أو توقف فيه، ونحو ذلك"[1].

فألفاظ الإمام كما تقدم من حيث دلالتها على الأحكام على أقسام هي:

القسم الأول: ألفاظ صريحة في الحكم بما لا يحتمل غيره، فلا تحتمل التأويل ولا معارض لها.

القسم الثاني: ألفاظ ظاهرة في الحكم، وهو لفظه المحتمل معنيين فأكثر هو في أحدهما أرجح، أو ما تبادر عند إطلاقه معنى مع تجويز غيره، فيجوز تأويله بدليل أقوى منه، أما إذا لم يعارضه ما هو أقوى منه، ولم يكن له مانع شرعي أو لغوي أو عرفي فهو مذهب الإمام.

القسم الثالث: ألفاظ مجملة تحتاج إلى بيان، لكونها تحتمل شيئين فأكثر على سواء[2].

فألفاظ الإمام الصريحة في التحريم أو التحليل أو الوجوب قليلاً ما استعملها الإمام في مسألة اجتهادية، وأكثر ما كان يطلق في مثل هذه المسائل ألفاظاً ظاهرة في الحكم أو مجملة.

فمن الألفاظ المجملة ما يحتمل التحريم أو الكراهة؛ كقوله: أخشى أن

---

(١) التحبير شرح التحرير (٣٩٦٣/٨).

(٢) انظر: صفة الفتوى (ص٨٥-٩٠)، الإنصاف (١١/١)، (٣٦٧/٣٠).

يكون كذا، أو أن لا يكون. أو قوله: لا ينبغي، أو لا يصلح، أو لا يعجبني، أو أستقبحه، أو لا أحب كذا، أو أكرهه، أو هذا يَشْنُع...إلى غير ذلك.

ومنها ما يحتمل الوجوب أو الندب؛ كقوله: يعجبني، أو أعجب إليّ، أو أحب إلي، أو أستحسنه...إلى غير ذلك من الألفاظ المحتملة[١].

ولعلّ استعمال الإمام لهذه الألفاظ المحتملة مرده إلى سببين اثنين:

السبب الأول: أشار إليه الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله بقوله: "إنما كان يقول هذا حتى لا يكون جازماً بأنه هو حكم الله"[٢]، وقد فصّل العلاّمة ابن القيم رحمه الله هذا المعنى تفصيلاً بليغاً أُورِده ملخصاً؛ حيث قال: "حرّم الله سبحانه وتعالى القول عليه بغير علم في الفتيا والقضاء، وجعله من أعظم المحرّمات، بل جعله في المرتبة العليا منه؛ فقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[٣] فرتب المحرّمات أربع مراتب؛ وبدأ بأسهلها وهو: الفواحش، ثم ثنّى بما هو أشد تحريماً منه وهو: الإثم والظلم، ثم ثلّث بما هو أعظم تحريماً منهما وهو: الشرك به سبحانه، ثم ربّع بما هو أشد تحريماً من ذلك كله وهو: القول عليه بغير علم، وهذا يعمّ القول عليه سبحانه بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله وفي دينه وشرعه. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ

(١) انظر هذه الصيغ في: تهذيب الأجوبة فهو أجمعها، وانظر: العدة في الأصول (٥/١٦٢٢-١٦٣٦)، صفة الفتوى (ص٩٠-٩٥)، الإنصاف (٣٠/٣٧٤-٣٧٦)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص١٢٦-١٣٦)، أصول مذهب الإمام أحمد (ص٧٩٩-٨٠٦)، مفاتيح الفقه الحنبلي (٢/٩-٤١)، مصطلحات الفقه الحنبلي (ص١٥-٥١).

(٢) مقدمة تحقيق مسائل أبي داود (ص"ل").

(٣) سورة الأعراف: الآية (٣٣).

وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [1]. فتقدم إليهم سبحانه بالوعيد على الكذب عليه في أحكامه، وقولهم لما لم يُحَرِّمْه: هذا حرام، ولما لم يُحلّه: هذا حلال. وهذا بيانٌ منه سبحانه أنّه لا يجوز للعبد أن يقول: هذا حلال وهذا حرام إلا بما عَلِم أنّ الله سبحانه أحلّه وحرّمه... وقال ابن وهب [2]: سمعت مالكاً يقول: "لم يكن من أمر الناس ولا من مضى من سلفنا ولا أدركتُ أحداً أقتدي به يقول في شيء: هذا حلالٌ وهذا حرامٌ، وما كانوا يجترئون على ذلك، وإنما كانوا يقولون: نكره هذا، ونرى هذا حسناً، فينبغي هذا، ولا نرى هذا"، ورواه عتيق بن يعقوب [3] وزاد: ولا يقولون: حلالٌ ولا حرام؛ أما سمعت قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾[4]، الحلال ما أحلّه الله ورسوله، والحرام ما حرّمه الله ورسوله"[5].

وخلاصة القول كما يقول ابن بدران: "المقصود من ذلك أنّ المجتهد إذا

---

(١) سورة النحل: الآية (١١٦-١١٧).

(٢) عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم، أبو محمد المصري. قال ابن حجر في تقريب التهذيب (٣٦٩٤): "الفقيه، ثقة حافظ عابد. من التاسعة، مات سنة سبع وتسعين، وله اثنتان وسبعون سنة".

(٣) عتيق بن يعقوب بن صديق بن موسى بن عبد الله بن الزبير، أبو بكر الزبيري المدني. ترجم له ابن حبان في الثقات، وقال ابن سعد: "كان لزوماً لمالك بن أنس، قد كتب عنه كتبه؛ الموطأ وغيره...ولم يزل عتيق من خيار المسلمين، ومات سنة سبع أو ثمان وعشرين ومائتين". انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٤٣٩/٥)، التاريخ الكبير (٩٨/٧)، الثقات (٥٢٧/٨)، الجرح والتعديل (٤٦/٧).

(٤) سورة يونس: الآية (٥٩).

(٥) إعلام الموقعين (٣٨/١-٤٤). وانظر أيضاً: (١٧٥/٤).

رأى دليلاً قطعياً بحِلٍّ أو بِحُرْمَةٍ صرَّح بلفظِ الحلِّ والتحريم، وإذا لم يجد نصاً قاطعاً، فاجتهد واستفرغ وسعه في معرفة الحق، فأداه اجتهاده إلى استنباط حُكْمٍ تحاشى إطلاق لفظ التحريم وأبدله بقوله: أكره كذا، ونحوه..."[١].

والمتمرس في مسائل الإمام أحمد يلحظ أثر هذا السبب واضحاً جلياً في ألفاظ الإمام أحمد رحمه الله في فتاويه. فمن ذلك ما رواه الخلاَّل بسنده عن مُهَنَّا[٢] قال: "قلت: إن كانت المسلمة وأبوها نصراني وهي محتاجة، يجبر أبوها على النفقة عليها؟ قال الإمام أحمد: لم أسمع في هذا شيئاً. فقلت له: قومٌ يقولون: لا يجبر على النفقة عليها، فكيف تقول أنت؟ قال: يعجبني أن ينفق عليها – يعني: أباها – فقلت له: يجبر؟ فقال: يعجبني. ولم يقل: يجبر"[٣].

السبب الثاني: أنَّ المصطلحات التي وضعها المتأخرون للأحكام الخمسة لم تكن إلى وقت الإمام أحمد قد استقرت بعد.

ولنأخذ مثالاً على ذلك لفظ الكراهة، حيث جاء في لسان الشرع والمراد به: التحريم؛ كما في قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكۡرُوهًا﴾[٤] أي: حراماً، وكما في قوله ﷺ: «إنَّ الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال»[٥]، والمراد: "حرَّم عليكم ثلاثاً...".

---

(١) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص١٣٠).

(٢) مُهَنَّا بن يحي الشامي السُّلَمي، أبو عبد الله من رواة مسائل الإمام، قال أبو بكر الخلاَّل: " من أكابر أصحابنا، روى عن أبي عبد الله من المسائل ما فَخَر به، وكان أبو عبد الله يكرمه ويعرف له حق الصحبة، ومُهَنَّا هو الذي يقول: "صحبت أبا عبد الله فتعلمت منه العلم والأدب واكتسبت به مالاً"، وكان قد لزم الإمام ثلاثاً وأربعين سنة". انظر: طبقات الحنابلة (٣٤٥/١)، المقصد الأرشد (٤٤/٣)، المنهج الأحمد (١٦١/٢).

(٣) أهل الملل والردة والزنادقة وتارك الصلاة والفرائض من كتاب الجامع (٢٣١/١).

(٤) سورة الإسراء: الآية (٣٨).

(٥) متفق عليه من حديث المغيرة بن شعبة ﷺ: رواه البخاري، واللفظ له (١٤٧٧) في =

إلا أنَّ لفظ الكراهة جاء في نصوصٍ أخرى ولم يُرد به التحريم، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [1] ولم يرد تحريمه، وكذا قوله ﷺ: «إنَّ الله يحب معالي الأمور ويكره سفاسفها» [2].

يقول الإمام ابن القيم: "...فالسلف كانوا يطلقون الكراهة في معناها الذي استعملت فيه في كلام الله ورسوله. أما المتأخرون فقد اصطلحوا على تخصيص الكراهة بما ليس بمحرَّم وتركه أرجح من فعله" [3].

ولنمثل على لفظة الكراهة في فتاوى الإمام أحمد بما نقله شيخ الإسلام ابن تيمية عن جامع الخلاَّل في بعض ما روي عن الإمام أحمد في الأكل مما ذُبِح لغير الله، حيث قال رحمه الله: "...قال حنبل: قال عمي: أكره ما ذُبِح لغير الله، والكنائس إذا ذُبِح لها، وما ذَبح أهل الكتاب على معنى الذكاة فلا بأس به...قال حنبل: سمعت أبا عبد الله قال: لا يؤكل؛ لأنه أُهلَّ لغير الله به، ويؤكل ما سوى ذلك، وإنما أحلَّ الله عزَّ وجلَّ من طعامهم ما ذُكِر اسم الله عليه، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [4] وقال: ﴿وَمَآ

---

= كتاب: الزكاة (٢٤)، باب: قول الله تعالى: ﴿لا يسألون الناس إلحافاً﴾ (٥٣)، ومسلم (٥٩٣) في كتاب: الأقضية (٣٠)، باب: النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة (٥).

(١) سورة التوبة: الآية (٤٦).

(٢) رواه الطبراني في معجميه الكبير (٥٨٩٤)، والأوسط (٢٩٤٠)، الحاكم (٤٨/١)، والبيهقي في سننه الكبرى (١٩١/١٠)، كلهم من حديث سهل بن سعد ﷺ، وقال الحاكم: "صحيح الإسناد و لم يخرجاه"، وأقرَّه الذهبي. وكذا قال الحافظ العراقي: "صحيح الإسناد"، انظر: المغني عن حمل الأسفار: (٣٥٨/٢)، (٢٤٤/٣).

(٣) إعلام الموقعين (٤٣/١).

(٤) سورة الأنعام: الآية (١٢١).

﴿أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [1] فكل ما ذُبح لغير الله فلا يؤكل لحمه...قال حنبل: سمعت أبا عبد الله يُسأل عن ذلك، قال: لا تأكل قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [2]، فلا أرى هذا ذكاةً وقال: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [3].

فاحتجاج أبي عبد الله بالآية دليل على أنّ الكراهة عنده كراهة تحريم، وهذا قول عامّة قدماء الأصحاب. قال الخلاّل في "باب: التوقي لأكل ما ذبحت النصارى وأهل الكتاب لأعيادهم وذبائح أهل الكتاب لكنائسهم": كلٌّ من روى عن أبي عبد الله روى الكراهة فيه..." [4].

ومثل هذا يقال عن باقي الألفاظ المشتركة مثل: لا ينبغي، أو لا يعجبني، وغيرها. فالإمام كان يستعمل في فتاويه مثل هذه الألفاظ ويقصد بها معناها المفهوم من الكتاب والسنة، لا معناها الذي اصطلح عليه المتأخرون. وأكثرها في دلالتها في اللغة والشرع مشتركة بين التحريم والكراهة أو بين الوجوب والندب [5].

---

(١) قال تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٧٣].

(٢) سورة الأنعام: الآية (١٢١).

(٣) قال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا۟ بِٱلْأَزْلَٰمِ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ﴾. [سورة المائدة: الآية (٣)].

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (٥٥٦/٢)، وانظر الباب الذي ذكره ابن تيمية في كتاب أهل الملل والردة والزنادقة من جامع الخلاّل (٤٤٤/٢-٤٤٦).

(٥) انظر: إعلام الموقعين ٤٣/١)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص١٣١)، أصول مذهب الإمام أحمد (ص٧٩٩).

- **أمثلة تطبيقية :**

**المسألة الأولى: الجمع بين الأمتين الأختين في الوطء بملك اليمين**

**اختلفت الرواية عن الإمام أحمد في الجمع بين الأمتين الأختين في الوطء بملك اليمين على روايتين[1]:**

**الرواية الأولى: يحرم الجمع بينهما في الوطء. قال في المغني: "نصّ عليه أحمد في رواية الجماعة"، قلت: منهم صالح؛ حيث قال: "قلت: رجلٌ له أمة يطؤها، فأراد أن يتزوج أختها أو يتسرى؟ قال: لا يجمع بين الأختين الأمتين. قلت لأبي: فإن زوَّج أختَها التي عنده من رجلٍ؟ قال: إذا زوَّجَها لم يكن به بأسٌ؛ إذ حرم عليه فرجها. قلت: فإنه زوَّجها من رجلٍ ثم وطئ أختها، فطلق الرجل هذه التي تزوج هذا أختها، فرجعت في ملكه؟ قال: ينبغي أن يُخرج إحداهما من ملكه"[2]، وكذا نصّ عليه بلفظ مطابق في رواية حرب، وعبد الله[3]، ونصّ عليها أيضاً في رواية ابن هانئ، وأبي داود، والكوسج[4]، وكذا نصّ عليها في رواية أبي طالب وابن بدينا كما ذكر القاضي في الروايتين. والمذهب على هذا عند المتأخرين[5].**

**الرواية الثانية: يُكره الجمع بينهما في الوطء، قال في رواية الكوسج: "لا أقول حرام، ولكن يُنهى عنه"[6]. وقد أثبتَ رواية الكراهة من هذه اللفظة**

---

(١) انظر: كتاب الروايتين (٢/٩٨)، المغني (٩/٥٣٧)، المحرر (٢/٢٠)، الشرح الكبير (٢٠/٣١٣)، الاختيارات الفقهية (ص٢١١)، زاد المعاد (٥/١٢٥)، الفروع (٥/١٩٩)، الزركشي (٥/١٦٨)، المبدع (٧/٦٥)، الإنصاف (٢٠/٣١٣).

(٢) مسائل صالح (١١٧-١١٩).

(٣) انظر: مسائل حرب (١١٠، ١١٣)، وعبد الله (١٤٨٠).

(٤) انظر: مسائل ابن هانئ (١٠٣٧)، وأبي داود (ص١٦٦، ١٦٧)، والكوسج (١١٣١).

(٥) انظر: شرح المنتهى (٣/٣٢)، كشاف القناع (٥/٧٧).

(٦) مسائل الكوسج (٩١٥).

جماعةٌ، قال الزركشي: "...حكى القاضي وطائفة من أصحابه، والشيخان، وغيرهم رواية بالكراهة من غير تحريم، معتمدين في ذلك على قوله في رواية ابن منصور..."[١].

وقد ردَّ ابن القيم هذه الرواية فقال: "...قال الإمام أحمد في رواية عنه: "لا أقول: هو حرامٌ، ولكن ننهى عنه"، فمن أصحابه من جعل القول بإباحته روايةً عنه، والصحيح: أنه لم يبحه، ولكن تأدبَ مع الصحابةِ أن يُطلِق لفظ الحرام على أمرٍ توقف فيه عثمان[٢]، بل قال: ننهى عنه..."[٣].

وكذا امتنع قَبله شيخُ الإسلام من إثباتِ رواية الكراهة من هذه اللفظة، وذكر أنَّ ذلك من الغلط على الإمام؛ حيث قال ابن اللحام: "قال أبو العباس: الإمام أحمد لم يقل: ليس هذا حراماً، وإنما قال: لا أقول هو حرام؛ وكانوا يكرهون – فيما لم يرد فيه نصٌّ تحريم – أن يقال: هو حرام، ويقولون: يُنهى عنه. ويكرهون أن يقولوا: هو فرض، ويقولون: يؤمر به. وهذا الأدب في الفتوى مأثور عن جماعة من السلف؛ وذلك إما لتوقفٍ في التحريم أو تَهيُّبٍ لهذه

---

(١) شرح الزركشي (١٧٠/٥).

(٢) روى الإمام مالك في الموطأ (ص٤٢٥) ومن طريقه الشافعي في الأم (٣/٥) وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٠٦/٣) والبيهقي في سننه (١٦٥/٧)، ورواه عبد الرزاق في مصنفه (١٢٧٢٨) من طريق مالك ومعمر عن ابن شهاب عن قَبِيصة بن ذُؤَيب: "أنَّ رجلاً سأل عثمان بن عفان ﷺ عن الأختين من ملك اليمين، هل يجمع بينهما؟ فقال عثمان: أحلّتهما آية وحرَّمتهما آية، فأما أنا فلا أحب أن أصنع ذلك...". قال ابن عبد البر في الاستذكار (٢٥٠/١٦): "أما قوله: "أحلّتهما آية"؛ فإنَّه يريد تحليل الوطء بملك اليمين مطلقاً في غير ما آية من كتابه. وأما قوله: "وحرَّمتهما آية" فإنَّه أراد عموم قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ﴾، وقوله: ﴿وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ﴾ [سورة النساء: الآية (٢٣)]، ولم يخصَّ وطئاً بنكاح ولا ملك يمين"

(٣) زاد المعاد (١٢٦/٥).

الكلمة، كما يهابون لفظ الفرض إلا فيما عُلم وجوبه. فإذا كان المفتي يمتنع أن يقول: هو فرض – إما لتوقفه، أو لكون الفرض ما ثبت وجوبه بالقاطع، أو لأنه لم يُبَيَّن وجوبه في الكتاب – فكذلك الحرام. وأما أن يُجعل عن أحمد أنه لا يحرُم هذا بل يُكرَه فهذا غلطٌ عليه، ومرجعه إلى الغفلة عن دلالات الألفاظ ومراتب الكلام..."[1].

المسألة الثانية: زكاة الفطر عن الجنين

اختلفت الرواية عن الإمام أحمد في زكاة الفطر عن الجنين على روايتين[2].

الرواية الأولى: أنه يستحب إخراج زكاة الفطر عن الجنين ولا يجب. نصَّ عليها الإمام أحمد في رواية الكوسج حيث قال: "قلت لأحمد: قال سفيان: فإذا أهلَّ هلال شوال فمن وُلِد له ولدٌ أو اشترى عبداً فليس عليه الزكاة. قال أحمد: جيدٌ"[3]، وقال القاضي: "...نقل أبو الحارث أنّها لا تجب. وهو أصح..."[4]، وقال الزركشي: "المشهور المعروف من الروايتين: أنَّ إخراج زكاة الفطر عن الجنين مستحب ولا يجب"[5]، وقال المرداوي: "هذا المذهب بلا ريب، وعليه أكثر الأصحاب، وقطع به كثير منهم"[6]، والمذهب على هذا عند

---

(١) الاختيارات الفقهية (ص٢١٢)، وانظر كلام ابن تيمية أيضا في: شرح الزركشي (١٧٠/٥)، الإنصاف (٣١٣/٢٠).

(٢) انظر: كتاب الروايتين (٢٤٦/١)، المغني (٣١٦/٤)، المحرر (٢٢٦/١)، الشرح الكبير (٩٦/٧)، الفروع (٥٢٦/٢)، الزركشي (٥٤٧/٢)، المبدع (٣٨٨/٢)، الإنصاف (٩٦/٧).

(٣) مسائل الكوسج (٦٢٦).

(٤) كتاب الروايتين (٢٤٦/١).

(٥) الزركشي (٥٤٧/٢).

(٦) الإنصاف (٩٦/٧).

المتأخرين[١].

الرواية الثانية: أنه يجب إخراج زكاة الفطر عن الجنين. قال الزركشي: "نقل عنه يعقوب بن بختان وجوبها اتباعاً لفعل عثمان ﷺ"[٢]، ولم أقف على لفظه عند ابن بختان ولكن قال أبو داود: "سمعت أحمد ذكر حديث عثمان أنه كان يعطي صدقة الفطر عن [الحبلى][٣] إذا تبيَّن[٤]، فقال أحمد: ما أحسن ذاك؛ إذا تبيَّن صار ولداً"[٥].

ويمكن أن يؤخذ القول بالوجوب أيضاً من رواية جماعة؛ حيث قال عبد الله: "سمعت أبي يقول: يعطي زكاة الفطر عن الحمل إذا تبين" [٦]، وقال ابن هانئ: "سمعت أبا عبد الله يقول: زكاة الفطر على الصغير والكبير والذكر والأنثى والحر والعبد [والحبلى][٧]"[٨]، وقال القاضي: "...نقل الفضل: يخرج عنه إذا تبين"[٩].

---

(١) انظر: شرح المنتهى (٤١٢/١)، كشاف القناع (٢٤٩/٢).

(٢) الزركشي (٥٤٧/٢).

(٣) هكذا في المصدر، ولعلّ الصواب: "الحَبَل" كما جاء اللفظ في مصنَّف ابن أبي شيبة، أو "الحَمْل" كما جاء في مسائل عبد الله ومحلى ابن حزم. والحَبَل: بالتحريك مصدر سُمِّي به المحمول كما سُمِّي بالحَمْلِ. والمراد: أنَّ عثمان ﷺ كان يعطي صدقة الفطر عن ما في البطن من الحمل. انظر (حَبَلَ): النهاية (٣٣٤/١)، لسان العرب (١٤٠/١١).

(٤) رواه الإمام أحمد في مسائل عبد الله (٨٠٦)، وابن أبي شيبة في مصنَّفه (٢١٩/٣)، وابن حزم في المحلى (٢٥٣/٤)، والأثر سنده ضعيف كما ذكر الألباني في إرواء الغليل (٣٣١/٣).

(٥) مسائل أبي داود (ص٨٦).

(٦) مسائل عبد الله (٨٠٥).

(٧) هكذا في المصدر، وانظر ما تقدم عن هذه اللفظة في مسائل أبي داود.

(٨) مسائل ابن هانئ (٥٤٧).

(٩) كتاب الروايتين (٢٤٦/١).

وقد حمل أبو بكر غلام الخلاَّل هذه الروايات على الوجوب، وحكاها روايةً عن الإمام أحمد، وتبعه في ذلك جماعة من الأصحاب.

إلا أنَّ الأكثر حملوا لفظ الإمام المتقدم على الندب، وقطعوا بنفي رواية الوجوب، منهم القاضي حيث يقول: "...وعندي أنَّ هذا على طريق الاستحباب، إلا أنَّ أبا بكر جعل المسألة على روايتين"[1]، وقال أبو الخطاب: "ويستحب إخراج الفطرة عن الجنين، وقال بعض أصحابنا: في وجوب الفطرة عن الجنين روايتان"[2]، وقال السامري: "ويستحب إخراج الفطرة عن الجنين، وقال أبو بكر: في وجوب إخراجها عنه روايتان"[3]، وكذا قال ابن رجب: "...هي مستحبة، وفي وجوبها طريقان للأصحاب: منهم من جزم بنفي الوجوب، ومنهم من قال: في المسألة روايتان"[4].

المسألة الثالثة: حكم نكاح المتعة

لم تختلف الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله في النهي عن نكاح المتعة؛ وهو: أن يتزوج الرجل المرأة إلى أجلٍ؛ قال حرب: "قلت لأحمد: المتعة التي نُهيَ عنها كيف هي؟ قال: هو الأجل؛ أن يتزوج إلى أجل"[5]. وهل النهي عنه للتحريم أم للتتريه؟ نقل الأصحاب عن الإمام أحمد روايتين[6]:

---

(١) كتاب الروايتين (١/٢٤٦).

(٢) الهداية (١/٧٥).

(٣) المستوعب "العبادات" (٣/٣١٣).

(٤) القواعد (ص١٧٨).

(٥) مسائل حرب (١٣٠).

(٦) انظر: كتاب الروايتين (٢/١٠٧)، الهداية (١/٢٥٤)، المغني (١٠/٤٦)، الكافي (٣/٥٦)، الشرح الكبير (٢٠/٤١٤)، الرعاية (٢/١٣٩) الفروع (٥/٢١٥)، الزركشي (٥/٢٢٤)، المبدع (٧/٨٧)، الإنصاف (٢٠/٤١٤).

الرواية الأولى: أنَّ النهي عن نكاح المتعة للتحريم. وهي ظاهر ما نقله أبو داود قال: "سمعت أحمد سئل عن رجل تزوج امرأة على أن يحملها إلى خراسان، ومن رأيه: إذا حملها إلى خراسان يخلي سبيلها؛ هي ههنا ضائعة؟ قال: لا؛ هذا يشبه المتعة، حتى يتزوجها على أنها امرأته ما حييت"[١]. قال القاضي: "نقل صالح وعبد الله وحنبل: نكاح المتعة حرام"[٢]، وقال في المغني: "نصَّ عليه أحمد، فقال: نكاح المتعة حرام"[٣].

قلت: لم أقف بعد البحث على لفظة التحريم في شيءٍ من كلام الإمام أحمد، وأكثر ما نقل لفظة: الكراهة؛ إذ قال عبد الله: "سألت أبي عن الرجل يتزوج المرأة في نفسه أن يطلقها؟ قال أكرهه؛ هذه متعة"[٤].

وتحريم نكاح المتعة هو المذهب، حيث يقول الزركشي: "المذهب المنصوص المختار للأصحاب بلا ريب: بطلانه"[٥]. والمذهب على هذا عند المتأخرين[٦].

الرواية الثانية: أنَّ النهي عن نكاح المتعة للتتريه، فيكره ولا يحرم. وقد أثبت هذه الرواية أبو بكر غلام الخلال، واستظهرها من رواية الكوسج؛ حيث قال: "قلت لأحمد: متعة النساء تقول: إنه حرام؟ قال: اجتنبها أحب إليّ"[٧]؛ ولذا قال الموفق: "...قال أبو بكر: فيها روايةٌ أخرى: أنها مكروهة غير حرام؛ لأنَّ ابن منصور سأل أحمد عنها، فقال: "يجتنبها أحب إليَّ"، قال: فظاهر هذا:

(١) مسائل أبي داود (ص١٦٤).

(٢) شرح الزركشي (٥/٢٢٤).

(٣) كتاب الروايتين (٢/١٠٧).

(٤) مسائل عبد الله (١٤٨١).

(٥) شرح الزركشي (٥/٢٢٤).

(٦) انظر: شرح المنتهى (٣/٤٢)، كشاف القناع (٥/٩٦).

(٧) مسائل الكوسج (٩١٤).

الكراهة دون التحريم. وغير أبي بكرٍ من أصحابنا يمنع هذا، ويقول: في المسألة روايةٌ واحدةٌ في تحريمها"[1]. وكذا قال القاضي: "قال أبو بكر في الخلاف: فيها روايتان، وجماعة من الأصحاب يجعلون المسألة رواية واحدة، وأنها حرام"[2].

وقد ردَّ الأصحاب إثبات هذه الرواية من رواية الكوسج من وجوه:

فقال أبو الخطاب: "...وعندي أنَّ هذه الرواية محمولة على أنه سُئل: هل للعامي أن يقلِّد من يفتي بمتعة النساء؟ فقال: يجتنبها أحب إليَّ. ومعناه: الأولى أن لا يقلِّده؛ لأنَّ المتعة تجوز عنده[3]. أو يحمل على أنه إذا فعل ذلك بطل الشرط وصح النكاح، وتجنبه أحب إليَّ"[4]، وعلى المحمل الثاني خرَّج أبو البركات رواية، فقال: "...يتخرج أن يصحَّ ويلغو التوقيت"[5]، وكذا قال حفيده: "يصحُّ النكاح ويبطل الشرط...خرَّج ذلك طائفة من أصحاب أحمد؛ كأبي الخطاب وابن عقيل وغيرهما قولاً في مذهبه..."[6].

وكذلك ردَّها بعض الأصحاب بدعوى أنَّ الإمام أحمد رجع عنها، وردَّها آخرون بدعوى أنَّ الإمام أحمد إنما توقف فيها عن إطلاق لفظة التحريم؛ ولذا قال الزركشي: "أثبت ذلك أبو بكر في الخلاف روايةً، وأبى ذلك القاضي في خلافه – وكذلك أبو الخطاب – حاملاً لها على أنه سُئل: هل للعامي أن يقلِّد من يفتي بمتعة النساء؟ ...وكذلك ابن عقيل، مدَّعياً أنَّ أحمد رجع عنها. وأبو

(١) المغني (١٠/٤٦)، الكافي (٣/٥٦).

(٢) كتاب الروايتين (٢/١٠٧).

(٣) هذا التأويل من أبي الخطاب غريبٌ جداً ! ففيه تحميل كلام أحمد ما ليس فيه، ويدلُّ على عدم وقوف أبي الخطاب على لفظ الإمام في مسائل الكوسج.

(٤) الهداية (١/٢٥٤).

(٥) المحرر (٢/٢٣).

(٦) مجموع الفتاوى (٣٢/١٥٨).

العباس يقول: توقف عن لفظ الحرام ولم ينفه"[١].

المسألة الرابعة: الرجل يتزوج المرأة وفي نيته طلاقها

اختلفت الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله في الرجل يتزوج المرأة وفي نيته طلاقها. فنقل عنه روايتان[٢]:

الرواية الأولى: أنّ الزوج إذا نوى ذلك بقلبه فهو كما لو شرطه. قال في المحرر: "نصّ عليه"[٣]، قلت: هذا منصوص رواية أبي داود؛ حيث قال: "سمعت أحمد سئل عن رجل تزوج امرأة على أن يحملها إلى خراسان، ومن رأيه: إذا حملها إلى خراسان يخلي سبيلها؛ هي ههنا ضائعة؟ قال: لا؛ هذا يشبه المتعة، حتى يتزوجها على أنها امرأته ما حييت"[٤]. وقد عزاها في الهداية إلى رواية حنبل. قال الزركشي: "على هذا جمهور الأصحاب: القاضي في خلافه والشريف وأبو الخطاب في خلافيهما والشيرازي؛ لما علّل به أحمد من أنّ هذا في معنى المُتْعَة". والمذهب على هذه الرواية عند المتأخرين[٥].

الرواية الثانية: أنّ النكاح يصح مع الكراهة. وقد جزم الموفق بالصحة فقال: "النكاح صحيحٌ في قول عامّة أهل العلم إلا الأوزاعي؛ قال: هو نكاح متعة. والصحيح أنه لا بأس به"[٦]. وقال شيخ الإسلام: "لم أر أحداً من

(١) شرح الزركشي (٢٢٤/٥).

(٢) انظر: الهداية (٢٥٤/١)، المغني (٤٨/١٠)، المحرر (٢٣/٢)، الشرح الكبير (٤١٩/٢٠)، الفروع (٢١٥/٥)، الزركشي (٢٢٩/٥)، الاختيارات (ص٢٢٠)، المبدع (٨٦/٧)، الإنصاف (٤١٦/٢٠).

(٣) المحرر (٢٣/٢).

(٤) مسائل أبي داود (ص١٦٤).

(٥) انظر: شرح المنتهى (٤٣/٣)، كشاف القناع (٩٧/٥).

(٦) المغني (٤٨/١٠).

أصحابنا ذكر أنه لا بأس تصريحاً إلا أبا محمد"[1]؛ ولذا قال ابن مفلح في الفروع: "وقطع الشيخ فيها بصحته مع النية، ونصُّه"[2]. قلت: لم أقف على أحد ذكر أنَّ أحمد نصَّ على الكراهة، وإنما أخذ الأصحاب هذه الرواية من لفظ الإمام عند حرب؛ حيث قال: "سئل أحمد عن الرجل يتزوج المرأة وفي نفسه طلاقها؟ فكرهه"[3]، قال في الهداية: "نقل حرب أنه كرهه، فظاهره الصحة مع الكراهة"[4]. قلت: ينبغي أن يُحمل لفظة الكراهة هنا على التحريم؛ فإنَّ عبد الله[5] قد روى هذه المسألة عن أبيه فقال: "سألت أبي عن الرجل يتزوج المرأة في نفسه أن يطلقها؟ قال: أكرهه؛ هذه متعة"[6]، فقد علله بشبهه بالمُتْعَة المحرَّمة، كما في مسألة أبي داود المتقدمة؛ ولذا قال ابن تيمية: "...المنصوص عن الإمام أحمد: كراهة هذا النكاح، وقال: هو متعة، فعُلِم أنها كراهة تحريم. وهذا الذي عليه عامَّة أصحابه..."[7].

❋ ❋ ❋

(١) الاختيارات (ص٢٢٠).

(٢) الفروع (٥/٢١٥).

(٣) مسائل حرب (٣٣٣).

(٤) الهداية (١/٢٥٤).

(٥) ولعله هو السائل في رواية حرب.

(٦) مسائل عبد الله (١٤٨١).

(٧) بيان الدليل على بطلان التحليل (ص٤٧).

## الفصل الثالث:

## تغير اجتهاد الإمام أحمد في بعض المسائل الأصولية

لم يقتصر اختلاف الرواية عن الإمام أحمد على مسائل الفروع، بل اختلف النقل كذلك عنه في بعض المسائل الأصولية، حتى إنّ الباحث – وهو يطالع هذا التعارض والتناقض – يخيل إليه أنه يقف بين إمامين لكل منهما منهج متميز في الاجتهاد وأصول الاستنباط.

وانظر – إن شئت – مَثَلَ ذلك في أكثر الأصول الاجتهادية، ومنها على سبيل المثال: قول الصحابي إذا لم ينتشر(١)، وشرع ما قبلنا(٢)، إلى غير ذلك من الأصول المختلف فيها.

ويعلل هذا فضيلة الدكتور عبد المجيد محمود حفظه الله فيقول: "إنّ بعض هذا الاختلاف المروي يمثل المراحل التي مرَّ بها الإمام أحمد في تكوينه الفقهي"(٣). ويقول حفظه الله: "لعلّ تقسيم حياته إلى فترتين تفصل المحنة بينهما، يوضح كثيراً من التناقض فيما يروى عنه من الأخبار حول الرأي والأخذ به؛ فعلى حين يُروى عنه النصح بكتابة رأي الشافعي أو مالك والأخذ برأيهما؛ إذا به يُروى عنه التحذير من كتابة الرأي، لا فرق بين رأي مالك والشافعي وسفيان وغيرهم، بل كان ينكر على مالك تصنيف الموطأ ويقول: ابتدع ما لم

---

(١) المسائل الأصولية من كتاب الروايتين (ص٤٩)، العدة في الأصول (١١٧٨/٤)، التمهيد في أصول الفقه (٣٣١/٣)، روضة الناظر (٥٢٥/٢).

(٢) العدة في الأصول (٧٥٣/٢)، التمهيد في أصول الفقه (٤١١/٢)، التمام (٢٩١/٢)، روضة الناظر (٥١٧/٢)، المسودة (ص١٧٤).

(٣) الاتجاهات الفقهية عند أهل الحديث (ص١٣٩).

تفعله الصحابة"[1].

ولقد كان هذا الاختلاف في المسائل الأصولية سبباً لاختلاف الرواية في كثير من مسائل الفروع، أو بعبارة أخرى: تستطيع أن تخرِّج كثيراً من الخلاف المنقول عن الإمام أحمد في الفروع على الخلاف المنقول عنه في الأصول.

بل إنَّ بعض الخلاف المنقول عنه في الفروع ليس منصوصاً عن الإمام، وإنما هو من تخريج الأصحاب على الخلاف المنقول عنه في الأصول.

● **أمثلة تطبيقية:**

**المثال الأول: تكليف الصبي المميز**

إذا بلغ الصبي سن التمييز[2]، فجمهور الأصوليين على أنه ليس بمكلف[3]، ونُقل عن الإمام أحمد في تكليفه روايتان[4].

وقد انبنى على الاختلاف عن الإمام أحمد في هذه المسألة الأصولية اختلاف الرواية عنه في كثير من مسائل أحكام الصبي المميز، يقول الطوفي: "ولعلَّ الخلاف في وجوب الصلاة والصوم عليه، وصحة وصيته أو عتقه،

---

(١) المصدر نفسه (ص١٢٧-١٢٨).

(٢) التمييز: التخليص والتفصيل. يقال: ميزت هذا من هذا، أي: أفردته عنه وفصلته منه. والطفل يسمونه مميّزاً متى ميّز الأقوال والأفعال بعضها من بعض خيراً وشراً، وجيداً ورديئاً، ولذا عرفوا المميز بأنّه: الذي يفهم الخطاب ويرد الجواب. وهو لا ينضبط بسنٍّ معينة، بل يختلف باختلاف الأفهام.

انظر: المطلع (ص٥١)، شرح مختصر الروضة (١/١٨٦)، المصباح (مزته) (ص٥٨٧).

(٣) انظر: المستصفى (١/١٨٤)، أحكام الآمدي (١/١٥٠)، أصول السرخسي (٢/٣٤٠)، درء التعارض (٩/٦١-٦٥)، إرشاد الفحول (ص١١).

(٤) انظر: روضة الناظر (١/٢٢٢)، شرح مختصر الروضة (١/١٨٦)، المسودة (ص٣١)، المختصر في أصول الفقه (ص٦٩)، قواعد ابن اللحام (ص١٦)، شرح الكوكب المنير (١/٤٩٩)، نزهة الخاطر (١/١٣٧)، مذكرة في أصول الفقه(ص٣٠).

وتدبيره، وطلاقه، وظهاره، وإيلائه، ونحوها، مبني على هذا الأصل"[١].

وقد فرّع ابن اللحام عن هذا الأصل الخلاف في ست وثلاثين مسألة[٢].

ومن هذه المسائل – على سبيل المثال – حكم الصوم على الصبي المميز؛ إذ نقل عن الإمام أحمد في وجوب الصوم على المميز روايتان[٣]:

الرواية الأولى: عدم وجوب الصوم على الصبي حتى يبلغ، حيث "نقل حنبل في صبي احتلم في بعض الشهر: لا يقضي ويصوم ما يستقبل"[٤] و "صرّح أحمد به في رواية الفضل بن زياد في غلام أتى عليه أربع عشرة سنة، أيصوم؟ قال: لا. قيل له: فإن أتى عليه خمس عشرة سنة، يصوم؟ قال: نعم"[٥].

الرواية الثانية: أنّ الصوم يجب على الصبي المميز إن أطاقه، قال السامري: حكاه جماعة عن الإمام[٦]، ونقل أبو داود قال: "قلت لأحمد بن حنبل: متى يؤمر الغلام بالصيام؟ قال: إذا أطاق. قيل: وإن لم يحتلم؟ قال: نعم"[٧]. وكذا نقل المرُّوذي في غلام ابن أربع عشرة سنة لم يحتلم، هل عليه الصيام؟ قال: "نعم، يضرب على الصوم والصلاة"[٨]. قال القاضي: "فظاهر

(١) شرح مختصر الروضة (١/١٨٦).

(٢) انظر: قواعد ابن اللحام (ص١٥-٣٠).

(٣) انظر: كتاب الروايتين (١/٢٦٥)، المستوعب "العبادات" (٣/٣٨١)، المغني (٤/١٤٣)، الكافي (١/٣٤٣)، المحرر (١/٢٢٧)، الشرح الكبير (٣/١٣)، العدة (ص١٤٧)، الفروع (٣/٢١)، الزركشي (٢/٦٢١)، قواعد ابن اللحام (ص١٧)، المبدع (٢/١١)، الإنصاف (٧/٣٥٦).

(٤) كتاب الروايتين (١/٢٦٥).

(٥) المصدر نفسه (١/٢٦٦).

(٦) المستوعب "العبادات" (٣/٣٨٢).

(٧) مسائل أبي داود (ص٩٦).

(٨) كتاب الروايتين (١/٢٦٦). وانظر: المغني (٢/٣٥١).

هذا أنه ألزمه ذلك"[1].

المثال الثاني: حجية الحديث الضعيف

اختلف النقل عن الإمام أحمد في العمل بالحديث الضعيف على ثلاث روايات[2]:

الرواية الأولى: أنه يؤخذ بالحديث الضعيف ويعمل به إذا لم يوجد في الباب غيره، وهو مقدم على الرأي. فقد نقل عنه عبد الله: "قصدت في المسند المشهور، وتركت الناس تحت ستر الله. ولو أردت أن أفصل ما صح عندي، لم أرو من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء. ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث، لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه"[3]. ونقل عنه عبد الله أيضاً: "...ضعيف الحديث خيرٌ من رأي أبي حنيفة"[4]. وقال في رواية أبي طالب: "...ربما كان الحديث عن النبي ﷺ في إسناده شيءٌ فنأخذ به إذا لم يجيء خلافه أثبت منه، وربما أخذنا بالحديث المرسل إذا لم يجيء خلافه أثبت منه"[5].

الرواية الثانية: أنه يعمل بالحديث الضعيف فيما ليس فيه تحليل ولا تحريم، كالفضائل. فروى أبو عبد الله النوفلي قال: "سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام شددنا في الأسانيد. وإذا

---

(١) كتاب الروايتين (٢٦٦/١).

(٢) العدة في الأصول (٩٣٨/٣)، التمهيد في أصول الفقه (١٢٣/٣)، روضة الناظر (٤٢٨/٢)، شرح مختصر الروضة (١٤٧/٢، ٢٣٠)، المسودة (ص٢٤٦)، إعلام الموقعين (٣١/١)، شرح الكوكب (٥٧٤/٢)، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد (ص١١٦).

(٣) المسودة (ص٢٤٨).

(٤) مسائل عبد الله (١٨٢٤).

(٥) المسودة (ص٢٤٩).

روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال وما لا يضع حكماً ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد"[١].

**الرواية الثالثة: أنه لا يعمل بالحديث الضعيف حتى في الفضائل والمستحبات.**

وقد تفرع على الاختلاف في هذا الأصل الاختلاف في كثير من مسائل الفروع؛ ولذا قال ابن مفلح بعد ذكره جملة من كلام الإمام أحمد في التساهل في أحاديث الفضائل: "... وعن الإمام أحمد ما يدل على أنه لا يعمل بالحديث الضعيف في الفضائل والمستحبات؛ ولهذا لم يَسْتَحِبَ صلاة التسبيح؛ لضَعْفِ خبرها عنده[٢]، مع أنَّه خبرٌ مشهورٌ عُمِلَ به وصحَّحه غير واحد من الأئمة[٣]. ولم يستحب أيضاً التيمم بضربتين، على الصحيح عنه، مع أنَّ فيه

(١) طبقات الحنابلة (٤٢٥/١).

(٢) قال في مسائل عبد الله (٤١٣): "لم تثبت عندي صلاة التسبيح، وقد اختلفوا في إسناده، لم يثبت عندي"(٢٩٥/٢)، وفي مسائل ابن هانئ (٥٢٠): "سئل عن صلاة التسبيح، قال: إسناده ضعيف" (١٠٥/١). ونقل الموفق عنه في المغني (٥٥١/٢) أنّه قال: "ما تعجبني. قيل: لِمَ؟ قال: ليس فيها شيء يصح، ونفض يده، كالمنكر". وكذا روى عنه تضعيف الحديث مُهَنّا وأبو الحارث، كما نقله ابن القيم في بدائع الفوائد (١١٤/٤)، وروى ذلك عنه الكوسج وأحمد بن صيرم بن خزيمة المزني، كما نقله الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٧٩٦/٣).

(٣) الحديث له روايات مختلفة، أمثلها ما رواه أبو داود (١٢٩٧) في كتاب: التطوع (٥)، باب: صلاة التسبيح (١٤). وابن ماجه (١٣٨٧) في كتاب: إقامة الصلاة (٥)، باب: ما جاء في صلاة التسبيح (١٩٠). كلاهما عن ابن عباس ﷺ. وقد تقدم قريباً كلام الإمام أحمد في الحديث. وقال الترمذي في سننه (٤٤٨/٢): "قد رُوِيَ عن النبي ﷺ غيرُ حديث في صلاة التسبيح، ولا يصح منه كبير شيء".

لكن المحدثين لا زالوا منذ القدم على اختلاف في الحكم على هذا الحديث، وخلافهم في ذلك مشهور، حتى صنَّف بعض العلماء مصنَّفات في إثبات الحديث أو تضعيفه. =

أخباراً وآثاراً[1]. وغير ذلك من مسائل الفروع، فصارت المسألة على روايتين عنه"[2].

فمن المسائل التي يتخرج اختلاف الرواية فيها عن الإمام أحمد على اختلاف الرواية عنه في هذا الأصل المسائل التالية:

**أولاً: عدد الضربات في التيمم**

وهي المسألة التي أشار إليها ابن مفلح آنفاً. فعلى الرغم من أنَّ المنصوص عن الإمام أحمد لم يختلف في أنَّ المسنون: التيمم بضربة واحدة[3]، حيث قال عبد الله: "سمعت أبي يقول: التيمم ضربة للوجه والكفين أعجب إلي...وضرب بيده ضربة على الأرض ومسح وجهه وكفيه"[4]، ونصَّ عليه أيضاً في رواية ابن هانئ؛ حيث قال: "سمعته يقول: التيمم ضربة للوجه والكفين"[5]، وكذا نقل صالح، وأبو داود،

---

= انظر: الموضوعات لابن الجوزي (٢/١٤٣-١٤٦)، الترغيب والترهيب (١/٥٢٧-٥٣٣)، مختصر سنن أبي داود (٢/٨٨-٩٠)، المجموع شرح المهذب (٣/٥٤٦)، الأذكار (ص٢٦٧-٢٧٠)، إتحاف السادة المتقين (٣/٧٨١-٧٩٧).

(١) انظر هذه الآثار وحكم المحدِّثين بضعفها في: تنقيح التحقيق (١/٥٦٥-٥٧١)، نصب الراية (١/١٥٠-١٥٤)، إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه (١/٧٢)، الدراية (١/٦٧-٦٩)، التلخيص الحبير (١/١٩٠-١٩٢)، الهداية في تخريج أحاديث البداية (٢/١٤٥)، إرواء الغليل (١/١٨٥).

(٢) الآداب الشرعية (٢/٣٠٤).

(٣) انظر الكلام في المسألة في: الإفصاح (١/٨٧)، المستوعب "العبادات" (١/٢٩٩)، المغني (١/٣٢٠)، الكافي (١/٦٤)، المحرر (١/٢١)، زاد المعاد (١/١٩٩)، الفروع (١/٢٢٥)، الزركشي (١/٣٣٦-٣٣٩)، المبدع (١/٢٢٩)، الإنصاف (٢/٢٥٤)، منح الشفا (١/٨٢)، شرح المنتهى (١/٩٥)، كشاف القناع (١/١٧٤).

(٤) مسائل عبد الله (١٦٤)، وانظر: (١٨٣).

(٥) مسائل ابن هانئ (٥٤، ٦٠).

والكوسج[(١)]، ومحمد بن ماهان[(٢)]، ولم تختلف ألفاظ الإمام في ذلك، بل قال في رواية الأثرم: "...من قال: ضربتين، فإنما هو شيء زاده"[(٣)]. إلا أنَّ القاضي وبعض الأصحاب قالوا باستحباب الضربة الثانية. وقد حكى بعض الأصحاب هذا القول رواية عن الإمام، خرّجوه من رواية العمل بالحديث الضعيف. كصنيع ابن مفلح هنا. ونقل ذلك المرداوي وقال: "قال القاضي: المسنون ضربتان...اختاره الشيرازي وابن الزاغوني والمجد، وجزم به في "مسبوك النهب" قال في الفروع: "وحُكي رواية"[(٤)]. قلت: حكاه ابن تميم وابن حمدان وغيرهما رواية..."[(٥)]. وعليه فقد تعددت الرواية فصارت المسألة على روايتين: منصوصةٍ ومخرَّجةٍ.

ثانياً: قطع شجر السِّدر

لم تختلف الرواية عن الإمام أحمد أنه كره قطع شجر السدر[(٦)]؛ قال حرب الكرماني: "سئل أحمد عن قطع السِّدْرِ؟ فكرهه كراهة شديدة. وذهب إلى حديث النبي عليه السلام[(٧)]. وقال أحمد: قلَّ إنسان فعله إلا رأى ما يكره في

(١) انظر: مسائل صالح (٥٤)، وأبي داود (ص١٥)، والكوسج (٨١).

(٢) طبقات الحنابلة (١/٣٢٢).

(٣) المغني (١/٣٢١).

(٤) الفروع (١/٢٢٥).

(٥) الإنصاف (٢/٢٥٤).

(٦) السِّدْرُ: شجر النَّبق، واحدها: سِدْرَة، وجمعها: سِدْراتٌ وسِدِراتٌ وسِدَراتٌ وسِدَرٌ وسُدُور. انظر (سدر): لسان العرب (٤/٣٥٤)، القاموس المحيط (ص٥٢٠)، معجم النبات والزراعة (١/٣٠٥).

(٧) يشير إلى ما رُوي من حديث عبد الله بن حُبْشي ﷺ عن النبي ﷺ أنّه قال: (من قطع سدرةً صوَّب الله رأسه في النار)، رواه أبو داود (٥٢٣٩) في كتاب: الأدب (٤٠)، باب: في قطع السدر (١٥٨). والنسائي في سننه الكبرى (٥/١٨٢)، وحرب في مسائله (١٤٨٠)، والطبراني في الأوسط (٣/٥٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦/١٣٩)، =

الدنيا. يعني: قطع السدر"[1]، وقال ابن هانئ: "سألته عن السدرة التي تكون في الدار فتؤذي أتقطع؟ قال: لا تقطع من أصلها، ولكن تقطع شاخاتها[2] "[3]، وقال الكوسج: "قلت: قطع السدر؟ قال: فإني أحب أن أتوقاه...قلت: فالرجل يريد أن يبني في مكانه كيف يصنع؟ قال: إذا كان في موضع الضرورة فهو أهون من أن يقطعه من غير شيء"[4].

غير أنَّ ابن مفلح ذكر مسألة قطع السدر، فقال: "قال الإمام أحمد والعُقَيلي وغيرهما: لا يصح فيه حديث..."، ثم نقل مسألة ابن هانئ فعقَّب عليها بقوله: "يحتمل أن يقال: هذا النص يدل على كراهة القطع، وتضعيفه للحديث يدل على إباحته؛ فيكون عنه روايتان. ويحتمل أن يقال: هذا يدل على الكراهة، والخبر الضعيف يحتج به أحمد وغيره في مثل هذا"[5].

---

= والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٩/٢٣٧). كلهم من طريق ابن جريج. قال الطبراني: "لا يروى هذا الحديث عن عبد الله بن حبشي إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن جريج". قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/٢٨٧)، (٤/٧٢)، (٨/١١٨): "رواه أبو داود والطبراني في الأوسط، ورجاله ثقات". وقال أبو داود في السنن: "هذا الحديث مختصر، يعني: من قطع سدرة في فلاة يستظل بها ابن السبيل والبهائم عبثاً وظلماً بغير حقٍ يكون له فيها صوَّب الله رأسه في النار". وقال العجلوني في كشف الخفاء (٢/٢٧٢): "في رواية للطبراني: من سدر الحرم. وهي مبينة للمراد دافعة للإشكال".

(١) مسائل حرب (١٤٧٩، ١٤٨٤).

(٢) الشَّخْتُ: الدقيق الضامر خِلقةً من الأصل لا من الهزال، ويقال للدقيق من الخشب والحطب وغيره. انظر (شخت): لسان العرب (٢/٥٠)، معجم مقاييس اللغة (٣/٢٥٥)، المعجم الوسيط (ص٤٧٥).

(٣) مسائل ابن هانئ (١٩٨٩).

(٤) مسائل الكوسج (٣٤٨٥-٣٤٨٦).

(٥) الآداب الشرعية (٣/٤٤٣).

## الفصل الرابع:

## مسلك الإمام في الاجتهاد عند اختلاف أقوال الصحابة ﷺ

أصحُّ الروايات عن الإمام أحمد رحمه الله أنّ قول الصحابي حجّة، ولو كان مما للرأي فيه مجال، سواءٌ انتشر أم لم ينتشر، وافق القياس أم خالفه، ما لم يظهر خلافه[١]. قال ابن هانئ: "قلت: إذا غلبت الخوارج على قوم، فأخذوا زكاة أموالهم، هل يجزئ عنهم؟ قال: يُروى فيه عن ابن عمر أنه قال: يجزئ عنهم. قلت له: تذهب إليه؟ قال: أقول لك فيه عن ابن عمر، وتقول لي: تذهب إليه؟!"[٢].

أما عند اختلاف الصحابة فكان الإمام رحمه الله يتخير من أقوالهم أقربها إلى الكتاب والسنة، ولا يخرج عن أقوالهم. فإن لم يتبين له موافقة أحد الأقوال حكى الخلاف فيها ولم يجزم بقول.

وقد عدَّ ابن القيم هذا ثالث الأصول التي بنيت عليها فتاوى الإمام أحمد[٣]، وقال عن تطابق أقوال الإمام مع أقوال الصحابة: "...من تأمل فتاواه وفتاوى الصحابة رأى مطابقة كل منهما على الأخرى، ورأى الجميع كأنها تخرج من مِشْكاة واحدة، حتى إنَّ الصحابة إذا اختلفوا على قولين جاء عنه في المسألة روايتان، وكان تحرّيه لفتاوى الصحابة كتحري أصحابه لفتاويه ونصوصه بل أعظم..."[٤].

ولا تظنّن أنّ مراد ابن القيم رحمه الله أنّ الإمام كان يقول بأقوال

---

(١) انظر تفصيل الكلام في حجية قول الصحابي في مذهب أحمد في: أصول مذهب الإمام أحمد (ص٤٣٤-٤٣٩).

(٢) مسائل ابن هانئ (٥٧٠).

(٣) إعلام الموقعين (١/٣١).

(٤) المصدر نفسه (١/٢٨).

**الصحابة ﷺ المتعارضة في آن واحد، أو أنه كان يتخير، فيفتي بهذا القول حيناً وبالقول الثاني حيناً؛ فإنَّ هذا باطلٌ؛ لأنه ليس للمجتهد أن يقول في المسألة قولين في حالٍ واحدة على قول عامَّة الفقهاء كما هو مقرر في الأصول[1]، بل من أصول أحمد الثابتة أنه إذا اختلف الصحابة في مسألة على قولين ولم ينكر بعضهم على بعض، لم يجز – لمن هو أهل للاجتهاد – الأخذ بأحدهما من غير دليل[2]، كما نصَّ الإمام أحمد على ذلك في رواية المرُّوذي وغيره، حيث قال: "إذا اختلف أصحاب رسول الله ﷺ لم يجز للرجل أن يأخذ بقول بعضهم على غير اختيار، ينظر أقربَ القولِ إلى الكتاب والسنة"[3].**

**أما إذا لم يترجح عنده أحد القولين فإنه يحكي القولين فيها من غير جزم**

---

(١) انظر: العدة في الأصول (٥/١٦١٠)، التمهيد في أصول الفقه (٤/٣٥٧)، روضة الناظر (٣/١٠٠٤)، المسودة (ص٤٠١)، شرح مختصر الروضة (٣/٦٢١)، شرح الكوكب (٤/٤٩٢).

(٢) وهذا قول عامَّة الأصحاب، وخالف بعضهم؛ فنقل ابن حمدان في صفة الفتوى (ص٤١): "إذا اعتدل عند المفتي قولان – وقلنا: يجوز ذلك – فقد قال القاضي أبو يعلى: له أن يفتي بأيهما شاء، كما يجوز أن يعمل المفتي بأي القولين شاء. وقيل: إنَّه يخير المستفتي".
وعلَّق على ذلك ابن القيم في إعلام الموقعين (٤/٢٣٨)، فقال: "الأظهر أنَّه يتوقف، ولا يفتيه بشيء حتى يتبين له الراجح منهما؛ لأنَّ أحدَهما خطأ، فليس له أن يفتيه بما لا يعلم أنَّه صواب، وليس له أن يخيره بين الخطأ والصواب. وهذا كما إذا تعارض عند الطبيب في أمر المريض أمران: خطأ وصواب، ولم يتبين له أحدهما، لم يكن له أن يقدم على أحدهما ولا يخيره. وكما لو استشاره في أمر، فتعارض عنده الخطأ والصواب من غير ترجيح، لم يكن له أن يشير بأحدهما ولا يخيره. وكما لو تعارض عنده طريقان: مُهلكةٌ وموصلةٌ، ولم يتبين له طريق الصواب، لم يكن له الإقدام ولا التخيير، فمسائل الحلال والحرام أولى بالتوقف".

(٣) العدة في الأصول (٤/١٢٠٨)، روضة الناظر (٢/٥٢٩)، المسودة (٣٠٦)، شرح مختصر الروضة (٣/١٨٨)، المدخل إلى منهب الإمام أحمد (ص١١٦).

بأحدهما. ومثاله ما رواه عبد الله قال: "سألت أبي عن رجل قال لامرأته: أنت طالق ألبتة؟ فقال: عمرُ جعلها واحدة، وقال عليٌّ وزيدٌ وابنُ عمر: ألبتة ثلاث، رأيته كأنه يخاف أن يجعلها ثلاثاً، وقال: أنا لا أفتي فيها بشيء"[١].

وقد عدَّ الشيخ أبو زهرة رحمه الله إطلاق الخلاف في مثل هذه الحال من أسباب اختلاف الرواية؛ حيث قال: "...فإذا رويت هذه المسألة عنه رويت وفيها الرأيان أو الأكثر من غير ترجيح لرأي على رأي؛ لأنه أمسك عن الترجيح، فكان له القولان عنه منسوبان إليه"[٢].

وفي إجمال هذا الكلام نظر، ويُحتاج فيه إلى تفسير؛ وذلك أنَّ حكاية الإمام القولين لتكافؤ دليلهما عنده، أو لكونهما أقوى عنده على ما سواهما، أو لكون الحق عنده في أحد هذين القولين دون غيرهما، حكايته القولين في مثل هذه الحال لا يجعلهما منسوبين إليه، بل هو شكٌّ منه في القولين. وعلى هذا اتفق الأصحاب في كتب الأصول؛ حيث نصوا على أنه: ليس للمجتهد أن يقول في مسألة قولين متضادين في وقت واحد[٣]؛ ولذا قال أبو الخطاب رحمه الله: "...من شك في شيئين وجوَّز كلَّ واحدٍ منهما بدلاً من الآخر فلا يجوز أن يكون له قول في المسألة، فضلاً عن أن يكون له فيها قولان.."[٤]، وقال أبو يعلى: "لا يجوز أن يقال في الحادثة الواحدة بقولين في وقت واحد، وما نقوله من ذكر الروايتين فهو محمول على أنه قاله في وقتين..."[٥].

---

(١) مسائل عبد الله (١٥٤٦)، وسيأتي تفصيل هذه المسألة في الأمثلة التطبقية.

(٢) ابن حنبل (ص٢٠٠)، وكذا قال الدكتور عبد الله التركي في: "أصول مذهب أحمد" (ص٤٥٥)، وعلى هذا النهج سار كثير من الباحثين.

(٣) انظر: روضة الناظر (٢/٤٣٤)، شرح مختصر الروضة (٣/٦٢١)، أصول الفقه لابن مفلح (٤/١٥٠٠)، التحبير شرح التحرير (٨/٣٩٥٥).

(٤) التمهيد في أصول الفقه (٤/٣٦٢).

(٥) العدة في الأصول (٥/١٦١٠).

وقد فصَّل هذه المسألة ابن حامد حين عقد باباً في كتابه: "تهذيب الأجوبة" فأسماه: "باب البيان عن مذهبه في جوابه باختلاف الصحابة"[1]، فذكر أمثلة لذلك من كلام الإمام أحمد، ثم قال: "...ونظائر هذا تكثر، وهي على ضربين: منها ما يجيب في مكان باختلاف الصحابة، ولا ينقل عنه في ذلك قول منكشف. ومنها: ما يجيب في مكان بالاختلاف، ويقطع بالبيان في مكان سواه...فما كان من هذا قطع به في مذهبه ونُسب ذلك إليه...فإذا وجدت الأجوبة بأن تقول: اختلفت الصحابة، فإنه ينسب إليه ما كان دليل الكتاب والسنَّة عليه، وقد يتخرج في المسألة وجهٌ آخر؛ وهو: أنه لا ينسب إليه في ذلك مذهبٌ بحال إلا ما بيَّنه وقوَّاه وأخذ به، ويبعد أن يتخرج أن يكون إذا ذكر الاختلاف أنه يؤذن بالجواز للأخرى؛ إذ نصُّ جواباته باختلاف إنما هو في ما يحل ويحرم، وأن يكون على طائفة: إيجابٌ حتماً وإقامة حدٍ أو أصلٍ، قال: وعلى الطائفة الأخرى منعٌ من ذلك..."[2].

فمسلك الإمام رحمه الله إذن عند اختلاف أقوال الصحابة هو أن يفاضل بين هذه الأقوال، ويرجِّح بعضها على بعض، وقد تتبين آخر الروايات عنه وقد تخفى، وقد يتغير اجتهاده بعد حين فيختار القول الذي تركه أولاً، فتتعدد حينئذ الرواية وتختلف. وهذا ما بيَّنه ابن القيم رحمه الله فقال: "...من أصول أحمد الأخذ بالحديث ما وجد إليه سبيلاً، فإن تعذر فقول الصحابي ما لم يخالف، فإن اختلف أخذ من أقوالهم بأقواها دليلاً، وكثيراً ما يختلف قوله عند اختلاف أقوال الصحابة "[3].

أما إذا لم يترجح عنده في المسألة قولٌ فللأصحاب في ذلك وجهان:

الوجه الأول: أنه ينقل عنه التوقف ولا يُنسب إليه في المسألة قول، وقد

(١) تهذيب الأجوبة (ص٥٦).

(٢) تهذيب الأجوبة (ص٥٧).

(٣) بدائع الفوائد (٤/٣٢).

تقدم قريباً مستند هذا الوجه.

الوجه الثاني: أنه ينسب إلى الإمام من الأقوال ما ترجح دليله، وهو ما اختاره ابن حامد، واستدل له فقال: "...الدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما قدمنا عنه الرواية في كتاب الأصول؛ وأنه قال: إذا اختلف أصحاب رسول الله ﷺ نُظر أي القولين أشبه بالكتاب والسنَّة فأُخذ به وتُرك الآخر. فإذا ثبت هذا الأصل كان فيه بيانٌ عن مذهبه، وما يتدين به في كل الأماكن وعلى سائر الجهات فإذا وُجد الاختلاف بين الصحابة كان جوابه أن يُقَوِّيَ منهما ما أشبه الكتاب والسنة، فاعتبرنا ذلك في جواباته بالاختلاف على ما بينه في أصله"[1].

وعلى هذا الوجه فالقول الراجح في المسألة يعدُّ رواية عن الإمام أحمد، خرَّجوها على قوله عند اختلاف الصحابة في مسألة، ومما يزيد في تأثير هذا العامل في اختلاف الرواية عن الإمام أحمد أنَّ الترجيح قد يختلف فيه الأصحاب، فيخرِّج كل فريق عن الإمام القولَ الذي رجَّحه روايةً، فتختلف الروايات عن الإمام أحمد وتتعارض في مسألة لم ينصَّ فيها الإمام أحمد على شيء.

- أمثلة تطبيقية:

المسألة الأولى: إسقاط الديون زكاة الأموال الظاهرة

لم تختلف الرواية عن الإمام أحمد في إسقاط الديون لزكاة الأموال الباطنة[2] متى كان الدين يستغرق المال أو ينقصه عن قدر النصاب، أما الأموال الظاهرة فقد اختلف النقل عن الإمام في وجوب الزكاة فيها، فنقل عنه أكثر

(١) تهذيب الأجوبة (ص٥٨).

(٢) الأموال المزكاة ضربان:

١. أموال ظاهرة: وهي ما لا يمكن إخفاؤه من الزروع والثمار والمواشي.

٢. أموال باطنة: وهي ما يمكن إخفاؤه من الذهب والفضة وعروض التجارة.

انظر: الأحكام السلطانية (ص١١٥).

الأصحاب في هذه المسألة أربع روايات[1]، إلا أن أكثر الأصحاب اقتصروا على الروايتين الأوليين بل قد ردَّ بعضهم غيرهما كما سيأتي:

الرواية الأولى: أن الدين لا يسقط الزكاة في الأموال الظاهرة.

وقد نقلها عنه الأثرم، وإبراهيم بن الحارث وبكر بن محمد[2].

الرواية الثانية: أن الدين يمنع الزكاة في الأموال الظاهرة كالباطنة.

وهذه الرواية هي اختيار أكثر الأصحاب[3]، وعليها استقر المذهب عند المتأخرين[4].

الرواية الثالثة: يمنع ما استدانه للنفقة على ذلك المال أو كان ثمنه، ولا يمنع ما استدانه لمؤنة نفسه أو أهله[5].

قال في المبدع: "وقد ردَّ بعضهم هذه الرواية؛ لكونها لا تخرج عن الأولتين لأن ما هو من مصالح الزرع فله إخراجه منه على كلتا الروايتين، فإذا لم يخرجه أولاً أخرجناه ثانية لأن الزكاة إنما تجب بعده"[6]. قلت: ليس الأمر كما ذكروا من أن ما كان من مصالح الزرع فله إخراجه على كلتا الروايتين، بل قد

(١) انظر الروايات عن الإمام في ذلك في: كتاب الروايتين (١/٢٤٤)، رؤوس المسائل للهاشمي (١/٣٦٩)، الهداية (١/٦٤)، الإفصاح (١/٢١٣)، المستوعب "العبادات" (٣/١٩٥)، المغني (٤/٢٦٤)، الكافي (١/٢٨١)، المقنع (٦/٣٣٨)، الهادي (ص٤٢)، المحرر (١/٢١٩)، الشرح الكبير (٦/٣٣٨)، تنقيح التحقيق (٢/١٤٣٢)، الفروع (٢/٣٣١)، الزركشي (٢/٤٨٣)، المبدع (٢/٣٠٠)، الإنصاف (٦/٣٣٨).

(٢) كتاب الروايتين (١/٢٤٤).

(٣) انظر: الفروع(٢/٣٣١)، الزركشي (٢/٤٨٣)، المبدع (٢/٣٠٠)، الإنصاف (٦/٣٣٨).

(٤) انظر: شرح المنتهى (١/٣٦٩)، كشاف القناع (٢/١٧٥).

(٥) انظر هذه الرواية في: المحرر (١/٢١٩)، الفروع (٢/٣٣١)، المبدع (٢/٣٠٠)، الإنصاف (٦/٣٣٨).

(٦) المبدع (٢/٣٠١).

نقل المرداوي عن أبي البركات روايةً أن الدين لا يمنع في الظاهر مطلقاً[١]؛ ولذا قال الزركشي: "فعلى رواية عدم المنع: ما لزمه من مؤنة الزرع من أجرة حصاد وكراء أرض ونحوه يمنع نصٌّ عليه، وذكره ابن أبي موسى وقال: رواية واحدة، وتبعه صاحب التلخيص، وحكى أبو البركات روايةً أن الدين لا يمنع في الظاهر مطلقاً، قال الشيخ تقي الدين: لم أجد بها نصاً عن أحمد"[٢].

الرواية الرابعة: يمنع ما استدانه للنفقة على زرعه وثمره خلا الماشية.

وهذه الرواية هي ظاهر كلام الخرقي[٣]؛ لأنه قال في الماشية المرهونة: "يؤدي منها إذا لم يكن له مال يؤدي عنها"[٤]، فأوجب الزكاة فيها مع الدين.

وسبب اختلاف الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله في هذه المسألة هو اختلاف الآثار فيها عن أصحاب رسول الله ﷺ، ولذا قال ابن هانئ: "قال أبو عبد الله: ابن عباس وابن عمر اختلفا في هذا، قال ابن عمر: يقضي الدين ويزكي ما بقي. وقال ابن عباس: ما استدان على الثمرة، فليقض من الثمرة وليزك[٥]...سمعت أبا عبد الله يقول: يبدأ بالدين إذا كان استقرض على الثمرة

---

(١) الإنصاف (٣٣٨/٦).

(٢) الزركشي (٤٨٥/٢).

(٣) انظر: المبدع (٣٠١/٢)، الإنصاف (٣٣٨/٦).

(٤) مختصر الخرقي (ص٤٦).

(٥) روى يحي بن آدم في كتابه: "الخراج" (٥٨٩)، وأبو عبيد في كتابه: "الأموال" (١٥٤٥)، وابن أبي شيبة في مصنّفه مختصراً (٣٨/٣)، وابن زنجويه في كتابه: "لأموال" (١٩٢٨-١٩٢٩)، والبيهقي في سننه من طريق يحي بن آدم (١٤٨/٤)، كلهم عن جابر بن زيد عن ابن عباس وابن عمر ﷺ في الرجل يستقرض فينفق على ثمرته وعلى أهله، قال: "قال ابن عمر: يبدأ بما استقرض فيقضيه ويزكي ما بقي. قال: وقال ابن عباس: يقضي ما أنفق على الثمرة ثم يزكي ما بقي". قال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق كتاب: الخراج ليحي بن آدم: "هذا إسناد صحيح".

فأنفق عليها، يبدأ بالدين فيقضيه ثم ينظر ما بقي عنده، فيزكي ما بقي عنده بعد إخراج النفقة، فيزكي ما بقي. ولا يكون على رجل – دَيْنُه أكثر من ماله – صدقة في ضرع أو إبل أو بقر أو زرع، [لا][1] صدقة ولا زكاة"[2].

وقال صاحب المغني: "وروي عن أحمد أنه قال: اختلف ابن عمر وابن عباس، فقال ابن عمر: يخرج ما استدان أو أنفق على ثمرته وأهله، ويزكي ما بقي. وقال الآخر: يخرج ما استدان أو أنفق على ثمرته، ويزكي ما بقي. وإليه أذهب، أن لا يزكي ما أنفق على ثمرته خاصة، ويزكي ما بقي؛ لأنَّ المُصَدِّق إذا جاء فوجد إبلاً أو بقراً أو غنماً لم يسأل أي شيء على صاحبها من الدين، وليس المال هكذا"[3].

فأنت ترى – رعاك الله – فيما تقدم أنَّ الإمام أحمد رحمه الله قد ترجح لديه قول ابن عمر ﷺ فيما نقله ابن هانئ، فنقل أصحابه عنه: أنَّ الدين يسقط الزكاة، ويستوي في ذلك أأنفقه على نفسه وأهله أم على زرعه. وترجح عنده قول ابن عباس ﷺ فيما حكاه صاحب المغني، فنقل أصحابه عنه: أنَّ الدين يسقط زكاة الزروع خاصةً، إذا كان قد أنفقه على زرعه لا على نفسه أو أهله. ولم يُعلم آخر الروايات عنه.

المسألة الثانية: معنى القروء

اختلفت الرواية عن الإمام أحمد في تفسير القروء؛ وذلك لاختلاف الصحابة في تفسيرها، وترددت الرواية عنه بين قوليهما مراراً، وتوقف في رواية جمعٍ توقفاً شديداً كما نقل ابن عبد البر[4]، فممن نقل التوقف عنه: ولده عبد

---

(١) سقطت من الأصل وسياق النص يقتضيها.

(٢) مسائل ابن هانئ (٦٠٥-٦١٤).

(٣) المغني (٤/٢٦٥)، وانظر: المبدع (٢/٣٠١).

(٤) قال ابن عبد البر في الاستذكار (١٨/٣٣): "...واختلف في الآخر من قول أحمد بن حنبل؛ فقال مرةً: الأقراء الحِيَض، وقال: الأطهار، وقال: الأسانيد عمَّن رُوِي عنه أنَّ =

الله، حيث قال: "سألت أبي عن الأقراء؛ الأطهار أم الحيَض؟ فقال: فيه اختلاف عن أصحاب محمد عليه السلام"[١]، وكذا نقل التوقف أبو داود فقال: "قيل لأحمد وأنا أسمع: إلى أي شيء تذهب في الأقراء، أطهارٌ؟ قال: كنت أذهب إليه إلا أني أهَيَّب الآن؛ من أجل أنّ فيه عن عليّ وعبد الله"[٢]. وقد نقل الأصحاب عنه في تفسير القروء روايتين[٣]:

الرواية الأولى: أنّ الأقراء هي: الأطهار. وقد رواها عنه ولده صالح، حيث قال القاضي: "نقل صالح عنه أنه قال: من الناس من يقول: القرء هو الطهر، وهو قول زيدٍ وابن عمر وعائشة. ومنهم من يقول: هو الحيض، وهو قول عمر وعبد الله بن مسعود. قيل له: إلى أي شيءٍ تذهب؟ قال: فيه اختلاف. وكأنه ذهب إلى أنه الأطهار"[٤]، وهي آخر الروايات فيما رواه ابن عبد البر عن أبي بكر الأثرم، ونقله الموفق – وغيره – فقال: "قال ابن عبد البر رجع أحمد إلى أنّ القروء الأطهار؛ قال في رواية الأثرم: رأيت الأحاديث عمّن قال: "القروء: الحيَض" تختلف. والأحاديث عمَن قال: "الطهر، وأنه أحقُّ بها حتى تدخل في الحيضة الثالثة" أحاديثٌ صحاحٌ قويةٌ. ثم ذهب بعدُ أحمدُ إلى هذا"[٥].

= الأقراء الأطهار أصحُّ، ورُوِي عنه أيضاً أنّه رجع إلى قول عمر وعليٍ في أنّها الحيَض، ورُوِي عنه أنّه وقف فيها، وحكى الأثرم عنه أنّه قال: الأكابر من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: الأقراء الحيَض".

(١) مسائل عبد الله (١٥٩٤).

(٢) مسائل أبي داود (ص١٨٤).

(٣) انظر: كتاب الروايتين (٢٠٨/٢)، الهداية (٥٩/٢)، المغني (١٩٩/١١)، الكافي (٣٠٣/٣)، المحرر (١٠٤/٢)، الشرح الكبير (٤٢/٢٤)، الفروع (٥٣٩/٥)، الزركشي (٥٣٥/٥)، المبدع (١١٧/٨)، الإنصاف (٤٢/٢٤).

(٤) كتاب الروايتين (٢٠٨/٢)، وليست في القسم المطبوع من مسائل صالح.

(٥) المغني (٢٠٠/١١)، شرح الزركشي (٥٣٦/٥)، وانظر كلام ابن عبد البر في: التمهيد =

الرواية الثانية: أنَّ الأقراء هي: الحيض. قال المرداوي: "هي أصحُّ الروايتين عنه"[1]، وعلى هذه الرواية استقر المذهب عند المتأخرين[2]. وقد نقل هذه الرواية جمعٌ، منهم حنبل حيث نقل عنه: "هو أحقُّ بها ما لم تغتسل"[3]، وهي آخر الروايات عن الإمام أحمد فيما نقله القاضي والموفق وغيرهما من رواية الأثرم أيضاً وابن القاسم وعبد الله النيسابوري، قال الزركشي: "...هو المشهور عن أحمد، واختيار أصحابه، وآخر قوليه صريحاً؛ كما نصَّ عليه في رواية ابن القاسم، فقال: "كنت أقول بقول زيدٍ وعائشة وابن عمر ﷺ فهبته"، وكذلك في رواية الأثرم: "كنت أقول: الأطهار، ثم وُفقت لقول الأكابر"، وأصرح من ذلك قوله في رواية النيسابوري: "قد كنت أقول به، إلا أني أذهب اليوم إلى أنَّ الأقراء: الحيض"، وهذا تصريحٌ بالرجوع، وعلى إحدى الطريقتين يرتفع الخلاف من مذهبه..."[4].

المسألة الثالثة: ما يقع من الطلاق بالكنايات الظاهرة

اختلفت الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله فيما يقع من الطلاق بالكنايات الظاهرة؛ نحو: خلية، وبرية، وبائن، وبتة، وبتلة، ونحوها. قال في المغني: "أكثر الروايات عن أبي عبد الله: كراهة الفتيا في هذه الكنايات، مع ميله إلى أنها ثلاث"، قلت: من ذلك ما رواه عبد الله قال: "سألت أبي عن رجل قال لامرأته: أنت طالق ألبتة؟ فقال: عمرُ جعلها واحدة، وقال عليٌّ وزيدٌ وابنُ عمر: ألبتة ثلاث. رأيته كأنه يخاف أن يجعلها ثلاثاً، وقال: أنا لا أفتي فيها بشيء"[5]، وقد روى عن الإمام

= (١٥/٩٣).

(١) الإنصاف (٢٤/٤٢).

(٢) انظر: شرح المنتهى (٣/٢٢٠)، كشاف القناع (٥/٤١٧).

(٣) كتاب الروايتين (٢/٢١١).

(٤) شرح الزركشي (٥/٥٣٨).

(٥) مسائل عبد الله (١٥٤٦)، وانظر أيضاً: (١٥٥٧).

التوقف بألفاظ مقاربة جماعة؛ منهم حرب وصالح وابن هانئ وأبوداود والكوسج[١] غير أنّ أكثر أصحاب الإمام أحمد نقلوا عنه في ذلك روايتين[٢]:

الرواية الأولى: أنه يقع بها ثلاث طلقات وإن نوى واحدة. قال الزركشي: "هو المشهور عن أحمد". وقال في الإنصاف: "هذا المذهب بلا ريب". وهذه الرواية من المفردات كما ذكر في الإنصاف ومنح الشفا[٣]. والمذهب على هذا عند المتأخرين[٤].

الرواية الثانية: يقع ما نواه.

المسألة الرابعة: التفريق بين الزوجين الكتابيين إذا أسلمت المرأة

توقف الإمام أحمد في رواية جماعة عن الجواب في تعجيل الفُرْقَةِ بين الزوجين بعد الدخول إن كانا كتابيين فأسلمت المرأة قبل الرجل أو كانا غير كتابيين فأسلم أحدهما قبل الآخر، فممن نقل التوقف حرب، وأبو داود، وعبد الله، وصالح[٥]، ونقل الخلاّل في كتاب: "أهل الملل والردة والزنادقة" توقف الإمام أحمد في رواية جماعة – سوى من ذكرنا – منهم: محمد ابن موسى، وأحمد ابن محمد البرني القاضي، وأبي الحارث، ومهنا، وغيرهم[٦].

---

(١) انظر: مسائل حرب (٧٠٠، ٧٣٦، ٧٣٨، ٧٤٨)، وصالح (١٨٠، ١٤٣٨)، وابن هانئ (١١٣٣)، وأبي داود (ص١٧٠)، والكوسج (٩٧٢، ٩٧٣، ١١٣٧، ١١٥٦، ١١٥٩، ١١٦٩).

(٢) انظر: الهداية (٢/٧)، المغني (١٠/٣٦٣)، الكافي (٣/١٧٢)، المحرر (٢/٥٤)، الشرح الكبير (٢٢/٢٥٧)، الفروع (٥/٣٨٨)، الزركشي (٥/٤٠١)، المبدع (٧/٢٧٨)، الإنصاف (٢٢/٢٥٧).

(٣) انظر: الإنصاف (٢٢/٢٥٧)، منح الشفا الشافيات (٢/١٥٥).

(٤) انظر: شرح المنتهى (٣/١٣١)، كشاف القناع (٥/٢٥١).

(٥) انظر: مسائل حرب (٩٦٤-٩٦٦، ٩٧٣، ٩٧٧)، وأبي داود (ص١٨٢)، وعبد الله (١٤١٣)، وصالح (١١٥٠).

(٦) انظر: أهل الملل والردة والزنادقة (١/٢٥٩-٢٧٥).

وقد كان توقف الإمام في المسألة بسبب اختلاف الآثار فيها؛ حيث قال حرب: "سألت أحمد: قلت امرأة تسلم قبل زوجها في دار الإسلام؟ فقال: اختلف الناس في ذلك، قيل: فلا تقف منه على شيء؟ قال: هذه مسألة مشتبكة؛ قال قوم: إن أسلم زوجها قبل أن تنقضي عدتها رجعت إليه، وقال قوم: قد انقطع الذي بينهما. ولم يقف منها شيء"[1]، وقال الميموني: "قرأت على أبي عبد الله: المرأة تسلم قبل زوجها، والزوج يسلم قبل امرأته...فقال لي: مسألة أخبرك فيها اختلاف من الناس كثير، والموثوقون يختلفون فيها، ثم قال لي: والآثار فيها ما قد علمت...قلت: فما تقول؟ قال: هي مسألة قد عرفت الآثار فيها..." [2]، وقال عبد الله: "سألت أبي عن المرأة إذا خرجت من بلاد الروم مسلمةً؟ فقال: من الناس من يقول: زوجها أحقُّ بها ما كانت في العِدَّة، ومن الناس من يقول: إذا خرجت فقد انقطع ما بينهما وهي أحقُّ بنفسها، ومن الناس من يحتج بحديث النبي ﷺ: أنه ردَّ ابنته على أبي العاص؛ فروى محمد بن إسحاق عن داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس: (أنَّ النبي ﷺ ردَّها بالنكاح الأول – قال بعضهم: بعد سنتين، وقال بعضهم: بعد ست سنين[3] – لم يُحدِث صداقاً)[4]. سمعت أبي

(١) مسائل حرب (٩٦٤).

(٢) أهل الملل والردة والزنادقة (١/٢٧٠).

(٣) قال الزيلعي في نصب الراية (٣/٢٠٩): "في حديث الترمذي: بعد ست سنين، وفي حديث ابن ماجه: بعد سنتين، وروايتان عند أبي داود".

(٤) روه أبو داود (٢٢٤٠) في كتاب: الطلاق (١٣)، باب: إلى متى ترد إليه امرأته إذا أسلم بعدها (٢٣). والترمذي (١١٤٣) في كتاب: النكاح (٨)، باب: ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما (٤٣). وابن ماجه (٢٠٠٩) في كتاب: النكاح (٩)، باب: الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر (٦٠). كلهم من طريق محمد بن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال الترمذي: "لا بأس بإسناده، ولكن لا نعرف وجه هذا الحديث! ولعله قد جاء هذا من قِبَل داود بن حُصَين من قِبَل حفظه".

يقول: روى حجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «أنَّ النبي ﷺ ردَّها عليه بنكاح جديد»[١]. قال أبي: أهيب الجواب فيها"[٢].

وقد اختلفت الرواية عن الإمام أحمد رحمه الله في هذه المسألة؛ فنقل عن الإمام فيها خمس روايات[٣]:

الرواية الأولى: أنَّ الفسخ يوقف على انقضاء العدَّة. فإن أسلم الثاني قبل انقضاء العدَّة فهما على نكاحهما، وإلا تبينا أنَّ الفرقة وقعت حين أسلم الأول منهما. وقد نقل هذه الرواية عنه: عبد الله وابن هانئ والكوسج[٤]، ونقلها الخلاَّل من رواية يعقوب بن بختان والميموني وأحمد بن القاسم وحنبل وبكر بن محمد عن أبيه وغيرهم[٥]. وقال القاضي في الروايتين: "قال أبو بكر: روى عنه نحو من خمسين رجلاً: أنه يقف على انقضاء العدَّة، فإن لم يسلم المتأخر حتى انقضت العدَّة انفسخ

---

(١) رواه الترمذي (١١٤٢) في كتاب: النكاح (٨)، باب: ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما (٤٣). وابن ماجه (٢٠١٠) في كتاب: النكاح (٩)، باب: الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر (٦٠). كلاهما من طريق الحجاج بن أرطأة عن عمرو بن شعيب، ورواه الدارقطني في سننه (٢٥٣/٣) وقال: "هذا لا يثبت، وحجاج لا يحتج به، والصواب حديث ابن عباس: أنَّ النبي ﷺ ردها بالنكاح الأول"، وقال الترمذي: "هذا حديث في إسناده مقال، وفي الحديث الآخر أيضاً مقال، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم...".

(٢) مسائل عبد الله (١٤١٣).

(٣) انظر: كتاب الروايتين (١٠٥/٢)، المقنع لابن البنا (٩١٦/٣)، الهداية (٢٥٩/١)، المغني (٨/١٠)، الهادي (ص١٦٣)، الكافي (٧٤/٣)، المحرر (٢٨/٢)، الشرح الكبير (٢٥/٢١)، أحكام أهل الذمة (٣١٧/١)، الفروع (٢٤٧/٥)، الزركشي (٢٠٣/٥)، المبدع (١١٨/٧)، الإنصاف (٢٥/٢١).

(٤) انظر: مسائل عبد الله (١٤١٧)، وابن هانئ (١٠٥٦)، والكوسج (١٠٦٥، ١٢٠١، ١٢٩٧-١٢٩٨).

(٥) انظر: أهل الملل والردة والزنادقة (٢٥٩/١-٢٧٥).

النكاح؛ منهم: أبو طالب، وعبد الله، وابن القاسم، وإسحاق، وإبراهيم، وحنبل...". وقال الزركشي: "هذا المشهور من الروايات، قال أبو بكر: رواه نحو من خمسين رجلاً، والمختار لعامَّة الأصحاب: الخرقي، والقاضي، وأصحابه، والشيخين، وغير واحد". والمذهب على هذه الرواية عند المتأخرين[1].

الرواية الثانية: أنَّ الفسخ يتعجل بإسلام أحدهما، كما قبل الدخول. فإن أسلم الأخير لا يجتمعان إلا بتجديد نكاح.

قال في الروايتين: " قال أبو بكر: روى عنه أبو طالب والميموني وحنبل والشالنجي والمشكاني: أنَّ النكاح ينفسخ في الحال". وقد نقل الخلاَّل في كتاب: "أهل الملل والردة والزنادقة" هذا من رواية جماعة منهم: أبو طالب والميموني والمروذي وحنبل وصالح والكوسج وغيرهم[2]، وقال: "قد أخرجت اختلاف هذا الباب وأشبعته وبينته بياناً شافياً، نظرت فيه وتدبرته، فرأيت أبا عبد الله وهو يحتج في هذا أنَّ امرأة المرتد ومن لحق بدار الحرب، والمرأة تخرج قبل زوجها، والزوج يخرج قبل امرأته، والزوجين من أهل الكتاب المقيمين حكمهم واحد إذا أسلمت المرأة قبل الرجل. منهم من قال: إن أسلم في العدَّة فهو أحقُّ بها. ومنهم من قال: إسلامهما فرقة؛ لا يجتمعان، وقد احتج أبو عبد الله بهؤلاء، وتوقف توقفاً شديداً بعد الاحتجاج إلى حديث ابن عباس: أنهما لا يجتمعان إذا أسلمت، وأنه تفريقٌ ألبتة[3]، وأنه أشبه عنده بأحكام الإسلام...وهو عندي أحوط الأقاويل،

---

(١) انظر: شرح المنتهى (٣/٥٦)، كشاف القناع (٥/١١٩).

(٢) أهل الملل والردة والزنادقة (١/٢٥٩-٢٧٥).

(٣) روى الإمام أحمد في مسائل حرب (٩٦٧)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/٦٩) كلاهما عن عكرمة عن ابن عباس ﷺ قال: "إذا أسلمت النصرانية قبل زوجها بساعة حرمت عليه"، ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/٢٥٧-٢٥٨) بلفظ: "إذا أسلمت اليهودية والنصرانية قبل زوجها فهي أملك بنفسها"، وقد وقع معلقاً بهذا اللفظ في البخاري في كتاب: الطلاق (٦٨)، باب: إذا أسلمت المشركة أو النصرانية تحت الذمي =

وأشبه عندي باختيار أبي عبد الله؛ لأنه قد عرض تلك المذاهب واحتج لها وعليها، ورويت عنه، ثم قال بهذا القول، وروى عنه الذين رووا ذلك الاحتجاج وذلك الاختلاف...فعلى هذا استقرت الرواية عن أبي عبد الله"[١].

وعلى هاتين الروايتين اقتصر أكثر من ذكر اختلاف الرواية عن الإمام.

الرواية الثالثة: الوقف بإسلام الكتابية والانفساخ بغيرها. ولعلهم أخذوها من ظاهر رواية حرب؛ حيث قال: سألت أحمد، قلت: امرأة مجوسية أسلمت ثم أسلم الزوج بعدها بيومٍ أو يومين أو نحو ذلك؟ قال: أما المجوسية فلا يعجبني أن تعود إليه. وقال: لا أدري؛ لأنَّ المجوس ليس عندي مثل أهل الكتاب: اليهود والنصارى؛ لأنَّ النبي ﷺ قد ردَّ بنته على أبي العاص"[٢] .

الرواية الرابعة: الوقف مطلقاً. وقد توقف أحمد عن الجواب فيها كما تقدم في رواية جماعة سلف ذكرهم.

الرواية الخامسة: أنَّ النكاح لا ينفسخ بعد انقضاء العدَّة . ذكرها الزركشي في شرحه بصيغة التمريض، فقال: "...وقيل عنه ما يدل على خامسة، وهو: الأخذ بظاهر حديث زينب، وأنها ترد ولو بعد العدَّة". وهذه أضعف الروايات عن الإمام، وقد انفرد الزركشي بذكرها – فيما أعلم – وليس في جامع الخلاَّل من كلام الإمام في هذا الباب ما يدل عليها على الرغم من أنَّ الخلاَّل قال: "قد أخرجت اختلاف هذا الباب وأشبعته وبينته بياناً شافياً..."[٣]؛ ولذا لم يثبتها صاحب الإنصاف مع أنه نقل ما قبلها عن الزركشي.

---

= أو الحربي (٢٠)، (٩/٣٣٠)، ووصله ابن حجر في التغليق (٢/٤٩٠)، وفي الفتح (٩/٣٣٠) من طريق الطحاوي وقال: "إسناده صحيح".

(١) أهل الملل والردة والزنادقة (١/٢٧١-٢٧٢).

(٢) مسائل حرب (٩٧٧).

(٣) أهل الملل والردة والزنادقة (١/٢٧١).

# فهرس المصادر والمراجع


١. الآداب الشرعية والمنح المرعية، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح (٧٦٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعمر القيَّام، نشر: بيروت – مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٩٦م.

ابن البنا = المقنع في شرح مختصر الخرقي.

٢. ابن حنبل، حياته وعصره – آراؤه وفقهه، لمحمد أبو زهرة (١٣٩٤هـ) مصر – دار الفكر العربي.

٣. الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري، تأليف: الدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد، القاهرة – مكتبة الخانجي، ١٣٩٩هـ –١٩٧٩م.

٤. إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، للعلاَّمة محمد بن محمد الحسيني الزبيدي (١٢٠٥هـ)، بيروت – دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ –١٩٨٩م.

٥. الإجماع، للإمام أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر (٣١٨هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد، الإسكندرية – مؤسسة شباب الجامعة، ١٤١١هـ –١٩٩١م.

٦. الأحاديث المختارة للضياء المقدسي

٧. أحكام أهل الذمة، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: الدكتور صبحي الصالح، نشر: بيروت – دار العلم للملايين، ط: الثالثة، ١٩٨٣م .

٨. الأحكام السلطانية، لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي (٤٥٨هـ)، بيروت – دار الكتب العلمية، ط: بدون، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٩. الإحكام في أصول الأحكام، لسيف الدين علي بن أبي علي بن محمد الآمدي (٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، دمشق – المكتب الإسلامي، ط: الثانية، ١٤٠٢هـ.

١٠. الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية، لعلاء الدين علي بن محمد البعلي (٨٠٣هـ)، تحقيق: أحمد بن محمد بن حسن خليل، الرياض – دار العاصمة، ط: الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

الاختيارات الفقهية = الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية.

١١. الأذكار، للإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦ هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، الرياض – دار الهدى للنشر والتوزيع، ط: الثالثة، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

١٢. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (١٢٥٠هـ) مصر – مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط: الأولى، ١٣٥٦هـ – ١٩٣٧م.

١٣. إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه، للإمام أبي الفداء إسماعيل بن كثير (٧٧٤ هـ)، تحقيق: بهجة يوسف حَمد أبو الطيب، بيروت – مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦م.

١٤. الإرشاد إلى سبيل الرشاد، للشريف محمد بن أحمد بن محمد بن أبي موسى الهاشمي(٤٢٨هـ)، تحقيق:

الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت – مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، (١٤١٩هـ – ١٩٩٨م).

١٥. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، دمشق – المكتب الإسلامي، ط: الثانية، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

١٦. أسباب اختلاف الفقهاء، للشيخ علي الخفيف، القاهرة – دار الفكر العربي، ط: الثانية، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .

١٧. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت – مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م.

١٨. الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة – دار نهضة مصر.

١٩. أصول السرخسي، لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (٤٩٠ هـ)، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، بيروت – دار المعرفة، ط: بدون، ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣م.

٢٠. أصول الفقه، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي (٥١٠هـ)، تحقيق: د. فهد بن محمد السدحان، الرياض – مكتبة العبيكان، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٢١. أصول مذهب الإمام أحمد، " دراسة أصولية مقارنة "، للدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي، طبع على نفقة الأمير سلطان بن عبد العزيز، بيروت – مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، ١٤١٠ــ١٩٩٠.

٢٢. إعلام الموقعين عن رب العالمين، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، نشر: بيروت – دار الجيل، ١٩٧٣م.

٢٣. الإفصاح عن معاني الصحاح، لعون الدين يحيى بن محمد بن هبيرة (٥٦٠هـ)، الرياض – المؤسسة السعيدية، ط: ١٣٩٨هـ.

٢٤. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل، الرياض – مكتبة الرشد، ط: الثانية، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

٢٥. الإقناع، شرف الدين أبي النجا موسى الحجاوي المقدسي (٩٦٨هـ)، (مطبوع مع شرحه: كشاف القناع)، مراجعة وتعليق: هلال مصيلحي مصطفى هلال، بيروت – عالم الكتب، ط: ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٢٦. الأم، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، أشرف على طبعه وباشر تصحيحه: محمد زهري النجار، القاهرة – مكتبة الكليات الأزهرية، ط: الأولى، ١٣٨١هـ – ١٩٦١م.

٢٧. الأموال، لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ)، تحقيق: محمد خليل هراس، بيروت – دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٢٨. الأموال، لحميد بن زنجويه (٢٥١هـ)، تحقيق: الدكتور شاكر ذيب فياض، الرياض – مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٢٩. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل، لعلي ابن سليمان المرداوي (٨٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مصر – دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

٣٠. أهل الملل والردة والزنادقة وتارك الفرائض من كتاب الجامع، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال (٣١١هـ)، تحقيق: إبراهيم بن حمد السلطان، الرياض – مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .

٣١. بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، ليوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي (٩٠٩هـ)، تحقيق: الدكتور وصي الله بن محمد عباس، الرياض – دار الراية، ط: الأولى، ١٩٨٩م.

٣٢. البحر المحيط في أصول الفقه، للإمام بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي الشافعي (٧٩٤هـ)، تحقيق: د. عبد الستار أبوغدة، الكويت – وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ط: الثانية، (١٤١٣هـ – ١٩٩٢م).

٣٣. بدائع الفوائد، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، بيروت – دار الفكر للطباعة والنشر.

٣٤. بيان الدليل على بطلان التحليل، لشيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور فيحان بن شال المطيري، المدينة المنورة – مكتبة أضواء المنار للنشر والتوزيع، ط: الثانية، ١٤١٦هـ.

٣٥. تاريخ بغداد، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، بيروت – دار الكتاب العربي.

٣٦. التاريخ الكبير، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، نشر: بيروت – دار الفكر، تصوير طبعة حيدر أباد الدكن بالهند.

٣٧. تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، للإمام محمد أبو زهرة (١٣٩٤ هـ)، القاهرة – دار الفكر العربي.

٣٨. التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، للعلامة علاء الدين علي بن سليمان المرداوي (٨٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد بن محمد السَّراح، الرياض – مكتبة الرشد، ط: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٣٩. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١ هـ)، بيروت – دار الكتب العلمية.

٤٠. تذكرة الحفاظ، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨ هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد

اللطيف، بيروت - دار الكتب العلمية، ط: الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٤١. الترجل من كتاب الجامع لعلوم الإمام أحمد، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال (٣١١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن محمد المطلق، الرياض - مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

٤٢. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، للإمام الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (٦٥٦ هـ)، تحقيق: محي الدين مستو و سمير أحمد العطار و يوسف علي بديوي، بيروت ودمشق - دار ابن كثير، ط: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

٤٣. تغليق التعليق، للحافظ ابن حجر أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: سعيد عبد الرحمن القزقي، بيروت - المكتب الإسلامي، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٤٤. تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، نشر حلب - دار الرشيد، ط: الثالثة، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٤٥. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، القاهرة - مكتبة الكليات الأزهرية.

٤٦. التمام لما صحَّ في الروايتين والثلاث والأربع عن الإمام والمختار من الوجهين عن أصحابه العرانين الكرام، للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى (٥٢٦هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن محمد الطيار، د. عبد العزيز بن محمد بن عبد الله المد الله، الرياض - دار العاصمة، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.

٤٧. التمهيد في أصول الفقه، لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوذاني (٥١٠هـ)، تحقيق: د. مفيد محمد أبو عمشة، د. محمد علي إبراهيم، مكة - مركز البحث العلمي وإحياء التراث العلمي بجامعة أم القرى، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ.

٤٨. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي (٤٦٣هـ)، المغرب - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط: الأولى، ١٣٨٧-١٤١٢ هـ - ١٩٦٧-١٩٩٢م.

٤٩. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد ابن عبد الهادي الحنبلي (٧٤٤هـ)، تحقيق: د. عامر حسن صبري، (من أول الكتاب إلى آخر الزكاة)، الإمارات العربية المتحدة - المكتبة الحديثة، ط: الأولى، ١٤٠٩-١٩٨٩.

٥٠. تهذيب الأجوبة، لأبي عبد الله الحسن بن حامد الحنبلي (٤٠٣هـ) تحقيق: السيد صبحي السامرائي، بيروت - عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥١. الثقات، لمحمد بن حبان البُستي (٣٥٤ هـ)، الهند - مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، ط: الأولى، ١٣٩٣ هـ.

٥٢. الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (٣٢٧هـ)، بيروت - دار إحياء التراث العربي، ط: الأولى، ١٣٧١هـ.

٥٣. الخراج، ليحي بن آدم القرشي (٢٠٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مصر – دار التراث، ط: الثانية.

٥٤. درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الرياض – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: الأولى ١٣٩٩هـ – ١٤٠٢هـ.

٥٥. الدراية في تخريج أحاديث الهداية، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تصحيح: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة، السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، ط: الأولى، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤.

٥٦. الذيل على طبقات الحنابلة، لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)، بيروت – دار المعرفة.

٥٧. رؤوس المسائل على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، للشريف أبي جعفر عبد الخالق بن أحمد بن محمد ابن عيسى الهاشمي (٤٧٠هـ)، تحقيق: عبد الله بن سليمان بن عبد الله الفاضل، [رسالة دكتوراه، الرياض – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٤هـ – ١٤٠٥هـ].

٥٨. الرسالة، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت – دار الكتب العلمية، ط: بدون.

٥٩. الرعاية الصغرى، لأحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان الحراني (٦٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور ناصر بن سعود السلامة، الرياض – دار إشبيليا للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ.

الروايتان = المسائل الفقهية المستخرجة من كتاب الروايتين والوجهين.

٦٠. روضة الناظر وجنة المناظر، لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قُدامة (٦٢٠هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم ابن علي بن محمد النملة، الرياض – مكتبة الرشد، ط: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.

٦١. زاد المعاد في هدي خير العباد، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، بيروت – مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

الزركشي = شرح الزركشي.

٦٢. الزهد، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)، تحقيق: محمد جلال شرف، بيروت – دار النهضة العربية، ط: بدون، ١٩٨١م.

٦٣. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، تحقيق: الدكتور زياد محمد منصور، المدينة المنورة – مكتبة العلوم والحكم، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.

٦٤. السنّة، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال (٣١١هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور عطية الزهراني، الرياض – دار الراية للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م .

٦٥. السنّة، لعبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل (٢٩٠هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن سعيد بن سالم

القحطاني، الرياض – دار علم الكتب للطباعة والنشر، ط: الرابعة، ١٤١٦هـ .

٦٦. سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت – دار إحياء التراث العربي.

٦٧. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، تحقيق: عزت عبيد الدعاس، عادل السيد، حمص – دار الحديث، ط: الأولى، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٩م.

٦٨. سنن الدارقطني، للإمام علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، بيروت – عالم الكتب، ط: الثانية، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

٦٩. السنن الكبرى، للإمام أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الغفار البنداري، بيروت – دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١١هـ.

٧٠. السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، بيروت – دار المعرفة، ط: بدون.

٧١. سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة – دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

٧٢. سنن النسائي (المجتبى)، للإمام أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، حلب – مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط: الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

٧٣. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، بيروت – مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

٧٤. سيرة الإمام أحمد بن حنبل، لأبي الفضل صالح بن أحمد بن حنبل (٢٦٥هـ)، تحقيق: الدكتور فؤاد بن عبد المنعم أحمد، الرياض – دار السلف للنشر والتوزيع، ط: الثالثة، ١٤١٥هـ.

٧٥. شرح الزركشي على مختصر الخرقي، لشمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٧٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، الرياض – شركة العبيكان، ط: الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.

٧٦. شرح العمدة "كتاب الطهارة"، لشيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور سعود بن صالح العطيشان، الرياض – مكتبة العبيكان، ط: الأولى، ١٤١٢هـ.

٧٧. الشرح الكبير، لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر المقدسي (٦٨٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مصر – دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

٧٨. شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير، لمحمد بن أحمد عبد العزيز الفتوحي ابن النجار الحنبلي (٩٧٢هـ)، تحقيق: د. محمد الزحيلي، د. نزيه حماد، مكة – مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط: الأولى، ١٤٠٠هـ – ١٤٠٨هـ.

٧٩. شرح مختصر الروضة، لنجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي (٧١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت – مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٨٠. شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق: محمد زهري

النجار، نشر: بيروت – دار الكتب العلمية، ط: أولى، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٨١. شرح منتهى الإرادات، لمنصور بن يونس البهوتي (١٠٥١هـ)، نشر: بيروت – دار الفكر.

٨٢. شرح المنهاج للبيضاوي في علم أصول الفقه، لشمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الكريم بن علي النملة، نشر: الرياض – مكتبة الرشد، ط: أولى، ١٤١٠هـ.

٨٣. صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، إستانبول، المكتبة الإسلامية، ط: ١٩٨١م.

٨٤. صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: القاهرة – دار إحياء الكتب العربية.

٨٥. صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، لأحمد بن حمدان الحراني الحنبلي (٦٩٥هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، بيروت – المكتب الإسلامي، ط: الثانية، ١٣٩٤هـ.

٨٦. طبقات الحنابلة، للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى (٥٢٦هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، بيروت – دار المعرفة.

٨٧. الطبقات الكبرى، لابن سعد محمد بن سعد بن منيع (٢٣٠هـ)، تحقيق: د . إحسان عباس، نشر: بيروت – دار صادر، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٨٨. الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، بيروت – دار الكتب العلمية (ط: مصورة).

٨٩. العدة شرح العمدة، لبهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي (٦٣٤هـ)، ط: المطبعة السلفية ومكتبتها.

٩٠. العدة في أصول الفقه، لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي (٤٥٨هـ)، تحقيق: د. أحمد بن علي سير المباركي، الرياض، ط: أولى، ١٤٠٠هـ – ١٤١٠هـ.

٩١. العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)، تحقيق: الدكتور وصي الله محمد عباس، الرياض – دار الخاني، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٩٢. الغُنية لطالبي طريق الحق، للإمام عبد القادر بن موسى الجيلاني(٥٦١هـ)، دمشق – دار الألباب.

٩٣. الفروع، لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي (٧٦٣هـ)، تحقيق: عبد اللطيف السبكي، راجعه: عبد الستار أحمد فراج، بيروت – عالم الكتب، ط: الرابعة، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٩٤. فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، القاهرة – المكتبة السلفية، ط: الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٩٥. القاموس المحيط، للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٨١٧هـ)، بيروت – مؤسسة الرسالة، ط: الثانية، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٩٦. القواعد، للحافظ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)، بيروت – دار الفكر، ط: بدون.

٩٧. القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية، للإمام علاء الدين أبي الحسن ابن اللحام (٨٠٣هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، بيروت – دار الكتب العلمية، ١٤٠٣-١٩٨٣م.

٩٨. الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل، لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قُدامة (٦٢٠هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، بيروت – المكتب الإسلامي، ط: الثالثة، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٩٩. كشاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي (١٠٥١هـ)، مراجعة وتعليق: هلال مصيلحي مصطفى هلال، بيروت – عالم الكتب، ط: ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

١٠٠. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس، للإمام إسماعيل بن محمد العجلوني (١١٦٢هـ)، بيروت – دار إحياء التراث العربي، ط: الثالثة، ١٣٥١هـ.

١٠١. اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين ابن الأثير الجزري (٦٣٠هـ)، نشر: بيروت – دار صادر، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

١٠٢. لسان العرب، لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، بيروت – دار صادر، ط: الأولى، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م.

١٠٣. لسان الميزان، للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، القاهرة – دار الكتاب الإسلامي، الجيزة – مكتبة آل ياس، ط: الأولى.

١٠٤. المبدع في شرح المقنع، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح (٨٨٤هـ)، نشر: بيروت – المكتب الإسلامي، ١٣٩٤هـ.

١٠٥. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ)، بيروت – مؤسسة المعارف، ط: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٠٦. المجموع شرح المهذب، للإمام يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، حققه وعلق عليه وأكمله بعد نقصانه: الشيخ محمد نجيب المطيعي (١٤٠٦هـ)، جدة – مكتبة الإرشاد.

١٠٧. مجموع فتاوي شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وإبنه محمد، أمر بطبعه: خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، ١٤٠٤هـ.

١٠٨. المحرر في الفقه، لمجد الدين عبد السلام بن تيمية (٦٥٢هـ)، القاهرة – مطبعة السنّة المحمدية، ط: ١٣٦٩هـ – ١٩٥٠م.

١٠٩. المحصول في علم أصول الفقه، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (٦٠٦هـ)، تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، نشر: الرياض – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: أولى، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١١٠. المحلى بالآثار، للإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الغفار بن سليمان البنداري، بيروت – دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

١١١. مختصر الخرقي، لأبي القاسم عمر بن الحسين الخرقي (٣٣٤هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، دمشق – المكتب الإسلامي، ط: الثالثة، ١٤٠٣هـ .

١١٢. مختصر سنن أبي داود، للحافظ زكي الدين المنذري (٦٥٦هـ)، (مطبوع مع معالم السنن).

١١٣. المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، للإمام علاء الدين أبي الحسن ابن اللحام (٨٠٣هـ)، تحقيق: الدكتور محمد مظهر بقا، مكة المكرمة – جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

١١٤. المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبد القادر بن بدران الدمشقي (١٣٤٦هـ)، تحقيق: د. عبد الله التركي، نشر: بيروت – مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

١١٥. مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، للعلاّمة الشيخ محمد الأمين بن المختار الشنقيطي (١٣٩٣هـ)، المدينة المنورة – المكتبة السلفية.

١١٦. المذهب الأحمد في مذهب الإمام أحمد، ليوسف بن عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (٦٥٦هـ)، نشر: الرياض – المؤسسة السعيدية، ط: الثانية، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

١١٧. مرويات الإمام أحمد في التفسير، للدكتور حكمت بشير ياسين، الرياض – مكتبة المؤيد، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.

١١٨. مسائل حرب، للإمام أبي محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني (٢٨٠هـ)، صورة مخطوط من مكتبة الأستاذ زهير الشاويش.

١١٩. مسائل حرب، للإمام أبي محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني (٢٨٠هـ)، "من كتاب النكاح إلى آخر الكتاب"، تحقيق: فايز بن أحمد حابس، [رسالة دكتوراه، مكة المكرمة – جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٤٢٢هـ].

١٢٠. مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ (٢٧٥هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، بيروت – المكتب الإسلامي، ط: الأولى، ١٣٩٤-١٤٠٤هـ.

١٢١. مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، تحقيق: السيد محمد رشيد رضا (١٣٥٤هـ)، بيروت – دار المعرفة، ط: مصورة.

١٢٢. مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه أبي الفضل صالح (٢٦٦هـ)، تحقيق: د. فضل الرحمن دين محمد، الهند – دلهي – الدار العلمية، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٢٣. مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله (٢٩٠هـ)، تحقيق: د. علي سليمان المهنّا، المدينة المنورة – مكتبة الدار، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٢٤. مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، رواية إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج (٢٥١هـ)، تحقيق: خالد بن محمود ارباط ووئام الحوشي ود. جمعة فتحي، الرياض– دار الهجرة، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

١٢٥. المسائل الأصولية من كتاب الروايتين والوجهين، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن الفراء

(٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم محمد اللاحم، الرياض – مكتبة المعارف، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

١٢٦. المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن الفراء (٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم محمد اللاحم، الرياض – مكتبة المعارف، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

١٢٧. المسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة جمع ودراسة، تأليف: عبد الإله بن سلمان الأحمدي، الرياض – دار طيبة، ط: الثانية، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

١٢٨. المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، بيروت – دار المعرفة.

١٢٩. المستصفى من علم الأصول، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥هـ)، بيروت – دار صادر، ط: (مصورة عن الطبعة الأميرية الأولى، ١٣٢٤هـ).

١٣٠. المستوعب"القسم الأول: العبادات"، لنصير الدين محمد بن عبد الله السامري (٦١٦ هـ)، دراسة وتحقيق: مساعد بن قاسم الفالح، الرياض – مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤١٣ هـ.

١٣١. المسند، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ)، بيروت – دار صادر، المكتب الإسلامي، ط: (مصورة عن الطبعة الميمنية).

١٣٢. المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية، مجد الدين أبو البركات عبد السلام، شهاب الدين أبو المحاسن عبد الحليم، تقي الدين أبو العباس أحمد، جمعها: أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الحراني (٧٤٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة – مطبعة المدني.

١٣٣. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، لأحمد بن محمد المقري الفيومي (٧٧٠هـ)، بيروت – المكتبة العلمية.

١٣٤. مصطلحات الفقه الحنبلي وطرق استفادة الأحكام من ألفاظه، للدكتور سالم علي الثقفي، ط: الأولى، ١٣٩٨هـ.

١٣٥. المصنَّف، للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت – المكتب الإسلامي، ط: الثانية، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

١٣٦. المصنَّف في الأحاديث والآثار، للحافظ عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة (٢٣٥هـ)، تحقيق: سعيد اللحام، بيروت – دار الفكر، ط: بدون، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

١٣٧. المطلع على أبواب المقنع، لشمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي (٧٠٩هـ)، بيروت – المكتب الإسلامي، ط: الأولى، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

١٣٨. المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، القاهرة – دار الحرمين، ط: بدون، ١٤١٥هـ.

١٣٩. معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي (٦٢٦هـ)، بيروت – دار صادر للطباعة والنشر، ط:

الأولى، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

١٤٠. المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، المدينة المنورة – مكتبة العلوم والحكم، ط: الثانية، ١٤٠٤هـ.

١٤١. معجم النبات والزراعة، تأليف: الشيخ محمد حسن آل ياسين، العراق – مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط: بدون، ١٤٠٦هـ.

١٤٢. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بمصر، ط: الثانية، ١٣٩٢ هـ– ١٩٧٢م، تصوير: استانبول – المكتبة الإسلامية.

١٤٣. المغني، لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قُدامة (٦٢٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله التركي، د. عبد الفتاح الحلو، القاهرة – هجر للطباعة والنشر، ط: الأولى، ١٤٠٦–١٤١١هـ /١٩٨٦–١٩٩٠م.

١٤٤. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، للحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، (مطبوع مع الإحياء)، بيروت – دار المعرفة، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

١٤٥. مفاتيح الفقه الحنبلي، للدكتور سالم علي الثقفي، ط: الأولى، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

١٤٦. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح (٨٨٤هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، الرياض – مكتبة الرشد، ط: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

١٤٧. المقنع في شرح مختصر الخرقي، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البنا (٤٧١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العزيز بن سليمان البعيمي، الرياض – مكتبة الرشد، ط: الأولى، ١٤١٤هـ.

١٤٨. المقنع في فقه إمام السنَّة أحمد بن حنبل الشيباني، لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قُدامة المقدسي (٦٢٠هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مصر – دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

١٤٩. الملابس العربية في الشعر الجاهلي، تأليف: الدكتور يحي الجبوري، بيروت – دار الغرب الإسلامي، ط: بدون، ١٩٨٩م.

١٥٠. من كلام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال (برواية أبي بكر المروذي وعبد الملك الميموني وصالح بن أحمد بن حنبل)، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، الرياض – مكتبة المعارف، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٥١. مناقب الإمام أحمد بن حنبل، للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: الأستاذ عادل نويهض، بيروت – دار الآفاق الجديدة، ط: الأولى، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.

١٥٢. منح الشفا الشافيات في شرح نظم المفردات، لمنصور بن يونس البهوتي (١٠٥١هـ)، تصحيح: عبد الرحمن حسن محمود، الرياض – منشورات المؤسسة السعيدية، ط: ١٩٨١م.

١٥٣. المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، لأبي اليمن مجير الدين عبد الرحمن بن محمد العليمي (٩٢٨هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، بيروت – دار صادر، الرياض – دار الرشد، ط: الأولى،

١٩٩٧م.

١٥٤. موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري وأحمد عبد الرزاق عيد ومحمد محمد خليل، نشر: بيروت – عالم الكتب، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.

١٥٥. الموضوعات، للعلاّمة أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (٥٩٧ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، بيروت – دار الفكر، ط: الثانية، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م.

١٥٦. الموطأ، للإمام مالك بن أنس رضي الله عنه (١٧٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مكة المكرمة – المكتبة التجارية.

١٥٧. نزهة الخاطر العاطر شرح كتاب روضة الناظر وجنة المناظر، للشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران الدومي الدمشقي (١٣٤٦هـ)، بيروت – دار الكتب العلمية.

١٥٨. نصب الراية لأحاديث الهداية، لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي (٧٦٢هـ)، الهند – المجلس العلمي، ط: الثانية، ١٣٩٣هـ.

١٥٩. نهاية السول في شرح منهاج الأصول في علم أصول الفقه، لجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي (٧٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، نشر: بيروت – عالم الكتب.

١٦٠. النهاية في غريب الحديث، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (٦٠٦ هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزواوي، لاهور – أنصار السنّة المحمدية، ط: مصورة.

١٦١. الهادي (عمدة الحازم في المسائل الزوائد على مختصر أبي القاسم)، لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)، طبع على نفقه سمو الشيخ علي بن عبد الله بن قاسم آل ثاني.

١٦٢. الهداية، لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوذاني (٥١٠هـ)، تحقيق: إسماعيل الأنصاري وصالح العمري، الرياض – مطابع القصيم، ط: الأولى، ١٣٩٠– ١٣٩١هـ.

١٦٣. الهداية في تخريج أحاديث البداية (بداية المجتهد لابن رشد)، للشيخ المحدث أبي الفيض أحمد بن محمد ابن الصدّيق الغماري الحسني (١٣٨٠هـ)، بيروت – عالم الكتب، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

١٦٤. الوجيز في الفقه على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل، للشيخ سراج الدين أبي عبد الله الحسين بن يوسف بن أبي السري الدجيلي الحنبلي (٧٣٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سعدي ابن علي الحربي، القاهرة – دار الحريري للطباعة، ط: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

١٦٥. الورع، لأبي بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المروذي (٢٧٥هـ)، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، الرياض– دار الصميعي، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.



# فهرس الموضوعات



❃❃❃

# مَرْحَلَةُ الشَّيْخُوخَةِ
# عِندَ الإمَامِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ
## (حُدُودُهَا وَمَظَاهِرُهَا الْجِسْمِيَّةُ وَالْعَقْلِيَّةُ)

إعْدادُ:
د. صَالِمِ بْنِ عَلِيّ أَبُو عَرَّاد
الأُسْتَاذ الْمُسَاعِد فِي كُلِّيَّةِ الْمُعَلِّمِينَ فِي أَبْهَا

# مقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فتنطلق أهمية دراسة موضوعات النمو الإنساني في مراحله المختلفة من مبدأ التعرف على الطبيعة الإنسانية وحقيقة الإنسان الذي خلقه الله تعالى فأحسن خلقه وكرَّمه على كثيرٍ من الخلائق المحيطة به في دنياه منذ أن يبدأ تكوينه في رحم أُمه، وحتى ينتقل إلى جوار ربه جل في عُلاه.

وحيث إن الاهتمام بدراسة مراحل النمو الإنساني، وتعرُّف مظاهرها، وتحديد خصائصها؛ يُعد من أبرز الموضوعات التي تعرضت لها علوم مختلفة مثل: علم الحياة، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والطب وغيرها من العلوم؛ وتناولتها بالبحث والدراسة للوقوف على التغيرات التي يمر بها الفرد منذ بداية تكوينه وحتى مماته لما لها من الأهمية النظرية والتطبيقية لدى جميع أفراد المجتمع. فقد اهتم بها سلفنا الصالح الذي لم يغفل بعضهم عن دراستها وتسليط الضوء عليها بصورةٍ أو بأُخرى في بعض كتاباتهم ومؤلفاتهم وتصانيفهم العلمية إذ أن " المتأمل في كتاباتِ مُفكري الإسلام يجدها مليئةً ببعض الأفكار الحديثة التي تتفق مع نظريات النمو المعاصرة؛ فآراء الكندي والفارابي وابن سينا وابن خُلدون وابن رشد وابن مسكويه في النمو الإنساني لا تخرج في جوهرها عما أتت به (بعض) نظريات النمو الحديثة " (٩: ١٧) *.

وليس هذا فحسب فقد " أشار ابن قيم الجوزيه في كتابه (تحفة المودود) إلى بعض مراحل العمر " (٧: ٥).

* يُشير الرقم الأول إلى رقم المرجع في قائمة المراجع؛ أما الرقم الثاني فيُشير إلى رقم الصفحة أو الصفحات في المرجع نفسه.

وتُعد مرحلة الشيخوخة واحدةً من أهم مراحل النمو الإنساني التي حظيت بعناية واهتمام ومتابعة بعض العلماء الذين يأتي في مقدمتهم الإمام أبو الفرج بن الجوزي بما سجله في بعض مؤلفاته من ملاحظات دقيقة لبعض المظاهر والسلوكيات المختلفة التي تميز هذه المرحلة عن غيرها من المراحل الأخرى.

- موضوع الدراسة:

يتمثل موضوع الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما تصنيف الإمام ابن الجوزي لمراحل النمو الإنساني؟

٢. ما حدود مرحلة الشيخوخة في فكر الإمام ابن الجوزي؟

٣. ما مظاهر النمو الجسمية والعقلية لمرحلة الشيخوخة في فكر الإمام ابن الجوزي؟

- أهداف الدراسة:

تتحدد أهداف الدراسة في ما يلي:

١) تعريف الباحثين والمُتخصصين في مجال العلوم التربوية والنفسية بإحدى الصور المُشرقة في تُراثنا الفكري الإسلامي.

٢) تَعرُّف مراحل النمو الإنساني في فكر الإمام ابن الجوزي.

٣) إبراز بعض الإسهامات التربوية المتعلقة بمرحلة الشيخوخة في فكر ابن الجوزي.

٤) تَعرُّف بعض مظاهر النمو الجسمية والعقلية المرتبطة بمرحلة الشيخوخة في فكر الإمام ابن الجوزي

- أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة لكونها تُعنى بإبراز أحد جوانب الفكر التربوي عند واحد من علماء المسلمين المتميزين الذين كانت لهم إسهامات واضحة في إثراء الفكر التربوي الإسلامي. إضافةً إلى كونها تُركّز على إحدى مراحل النمو

الإنساني التي لم تحظ بالاهتمام اللازم رغم أنها تُشكل مرحلةً هامةً وحاسمةً في حياة الإنسان؛ فهي مرحلة الحكمة، و اتساع الخبرة، وتمام النضج. وهي كما يُقرر الإمام ابن الجوزي مرحلة الإنجاز و العطاء، ونضج الفكر، إلى جانب أنها مرحلةٌ يُمنح صاحبها التقدير الاجتماعي، و يحظى باحترام الآخرين.

كما أن هذه الدراسة تُسلط الضوء على حدود مرحلة الشيخوخة عند الإمام ابن الجوزي؛ مع التركيز على تَعَرُّف المظاهر الجسمية والعقلية فقط عند الإنسان في هذه المرحلة الهامة من العمر.

- حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على تناول آراء الإمام ابن الجوزي فيما يتعلق بحدود مرحلة الشيخوخة عند الإنسان، مع التركيز على ما له علاقة بمظاهر النمو الجسمي والعقلي عند الإنسان فيها.

التعريف بالإمام أبو الفرج بن الجوزي:

الإمام أبو الفرج بن الجوزي هو " أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، القرشي التيمي البكري البغدادي، الحنبلي، الواعظ، صاحب التصانيف " (٨: ١٥٠٢). كان يُلقب " جمال الدين الحافظ ". واشتهر بكنيته " أبي الفرج " وعُرِفَ بها. وقد اختلف المؤرخون كثيراً في تاريخ مولده؛ فذكر الذهبي أنه " ولد سنة تسعٍ أو عشرٍ وخمسمائةٍ " (٨: ١٥٠٢) . وذكر ابن خِلكَان أن " ميلاده بين سنة ثمان و عشر " (٣: ٢).

كان مولده في بغداد بأرض العراق. وقد نشأ يتيماً، واشتُهر بفن الوعظ الذي برع فيه منذ الصغر، وجُعِلَ له القبول التام عند الناس، فقد كان وعظه مؤثراً تَرِقُّ له القلوب، وتدمع معه العيون، وكانت له ملكةٌ عجيبةٌ، وبديهةٌ حاضرة،حتى حُكي أن مجالس وعظه كانت تغص بالمستمعين، وتمتلئ بالحضور من مختلف الفئات والطبقات، وحضر مجالس وعظه الوزراء، والحكام، والعُلماء.

وكان لوعظه أثرٌ كبيرٌ في النفوس يصفه بقوله:

" ولقد تاب على يدي في مجالس الذكر أكثر من مائتي ألف، وأسلم على يديَّ أكثر من مائتي نفس. وكم سالت عين متجبرٍ بوعظي لم تكن تسيل.. ولقد جلست يوماً فرأيت حولي أكثر من عشرة الآف ما فيهم إلا من قد رقَّ قلبه، أو دمعت عينه " (٣: ٢٣٦).

ومع شهرة ابن الجوزي في الوعظ على وجه الخصوص؛ إلا أنه كان قد برع وتألق في ميادين مختلفة من العلوم وفنون المعرفة فقد ألَّف وصنَّف في مختلف العلوم كالتفسير، والحديث، والفقه، والتاريخ، وعلوم اللغة، والفروسية، والطب وغير ذلك، حتى بلغت مؤلفاته وتصانيفه المئات في شتى العلوم والفنون. وما ذلك إلا لعلو همته وصدق عزيمته التي لم تكن تعرف الملل والكسل. وفي ذلك يقول عن نفسه: " ونظرت إلى علو همتي فرأيتها عجباً. وذلك أنني أروم من العلم ما أتيقن أني لا أصل إليه، لأنني أُحب نيل كل العلوم على اختلاف فنونها، وأريد استقصاء كل فن، وهذا أمرٌ يعجز العمر عن بعضه " (٣: ٢٣٩).

أما وفاته – رحمة الله تعالى عليه – فكانت في شهر رمضان عام ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م. وله من العمر سبع وثمانون سنة.

- الدراسات السابقة:

أولاً– دراسة (عبد البديع عبد العزيز الخولي، ١٤١٠هـ / ١٩٩١م). بعنوان: (التربية والتعليم عند ابن الجوزي).

وقد هدفت إلى تعرف الفكر التربوي عند الإمام ابن الجوزي مرتبطاً بالبيئة والواقع الثقافي الذي عاشه، وأبرز إسهاماته في تربية الجسم وتوجيه العقل وترويض النفس؛ إضافةً إلى تعرُّف مبادئ وشروط التعليم الواجب على المعلم والمتعلم مراعاتها لضمان نجاح العملية التعليمية.

كما خلُصت الدراسة إلى أن هناك مبادئ وشروطاً معينة لنجاح العملية التعليمية، وهي:

أ) وضوح الهدف وإخلاص النية في طلب العلم.

ب) مراعاة ميول الإنسان فيما يرغب تعلمه.

ج) مراعاة الفروق الفردية بين طلاب العلم.

د) الاهتمام والعناية بالحفظ والإعادة لطالب العلم.

هـ) ضرورة المحافظة على تنظيم الوقت.

و) أهمية تطابق العلم والعمل عند العالم والمتعلم.

ثانياً– دراسة (حسن إبراهيم عبد العال، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م). بعنوان: (التربية والشيخوخة.. دراسة للأبعاد التربوية لظاهرة الشيخوخة في فكر الإمام ابن الجوزي).

وقد استهدفت تحقيق ثلاث غايات هي:

أ – الوقوف على الأبعاد التربوية لظاهرة الشيخوخة في فكر الإمام ابن الجوزي، وتعرُّف مظاهرها، وخصائصها، ومتطلباتها التربوية .

ب – لفت الأنظار إلى أهمية الدراسات التربوية المتعلقة بمرحلة الشيخوخة، وضرورة أن تحظى بعناية الباحثين خاصةً وأن الشيوخ يمثلون فئةً غير قليلة الحجم من أبناء الأمة، وأنهم يُسهمون في حركة الإنتاج العلمي والثقافي في المجتمع، فالشيخوخة فترة تأتي بعد اكتمال النضج والتجربة والخبرة.

ج – دعوة الباحثين إلى الكشف عن ما يحتويه تراثنا الإسلامي من موضوعاتٍ، ودراساتٍ، وآراءٍ، وأفكارٍ تُعنى بمرحلة الشيخوخة فلعلها أن تُفعَّل في حياتنا التربوية المعاصرة.

إلا أن الدراسة لم تُشر إلى نتائج أو توصيات تتعلق بأهداف الدراسة؛ الأمر الذي دفع الباحث الحالي إلى دراسة هذه المرحلة للوقوف على حدودها ومظاهرها الجسمية والعقلية.

ثالثاً– دراسة (عبد الرحمن سيد سليمان، ١٩٩٠م). بعنوان: (دراسة

نفسية لمرحلتي الرُشد و الشيخوخة في القرآن الكريم).

وقد استهدفت التعرف على موقف القرآن الكريم من سيكولوجية الشيخوخة. كما خلُصت الدراسة إلى:

١) أن القرآن الكريم يُركز على بيان الخطوط العريضة لنمو الإنسان في هاتين المرحلتين من عمر الإنسان. وقد اهتم القرآن الكريم بإبراز الأصول، تاركاً التفصيلات للملاحظة العلمية والبحث العلمي.

٢) يهتم القرآن الكريم بإبراز الإعجاز الإلهي في خفايا النفس الإنسانية؛ فيكشف عن المراحل التي يمر بها نمو الإنسان وأهم خصائصها، وذلك قبل أن يصل إليها علم النفس، وبهذا يكون للقرآن الكريم فضل السبق في ميدان الدراسات النفسية الخاصة بالجوانب النمائية للإنسان.

٣) ركّز القرآن الكريم على مرحلة الشيخوخة باعتبارها مرحلة حاسمة، وليست مرحلةً أخيرةً ونهائيةً في حياة الإنسان. ومن ثم ركّز القرآن الكريم على ضرورة التهيئة لها و الاستعداد للإقبال عليها بنفسٍ راضيةٍ مطمئنة.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن استنتاج ما يلي:

١ – قلة الدراسات التي اهتمت بمرحلة الشيخوخة وتعرُّف طبيعتها، ودراسة خصائصها في تراثنا الفكري الإسلامي.

٢ – أن الكتابات التي اهتمت بمرحلة الشيخوخة في الفكر الإسلامي قد اهتمت في العموم بإبراز عناية علماء السلف بالتعرف على خفايا النفس الإنسانية؛ و محاولة الكشف عن المراحل التي يمر بها نمو الإنسان وأهم مظاهرها وخصائصها، وبهذا يكون لهذه الكتابات والجهود فضل السبق في ميدان الدراسات النفسية التي تُعنى بالجوانب النمائية للإنسان.

٣ – إجماع الدراسات التي تناولت هذا الموضوع على أهمية إشباع هذه الظواهر الإنسانية بالبحث والدراسة وبخاصة في مرحلة حظيت باهتمام وعناية تعاليم وتوجيهات الدين الإسلامي.

٤ – اتجاه الدراسات التربوية والنفسية الحديثة إلى الاهتمام بإبراز إسهامات أعلام الفكر التربوي والنفسي الإسلامي لاسيما وأن مثل هذا النوع من الدراسات يُسهم في توجيه العلوم التربوية والنفسية توجيهاً إسلامياً.

●الإجابة عن تساؤلات الدراسة:

أولاً– ما تصنيف الإمام ابن الجوزي لمراحل النمو الإنساني؟

مما لا شك فيه أن القارئ لما كتبه الإمام ابن الجوزي في مؤلفاته وتصانيفه يجد أنه قد أعطى ظاهرة النمو الإنساني اهتماماً كبيراً في كتاباته ومؤلفاته المختلفة عندما تناولها من جوانب عديدة يُشير إليها أحد الباحثين بقوله: " إن ابن الجوزي الذي عاش في القرن السادس الهجري، قد تناول ظاهرة النمو الإنساني وأطواره، وتقسيم مراحله المتتابعة، وكيفية سلوك الأفراد في مراحل العمر المختلفة، اعتماداً على مُلاحظات دقيقة لمظاهر النمو الجسمي والاجتماعي وغيرها، وملاحظاته لسلوك الأفراد المحيطين به من ألفاظ، وإيماءات، وأوضاع، وحركات بالنسبة إلى ما يُحيط بهم من مؤثرات وظروف طبيعية، ولهذا كثر في كتابات ابن الجوزي استعمال هذه المصطلحات: " تأملت "، " رأيت "، " نظرت "، " تفكرت "، " تدبرت "، " تلمحت "، واستعان في ذلك بما توصل إليه الطب الإنساني في عصره " (٥: ٢٣ – ٢٤).

وهذا يُشير إلى أن ابن الجوزي قد اتبع في تصنيفه لمراحل النمو الإنساني إحدى الطرق العلمية المستخدمة في البحث العلمي المعاصر وهي طريقة الملاحظة العلمية (**Observational Method**) التي يقوم الباحث فيها " بملاحظة الأنماط السلوكية والمظاهر النمائية لدى مجموعة من الأفراد، ثم يقوم بتسجيل ما يُلاحظه مُستخدماً الأجهزة المختلفة، ويستخلص نتائج عامة من هذه المظاهر النمائية المدروسة " (١٦: ٤٣).

كما أن في ذلك إشارةً إلى أن لابن الجوزي السبق في لفت الأنظار إلى العلاقة التي تربط بين موضوعات علم نفس النمو وما توصل إليه علم الطب في

زمنه؛ وهو ما يتفق مع ما أشارت إليه بعض الدراسات الحديثة في علم النفس المعاصر حيث " استفاد علم نفس النمو في تقدمه العلمي من العلوم الأخرى التي تدرس جسم الإنسان والتي أحرزت تقدماً ملحوظاً في النهضة العلمية الحديثة للإنسان؛ فاستعان بكثيرٍ مما توصل إليه علم التشريح، والطب الإنساني، وعلم الجراحة " (٩: ١٧).

واعتماداً على ذلك فقد صنَّف الإمام ابن الجوزي مراحل النمو الإنساني إلى خمس مراحل، وعبَّر عن كل مرحلةٍ بالموسم، وفي ذلك يقول: " اعلم وفقك الله تعالى أن مواسم العمر خمسة. الموسم الأول من وقت الولادة إلى زمان البلوغ وذلك خمس عشرة سنة، والثاني من زمان بلوغه إلى نهاية شبابه وذلك إلى تمام خمس وثلاثين سنة، والثالث من ذلك الزمان إلى تمام خمسين سنة وذلك زمان الكهولة، وقد يُقال كهلٌ لما قبل ذلك. والرابع من بعد الخمسين إلى تمام السبعين وذلك زمان الشيخوخة. والخامس ما بعد السبعين إلى آخر العمر فهو زمن الهرم. وقد يتقدم ما ذكرنا من السنين ويتأخر " (٢: ٤٦).

ويتضح مما سبق أن ابن الجوزي قد قسَّم مراحل العمر الزمني للإنسان إلى خمس مراحل مختلفة سمَّاها (مواسم العمر)، وأشار إلى أن كل مرحلةٍ من هذه المراحل تمثل موسماً يختص ببعض المظاهر السلوكية و الدوافع المختلفة التي تُميزها عن غيرها من المراحل.

وهذا يؤكد أن اختيار مصطلح المواسم إنما هو دليلٌ واضحٌ على استيعاب الإمام ابن الجوزي وتفهمه لطبيعة وأبعاد النمو الإنساني الذي يتعذر فهمه علمياً دون إخضاعه وتقسيمه إلى فتراتٍ لتسهل تكوين تصورٍ واضحٍ ومترابطٍ عن ما يُطلق عليه دورة الحياة. كما أن ذلك يوضح السبق الزمني للإمام في دراسة وتأمل واستيعاب هذه القضايا، ومن ثم إطلاق هذا المصطلح عليها؛ وهو مصطلح استخدمه من بعده مجموعة من علماء النمو الإنساني المعاصرين للدلالة على دورة الحياة التي " أطلق عليها ليفنسون (Levinson , ١٩٧٨)

مصطلح مواسم الحياة " (١٤ : ٢٣).

كما أن هذا التقسيم الزمني لمواسم العمر عند الإمام ابن الجوزي يمكن توضيحه اعتماداً على العُمر الزمني من خلال الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

مواسم العمر وتقسيمها السنوي عند ابن الجوزي

| الموسم | العمر الزمني بالسنوات | عدد سنوات الموسم |
|---|---|---|
| الموسم الأول | من زمن الولادة إلى زمن البلوغ | ؟؟ |
| الموسم الثاني (زمن الشباب) | من زمن البلوغ – ٣٥ سنة | ؟؟ |
| الموسم الثالث (زمن الكهولة) | من ٣٦ – ٥٠ سنة | ١٥ سنة |
| الموسم الرابع (زمن الشيخوخة) | من ٥١ – ٧٠ سنة | ٢٠ سنة |
| الموسم الخامس (زمن الهرم) | من ٧١ سنة – الوفاة | ؟؟ |

ويتضح من التصنيف السابق أن هذا التقسيم الذي اعتمده الإمام ابن الجوزي لم يُحدد عمراً زمنياً معيناً للموسمين الأول والثاني؛ ولعل ذلك عائدٌ لإدراكه (رحمه الله) أن بلوغ الإنسان يختلف من شخصٍ إلى آخر، ومن مكانٍ إلى آخر، ويتوقف على العديد من العوامل التي تُعجل أو تُؤخر بداية البلوغ؛ إضافةً إلى اختلاف هذا السن بين البنين والبنات. وهذا مما يُحسب للإمام نظراً لأن ما أورده في تقسيمه يتفقُ تماماً مع بعض ما أكدته بعض الدراسات الحديثة في علم نفس النمو؛ التي تُشير إلى صعوبة تحديد أعمار زمنية لبداية ونهاية كل مرحلة من مراحل النمو؛ وهو ما يُشير إليه أحد الباحثين بقوله:

" وعلينا أن نعي أن هذا التقسيم أو ذاك لا يعني أن هناك حدوداً فاصلةً بين كل مرحلةٍ والتي تليها كما هو الحال في الليل والنهار، وإنما هناك تداخلٌ بين المراحل " (١٦: ٧٦).

كما يتضح من التصنيف السابق أن ابن الجوزي في تصنيفه لمواسم العمر لم يُشر إلى مرحلةٍ كاملةٍ من مراحل النمو الإنساني وهي المرحلة التي تُسمى عند بعض علماء علم النفس (مرحلة ما قبل الميلاد، أو المرحلة الجنينية) على اعتبار أنها المرحلة الأولى التي تبدأ من زمن الإخصاب وتستمر حتى زمن الولادة. ولعل السبب في ذلك أن الإمام ابن الجوزي – رحمه الله – اعتبر أن بداية عمر الإنسان تبدأ بتاريخ مولده وهو ما يمكن أن يلاحظ في بعض كتبه ومؤلفاته الأُخرى.

وليس هذا فحسب فإن مما يُشير إليه التصنيف السابق أن الإمام ابن الجوزي لم يعتمد في تصنيفه لمواسم العمر على معيارٍ تصنيفيٍ مُحدَّد له مُبرراته العلمية المقبولة في الوقت الحاضر، وليس هذا تقليلاً من قيمته العلمية أو قدحاً فيه؛ ولكنه راجعٌ إلى أن ابن الجوزي لم " يسلك في دراسته لظاهرة النمو الإنساني طريق التجريب الذي هو أدق مناهج البحث في علم النفس الآن، فذلك لم يكن معروفاً في زمنه، وفي أزمانٍ طويلةٍ من بعده. ولم يستخدم ابن الجوزي أياً من الاختبارات والمقاييس المُقَننة الصَادقة والثابتة والموضوعية، ولم يستخدم كذلك أياً من الأجهزة التي تقيس النواحي المختلفة من الشخصية والتي تتوافر لدينا الآن في معامل علم النفس " (٥: ٢٤).

ثانياً– ما حدود مرحلة الشيخوخة في فكر الإمام ابن الجوزي؟

تُعد مرحلة الشيخوخة إحدى مراحل العمر عند الإنسان، و تُمثل عند الإمام ابن الجوزي الموسم الرابع من مواسم العمر، وفي ذلك يقول: " الرابع: من بعد الخمسين إلى تمام السبعين، وذلك زمان الشيخوخة " (٢: ٤٦). وهي مرحلةٌ تتميز في رأي ابن الجوزي بوهن الجسم، والضعف العام حيث إن الإنسان يكون قد وصل إلى تمام حاله في سن الأربعين، ثم يبدأ في الانحدار؛ وهو ما يُشير إليه بقوله: " إذا بلغ (أي الإنسان) الأربعين انتهى تمامه..ولم يبق إلا الانحدار كأن الفتى يرقى من

العُمر معلماً إلى أن يجوز الأربعين وينحَطُّ " (٣: ٢٦٥) .

وهنا نُلاحظ أن لآراء ابن الجوزي في هذا الشأن ما يؤيدها في عصرنا، فقد أشار بعض عُلماء علم النفس إلى أن " الشيخوخة تتميز على وجه العموم بضعف شاملٍ في الوهن الجسمي، والعجز الحركي، والتخلخل الإدراكي، وهذا ما يجعلَ الشيخوخة في نظر علماء النفس بأنها طفولةٌ ثانية في أواخر العمر"(١١: ٢٩٩).

كما تجدر الإشارة إلى أن ما قاله ابن الجوزي يختلف مع واحد من أشهر التقسيمات في النظريات النفسية الحديثة وهو تقسيم (أريك أر يكسون Erik Eriksson) الذي اعتمد فيه على تقسيم مراحل النمو إلى ثماني مراحل اعتماداً على أساس الجانب النفسي الاجتماعي، وأطلق عليها " دورة الحياة ". حيث أشار إلى أن السن من (٥٠ – ٦٥سنة) يُقابل مرحلة (الرشد المتأخر) ووصفها بقوله:

" وهي تتضمن وصول دورة الحياة إلى قمة تطورها في التكامل وتحقيق الذات، وهي تمتد من سن (٥٠) إلى سن (٦٥) سنة تقريباً (أي مع بدء سن التقاعد عن العمل)، ويُعتبر الشخص في هذه المرحلة مُنتجاً حين يبدأ في الاهتمام بالصالح العام للجيل التالي " (١٢: ٢٦٨).

وعلى الرغم من أن هناك اختلافاً بين ابن الجوزي و أريك أريكسون في تحديد العمر الزمني لهذه المرحلة إلا أنهما يتفقان في مهام وخصائص ووظائف الإنسان في هذا العمر.

ويُلاحظ أن تقسيم ابن الجوزي لمراحل النمو لم يختلف كثيراً مع تقسيم علماء النفس المعاصرين من حيث طبيعة هذه المراحل وأبعادها حيث إن " النمو الإنساني يمر بمراحل هي: مرحلة ما قبل الميلاد وهي من الإخصاب إلى الميلاد، و مرحلة المهد وهي من الميلاد إلى عامين، ومرحلة الطفولة (المبكرة، والوسطى، والمُتأخرة) وهي من ٣ إلى ١١ سنة، ومرحلة المراهقة (المبكرة، والوسطى،

والمُتأخرة) وهي من ١٢ إلى ٢١ سنة، و مرحلة الرشد وهي من ٢٢ إلى ٦٠ سنة، و مرحلة الشيخوخة وهي من ٦٠ حتى الموت " (٤: ٨٤).

كما أن تصنيف ابن الجوزي لمراحل النمو الإنساني لم يختلف مع هذا التقسيم المُعاصر إلا في جزئية واحدة تتمثل في عدم إشارة ابن الجوزي لذكر المرحلة الأُولى وهي مرحلة ما قبل الميلاد.

وإذا كان هناك من يُقسِّم مراحل النمو الإنساني إلى ثلاث مراحل كبرى تم استنباطها من آيات القرآن الكريم التي تعرضت لذلك في أكثر من موضع " وهذه المراحل الكُبرى الثلاث هي التي نُسميها بالأعمار الثلاثة للإنسان وهي: مرحلة الضعف الأول للإنسان وتشمل مرحلة الجنين، ومراحل الطفولة، والبلوغ المختلفة، التي تستغرق من حياة الإنسان ما يقرب من عشرين عاماً، ومرحلة قوة الإنسان وهي مرحلة الرشد التي تكاد تكون أطول الأعمار إذ تبلغ ما يقرب من أربعين عاماً، ومرحلة الضعف والشيبة التي تشمل مرحلتي الشيخوخة والهرم (أرذل العُمر) " (١٤: ٨٥ – ٨٨). فإن هذا التقسيم يتفق تماماً مع ما جاء مُجملاً في قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ ﴾ (سُورة الرُوم: الآية رقم ٥٤).

والخلاصة أن تقسيم ابن الجوزي لمراحل النمو يتفق إلى حد كبير مع تقسيم علماء النفس المعاصرين من حيث طبيعة هذه المراحل وأبعادها؛ إلا أنه يختلف بعض الاختلاف من حيث عددها، وبداية ونهاية العمر الزمني لكل مرحلة، ولعل هذا راجع إلى أن حدود هذه المراحل الزمنية ليست قطعيةً نظراً للتداخل الواضح بين نهاية كل مرحلة وبداية المرحلة التي تليها.

ثالثاً– ما مظاهر النمو الجسمية والعقلية لمرحلة الشيخوخة في فكر الإمام ابن الجوزي؟

انطلاقاً من رؤية الإمام ابن الجوزي لمرحلة الشيخوخة التي تُمثل الموسم

الرابع من مواسم العمر في تصنيفه؛ فإن هذا يُشير إلى أن مرحلة الشيخوخة عنده تُعد نتاجاً للمراحل السابقة لها، حيث يُشير إلى أن الإنسان في زمن الشيخوخة " يحمد جنيّ ما غرس؛ و يلتذ بتصنيف ما جمع، ولا يرى ما يفقد من لذات البدن شيئاً بالإضافة إلى ما يناله من لذات العلم " (٣: ٢٣٤).

ويقول أيضاً في سياسة النفس: " فمنهم من أساء غذاءها (أي النفس في مرحلة الشباب) فأثر ذلك ضعف بدنها عن إقامة واجبها " (٣: ١٤١).

وليس هذا فحسب فإن ابن الجوزي يرى أن على الإنسان أن يغتنم صحته وقوته في شبابه لتحقيق مطالبه وطموحاته، وهو ما يُشير إليه بقوله: " فالله الله في مواسم العمر. والبِدَار البِدَار قبل الفوات. واستشهدوا العلم، واستدلوا الحكمة، ونافسوا الزمان، وناقشوا النفوس، واستظهروا بالزاد " (٣: ١٤٢). وهو ما يتفق مع آراء علماء النفس في الوقت الحاضر الذين يرون أن " النمو العادي عملية متصلة منذ بدء الحمل حتى نهاية الحياة. وكل مرحلة من مراحل النمو تتوقف على ما قبلها وتؤثر فيما بعدها " (٤: ٥٥).

ولأن مرحلة الشيخوخة قد تستمر لفترةٍ زمنيةٍ ليست بالقصيرة من عمر الإنسان، وترتبط ارتباطاً مُباشراً بما قبلها وما بعدَها من المراحل العُمرية للإنسان فهي مرحلةٌ تمتاز عند ابن الجوزي بمجموعةٍ من خصائص أو مظاهر النمو المختلفة التي سنقتصر في هذا البحث على تعرف بعض المظاهر الجسمية والعقلية فقط، وهي مظاهر يمكن توضيحها فيما يلي:

أولاً: مظاهر النمو الجسمي:

يرى ابن الجوزي أن أبرز مظاهر النمو الجسمي عند الإنسان في مرحلة الشيخوخة ما يصاب به الإنسان من الضعف العام في مختلف القوى البدنية، والوهن الجسمي، وفتور النشاط وفي هذا الشأن يصف الشيخ المسن بقوله: " إن قام دفع الأرض، وإن مشى لهث، وإن قعد تنفس " (٣: ٢٦٤). يضاف إلى ذلك ما يعتريه من ضعف الشهوات والحواس، والتراجع الواضح في القوى

الجسمية، وتغير لون الشعر، وفي ذلك يقول: " ويرى شهوات الدنيا ولا يقدر على تناولها، فإن أكل كَدَّ [ أي أتعب] المعدة، وصعب الهضم " (٣: ٢٦٤). ويُضيف في موضعٍ آخر قوله: " وآخره [ أي العمر ] كلال [ أي ضعف وتعب ] الحواس " (٣: ٢٢٩). والمعنى أن الإنسان في مرحلة الشيخوخة يُعاني من تدهورٍ مُستمرٍ في الطاقة الجسمية والحركية بوجهٍ عام.

وهنا يمكن القول: إن آراء ابن الجوزي عن مظاهر النمو الجسمي في مرحلة الشيخوخة مستمدةٌ من القرآن الكريم، حيث إن بعضاً من الآيات القرآنية الكريمة تدل على أن الإنسان يمر في هذه المرحلة بضعفٍ جسميٍ عامٍ، أو نقصٍ في معدلات النمو، إضافةً إلى بعض التغيرات الجسمية الظاهرة التي جاء ذكرها في كتاب الله الكريم على لسان نبيه زكريا عليه السلام في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً﴾ (سورة مريم: الآية رقم ٤).

والتي ذكرها الله تعالى في كتابه الحكيم على لسان السيدة سارة زوجة سيدنا إبراهيم عليه السلام في قوله سبحانه: ﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ (سورة هود: الآية رقم ٧٢).

كما أن آراء ابن الجوزي عن مرحلة الشيخوخة تتفق أيضاً مع بعض المبادئ الأساسية والقوانين العامة التي توصل إليها عُلماء علم نفس النمو وأشاروا فيها إلى أن النمو الإنساني يخضع لهذه المبادئ؛ ومنها " اتجاه التكوين في المراحل الأخيرة للحياة اتجاهاً عكسياً إلى الوراء من أسفل إلى أعلا، فالإنسان في زمن الشيخوخة والهرم يفقد السيطرة على رجليه إذ تضعفان ويستعين لهما بثالثة،ثم تضعف أصابع اليد ولا يستطيع التحكم بحركاتها، ثم الذراعان عموماً، وأخيراً يضعف رأسه وما يحتويه من حواس وعضلات ومراكز عصبية حساسة " (١١: ٧٦).

كما أن آراء وملاحظات ابن الجوزي حول مظاهر النمو الجسمي في مرحلة الشيخوخة تؤكد ما أشارت إليه بعض المؤلفات العلمية المتخصصة

الحديثة التي ترى أن الشيخوخة بصفة عامة تمتاز ببعض الخصائص الجسمية التي " تتمثل في الوهن والضعف العام، وتدني الطاقة الجسمية والجنسية بوجه عام، ونقص القوة العضلية المتمثلة في الإنهاك السريع، وقلة الإنتاج، وتقعر الظهور، وانكباب القدمين، واختلال الأعصاب، وبطء الأداء الحركي، وضعف التآزر الحركي، وصعوبة الاتزان الحركي، وضعف السيطرة، وارتعاش الأطراف، وتدني مقاومة الجسم للأمراض، وتدهور في الطاقة الجنسية، وترهل الجلد، وجفاف الأطراف، وتكثر الشكوى المرتبطة بالضعف الجسمي والجنسي وتصلب الشرايين " (٦: ٢٩٧).

بينما يُفسر أصحاب النظريات النفسية الاجتماعية تلك التغيرات التي تحدث في مرحلة الشيخوخة على أساس " السلوك الانسحابي من التفاعل الاجتماعي الذي يحدث في مرحلة الشيخوخة باعتباره عمليةً طبيعيةً وعامةً وحتميةً، فمع التقدم في السن يبدأ الجسم أولاً عملية التحرر من الالتزام؛ فالعينان والأذنان وغيرها من أعضاء الحِس تصبح أقل قدرةً على التعامل مع معلومات العالم الخارجي، وفي نفس الوقت يبدأ المجتمع في البُعد عن الشخص المُسن " (١٤: ٦١٣).

ومما سبق يتضح أن أبرز وأهم مظاهر النمو الجسمي المُصاحبة لمرحلة الشيخوخة في فكر الإمام ابن الجوزي تتمثل في التالي:

* الوهن الجسمي.
* الضعف العام في الشهوات.
* التدرج في الضعف العام للقوى.
* الضعف العام في الحواس.
* الفتور في النشاط.
* بياض الشعر.

ثانياً– مظاهر النمو العقلي:

يرى ابن الجوزي أن من أبرز مظاهر النمو العقلي عند الإنسان في مرحلة الشيخوخة القدرة على التعليم والتصنيف " لأن أوائل العمر زمن الطلب، وآخره كلال الحواس، وربما خان الفهم والعقل من قدر عمره، فيكون زمن الطلب والحفظ والتشاغل إلى الأربعين " (٣: ٢٢٩).

ومعنى هذا أن قدرات الإنسان في بداية العمر على طلب العلم والقدرة على التعلم والتحصيل تكون أكثر نشاطاً واستعداداً، وأنها تستمر معه حتى يصل إلى سن الأربعين؛ ولذلك فإن على الإنسان أن يستثمر أوائل عمره في طلب العلم، والحرص على جمعه وتحصيله، والعمل على اكتساب المهارات والمعلومات التي يحتاج إليها في حياته. أما بعد بلوغه سن الأربعين فإن قدرته على التعلم تأخذ في الانحدار والضعف نظراً لضعف الحواس وكلالها؛ فكان ذلك مدعاةً لتأثر نشاط الإنسان وضعف قدرته على التعلم؛ إذ إن "ضعف الترابط العصبي والحسي، وقلة النشاط والحركة عند الإنسان في مرحلة الشيخوخة يكون لها أثرها على القُدرات العقلية والإدراكية فتؤدي بدورها إلى ضعف النشاط الإدراكي من انتباهٍ وتعلُّمٍ و تذكُّرٍ وتصوُّرٍ وتفكير، وبالتالي يزدادُ النسيان، والشرود الذهني، ويتشتَّتُ الانتباه " (١٣: ١٦٦). ولذلك فقد أرشد ابن الجوزي إلى أن على الإنسان أن يشتغل بعد سن الأربعين بالتعليم والتصنيف إذا كان قد حصَّل من العلم ما يؤهله لذلك وهو ما يُشير إليه بقوله: " ثم يبتدئ بعد الأربعين بالتصانيف والتعليم. هذا إذا كان قد بلغ ما يُريد من الجمع والحفظ، وأُعين على تحصيل المطالب " (٣: ٢٢٩).

وهذا الرأي لابن الجوزي يتفق مع ما يراه علم النفس الحديث الذي يُقرر أن قدرة الإنسان على التعلم تبدأ بالضعف في مرحلة الشيخوخة، وبعد أن تصل هذه المقدرة إلى ذروتها في سن الأربعين حيث " أن الكفاءة العقلية العامة للمرء تظل ثابتةً نسبياً حتى أوائل الخمسينيات ثم تبدأ في التدهور ببطء مع تقدم الإنسان نحو سن الستين " (١٤: ٦٥٠).

كما أن من مظاهر الضعف العقلي في هذه المرحلة " كثـرة النـسيان،

وضعف الارتباط بالماضي، فقد يبدأ الرجل المُسنُّ حديثاً مُحـــدداً ثم يـــسعل أو يعطس أو يتناول ماءً فينسى حيث وقف، وقد يسرد قصةً أو حديثاً فإذا أعاده مرةً أخرى قد يظهر بعض الاختلاف أو النقص مثلاً " (١٣: ١٦٧).

ومما سبق يتضح أن أبرز وأهم مظاهر النمو العقلي المُصاحبة لمرحلة الشيخوخة في فكر الإمام ابن الجوزي تتمثل في التالي:

* تأثر العمليات العقلية بالضعف العام للحواس.
* ضعف القدرة على التركيز والانتباه وكثرة النسيان.
* التوظيف الكيفي للقدرات العلمية.
* استمرار القدرة على التعلم مع بعض الضعف.
* بداية فقدان التوازن العقلي.

وفيما يلي جدول يوضح أبرز مظاهر النمو الجسمي والعقلي المصاحبة لمرحلة الشيخوخة في فكر الإمام ابن الجوزي:

جدول رقم (٢)

أبرز مظاهر النمو الجسمي والعقلي

المصاحبة لمرحلة الشيخوخة في فكر الإمام ابن الجوزي.

| مظاهر النمو الجسمي | مظاهر النمو العقلي |
| --- | --- |
| * الوهن الجسمي.<br>* الضعف العام في الشهوات.<br>* التدرج في الضعف العام للقوى.<br>* الضعف العام في الحواس.<br>* الفتور في النشاط.<br>* بياض الشعر. | * تأثر العمليات العقلية بالضعف العام للحواس.<br>* ضعف القدرة على التركيز والانتباه وكثرة النسيان.<br>* التوظيف الكيفي للقدرات العلمية.<br>* استمرار القدرة على التعلم مع بعض الضعف.<br>* بداية فقدان التوازن العقلي. |

يتضح من الجدول السابق أن مظاهر النمو العقلـــي المُـــصاحبة لمرحلـــة

الشيخوخة عند ابن الجوزي تتفق في معظمها مع ما توصلت إليه نتائج الدراسات الحديثة في علم النفس من حيث تأثر العمليات العقلية بما يُصاحب هذه المرحلة من ضعفٍ عامٍ في وظائف الحواس، وضعف القدرة على التركيز والانتباه، وكثرة النسيان.

كما يرى ابن الجوزي أن القدرة على التعلم تضعف في مرحلة الشيخوخة وهو ما يُشير إليه بقوله: " فإذا بلغ الأربعين انتهى تمامه، وقضى مناسك الأجل. ولم يبق إلا الانحدار " (٣: ٢٦٥). وهذا غير صحيحٍ على إطلاقه؛ فليس هذا حال كل من وصل إلى مرحلة الشيخوخة، والدليلُ أن هذه المرحلة – في الغالب – هي الفترة المُثلى التي يصل فيها النمو العقلي عند الكثيرين، إلى تمامه ونضجه، واكتمال العطاء والخبرة؛ وبذلك يكون وصفها بالانحدار غير دقيقٍ علمياً لأنه لا يتناسب مع طبيعة النمو الإنساني في هذه المرحلة التي غالباً ما تظهر فيها الخبرات المختلفة، ويكتمل فيها النضج الفكري، وتظهر فيها دلائل الحكمة والحنكة، وهو ما أشار إليه أحد علماء علم النفس المعاصرين بقوله: " وهكذا يبدأ شعور الفرد بضعف قواه البدنية، فيميل إلى تعويض هذا النقص عن طريق نشاطه العقلي و المعرفي " (١٥: ٣٦٣).

وعلى الرغم من ذلك فقد حرص ابن الجوزي على أن يُفيد الإنسان من هذه المرحلة العُمرية عن طريق دعوته للمسن أن يكون انشغاله في شيخوخته ببعض المهام التعليمية المتوائمة مع ما تزخر به هذه المرحلة من ميزاتٍ وخبراتٍ وتجارب، وأرشد في هذا الشأن إلى الانشغال بمهمة التصنيف والتأليف، وهو ما سنورده في العنوان التالي:

* التصنيف وقواعده في مرحلة الشيخوخة عند ابن الجوزي:

أشار ابن الجوزي إلى أن فترة النضوج العلمي عند الإنسان تكون من سن الخمسين إلى سن السبعين من العمر لكونها مرحلة الاتزان العقلي والنضج الفكري الناتج عن طول زمن المُمارسة والخبرة في الحياة؛ ولذلك فقد دعا أن يُقبِل الشيوخ في هذه المرحلة العُمرية على تصنيف الكُتب النافعة وتأليفها

شريطة أن تكون لديهم المقدرة على ذلك، وأن يمتلكوا المهارات اللازمة للكتابة والتصنيف؛ ثم يُعلل هذا الرأي بأن انتفاع الناس بالكُتب والمؤلفات أكثر وأدوم لأنها تنتشر وتصل إلى أماكن كثيرة فينتفع بها خلقٌ كثير، وربما استمر ذلك النفع أزماناً طويلة. أما التعليم بالمُشافهة فإنه لا يصل إلاّ إلى عددٍ محدودٍ من المتعلمين وإن كثروا. وفي ذلك يقول:

" رأيت من الرأي القويم أن نفع التصانيف أكثر من نفع التعليم بالمُشافهة؛ لأني أُشافه في عُمري عدداً من المتعلمين، وأُشافه بتصنيفي خلقاً لا تُحصى ما خُلقوا بعد. ودليل هذا أن انتفاع الناس بتصانيف المُتقدمين أكثر من انتفاعهم بما يستفيدونه من مشايخهم " (٣: ٢٢٨).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الرؤية للإمام ابن الجوزي تتفق مع ما دلت عليه بعض الدراسات العلمية المعاصرة التي دلّت " على أن الأفراد خلال هذا العمر أقدر من الشباب على القيام بأعمال الإشراف والإدارة والتخطيط، نتيجةً لخبراتهم وتجاربهم في الحياة، وأنهم يميلون في مجالاتِ عملهم المختلفة إلى الإنتاج الكيفي وإلى الإتقان " (١١: ٣٠١ – ٣٠٣).

كما تتفق رؤية ابن الجوزي – في ضرورة استثمار هذه المرحلة فيما يعود بالنفع والفائدة على الإنسان والمجتمع من حوله – مع ما أورده أحد الباحثين بقوله: " لأفراد هذه المرحلة ممن لم يبلغوا مرحلة الضعف الجسمي والعقلي خصائص من حيث النضج العقلي، وبُعد النظر، والإدراك المنطقي للأمور، والقدرة على تحليل الأفكار، وقلة الانفعال، بما يُساعدهم على الالتزام الخُلقي، ويُكسبهم ذلك وقاراً وحشمةً " (٧: ٥٤).

ولأن ابن الجوزي يُدرك أهمية هذا الجانب العلمي وأهميته وفوائده الجليلة فإنه لم يكتف بمجرد الدعوة إلى الانشغال بالتصنيف والتأليف فقط، ولكنه حرص على تحديد بعض القواعد والأصول والأولويات التي ينبغي للشيخ المسن مراعاتها في هذا الشأن، ومنها:

(١) الانشغال بالتصنيف المُفيد: فقد دعا ابن الجوزي الشيوخ إلى أن يكون إشغال وقت فراغهم بالتصنيف المُفيد للعلوم والمعارف، وفي ذلك يقول: " وليس المقصود جمع شيء كيف كان " (٣: ٢٢٩) والمعنى أن من الضروري أن يكون التصنيف نافعاً للناس ومُفيداً لهم، لا أن يكون جمعاً لكل ما هب ودب مما لا فائدة فيه ولا نفع يُرتجى منه.

(٢) أن يكون الانشغال بالتصنيف لمن امتلك القدرة عليه: فلم يكن ابن الجوزي يدعو كل الشيوخ المُسنين إلى الانشغال بمهمة التصنيف؛ وإنما وجه دعوته لمن امتلك القدرة على ذلك الفن، وتمكّن من أدواته، وأتقن مهاراته. وفي ذلك يقول: " فينبغي للعالم أن يتوفر على التصانيف إن وفّق للتصنيف المُفيد، فإنه ليس كل من صنَّف صنَّف " (٣: ٢٢٨).

(٣) معرفة مُستويات التصنيف ومصادره: وهو ما يُشير إليه ابن الجوزي بقوله: " فيجمع [ أي المُصنَّف ] ما فُرِّق، أو يُرتب ما شُتت، أو يشرح ما أُهمل، هذا هو التصنيف المفيد " (٣: ٢٢٩).

وهنا نلاحظ أن ابن الجوزي قد قسّم التصنيف المُفيد إلى مستوياتٍ ثلاثة هي:

أ – (جَمْعُ ما فُرِّق) من معلوماتٍ وحقائق ومعارف مُتفرقة ومُتناثرة في بطون الكتب، أو مختزنةً في الذهن والذاكرة.

ب – (تَرتيبُ ما شُتت) من تلك المعلومات والمعارف والحقائق التي تم جمعها حتى تكون منظمةً ومُرتبةً الأمر الذي يسهل معه حفظها، ويُمكّن من تحليلها وتفسيرها والربط فيما بينها.

ج – (شَرْحُ ما أُهمِل) من تلك المعلومات والمعارف، ويكون ذلك بمحاولة بيان الهدف المقصود والغاية المنشودة من تصنيف ما تم جمعُه وترتيبه.

وهكذا يصبح التصنيف – كما يرى ابن الجوزي – تصنيفاً مُفيداً جداً لأنه اهتم بجمع العلوم والمعارف من مصادرها المختلفة، ثم أخضعها للترتيب

والتنظيم والتبويب، ثم عمل على شرحها وتفسيرها و تحليلها ومحاولة التحقـــق من صحتها ونحو ذلك مما يجعل النتيجة مُثمرةً، والنفع حاصلاً بإذن الله تعـــالى. ومعنى هذا أن الإنسان عندما يصل إلى بداية مرحلة الشيخوخة يكون قد وصل إلى أقصى نمو معرفي له نتيجةً لما اكتسبه من معلومات، وخبرات، ومهـــارات في المراحل السابقة؛ لذلك فإن عليه وعلى المجتمع من حوله أن يحرص على الإفادة الإيجابية من هذه المرحلة عن طريق القيام بمهام التعليم، والتأليف، والتـــصنيف، ونحوها لما يترتب على ذلك من المنافع الجمة والفوائد الكثيـــرة.

التوصيات:

(١) أهمية العناية بالدراسات العلمية التربوية والنفـــسية ذات العلاقـــة بتُراثنا الفكري الإسلامي الأصيل، لاسيما وأن تراثنا الإسلامي زاخرٌ بالكثير من الأفكار والمعلومات والإشارات التربوية والنفسية التي لا تحتاج إلا لشيءٍ مـــن البحث والتنقيب، ومن ثم تقديمها في إطارٍ فكريٍ مُتكاملٍ يمكن أن يُمثل نـــواةً لنظريةٍ مُتكاملةٍ للنمو الإنساني من منظورٍ إسلامي.

(٢) ضرورة العناية بمختلف مظاهر النمو المرتبطة بمرحلة الشيخوخة عند الإنسان لاسيما أن مرحلة الشيخوخة تمتاز ببعض المظاهر الإيجابية من ناحيـــة، وبعض المظاهر السلبية من ناحيةٍ أُخرى؛ وهذا يعني أن علينا أن نعي تماماً مـــا يُصاحب هذه المرحلة من تغيراتٍ جسميةٍ وعقليةٍ وغيرها؛ وأن نعمـــل علـــى التكيف معها، ومواجهتها بصورةٍ إيجابيةٍ وفاعلة.

(٣) أهمية المحافظة على سلامة الخصائص والمظاهر الجسمية للإنـــسان في مختلف المراحل العُمرية لاسيما أن كل مرحلة من مراحل النمو تتأثر بالمرحلـــة السابقة لها، وتؤثر في المرحلة اللاحقة، وهذا يعني أن من الضروري جداً المحافظة على المظاهر والخصائص الجسمية عند الإنسان في المراحل الـــسابقة لمرحلـــة الشيخوخة.

(٤) ضرورة توافر الظروف المناسبة لمن وصل إلى مرحلـــة الـــشيخوخة للقيام بمهام التعليم، والتأليف، والتصنيف، وغيرها لما يترتب على ذلـــك مـــن استثمار لخبراتهم وقدراتهم فيما يُفيد المجتمع.



# المصادر والمراجع


١ – القرآن الكريم.

٢ – أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي. (د. ت). تنبيه النائم الغَمْر، على مواسِم العُمْر. تقديم وتحقيق وتعليق: عرفة حلمي عباس. القاهرة: دار الحديث.

٣ – أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي. (د. ت). صيد الخاطر. جده: مكتبة العلم.

٤ – حامد عبد السلام زهران. (١٩٩٩م). علم نفس النمو. ط (٥). القاهرة: عالم الكتب.

٥ – حسن إبراهيم عبد العال. (١٤١٤هـ / ١٩٩٣م). التربية والشيخوخة في فكر الإمام ابن الجوزي. رسالة الخليج العربي. العدد (٤٨)، السنة (١٤). الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

٦ – حمدي شاكر محمود. (١٤١٨هـ / ١٩٩٨م). مبادئ علم نفس النمو في الإسلام. حائل: دار الأندلس للنشر والتوزيع.

٧ – خالد بن حامد الحازمي. (١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م). مراحل النمو في ضوء التربية الإسلامية. الرياض: دار عالم الكتب.

٨ – شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. (د. ت). نزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء. تحقيق واختصار / محمد حسن عقيل موسى، ج (٣)، جده: دار الأندلس.

٩ – عادل عز الدين الأشول. (١٩٨٩م). علم النفس النمو. ط (٢). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

١٠ – عبد البديع عبد العزيز الخولي. (١٤١٠هـ / ١٩٩١م). التربية والتعليم عند ابن الجوزي. سلسلة قضايا تربوية (٧). القاهرة: عالم الكتب.

١١ – عبد الحميد محمد الهاشمي. (١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م). علم النفس التكويني أُسسه وتطبيقه من الولادة إلى الشيخوخة. ط (٢). جدة: دار المجمع العلمي.

١٢ – عبد الرحمن سيد سليمان. (١٩٩٠م). دراسة نفسية لمرحلتي الرُشد و الشيخوخة في القرآن الكريم. مجلة دراسات تربوية. الجزء (٥٩). القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التربية.

١٣ – علي بن إبراهيم الزهراني، و عبد الحي بن عمر محمد فلاته. (١٤١٩هـ). النمو الإنساني ومراحله في المنهج الإسلامي. المدينة المنورة: دار الخضيري.

١٤ – فؤاد أبو حطب، وآمال صادق. (١٩٩٠م). نمو الإنسان من مرحلة الجنين إلى مرحلة المُسنين. ط (٢)، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

١٥ – فؤاد البهّي السيِّد. (د. ت). الأُسس النفسية للنمو من الطفولة إلى الشيخوخة . القاهرة: دار الفكر العربي.

١٦ – محمود عطا حسين عقل. (١٤١٧هـ / ١٩٩٦م). النمو الإنساني (الطفولة والمراهقة). ط (٣). الرياض: دار الخريجي للنشر والتوزيع.

# فهرس الموضوعات





# تَحْقِيقُ شَرْحِ التَّعْرِيفِ بِضَرُورِيِّ التَّصْرِيفِ لابْنِ إِيَّازٍ

## (قِرَاءَةٌ نَقْدِيَّةٌ تَصْحِيحِيَّةٌ)

إِعْدادُ:

**د. مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَيِّ عَمَّار**

الأُسْتَاذِ المُشَارِكِ فِي كُلِّيَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْجَامِعَةِ



## مقدّمة

الحمد لله ذي العزة والسلطان، يهب الرفعة والنصر لمن يشاء، نحمده على نعمه وإحسانه، ونشكره على فضله وامتنانه، ونصلي ونسلّم على من أعزّه الله واجتباه، ونصره ورفع ذكره، سيدنا وقدوتنا محمد بن عبد الله، عليه وعلى آله أفضل الصلاة، وأتمُّ التسليم.

وبعد: فإنّ من يتتبع سيرة ابن مالك –رحمه الله– يُدرك بوضوح أنّ هذا الشيخ الجليل قد منَّ الله عليه بالْحُظْوَة، والقبول، فقد ذاع صيته بين الناس، وانتشرت مؤلفاته في الآفاق، ولاقت عناية فائقة من كبار العلماء، الذين انكب كثير منهم عليها درساً وتدريساً، وشرحاً وتوضيحاً، واختصاراً وتهذيباً.

وإنّ من مصنّفاته التي كان لها نصيب من ذلك الاهتمام كتاب "التعريف بضروري التصريف".فقد توافر على شرح هذا المختصر نخبة من العلماء الأجلاء، كان أولهم ابن مالك نفسه، وممن شرحه شرحاً مفيداً العلاّمة الحسين ابن إيّاز –رحمه الله– وقد صدر هذا الشرح عن دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عام ١٤٢٢هـ بتحقيق وشرح ودراسة وتقويم الأستاذ الدكتور هادي نهر، والأستاذ الدكتور هلال ناجي المحامي. وقد أهداني أحد الأصدقاء نسخة من هذا الشرح؛ ففرحت بهديته غاية الفرح؛ وذلك لأنني كنت على معرفة بما لهذا الكتاب من قيمة علمية كبيرة، فقد كان أحد مراجعي في بعض الأعمال العلمية، ولكنني ما إن شرعت أقرأ في هذه الطبعة المحققة –كما زُعِمَ– حتى انتابني الشكّ في أنّ الكتاب الذي بين يديّ هو: شرح التعريف بضروري التصريف–لابن إيّاز: فلا النصّ كما عرفتُهُ، ولا الشرح مثل ما خَبَرْتُهُ، فقد حلّت فيه الحروف المعجمة محلّ المهملة، وَوُضِعت الكلمات في غير مكانها، وزحفت الحركات عن مواضعها، فصار التشكيل إشكالا، والتصحيح إعلالا.

عند ذلك قررت أن أقرأه قراء ة متأنية فاحصة، تستجلي بعض ما في هذه الطبعة من أوهام التحقيق وأخطائه، وتبيّن ما حصل في دراسته من نقص وإيجاز، وتبرز ما أصاب النص من تمزيق وتخريق؛ بسبب ما اعتراه من أسقاط، وما شاع فيه من تصحيف وتحريف؛ وذلك لكي أحاول تصحيح ما يمكن تصحيحه، وترقيع ما يقبل الترقيع، وتحرير ما يحتاج إلى تحرير.

وإنّما أريد من التنبيه على ما لاحظته في هذه الطبعة، المشاركة في تصحيح الكتاب، وإخراجه، في صورة قريبة من الصورة التي وضعه عليها مؤلفه،

فخدمة تراثنا الإسلامي مطلوبة منّا جميعا، وعلى كل قارئ لإصدار جديد من هذا التراث أن يقوم بتصحيح ما يقف عليه من أخطاء تضمنها ذلك الإصدار، ويسعى في نشرها؛ ليعرفها القارئ ويتنبه، لها من قام بخدمته ونشره؛ ليتفاداها في طبعاته اللاحقة.

وإنني لأسدي خالص الشكر للأستاذين الكريمين، اللذين بذلا–في سبيل إخراج هذا الكتاب، ونشره، محققا مشروحا–جهدا كبيراً، لا يدرك قدره إلا من أقحم نفسه في ميدان تحقيق التراث.وحسبهما أنهما وضعا بين يدي القراء هذا الكتاب المفيد مطبوعا.

وتتلَخّص النتائج التي توصلت إليها في ثلاث وقفات، تضمنت كل واحدة منها عددا من الملحوظات، وذلك على النحو الآتي:

## الوقفة الأولى مع الدراسة

وفيها الملاحظات التالية التي انطلقت فيها من العناوين التي وضعها المحققان:

(بين يدي الكتاب): ص٥.

أ– بَدَأَتْ هذه الدراسة بالحديث عن الشرح، وأَغْفَلَتِ النَّصَّ المشروح "التعريف بضروري التصريف" فلم يرد له ذكر فيها إلا مرتين– عَرَضاً–:

إحداهما: عند تعداد مصنفات ابن مالك، فذكر المحققان أنّه مازال

مخطوطا، وفاهما أنّه قد حُقّق وطُبِع ونشرته دار البخاري للنشر والتوزيع بالمدينة المنورة عام١٤١٨ هـ

والمرة الثانية: التي ورد فيها ذكره كانت في نهاية الدراسة ص ١٧ س٣ عندما قالا: "الجدير بالذكر أنّ شرح ابن إيّاز هو الشرح الوحيد الذي ذكرته المصادر لكتاب ابن مالك"

وما ادّعاه المحقّقان غير صحيح، فإنّ لهذا الكتاب شروحا أخرى، فقد شرحه ابن مالك نفسه، ورد ذكر ذلك الشرح في قصيدة ابن مكتوم التي عدد فيها مصنفات ابن مالك حيث يقول:

وعرّف بالتعريف في الصرف إنّــه إمام غدا في كلّ فضل مُفَضّلا

وفي شرح ذا التعريف فصّلَ كلّ ما أتى مجملا فيه وبيّن مُشْكِلا[1]

وشرحه -أيضا- أبو حفص عز الدين عمر بن الشيخ علاء الدين أحمد -رحمه الله- (ت٧٤٨ هـ)، وقد قمت بدراسة هذا الشرح وتحقيقه، وقدّمته إلى عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، وتوجد منه نسخة خطية بالمكتبة الأحمدية بحلب تحت رقم (٩٨٠) مجموع.

وشرحه-أيضا-جلال الدين السيوطي-رحمــه الله-فقد ذُكِرَ ضمن مؤلفاته شرحه للتعريف بضروري التصريف لابن مالك[2].

وإنّ من الغريب أن يتحدّث المحققان عن ابن مالك ويتجنّبا الحديث عن هذا الكتاب الذي هو المقتضي للحديث عن مؤلفه ابن مالك!!

ب- تحدّث المحقّقان عن ملامح منهج الشارح باختصار شديد، وكان ينبغي لهما أن يتوسعا فيها؛ وذلك؛ لأن هذا الشرح هو أوّلُ كتاب يطبع لابن إيّاز -رحمه الله- فالقارئ يتطلع إلى معرفة مصادره بالتفصيل، ولا يكفيه إيراد

---

(١) تنظر: بغية الوعاة ١/١٣١، وكشف الظنون ٢/١٠٨٧.

(١) ينظر: كشف الظنون ٢/١٠٨٧، وهدية العارفين ٢/١٣٠.

مسرد لها في الفهارس، كما أنّه يتشوف إلى بيان أنواع شواهده وطريقة تعامل الشارح مع تلك الشواهد، بالإضافة إلى ما في الكتاب من مسائل الخلاف بين اللغويين والنحويين الذين ينبغي التصريح بأسمائهم في هذا المكان حتى لا يُحتاج في التعرف عليهم إلى قراء ة الكتاب جميعه، كما انه بالإمكان التعرف على موقف ابن إيّاز من أصول النحو، كالقياس، والسماع، والعلّة، والإجماع، واستصحاب الحال، والحمل، وغير ذلك، من خلال دراسة القضايا التي تناولها في الكتاب، ولكن الدراسة أغفلت هذا الجانب، ولم تُعِرْهُ أيَّ اهتمام.

(ترجمة مصنّف التعريف) ص ٨.

الملحوظات (شيوخه):

أولا: ذُكِرَ أنَّ من شيوخ ابن مالك: ثابت بن خيار المتوفى سنة ٦٢٨ هـ، وأبا رزين بن ثابت القلاعي.والصحيح أنّ من جُعِل شخصين إنَّمَا هو في الحقيقة شخصٌ واحدٌ، اسمه: ثابت بن خيار أو حيان، وكُنيته: أبو رزين، وأبو الحسين، وأبو المظفر، ولقبه: القلاعي، أو الكلاعي[(١)].

ثانيا: ذُكِرَ أنّ من شيوخ ابن مالك أبا العباس أحمد بن نوار، ومحمد بن مالك المرشاني، وقد رجح الدكتور. محمد كامل بركات في مقدمته لتحقيق كتاب التسهيل أنّهما شيخان لشيخ ابن مالك ثابت بن خيار السابق، وليسا شيخين لابن مالك نفسه. [(٢)]

ثالثا: تُرِكَ ثلاثةٌ من كبار شيوخ ابن مالك فلم يذكروا، وهم:

١- أبو علي عمر بن محمد الشلوبين (ت٦٤٥ هـ). [(٣)]

٢- ابن الحاجب جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمرو (ت٦٤٦ هـ)[(٤)]

---

(١) تنظر البلغة ص ٧٥، ونفح الطيب ٤٢١/٢، والبغية ٤٨٢/١.

(٢) تنظر مقدمة التسهيل، ص٣.

(٣) ينظر إنباه الرواة ٣٣٢/٢، وبغية الوعاة ٢٢٤/٢.

(٤) ينظر ذيل الروضتين ص١٨٢، والوفيات ٢٣٨/٣.

٣- جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عمرون الحلبي (ت٦٤٩ هـ). [(١)]

رابعا: لم يُسْلَك في ترتيبهم منهجٌ علميٌّ، فلا هم مرتبون أبجديّاً، ولا زمنيا حسب الوفيات، بالإضافة إلى أن بعضهم ذُكِرَت سَنَوَاتُ وفاتهم وأُهْمِلَ ذكرُها مع بعض.

خامسا: دائرة المعارف الإسلاميّة التي أحال إليها المحقّقان لمعرفة شيوخ ابن مالك لا تكفي في ذلك، فكثير من شيوخه لم يذكر فيها.

(تلامذته): الملحوظات:

أولا: أُهْمِلَ ذكرُ عدد من تلامذته البارزين، وهم:

١- شرف الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦ هـ)[(٢)].

٢- محمد بن إبراهيم بن حازم الأذرعي (ت٧١٢ هـ). [(٣)]

٣- عبد الله بن أحمد بن تمام بن حسّان التلي الحنبلي (ت٧١٨ هـ). [(٤)]

٤- عبد الرحيم بن إبراهيم البارزي (ت٧٣٨ هـ). [(٥)]

٥- علم الدين القاسم بن محمد بن يوسف البرزلي (ت٧٣٩ هـ). [(٦)]

٦- العلم أبو الربيع سليمان بن أبي حرب الفارقي. [(٧)]

ثانيا: لم تُذكر سنوات وفاة التلاميذ الذين ذُكرت أسماؤهم.

ثالثا: الأعلام لم ترتب ترتيبا منهجيا لا أبجديا ولا زمنيا حسب الوفيات.

---

(١) تنظر الشذرات ٣٣٩/٥، والبغية ١٣٠/١، ٢٣١.

(٢) تنظر طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبه، ص٣٣، وطبقات الشافعية للسبكي ٣٩٥/٨.

(٣) تنظر الدرر الكامنة ٣٦٥/٣.

(٤) المرجع السابق.

(٥) ينظر تاريخ بن الوردي ٣١٨/٣، والدرر الكامنة ١٧٦/٥.

(٦) تنظر الدرر الكامنة ٣٢١/٣ والدارس في تاريخ المدارس ١١٢/١.

(٧) ذكر في بغية الوعاة ٩٨/١، وفي تاريخ وفاته غلط.

(آثاره) ص ١٠: الملحوظات:

أولا: ذَكَرَ المحققان أنّ مصنفات ابن مالك ناهزت الخمسين كتابا، والصحيح أنّها زادت على الستين مصنفا. [١]

ثانيا: ذَكَرَا أربعة عشر كتابا على أنّهَا هي المطبوعة من كتبه، وفاهما ذكر كتب أخرى مطبوعة وهي:

١- الإعلام بتثليث الكلام، نشر بتصحيح وشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي، سنة١٩٢٩

٢- الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة نشرت بتحقيق د.نجاة بنت حسن عبد الله نولي، سنة ١٤١١ هـ.

٣- إيجاز التعريف في علم التصريف، حققه محمد المهدي عمار سالم، ونشرته عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، سنة ١٤٢٢ هـ.

٤- التعريف في ضروري التصريف، حققه محمد المهدي عمار سالم، ونشرته دار البخاري للنشر والتوزيع، سنة ١٤١٨ هـ.

٥- شرح التسهيل، نشر بتحقيق د/ عبد الرحمن السيد ود/محمد بدوي المختون، سنة ١٤١٠ هـ.

٦- متن الكافية الشافية، طبع في مصر سنة ١٩١٤ م.

٧- مسألة في الاشتقاق، نشرت في مجلة الجامعة الإسلامية، في العدد ١٠٧ للسنة ٢٩، في ١٤١٨ هـ، بتحقيق محمد المهدي عبد الحي عمار.

٨- وفاق المفهوم في اختلاف المقول والمرسوم، طبع بتحقيق بدر الزمان النيبالي، سنة ١٤٠٩ هـ.

(ترجمة الشارح) ص ١٥.

أوّل ما نظرت في هذا العنوان توقعت أن يتحدث المحققان الفاضلان تحته

(١) لمعرفتها تنظر مقدمة إيجاز التعريف في علم التصريف، ص٢٢-٢٨.

حديثا موسعا عن العلاّمة ابن إيّاز –رحمه الله– فيلقيا الضوء على جميع جوانب حياته، الاجتماعية، والعلميّة، ويبرزا مكانته، وجهوده، في مضمار الدرس النحوي، والصرفي، من خلال ما ذُكر عنه في كتب التراجم، مع التدليل على ذلك ببعض ما تضمنته كتبه الموجودة، فكشف خبايا هذا العالم الجليل، وإظهار مكانته، ووضعه في المكان اللائق به بين أقرانه من أساطين اللغة العربية، يُعَدُّ من أهمِّ الأمور المطلوبة ممن يتناوله بالبحث والدراسة، وبخاصة أنَّ هذا الكتاب هو أوّل مصنف يطبع لابن إيّاز.–حسب علمي– نعم قد تكون كتب التراجم شحيحة بأخباره، ولكن ذلك لا يُعفي الأستاذين من التنبيش والتنقيب فيها عن كل ما يتعلق به، كما أنّ عليهما مطالعة كتبه المخطوطة، واستخلاص بعض ما احتوت عليه من معلومات تُثْرِي الموضوع، ويستفيد منها طلاب المعرفة.

ولكن ما توقعته لم يتحقق، فقد جاء حديثهما عنه في غاية الإيجاز والاختصار، ولم يستغرق سوى صفحة ونصف الصفحة من هذه الدراسة، بينما استغرق حديثهما عن ابن مالك سبع صفحات منها، علماً بأنّ علاقة ابن إيّاز بالكتاب ألصق وأوثق من علاقة ابن مالك به، فخدمة الشرح وصاحبه ينبغي أن تكون هي الأساس والمطلب الأول للمحققين، بالإضافة إلى أنّ ابن مالك قد أقيمت حوله دراسات كثيرة متنوعة، وطبع عدد كبير من مؤلفاته التي قُدِّم لها بدراسات موسّعة عنه.(١)

واختصار الحديث عن الشارح هنا يذكرنا بما سبق التنبيه عليه من شدة اقتضاب حديثهما عن الشرح في أول هذه الدراسة.

---

(١) منها: ابن مالك وأثره في اللغة العربية، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بالأزهر، سنة ١٩٤٣ م، والدراسات اللغوية عند ابن مالك بين اللغة وعلم اللغة، تأليف د.غنيم غانم البيعاوي. وتنظر مقدمة كتابه التسهيل، ومقدمة شرحه، ومقدمة إكمال الإعلام بتثليث الكلام، وتنظر مقدمة إيجاز التعريف، فقد ذكر في حاشيته أسماء عدد من مؤلفاته المحققة التي درس في مقدماتها.

## الوقفة الثانية: مع المنهج وطريقة التعامل مع النصوص والفهارس

وقد تضمنت عدداً من الملحوظات نوجزها هنا على أن أقف عند كل واحدة منها حين أمر بها عند تتبعي لصفحات الكتاب.

أولا: المخطوطة المحقّقة:

إنّ اعتماد المحقّقين على نسخة واحدة قديمة نادرة -كما زعما- وعدم سعيهما في الحصول على نسخ أخرى للكتاب كان السبب الأساسي في خروج الشرح بهذه الصورة المشوّهة، المليئة بالأسقاط والتحريف والتصحيف، علماً بأنّ للكتاب نسختين خطيتين غير هذه النسخة: إحداهما: توجد بدار الكتب المصريّة تحت رقم (٣٧) صرف، ومنها مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، والنسخة الأخرى توجد في مكتبة جامعة برينتن بأمريكا، تحت رقم (١٢٨٥) مجموعة يهودا، ومنها صورة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

وقد قام طالب في جامعة أم القرى اسمه: أحمد دولة بن محمد الأمين، بتحقيق هذا الشرح معتمدا على هاتين النسختين، ونال به درجة الماجستير في اللغة، سنة ١٤١١ هـ.

ولو أنّ المحققين الكريمين سعيا في الحصول على هاتين النسختين، ووقفا عليهما أو على إحداهما لما ظهرت طبعتهما بهذه الصور التي يبرأ منها ابن إيّاز.

ثانيا: طريقة التعامل مع النصوص:

الملحوظات:

١- عدم الاعتناء بعلامات التنصيص:

فقد حشد ابن إيّاز في شرحه هذا نصوصا وأقوالا كثيرة لعلماء سبقوه، نقل بعضها نقلا حرفيا، وتصرّف في نقل بعضها الآخر، وينبغي في مثل هذه الحالة أن توضع تلك النصوص المنقولة بين علامتي تنصيص؛ ليتميّز النص المنقول من غيره من كلام ابن إيّاز، ولكن ذلك لم يحصل، وجاء الكلام متصلا

ببعضه يلتبس فيه المنقول بغيره.

٢- إهمال توثيق بعض الأقوال والآراء التي وردت في الكتاب:

من أمثلة ذلك: قال الشارح في ص ٣٥ س ٧: (وقال عبد القاهر: إنّ الفعل تتصل به الضمائر...إلخ).

وفي الحاشية (١) تُرْجِمَ لعبد القاهر، وتُرِكَ النص من غير توثيق نسبته، لا من كتب صاحبه، ولا من غيرها من المصادر الأخرى. وسوف نقف على أمثلة عدة في ثنايا صفحات الكتاب.

٣- توثيق بعض الأقوال والآراء من غير مصادرها الأصلية، مع أَنّ تلك المراجع متوفرة، من أمثلة ذلك:

في ص ٣٤ س ٣: قال الشارح: (وقد ذكر ابن السراج بناء خامسا هو: "هُنْدَلِع" لبقلة).

وفي الحاشية (٧) وثّق المحققان نسبة القول من غير كتب ابن السراج، مع أنّ قوله هذا موجود في كتابه الأصول ١٨٤/٣، وسنأتي على أمثلة أخرى في ثنايا الكتاب.

٤- عدم الدقة في نسبة القراء ات فقد وقع الخطأ في نسبة قراء ة لبعض القراء بسبب التقارب في الكنيـــة.

ففي ص ٢١٨ س ٢ من الأسفل قال الشارح: ولذلك يستضعف الكُلُّ قراء ة أبي عمرو (يَغْفِر لَّكُمْ). وفي الحاشية (٤) قال المحققان: " هو أبو عمر بن إسحاق الجرمي..." والصواب أنّه أبو عمرو بن العَلاء، أحد القراء السبعة، وينظر معاني القرآن للزجاج ١٦٧/٦، وإتحاف فضلاء البشر ١٣٧/١.

٥- تخريج الشواهد؛ الملحوظات:

ترك المحققان بعض الأبيات بدون تخريج وقالا: إنّهما لم يظفرا بتخريجها، والغريب أنّ هذه الأبيات موجودة في كثير من المراجع المتداولة، من ذلك قول الشاعر في ص ٣٦ س١ من الأسفل:

وقالوا ترابِيٌّ فقلت صَدَقْتــمُ أبي من تراب خَلَــقَه الله آدما

قال المحققان في الحاشية (٤): (لم أظفر به). والبيت موجود بدون نسبة في عبث الوليد ص٢٢٥ وفي الضرائر ٨٤ وفي الارتشاف ٢٩٤/٣ وشرح شواهد الشافية١٨.

ومنها قول الشاعر في ص ٤٠ س ٣:

عَـــلٌ الهوى من بعيدٍ أنْ يُقَرِّبَه أمُّ النجومِ ومَرُّ القوم بالعيس

قالا في الحاشية (٢) (لم نظفر بتخريجه).

والبيت لجرير في ديوانه ص ٣٢٨، ويوجد أيضا في كتاب الشعر لأبي علي ٧٥/١، وفي شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٨.

٦- الترجمة للأعلام: فيها ملحوظات متعددة وهي:

(١) – تُرِك بعض الأعلام من غير أن يُتَرْجَمَ له، ومن أمثلته في ص ٧١ س٤ ورد اسم كل من" خطام، وأبي بكر بن الأنباري" ولم يُتَرْجَمْ لهما.

(٢) – لم تُلتَزَم الترجمة للأعلام عند أول ذكر لهم، من أمثلة ذلك: سيبويه ورد في ٣١ وترجمته في ص ٣٧ الحاشية (٧).

(٣) – كُرِّرَتْ الترجمة لبعض الأعلام وكان يغني عن تكرارها الإحالة إلى صفحة الترجمة السابقة.فُعِلَ ذلك بأعلام عدة.

(٤) – لم تُذْكَر مراجع الترجمة لبعضهم من أمثلته: أبو الفتح ابن جني ص٣٣ الحاشية (٤)، وابن السراج ص ٣٤ الحاشية (٥)، والمبرد أبو العباس محمد بن يزيد ص٣٦ الحاشية (١).

(٥) حصل خطأ في بعض التراجم بسبب الاشتراك في الكنية فقد قال الشارح في ص ٣٣ س: ٨ (وقال أبو العباس: لا يكون إلا صفة) فعلّق المحققان في الحاشية (٧) بقولهما: أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الكوفي...)

وهذا خطأ فأبو العباس المراد هنا هو محمد بن يزيد المعروف بالمبرد، وقوله هذا موجود في كتابه المقتضب ٦٨/١.

(٦) – نسب الشارح أقوالا كثيرة للخوارزمي في مواضع مختلفة من الكتاب، وترجم له المحققان في ص١٢٠ الحاشية (٥) على أنه القاسم بن الحسين المعروف بصدر الأفاضل شارح المفصل للزمخشري، وما ذكراه صحيح؛ بدليل وجود جلّ هذه الأقوال المنسوبة إليه في شرحه للمفصل "التخمير" ولكنهما عادا وترجما له في ص٢١٤ الحاشية (٢) على أنه محمد بن العباس أبو بكر الخوارزمي ابن أخت محمد بن جرير الطبري، وهذا خطأ فالنص المذكور في تلك الصفحة موجود في كتاب "التخمير في شرح المفصل" لصدر الأفاضل ٣٨٠/٤.

٧– فهرس الآيات القرآنية: ص٢٦١؛ الملحوظات:

من المتعارف عليه في أغلب مناهج البحث أنّ الآيات القرآنية ترتب سورها وفق ترتيبها في المصحف الشريف، ثم ترتب آيات كل سورة حسب ترتيب المصحف –أيضا–ولكن فهرس الآيات في هذا الكتاب سُلكَ فيه منهج آخر وهو الترتيب الألف بائي حسب الحرف الأول من الآية، وقد نتج عن ذلك أن جاءت أول آية في هذا الفهرس من سورة البقرة، وكذلك كانت آخر آية فيه من السورة نفسها.، وهذا خلاف ما تعارف عليه جل المحققين الكبار من الالتزام بترتيب المصحف الشريف.

٨– فهرس الأشعار: ص ٢٦٣؛ الملحوظات:

أ– لم تُراع حركة الحرف الأخير أو سكونه عند ترتيب الأبيات فقد يأتي حرف مضموم الآخر يعقبه حرف مكسور ثم آخر مضموم أو مفتوح، تنظر الأبيات التي آخرها لام، والأبيات التي آخرها ميم، والأبيات التي آخرها نون، ص ٢٦٤–٢٦٥.

ب– الأبيات التي وضعت تحت حرف الهاء ليس منها شيء رَوِيّه هاء بل الأول منها يدخل في حرف الباء، والثاني يدخل في حرف اللام، والثالث في حرف الميم.وقد امتلأت فهارس الأشعار والألفاظ الغريبة والأعلام بالأخطاء، وقد قمت بتصحيحها، حسب المستطاع.

## الوقفة الثالثة: مع النص المحقق وحواشيه

لا تكاد صفحة في هذا الكتاب تخلو من تحريف أو تصحيف أو أسقاط، يستوي في ذلك المتن والحواشي، وقد تجتمع تلك الأمور في صفحة، وأحيانا في سطر واحد، بل إنّها قد تتكرر في الصفحة الواحدة، والساقط أحيانا يكون حرفا، وتارة يكون كلمة أو كلمات، وقد يكون سطراً أو أسطرا متعددة.

وقد قمت بفحص هذا الكتاب من أوله إلى آخره، متنه وحواشيه، ورصدت ما وقع فيه من خلل وأخطاء، ثم قمت بإصلاح ما أمكنني إصلاحه منها، سالكا في سبيل ذلك الطريقة التالية:

أولا: المتن: -أُثْبِتُ الصفحة والسطر، ثم أنقل النص الملاحظ عليه كما جاء في الكتاب، كاملاً أحيانا، وقد أكتفي ببعضه، واضعا له بين قوسين هكذا ()، ثم أقوم بإعادة ذلك النص مُصَحَّحًا ومُصَوَّبًا، مبتدئا قبله بقولي: "الصـــواب"ثم أضع الموضع الذي صَوَّبته أو أضفته بين معقوفين هكذا [] وقد أذكر بعد ذلك بعض المراجع إذ رأيت أَنَّ الأمر يتطلب ذكرها.

ثانيا: الحواشي: -لم تكن بأحسن حظا من المتن، فقد أصابها مثل ما أصابه، وحلّ بها الذي حلّ به من أسقاط، وتصحيف، وتحريف، وكان تعاملي معها على النحو التالي: -بعد ما أُنهي إصلاح خلل المتن أتحول إلى حواشي، الصفحة فأثبت رقم الحاشية التي فيها ما يحتاج إلى الإصلاح وأثبت رقم السطر الذي وقع فيه الخطأ، ثم أقوم بتصويب تلك الأخطاء وتصحيحها وفق طريقة عملي في المتن.

وقد رمزت للصفحة بـــ"ص" وللسطر بـــ"س".

- التصويبات العامة:

ص٥ س٥ (إن إيّاز) الصواب: ([ابن] إيّاز).

ص٨ س٦: (..أيّام الكامل بن العاول).الصواب: (..أيّام الكامل بن [العادل]).

ص٨ س٨: (يعيش شارع المفصل).الصواب: ([شارح المفصل]).

ص٢٣ س٣: (على سرائر نعمائه).الصواب: (على متواتر نعمائه) كما في جميع النسخ.

ص٢٣: التحقيق: س٣، ٤: (وأُمجِّدُه وإن قصر الشكر من أدراك ثنائه، وأُنَزْهُهُ) الصواب: (و[أمجِّدُه]، وإن قصر الشكر [عن] إدراك ثَنائِه، و[أُنزِّهُهُ]).

س١١: (واحترازاته اللقيطة النافعة وأرجومم) والذي في نسختهما (اللفظية). والصواب: ([اللطيفة] النافعة، وأرجو [ممن]) هكذا في النسختين الأخريين.

س١٢: (والهموم تجاذب فكري) الصواب: (... [تتجاذب] فكري).

ص٢٤: (أمّا أنّه أخف؛ فلأنه على العدة) الصواب: (...فلأنه [أتى] على العدة).

س١٠: (أكثر استعمالا؛ فلكثرة أخويه) الصواب: (فلكثرة [أبنيته بخلاف] أخويه).

ص٢٥س١: (ومع كسرها بناء مطلقا) الصواب: (ومع كسرها [مطلقا بناء]).

س١ من أسفل: (...وليس تكسير لأنه لا نضير له.في الجموع المكسرة..) الصواب: (... وليس [بتكسير]؛ لأنّه لا [نظير] له في الجموع المكسَّرة).

الحاشية (٤) س٢ منها: (جاء صف إلا في حرف) الصواب: (جاء [صفة] إلا في حرف).

س٣ منها أيضا: (ولكنّه بمنْزِل السفر) الصواب: (... [بمنْزلة] السفر).

ص٢٦ س١: (وفِعُل بكسرهما ويكون كذلك كإِبِل) الصواب: (و[فِعِل] بكسرهما).

س٤، ٥: (وأمّا: حبُل..وذلك؛ لأنه يقال: "حُبُل"كعُنُق، و"حبُل"كإبِل، فالمتكلم، بـــ"حبُل" كأنّه قصد الكسر أولا)، الصواب: (وأمّا [حِبُك] ... وذلك لأنه يقال: " [حُبُك] " كعُنُق، و[حِبِك] كإبِل، فالمتكلم بـــ [حِبُك]

كأنه قصد الكسر أولا...).

س٧: (وأكثر ما يكون التداخل من كلمتين كقَنط يقنَطُ بفتح العين منهما) الصواب: (وأكثر ما يكون التداخل [في] كلمتين كقَنَطَ يقنَطُ بفتح العين [فيهما]).

س٢ من الأسفل: (وثلّثَ بمضمومهما) الصواب: (وثلّثَ [بمضمومها]).

الحاشية(١) س١ منها: (وقد دفعت هذه القراء بأنّها) الصواب: (هذه [القراءة] بأنّها).

ص٢٧ س٢: (بضم الفاء وفتح العين) الصواب: ([وفُعَل] بضم الفاء وفتح العين).

س٤: (ويحنص بالفعل الثلاثي) الصواب: ( [ويختص] بالفعل الثلاثي).

س٢ من أسفل: (وقيل: إنّه اسم دويبه باب عرس حكاه الأخفش) الصواب: (وقيل: إنّه اسم دُوَيبَّة [شَبِيهَة بابن]عِرْسٍ، حكاه الأخفش).

الحاشية (٥) س١: (الأخفش سعيد بن مسعدة أبي الحسن الأخفش الأوسط). الصواب: (... [أبو الحسن]...).

س٥: (إلا فتحوا الهمزة على مذهبهم) الصواب: (إلا [أنّهم] فتحوا الهمزة على مذهبهم).

ص٢٨ س٣: (وأمّا الرباعي فجعفر) الصواب: (وإمّا رُباعي [كجَعْفَرٍ]).

س٣ من الأسفل (إن كانت الفاء أصلا) الصواب: (إن كانت [الهاء] أصلا).

ص٢٩: الحاشية (١): (وقيل هو السبع كالأصبع للإنسان) الصواب: (وقيل هو [من] السَّـبُعِ كالأصبع للإنسان...).

الحاشية (٧) س٢، ٣: (لم يشر إلى البقاء في آثاره) الصواب: (لم يشر إلى [أبي] البقاء ).

ص٣٠ س١: (ونقل المازني أنّه رأي الكوفيين) الصواب: (ونقل [الميداني]..) وتنظر نزهة الطرف ص٧ وشرحها للدكتورة سرية، ص١١٢، ١١٥، ١١٦.

س٢: (وطُجْلَب، وجُؤذَر، وجخْدَب.) الصواب: (و [طُحْلب] وجُؤذَر، وجُخْدَب.).

س٤: (ونظيره أنّ إحدى للتأنيث) الصواب: (ونظيره أن إحدى [ألفه] للتأنيث).

الحاشية (٤) س١ (وقال الليث: الهمى نبت) الصواب: (وقال الليث: [البُهْمَى] نبت).

الحاشية (٥) س٤: (آحال...وجعلل).الصواب: ([أحال]...و [جعل]).

ص٣١ س٦: (الجيدة: جُخْذُبِ"بضم الدال) الصواب: (.. [جُخْدُب] بضم الدال).

س٧: (وعلى هذا لو ثبت فتحهما) الصواب: (وعلى هذا لوثبت [فتحها] أمكن أن..).

ص٣٢ س٢: (ويدل على.."والدال الثانية") الصواب: (ويدل.." [فالدال] الثانية).

س٤: (الإلحاق يستدعى مثالاً يلحق به فلو كان هذا البناء معدوما...ما هو يُلحق به) الصواب: (الإلحاق يستدعي مثالاً يُلحق به، فلو كان هذا البناء معدوماً لما ورد عنهم ما هو [مُلحق] به [فإن قيل: فهلاّ كانت النون زائدة والوزن فُنْعَل]) مابين الحاصرتين [] ساقط من المطبوع.

س٩: (روى فيهما الفتح لكن رغم أنّ الضم أجود والنزاع الآن ليس في الأصح) الصواب: (رُوي فيهما الفتح، لكن [زَعَمَ] أنّ الضم أجود...ليس في [الأفصح]).

س١٠: (هذا البناء بدليل مكان) الصواب: (هذا البناء بدليل [إسكان]).

س١١: (...ولو كان منه لقيل: "جخدب "كعُلَبط" و"هُدَبد"...) الصواب: (... لقيل: "جُخَدب" [بفتحها وكسر الدال] كـ"عُلَبط" و"هُدَّبد"...).

س١ من أسفَل: (علابط وهُدَابد) الصواب: (علابط وهدابَد" [وهذابِّن فاعلمه] ").

الحاشية(١) س٣: (وها قليب عُندد) الصواب: (تقول: [هذا] قَليبٌ عُنْدَدٌ).

الحاشية (٢) س٢: (وحمله...وقدكر في عيب) الصواب: (..وقد [ذكر] في عيب).

ص٣٣ س٦، ٧: (...قال أبو عثمان، وأبو الفتح...).

تُرجم لهما في الحاشيتين (٣) و(٤) ولم تذكر مراجع الترجمة.

س٣ من أسفل: (وقال أبو العباس...) تُرجم له على أنه أحمد بن يحيى بن يسار الكوفي، والصواب أنه محمد بن يزيد المبرد، وينظر المقتضب١/٢٠٦.

ص٣٥ س: (إمّا ثلاثي كـ"ذَهَبَ، وعَلِمَ، وإمّا رباعي كـ"دَحْرج") الصواب: (والفعل المجرد إمّا ثلاثي كـ"ذَهَبَ وعَلِمَ [ومَكُثَ]، وإمَّا رباعي..).

س٧: (ووثقله... إنّ الفعل متصل به) الصواب: ([وثقله]... إنّ الفعل [تتصل] به).

س٨: (الضمائر...في هذه النحو...) الصواب: (...في [كتب] النحو).

س٢ من الأسفل: (فَعَل كنَصَر..فأمّا فَعُل..) الصواب: (..فأمّا [فُعِل] فإنَّه مختص بما..).

ص٣٦ س٤: (المبرد..غير متفرع على بناء الفعل) الصواب: (..على بناء [الفاعل]).

س٧: (فإنه أراد: ضَجِرَ، ودَبِرَ، كعَلم لكنَّه سكَّن...ولذلك كرر إسكان الضمة) الصواب: (فإنَّه أراد: ضَجِرَ، ودَبِرَ، كعلِمَ لكنَّه... [وكذلك يجوز] إسكان الضمة).

س٢ من أسفل: (وقالوا ترابي.فقلت صَدَقْتُمْ أبي من تراب خَلْقَهُ اللهُ آدم).

قال في الحاشية (٤): (لم أظفر به)، والبيت موجود في كثير من المراجع، منها: عبث الوليد ص٢٢٥، ونسب فيه لبعض الشيعة، ويوجد في ضرائر الشعر ص٨٤، وشرح شواهد الشافية ١٨، والارتشاف٣/٢٩٤.

ص٣٧ س٦: (...تفرعوا عبابيد) الصواب: ([تفرقوا]...).

الحاشية (٦) س١: (عن صفة إلى صيغة) الصواب: (عن [صيغة] إلى..).

ص٣٨ س٢، ٣: (فالجواب: وزنه: فَعلَ كعَلَمَ سكنت عينه، ويدل على ذلك أنه لا جائز أن يكون فتحها...؛ لأنَّ ما عينه ياء على: فَعُل بالضم...) الصواب: (فالجواب: وزنه: فَعلَ، كــ"عَلمَ"سكنت عينه، والدليل على ذلك أنَّه لا [يجوز] أن يكون [بفتحها]؛ إذ لا يسكن،...لأنَّ ما عينه ياء [لا يأتي] على فَعُل بالضم).

س٨: (وأيضا فبقاء فَعِل جامد ضعيف) الصواب: (وأيضا [فهذا] فعِل جامد ضعيف).

ص٣٩ س٤: (فيجيء على حرف واحد).الصواب: ([فتجيء] على حرف واحد). س٥: (ويجيء على أربعة أحرف إلا ورابعها حرف لين) الصواب: (و [لا] تجيء ).

س٨: (وليس معها حرف لين) الصواب: (وليس [رابعها] حرف لين).

ص٤٠ س١: (بدليل صرفها كثيرا في عَلّ) الصواب: (بدليل [حذفها] كثيرا في علّ).

س٣: (علّ الهوى من قريب أن يقربه أمُّ النجوم وقدُّ القوم بالغلس) الصواب: (علّ الهوى من [بعيد] أن يُقَرِّبَهُ أمُّ النجوم [ومَرُّ] القوم بـــ[العيس]).

قال في الحاشية (٢): لم نظفر بتخريجه. وهو لجرير في ديوانه ص٣٢٨ وفي كتاب الشعر لأبي علي١/٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش٨/٨٧.

س٣ من أسفل: (صيغ للمفعول أو لأمرٍ) الصواب: (صيغ للمفعول أو [للأمر]).

ص٤١ س١، ٢: (فنحو: "حبُل" و"دُئل") الصواب: (.. [حبُك] ودُئِل).

س٧: (وأمّا المحذوف فيه فنحو) الصواب: (وأمّا المحذوف [منه] فنحو).

س٨: (وهذا أينق قيل: أصله أنوق). الصواب: (.. [وكذا] أينق قيل: أصله أَنْوُق).

س١ من الأسفل: (لأن التعبير ( ) بالتغيير) الصواب: (لأن [التغيير يؤنس] بالتغيير).

ص٤٢ س٣، ٤: (وأمّا الاسم المشبهة للحرف فنحو: "مَنْ" و"كَمْ" و"إذا" فهذا النوع لا يحمل عليه بزيادة ولا حذف). الصواب: (وأمّا الاسم [الْمُشَبَّه بالحرف] فنحو: "مَنْ" و"كَمْ" و"إِذَا" فهذا النوع لا [يحكم] عليه بزيادة..).

ص٤٣ س٢: (الكلمة في باب دون، وهو قليل) الصواب: (الكلمة في باب [ددن] و..). س٦: (لأن "مفعولا"بناء خارج) الصواب: (لإنَّ [فَعَلُولاً] بناء خارج عن أبنية).

ص٤٤ س١، ٢: (المصوغ للأمر...؛ لأنه من "وَعِي" فحذف الواو من "يعي"). الصواب: (وأمّا..؛ لأنه من ["وَعَيْت"فحذفت] الواو [هنا لوجوب حذفها] من"يَعِي").

س٤: (وما تُعْلم زيادته من الحروف) الصواب: (وما [لم] تُعْلَمْ زيادته..).

س٧، ٨: (وهذا "لا" يحتاج إلى أربعة فصول) الصواب: (..وهذا يحتاج إلى أربعة فصول).

س٥ من أسفل: (مادة لما بيّنا من الأبنية) الصواب: (مادة [لما بنيّ منها] من الأبنية...).

ص٤٥ س١، ٢: (والثاني: ألا ترى "أنّ" سقوطها في "خرج" وكذلك ألف "خارج" وياء "يخرج" كسقوطهما "في خرج..) الصواب: (والثاني... ألا ترى [إلى] سقوطها في "خرج" وكذلك ألف "خارج" وياء "يخرج" [لسقوطهما] في "خرج").

ص٤٧ الحاشية (٥) البيت: (هويت السمان فشيبني). الصواب: (.. [فشيبنني]).

ص٤٨ س١: (دون غيرها؛ لأن أوّل ما زيد..) الصواب: (..لأنَّ [أولى] ما زيد..).

س٢: (أنها إذا خلت فإنها لا تخلو.) الصواب: (أنّها إذا خلت [منها] فإنّها لا تخلو من الضمة).

س٣: (..فما كثر استعمالها). الصواب: ([فلَمّا] كثر استعمالها كانت

بالزيادة أولى).

س٤ (...بأنواع التصرفات فيما ليس كذلك وباقي الحروف الزوائد مبنية بها) الصواب: (بأنـــواع [من] التصـــرفات [لا توجد] فيما ليس كذلك، وباقي الحروف الزوائد [مشبّهة] بها).

ص٤٩: (ووبها غنة فمد الى الخيشوم). الصواب: (وبها غنة [تمتدّ] إلى ..).

س٢: (وأنّ النون بها غنّة وهي إذا كانت ساكنة في الخيشوم تمدّ فهي كامداد الألف) الصواب: (وأنّ النون بها غنّة، وهي إذا كانت ساكنة في الخيشوم [تمتدّ فيه كامتداد]..).

س٦ آخره: (لم يك الحق) هذا جزء من بيت لسحيل الأسدي، وهو قوله:.

لم يكُ الحقُ على أن هاجهُ    رسمُ دار قد تعفّى بالسَّرَرْ.

تنظر النوادر لأبي زيد ص٢٩٦، والمنصف٢/٢٢٨.

ص٥٠ س١ (همس تناسبه حروف العلة) الصواب: (همس [تناسب به] حروف العلة).

ص٥١ س٥: (التسديس فأبدلت تاء وكذلك) الصواب: (فأبدلت [السين] تاء و...).

ص٥٢ س٤: (فأولها الاشتقاق وهو اقتطاع فرد عن أصل تدور في تصاريفه) الصواب: (...وهو اقتطاع [فرع من أصل يدور] في تصاريفه).

ص٥٣ س٤: ("فَعَلْلٌ" كسَفَرْجُل...) الصواب: ([فَعَلُّـــلٌ] كسَفَرْجُل).

ص٥٤ س٢ من أسفل: (اعلم أن التصريفيين بماملون الحروف الأصلية بالفاء). الصواب: (..التصريفيين [يقابلون] الحروف الأصلية بالفاء، والعين، واللام..).

ص٥٥ س٢: ("..و"عَنْتَرِيس"فَعْلَليل).الصواب: (..وعَنْتَرِيس [فَنْعَليل]).

س٣: (..أنّ الزائد قد لا يقال بلفظه..) الصواب: (أنّ الزائد قدلا [يقابل] بلفظه).

س٥: ("افطعل" وإن كانت الطاء زائدة فيه.). الصواب: ("افطعل"وإن

كانت الطاء زائدة فيه؛ [لكونها بدلا من زائد، وفعلوا ذلك تنبيها على الأصل المبدل منه]) سقط ما يوازي سطرا وهو ما بين المعقوفين [].

ص٥٥ س٦: (ومنها أن يكون..ولا يقال: فلعد).الصواب: (..ولا يقال: [فَعْلَد]).

س٧: (..: فعومل بما يعامل به..).الصواب: (.. [فَقُوبل بما يقابل] به..).

س١ من الأسفل: (ولا يقال: فَعْوَل، ولا فَرْعَل) الصواب: (ولا يقال: [فَعْرَل] ولا فَرْعَل).

ص٥٧ س٨: (وكتاب لأنها مأخوذ من العجز) الصواب: (؛ لأنها [مأخوذة] من العجز).

ص٥٨ س٣: (فإن قيل: فما الدليل على أنَّ صيصه) الصواب: (..على أنَّ [صيصية]).

س٤: (...والأصل هو: "صوه") الصواب: (...والأصل هو: [صِوْصِوَة]).

س٦: (لقيل: "الصواصي" ولَّما ثبت أصالة الأول دلَّ ذلك على أَصالَة الثانية إذا كان..) الصواب: (لقيل: "الصواصي" ولَّما ثبت أصالة [الأولى] دل ذلك على أصالة الثانية [إذ] كان).

س١، ٢ من أسفل: (يكون أحدهما أصلاً والآخر زائدا..أنَّ ذلك لا يجوز الحمل عليه،).

الصواب: (يكون أحدهما أصلاً، والآخر زائداً لـزوال التكـرير، وقد تقدم أنَّ ذلك لا يجوز الحمل عليه [والمصنف نبّه على ذلك بقوله فيما بعد: وكون التكرير على نحو: سَمْسَم]).

ص٥٩ س١: (وقوله: أَو حرف مقرون).

في الحاشية (١): (لم يقل ابن مالك: مسبوق...) والصحيح أنّ كلمة "مسبوق" موجودة في عدد من نسخ المتن، وهي الموجودة في نسختي دار الكتب المصرية والنسخة الأمريكية، وتوجد أيضا في شرحه لأبي حفص عز الدين عمر.

س٥، ٦: (...والتطرف على الساكن بالتغيير أولى من التطرف على

المتحرك). الصواب: (...و [التطرق] على الساكن بالتغيير أولى من [التطرق] على المتحرك).

ص٦٠ س١: (كما تقول في عثوثل) الصواب: (كما تقول [عَثَوْثَل]).

س٢: (وعقنقل، فإذا نعدّ أن الحاء الأولى زائدة وكذلك الميم ا لأولى). الصواب: (و"عقنقل"فإذا [ثبت] أن الحاء الأولى زائدة [فكذلك] الميم الأولى. [ومذهب يونس أنّه الثاني، وتعلق بوجهين]).

س٤: (..إذ كان واحده خَفْقَق).الصواب: (إذ كان واحده [خَنْفَقِيق]).

ويراجع الكتاب ٣٢٠/٤ والمنصف١٣٦/١، والممتع٢٦٧/١.

ص٦٠ س٢ من أسفل: (...وتقدم أن الزائد أولى بالحذف).

في نسختين من الشرح ([ومعلوم] أنّ الزائد أولى بالحذف).

ص٦٢ س١: (أكثر من أربعة أحرف) الصواب: (أكثر من [ثلاثة] أحرف).

س٤: (بعد الهمزة حرفان وليس) الصواب: (بعد الهمزة حرفان [أصليان] وليس).

ص٦٣ س١: (لأن الرباعي..نحو: يُدَحْرَج) الصواب: (لأن..نحو: [مُدَحْرِج]).

س٢ (ذلك قولهم في التصغير: "أُصَيْطِبِلّ") الصواب: (قولهم في التصغير: [أُصَيْطِب]).

س٣: (قال أبو البقاء ..) ترجم له المحققان على أنّه: عبد الله بن الحسين العكبري؛ ولم يوثقا القول من مراجعه، بل اكتفيا بذكر مراجع الترجمة، ولم أعثر على هذا القول فيما لدي من مراجع.

س٤: (أحدهما أنّهما ثقيلة...) الصواب: (أحدهما [أنّها] ثقيلة).

ص٦٤ س١: (وقال بعضهم: ...في الرباعية، وإنما قلّ ذلك). الصواب: (وقال بعضهم: .. [في الرباعي] وإنّما قلّ ذلك [فيه] لقلته في الكلام..).

س٢: (إذا تكثر لم يكثر التصرف فيها) الصواب: (إذا [لم تكثر] لم يكثر التصرف فيها).

س٣: (ولَمّا كان الخماسي"على"حرف واحد). الصواب: (ولَمّا كان [الخماسي

أقلّ منه لم يكن له مثال أصلا، فَرُدَّ عند الجمع إلى الرباعي، ولذلك زيد في الثلاثي أربعة أحرف، وفي الرباعي ثلاثة أحرف، وفي] الخماسي حرف واحد).

سقط ما يعادل سطرين، وقد زاد المحققان كلمة "على" وقالا في الحاشية (٣): زيادة اقتضاها السياق، والحقّ أنّ السياق لا يقتضيها، ولكن سقوط بعض الكلام هو السبب في عدم وضوح النص مما أحوجهما إلى هذه الزيادة التي ليست صحيحة.

س٥: (قام الدليل على أصالتها). الصواب: (قام الدليل على [زيادها]).

س١ من أسفل (ولا يقضى بزيادة إلا بثبت) الصواب: (ولا يقضى [عليها] بزيادة إلا بثبت).

ص٦٥ س١: (وصفراء، فإنّ الهمزة فيه (  ) بدل من ألف التأنيث). الصواب: (وصفراء فإنّ الهمزة فيه [عند المحققين] بدل من ألف التأنيث).

س٣: (وإنما ذكر هاهنا للفظها فاعرفه) الصواب: (وإنما [ذكرت] هاهنا للفظها، فاعرفه).

ص٦٦ س٢: (كما في"فتيان"وهو من"الفتى) الصواب: (كما في [فينان؛ إذ] هو من [الْفَنَن]).

ص٦٧ س٢: (وكذلك فيما [فيه] عدول) الصواب: (فيما [عدل] عن اسم الفاعل) وما زاده المحققان في الحاشية (٢) ليس من النص.

س٣: (...وكذلك في مأسدة ومسبعة).

الصواب: (...وكذلك في مأسدة ومسبعة [للموضع الذي يكثر فيه ذلك]). ما بين العلامتين [] ساقط من المطبوعة.

س٥: (..لملازمة ميم معد في الاشتقاق).الصواب: ([كملازمة] ميم معد في الاشتقاق).

س٣، ٤ من أسفل: (صار على خلق معدي، أوتعلم كلامه وهو"يَفَعْلَلَ كـ: يدحرج) الصواب: (...صار على خلق [معدٍ أو تكلم بكلامه] وهو [تَفَعْلَل] كتدحرج).

س٢، ١ من أسفل: (..وتمددع إذا لبس الدرع) الصواب: ([تمدرع] إذا لبس الدرع).

س١: من أسفل: (من المنديل من قبل الغلط) الصواب: (من المنديل من [قبيل] الغلط).

ص٦٨ س١: (وتمدّل قال أبو عثمان: وهو كلام أكثر العرب) الصواب: ([وتندّل] قال).

س٢ من أسفل: (فيها وايضاً فإنّ الزيادة أولا لا يمكن تمكينها حشوا) الصواب: (فيها، أيضاً فإنّ الزيادة أوّلاً [لا تَتَمَكَّن تَمَكُّنها] حشواً).

ص٦٩ س٢ (نحو ادّحْرَجَ"فإنّ الفعل..) الصواب (نحو ادّحْرَجَ [ويَدّحْرِجُ] فإنّ الفعل..).

س٣: (يجوز أن نلحق أول الفعل زيادتان وثلاث) الصواب: (يجوز [أن تلحق] أول..).

ص٦٩ س٣ من أسفل: (في الاسم ثلاثيا ولا رباعيا إلا ما شذّ من ذلك قولهم..) الصواب: (..في الاسم [لا] ثلاثيا ولا رباعيا إلا ما شذّ من [قولهم] "رجل انقحل وانزهو").

س٢ من أسفل: (الهمزة والنون منهما زائدتان؛ لأنّهما مشتقان ... ولا نضير لهما) الصواب: (...[فيهما] زائدتان؛ لأنّهما مشتقان من "القحل" والزهو" ولا [نظير] لهما).

ص٧١ س٣: (وسيبويه قد ذلك فارتضاه أبوعلي) الصواب: (وسيبويه قد [ذكر] ذلك).

س٤: (قول خطام، أنشده أبو بكر بن الأنباري) لم يترجم لخطام، وأبي بكر ابن الأنباري.

ص٧٢ س٢: (فكيف جاز دخول أم من حروف الاستفهام، وأخلصت للعطف). الصواب: (فكيف جاز دخول أم [على كيف وهما] من حروف الاستفهام؟ [فالجواب: أنهم نصوا على أنّ"أم"جُردت من الاستفهام] وأخلصت

للعطف).

س٣: فلا يجوزأن تجرد كيف"في الاستفهام) الصواب: (أن تجرد"كيف [من] الاستفهام).

س١ من أسفل: (وقوله: ..نحو مدحرج ومرهف) الصواب: (..مُدَحْرَج و[مُسَرْهَف]).

ص٧٣ س٢: (ما هو في سُنْدُس وسِمْسِم) الصواب: (في [قَرْقَف] وسُنْدُس، وسِمْسِم).

س٤: ("قَرْقَف""فَعْلَل"فالقاف فاء والراء علينّ) الصواب: (فالقاف فاء والراء [عين]).

ص٧٣ س٥: (أن يكون "مَفْعلاً" لأنه لم يعهد).الصواب: (أن يكون [فَعْفلاً]؛ لأنه..).

س٢ من أسفل: (وهو عند الكوفي"فَصْل"..) الصواب: (..وهو عند الكوفيّ [فَعْل]..). وفي الحاشية (٣) ذكر المحققان أنّ المراد بالكوفي الأخفش الأوسط. والقول بأن الأخفش الأوسط كوفي لم أقف عليه في أي مرجع، نعم قد يوافقهم في بعض الآراءٍ ولكن ذلك لا يصيّره كوفيا، والمرجعان اللذان أحالا إليهما لم يذكرا أنّه كوفيٌّ.

ص٧٤ س٦: (ولا يشتق منه، فانسد ( ) باب عرفان الزيادة منه، وأيضا فإنّ ذلك..) الصواب: (ولا يشتق منه، فانسد [حينئذ] باب عِرْفَانِ الزيادة [فيه] وأيضا فإنّ ذلك..).

س٧: (ووأمّا الثاني فلأنّ ألف "لا" لو كانت) الصواب: ([وأمّا] الثاني..).

س٤ من أسفل: (نعم لوسمي بالحرف الذي آخره ألفٌ نحو"ال"لحكت أن ألفه..) الصواب: (نعمل وسُمِّي..نحو: [إلى لحكمت] أنّ ألفَه منقلبة عن واو؛ لكونها لم تُمَلْ).

س٣: من الأسفل: (لم تمل؛ ولذلك..في التثنية"أَلَوَانّ") الصواب: (..في التثنية [إِلَوَان]).

ص٧٥ س٢: (لا تسوغ أمالته، كـ"قفا" وكماقيل: "قُفَوانّ" قيل: ألوان).
الصواب: (لا تسوغ [إمالته] كـ"قفا" فكما قيل: [قَفَوَان] قيل: "إِلَوَان").
س٣، ٤: (ذلك... مخلوعا فيه الضم أن يعرقب، فيقال: "ضَرَب"). الصواب: (مخلوعا [منه الضمير] أنْ [يعرب] فيقال: [هذا ضربٌ] ورأيت ضرباً، و..).
ص٧٥ الحاشية٢ س٢: (في الحروف غير منقلبة لأن) الصواب: (في..غير منقلبة [لأنّه]).
ص٧٦ س٤: (فالجواب: ...من العين) الصواب (.. اللام أولى من [إعلال] العين).
س٥، ٦: (وأجازه بعض المتأخرين) الصواب: ([واختاره] بعض المتأخرين).
س٥ من أسفل: (وزيدت...نحو: نَفْعل، وانصرف واحرنجم ومسلمين وغضنفر) الصواب: (وزيدت..نحو: نَفْعَل، وانصرف، واحرنجم ومُسْلِمَيْنِ [ومُسْلِمِينَ] وغَضنفر).
س٣ من أسفل: (..النون في أول المضارع إذا كان المتكلم مع غيره أو للواحد الْعَظِم) الصواب: (وزيدت النون في أول...إذا كان [للمتكلم] مع غيره أو للواحد [العظيم]).
س١ من أسفل: (ألا ترى أنّه حرف أغنى خفيف) الصواب: (أنه حرف [غُنِّيٌّ] خفيف).
ص٧٧ س٢: (ووزنه "افْعَنْلَل" والفعل الرباعي) الصواب: (... [والفعل رباعي]).
س٣: (وزيدت بعد التثنية كقولك: "الزيدان") الصواب: (وزيدت [بعد ألف] التثنية).
س٤ من أسفل: (الإعراب..ما كان له عِوَضٌ الصواب: (.عُوِّضَ [النون منهما جميعاً]).
س٢ من أسفل: (للَزَمهم انقلابه لوقوع ألف التثنية قبله أو حذفه لالتقاء الساكنين).

الصواب: (لَلَزِمهم انقلابه؛ لـــوقوع ألف التثنية قبله، أو حذفه؛ لالـــتقاء الساكنين [فجعلوا العوض نونا؛ لأنَّها أشبه بها، وهذه النون مكسورة في التثنية على أصل التقاء الساكنين] ). ما بين المعقوفين [] ساقط.

ص٧٧: في الحاشية نسب البيت لرجل من بني ضبة، ولم يذكر الخلاف في نسبته، مع أنه ينسب لرؤبة كما في ملحق ديوانه ص١٨٧، وينسب لزياد العنبري كما في إيضاح شواهد الإيضاح س١٧٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي س٨٦٩.

ص٧٨ س٤ من أسفل: (والثـــاني أنّه يجوز أن يكون ذلك حرف للإعراب...). الصواب: (والثاني: أنّه يجوز أن يكون [جُعِلَ النونُ حرفَ الإعراب] تشبيهاً بالجمع).

س٢ من أسفل: "البيت"لم ينسب في الحاشية لقائله مع أنه منسوب للصمة بن عبد الله في العيني١/٨٦، والخزانة ٨/٥٨.

س١ من أسفل: (فعلى حركة النون) الصواب: (فعلى [هذا] حركةُ النون حركةُ إعراب).

ص٧٩ س١: (وللفراء مذهبان في نون التثنية وكسرها استقصيت الكلام عليها..) الصواب (وللفراء مذهبان في نون التثنية وكسرها [وقد] استقصيت الكلام [عليهما].

س١ من أسفل: (وقعت لموقع الألف الزائدة ) الصواب: (وقعت [موقع] الألف...).

الحاشية (٤): (في اللسان.."العفنقل": مارتكم) الصواب: (في اللسان.. "العقنقل": ..).

الحاشية (٥): (في اللسان جحفل..."الجنفل") الصواب: (.. [الْجَحَنْفَل]).

ص٨٠ س٢ من أسفل: (نحو "جَحَنْفَل" ألا ترى لولا زيادة النون لكان..) الصواب: (نحو حجنفل، ألا ترى [أنّه] لولا زيادة النون؛ لكان كـ"سَفَرْجَل")

ص٨١ س٦: (مطاوع "فَعَلَ"كقولك: ناولته فَتَنَاول...).

الصواب: (مطاوع [فَعَّلَ] كقولك: [كَسَّرْتُه فتَكَسَّرَ، وتَفَاعَل مطاوع فَاعَل] كنَاوَلْتُه فتَنَاوَلَ...).

س٣من أسفل: (وتزاد علامة [التأنيث]) الصواب: (وتزاد علامة [للتأنيث]).

س١ من أسفل: (..والهاء الثانية في الوقف) الصواب: (..والهاء [هي الثابتة] في الوقف).

ص٨٢ س٢: (والإشمام، وغير ذلك فهو خارج عن الأصل) الصواب: (والإشمام وغير ذلك [مِمَّا] هو خارجٌ عن الأصل).

ص٨٣ س (والكوفي يذهب إلى أنّ الهاء الأصل) الصواب: (يذهب إلى أنّ الهاء [أصلٌ].

س٧: (متعد نحو: "استخفّة و"استأخر"..ويكون فعلٌ منه متعديا). الصواب: (استخفّه [واستقبحه، وغير متعد نحو استقدم] واستأخر..ويكون [فَعِلَ] منه..).

س٨: ("واستعلم"..وغير متعد "قَبُحَ، واستقبحَ) الصواب: (..وغير متعد [نحو] قَبُحَ..).

ص٨٣ س١ من أسفل: (وثالثهما أن يكون..) الصواب: ([وثالثها]....).

ص٨٤ س٣: (الأول والثاني يحفظ) الصواب: (الأول [والباقي] يحفظ).

س٥، ٦، ٧: (وقوله"وفروعه"أي: مع المستقبل، والمصدر، اسم الفاعل، واسم المفعول والأمر، والنهي. كقولك: استخرج يستخرج، استخراج، فهو مُسْتَخرِج ومُسْتَخْرَج) الصواب: (وقوله "فروعه" أي: مع.. كقولك: يستخرج ومُسْتَخْرَج، ومُستَخرِج، واستخرجْ ولا تستخرِجْ [وهنا تنبيه وهو أنَّ ذلك قد زيد في المصدر نحو: "استخراج" وليس فرعا على "استفعل" عند البصريين، بل عند الكوفيين]).

ما بين العلامتين [] ساقط.

س٢ من أسفل: (مطردة ويكون في نحو: ...والأصل: فيما لما..). الصواب: (زيادة مطردة [للوقف] نحو [قولك]...فيمَا [و] لمَا... [بالألف]..).

ص٨٥ س٣: (...قال الكميت) في الحاشية (٢): (البيت أخلّ به ديوان

الكميت بن زيد) وما في الحاشية صحيح ولكن، المحققين لم يذكرا ما ورد من نسبة البيت إلى كعب بن مالك الأنصاري كما في ديوانه س٢٥٥، وسيرة ابن هشام ١٤٧/٣، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٢٢٠/٥، ٢٢٢.

س٦: (على ما قام يشتمني لئيم كخنـــزير تمرّغ في دمال).

قال في الحاشية (٣): (لم نظفر بتخريجه) وأقول: إن البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص٧٩، والرواية فيه "في رماد" بالدال وهي الصحيحة ؛ لأن القصيدة التي هو ضمن أبياتها دالية، ويروى "في دمان" بالنون، ويروى في "الدهان" وقد ورد البيت في كثير من المراجع منسوبا إلى حسان في بعضها وبدون نسبة في بعض، ينظر معاني القرآن للفراء ٢٩٢/٢، والتكملة ص٢٧، والمحتسب ٣٤٧/٢، والأمالي الشجرية ٥٤٧/٢، وإيضاح شواهدالإيضاح ٣٨٢/١، وشرح الجمل ٤١٥/١، والمغني ص٣٣١، وشرح شواهده للسيوطي ص٧٠٩.

ص٨٥، الحاشية (٤) س: ٢ (ويقال: للمسرجين الدمال) الصواب: (ويقال [للسّرْجِين]).

ص٨٦ س١، ٢: (مثل..أتوا بالهاء مخافة مجيء الحركات الدالة على الألفات المحذوفة ) الصواب: (...أتوا بالهاء [محافظة على] الحركات الدالة على [اللامات] المحذوفة ).

س٣ من الأسفل: (من حيث كان موضوعة ) الصواب: (من حيث [كانت] موضوعة ).

س٢ من أسفل: (.على حركات في الإعراب) الصواب: ([على حركات الإعراب]).

ص٨٧ س١: (ارْفَضُ من تحتُ وأضحى من عَلُهْ). الصواب: ([أرْمَضُ] من تحتُ وأضحى من عَلُهْ).

س٤: (قال ابن الخشاب) لم يوثق المحققان هذا القول.

س٤ من أسفل: (والأصل: هناوَ"فعال" من "هَنْول" فادلت الواو هاء ...). الصواب: (والأصل هَناوٌ [فَعَال] من [هَنُوك فأبدلت] الواو هاء ...).

ص٨٨ س٢: (اللام...وعليه أها ابعد) الصواب: (..و[علته] أها أبعد الحروف..).

س٤: (فهي نقيضة "ها"فالتي للتنبيه) الصواب: (فهي نقيضة "ها" [التي] للتنبيه الدالة ).

س٢، ٣ من أسفل: (كقولك: ذلك، وذلكم، وإلالك، وتلك وتلكما وتلكن) الصواب: (كقولك: ذلك [وذلكما] وذالكم، [وأولئك]، وتلك وتلكما [وأولئكنَّ]).

ص٨٩ س٤ من أسفل: (والرابع: أن تستعمل بحرف التثنية وحده كقولك: "هذا") الصواب: (والرابع: أن تستعمل بحرف [التنبيه] وحده كقولك: "هذا").

س٢، ٣ من أسفل: (والثاني: أنّ هذه الكاف....إذ لا يكون إلا بحرف الإضافة وهو غير موجود أو بالإضافة وهو ممتنع؛ لأن أسماء الإشارة معرفة فما اغناه عنها). الصواب: (والثاني: أنّ هذه الكافَ حرفُ خطاب لا موضعَ لهامن الإعراب؛ بدليل أنّها لا تكون رفعا؛ لعدم الرافع ولانصبا؛ لعدم الناصب، ولاجرا؛ إذ لا يكون إلا بحرف، [أو إضافة] وحرف الجر غير موجود، والإضافة [ممتنعة]؛ لأنّ أسماء الإشارة معرفة فما [أغناها عن الإضافة.]ا).

ص٩٠ س٤: (أصلا..إلازوائد لمالم يعرض التكرير) الصواب: (..إلا زوائد [ما لم]..).

س٦: (إذ الكلمة أهاكانت ثلاثية..) الصواب: (إذ الكلمة [إنّمَا] كانت..).

س٣ من أسفل: (ونُقِل زيادة هذه الأحرف خاليَّة مما....ولايَسْلَمُ ذلك إلا بدليل). الصواب: ([وتَقِلُّ] زيادة هذه ... ولا [يَسَلّمُ] ذلك إلا بدليل [كسقوط همزة شَمْأَل، واحْبَنْطَأَ، في الشُّمُولِ والْحَبْطِ، وميم دُلامِصٍ، وزُرْقُمٍ في الدِّلَاصَة والزُّرْقَة])

ص٩١ س٤ من أسفل: (في احبنظى..فوزنه: أفْعَلاءٌ ) الصواب: (في [احْبَنْطَأَ]..فوزنه [افْعَنْلَأَ]).

س٢ من أسفل: (درع دُلنص ودُلامص) الصواب: (دِرْعٌ [دَليصٌ ودلاَصٌ]).

ص٩٢ س٢: (من الأربعة معناه دليص) الصواب (من الأربعة [و] معناه دَلِيصٌ).

س٤ (أنّ "فعالاً" إنّما يُبنى من الثلاثي) الصواب (أنّ [فَعَّالاً] إنَّمَا يُبْنَى من الثلاثي [لا غير]).

الحاشية (١) س٢: (أنّهما مشتقان من الليص... وأما ما هي ثبت فدلامص...). الصواب: (أنّهما مشتقان من [التدليص]... وأمّا ماهي ثبت [فيه] فدُلامص...).

الحاشية (٢) س٢ منها: (..قولهم: دِلاَمص ودُلِيص) الصواب: (.. [دِلاص] ودَلِيص..).

ص٩٣ س٢: (فقالوا: الأرض مثعلة، وتعقرة للكثيرة العقارب والثعالب). الصواب: (فقالوا: [أَرْضٌ مُثْعلَةٌ، ومُعْقرَةٌ، لكثيرة] العقارب والثعالب).

س٣، ٤: (..وكذلك فعلوا في"لأَل" ( ) وتقول في مثال "دلامص" من "وأيت"....) الصواب (وكذلك فعلوا في"لآل" [والفراء حذف الثالث] وتقول في مثال" دُلَامِص").

س٣ من أسفل: (زائدة؛ لأنَّهَا ليست طرفاً؛ إذبعدها ياء أخرى، بعدها صاد دُلامص.) الصواب: (زائدة ؛ لأنَّهَا ليست طرفاً؛ إذ بعدها ياء أخرى [مقدرة بأزاء] صاد "دُلَامِص"..).

س١ من أسفل: (..؛ لأنه مأخوذ من الزرقة، ووزنه"فُعْل") الصواب: (..ووزنه [فُعْلُم]).

ص٩٤ س٦: ("فَعْلَن" وقبلهما ضيفن عن أبي عثمان، وعند أبي زيد...). الصواب: (..و [مثلهما] ضَيْفَن [عند] أبي عثمان [؛ لأنّه من الضَّيْفِ] وعند أبي زيد..).

س٢ من أسفل: (...ووزنه"فَيْعَل"كـ"صَيْرَف"و"خَيْفَق"وقال بعضهم: هذا قوي) الصواب: (...ووزنه"فَيْعَل"كـ"صَيْرَفٍ" و"خَيْفَقٍ" [واشتقاقه من قولهم:

"ضَفَنَ" الرجل إذا جاء ضَيْف الضَّيْف، وأقول: إن كان الضَّيْفَنُ نَفْسَ الضَّيْف فالقول الأول، وإن كان لمن يجيء معه فالقول الثاني] وقال بعضهم...).

الحاشية (٤): (إذا جاء للضيف ضيفن) الصواب: (إذاجاء ضيف جاء للضيف ضيفن).

الحاشية (٨) السطر الأخير: (فيعمل قال..) الصواب: (فَيْعَل...).

ص٩٥ س١: (فالهاء زائدة، ووزنه"فعلمات") الصواب: (فالهاء زائدة، ووزنه [فعلهات]).

س٣: (..وقد جاءت"الأمهات"منهما) الصواب: (..وقد جاءت"الأُمَّهَاتُ" [فيهما]).

ص٩٦ س١ (أُمَّهتي خِنْدفٌ والبأس أبي) الصواب (أُمَّهَتي خِندِفُ [واليأسُ] أبي).

س٢: (وفي كتاب العين: "تأمَّهت أمَّاً"....والأول أظهر كقولهم: أمٌّ بينة الأمومة ) الصواب: (وفي كتاب العين: "تأمَّهَت أمَّاً"قال أبوالفتح: والأول أظهر؛ [لقولهم] : أمٌّ.).

س٤، ٥: (والتحقيق..والترجيح للنقل والقياس) الصواب: (والترجيح [معنا] للنقل).

س١ من أسفل: (وأمّا القياس فإنّ اعتماد زيادة الهاء أولى من اعتماد حذفها..) الصواب: (وأمَّا القياس فإنّ [اعتقاد] زيادة الهاء أولى من [اعتقاد] حذفها؛ لأنّ مازيد..).

ص٩٧ س، ٥، ٤، ٦ (لأنه نقول: أمُّ وأمّهات ثلاثيات، الهمزة فاء والميمان عـــين مضاعفة والهاء لام فهي إذاً مما يَعْعقبُ عليه لامان الهاء تارة والميم أخرى، وهذا له نظائر كسنة وعضة على رأي).

الصواب: (لأنّه [يقول:]: "أمٌّ و[أُمَّات"ثلاثيان، والهمزة فاء، والميمان عين ولام. و"أُمَّهَة] وأمّهَات" [ثلاثيان] والهمزة فاء والميمان عين مضاعفة والهاء لام، فهي- إذاً- مِمَّا [يَعْتَقِبُ] عليه لامان الهاء تارة، والميم أخرى، وهذا له نظائر

كسَنَة، وعضَة ..).

من قوله: (في مثله على الأول) في س٧ ص٩٧ إلى نهاية قوله: (يا هناه على رأي وهذا بيِّن) س٥ ص٩٨ تقدم عن مكانه؛ فموضعه الذي يجب أن يكون فيه بعد قوله: (وهو رأي سيبويه فتقول: ...) في وسط س٤ ص٩٩.

وحصل سقط بعد السطر الأخير من ص٩٧، والسقط هو: ([فإن قيل: فهلاّ عكست وحكمت بأصالتها لهذه العلة ؟ فالجواب: أنّ ذلك يلزم منه مخالفة الأصول، ولا كذلك ما ذكرناه]).

ص٩٨ س٣: (تكلمت العرب بذلك وفرقته) الصواب: (تكلمت العرب بذلك [وصرَّفتْهُ]).

س٦: (...لأنه من البلع، وهو الأولى). الصواب: (... [وهو الأكول]).

س٤: (...وكذا حكم على ألف "لجام") الصواب: (و[لذا] حكم على ألف "لجام").

س٧: (..؛ لقلة زيادتها، فوزنها على الأول..) الصواب: (..؛ لقلة زيادتها [أولاً] فوزنها..).

ص٩٩ س٧: (هل يُنجينّي حَلْفٌ سختيتُ) الصواب: (هَلْ يُنْجِيَنِّي [حَلِفٌ] سِخْتيتُ).

والجزء الذي أحال إليه في الحاشية من المنصف خطأ صوابه١/١٣٣.

ص١٠٠ س٧: (الأول: أن"فُعُنْلاً"ليس في الكلام) الصواب: (الأول أنَّ [فُعُلّاً] ليس..).

س٧، ٨: (الأول: ....فإن قيل: ففي كلامهم"جُبُنّ") الصواب: (ففي كلامهم [جُبُنٌّ]).

الحاشية (٦) في آخرها قال المحقق: (ولم أجده فيه) والحق أنّ الجرجاني ذكره في المقتصد شرح التكملة ص (٨٤١) تحقيق أحمد الدويش، رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ص١٠١ س٣، ٤: (وأمّا"تَنْضُب"ففيه ثلاث لغات الأول: فتح التاء

وسكون النون..

والياء زائدة ؛ لعدم جَعْفَربضم الفاء ) الصواب: (وأمّا:... [الأولى] فتح التاء وسكون... والتاء زائدة ؛ لعدم [جَعْفُر] بضم الفا).

س٥: (والثانية بضم التاء وسكون النون وفتح الضاد). الصواب: (والثانية ضم التاء ..وفتح الضاد. [والتاء زائدة ؛ لثبوت زيادتها في الأولى؛ ولعدم ثبوت "فُعْلُل" عند سيبويه وللاشتقاق]) وينظر الكتاب ١٩٦/٣.

الحاشية (البيت سبق تخريجه في ص٥٤ الحاشية ٣ وكان يكفي المحقق أن يحيل إلى الصفحة.

وقوله في س٤ من هذه الحاشية : (وهوفي اللسان"مادة عزو") صوابه: (مادة عرد) وكذلك قوله في س٥: (والقُردُ الشديد) صوابه: (والعُرُدُّ الشديد).

الحاشية (٥) س٣ (...وكذلك: تنضب وتنفل...وقد قالوا: تُنْفُل بضم التاء). صوابه: (..وتَتْفُل...وقد قالوا: تُتْفُل بضم التاء ..).

ص١٠٢ س٤: (يريد نحو"كساء " ورواء، وأصلهما: كساء وردائي...).

الصواب: (...كساء و[رِداء] وأصلهما: [كسَاوٌ ورِدَايٌ]...).

س٥: (أن تكون التاءّ منقلبة عن الواو) الصواب: (..أن تكون الياء ..).

س٦: (رابعة كما في أصليت وأدنيت) في نسختين من المخطوط (أعليت).

س٤ من أسفل: (ونُقلَ عن... أنه يجيز في ذلك للافراد كقول: حمراءان، وقبلهما ياء ) الصواب (ونُقِلَ عن الكسائي أنّه يجيز في ذلك [الإقرار تقول] "حمراءان"و [قلبها] ياء).

س٣ من أسفل: (كقولك: حمرايان فإن كانت أصلا...). الصواب: (كقولك: حمرايان [وقلبها واواً كقولك: حمراوان، وأمّا الهمزة فيما ينصرف] فإن كانت أصلا...فإن كانت منقلبة عن أصل نحو..جاز الإثبات والقلب واوا نحو: كساءان وكساوان، والأول أحسن [ولم أر أحدا ذكر جواز القلب في هذه الهمزة ياء]).

الحاشية ٢: (لعله علي بن حمزة الأصفهاني) لم أقف على ما يؤيد قولهما ولا

على ما ينفيه ولم أعثر على هذه النسبة في مرجع آخر.

ص١٠٣ س٣: (والألف في حكم الفتحة لزيادها في مخرجها تبيّن ذلك أنهم...). الصواب: (والألف في حكم الفتحة لزيادها [وأنّها من] مخــرجها [أو أنّها لــزيادها جارية مجرى غير الموجود يُبــيِّن] ذلك أنَّهم أجروا "فَعَالاً" في التكسير مُجرى "فَعَل").

س٤، ٥ (....كَعَلَم وأَعْلَام، وجيل وأَجْيال، وكذلك أجروا فَعِيلاً مجرى فَعَل). الصواب: (...كعَلَم وأَعْلام، و[جَبَل وأَجْبَال] وكذلك أجَروا فَعِيلاً مُجْرَى فَعِل).

س٧: (...لزوال المد المقلوب).الصواب: (...لزوال المد [المطلوب]).

س٨، ٩: (..أولى لأنّ لها أصلا في الحركة فانقلبت همزة من كل واو أو ياء فيه إرسال) الصواب: (...أولى، [و] لأنَّ لها أصلا في الحركة ؛ فانقلبت همزة [وإذا اتضح هذا علمت أنَّ قول المصنف: "تُبْدَلُ الهمزةُ] من كل واو، أو ياء" فيه إرسال).

س٤ من أسفل (الأقرب وهما أصلهما الأبعد) الصواب (الأقرب وهما [أصلاها] الأبعد).

س٢ من أسفل: (..أن الإعراب محله ذلك) الصواب: (أن الإعراب [إنما] محله ذلك).

س١ من أسفل: (وقوله: "تقديرا") الصواب: (" [أو] تقديرا").

ص١٠٤ س١، ٢ (جرى التاء مجرى المتطرفة في التقدير) الصواب: (جرى [الياء] مجرى).

س٥ (من رويت الحديث، إذا اظهرته؛ إذ الرايةُ تُظهر أمر صاحبها، فالألف فيهما منقلبة ) الصواب: ([وأنّ الرّاية] من رويت الحديث....أمر صاحبها، فالألف [فيهــا] منقلبة ).

ص١٠٥ س١ : (..وقلب العين ألفا) الصواب: (..اجتماع إعلالين [قلبُ] العين ألفا).

س٨: (أو كانت عينُ فاعل فعْلٍ اعتلت فيه [عينه]). الصواب: (أو كانت [عينَ] فاعلِ فِعْلٍ اعتلت فيه). "عَيْنَ" بالفتح خبر كان، وكلمة "عينه"لا توجد في نسخ المتن ولا في نسختي الشرح.

س١١: (حروفه، وسكونه، فـ"يَضْرِبُ") الصواب: (حروفه [وحركاته] وسكونه..).

س٥ من أسفل: (..فالأصل"قادم"لكن حيث قصد اعلاله فامّا أن يكون بالحذف..) الصواب: (..فالأصل [قاوِم] لكن حيث قُصِدَ [إِعْلالُه فإِمَّا] أن يكون بالحذف، أو..).

س٤ من أسفل (أو القلب) في إحدى النسخ (أو بالقلب) وهو الأولى لاتساقه مع ما قبله.

ص١٠٦ س٣، ٢: (..فقيل: قلبت العين همزة ( ) من غير تلاح وهو قول عبد القاهر.) الصواب: كما في نسخة دار الكتب: (فقيل قلبت العين همزة من غير [تدريج] وهو..). وينظر قول عبد القاهر في كتابه"كتاب في التصريف" ص٨٦ تحيق أ.د.محسن العميري.

س٩: (وجب الاعلال..الواو من الطرف ( ) قدم انقلابها القائم قلبت الألف همزة ) الصواب: (وجب [الإعلال]..من الطرف [قُدِّر] انقلابها [ألفاً ثُمَّ] قلبت الألف همزة ).

س٤ من أسفل: (...لّما قلبت العين فقي قام).الصواب: (....قلبت العين [في] "قام").

س٣ من أسفل (جئت بألف أخرى فانعقد ألفان، وامتنع الحذف لما تقدم تحركت...) الصواب: (أخرى [قَبْل العين] فالتقى ألفان، وامتنع الحذف؛ لما تقدم [فَحُرِّكَت] الثَّانِيَةُ ).

س٢ من أسفل: (..واستضعفَ لأنّه لو كان الأمر..لقيل: "مُقيِئم"بالهمزة لأن الألف.) الصواب: (...لقيل: [مُقْئِمٌ] بالهمزة [في اسم الفاعلِ من أقام] لأن الألف في الماضي).

س١ من أسفل: (....ثم حُرِّكت يا بالكسر..) الصواب: (...ثمّ حُرِّكت بالكسر..).

ص١٠٧ س١ (..من نحو عرفَ، فهوعارفٌ) الصواب: (..من نحو: [عَوِرَ] فهو [عَاوِر]).

س٧ (جاءت ألفاظٌ واوها وعينها) الصواب: (جاءت ألفاظ [فاؤها] وعينها من جنس).

س٧، ٨: (.ومنه"أَبَنْبَمٌ"وزنه أَفَنْعَل.) الصواب: (ومنه أَبَنْبَم [و] وزنه أَفَنْعَل).

الحاشية ٣: (....وهو قليل فالاسم: النجج،) الصواب: (....فالاسم [نحو]: ألنجج).

ص١٠٨ س١: (الأول: أنه ( ) اسم.) الصواب: (الأول أنّه [أكثر من باب أبَنْبَم]).

س٦، ٧ (قيل: الفرق بينهما مجيئ الفصل..فقد سُوِّغ الفصلُ بالولاء لمَاَ ساغ، أوَ لاترى إلى أنّ سير وسيّار فنطقوا بالنون والرافع الفصل الواقع بينهما ولم يقولو: اسيّو.)

الصواب: (وقد يُسَوِّغ [ذلك الفصل ما لولاه] لما ساغ، أَوَ لا تَرَى [إلى شَنِير وشَنَار] فنطقوا بالنون [والراء مع الفصل الواقع بينهما، ولم يقولوا: "اشنر"فيجمعوا بينهما متلاصقين]).

س: ٤، ٥ من أسفل: (والرافع..ولو قيل: إن"أَفْعَل"حرصا على زيادة الهمزة كون الفاء، والعين من جنس واحد...) الصواب: (..ولو قيل: إنّ ["أَمَّا"] "أَفْعَل"حرصاً على زيادة الهمزة [وسَهَّل] كون الفاء ).

س٣ من أسفل: (الإدغام، وزال الفصل بذلك..) الصواب: (..و [زوال الثقل] بذلك).

س١ من أسفل (وعينها كذلك..."وأواول" التضعيف في الحروف) الصواب (.. [وإذا قَلّ] التضعيف في الحروف) وعليه فالحاشية "٧"يجب حذفها.

ص١٠٩ س٤ ("واصلةِ "كما قلبتها في"صوَار") الصواب: (..كما قلبتها في [ضَوَارِب]).

س٣ من أسفل: (....قول أبي سعيد السيرافي...) لم يوثقا قول السيرافي، وأنا أيضا لم أتمكن من تخريجه.وصحة ما في الحاشية ٢: (..وبغية الوعاة ..).

ص١١٠ س٥: (..فلَمّا لم يلزمَ لم يعتد بها).الصواب: (..فلَمّا لم [تلزم] لم يُعْتَدَّ بها؛ لذلك.).

س٦، ٧: (في قولهم: ..موجب لقلبها وإدغامها) الصواب (..؛ لقلبها [ياء] وإدغامها..).

س١ من أسفل: (فقلبت الأولى همزة ).الصواب: (فقلبت [الواو] الأولى همزة، وإن.).

ص١١١ س١: (..إذا اجتمعت واوان متحركان) الصواب: (..واوان [متحركتان]).

س٥ من أسفل: (حمل للمد الذي هو الأصل..) الصواب: (حمل [للمفرد] الذي هو..).

ص١١٢ س٢: (وحكى الخليل أنه قال: أقول..) الصواب: (و [حُكِيَ] عن الخليل..).

س٣ (اعتد بها حيث لم الثانية فقلب لها..) الصواب: (اعتد [بالواو] الثانية فقلب لها..).

س٤: (همزة ..لوقوعها قبل الياء الساكنة ).الصواب: (لوقوعها قبل الياء [ساكنة]).

س٦: ("وما تلا ألفَ شبه مفاعل") الصواب: ("[ومِمَّا] تلا الف شبه مفاعل).

س٢ من أسفل: (فقلبوهما...ليس بمتعذر بخالف) الصواب: (...ليس بمتعذر [بخلاف]).

ص١١٣ س١: (وقوله: "..."الهمزة في الألف) الصواب: (..قلبت الهمزة [من] الألف).

س٢ (الواقعة بعد ألف الجمع.و"صحائف"في التحقيق"مفاعل"وليس بـــ"مفاعل"؛ ) الصواب (..و"صَحَائِف"في التحقيق [فَعَائِل] وليس بـــ"بِمَفَاعِل"ولذا قال: شبه مَفَاعِل).

س٦: (فقلبت الكسرة من الياء إلى العين ويحتمل أن يكون "مفعُلة "بضمهما فقلبت الضمة إلى العين...) الصواب: ([بكسر العين فَنُقِلَت] الكسرة .. أن يكون "مَفْعُلَة "بضمهما [فَنُقِلَت].).

س٤، ٥ من أسفل: (ساكنة بعد ضم).الصواب: (..ساكنة [مفردة] بعد ضمة ).

ص١١٣ س٤ من أسفل: (كما في"موسر وموقن") الصواب: (كما في"مُوسِرو [مُوقِن"]).

س٣ من أسفل (و"معونة "نَعلمُه بضم العين) الصواب (و"مَعُونَة " [مَفْعُلَة] بضم العين).

س٢، ٣ من أسفل: (...من غير قلب لها همزة ) الصواب: (من غير قلب [لهما إلى] همزة ).

س٢، ٣ من أسفل: (..من غير قلب لها همزة، فقلت "معايشة" و"معاونة "وذلك لأنّها هنا اصلان) الصواب (من غير قلب [لهما إلى] همزة فقلت: "معايشة " .. وذلك [لأنَّهُمَا] هنا [أصلان]).

س١ من أسفل: (الحركة ..لاحظ لهما منها) الصواب: (الحركة ..لاحظ لهما [فيها]).

ص١١٥ س١: (وأمّا "مصائب"إذ بالهمزة فحكي عن العرب، وقد ذكره أبو الفتح). الصواب: (وأمَّا "مَصَائِب" بالهمز [فمحكي] عن العرب، وقد ذكره أبو الفتح...).

س٤ من أسفل (ورده أبوعلي..إنما اتقلب إذا كانت) الصواب: (إنّما تقلب [همزة] إذا).

س٢ من أسفل: (وقال أبو الحسن: ..في الواحد نقلبها ياء اعتلت نقلبها في

الجمع همزة ). الصواب (قال أبو الحسن الأخفش: لَمّا اعتلت الواو في الواحد [بقلبها] ياء، اعتلت [الياء] في الجمع [بقلبها] همزة ).

س١ (الجمع همزة .واستضعفه أبو الفتح؛ إذ يلزم منه"مقائم"ولا قائل به...). الصواب: (..إذ يلزم منه: "مَقَائم" [في"مَقَاوِم"] ولا قائل به، [وذا لا يلزمه؛ لأنَّ المطابقة جائزة وليست بواجبَة]) ما بين [] ساقط.

ص١١٦ س٦: (...و"جيائر"جمع"جير") الصواب: (أواول و[خيائر] جمع [خَيِّر]).

س٧: (وعللوا ذلك بوجهين: ) الصواب: (عللوا ذلك [بشيئين] : ).

س٩، ١٠: (..وكذلك فعلوا في: "أوائل"كما قلبوا في: ) الصواب: (..وكذلك [قلبوا]).

س٣ من أسفل: (وقوله: "ثاني اثنين مطلقا"وهو رأي سيبويه والخليل..) الصواب: (وقوله: "ثاني [لينين] مطلقاً".....).

ولم يوثق قول سيبوبه والخليل من من مرجعه الأصلي، وينظر الكتاب ٣٦١/٤.

س٢، ٣ من أسفل: (وأمَّا الأخفش فإنه لا يرى الهمزة إلا في الواو فقط، وعلل بالسماع) الصواب: (وأمَّا الأخفش فإنَّه لا يرى الهمزة، إلا في الواوين.فقط و[يحتج] بالسماع.).

الحاشية (٥): (في اللسان"ضوف".....وقيل: هو دويبة تشبه نادر....) الصواب: (في اللسان [ضَوَنَ].....وقيل: هو دويبَّة [تُشْبِهُهُ]......).

ص١١٧ س٣: ("ضَياون" فهو شاذ خرج منبتُهُ على أصل هذا الكتاب..) الصواب: (..خرج [منبهاً] على أصل هذا [الباب]..).

س٤: (و"أي"في أحد الأقوال.). الصواب: (و [آي] في أحد الأقوال.).

س١ من أسفل: (...فلأنّ العلة القربُ). الصواب: (..فلأنّ [العلة القربُ]).

ص١١٨ س١: (والياء كالواو...ولا يجوز معهما (.)..) الصواب:

(...معهما [سعاد]).

س٢، ٣: (...بمجاورة الثاني للطرف، والحق ما ذكرته ولذلك لم يقلب...).

الصواب: (بمجاورة الثاني للطرف [إذ قيده بوزن مفاعل] والحق ما ذكرته، ولذلك..).

س٣ من أسفل: (مع المجاورة لطرف). الصواب: (مع المجاورة [ للطرف]).

س١ من أسفل: (ياء إن لم يليها نحو: "حملاق وحماليق") الصواب: (ياءً إن لم [يَكُنْهَا] نحو: ).

ص١١٩ س٢: (وعكسه عيائل بالهمز والياء ..) الصواب: (.. [عيائيل] بالهمز والياء ).

س٤: (..وذهب إلى أنّ التصحيح أحسن) الصواب: (إلى أن التصحيح [فيه] أحسن).

س٤، ٣ من أسفل: (..فإنّه قد اكتنف ألف الجمع واو ( ) من ألف رواية ونبين لك..) الصواب: (فإنّــه قد اكتنف ألف الجمع واو [وياء، ولم يقلب الثاني همزة ؛ لكونه بدلا من الهمزة المبدلة من واو] راوية، ونُبَيِّنُ.....).

ص١٢٠ س١: (قلت: يعني نحو قولك"أدَاويُّ"في جمع"دَواة "وذلك لأنّك إذا أدخلت) الصواب: (.. ["أَدَاوَى"] في جمع ["إِدَاوَة "] وذَلك؛ لأنّك إذا [جمعت] أدخلت ألف..).

س٤: (فحصل () جمعُ وفيه همزة عارضةٌ وآخره حرف عليل ومجموع هذا مستعمل) الصواب: (فحصل [أنّه] جمعٌ وفيه...وآخره حرف [علة] ومجموع هذا [مُسْتَثْقَلٌ]).

س٥: (فخفف بأن أبدلت..فقلبت الياء ألفا..) الصواب: (.. [فانقلبت الياء أَلَفاً؛ ..).

س٦: ("أداء "ومعلومٌ شدّة شبه....فكأنه إذا اجتمع ثلاث همزات أو ثلاث ألفات) الصواب: (["أداء ا"]...فكأنه إذاً [قد] اجتمع ثلاث همزات أو ثلاث ألفات).

س٧ (فقلبت..لظهورها في الواحد الذي هو"أداة ") الصواب: (..في الذي هو [إِدَاوَةٌ].

س٣، ٤ من أسفل: (والألف التي هي"أداوى"منقلبة عنهاوليست للتأنيث) الصواب: ([وألف"أداوى] منقلبة عنها وليست للتأنيث، والواو في "أَدَاوَى" منقلبة ..).

الحاشية (٥) ذكر المحققان أنّ شرح المفصل للخوارزمي مازال مخطوطا، والصواب أنّه قد طبع بتحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين سنة ١٩٩٠ أي قبل طباعة شرح التعريف هذا بـــ (١٢) سنة، وينظر النص المذكور في ص٤/٤٣٧ مع اختلاف يسير بينهما.

س١٢١ س١: ("إداوة "الألف التي في"أداوى") الصواب: ("إِدَاوَة [و] الألف التي..).

س٥: (وقوله: وياء إذا كانت اللام همزة ) الصواب: (وقوله: "و [مجعولة] ياء إذاكانت.").

س٦: (والأصل: "خطاءوٌ" فالهمزة الأولى منقلبة ) الصواب: ([خطائئ] فالهمزة الأولى).

س٧: (..كراهة لاجتماعها غير عينين).الصواب: (..كراهة [لاجتماعهما] غيرعينين).

س٨: (فانقلبت..فصار"خطاء ا"همزة بين العين).الصواب: (.. [بهمزة بين أَلِفَيْن] ).

ص١٢٢ س٣: (الهمزة، فانقلبت الياء ألفاً، فصار: "مطاء ا"...) الصواب: (..فصار: "مَطَاءَ ا" [فقلبت الهمزة ياء فقيل: مَطَايَا]) مابين المعقوفين [] ساقط.

س٥، ٦ (تكون..كمافي"مطيّة وزكيّة "إذْ أصلهما: مَطيوَة وزكيوة من"مطايمطو"والزكوة ).

في نسختين من المخطوط: ("مَطِيَّة "و [رَكِيَّة] إِذأصلهما"مَطِيوَة و [رَكيوَة] ... [الرَّكْوَةُ].

س٥ من أسفل: (اللين فالحكم بها مختلف) الصواب: (فالحكم [فيهما] مختلف..).

ص١٢٣ س٤: (..لا تكون فيما قبلها الا مفتوحا) الصواب: (..لا يكون [ما] قبلها الا..).

س٦، ٧: (ألفاً؛ لتحركها....بقلب الواو ياء في"شياه" إذ من جملة شروط القلب بسكون واو الواحد، وذلك نحو: "ثوْب، وثياب") الصواب: (...؛ إذْمن جملة شروط القلبِ [سكونُ] واوالواحدِ، وذلك نحو: "ثَوْب...).

س١ من أسفلَ البيت: (وأنّ أشداءَ الرجال طيالها). صوابه كما في نسختي المخطوط وجميع مراجع المحققين: (وأنَّ [أعِزَّاءَ] الرجال طِيَالها).

ص١٢٤ س١: (وقد ذكره أيضا السيد النقيب ضياء الدين ابن الشجري في أماليه).

لم يخرج المحققان قول ابن الشجري من أماليه، وهوفيهاج١ ص٥٦.

٣: ("دار وديار فقلبوا الواو في"ديار") الصواب: (فقلبوا الواو [ياء] في"دِيَّار").

س٤، ٥: (ولقائل..في الواو في الواحد..) الصواب: (...؛ لاعتلالها بالقلب في الواحد).

س٧، ٨: (مجانس لحركة الحرف الذي قبلها فقلبت واواً بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، وألفا بعد الفتحة، فالأول نحوُ: "آدم" وأصله: "ا ادم"بهمزتين...). الصواب: (مجانس لحركة الحرف الذي قبلها؛ فتقلب ألفاً بعد الفتحة، وياء بعد الكسرة وواواً بعد الضمة، فالأول نحو: "آدم" وأصله "اادم" بهمزتين...).

حصل في النص تقديم وتأخير لا يصح معه أن يكون"آدم"مثالاً للأول كما هو واضح.

س٩ (فخففنا في الكلمة وجوباً) الصواب: ([فقلبت ألفاً] وجوباً كراهةَ لاجتماعهما).

٢، ١ من أسفل: (والثاني: أنّ وزنَهُ على هذا: "فَاعَل"كـ"ساءَ لَ"فيجب أن

يصرف، فلما لم يرد مصروفاً دلّ ذلك على أنّه "أفعل"، ولا يقال: "آدم"كـ"حاتم"....).

في بقية النسخ: (والثاني: أنّ وزنه على هذا"فَاعِل"كسَائِل،....دلّ ذلك على أنّه "أَفْعَل"، لا يقال: "آدَم" فَاعِل كحاتم؛ لأنّا نقولَ: كان يجب صرفه.).

س٥ من أسفل (هلا كانت الأولى فاءَ الكلمة، والثانية زائدة ؟إنّا نقول: يفسرُ ذلك شيئان الصواب: ([لا يقال] : هَلاَّ كانت الأولى فاءَ الكلمة، والثانية زائدة ؟ [لأنّا] نقول: يُفَسِّرُ).

س٤ من أسفل (..تقل زيادهّا حشواً ويكثر أولاً) الصواب: (زيادهّا حشواً [وتكثر] أولاً).

ص١٢٥ س٢، ٣: (ولذلك..وقوعها تأسيا في الشعر) الصواب: (..وقوعها [تأسيسا]).

س٥: (فاء الكلمة فقلبت.."فيقال"كـ"صيرافٍ").الصواب: (..فِيعَالٍ: كـ: ضِيرَاب).

س٧: (أحدهما انّه..أن يجيء فيه"آلاف"كضراب..) الصواب: (.. [إِلَاف] كضِرَاب..).

س٢ من أسفل: (وإن تحركتا..) وفي نسخ المتن ونسختين من الشرح: (فإن تحركتا..).

ص١٢٦ س٢ (اجتمعنا متحركتين مأمّا ان..) الصواب: ([اجتمعتا] متحركتين [فإمّا]).

س٣، ٤: (بوزن أَردِية واحدُهُ: "إمام") الصواب: (بوزن أَرْدِيَة [ووَاحِدُهَا] "إِمَامٌ، ").

س٦: (..حركة الميم الأولى إلى الهمزة ) الصواب: (..حركة الميم الأولى [وهي كسرة] إلى.). حصل تقديم وتأخير فالكلام الذي أوله: (والثالث: "أوتمن" والأصل...).

في س٩ من ص١٢٦ إلى قوله: (وألفاً بعد الفتحة ) في س٢ من ص١٢٧.

مكانه الصحيح بعد س١٠ من ص١٢٥.

ص١٢٧ س٦، ٥: (الياء ...فقلبت اللام ياء لانكسار الأولى ( ) التقى ساكنان...) الصواب: (الياء التي هي عين...فقلبت اللام ياء ؛ لانكسار الأولى [قبلها، فصار"جَائِي" فاستثقلت، الضمة، والكسرة على الياء، فحذفتا، ثم] التقى ساكنان) مابين [] ساقط.

س١ من أسفل: (ليس لها أصل في"هار") الصواب: (ليس لها أصل في [الهمزة]).

وكلمة "هار" زيادة من المحققين وليست من الكتاب.

ص١٢٨ س٦: (..وذلك لأن البدل فيها..) الصواب: (..؛ لأنَّ البدل [هنا] واجب).

س١ من أسفل (ونحو: "جائي"في الضرورة ) الصواب ([ويجوز] "جائيٌّ"في الضرورة ).

ص١٢٩ س٢: (لعمرك ما تدري متى الموت جائي ولكن أقصى مدة العمر غافل) الصواب: (لعمرك ما ندري متى الموت جائيُ ولكنّ أقصى مدَّة العمر [عاجل]).

قال المحققان في الحاشية (٢): (لم نظفر بتخريجه) وهذا غريب منهما فالبيت مذكور في كثير من المراجع: ينظر الإنصاف ص٧٢٩، وشرح ألفية ابن معط٤٢٤، والمساعد٤/٢١٤، وحاشية الصبان١/١٠٠.

س٣، ٤ من أسفل: (والجواب أنها لام واللام أولى من العين بالإعلال لتطرفه).

في نسختين من الكتاب (والجواب [لأنها طرف، والأولى حشو] والطرف أولى بالتغيير).

ص١٢٩ س١ من أسفل: (الواو متى وقعت رابعة ...."أعزيت واستعديت وأدنيت) الصواب: (......كـــ [أغزيت، واستغزيت] وأدنيت).

ص١٣٠ س١: (ولذلك قال البصريون: إن الألف إذا كان لاما وجبل

أصلها). الصواب: ([وكذا قال التصريفيون] إنَّ الألف إذا كانت لاما و [جهل] أصلها حملت.).

ص١٣١ س٢: (..وفي إبدال الياء فاء لأَفْعَل) الصواب: (إبدال الياء [منها] فاء لأفْعَل).

س٩: (فقال: أقول: "أَوَمُّ من هذا" فجعلها واواً حتى تحركت...). الصواب: (...أقول: [هذا] أَوَمُّ من هذا، فجعلها واواً [حين] تحركت...).

ص١٣٢ س٣: (فتغيرهم"أئمة "يدل على أنها..) الصواب: ([فتغييرهم] أئمَّة يدل..).

س٥: (..." مثل أَمَمْتُ، "هذا أَيَمُّ من هذا" وأُصَغِّرُ: "أَيِمَّة : أُيَمَّة ...). الصواب ([من] أَمَمْتُ [وأخواها] "هذا ايَمُّ من هذا، وأُصَغِّرُ"أَيِمَّة ": أُيَيْمَّة ولا ابدل الياء ).

س٦، ٧: (..إذا لَمّ طرفَهاتحريك..) الصواب: (..إذاً لَمْ [ يلزمها] تحريك..).

س٨: (ومثل أَفْكَل "آدم" فاجعلها واواً إذا انفتح ماقبلها) الصواب: (..فاجعلها [ألفاً]).

ص١٣٣ س٥: (...لا حظَّ لها في الهمز، وهو ألف "طالب"...). الصواب: (..لاحظَّ لها في الهمز [كما انَّ ألف"آدم"لَمَّا ثبتت بدلا من الهمزة جرت مجرى ما لاحظ له في الهمز] وهو ألف"طالب").

س٦، ٧: (بمرضي من أبي عثمان...فإذ ازالت الكسرةُ زالت الياء التي وجبت عنهما) الصواب: (.التي وجبت [عنها]).

س٤ من أسفل: (يكون "البنا" أيِمَّة أقوى منه..) الصواب: (يكون [البدل في أيِمَّة]..).

س٣ من أسفل: (قيل: هذا..لو جمعت "آدم" على "فَعْلٍ").الصواب: (... [على"فُعْلٍ]).

س٢ من أسفل: (وأُدْمان" فرجعت الهمزة لَمَّا زالت الأولى وإنَّمَا لم تُرَدَّ فاء

"أفْعَل") الصواب: (...لَمّازالت الأولى [كما رجعت الواو في "موازين" لَمّازالت الكسرة] وإنّمَا لم تُرَدَّ فاء "أفْعَل"في "أوَادِم").

ص١٣٣ س١ من أسفل وص١٣٤ س١: (...ألا ترى الهمزة لأنه لو قالوا...). الصواب: (...ألا ترى [أنهم] لو قالوا: "ا ادم" و"أُؤَيدم" [للزمهم اجتماع همزتين كما كان يلزمهم قبل التكسير والتحقير في "آدم"] فلَمّا كان...).

ص١٣٤ س٤ من أسفل: (بل يكون هذا أجرى لأن الهمزة فاء ....). الصواب: (بل يكون [هذا أحرى]؛ لأنّ الهمزةَ فاءُ، والفاء أقوى من العين.).

س٣ من أسفل: (....فجرت الياء في: "قُويم" مجرى ألف) الصواب: (......فجرت الياء في: [قُويئم] مجرى ألف "قوائم"......).

س١ من أسفل: (الألف ولذلك ولذلك قالوا: "طيِّء، طايٌّ، وفي الحيرة حاري") الصواب: (... [ولذلك قالوا في] "طيِّء : [طائيٌّ]...).

ص١٣٥ س: ١ (ولو صحَّ قول الأخفش: "ذوائب..والأصل: ذا إبة "همزتين بنهما الف) الصواب: (و [يوضح] قول الأخفش قولهم: "ذوائب" في جمع "ذؤابة "والأصل: ذَا ائِب، همزتين [بينهما] ألف).

س٣ من أسفل: (قوائي...) الصواب: ([قَوَاِءٌ]).

س٢ من أسفل: (ويستغنى عن القلب).الصواب: (ويستغنى [به] عن القلب).

ص١٣٦ س٣: (...كـ"معدد") الصواب: (...كـ [قُعْدُد]...).

س٦: (ويجوز اجتماعها حشوا نحو: "هوويّ" في النسب إلى هوِ، وطوِ..) الصواب: (ويجوز [اجتماعهما] حشوا نحو: "هَوَوِيّ [وطَوَوِيّ] في النسب).

س٧: (إلى "هو وطو"...ويجوز زيادتها منقلبة حشوا كعطوّد). الصواب: ([إلى "هوى وطوى"]...وتجوز زيادتها [مُثَقَّلَة] حشوا كـ"عَطَوَّد").

ص١٣٧ س٢: (...في مصنّفه...). الصواب: (في منصفه...).

س٥: (فحجزت بين الرابعة والخامسة). الصواب: (بين الثالثة والخامسة).

س٥، ٦: (فحجزت..فقد رأيت هذا يخففُ الثالثة والخامسة بالأولى في التصحيح وكيف يخفف الرابعة بالثانية في القلب...). الصواب: (فحجزت بين الرابعة والخامسة فقلت: ...فقد رأيت [كيف أُلْحِـقَت] الثالثة، والخامسة بالأولى في التصحيح، و[كيف ألحقت] الرابعة بالثانيةِ في القلب).

س٧: (وإن خففْتَ الهمزة التي قبل الياء تقلبْ كما تقلب ذلك أيضا فقلت: ...). الصواب: (وإن خَفَّفْتَ الهمزة التي قبل [التاء فعلت] ذلك أيضا فقلت: أُوُوَة ).

س١ من أسفل: (في: "أُوأَة "فإنّهما متقلبتان عن حرف أصل.). الصواب: (...فإنَّهُمَا [منقلبتان] عن حرفٍ أصلي.).

١٣٨ س٢: (بعد الواو وهما أصليتان، فتقول على هذا: "أُوُوَّة "بتشديدهما) الصواب: (بعد الواو [والياء] وهما أصليتان، فتقول على هذا: "أُوُّوَّة "بتشديدهما..).

ص١٣٨ س٣: (وأصله: "اااء "بهمزتين مفتوحتين بعدهما الف وهمزة مكسورة أخرى) الصواب: (وأصله: [اااِئِء] بهمزتين..وهمزة مكسورة [و] أخرى هي حرف الإعراب).

س٥، ٦: (ا..."أوَاءِ ي"فأعدت الهمزة الأخيرة التي خففت الهمزة منقلبة لحجز الياء ..). الصواب: (..فأعَدْتَ الهمزة الأخيرة [التي كانت منقلبة] لحجز الياء التي للتعويض..).

ص١٣٨ س٧: (قلبتها..وإن صغرته قلت: "أُوبئة ") الصواب: (..قلت: ["أُوَيْئِيٌّ"]).

س٨: ("ا ابا ا"فقلبت الهمزة الثانية واوا) الصواب: ([اايئء]...).

س٩: (مرفوعة وأدغمت الياء في الياء ...). الصواب: (مرفوعة [أو مجرورة، فإن خففت الهمزة التي بعد الياء قلبت الهمزة ياء] وأدغمت الياء في الياء ...).

س٤ من أسفل: (...متقهمه). الصواب: ([فَتَفَهَّمْهُ]).

ص١٣٩ س٢، ٣، ٤ (يُعَلُّ إذا وافقه..وسنبين هذا فقلب الواو في"قيام، وعياد" لاعتلالها في "قامَ، وعادَ" وانكسار ما قبلها، ولصحتها في "قاومَ، وعاودَ" صَحَّت في "قوّام، وعوَّاد") الصواب: (يُعَلُّ إذا وافقه في وزنه، فإن خرج عن ذلك صحَّ، وسَنُبَيِّن هذا [وإذا اتضح ذلك] فقلب الواو [ياء] في"قيَّام"و"عيَّاذ"؛ لاعتلالها في"قَامَ"و"عَاذَ"، وانكسار ما قبلها، ولصحتها في"قَاوَمَ"و"عَاوَذَ"، صَــحَّت في"قوَّام"و [عوَّاذ]).

س٦، ٧، ٨ (قوله: .و"حِيَاض"جمع"حوض"وقد قال أبو الفتح إنَّ أغلب هذا ( ) احترازٌ من "خِوان" الذي يؤكل عليه). الصواب: (..و"حِيَاض" جمع "حَوْض" وقد قال أبو الفتح: [إنّما تقلب هذه الواو ياءً، باجتماع خمسة شروط: أن يكون"فِعَال"جمعاً] احتراز من"خِوَان" للذي يؤكل عليه..).

ص١٤٠ س١: (كسرة () وأن يكونَ بعدها الف..). الصواب: (كسرة [إذ هي الجالبة للياء] وأن يكون بعدها الف).

س٢: (وامتنع المصنف عن تفصيل ذلك بقوله: "فِعَال"..). الصواب: (و [اقتنع] المصنف عن تفصيل ذلك بقوله: "فِعَال"إذ قدا شتمل على كسر).

س٦: (وأن تكون..احترازاً من "طِوَىَ" جمع طيَّان) الصواب: (.. [طِوَاء] جمع طَيَّان..).

س٨: (مرفوض..وأصلهما: "مَوَةٌ" و"شَوَةٌ") الصواب: (.. [إذ أصلهما] "مَوَةٌ، وشَوَةٌ").

س٢ من أسفل: (الأول: أنَّ عبد القاهر لم يعدّ قلبَ الهاء همزة إعلالاً).

لم يوثق المحققان قول عبد القاهر، وأنا أيضا لم أعثر عليه في كتبه التي بين يديّ.

ص١٤١ س١: (..لئلا يقولوا: "ماهُهُ" وو"ماهُها"). الصواب: (... "ماهُهُ" و"مَاهُهَا").

س٢: (والجمعُ أولى بالاشتغال) الصواب: (والجمع أولى [بالاستثقال]).

س٦: (اعلم أن"ديما"و"قيما"جمع قيمة ...). الصواب: (اعلم أنَّ"دِيَماً" [جمع

دِيمَة] و"قِيَمًا"جمع قِيمَة، وحِيَلاً جمع حِيلَة ..).

س٤ من أسفل: (..وإن كان سَكُون الواو "دائما" لما ثبت في الواحد). الصواب: (...وإن زال سكون الواو [مراعاة] لما ثبت في الواحد...).

س١ من أسفل: (في الجمع ببدلٍ من) الصواب: (في الجمع [بدلّ] من).

ص١٤٢ س١ : (...فكأنه قال: حَبَال). الصواب: (فكأنه [كان] حَبَال).

س٥: (وقالوا: "خَطَايا"فأبدلوا ياء حيث كانت.) الصواب: (.."خَطَايَا [فأبدلوها] ياء ).

س٢ من أسفل: (وقوله: "...غالباً بعين فِعْلَة ..) الصواب: (..بعين [فِعَل، ولا] فعَلَة ..).

ص١٤٣ س١ : (كاستحوذ فيه أربعة أقوالٍ: ) الصواب: (كاستحوذ [و] فيه أربعة أقوال).

س٤ : (ولم يذكر" "المخصص....) هكذا ورد النص في نسختي المخطوط.

س٦ : (جمع"ثور"..فيما يحمل جمعه في القلب عليه) الصواب: (. [ما] يحمل جمعه في..).

س١ من أسفل: (قال أبوالفتح: ..أبقوا القلب إمارة ..) الصواب: (..القلب [أمارة]).

١٤٤ س٣ من أسفل: (...لَمّا"ألين"بقلب الواو..) الصواب: (..لَمّا [أنس] بقلب..).

س٢ من أسفل: (لسكونها..حُمل () ذلك..) الصواب: (..حُمل [ثِيَرَة في] ذلك عليه).

ص١٤٥ س٢ : (....والتطرفة ) الصواب: (.... [أو المتطرفة]).

س٦ (و"محارب"..لذلك لتعذر اللفظ بها) الصواب: (. [وذلك] لتعذر اللفظ).

س٧ من أسفل (وموزان..وكان قبلهما منهما) الصواب: (.وكان [ما قبل كل منهما]).

س١ من أسفل: (أصلها لقوتها بالحركة وزال الكسر فنقول: مُوَقين....).
الصواب: (...؛ لقوتها بالحركة [وزوال] الكسر فتقول: [مُوَيْقيت]...).

ص١٤٦ س٢، ٣ من أسفل: (قال..حين حملت حذف الواو على"تعد"وحملوا هنا..) الصواب: (...حين حملت [في] حذف الواو على [يعدُ، إذ قد] حملوا هنا ثلاثة أشياء ..).

س١ من أسفل: (وهما كَثُرُ المحمول عليه وقلّ المحمول نحو: أفلس من الفلس) الصواب: ([وكلّما] كَثُرَ المحمول عليه وقلّ المحمولُ [كان أقيس من العكس] نحو..).

ص١٤٧ س٣: (وقوعها في مقابلة فيه التغيير مقام السكون، فقلبت وهي متحركة،..) الصواب: (وقوعها [موقعاً يكثر] فيه التغيير مقام السكون فتقلب وهي متحركة ...).

س٥ (وقوله: ..نحو"غازية "إذالياءِ زائدة ) الصواب: (. [يعني] نحو"غازيَّة "إذ [التاء] زائدة ).

س٦،: ٧ (تطرفت تقديرا وقيل: لما استقر القلب في المذكر الذي هو الأصـــل عمـــل المؤنث الذي هو فرع عليها) الصواب: (تطرفت تقديرا،..هو الأصل [حُمِلَ] المؤنث الذي هو فرع [عليه] في ذلك).

س٨: (قال: "وإن تطرفت الواو كذلك رابعة فصاعدا"). الصواب: (...وإن تطرّفت الواوُ كذلك رابعة فصاعداً [بعد فتحة، فكذلك"]).

س٤ من أسفل: (فإن قيل: يشكلُ ذلك بقولهك: ) الصواب: (.. [بقولهم]: "تَغَازَيْنَا..").

س ٢، ١ من أسفل: (..فلمّا كان بكسر آخر المضارع في ذلك وأدخلت الياء على القلب الذي كان في الفعل قبل دخولها) الصواب: (..فلمّا كان يكسر [ما قبل] آخر المضارع في ذلك، وأُدْخِلَت [التاءُ بَقِيِّ] على القلب الذي كان في الفعل قبل دخولها).

ص١٤٨ س٢ (الواو ياء، حملاً على"رضيت"فساد المضارعُ على الماضي،

وفي ذلك حُملَ الماضي على المضارع) الصواب: (.."رضيت" [فَهُنَا حُمِلَ] المضارعُ على الماضي، وفي ذلك حُمِلَ الماضي..).

س٢ من أسفل: (في أوّله الميم بوزن "مفعل" لقلت: "مغزين وملهيت" فقلبت الواوَ ياءً ) الصواب: (..لقلت: [مَغْزَيت] ومَلْهَيْت" فَقُلِبَت الواوُ ياءً).

س١ من أسفل ("أغزوت"فَحُمل الاسمُ على....كَما حُمل المصدر عليه في () التثنية ) الصواب: ([أَغْزَيْت] فَحُملَ الاسمُ على الفعل كما حُمِل المصدر عليه في [قِياماً، وألفُ] التثنية وإن كانت حرف إعراب).

ص١٤٩ س١، ٢، ٣: (وإن كانت حرف إعراب، كأنها لَما أفادت الإعرابَ جرت مجرى الحركة، ولذلك ساغ وقوع التأنيث قبلهما في: "ضاربتان" (.) لتدخل فيه نحو: ) الصواب: (إن كانت حرف إعراب [فإنَّها] لَمَّا أفادت الإعراب جرت مجرى الحركة ؛ ولذلك ساغ وقوع التأنيث [قبلها] في"ضَارِبَتَان" [ومعلوم أنَّ تاء التأنيث لا تقع حشواً. وقوله: "رابعة، فصاعداً"]؛ ليدخل فيه نحو: "استغزيت، واستدنيت").

ص١٥٠ س٣ من أسفل: (يعني نحو: يقضو الرجل إذا جاء قضاؤه...). الصواب: (يعني نحو [لَقَضُوَ] الرجلُ إذ [جاد] قَضَاؤُهُ، والأصل فيه: "قضي"؛ لأنّه..).

س١ من أسفل: (مبلغا في"الرق"فَتُعُجِّب منه) الصواب: (مَبْلَغًا في ["الرَّمْي"يُتَعَجَّبُ] منه).

ص١٥١ س٣: (ويجوز دخول"الياء "الزائدة على الفاعل فيقال: "ضَرُبَ بزيد"اجراءً .) الصواب: (ويجوز دخول [الباء] الزائدة على الفاعل، فيقال: "ضَرُبَ بزيد"إجراءً له..). في الحاشية النص المنقول من شرح الجمل لابن عصفور حصلَ فيه بعض التحريف.

ففي س٤ منها: (ولو بنيته من) الذي في شرح الجمل ([وإذا] بنيته من فعل..).

ص١٥٢ س٤: (وقالوا: "لَقضْو"بإسكان الضاد والواو....). هكذا في جميع

النسخ التي بين يديّ، والصواب: (...بإسكان الضاد و[فتح] الواو).

س٣ من أسفل: (قولك: "رَدَّان"وَوَجْهُهُ أنّ بزيادة الألف..كخروج [ولل].) الصواب: (..و [وَجْهُ الإظهار أنَّهُ] بزيادة الألف والنون قد..كخروج [ذلك] لو بني..).

ص١٥٣ س٦: (لا تقدر الكلمة منفلّة من الهاء لكنّها...مثل: "غرفة "و"سُوقا"في بنائها) الصواب: (لا تقدر الكلمة [مُنفَكَّةً] من الهاء، [و] لكنَّها في بنائها عليها مثل: "غُـــرْفَة " [وشُرْفَة "] في [بنائهما] عليها،).

س٧، ٨: (..لا تقدر "غُرْفاً وسُوْقاً" ثم دخلت ... ما بنيته من "رَقَيْتُ" غير منفكة منه التاء ) الصواب: (..غُرْفاً [وشُرْفا]..وكذلك تجعل ما بنيته من ["رَمَيْت"] غير منفكة منه..).

س٤ من أسفل: (الواوَ..وإذا بنيت ذلك على البدلية ) الصواب: (..على [التذكير] ).

س٢ من أسفل (من غيِر ياء ثم دخلت الياءُ ) الصواب: (من غير [تاء] ثم دخلت [التاءُ]).

س٢ من أسفل: ("قائم، "..والأصل"مَرْمُيَّة "بضم الميم فقلبت من الفتحة كسرة ...) الصواب: ("قائم، "....: "مَرْمُيَّة "بضم الميم، فقلبت من [الضمة] كسرة ؛ لِتَصِحَّ الياء ).

ص١٥٤ س٢: ("فإن اتصلت الياءُ الساكنةُ بالآخرلفظاً..، أوكانت عين فُعْل وصفاً.) الصواب: ("فإن....أوكانت عين [فُعْلَى] وصفاوُقِيتْ الإبدال بجعل الضمة كسرة ").

س٦: (لتظهرالياء، وذلك نحو"بِيض" والأصل"بُيْض"بضم الياء لأنَّه جمع"أبيضَ"..). الصواب: ([لتسلم] الياء، وذلك نحو: "بِيضٍ "والأصل "بُيْضٌ" بضم [الباء]؛ لأنَّهُ جمع..).

س٩ (الأخفش فأبقى..فانقلبت واوا) الصواب: (.فأبقى الضمة فانقلبت [الياء] واواً).

س٦ من أسفل (ألا ترى إلى... مع الضمر حرف..) الصواب: (.مع [المضمر] حرف..).

س٢ من أسفل: (وحجة ..فيه فيكسروا أوله) الصواب: (وحجة .. [منه، فكسروا] أوله).

ص١٥٥ س٢: (والم يقولوا في قولهم "رجل حُوّال" أي: حَسنُ الحيلة، "مُوسر وموقنٍ") الصواب: (ولم يقولوا في قولهم: "رجل [حُوَّل] أي: حَسَنُ الحيلةِ، [إلا بالواو؛ لأنّه واحد وذلك جمع، وأيضا فإجماعهم على قلب الياء في] مُوسرَ، ومُوقن، والأصل: مُيْسرٌ، ومُيْقنٌ).

س٣: ("مُيْسِرٌ، ومُيْقِنٌ"..أيضا فإنَّهم قالوا: قضُو) الصواب: (.. [و] أيضا فإنَّهُم قالوا..).

س٥: (وأيضا فقد قالوا: الطابي والمضُوفة ) الصواب: (... [الطُّوبَى] والمضُوفَة ..).

س١ من أسفل: (بين الاسم و....تأتي في آخره ياء قبلها ضمة ولا يأتي ذلك في الاسم) الصواب: (بين الاسم والفعل، والفعل تأتي في آخره [واو] قبلها ضمة، ولا يأتي ذلك).

ص١٥٦ س١ (وعن..خرج تنبيها على الأصل) الصواب (.خرج [منبها] على الأصل).

س٢: (عن الطرف أيضاً.أمّا قولهك: ..) الصواب: (عن الطرف أيضاً.أمّا [قولهم]..).

س٣: (سُبقَ بها في الجمع، ويُجرُون التأنيث مجرى ياء "شين"فهي لازمة ) الصواب: ([يُثْبِتُونَهَا] في الجمع، ويُجرُونَ التأنيث بها مُجَرَى [تأنيثين] فهي لازمة ).

س٤، ٥: (وأمّا"مَضُوفة "فلأنّ الكلمة أيضا مبنيةٌ على الياء،..لأنّ مَفْعَلاً يأتي بغير تاء ) الصواب: (وأمّا "مَضُوفَةٌ " فلأنّ الكلمة – أيضاً – مـــبنية على [التاء]، فلا يسوغ تقدير انفصالها؛ لأنّ مَـــفْعُلاً [لا] يأتي بغير تاء ).

ص١٥٧ س٣: (وعلى قول الأخفش: تُــبْوُعٌ" فحوّللت الضمة إلى الياء وقلبت الياءُ واواً). الصواب: (.."تُــبْوُع" [فنقلت ضمة] الياء إلى [الباء] وقلبت الياء واواً). س٤: (وقوله: "إذا اتصلت الياء الساكنة بالآخر") الصواب: (وقوله" [فإن اتصلت]..).

س٧، ٨ (وقوله: "إذا كانت عين فُعْل وصفاً"يريد نحو قولهم: "قسمةٌ ضيزى" و"مشيـــةٌ حِبكى، والأصلي: ضُيْزَى وحُبكى") الصواب: (وقوله: ["أو كَانت عين فُعْلَى] وَصفا"يريد نحو قولهم: "قِسْمَةُ ضِيزَى"ومِشْيَةٌ [حِيكَى] "و [الأصل]: "ضُيْزَى، و[حُيْكَى]). لقد نتج عن القراءة الخاطئة لكلمة "حيكى" خطأٌ في التعليق عليها في الحاشية (٤) فيجب حذفها وينظر اللسان ١٢/٣٠٠.

س٢ من أسفل: (وقيده المصنف بكون فُعْل وصفا) الصواب: (..بكون [فُعْلَى] وصفا). الحاشية (٣) س٣ منها: (..وهي مثل: بيض ويمين) الصواب: (وهي مثل بِيض و[عِين]).

ص١٥٨ س٥، ٦: ("وكذلك يفعل بكل ضمة تلتها ياء، أو واو، وهي آخر اسم، أو مدغمة في ياء أوهي آخر اسم لفظاً، أو تقديراً.) الصواب: (... أو مدغمة في [ياء هي] آخر اسم لفظا أو تقديراً.).

س٩: (أصله بضم الباء كـ"أفْلُس" لكن......فاستثقلت الضمة والكسرة على الباء ) الصواب: (أصله [أَظْــبُيٌ] بضم الباء، كـ"أفْــلُسٍ" لكن أبدلت كسرة، فاستثقلت الضـــمةُ، والكسرة على [الياء] فحذفتا..).

س١٠: (فحذفتا فالتقى..فقيل: "أظبٌ" ووزنه "أفعٌ") الصواب: (... [أظْب، ووزنه أفْعٍ]).

س١، ٢ من أسفل: (وعلته أنه ليس في الكلام اسمٌ متمكّنٌ في آخره واو قبلها ضمة، فالمتمكن احترازاً من "هذُوان" وقعت الواو أخيرة وقبلها ضمة لكنّه مبني.). الصواب: (وعلته أنّهُ ليس في [كلامهم] اسمٌ متمكنٌ آخرُه واوٌ قبلها ضمةٌ . فالمتمكن احترازاً من" [هُوَ"فهو] وإن وقعت الواوُ [آخرَه] وقبلها ضمة لكنَّهُ مبني.).

ص١٥٩ س١: (وآخره واوٌ احترازٌ من..وقَحْدُوَةٌ ) الصواب: (وآخره..و [قَمَحْدُوَّة]).

س٦: ( "أَدْلُوٌ" فتجتمع ضمة وواو وكسرة) الصواب: (... [أَدْلُو]...).

س٧: (وكذلك "أدلومي" مع ياء المتكلم) الصواب: (وكذلك [أَدْلُوِي]..).

س٨: (وواو وياء واحدة وذلك..فقلبت الواوُ ياء لأن على كل حال أخف من الواو) الصواب: (...؛ لأنَّ [الياءَ] على كل حال أخف من الواو).

س٣ من أسفل: (لو سميت "يغزو" رجلا).الصواب: (لو سميت [بيغزو] رجلاً).

س٢ من أسفل: ("هذا يغزٌ، ومررت بيغزٍ"منوَّنين) الصواب: (هذا يَغْزٍ، ومررت بيغزٍ..). الحاشية (٣): (القحدوة ) الصواب: ([الْقَمَحْدُوة]).

ص١٦٠ س٦: (..رأينا اخر"يزن"كآخر"رامٍ") الصواب: (..آخر [يرمي] كآخر"رامٍ").

س٢ من أسفل: (لا يكون لفظا كآخره) الصواب: ([فلا] يكون [آخره] لفظاً كآخره). في الحاشية ٢ س١ منها"...: اعلم أنّ أصل "أحقٍ وأدلٍ: أحقوٌ.."الصواب: "أَحْقُوٌ..".

ص١٦١ س٥: (وقد نقل بعض المتأخرين ممن أدركته خلاف هذا عن أبي عليٍّ وكان كثير الحذف مشهورٌ بذلك.) الصواب: (وكان كثير [الكذب، مشهوراً] بذلك.).

س٧: (المفعول من "رميت" وأصله "مرمويٌ" فلما اجتمعت الياء والواو، والثاني ساكن) الصواب: (...فلَمَّا اجتمعت الواو والياء [والسابق] ساكن..).

س٨: (الواو ياء والضمة التي قبلها كسرة، وأدغمت الياء التي هي آخر لفظاً). الصواب (الضمة التي قبلها كسرة وأدغمت الياء [في الياء] التي هي آخر [الاسم] لفظا.

س١١، ١٢: ("وبكل ضمة واو قبل تاء التأنيث...إلا إن قدر ( ) التاء ). الصواب: (وبكل ضمةِ واوٍ [قبل واوٍ] قبل تاء التأنيث، فإن..إلا ان قُدِّرَ

[طَرَيانُ] التاء ).

س١ من أسفل: ("ترقوة "...الواوان قبل الأول ضمة وذلك مستثقل قلبت الضمة ) الصواب: ("تَرقوة "فلمَّا اجتمــعت الواوان [و] قبل [الثانية] ضمة –وذلك مستثقل–قلبت الضمة [كسرة].).

ص١٦٢ س١: (...فقيل: "غُزْوُيَة "...) الصواب: (..فَقيلَ: [غَزْوِيَة]...).

س٤، ٥: (قال أبو الفتح: والخليل يقول: "أموول"..؛ لأن الواو وقد ثبتت) الصواب: (قال: ..يقول: " [اقْوَوَّل] ولا يلزمه ما ذكره ابن السراج؛ لأن الواو قد ثبتت).

س٣ من أسفل: (لم يجتمعا، ولا يكره الواوان ضمّ ما قبلهما لأنّ الكلمة مبنيَّةٌ على..) الصواب: (لم يجتمعا، ولا تكره [الواو–وإنْ] ضُمَّ [ما قبلها] –؛ لأنَّ الكلمة مبنيةٌ على..).

س٢ من أسفل: (وإنّما نغيّر إذا كانت طرفا؛ ولهذا قال: إلا إن قدّرا طرفا التاء ...). الصواب: (وإنّما [تُغَيَّر] إذا كانت طرفاً، ولهذا قال: "إلا إن قُدِّر [طَرَيَانُ] التاء .).

س١ من أسفل: (على المذكر..فنقل: "رَمْيَةٌ ") الصواب: (.. [فتقول] : "رَمْيِيَةٌ ").

الحاشية (٢): (في الأصل: قدر طرنان"كذا") الصواب: (قُدِّرَ [طَرَيَان]).

الحاشية : ٣ س٢: (في: "أوْلي، وعَرْقَ") صوابه: (في: "أَذْلٍ، وعَرْقٍ"..).

س١٦٣ س٢، ٣ (وفي ضمة متلوّة الياء ..مبدوأ بها الضم وجهان، وقد تُعطى فُعِّل وصفا الصواب: (وفي ضمة [قبل] مَتْلُوَّة .... [مبدوء] بها وجهان، وقد تُعطى.. [فُعْلَى] وصفا).

س٨: (وقوله: "وفيها نفسها مبدوًّا بها الضم يرجع إلى المتلوة). الصواب: (وقوله: "وفيها نفسها [مبدوء ابها"، الضميرُ] يرجع إلى المتلوة ...).

س٣ من أسفل (وقوله: "وقد تعطى فُعِّل وصفا"إلى آخره يريد..من يقول"جُلوذى") الصواب: (.."وقد تُعطى [فُعْلَى] وصفا"إلى آخره.يريد أنَّ

منهم من يقول: [ضُوزَى]).

ص١٦٤ س٣: (متحددة للتصغير، أو ثالثةً عينا، ويفتح ما قبلها مكسورا) الصواب: ([متجددة] للتصغير، أو ثالثةً عيناً، ويفتح ما قبلها [إن كان] مكسورا).

س٦: (..والثانية لام لامه من الغنية ) الصواب: (..والثانية لام؛ [لأنه] من"الْغُنْيَة،...).

س٧، ٨: (...فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ووزنهما"فعنبلّ"). الصواب: (...فقلبت الواو ياء، وأدغمت [الياء] في الياء ووزنهما [فَعِيل]).

س٩، ١٠: (بقوله: "تحذف..فأبدل الكسرة فتحة ؛ لأنهما ثلاثيان مكسوران الحشو) الصواب: (...فأبدلت الكسرة فتحة ؛ لأنهما ثلاثيان [مكسورا] الحشو...).

س٦ من أسفل: (أربع ياءات وكسرتين لو بنيت على لفظه...). الصواب: (أربع ياءات وكسرتين لو [نسبت] على لفظه...).

س٢ من أسفل: (يجيء "غَنِيّ" لأنهم قالوا: غَنيِيٌّ، يجمعوا بين كسرتين وأربع ياءات و"أميي" ليس قبل الياء الألى كسرة، فاغتفر فيه هذه اللغة، ولم يغتفر في "غنييّ") الصواب: (يجيء "غنيي" لأنهم [لو] قالوا: "غنيِّيّ" [لجمعوا بين] كسرتين وأربع ياءات.

[وفي] "أمَيِّيّ"ليس قبل الياء الأولى كسرة، فاغْتُفِر فيهَ هذه اللغة، ولم [تغتفر] في"غنييّ").

ص١٦٥ س٣: (وعندي أنّ الفرق بينهما أن الياء الأولى ي"أُميّة "للتصغير والياءُ الثانية الصواب: (...أنّ الياء الأولى [في] "أميّة " للتصغير و[الياءَ] الثانية منقلبة عن الواو).

س٥: (ثُمَّ لَمَّا اجتمعت الياء والواو ساكنة قلبت الواو ياء ...). الصواب: (ثُمَّ لَمَّا اجتمعت الياء والواو [والسابق ساكن] قلبت الواو ياء ).

س٦: (فإنها زائدة لغير معنى واحتمل ذلك النقل في "أُمَيِّيَ"). الصواب:

(فإنها زائدة لغير معنى [بل للمد] فاحتمل ذلك [الثقل] في "أُمَيِّيٌّ...).

س٧: (فحافظة على العين، وكان ذلك أحسن من"عَدِيِّيٌّ"؛ لأن فيه احتمالاً...) الصواب: (محافظة على [حرف المعنى] وكان ذلك......؛ لأنّ فيه احتمالاً [للثقل]).

س٣ من أسفل: (..في تصغير"أسود وحار) الصواب: (..في تصغير أسود و [حمار]..).

س١ من أسفل: ( ( ) والياء الأولى.) الصواب: ([أساود" في غير المختار] والياء الأولى...).

ص١٦٦ س٢: (قال أبو الفتح: نصّ في كتاب سرالصناعة على أنّ الألف) الصواب: ([ونصّ أبو الفتح] في كتاب سر الصناعة ..).

س٣: (التصغير واوا ( ) تبدل ياء لما تقدم من اجتماعهما وفيه تعسف.) الصواب: (التصغير واوا [ثُمَّ] تبدل [الواو] ياء ؛ لما تقدم من..).

س٤: (فقلت: "أسَدي وحميري") الصواب: (فقلت: [أُسَيْدِيٌّ] وحُمَيْرِيٌّ).

س٥: (كراهةً للثقَل باجتماع..يتوسطها حرف مكسور، ووجب حذف الثانية؛ لأنّ) الصواب: (...يتوسطها حرف مكسور، [وإنَّمَا] وجب حذف الثانية؛ لأنّ...).

س٦ (حذف الأولى كان يبقيها..مستثقلة، وأيضا) الصواب: (مستثقلة [جداً] وأيضا).

س٣ من أسفل (أدغمت الياء في الياء فلَمّا أردت النسب فررت من اجتماع الياءات). الصواب: (...فلَمّا أردت النسب [و] فررت...).

س٢ من أسفل: (..في"حنيفة وبخيلة") الصواب: (..."حَنِيفَة، و[بَجِيلة]).

ص١٦٧ س٣: ("مدرسه ( ) في قول أبي إسحاق،). الصواب: ([مُذْ، وسَة، وثُبة] في قول أبي إسحاق،).

س٥: (وقوله: "ويفتح ما قبله امكسورا" ظاهر...). الصواب: (..."ويفتح ما قبلها [إن كان] مكسورا" ظاهر...).

س٦: (...وكذلك في "تحية "). الصواب: (...وكذلك [تَحَوِيّ" بفتح الحاء وقد كانت مكسورة] في"تَحِيَّة").

س٧: (وإن كانت ثانية "فتجب" فإن كان أصلها واواً ردت إليه..). الصواب: (وإن كانت ثانية [فُتِحَتْ] فإن كان أصلها واواً رُدّت إليه...).

س٩: (إذا نسبت "ليّة " منقلبة عن الواو...). الصواب: (إذا نسبت [إلى] لَيَّة [وحَيَّة، قلت: لَوَوِيٌّ، وحَيَوِيٌّ، وذلك؛ لأن الياء الأولى في "لَيَّة "] منقلبة عن الواو، والأصل"لَوْيَةٌ "؛ لأنه من "لويت"...).

س٥ من أسفل: (الواو ياء لاجتماعهما وسُبق الأولى ساكنة ..حَرّكتَ الأولى بالفتح.) الصواب: (الواو ياءً ؛ لاجتماعهما وَسَبْقُ الأولى ساكنة ..حَرّكْتَ [الياءَ] الأولى بالفتح).

س٤ من أسفل: (فعادت إلى... وقد فُعِد ذلك).الصواب: (...وقد [فُقِد] ذلك...).

س٣ من أسفل: (قال أبوعلي الفارسي: وقد قالوا في النسب إلى الرمل..) الصواب: (قال أبو عليٍّ الفارسيّ: [فإذا كانوا] قد قالوا: في النسب إلى"الرَّمَلِ": رَمَلِيٌّ). لم يوثق هذا القول من أي مرجع، وتنظر التكملة ص٢٤٧، والبصريات ٨١٥.

س٢ من أسفل: (الحمص: حَمَصِيٌّ ففتحوا العين الساكنة ) الصواب: الْحِمْضِ: حَمَضِيٌّ).

س١ من أسفل: (للافضاء إليه كما في"ليّة أول"..) الصواب: (....إليه كما في"لَيَّة [أَوْلَى].

ص١٦٨ س٢: (فُتحت فقط..إذهي"حييت") الصواب: (...؛ إذ هي: [من] "حَيِيت").

س٤: (بأنّ الياء تبدل واواً في غير توسط، والمشهور ما قدمته من تعذر قلب الياء ألفاً.) الصواب: (..واواً [من] غير توسط والمشهور ما قدمته من [تقدير] قلب الياء ألفاً ...).

س٦: (وأيضا فإنّهم قالوا: فاضَوِيٌّ...) الصواب: (وأيضا فإنّهم قالوا: [فَاضَوِيٌّ]).

س٧، ٨: (نعم لما كانت..أطلق عليها أنّها منقلبة عن الياء، والياء الأصل الأول.). الصواب: (نعم لَمّا..أطلق عليها أنّها منقلبة عن الياء [إذ] الياء الأصل الأول.).

س٤ من أسفل: ("وإن فصلهما حرف لين حذف..) الصواب: (وإن [فصلها] حرف.).

س١ من أسفل: (الهاء في"فصلهما" يعود إلى العين) الصواب: (الهاء في [فصلها] يعود إلى.).

ص١٦٩ س٢، ١: (حذف، وذلك نحـــو: "حنيفة، وشنوءة "..فكأنّهـــم أرادوا بذلك الفرق بين النسب إلى"فَعيلة وفَعول وفَعُولة وفَعُول" فذو الياء يحذف حرف منه....) الصواب: (...إلى"فَعِيلَةٍ، و[فَعِيلٍ] وفَعُولَةٍ وفَعُولٍ"فذو [التاء] يحذف حرف [العلة] منه..).

س٤: (وخُصَّ الأول بالحذف لأنه ثقيل يناسبه فكأنّ تخفيفه أولى...). الصواب: (وخُصَّ الأول بالحذف؛ لأنّه [يثقل بتأنيثه] فكان تخفيفه أولى...).

ص١٧٠ س٢: ("جَوْه"بواو ساكنة لكن..فانقلبت الفاء ) الصواب: (..فانقلبت [ألفاً]).

س٥ من أسفل: (في"شديد": شدديّ) الصواب: (في [شَدِيدَة] شَدَدِيّ؛ لئلا يلتقي المثلان).

ص١٧١ س٣: (كذا.."وإن زيدتا وقعتا"..) الصواب: (.."وإن زيدتا [أو وقعتا"]..).

س٤: ("ترقوة "... إليها "ترقويٌّ" و"زبانيّ") الصواب: (.... [إليهما: "تَرْقِيٌّ، وزَبَنِيٌّ]).

س٧: ("فَدَوْكَس، وسَمَيْدَع وعُذَافر، تقول: فَدَوكسيّ سميدعيّ عذافريّ..). الصواب: (...تقول [فَدَوْكَسِيٌّ وسَمَيْدَعِيٌّ وعُذافِرِيٌّ]...).

س٩: ("تبدل واواً أيضا بعد فتح ماليته أنْ كان مكسورا الياء الواقعة ثالثة بعد...). الصواب: ("تبدل واواً–أيضا–بعد فتح ما [وَليتْه إن] كان مكسورا الياء الواقعة ...).

س٤ من أسفل: (يعني نحو قولك في النسب إلى" عمٍّ، وشجٍّ، عمويٌّ، وشجويٌّ") الصواب: ([عَمٍ وشَجٍ] عَمَوِيٌّ وشَجَوِيٌّ).

س١ من أسفل: (حصي.. فقيل: عَمِيٌّ وشجَويٌّ) الصواب: (فقيل: [عَمَوِيٌّ] وشجَوِيٌّ).

ص١٧٢ س٣: (..يونس في النسبة إلى"ظبية: ظبيوي) الصواب: (... إلى"ظبية : [ظَبَوِيٌّ]).

س٤: (لأنه يحرك الياء ويفتحها فتقلب الياء ألفاً..) الصواب: (لأنه يحرك [الباء]..).

س٥: (نُقل أن الخليل كان يقدره في بنات الياء دون بنات الوا ذلك لأنّه فرّمن...) الصواب: ([و] نُقل أن الخليل كان..دون بنات الواو [وذلك]؛ لأنّه فرّمن اجتما ع).

ص١٧٣ س٤: (تنسب إلى"ظَبٌّ" فابدلت) الصواب: (تنسب إلى ["ظَبٍ"] فأبدلت).

س٧: (الياء معاملة ياء "قاضٍ"..كما فعلت في ذلك في: "شجّ وعم"حتى قلت: ..). الصواب: (...كما [عَملت] ذلك في [شَجٍ وعَمٍ" حين] قلت: "شَجَوِيٌّ، وعَمَوِيٌّ).

ص١٧٤ س٢: (والحذف منه خلق به...) الصواب: (والحذف منه [إجْحَافٌ] به..).

س٣: ( () امتناع ترخيم الأول وجوازه في الثاني) الصواب: ([ويكفيك فارقا بينهما] امتناع ترخيم الأول [مطلقا عند البصري] وجوازه في الثاني).

س٤: (وهنا تنبيه: وهو أنّه لا يجب الحذف في () يجوز وليس في كلامه تبيين بل هو..) الصواب: (وهنا تنبيه وهو أنّه لا يجب الحذف في [الياء الرابعة بل]

يجوز وليس في....).

س٩: (كذا ما وقع هذا الموقع من ألف وواو تلت ضمة ...). الصواب: (" [و] كذا ما وقع هذا الموقع من ألف [أو] واو تلت ضمة ").

س٥ من أسفل: (يعني أنَّ....ما هي فيه نحو: "عصا ورجا") الصواب: (..عصا و [رحا]).

س٤ من أسفل: (فإنك.. ورجويّ" ولا تقلبها ياء ) الصواب: (..و [رَحَوِيٌّ] ولا تقلبها ياء ).

س٣، ٢ من أسفل: (فرقْت في ذلك بين ما أصله.. إلى الواو، وإنما ردت الألف ولم تقر) الصواب: ([ولا فرق] في ذلك بين ما أصلُهُ الواوُ، والياءُ، فإنَّ القلب إلى الواو [فيهما]، وإِنَّمَا [قُلِبَت] الألف ولم تقر؛ لأنَّ هذه الياء يلزم كسر ما قبلها.).

ص١٧٤ س١ من أسفل: (همزة فكأنّ الرد إلى ذلك الأصل أولى من إدخال الكلمة ) الصواب: (همزة [وهنا تنبيه: فمنهم من يقول: قلبت الألف كما ذكرنا، ومنهم من يقول: رُدَّت الألف إلى أصلها وهو الواو وكان] الرد إلى الأصل أولى من إدخال الكلمة ).

ص١٧٥ س١، ٢: (نعم يمكن الرد إلى الياء، فيما أصل الألف.. لئلا تتوالى الياءات والكسرتان، فعدل إلى اجتماعهما، وهي الواو، أوْلاترى ذلك اجتماعهما ردفين...) الصواب: (نعم [لم] يمكن الرد إلى الياء فيما أصل الألف ذلك؛ لئــلا تتوالى الياءات [والأولى مكسورة]، فعدل إلى [أختها] وهي الواو، أوَلَاترى [إلى] اجتماعهما ردفين..؟).

س٤: (أبو عثمان في الخصائص أو غيرها: إذا خففت الهمزة في"جيئل" لا يجوز قلب الياء ) الصواب (إذا خففت الهمزة في"جَيْئَل" [فقلت: جَيَل] لا يجوز قلب الياء ألفاً على مذهب).

س٥، ٦: (الفا على مذهب من..فقال في "رُويَا" تخفيف "رُؤيا" فقلب الواو...) الصواب: (...فقال في "رُويَا" تخفيف "رُؤيَا": [رُيَّا" بقلب] الواو

[ياء]؛ لاجتماعهما).

ص١٧٦ س١: (الكلمة حشواً، وتكون هي حرف للإعراب () أن الألف لا تحذف في) الصواب: (..وتكون هي حرف [إعراب.وقال بعضهم: ويُبَيِّنُه] : أنّ الألف لا تحذف).

س٣، ٤: (نقول...كذلك"حبارِي") الصواب: (تقول في".... [كقولك] : "حُبَارِيّ").

س٥: (وإن وقعت رابعة سكن ثاني الكلمة نحو: "مَلْهِى"وإن وقعت خامسة فصاعداً).

الصواب: (وإن وقعت رابعة [و] سكن ثاني الكلمة نحو"مَلْهَى" [جاز قلبها واواً كقولك: "مَلْهَوِيّ" وجاز حذفها، كقولك: مَلْهِيٌّ"] فإن وقعت خامسة فصاعدا وجب حذفها.).

س٦: (وجب..: "قَبَعثرِيّ" لاغرو في ذلك لما تقدم.) الصواب: ([لا غير، وذلك] لما تقدم).

س٧: (وقوله: "أو واو.."يريك أنّك لو بنيت مثل"فَعُلة ..) الصواب: (.. [يريد] أنّك..).

س٤ من أسفل: ("رَمُوِيٌّ" وإذا كانت رابعة نحو: "مريوة" فأنت مخيَّرٌ في إقرارها وحذفها.) الصواب: ([رَمَوِيّ]، وإذا كانت رابعة نحو: " [قَرْنُوَة] "فأنت مخيَّرٌ في إقرارها....).

س٣ من أسفل: (مريوي، مريِيٌّ...) الصواب: ([قَرْنَوِيٌّ وقَرَنِيٌّ]).

ص١٧٧ س١ (..إذ لا تثبت الألف إلا كذلك) الصواب: (إذ لا تثبت [الواو] إلا كذلك).

س٢: (...فأمّا"حِذْوة " فإنه شاذ...) الصواب: (...فأمّا [حِنْذُوة]...).

س٣: (...إذ"حيدوة "...) الصواب: (إذ [حِنْذُوَة] فِعْلُوَة ...).

لم يوثق القول المنسوب لابن جني ولو رجعَ إلى سرِ الصناعة ص١٣٤ لما وقع الخطأ في كتابة الكلمة التي كتبت تارة "حيدوة "ومرة "حذوة ".

ص١٧٧ س٤: (..لكان"فَعْلية : كـ"هَدية "ولم يعلم انقلاب الياء غير الواو..) الصواب: (..لكان [فِعْلِيَّة] كـ" [هِبْرِيَّة] "ولم يعلم انقلاب الياء [عن] الواو..).

س٧: ("فإن وقعت الألف..أجيز قلبها واواً..) الصواب: (فإن.. [اختير] قلبها واواً).

س١١: (والأصل..لكن قلبت ياء لوقوعها رابعة ) الصواب: (لكن قلبت [الواو] ياء ..).

س١٢: (ثم قُللبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها..) الصواب: (ثم [قلبت الياء] ألفا...).

ص١٧٨ س١: (وقوله: "وقد تقلب رابعة ..للتقليل، ولأن الحذف إذا كانت الألف..) الصواب: (..للتقليل؛ لأن الحذف إذا كانت الألف للتأنيث رابعة كثير والقلب قليل).

س٢: (..تقول في سَكْرَى وسَكْرِوِيٌّ فوجه الأول: ...) الصواب: (تقول في"سَكْرَى: [سَكْرِيٌّ] وسَكْرَوِيٌّ فوجه الأول: ...).

س٣: (ولأن الكلمة تغلب بها) الصواب: (ولأنّ الكلمة [ثقلت] بها).

س٤: (في الاسم المنسوب..فحمل عليها) الصواب: ([من] الاسم... فحملت عليها).

س٦: (وقد يريدون قلبها ألفاً مع قلبها واواً..) الصواب: (وقد [يزيدون قبلها] ألفاً..).

س٥ من أسفل: (وقوله: "..من مثل"جَمَزَى بَشَكَى") الصواب: (..جَمَزَى [و] بَشَكَى).

ص١٧٩ س٢: ("قد يقال: مَرْمَوِيٌّ وراموايّ..) الصواب: ([و] قد يقال: ... و [رَامَوِيٌّ]).

س٤: (..أنّ الأصل"مرميٌّ ورامويٌّ" لأن اسم مفعول من رميت فلماجمعت الواوا) الصواب: ([مَرْمُوي؛ لأنّه] اسم مفعول من رميت فلَمّا [اجتمعت]

الواو والياء ....).

س٥: (قلبت الواو الأولى وأدغمت في..) الصواب: (قلبت الواو [ياء] وأدغمت).

س٦ من أسفل: (ولا يجوز حذف واحدهما) الصواب: (..حذف [إحداهما]).

الحاشية (٣) الأخير (وبعض العرب يحذفوا الأولى).الصواب: (.. [يحذف، أو يحذفون]).

ص١٨٠ س١: (يكن ذلك في فعل أو جار عليه") الصواب: (..في فعل أو [اسم] جار).

س٧: (.إلى أن يقال: التي هي لام حذفت) الصواب (إلى أن يقال [إنّ الياء] التي هي).

س٤ من أسفل: (ما قال العبدي: ولعل ذلك () فلا غنى عن حذف إحدى..) الصواب: ([كما] قال العبدي، [وبعد] ذلك [بَقِيّ مُحَيٍّ] فلا غنى عن حذف إحدى).

س٣ من أسفل: (تجتمع أربع....فتصير: "مُحيا"كهُدَى، فتقول: مَحيوي كهدوي..) الصواب: (..فتصير: مُحاً كهُدىً، فتقول: مُحَوِيٌّ كهُدَوِيٌّ، والوزن: مُفَعِيٌّ؛ لأنه...).

ص١٨١ س١: (يريد"أُحييّ" وهويحييّ) الصواب: (يريد [نحو أنا] أُحَيِّي، هو يُحَيِّي).

س٢: (وقوله: "..اسم الفاعل أو المفعول..) الصواب: (...اسم الفاعل [و] المفعول).

س٤، ٥: (تنسب إليه، فإن فإن كان منونا مرفوعا، أو مجروراً حذفت ياءه لالتقاء الساكنين وإن كان معرفا فإنّ ياءه تثبت والاسم المفعول تقلب ياؤه ألفا) الصواب: (...فإن كان منونا مرفوعا، أو مجرورا حذفت ياؤه؛ لالتقاء الساكنين [وإن كان منصوبا فُتحت ياؤه؛ لخفة الفتحة وثبتت] وإن كان معرفا فإنّ ياء ه تثبت [واسم] المفعولَ تُقلب ياؤه ألفا.).

س٣: ("فصلٌ تُبدلُ ياءً الألفُ التالية ياء التصغير ما لَمْ تستحقَّ الحذفَ") الصواب (...الألفُ [الثالثة بعد] ياء التصغير...).

س١ من أسفل: (صغرت نحو: "كتاب، غُراب، غزال"فإن ياء التصغير تقع تالية فيقع) الصواب: (..نحو"كتاب [و] غُراب [و] غَزال..تقع [ثالثة] فتقع الألف بعدها..).

ص١٨٢ س١ (بعدها..وتدغم ياء التصغير فتقول: ) الصواب: (وتُدْغَمُ ياءُ التَّصغيرِ [فيها]).

س٤: (والاختلاف بتقدير اللفظ) الصواب: (والاختلاف [تقديري لا لفظي]).

س٧: (من يقول: "يا حارُ"بضم الواو...) الصواب: (..."يا حارُ"بضم [الراء]).

ص١٨٣ س٧: (يعني أن الياء إذا اجتمعا وسُبِقَ الأول...). الصواب: (يعني أنَّ الياء [والواو] إذا اجتمعا وسَبَق الأولُ بالسكون...).

س٨: (والياء ولا مبالاة بالمبدوئة منها..) الصواب: (..ولا مبالاة [بالمبدوء به منهما]).

س٩: (وميوت، وطوي.."فيعل"بذلك ما ذكرناه) الصواب: ([ففعل] بذلك ما ذكرناه).

س١ من أسفل: (والثاني: لِمَ يَتَعيّن قلب الواو ولم يكن الأمر بالعكس؟).

الصواب: (والثاني: لِمَ تَعَيَّن قلب الواو [ياءً] ولم يكن الأمر بالعكس؟).

ص١٨٤ س٢: (واللين، ومنها كونهما بيانا للأسماء المضمرة نحو: "به وعَلاَمه"، ومنها...) الصواب: (...نحو [هِي ولَهُو] ومنها أنهما يحذفان في).

س٤: (وبعض العوم يَخْلُق ثُمَّ لا يفري) الصواب (وبعضُ [القومِ] يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفرِ).

س٣ من أسفل: (ومنها قلبها إذا تحركا وانفتح ما قبلهما..ويأتي تفصيله إن شاء الله) الصواب: (ومنها [قلبهما ألفا] إذا تحركا وانفتح ما قبلهما وليس

ذلك مطلقا [وسيأتي]).

س١ من أسفل: (ومنها قلبهما همزة عند وقوعها طرفا) الصواب: (عند [وقوعهما] طرفا). الحاشية (١) س٤ منها: (... بقنَّ الحجر... ومن دمر) الصواب: ([بقُنَّة الحجر].. [دَهْرٍ]).

الحاشية (٢) س٣ منها: (..وقلت لشفّاع المدينة أو جفوا) الصواب: (.. [أَوْجِفُ]).

ص١٨٥ س٢: (يا حبذا قريبتي وعوم...) الصواب: ([يا حبذا قرينتي رَعُوم]).

ولم اهتد إلى تخريج هذا البيت.

س٣ (...ونحو: "تَاجَلُ" في" توجلُ"و"يايسُ في: ياءَ سُ") الصواب (و [يَاءَسُ في: يَيْأَسُ]).

الحاشية ١ س٧: (وقوله: في قول من قبل الواو) صوابه: (..في قول من [قال]..).

ص١٨٦ س١: (هاهيت على قول أبي عثمان) مكرر فقد تقدم في ص١٨٥ س٥.

س٤: (..ويؤكده الباء في الفاء ) الصواب: (ويؤكده [إجازتهم إدغام] الباء في الفاء ).

س١ من أسفل: (ومما يحكى عن الكسائي) الصواب: ([وما] يحكى عن الكسائي).

الحاشية (٣): (ينظر التكمل) الصواب: ([التكملة]).

ص١٨٧ س٢: (والثاني: أنَّ الياء أخفُّ من الواو فكان القلب أسرعَ لها كذلك) الصواب (والثاني: ..أسرع [إليها لذلك]).

س٣ من الأسفل (: لأن التصغير والتكبير من وادواحد فيحمل هذا على هذا تارة ..) الصواب: (لأن التصغير [والتكسير] من واد،..).

س١ من أسفل (الجواب أنَّ الذي..حمل التصغير على التكثير ويقل عكسه

وما ذكره) الصواب: (والجواب..حمل التصغير على [التكسير] ويقل عكسه و[تعليله] ما ذكره).

ص١٨٨ س١: (أبو الفتح في التعاقب..إنّما يحمل أضعف التصغيرين على أقواهما.) الصواب: (..إنّما [كان بحمل] أضعف [التغييرين] على أقواهما).

س٢: (أنك..فأنت تقيم على الأفراد..) الصواب: (.. [مقيم] على الإفراد الذي..).

س٣: (كسّرتَهُ فقد انقلب إلى الجمع الذي هو الحالة ..ولذلك اعتد بالتكثير شيئا مانعا) الصواب: (..فقد [انتقلت] إلى الجمع الذي هو الحالة .....اعتد [بالتكسير سببا] مانعا).

س٥: (والجدُّ أن يقول: "قسيِّر، وجُدَيِّل") الصواب: (و [الجيد] أن يقول: "قُسَيِّر، و..).

س٩: (الواو ياء ..ولأنَّ السكون عارض) الصواب: (الواو.. [لأنَّ] السكون عارض).

س٦ من أسفل: (وقوله: "ولم يكن بدلاً غير لازم"يريد..نحو: رُيَّيَا) الصواب: ([رُئيا]...).

س٣ من أسفل: (وكذلك واو: "سُوير" منقلبة عن الف "سائر" فهي عارضة) الصواب: (وكذلك واو"سُوِير" منقلبة عن ألف [سَايَرَ] فهي عارضةٌ).

س١ من أسفل: (وقيل....فقيل: "سُيِّير" لم يعلم أ"فيْعل" وزنه أو "فَوْعل" فصححت).

الصواب: (.فقيل: [سُيِّر] لم يعلم أ [فُعِّل] وزنه أم"فُوعِل"فصححت؛ اجتناباً [للبس]).

ص١٨٩ س٣: (وهو أنّ فائدة قوله: "غير لازم" لا يظهر ( ) فإنَّ الواو حينئذ لا تصح) الصواب: (.فائدة قوله: "غير لازم" [تظهر في البدل اللازم] فإن الواو– حينئذ– لا تصح).

س٥: ("أي"، والأصل: ...فالهمزة الأولى زائدة والثاني فاء ) الصواب:

(...فالهمزة الأولى زائدة و [الثانية] فاء ).

س٦: (لام لكن...كراهية للمزتين) الصواب: (...كراهية [للهمزتين]).

٧: (قبلها فبقي: "أوِيْي"فحذفت لالتقائهما فبقي: "أيٌّ"منقوصا ووزنه: "أفع" بحذف..) الصواب: (... فبقيٌّ: [أُوَيِيٌ فقلبت الواو ياءً، وأُدغـــمت الياء في الياء، وأُبدلت ضمَّةُ الياء المتوسطة بين الياء ين كسرة ؛ محافظة على الياء الأخيرة، واستثقلت الضمة عليها فحذفت فالتقى ساكنان: الياء والتنوين فحذفت لالتقائهما] فبقيَ: "أيٍّ"...).

ص١٩٠ س٥: (والأصل: "غُزْوُوٌّ" بثلاث واوات، الأولى ضمومةٌ والثاني ساكن...) الصواب: (..الأولى [مضمومةٌ، والثانية ساكنةٌ] والثالثة لامٌ..).

س٦: (طرفٌ لفظاً وذلك..فقلبت الآخرة ياء ثم قلبت التي قبلها وهي الساكن ياءً ) الصواب: (..فقلبت [الأخيرة] ياء، ثُمَّ قلبت التي قبلها وهي [الساكنة] ياءً ...).

س١ من أسفل: (..ولائَمَهُ التصريفُ في طريقة الاعلال تقرير أحدهما أنّ). الصواب: (..[ولأيِمَّةِ التصريفِ] في طريقة [الإِعْلالِ تَقْرِيرَانِ] أحدهما: أنّ الكلمة جمع..).

ص١٩١ س٢: (لام الكلمةِ كأنما ليت الضمة ). الصواب: (كَأَنَّهَا [وَلِيَت] الضمة ).

س٣: (القلب في"أذْلِو أحقِ"..مع الواو الزائدة مثلها) الصواب: (الواو الزائدة [قبلها]).

س٥ (ومنهم من يكسر الياء إتباعا لكسرة العين) الصواب (يكسر [الفاء] إتباعا لكسرة ).

س٧، ٨: (لم يغزُ ولم يدم ولم يخشَ) الصواب: (لم يَغزُ، ولم [يَرْوِ] ولم يَخْشَ).

س٨، ٩: (لم يغزُ...وإذا كان كذلك فالواو الساكنة في عُصِو...) الصواب: (...فإذا كان كذلك فالواو الساكنة في عُصُوٍّ كأنها ضمة...).

س٣، ٤ من أسفل: (وقد أتى.. كـ"نُحُوّ" في جمع "نحو" وهو أول ما تيسر من ( ) و"بُهُوّ") الصواب: (وقد أتى..كـ"نُجُوّ"في جمع"نَجْوٍ"وهو أول [ما ينشأ من السحاب] وبُهُوّ..).

س١، ٢ من أسفل: (قال أبو عثمان المازني: "هذا شاذ، مشبه بما ليس مثله، نحو"صم" كما شّبه الذين قالوا: "صُيّم" بباب "عصيّ" إلا انّ: "صُيَّماً"يطّردُ) الصواب: (قال أبو عثمان المازني: هذا شاذ [شُبِّـــهَ] بما ليس مثله نحو[صُوَّم]كما شبَّه الذين قالوا: "صِيَّم" بباب "عِصِيّ" إلا انّ "صِيَّما" يطرد، [و"بُهُوّ" لا يطرد]).

الحاشية (٤) س٣ (..ووإن شئت صممته) الصواب: (.....وإن شئت [ضمَمْتَه]).

ص١٩٢ س٤: (والضمير الذي يعود إلى "فُعْلُل" "كغُزوي"، وإلى "فُعُول" "كعصيّ") الصواب: (والضمير الذي [هو هما] يعود إلى [فُعْلُول] "كغُزْوي"..).

س٥: (..يبين أهما يُبدلان ويدغمان) الصواب: (.. [وقد] تَبين أنهما يُبْدَلان، ويُدْغمان).

ص١٩٢ س٨: (فعل جمعاً، فوجهان التصحيح أكثر) الصواب: (. [و] التصحيح أكثر).

س٤ من أسفل: (فإن كانت الواو"مفعول"وليست عينه واوا، وذلك نحو"مَعْدوُ"فإنّه يجيء منه"مَعديّ") الصواب (فإن كانت الواو [لام] "مفعول"..وذلك نحو [مَغْزُوّ] فإنّه يجيء [فيه مَغْزِيّ].

ص١٩٣ س١: (إنّما اعلّ تشبيها له..) الصواب: ([و] إنّما أُعِلّ تشبيهاً له بالجمع..).

س٢: (تشبيها له بادلوّ..) الصواب: (تشبيها له بـــ[أَدْلٍ] على ما مضى من).

س٥، ٦: (..قولك: "رّبك مقويّ عليه"الأصل: مَقْوود...). الصواب: (.. [زيد] مَقْوِيّ عليه، والأصل [مَقْوُوّ]...).

س٧: (مهجور فَقُلبت الواوان يااين وأبدلت الأولى كسرة ...). الصواب: (...فَقُلبت الواوان [ياءين] وأبدلت [ضمة] الأولى كسرة ...).

س٤ من أسفل: (وهو أنّه لَمّا استثنى ذلك لأنّ الأول يجب فيه القلب...). الصواب: ([وهنا تنبيه] : وهو أنّه [إنّما] استثنى ذلك؛ لأن الأول يجب فيه).

س٣ من أسفل: (والباقي الأكثر فيه القلب) الصواب: ([والثاني] : الأكثر فيه القلب) سقط بعده سطران وهما قوله:.

[وقوله: "أو لام فُعُول مصدراً" نحو: "عُتِيّ" والأصل: "عُتُوّ"، وورد فيه القلب للتشبيه بـــ"عِصِيّ" والأحسن فيه التصحيح، وقال: "مصدراً" احترازا من"فُعُول" جمعا].

ص١٩٣ س١ من أسفل: (..: "أو غير فُعْل جمعا" وذلك: نحو: "صُيَّم، وصُوَّم، وقُيَّم وقُوَّم) الصواب: (وقوله: [أوعين" فُعَّل] جمعا وذلك نحو: صُيَّم [في] صُوَّم، وقُيَّم [في] قُوَّم).

ص١٩٤ س١: (..أسباب وهو أنّ هذا جمع لواحد) الصواب: (..أسباب [وهي] أنّ..).

س٢: (..وقد جاوزت الواو الطرف) الصواب: (..وقد [جاورت] الواو الطرف..).

س٧: (همزة، وربّما محححت...) الصواب: (...وربّما [صححت]...).

ص١٩٥ س١: (ومنهم من يقلبها ياء ين فيقول: "مقريي"كـــ"مغزييّ") الصواب: (ومنهم من [يقلبهما] ياء ين فيقول: [مَقْرِيّ] كـــ [مَغْزِيّ]).

س٦: (وقالوا: "فلان في صُبابة قومه وصُوَّابة قومه...). الصواب: (وقالوا: "فلان في [صُيَّابة] قومه، وصُوّابة قومه...).

س٥ من أسفل: (وهذا شاذ في القياس والاستعمال؛ لأن القلب...). الصواب: (وهذا شاذ في القياس والاستعمال [أمّا القياس فـــ] لأنّ القلب إذا ضعف).

س٤، ٥ من أسفل: (الفعل أولى بالضعف) الصواب: (مع الفصل أولى بالضعف).

في الحاشية (٢) س٢ منها: (قولهم: في"صُبَّابة قومه) الصواب: (في [صُيَّابَةِ]

قَوْمِه).

ص١٩٦ س٢: (أول هذا الفصل عجب..) الصواب: (أول هذا الفصل [عجيب]..).

س٣، ٤: (الذي رأيته.. لالطائفة، قال أبو علي في التكملة "وإذا كانت الواو لاما في") الصواب ([والذي].. [لا يطابقه] قال أبوعليٍّ: ..وإذا كانت اللام في "فُعْلَى" واواً فإنّها). هكذا في نسختين من الشرح وتنظر التكملة ٦٠٨.

س٣ من أسفل: (وقال العبدي: ...فإنّ اللام إذا كانت واواً للفرق...). الصواب: (...فإنّ اللام إذا كانت واواً قلبت [ياء] للفرق...).

س٢ من أسفل: (..أسهل من ( ) لأن هذا.) الصواب: (..أسهل من [الأول] لأنّ..).

ص١٩٧ س٤: (وأنت في منزلة عليا) الصواب: (أنت في منزلة عليا).

س٥: (كان كونها كلا صفة) الصواب: (كان كونها [صفة] كلا صفة ).

س٨: (..في الأجرع أو الابرق..) الصواب: (في "الأجرع [والأبطح] والأبرق".).

س٤ من.أسفل: (..على فعال أحمد وأحامد) الصواب: (على [مِثال] أحمد وأحامد).

س٢ من أسفل: (وأمّا" القصوى، وحُزْوَى، فهما في الأصل صفتان نقول الغاية ). الصواب: (وأمّا" القُصْوَى وحُزْوَى" فهما في [الأصل وصفان، لكن "القُصْوَى" مما استغني فيه بالوصف عن الموصوف كالصاحب] والأصل"الغاية القصوى")، وكلمة "نقول" التي زيدت ليست من الكتاب فيجب حذفها.

س١، ٢ من أسفل: (وأمّا حُزْوَى فمنقولة عن الصفة كأحمر فالشذوذ منتف...) في النسختين: (وأمّا حُزْوَى فبمنزلة غير الصفة كأحمد وإذ ذاك فالشذوذ منتف).

في الحاشية ٥ س٢ في المنصف٢/١٦١"قال أبو الفتح: ذكر– يعني أبا

عثمان– العليا) الصواب: (في: المنصف٢/١٦١: "قال أبو الفتح: [إنّما ذكر] العُلْيا والدُّ لْيَا والقُصْيَا..).

س٢ من الحاشية نفسها (الأسماء ..قد أخرجات).الصواب: (..قد [أخرجت]).

ص١٩٨ س١: (..: و"فُعْلى"يقلب واواها) الصواب: (..: و"فَعْلَى"يقلب [واوها]).

س١، ٢: (...نحو الدُّنْيَا، وقد يشذ "القصوى وخُزوى...). الصواب: (...نحو الدُّنْيَا [والعُلْيَا والقُصْيَا، وقدشذَّ] القُصْوَى وحُزْوَى...).

وينظر المفصل ص٣٦١، وشرحه لابن يعيش١٠/١١٢.

س٦: (وقوله: "وشذ إبدال الواو والياء لاما لـــ"فُعْلَى" اسما.....) الصواب: (وشذ إبدال الواو [من] الياء لامالـــ"فَعْلَى"اسم.....ا).

س٧: (أنّ اللام إذا كانت ياء في "فُعْلَى"...) الصواب: (...في "فَعْلَى"...).

س٢ من أسفل: (...إرادة الفرق بين الاسم والصف، وخَصَّ به..دونها اخف منها). الصواب: (بين الاسم [والصفة] وخَصَّ به الاسم دونها؛ [لأنه] أخف منها..).

ص١٩٩ س١: (...عن نوع ملاحظة الفعل المضارع قلبا وتصحيحا...). الصواب: (...عن نوع ملاحظة [للفعل] المضارع قلبا وتصحيحا..).

س٢، ٣: (ولذلك: اعتلّ "قائم وبائع" ولم يعتل"مقاوم ومبائع"فإنّ قلب الاسم). الصواب: (ولذلك أُعلّ"قائم وبائع"ولم يُعَلّ"مُقَاوِم ومُبَايِع" [قال صدر الأفاضل: فإن قلت: الاسم أَجْمَد من الصفة فلا يليق به القلب أيضا.قلت: الاسم إذا كان أَجْمَد] فالقلب به أولى؛ لأنه يكون الفرقُ أدومَ وأبقى).

س٤، ٥: (وقال أبو الفتح: ..لام"فُعْلَى" بالضم إذا كانت لامها واواً طلبا...) الصواب: (...لامَ "فُعْلَى" بالضم [إذا كانت اسما] وكانت لامها واواً [ياءً]؛ طلبا للخفة ).

س٦ (من التعويض والتكافؤ..).الصواب: (من التعويض و[التكافي]

[بينهما]).

س٩: (أَنَّها مأخوذة من"عويت يده"أي: لويتها، وذلك الذي فيها، وأصلها "عيوا"..).

الصواب: (من "عَوَيْتُ يده" أي: لويتها وذلك [للانعطاف] الذي فيها وأصلها [عَوْيا]). لم يوثق المحققان القول المنسوب لصاحب الصحاح وينظر الصحاح (عوى) ج٦ ص٢٤٤٢ ونصه: "والعَوَّاءُ من منازل القمر، يمدُّ ويقصر وهي خمسة أنجم يُقَالُ: إِنَّهَا وَرِكُ الأسد" . والذي في الشيرازيات ص٢٠٢: (ومن ثَمّ قالوا لهذا النجم: "العوّى"، وهو من "عَوَيْت"، قلبوا اللام التي هي ياء واواً، كما قلبوها في" التَّقْوَى" ونحوه..).

س٤ من أسفل: (وقال أبو علي: "قولهم: "للعرف ريّا"لا يخلو أن يـــكون من بـــاب "طويت"...). أقول: هكذا العبارة في إحدى نسختي المخطوط" للْعَرْف ريًّا"وفي الأخرى "للعرب". ولعلّ الصواب: "للشرب ريًّا" وقد تحدث أَبو عليّ عن "ريًّا" في كل من التكملة ص٦٠٨ والشيرازيات ص٢٠٢، ٥٣٥ ولكن هذه العبارة لم ترد فيهما فقد تكون في أحد كتبه الأخرى و"العَرْفُ" يطلق على الرائحة ،والمحققان لم يخرجا قول أبي عليّ.

ص٢٠٠ س٢: (وليس موضع بيانه). الصواب: (وليس [هذا] موضع بيانه).

س٣: (وأمَّا"صفة فلا تغيّر ذلك نحو: حَزيا، وحَذْيا) الصواب: (...نحو [حَزْيا وصَدْيا]).

س٨: (الفصل يتضمن...). الصواب: ([هذا] الفصل...).

ص٢٠١ س٢، ١: (لَلَزِمَهَا في المستقبل؛ لأنهم) الصواب: (في المستقبل [ما يثقلها] لأنهم).

س٣، ٤، ٥: (..حيث جعلوا الماضي بمنزلة "يَقيلُ" فيضم الواو وتكسر الياء وذلك ثقيل لثقل الأفعال"قاول" وفي هذا نظر وذلك به يقتضي...).

الصواب (حيث جعلوا الماضي بمنزلة [الصحيح، مثل "قَتَلَ" فاقتضى أن

يكون المستقبل بمنْزلة] يَقتل" فتضم الواو وتكسر الياء، وذلك ثقيل؛ لثقل الأفعال [وأقول] : في هذا نظر [من وجهـــين، أحدهما: أنّه] يقتضي أن يكون إعلال الماضي تبعا لإعلال المضارع [والمشهور عكسه]..).

س٦: (وإعلال المضارع هو الأصل وإنّما إعلال المضارع إنّما كان لثقل...). الصواب: ([والثاني: أنّ] إعلال المضارع إنّمَا كان؛ لثقل الضمة على الواو..).

س٧: (والكسرة على الياء مع سكون ما قبلهما، وقد استقصيت الكلام على هذا في...).

الصواب (والكسرة على الياء مع سكون ما قبلهما [وغير خفي أنّه متى سكن ما قبلهما لم يستثقلا عليهما وقد استقصيت الكلام على هذا في كتاب الإسعاف بتتمة الإنصاف.

ص٢٠٢ س٣: (فإن قيل: يشكل..وقول التصرفيين: إنه قلبت الياء ثم قلبت الألف) الصواب: (فإن قيل: ..وقول [التصريفيين] إنه قلبت الياء، ثم قلبت الألف [همزة]).

س٥: (أجروا الألف مجرى الحركة ...فالواو والياء متصلان...). الصواب: (أجروا الألف مجرى [الفتحة]...فالواو والياء [إذاً] متصلان).

س٨: (كذلك فكأنهما ووليا الفتحة حتى قبل الألف...). الصواب: (فكأنهما وليا الفتحة [التي] قبل الألف...).

س٤ من أسفل (...وقد استجاد عبد القاهر.). لم يخرج المحققان قول عبد القاهر، وهو في كتابه"كتاب في التصريف"ص٨٦.

س٢ من أسفل: (قوله: "من الواوالياء ..من أن تكون الحركة عارضة ). الصواب: (..من الواو [و] الياء ..يحترز به من أن تكون الحركة [فيهما] عارضة ).

الحاشية (١) س٤: (؛ إذ الأول مدّ لاحظ لها) الصواب: (إذ الأول [مَدَّة] لاحظ لها..).

س٢٠٣ س١، ٢: (وذلك لأنها..وكذلك قولهم: "صنو، سي"في تخفيف"صنو أوسي) الصواب: (...وكذلك قولهم: [ضَوٌّ، وشَيٌّ] في تخفيف: [ضَوْء وِشَيْء]...).

س٤: (إنْ لم يكن ما بعدهما تحترز به من"دعوى، ورميا" لأنهما لو قلبا ألفاً) الصواب: (إن لم [يسكن] ما بعدهما يحترز به من [دَعَوَا، ورَمَيَا]؛ لأنهما لو قلبا ألفًا).

س٣ من أسفل: (...لأنَّ الأصل"هويّ، وشويُ) صوابه: ([هَوَيَ، وشَوَيَ]).

س٥: (وبعدهما ألف التثنية لوجب حذف اللفظ الأولى دون التي للتثنية ).
الصواب: (وبعدهما [ألف] التثنية لوجب حذف [المنقلبة] دون التي للتثنيَّة ).

س٦: (..فيبقى اللظف في التثنية كاللفظ في الواحد، وكذلك... ( ) وعليان). الصواب: (فيبقى [اللفظ] في التثنية كاللفظ في الواحد، وكذلك [نَزَوَان وغَلَيَان]..).

س٧: (ألفان: الألف المتصلة وألف فعلان) الصواب: (الألف [المنقلبة] وألف فَعَلَان).

س٨: (ذلك لأنه يصاحب النون ويلازمها فلا يجوز حذفها دونها، فيبقى: "ران وعلان") الصواب: (..ذلك [لأنها] تصاحب النون وتلازمها، فلا يجوز حذفها دونها فيبقى ["نَزَان، وغَلَان"]).

س٩: (فيصير وزنه "فعلان" معتل اللام "تفعال" ولامُه نونُ وصل إنما لم يقلبا) الصواب: (فيلتبس "فَعَلان" معتلّ اللام بـــ"فَعَال" ولامه نون، [وقيل] : إنّما...).

س٤ من أسفل: (بالألف والنون عن الفعل) الصواب: (..عن [أمثلة] الفعل).

ص٢٠٤ س١: (....فقالوا: "هاوى وشاوى").الصواب: (فقالوا: ["هَايَ وشَايَ"]).

س٣: (فيه...في قوله: "ويعل" يرجع إلى ما بعدها، والتقدير: أو يعلّ ما بعدها). الصواب: (...يرجع إلى ما [بعدهما] والتقدير: أو يُعلّ ما [بعدهما]).

س٦: (..كعَوِر"فإنه محمول على"أعْوَر") الصواب: (كعَوِرَ فإنّه محمول على [اعْوَرَّ]).

ص٢٠٥ س١: (ومثله تصحيح "مُحيط" لما كان محذوفا من "مُحتاط"). الصواب: (ومثله تصحيح [مِخْيَط] لَمّا كان محذوفا من [مِخْيَاط]).

س٢: (فَعَوِر صحيح لا نتقلقله من"اعورّ") الصواب: (صحيح [لانتقاصه من"اعْوَرَّ").

س٣: (مصدر"عَوِرَ"..في الصح والاعلال).الصواب: (..في [الصحة والإعلال).

س٨: (...وزن الفعل إن خرج عنه لم يُعَلّ) الصواب: (.. [فإن] خرج عنه لم يُعَلّ).

س٩: (حمل صح المصدر على الفعل) الصواب: (حُمِل [صحة] المصدر..).

س٢ من أسفل: (اعلم..في تصحيحه أن سيبويه) الصواب: (..في [تعليقه] أنّ سيبويه).

س١ من أسفل: (الفعل و"هاهان وداران) الصواب: (...و [مَاهَان] ودَارَان).

ص٢٠٦ س٢: (و: ورَشَان وراشين) الصواب: (و: وَرَشان [و] وَرَاشِين).

س٣: (والمبرد يقول: إن الألف والنون لا تخرجه عن شبه الفعل لأنهما...). الصواب: (والمبرد يقول: إنّ الألف والنون [لا تخرجانه] عن شبه الفعل؛ لأنهما).

س٤: (قويّ بهما الانفصال ولهذا يصغّر الاسم...يُصغّر ما فيه الياء ثم يؤتى بها). الصواب: (وينوى بهما الانفصال، ولهذا...يصغرُ ما فيه [التاء] ثم يؤتى بها).

س٥: (قال أبو عليّ... تصغيرهم "زعفران" على "زعيفران" فنقلوهما في التصغير دليل) الصواب: (قال أبوعلي الفارسي مقوياً له: تصغيرهم "زَعْفَرَان"

على "زُعَيْفِرَان" [يدل على أنه لا اعتداد بهما؛ إذ قد جاوزا بحصولهما بناء المصغَّر، فبقاؤهما] في التصغير دليل على ذلك).

س١ من الحاشية (جعلوه..نحو: لِحوَل والْغِيرَ).الصواب: (..نحو: الْحِوَل..).

الحاشية (٤): (سِرحان ملحق ولذلك..).الصواب: (سِرحان [ملحقا]؛ ولذلك..).

ص٢٠٧ س٢: (وقيل لما صحَّح "الثوَرَان، والعِلْيان"...) الصواب: (وقيل: لما [صَحَّ"النَّزَوَان، والغلَيَان] وحرف العلة فيه..).

والتعليق في الحاشية ١ خطأ.

س٣ من أسفل: (مجرى"جَوار"و"غَيَبِ"مجرى: "سيال") الصواب: (مجرى [جَوَابِ.وعــيَب] مجرى"سيال...).

س٧: ("أو يقَصدد التنبيه على الأصل كـــ: موَدِ غَيَبِ"). الصواب: ([أو يقصد به] التنبيه على الأصل كـــ [قَوَدٍ] وغَيَبٍ).

ص٢٠٨ س٤: ("نوى" مقصورا مجرى: "بداء "ممدودا لما جاز ذلك). الصواب: ([ندى] مقصورا مجرى: [نداء] ممدودا لما جاز ذلك).

ص٢٠٩ س٢: (الأول: ....كان أولى، وعلى قولها يحصل تغييران إسكان وقلب). الصواب: (الأول: أنّ التغيير كلّما قلَّ كان أولى وعلى [قولهما] يحصل تغييران).

س٥: (والثالث: أن المقصود الاسكان فلو سكن لم يكن وجه إلى القلب). الصواب: (والثالث: أنّ المقصود الإسكان فلو [أسكن] لم تكن [حاجة] إلى القلب).

س٣ من أسفل: (وعندي لا يلزم ما ذكره، وذلك لأن الانقلاب بموجب ما يقتضيه التصغير لا ينكر) الصواب: (وعندي [أنّه] لا يلزم ما ذكره وذلك؛ لأن الانقلاب بموجب ما تقتضيه [الصنعة] لا ينكر..).

س٢، ٣ من أسفل: (أو () التغيير الذي في"خطايا") الصواب: (أوَ [لا ترى إلى] التغيير).

س١ من أسفل: (في "خطيَّة "، ولم أجد أحداً...وكذا الناس استحسنوا) الصواب: (في [خَطِيئَة]، ولم أجد أحدا أنكر ذلك حيث...و [كُلُّ] الناس استحسنوا).

الحاشية (١) س٤ منها: (مولده سنة ثمان أو تسع وخمس وخمسمائة ). الصواب: (سنة ثمان أو تسع [وخمسين] وخمسمائة ).

ص٢١٠ س٢: ١ (وأنه لا يقلب ذلك) الصواب: ([لا يرتكب] ذلك من غير ملاطفة ).

س٣: (غير لازم لأن كل ما يُقدَّر بسكونه لا يلزم النطق به).

الصواب: (غير لازم لأن كل ما يُقَدَّر [سكونه] ...).

س٤، ٥ (ترى أنّ..حيث تقلب الكسرة في الواو إلى القاف ثم قلبت الواو ياء ليس) الصواب: (.حيث [نقلت] الكسرة [من] الواو إلى القاف،ثم قلبت..ياء [أليس] لقائل).

س٦: (أصلا لازما ووقتا، ومولد الغرض السكون فلو حمل: لما قلبت الواو والياء الفاً). الصواب: (أصلا، لا [زمانا] ووقتا، و[قوله] لغرض السكون فلو [حصل] لما قلبت الواو والياء ألفاً).

س٧: (لازم لأن الغرض القلب إلى حرف تؤمن معه الحرك وهو الألف وليس) الصواب: (إلى حرف تؤمن معه [الحركة وما ذاك إلا الألف، والسكون إنّما قدِّر ذريعة ووصلة إلى] الألف، وليس هو مطلوبا لنفسه فاعرفه).

س١٠: (أو ياء ساكن مفرددة ).الصواب: (أو ياء [ساكنة مفردة]).

س٣ من أسفل: (هؤلاء غازين، ومررت بغازين أصله: غازون وغازون) الصواب: (هؤلاء [غازون] ومررت بغازين، وأصله [غازِوُون] و[غازِوِين]).

س١، ٢ من أسفل: (فاستثقلت الضمة والكسر على الواو وهو الزاي بعد إسكانه؛ إذ الحرف يستحيل استعماله بحركتين...). الصواب: (فاستثقلت الضمة و[الكسرة] على الواو [فاسكنت ونقلت إلى ما قبل الواو] وهو الزاي بعد إسكانه؛ إذ الحرف يستحيل [اشتغاله] بحركتين..).

س١ من أسفل: (...ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين هم واو الجمع أو ياؤه). الصواب: (... [هي] وواو الجمع أو ياؤه).

ص٢١١ س٢: (راميون "فُعل ما ذكرنا) الصواب: ("رَامِيُون" [ورَامِيِين" فَفُعِل]).

س٣: (وإنّما نُقلتِ الضم...).الصواب: (وإنَّمَا نُقلَتِ [الضمة]..).

س٦، ٧: (فإن قيلَ: أمَّا علّة النقل..ولكن الاشكَال مع الياء لو لم نقدر نقل الكسرة ..) الصواب: (فإن قيل..فواضحة، ولكن الإشكال مع الياء [إذ] لو لم نقدر نقل الكسرة ).

س٨، ٩: (إذا حصل في بعض الكلمة إعلال لعلة أعلّ في ياء تُحمل عليه) الصواب: (إذا حصل في بعض [الكلم] إعلال لعلة أُعِلَّ [الباقي بالحمل] عليه).

س١، ٢ من أسفل: (حملا على "تَعد" وكذلك حذفوا الهمزة من "مُكْرِم ومُكْرَم، ونكرم حملا على أكرم) الصواب: (حملا على [يَعِد] وكذلك حذفوا الهمزة من [تُكْرم، ونُكرم ويُكرم] حملا على.).

ص٢١٢ س٢، ٤: (ومثله ما ذهب إليه سيـــبويه من أن"أخوك"وأخواته حـــركات العينات فيها تابعة للحركات المقدرة في لاماها اذ.. وأفْعَال جمع" فَعَل بفتح العين..إلخ).

لم يوثق المحققان ما نُسبَ لسيبويه وينظر الكتاب ج٣/٣٦٣.

س٦، ٧: (حملا لحالة النصب على الرفع والجر). الصواب: سقط بعد قوله: (والجر) خمسة أسطر وهي: ([وإذا كان كذلك فقوله: "بعد الإبدال"أي: بعد إبدال حركة ما قبلهما بالحركة التي كانت عليهما، وقد يجوز أن يكون مراده نحو: "مُصْطَفَى" و"مَرْمَى" فإنّك تقول: "مُصْطَفَوْن" و"مَرْمَوْن" و"مُصْطَفَيْن" و"مَرْمَيْن" وألف "مُصْطَفَى" من الواو، وألف "مَرْمَى" من الياء، فحذفا بعد الإبدال ألفا، فعلى هذا الإبدالُ راجع إلى الحرف]).

س٩: ("فصل: تبدل التاء من فاء الافتعال..إن كانت واو أو تاء غير مبدلة من همزة ) الصواب: (تبدل التاء من فاء الافتعال..إن كانت [فاؤه واوا أو ياءً]

غير مبدلة من همزة ).

س٢ من الأسفل: (وكذلك "اتَّسَرَ ومُتَّسِر ويَتَّسِرُ" من اليسر، أو من اليسار" ( )..). الصواب: (...من اليُسْرِ أو من [إيسار الجزور]...).

س١ من أسفل: (... قلبُ الواو ياء إذا انكسر ما قبلها نحو: "إتَّزَنْ وايتزِنْ" في الأمر.). في نسختي المخطوط (."ايْتزَنَ" و"ايْتزِنْ" في الأمر) ولعلّ الصواب: "ايْتَزَنَ [في الماضي] و"ايْتَزِنْ" في الأمر).

ص٢١٣ س١: (ويتزن"في الأمروالفا إذا انفتح ما قبلها في لغ من يقول: "ياجل"،) الصواب: (..في الأمر، و[ألفاً] إذا انفتح ما قبلها في [لغة] من يقول: يَاجَل...).

س٢: (يأتزن ثم تردُّ إلى الواو.وإذًا انضم ما قبلها نحو: "مُوتزن") الصواب: ([يَاتَزِنُ] ثم ترد إلىَ الواو [إذا] انضم ما قبلها نحو: "مُوتَزِنٌ"....).

س٣: (خلا انّها تثبت بعد الكسر...).الصواب: (خلا انّها تثبت بعد [الكسرة]...).

س٣، ٤: (...قلبوهما إلى الحرف جاد يتغير ما قبله في التصغير وهو التاء ...). الصواب: (...قلبوهما إلى [حرف جلد]، يتغير ما قبله [ولا يتغير] وهو التاء ...).

س٧، ٨: (واعلم أنّ من العرب من يجري من العرب من يجري ذلك على أصله من غير إبدال، ويحتمل من التغيير ما يحتمله أولئك) الصواب: (واعلم أنّ من العرب من يُجْرِي....ويحتمل من التغيير [ما تجنبه] أولئك).

س١ من أسفل: (وقوله: "أو تاء غير مبدلة ..).الصواب: ("..أو [ياء] غير مبدلة من همزة ").

ص٢١٤ س١ (اتكل فقلبت الهمز الثانية ) الصواب ([إيتكل] والأصل [إئتكل] فقلبت).

س٥: (في الواو، وجاء في الياء تشبيها بالواو) الصواب: (..في الياء ؛ تشبيها [لها] بالواو).

س٦، ٧: (وقال الخوارزمي: وإنّما أبدل لاجراء الياء مجرى الواو كما ألحقت الواوُ بالياء في خُطْوَات "ساكنة الطاء تشبيهاً. ( ) وذلك لأنّك لو حرّكتها لأنقلبت الياءُ ). الصواب: (...وإنّما أبدلوا [في اتّسر] لإجراء الياء مُجرى الواو، كما أُلحقت الواو بالياء، في"خُطْوَات" ساكنة الطاء ؛ تشبيها [لها بمُدْيات] وذلك لأنّك لو حرّكتها..).

ملحوظة : ترجم المحققان في الحاشية (٢) للخوارزمي، على أنه محمد بن العباس الخوارزمي ابن أخت محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣٨٣ ه وهذا خطأ منهما، والصواب: أنّ الخوارزمي المراد هنا هو صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي المتوفى سنة ٦١٧ ه شارح المفصل، والنص المذكور موجود في كتابه التخمير في شرح المفصل٤/٣٨٠، وقد نقل ابن إيّاز نصوصا كثيرة من هذا الشرح، ومع ذلك لم نجده ضمن مراجع التحقيق، مع أنّه محقق ومطبوع سنة ١٩٩٠ م، أي: قبل طباعة هذا الكتاب بـــ (١٢) سنة،.

س٤ من الأسفل: (واواً..وإذا كانت الياء ) الصواب: (وإذا كانت [التاء] لا تكاد تبدل).

س١ من الأسفل: ("وتبدل تاء الافتعال تاء بعد التاء وتدغم فيها ودالا بعد الدال الذال أو الزاي) الصواب: (وتبدل تاء الافتعال [وفروعه ثاء بعد الثاء] وتدغم فيها، ودالا بعد الدال [أو] الذال، أو الزاي).

وما ذكره المحققان في الحاشيتين (٥، ٦) من تخطئة ما في أصل التعريف ليس بصحيح بل الخطأما اثبتاه وادعيا أنه صواب فقد ورد ذلك في أربع نسخ من المتن.).

ص٢١٥ س (وطاء ..وتدغم في ابدلها الظاء والدال) الصواب (في [بدلها] الظاء و [الذال].

س٢: (يُظهران، وقد تجعل مثل ما.. أو حرفٌ صغير..) الصواب: (.. أو حرف [صَفِير]).

س٥، ٦: (إذا بنيت (افتعل) من"تزد"قلت: "اتزد" وأصله "ايتزد" فابدلت

الياء تاء، وأدغمت في التاء ) الصواب: (إذا بنيت "افتعَل" من [ثَرَدَ] قلت: [اثَّرَدَ]، وأصله: [اثْتَرَدَ] فأبدلت [التاء ثاء] وأدغمت [الثاء في الثاء]).

س٧، ٨: (وقوله: "ودالا بعد الآل أو الذال" يريد أنّك لو بنيت من "درأ" أي: دفع "افتعل" من: "ذكرَ" قلت: "اذّكرَ" وأصله: "اذتكر") الصواب: (وقوله: "ودالا بعد [الدال] أو الذال"، يريد أنّك لو بنيت من "درأ" أي: دَفَـــعَ، افتعَلَ" قلت [ادَّرأ" وأصله "اِدْتَرَأَ" وكذلك] افْتَعَلَ" من "ذَكَرَ" قلت: اذّكَرَ وأصله: اذْتَكَرَ).

س٥ من أسفل: (تنافٍ..رغبةً تجانس الصوت) الصواب (رغبة [في] تجانس الصوت..).

س١ من أسفل: ("اطترد"و"اضطرب"وأصله: "اضترب"و"اصطبر"وأصله: "اصتبر"). الصواب: ("اطْتَرَدَ"و [اظَّلَمَ، وأصله: "اظْتَلَمَ] و"اصْطَبَرَ"وأصله: "اصْتَبَرَ"و"اضْطَرَب"وأصله"اضْتَرَب").

ص٢١٦ س١: ("فُعِلَ" ما ذكرنا ما ذكرنا من الإبدال..) الصواب: ([فَفُعِل] ما ذكرنا...).

س٤، ٣، ٢ (الاستعلاء ..فكرهوا التلفظ بحرف وقبله معاقبه...أنّه لوكان الاطباق.) الصواب (..بحرف وقبله [حرف ينافيه]...ألاترى أنّه [لولا إطباق] الطاء لكانت دالا).

س٥: (لكن تمـــر أحوال تفرق بينهما كالجهر والاطباق والهمس في الطاء إطباق واستعلاء وتوافق ما قبله فقلبوا التاء طاء ليتوافقَ الصوت ولا يتنافر.) الصواب: (لكن [ثَمَّ] أحوال تفرق [بينها] كالجهر والإطباق، والهمس. [و] في الطاء إطباق واستعلاء [يوافق به] ما قبله فقلبوا التاءَ طاءً ؛ ليتوافق الصوت، ولا يتنافر).

س١، ٢ من الأسفل (وكذلك الصادُ قالوا في "مصدرٍ: مَزْدَرٌ" أبدلوا من الصاد الزاي لأنّها اختها في المخرج والصفير وموافق الدال في الجهر) الصواب: (و [لذلك نظائر قالوا في مصدر: "مَزْدَر" [فأبدلوا] من الصاد الزاي؛ لِأنّها

أختها في المخرج والصــفير و [موافقة للدال] في الجهر.).

الحاشية (٢) س٢ منها: (بــ"المستفعلة "). الصواب: ([بالمستفلة]).

في الحاشية (٤) س ١ منها: (مخرج الــزاء والصاد) الصــواب: (مخرج [الزاي] ...).

الحاشية (٥) (الأصوات الصغيرية هي) الصواب: (...الأصوات [الصفيرية]).

ص٢١٧ س٣: (وهنا تنبيه وهو أنّ هذا الابدال فيما وجب حق صار الأصل...). الصواب: (...وهو أنّ هذا الإبدال [مما] وجب [ولزم] حق صار الأصل...).

س٤ : (به كما لا يتكلم بالأصل في "قام وباع" وشبههما ولا ( ) وتأته إلاّ شاذاً) الصواب: (.لا يُتَكَلَّمُ بالأصل في "قام وباع" وشبههما ولا [بأصل سَيِّد وبابه إلا] شاذاً).

س٥، ٦: (وقوله: ..يعني أنّ من العرب من إذا بني"افتعل"ما فاؤه ظاء معجم..) الصواب: (وقوله: ..يعني أنّ من العرب من إذا بني "افتعل" [مما] فاؤه ظاء [معجمة]).

س٣ من الأسفل: ("اطّلم" بالظاء غير المعجمة ) الصواب: ("اطّلم" [بالطاء] غير المعجمة ).

س٢ من الأسفل: (ذلك..لئلا يزيل الادغام صغير الصاد) الصواب: ([صفير] الصاد).

س١ من الأسفل: (وكذلك إذا بنيت "افتعل" من "الذكر" فأبدلت التاء دالا). الصواب: (وكذلك إذا بنيت "افتعل" من "الذكر" [قلت: اذْدَكَرَ] فأبدلت التاء دالا.).

ص٢١٨ س٣: (يعني يظهر الظاء والدال...) الصواب: (يعني: تظهر [الطاء]...).

س٤ : (وقوله: "وقد تُجعل..أو حرف صغير") الصواب: (وقوله: ..أو حرف [صفير] ").

س٥: (يريد أنّ..ما قبلها من الطاء والدال) الصواب: (يريد..ما قبلها من [الظاء والذال]).

س٦: (الصفير، فيقول: "اطَّلم"و"اصَّبر"..) الصواب: (الصفير اظَّلم" [واذّكر] و"اصّبر).

س٧: (وهنا تنبيه: وهو أنه لا يجوز قلب الصاد أو الراء إلى لفظ ما بعدهما..) الصواب: (وهنا تنبيه: ..لا يجوز قلب الصاد أو [الزاي]..).

س١ من الأسفل: (الراء ..التكرير الذي قبلها) الصواب: (الراء ..التكرير الذي [فيها]).

ص٢١٩ س٦: (على: إفْعَال، أو استفعال أبدل منها إن لم تكن حرف لين..). الصواب: (على: إفعال، أو: استفعال أبدل منها [إن لم يجانس حَرَكَتَها مجانسها بعد نقلها إلى الساكن قبلها] إن لم يكن حرف لين...).

س١٠: (الساكن قبلهما وقبلها الفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن) الصواب: (الساكن قبلهما [وقُلبَا] ألفاً [لتحركهما]...).

س١ من الأسفل: (معدوم، وقد..ومما يضعفه عندي قول النحاة : وأنّ أَغْيَلَتِ المرأة ..) الصواب: (معدوم، وقد وقع فيما فرَّمنه ومما يضعفه قول النحاة : [إنَّ] أَغْيَلَتِ المرأةُ ).

ص٢٢٠ س١: (وأجودت، وأطبت...) الصواب: (وأَجْوَدَتْ، و[أَطْيَبَتْ]...).

س٢: (إنّما..أنَّ أصل"أقام، أعاذ، واستقام، واستعاد: أقْوَم، وأعْوَذ، واستقوم، واستعوذ) الصواب: (إنَّمَا يصحُّ ذلك..أَقَامَ [و] أَعَاذَ، واسْتَقَامَ، و[اسْتَعَاذَ]...).

الحاشية س١: (فُعيل وأغيلته فهي فُعيل..) الصواب: ([مُغِيل]،..فهي [مُغْيِل]).

الحاشية (٢): (في اللسان (جوذ) ١٩/٥: ويقال أجوذ ذاك إذا جمعه وضمه). الصواب: (... [حوذ]..ويقال: [أَحْوَذَ] ذاك...).

إلحاشية (٣) س٣ منها: (وفي المنصف١/٢٧٦-٢٧٧..قال أبو عثمان: هذا من الفعل) الصواب: (وفي المنصف...... قال أبو عثمان: [ونظير] هذا من الفعل استحوذ...).

س٥ من الحاشية نفسها: (فإنّا لم نسمعها معتلين) الصواب: (فإنّا لم [نسمعهما] معتلين).

س١٠ من الحاشية نفسها: (واقتصادهم) الصواب: (و [اقتصارهم]).

ص٢٢١ س١ (الأول: أنه لما لم تنصرف تصرّفَ) الصواب: (الأول: أنّه لَمّا لَم [يَتَصَرَّفْ]).

س١ من.الأسفل (والمصرف منه..ومعمورة ) الصواب (والمصرَّف منه.. [ومُعْوَرَّة]).

الحاشية (٢) س٢ منها: (للألوان، والعيون) الصواب: (..للألوان، و[العيوب]).

الحاشية (٢) س٥ منها: (إذا تحركتا حرك لازمة ) الصواب: (إذاتحركتا [حركة] لازمة ).

ص٢٢٢ س١: (عينه، ومثله: "ازدجروا وواجتور"صححا حيث كانا بمعنى اتزاجروا) الصواب: (عينه.ومثله: [ازدوجوا، واجتوروا] صححا؛ حيث كانا بمعنى [تزاوجوا]).

س٤: (وهو أنّ من قال: عار" فاعلّه أو أراد ( ) أن يُعلّ ما تصرف منه على قياس مثليه) الصواب: (..فاعلّه [لزمه] أن يُعِلّ ما تصرَّف منه على قياس [مثله]).

س٥ (فيقول: "تعارُ، واستعارُ، وعاي" بالهمز) الصواب: (يعارُ واستعار و[عائر] بالهمز).

س٦: (وقوله: "أو عين فعلٍ جار على فعل مصحح أوله ميم مكسورة ). الصواب: (وقوله: أوعين [اسمٍ غيرٍ] جارٍ على فعل مصحح، أوله ميم [غير] مكسورة ).

س٧: (يعني نحو: "مَقَال، ومَتَاع، ومَقَام) الصواب: (..."مُقَال، و[مُبَاع] ومُقَام).

س٤، ٥ من الأسفل: (: "أوله ميم مكسورة "..وإنّما صح ذلك؛ لأنه من مقوال) الصواب: (: أوله ميم [غير] مكسورة ..وإنّما صحّ ذلك؛ لأنّه [محذوف] من مِقْوَال).

س٣ من الأسفل: (فيقال: "مخاط ومقال"وحينئذ لا يُعْلَم أيهما"فِعَالٌ أو مِفْعَل"). الصواب: (...وحينئذ لا يُعلم [أهما "مِفْعَال] أو "مِفْعَل"...).

س١ من الأسفل (واستقوام" كاخراج، فالتقى ألفان الأولى المنقلبة عن العين لاعتلالها) الصواب: (كإخراج [واستخراج، لكن نقلتْ الفتحة إلى الساكن وقلبت العين ألفاً] فالتقي ألفان، الأولى المنقلبة عن العين [والثانية الألف الزائدة فمـــذهب سيبـــويه: أنّ المحذوفة منهما الزائدة ؛ لضعفها بالزيادة والقرب من الطرف، فوزنهما: "إِفَعْلَة وإسْتَفْعَلَة " ومذهب الأخفش: أنّ المحذوفة هي العين؛ لاعتلالها).

ص٢٢٣ س١: (ومن كلامهم أن الاعلال يؤنس بالاعلال فوزنها"إفالة، واستفالة) الصواب: (...أنّ الإعلال يؤنس بالإعلال [فوزنهما]...).

س٢ (من"وأيت: اِوائَة واستوائةٌ بهمزة ) الصواب: (من"وَأَيْتُ": [إِوَأْيَة، واسْتَوْأَيَة]..).

س٦: (وقوله: "أبدل منهما ان لم يجانس حركتها) الصواب: (..أبدل [منها]..).

س١٠: (والضمير في "قبلها" يعود إلىَ العين) الصواب: (والضمير في [منها]...).

س٦ من الأسفل (إلى حذف أحدهما أو قبله) الصواب: (إلى حذف أحدهما أو [قلبه]).

س٤، من الأسفل: (والقلب أيضا يوجب لها تغييرا بعد تغيير، ولأنهما يفتحان إذا سكن ما قبلها كما في"غني وطيّ"). الصواب: (والقلب أيضا يوجب

لهما تغييرا بعد تغيير؛ ولأنهما [يصحان] إذا أسكن ما قبلهما كما في [غَزْوٍ، وظَبْيٍ]).

س٣ من الأسفل: (ويحترز بقوله: "ولم يعلّ اللام الفا لتحركها..) الصواب: (ويحترز بقوله: "ولم يُعلّ اللام [عن"أعيا"؛ إذ أصله: "أَعْيَيَ" بوزن "أَكْرَمَ" فقلبت اللام] ألفا؛ لتحركها...).

س١، ٢ من الأسفل: (إعلالان....لأنّه لو"أعَلّ"تحركت السين وحذفت فلا ندري أهو "إفعالّ أو فُعل"وهذا واضحٌ). الصواب: (لأنه لو [أُعِلَّ لَحُرِّكَت] السين وحذفت [ألف الوصل واجتمع ألفان، فحذفت إحداهما فبقيّ"سَادٌّ"] فلا يدرى أهو "إِفْعَالّ" أو [فَعَل] وهذا واضح).

ص٢٢٤ س٥: (قوله: ..وذلك نحو: "مَقُــول، ومَغْدو") الصواب: ("مَقُول، و[مَقُودٍ]).

س٦: (والأصلل: "مقوول، ومعدوو" بوزن" مضروب"...). الصواب: (و [الأصل] : "مَقْوُول، و[مَقْوُود] بوزن مَضْرُوب...).

س٧: (الفعل... الضمة من الواو التي هي الواوان: العيين والزائدة، وذهب سيبويه) الصواب: (...نقلت الضمة من الواو التي هي [العين إلى الساكن قبلها وهو الفاء، فالتقى ساكنان وهما] الواوان: العــين، والزائدة، فذهب سيبويه إلى أنّ المحــذوفة الزائدة).

الحاشية س٥ من الأسفل: (والباقية واو"مفعولل"؛ لأن الأقفش) الصواب: (..واو [مفعول]؛ لأنّ [الأخفش]).

ص٢٢٥ س١، ٢: (الأول: حذف الزائد أولى من حذف الأصل إذ لم يخل الحذف بمعنى والمحافظة على الأصول أولى، وهنا لم يخل إذ بمعنى إذ ليس في اللفظ بينهما فرق.) الصواب: (الأول: [أنّ] حذف الزائد أولى من حذف الأصل [إذا] لم يُخِلّ الحذف بمعنى [إذ] المحافظة على الأصول أولى، وهنا لم يُخِلّ بمعنى؛ إذ ليس في اللفظ بينــهما فرق).

س٣، ٤: (حكمي..فإذا تعارضا وتساويا في عدم الاخلال كان حذف

الزائد أولى) الصواب: (..فإذا تعارضا وتساويا في عدم الإخلال [بالمفهوم] كان حذف الزائد أولى).

س٦، ٧: (كما في اسم الفاعل نحو: "مقيم"ومَلومٍ وإنّما قصدوا بزيادة الواو الفرق يحصل بحذف أيّهما كان وفي حذف الزائد إقرار الأصل). الصواب: (كما في اسم الفاعل نحو: "مُقيِم، و[مُكْرِم] "وإنّما قصدوا بزيادة الواو الفرق [بين اسم المفعول من الثلاثي وبينه من الرباعي] والفرق يحصل بحذف أيهما كان، وفي حذف الزائد إقرار [للأصلي]).

س٨: (والثالث: أن المحذوف لو كان الأصل لقيل: "مَبْيُوع"؛ إذ لا حاجة ...) الصواب: (والثالث: أن المحذوف لو كان [الأصلي] لقيل: [مَبُوع]؛ إذ لا حاجة ..).

س٤ من الأسفل: (ومذهب الأخفش النقل والحذف وابدال الضمة كسرة). الصواب: (ومذهب الأخفش...النقل، والحذف، وإبدال الضمة كسرة [والواو ياء]).

س٢ من الأسفل: (أَنَّ المحذوفة الأصلية والوزن"معول") الصواب: (.والوزن [مَفُول]).

ص٢٢٦ س٢ (تقدم، أو بالتغيير نحو: "قامت المرأةُ،) الصواب: (تقدم أو [بالتحريك]).

س٦: (وهما تنبيهان: ) الصواب: (و [هنا] تنبيهان: ).

س٢ من الأسفل: (واواً لانضمام ما قبله محافظة على الضمة ..خالف ذلك هنا فقلبت) الصواب: (واوا؛ لانضمام ما [قبلها] محافظة على الضمة وقد رأيت كيف خالف ذلك هنا [فَقَلَبَ] الضمةَ كسرةً ).

الحاشية (١) س١ منها: (وأمَّا...وزياد أبي عثمان).الصواب: (. [وزيادة] أبي عثمان).

س٤ من الحاشية نفسها: (العين التي لم تأت لمعنى وتبقيّة ما جاء الياء لأنّها لم تأت) الصواب: (...وتبقيّة ما جاء [لمعنى وهو الواو الزائدة أولى، كما تقول:

"مررت بقاضٍ" فتحذف] الياء ؛ لأنها لم تأت لمعنى...).

ص٢٢٧ س٤، ٣: (..فلما رأى العين التي هي الياء في"مَبيع" كُسرت غلبَ ظنُّه أنّ) الصواب: (...فلمَّا رأى [الفاء] لتي هي [ الباء] في "مَبِيعِ"كُسِرَتْ غَلَبَ [على] ظَنِّه أنَّ) وينظر شرح الشافية للجاربردي١/٢٠٧.

س٥: (...فاعَرفْهُ قيداً وصحّةً ). الصواب: (...فاعرفه [فقد وضحته]).

س٢ من الأسفل: (ووقلـــبت الفاء وحـــذفت ألف"استفعال"، وهو رأي سيـــبويه ولما حذفت) الصواب: (وقلبت [ألفا التقى ألفان، فحذفت إحداهما على الخلاف بين الرجـــلين،.

وقوله: "وتحذف] ألف استفعال") هو رأي سيبويه، ولما حذفت عُوِّضت منها التاء ).

ص٢٢٨ س٥ (...في عبارة جملة من المصنفين) الصواب (في عبارة [جماعة] من المصنفين).

س١ من أسفل: (الأول: أن تكون زيادته مختصة بنوعه من الأسماء ...).

في نسختي المخطوط: (بنوعه من الأسماء ) وورد هذا النص بحروفه في شرح التعريف لأبي حفص عز الدين ص١٣٨.

س٢٢٩ س١: (وهو على وزن الفعل غير أنّ زائدة وهو الميم لا يكون في الأفعال). الصواب: (وهو على وزن الفعل غير أنّ [زائده] وهو الميم، لا يكون في الأفعال..).

س٣: (والثاني: أنّه يخالفه في الزنة وذلك كأن يُبنى من "البيع" مثل "مَفْعِل" لقلت:..) الصواب: (والثاني: [أنْ] يخالفه في الزنة، وذلك كأن تَبْنِيَ من"البيع"مثل: ["تحْلِئ" فتقول: "تِبْيِعْ"] فَنُقلَتْ كسرة [الباء] إلى [التاء] ولو بنيت [منه] مثل...). وينظرالمساعد٤/١٧٢.

س٦: (..فإنّهما متفقانِ فيُخافَ اللبسُ) الصواب: (فإنَّهُمَا مُتفقانِ [فيه] فَيُخَافَ اللبسُ).

س٩: (ولم يذكر القسم الآخر، والأجود ما فصَّلْتَه) الصواب: (ولم يـــذكر

القسم الآخر [وهو: ما وافقه في الحركات والسكنات دون الزيادة] والأجود ما فصَّلْته).

س٣ من الأسفل: (أي: يوافقه الزيادة والزنة ..) الصواب: (أي: يوافقه [في] الزيادة .).

س١ من أسفل: (في الزيادة وهي الياء، والوزن وهو: "يفْعِلُ"كيصرف..) الصواب: (.....وهو: يَفْعِلُ"كـ [يَضْرِبُ]..).

ص٢٣٠ س٣، ٤: (وهو وقوعها بين ياء وكسرة، وعلّته أنّ الواو جنس الضمة ) الصواب (وهو وقوعها بين ياء [مفتوحة] وكسرة وعلّته أن الواو [من] جنس الضمة ).

الحاشية ٢: (الضمة بعض الواو...ولذلك كانت المتقدمون) الصواب: (...ولذلك [كان] المتقدمون..).

ص٢٣١ س٢ (فالمتجانسات أكثر فقلبت) الصواب: (فالمتجانسات أكثر [فَقُلِّبَتْ]).

س٣: (يدل عليه...لذا مالوا) الصواب: (... [كذا قالوا].).

س٦: (جنس الكسرة، فإن أريد القريب يعني أنها أقرب إلى الكسرة ). الصواب: (...فإن أريد [القرب بمعنى] أنَّهَا أقرب إلى الكسرة ).

س٢، ٣ من الأسفل: (...فَلَمَّا حصل هذا الثقل وجب رفعه وذلك بحذف شيء، فلا يجوز حذف الكلمة، فلم يبق إلا حذف الواو). الصواب: (...فلما حصل هذا الثقل وجب رفعه وذلك بحذف شيء، فلا يجوز حذف [الياء ؛ لأنَّهَا لمعنى، ولا يجوز حذف الكسرة ؛ لأنَّ بها يُعْرَفُ وَزْنُ] الكلمة فلم يبق إلا حذف الواو).

الحاشية (٣) س٣ منها: (..ولو يلتفت..) الصواب: (..و [لم] يلتفت..).

ص٢٣٢ س١، ٢: (وقال الخوارزمي: إنّما حذفت؛ لكونها أجنبية بين أختين حقيقةً، وفي "تَسَعُ"ولكونها أجنبية بين أختين تقديراً؛ لأن الأصل في السين الكسر). الصواب: (وقال..إنّما حذفت [في يَعِدُ]؛ لكونها أجنبية بين أختين

حقيقةً، وفي [يَسَعُ]؛ لكونها أجنبية بين أختين تقديراً...). وينظر التخمير للخوارزمي: ٣٧٧/٤ فهذا النص منقول منه بتصرف طفيف، والمحققان لم يوثقاه.

س٣ من الأسفل: (فاحتمُلت، وإن انفتح ما بعدها كانت أحق بالإثبات). الصواب: (فاحْـتُمِلَتْ، [وفيه ضعف،] وإن انفتح ما بعدها وكانت أحق بالإثبات).

س٢ من أسفل: (وقوله: ...الظاهرة كـ"يَعِدُ"، والمنويةُ : "يسع ويهب") الصواب: (وقوله: ...والمنوية [كـ"يَسَعُ]، ويَهَبُ").

ص٢٣٣ س٢ من أسفل: (والأمر...وكذلك فَعْلَةٌ من ذي الكسرة المنويَّة ) الصواب: ("والأمر..وكذلك [فَعَلَةٌ]..) وقد مَثَّلَ له الشارح بـ"سَعَةِ "كما في ص٢٣٧ س٤.

س٨: (وقوله: "..."يعني: حذفت الواو لوقوعها بين () في لغتهم، فإنه عندهم) الصواب: (وقوله: "وحُمِل...."يعني: حذفت الواو؛ لوقوعها بين [ياء وكسرة، وحُمِلَ على ذلك "أَعِدُ، ونَعِد، وتَعِد" ولا تستنكرنَّ الحمل] في لغتهم فإنَّه عندهم معتبر).

ص٢٣٤ س٢، ٣: (قوله: "والأمر"معطوف على قوله: "وحُمِل على ذي الياء أخواته" وقد أعتلت في الفعل، فأعلت في المصدر، والعلةُ ذاتُ وصفين... وكون فعْلَة معتلاً) الصواب: (وقوله: "والأمر"معطوف على قوله: "وحمل على ذي الياء أخواته [وذلك: نحو"عتدْو، زنْ"وقـوله: "وفعْلَة مصدرا"، وإنَّما حذفت الواو هنا؛ لأنَّها مكسورةَ] وقد [أُعِلَّتْ] في الفعل [فاعتلت] في المصدر، والعلة ذاتُ وصفين...وكون [فعْله] مُعْتَلاً).

س٨، ٩: (..إلا أنَّه عُوِّض من حذَفَ الواو التأنيث) الصواب: (إلا أنَّه عُوِّض من حذف الواو [تاءُ] التأنيث).

س٥ من الأسفل: (المصدر..؛ لزوال أحد وصفي العلة وهو كسر الواو وأصله فلم...) الصواب: (...وصفي العلة، وهو كسر الواو [وقالوا: وَاصَلَه

وِصَالا] فلم يحذفوا الواو).

س١، ٢ من الأسفل: (وإنّما لم تحذف متحركة لئلا تَزيد إعلالَ الاسم...). الصواب: (وإنّما لم تحذف متحركةً ؛ لئلا [يَزِيدَ] إعلالُ الاسم على إعلال الفعل وهي في الفعل حُذفت ساكنة لا متحركة ).

ص٢٣٥ س٤، ٥: (الأول: ...بل هي اسم للجهة والتوجه؛ الهاء والواو تثبت في الاسم نحو: "وِلْدة " فالاسم "وُعْدَةٌ " والمصدر"عِدَة "). الصواب: (الأول: ..بل هي اسم للجهة [المتوجَّه إليها] والواو تثبت في الاسم نحو: "وِلْدَة " فالاسم: ["وِعْدَة "] والمصدر "عِدَة ").

س٣ من الأسفل: (وهذا قولَ أبي عثمان المازني: وشبّههُ بـــ"ضَيْوَن" وحياة ...) الصواب: (...بـــ"ضَيْون" و[حَيْوَة]...).

الحاشية ٣: (الضيون: النسر.) هذا التفسير خطأ. فالضيون: هو السنور الذكر. ينظر الصحاح (ضون).

ص٢٣٦ س١: (...دلالة على أنّ "وَجَهَهُ" اسم للتوجّهِ لا مصدر). الصواب: (...على أنّ ["وِجْهَة "] اسم [للمتوجه إليه] لا مصدر).

س٢، ٣: (فما ينكر في"الوجه"ذلك).الصواب: (فما ينكر في [الْوِجْهَة] ذلك). لم يوثق المحققان كلام أبي عليٍّ عِلْماً بأنّ كتابه"المسائل المشكلة " محقق ومطبوع.

س٥: (الوزن توجب الاعلال، ألا ترى أنّ: "بأبأ، وتأتأ"...) الصواب: (...ألا ترى أنّ: [بَاباً، وتَاباً]..) والحاشية "١" تحذف؛ لأنها بنيت على خطأ.

س٦: (نحو: "عينةً وعِوَض") الصواب: (نحو: [غُيَبَة]...) وتنظر في هذا وما قبله التكملة لأبي عليّ ص٥٩٦ تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان.

س٨: (أحدهما: أنّ"وِجْهَة " إنّما يكون على وزن الفعل إذا اجتمعت الواو والياء) الصواب: (...إذا اجتمعت الواو و[التاء]).

س٩: (حرف متحرك وبعده حرف ساكن، وبعده حرفان كما ان الفعل.كذلك) الصواب: (...وبعده حرفان [متحركان] كما أنّ الفعل كذلك).

س٥ من الأسفل: (التاء لما كانت.عوضا عن الواو...ولا يجوز اجتماعهما معه) الصواب: (التاء لما كانت عوضا عن الواو...ولا يجوز [اجتماعها] معه).

س٤ من الأسفل: (وإذا لم يجز ذلك فكيف يكون وزنه؟). الصواب: (وإذا لم يجز ذلك فكيف يكون [على] وزنه ؟).

س٢ من الأسفل: (وهذه كما..لأنّه يسوغ إظهار عامله معه إذا كان بدلا أما إذا) الصواب: (و [هذا]..في الظرف الواقع خبراً: [إنّه.لا] يسوغ..إذا كان بدلا [منه].).

س١ من الأسفل (لم يجعله بدلاً من جازَ استعماله) الصواب: (لم تجعله بدلاً [منه] جاز).

ص٢٣٧: س١ (والآخر: أنّ موافقة المصدر...في الزنة لم يذكرها احد من البصريين) الصواب (والآخرُ: أنَّ موافقةَ المصدر للفعل في الزنة لم يذكرها احد من [التصريفيين]).

س٣: (وقوله: "وكذلك فَعْلَ من ذي الكسرة المنويّة "). الصواب: (..."وكذلك [فَعَلَة] من ذي الكسرة المنوية "يريد: "سَعَة "ونحوها...).

س٤: (نحو"سَعَة "إذ الأصل فيه"سعَةٌ "بكسر السين فتحت لما تقدم من حرف الحلق). الصواب: (...إذ الأصلَ فيه: "سِعَة " بكسر السين [لكن] فتحت؛ لما تقدم...).

س٧: (واستثقلت همزة "أفْعَل" بعد همزة المضارع فحذفت...). الصواب: (...بعد همزة [المضارعة] فحذفت...).

س٣ من أسفل: (أما"أُكْرِمَ" فأصلُهُ"ا اكرمَ" بهمزتين الأولى همزة المتكلم). الصواب: (أمّا [أنا] "أُكْرِمُ" فأصلُهُ "ااكْرِمُ" بهمزتين...).

س٢ من الأسفل: ("أكرمَ" فاستثقِلَ اجتماعُهُما فحذفت الثانية لأن الأولى لمعنى ثم حذف في "نُكْرِمُ"...). الصوابَ: (...فحُذِفَت الثانية ؛ لأن الأولى لمعنى ثم [حُذفت] في "نُكْرِمُ"...).

الحاشية (٣) س٢ منها: (الآتِي والتزم غالبا حذف التاء، خذ ومر كل...).

الصواب: (....والتزم غالبا حذف [فاء] خُذْ ومُرْ وكُلْ...).

ص٢٣٨ س١: (وعندي أنّ هذا اقيس في الحمل.من باب..لأن الأصل هنا المتكلم) الصواب: (..أقيس في الحمل من باب"أَعِدُ"؛ لأن الأصل هنا [فِعْلُ] المتكلم).

س٢، ٣: (...وهذا الأصل"يَعدُ"وهو فعل الغائب وهم يقولون: المتكلم أصل، فكان "حملُ"فعْله أصلا أولى من "حمل" فعل غيره أصلا...). الصواب: (...و [هناك] الأصَلَ: "يَعدُ"وهو فعل الغائب، وهم يقولون: المتكلم أصلٌ، فكان [جعل] فعله أصلا أولَى من ["جعل"] فعْلِ غيره أصلا...).

س٤: (وهناك حرف أصل، وهو فاء، وحذف الزائد أسهل من حذف الأصل). الصواب (وهناك حرف [أصلي] هو فاء، وحذف الزائد أسهل من حذف [الأصلي]).

س٧ (الأول أنّ "أخذذ" ملحقٌ بــ"يُدَحرِجُ") الصواب (أنّ"أَخْذَذَ" مُلْحَقٌ بــ [دَحْرَجَ].

س٢ من أسفل: (وانضمام ما قبلها...كما يقال في "جُؤنِ: جَوْنٌ"...) الصواب: (...كما يقال في"جُؤَن: جُوَنٌ"..).

ص٢٣٩ س٣: (من زيادهًا اوّلاً، وقد كرهوها، وإنّما جاء بعض ذلك على أصله...). الصواب: (من زيادهًا أوّلاً، وقد كرهوها [أصلاً كذلك حتى قلبوها إلى التاء والهمزة كــ"تراث، وأُجُوه، وإِعَاءِ، وأَحَد" وربما] جاء بعض ذلك على أصله).

س٦: (وصاليات ككما يؤثنين) الصواب: (وَصَالِيَات كَكَمَا [يُؤَثْفَيْن]...).

س٧: (وهو "يؤفعلين".) الصواب: (وهو"يُفْعَلَيْن" [مِن أَثْفَيْت]).

وينظر الخلاف في وزن هذه الكلمة في المنصف ١/١٩٣، ٢/١٨٤.

س٨: (وقوله: "و"المفَعل، والمفَعَل" يريد اسم الفاعل واسم المفعول). الصواب: (و [الْمُفْعِلُ، والْمُفْعَل]...).

س٩: (...وأصلَه: "مُؤَكْرِمٌ"فخفف الهمزة وكذلك"زيد مُكومُ). الصواب:

(..وأصله "مُؤَكْرِمُ" [فحذفت] الهمزة، وكذلك "زيد [مُكْرَم] [أخوه]..).

س٤ من أسفل: (فحذف...على: "أكرَمَ") الصواب: (..على [أُكْرِمَ].).

س١ من الأسفل: (أو مبدلة من غير دون لزوم) الصواب: (... من [غيرها] دون لزوم).

الحاشية ١: (تبدل الهم من الهمزة ...وقبلها حرف مصوم..) الصواب: (تبدل [الهمزة] من الهمزة ...وقبلها حرف] مضموم]...).

ص٢٤٠ س٢: (اعلم: أنَّ الإدغام في اللغة "الادخال"قاله ابن دريد ادغمتُ اللجامَ) الصواب: (اعلم أنَّ الإدغامَ في اللغة : "الإدخالُ" [قال] ابنُ دُرَيْدٍ: أدغمت اللجامَ). ولم يُوَثِّق ما قاله ابن دريد، وتنظر الجمهرة ص٦٧٠.

س٥: (بينهما...فيصيران بتداخلهما كحرف واحد يرتفع بها اللسان رفعة واحدة ) الصواب: (..فيصيران...كحرف واحد يرتفع [بهما] اللسان رفعة واحدة [شديدة]). لم يُوَثِّق ما نسب لابن السراج وتنظر الأصول٣/٤٠٥.

س٩: (وقوله: "من مخرج واحد فصل يفصله عن ( ) فإنَّك وإنْ كنت...). الصواب: (...فصلٌ يَفْصِلُه عن [فَلْسٍ] فَإِنَّكَ وإنْ كنت....).

س١ من الأسفل: (وقوله: "من غير فصْل ليخرج نحو: "ربياً" فإنه ساكن) الصواب: (...نحو: ["رِبْياً"]..).

الحاشية س٢ من الأسفل: (تأتِي بباء ساكنة فياء متحركة ...) الصواب: (تأتي [بياء] ساكنة فياء متحركة ...).

ص٢٤١ س٦: (..وذلك أجيز الإبدال، والتقارب للفظ يجعل التلفظ بهما بمنْزلة .). الصواب: ([ولذلك] أجيز الإبدال، والتقارب [المفرط] يجعل التلفظ بهما بمنْزلة..). لم يُوَثِّق المحققان هذا النص. وينظر التخمير شرح المفصل ٤/٤٤٣.

س٨، ٩: (وقوله: "يدغم أول المثلين...يعني أنه متى يسكن الأول وتحرك الثاني..) الصواب: (وقوله: ... يعني أنّه متى [سكن] الأولُ وتحرك الثاني وجب..).

س١ من أسفل: (أحدهما انّ المتحرك أقوى..) الصواب: (أحدهما انّ المتحرك [قوي]...).

ص٢٤٢ س١: (قسور: قسير وقسور صحيح الواو). الصواب: (قَسْوَر: "قُسَيِّر، و[قُسَيْوِر بتصحيح] الواو").

س٤، ٥: (والادغام... فالمتحرك يتحصن بتحريكه منه، والساكن ( ) بضعفه له) الصواب: (...فالمتحرك يتحصن بتحريكه منه، والساكن [يَسْتَعِدُّ] بضعفه له).

س٦: (والثاني: أنّ أبا الفتح قدَّر أنّ الحركة تعين الحرف....). الصواب: (...أن أبا الفتح [قرَّر] أنّ الحركة [بَعْدَ] الحرف...).

س٨، ٩: (الادغام كقولك: "اعزه هلالاً"...أنّ هذه الهاء تحق الوقف). الصواب: (..."اغزه هلالاً"...أن هذه الهاء [تلحق للوقف]...). لم يُوَثَّقْ قول أبي الفتح، وينظر سر صناعة الإعراب٢٨ والخصائص٢/٣٢٢.

ص٢٤٣ س٤، ٥: (...وذلك كأن تبني من "قرأت" مثل" سَبْطر" فتقول: "قَرْأي" فنقلت الهمزة الثانية ياء ).

الصواب: (..مثل: "سِبَطْر"فتقول: "قِرَأْيٌ" فتقلب الهمزة الثانية ياء ....).

س٦، ٧: (وقوله: (أومَدَّة في آخر ( ) نحو ( ) ( ) لأنهم كرهوا الادغام لما يؤدي إليه من زوال المد الذي هو من ضعفها في هذا المحل، كذا علَّلوهُ.). الصواب: (وقوله: "أو مدَّة في آخر [يعني] نحو: ["قالواوما"، "وفي يوم]؛ لأنهم كرهوا الإدغام لما يؤدي إليه من زوال المدّ الذي هو من [صفتها] في هذا المحلّ).

س١ من الأسفل: (غير لازم، وذلك نحو: "موول"فعْلٌ لما لم يُسَمَّ فاعلُه من"ماول") الصواب: (...وذلك نحو: [قُووِلَ] فعل مَا لم يُسَمَّ فاعلُه من ["قَاوَل"]).

ص٢٤٣ الحاشية (٢) س٢ منها: (..فلا إدغام فيها ولهما باب...). الصواب: (....فلا إدغام [فيهما] ولهما باب...).

س٣ منها: (..فلا تدغم..فصادف ما تدغم الواو والياء ) الصواب: (.... [فَتُصَادِفُ]).

س٦ منها: (عينه همزة نحو: سائل ورأس...فإمّا إذا إذا التقت..) الصواب: (...نحو: سائل و[رااسٌ] فأمّا إذا التقت الهمزتان...).

س٧: (غير أنّ سيبويه كحي أنّ) الصواب: (غير أنَّ سيبويه [حكى] أنّ).

ص٢٤٤ س٥، ٦: (...ثم أبدلت ضمة هذه كسرة محافظة على الياء هي لام). الصواب: (..ثم أبدلت ضمة هذه [الواو] كسرة محافظة على الياء [التي] هي لامٌ،).

س٧: (...وكون الواو منقلبة عن همزة أصلية لا يخرجها عن أن تكون للمد أو هي ساكنة بعد ضمة ) الصواب: (..وكون الواو منقلبة عن همزة أصلية لا يخرجها عن أن تكون للمد [إذ] هي ساكنة بعد ضمة ).

س٩: (أو تحركا في كلمة واحدة لم يُصَدَّرَا) الصواب: (..كلمة واحدة [و] لم يُصَدَّرَا..).

ص٢٤٥ س٤: (..وأصله: "ارعَوَوَ"كـ"احْمَرَّ..) الصواب: (..وأصله: "ارْعَوَوَ" كـ [احْمَرَرَ]..).

س٦: (..نحو قولك: "رأيت المحيَ"فإنّ تحريك الثانية غير لازم في الرفع والجر) الصواب: (..: "رأيت [الْمُحْيِيَ"] فإنّ تحريك الثانية غير لازم [إذ يزول] في الرفع والجرّ).

ص٢٤٦ س١، ٢: (وقوله: "أو مسبوقين بمدغم في أولأهما"يعني نحو: "مسَّ سفر" فإنّ السين الأولى من "مسَّ" تدغم في الثانية فلو رُمْتَ إدغام الثانية في "سفر"). الصواب: (وقوله: "أو مسبوقين بمدغم في أولهما" يعني نحو: ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾ فإنَّ السين الأولى من"مسّ" مدغمة، فلو رمت إدغام الثانية في [سقر] لانفك ذلك الإدغام).

وقوله: ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾ جزء من الآية ٤٨ من سورة القمر.ولم يخرجها المحققان.

س٥: (...أو بمزيد للالحاق...) الصواب: (...أو [مزيدين] للإلحاق...).

س٧: (يريد بذلك لو ألحقت"ضربا"بـ"جَحْمَرِش" لقلت: "ضَرْبَبت"...).
الصواب: (يريد بذلك [أنّك] لو ألحقت"ضَرْبًا" بـ"جَحْمَرِش" لقلت: [ضَرْبَبِبٌ]).

س٨، ٩: (..فالبآن مغايران ذاك الالحاق، وإمّا أن يكون أحدهما للالحاق)
الصواب: (...فالباء ان [–معا–زائدان للإلحاق] وأمّا ان يكون أحدهما...).

س٨، ٩: (وأمّا أن يكون أحدهما للإلحاق [فنحو: "قَرْدَد" ألا ترى أنّ أحد الدالين أصل والآخر للإلحاق]) ما بين المعقوفين [] ساقط.

قال المحققان في الحاشية : «في الأصل المخطوط: حَرَّفَ الناسخ الكلمة تحريفا شنيعا»والحق أن تحريفهما أشدُّ من تحريفه.

الحاشية (٤) س٢ منها (نحو"قُعْدُد ومَهْدَدِ وردد) الصواب (نحو: قُعْدُدٍ ومَهْدَدٍو [رِمْدَدٍ].

س٣ منها: (...وإنما لم يُدغم الملحق لأن الادغام "بد" ينافي الالحاق...).
الصواب: (...؛ لأنّ الإدغام [فيه] ينافي الإلحاق...).

س٤، ٥ منها: (فكان ذلك نقصا للغرض) الصواب: (فكان ذلك [نقضا]..).

ص٢٤٧ س٢: (أو كائنا ماهما فيه اسما يوازن بجملته أو صدره: فَعَلا او فِعَلاً أوفُعْلاً) الصواب: (...فَعَلاً [أو فُعُلاً أو فُعَلاً]).

س٧، ٨: (فالجواب: أنّ هذه الادغام منفك إدغامه...). الصواب: (فالجواب أنّ هذا الإدغام ينفك [وتتحرك العين، وذلك في قولك: "رَدَدْت" و"شَرَر"لو أدغم لم ينفك] إدغامه، وعندي فرق آخر [: وهو أنّه ليس في الأفعال الثلاثة ما هو مُسَكّن العين وضعا] فيعلم– حينئذٍ– أنّ السكون عارض [وأمّا الأسماء فسكون العين فيها كثير شائع]).

س٩، ١٠: (وأمّا "فُعُل" فنحو: "سُرُر" في جمع "سريـــر"، و"سُرَر" في جمع "سُـــرَّة "وهذا لا يدغم لخروجه عن أبنية الأفعال...). الصواب: (وأمّا فُعُل و[فُعَل] فنحو: ..وهذا لا يدغم [لخروج بنائه] عن أبنية الأفعال).

س١ من الأسفل: (العين نحو: "رَدَدَان ورُدُدُان ورُدَان" ومعلوم أن هذه الأبنية على ما ذكر لا جملته). الصواب: (العين نحو: "رَدَدَان، ورُدُدَان، [ورُدَدَان]، ومعلوم أنّ [صدر] هذه الأبنية [هو] على ما ذكر لا [جملتها]).

ص٢٤٨ س٢: (فإن بنيت من "رددن" مثل"فَعُلان" بفتح الفاء ). الصواب: (فإن بنيت من ["رَدَدْت"] ....).

س٧، ٨: (....ولو احتسبْتَ بهما..) في النسختين "احتسبْتَ"وصوابه في نظري [احتسب].

س٤ من الأسفل: (وتنقل حركة المدغم إلى ما قبله إن سكن..أو ياء تصفير) الصواب: (...أو ياء [تصغير]....).

س١ من الأسفل: (المدغم.. ليمكن الإدغام والنطق () إنْ لم يكن حرف لين، نحو: ) الصواب: (ليمكن الإدغام والنطق. [وقوله] : "إن لم يكن حرف لين [يعني] نحو: ..).

ص٢٤٩ س١: ("دابّة " وأصلة "دابَبَة " فحفت حركة الباء الأولى...). الصواب: ("دابّة " وأصله: "دَابَبَةٌ " [فحذفت] حركة الباء الأولى....).

س٣: (وكذلك..وأصله: "الضَّالِلِين" ففعل ما ذكرنا) الصواب ([فَفُعِل به] ما ذكرنا).

س٨: (أو كان ماهما فيه"أفْعَل"تعجبا) الصواب: (أو كان ماهما فيه ["أفْعِل"] تعجبا).

س٢ من الأسفل: (...والفرق بين هذا و"تَرِدُّ" أن سكون رَدَدْت لازم.). الصواب: (...والفرق بين هذا [وبين لم] يَرُدَّ...).

س١ من الأسفل: (لا ينفك مع التاء.. وفي"لم ترد"يزول عند زوال الجازم). الصواب: (... وفي"لم يَرُدَّ" [قد] يزول عند زوال الجازم..).

ص ٢٥٠ س٣، ٤: (فالجواب: أنَّ التاء بمنزلة الحركة من الكلمة، والجازم كلمة ... فلذلك فرّق بنو تميم فأدغموا في نحو"لم تر"ولم يدغم أحد في"رَدَدَاً" إلا في شذوذ رديء ).

في نسختي المخطوط: (فالجواب: أنَّ التاء مُنَــزّلة مَنْزِلَةَ الجزء في الكلمة ... [فلذلك فرَّق بنو تميم [بينهما] فأدغموا في [نحو] : "لم يَرُدَّ" ولم يدغم أحدٌ في [رددت] إلا في شذوذ رديء ).

س١٠: (لزوم أو كانا واوي "فَوُاوان" ونحوه جاز الفك الادغام). الصواب: (لزوم أو كانا واوي " [قَوُوَان] ونحوه جاز الفك [و] الإدغام).

س٣ من الأسفل: (يريد نحو قولك: "لم يَرُدُّ ورد ولم يَرْوُد وارْدُدْ"). الصواب: (يريد نحو قولك: لم يَرُدَّ، ورُدَّ، ولم [يَرْدُدْ] وارْدُدْ).

س٢ من أسفل: (وذلك ضدُّ الشرطر) الصواب: (...ضدُّ [الشرط]..).

س١ من الأسفل: (وأمّا الإدغام–وهو لغة التميميِّين–فوجهه أن الحركة قد تدخله ( ) عليه وتلك) الصواب: (وأمّا الإدغام– وهو لغة التَّميميِّين–....أنَّ الحركة قد تدخله [وتَعْتقب] عليه).

ص٢٥١ س١، ٢: (الحركة ... وإذا كان (أم) تؤول إلى الحركة فقد صار فيدغم). الصواب: (...وإذا كان ([أمْرُه]) يؤول إلى الحركة فقد صار [كالمعرب] فيدغم).

س٣، ٤: (وقد ورد التنزيل باللغتين، قال تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ﴾ وقال تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ﴾ ولابد من ذكر شيء يستدل به علَى قوة حركة التقاء ) الصواب: (وقد ورد التنزيل باللغتين قال تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ﴾ [وقرئ بالإدغام] وقال تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ﴾ولابد [هنا] من ذكر شيء يُسْتَدَلُّ..).

ص٢٥٢ س٢: (قلبها...فلما كان ألفُ الضمير فتحت الياء لالتقاء الساكنين وإن كانت الحركة عارضة ) الصواب: (...فلمّا [جاءت] ألف الضمير فتحت [التاء ؛ لالتقاء الساكنين؛ إذ ما قبل الألف لا يكون ساكنا، فرد الألف التي كان حذفها] لالتقاء الساكنين، وإن كانت الحركة عارضة ).

س٣ من الأسفل: (وأمّا فكه فلأنهم رأوا ذلك يفضي إلى ضم الياء في المضارع). الصواب: (وأمّا فكّه؛ فلأنهم رأوا [أنّ] ذلك يفضي إلى ضم الياء في

المضارع،).

س١ من الأسفل (يريد نحو"اقتتل اقتتالا" و"اجواع اجوواعا" فالأول: قال ابن السراج: واستثقلوا) الصواب: ("اقْتَتَلَ اقْتِتالاً واحْوَاوَى احْوِوَاءً" فالأول: قال ابن السراج: [وأما اقتتلوا]).

ص٢٥٣ س١: (فليس...يجريه مُجْرَى المتصلين).الصواب: (..مُجْرَى [المنفصلين]).

س٢: (فلا يدغم كما لا يدغم"اسم موسى"وإنما فُعل به ذلك لأن الياءَ دخلت لمعنى) الصواب: (...وإنّما فُعِل به ذلك؛ لأنَّ [التاء الأولى] دخلت لمعنى،...).

س٣، ٤: (فمن كره الإدغام..وأيضا فالياء غير لازمة بخلاف راء "احمررت"). الصواب: (..وأيضا، [فالتاء] غير لازمة، بخلاف راء "احْمَرَرْت" [اللازمة ؛ لأنه يجوز أن يقع بعد تاء "افتعل" كل حرف من حروف المعجم]).

مابين المعقوفات [] المكررة ساقط، وقول ابن السراج لم يُوثّقْ، وتنظر الأصول٣/٤٠٨، ٤٠٩.

س٦، ٧: (الساكنين، فقال: "قِتّلو"..ألقوا عليها حركة الياء، وتصديق ذلك من قراء ة من قرأ ﴿إِلَّا مَنْ خَطَفَ الْخَطْفَةَ﴾ بفتح الخاء فعل ما ذكرنا). الصواب: (...ألقوا عليها حركَة [التاءِ] وتصديق ذلك من قراء ة من قرأ ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ﴾ بفتح الخاء [وكسرها على] ما ذكرنا).

س٣، ٤ من الأسفل: (قال السيرافي: الادغام في "امتثل" على وجهين "قيل" بفتح القاف وكسرها) الصواب (قال السيرافي: الإدغام في [اقْتَتَلَ] على وجهين [قَتّلَ] بفتح القاف وكسرها).

س١ من أسفل: (أما المضارع..) الصوابَ: (وأمَّا المضارع..).

ص٢٥٤ س٥، ٦، ٧: (فمن فتح... بل يحركها لالتقاء الساكنين وكانت كسرة الاتباع، والإسكان مع الإدغام ضعيف، ولكنّ الناس ينكرونه).

الصواب: (...ومن كسرها لم يُلْقِ عليها حركة التاء، بل يحــركها؛ لالتقاء

الساكنين، وكانت كسرة [للاتباع]. والإسكانُ مع الإدغام ضعيفٌ.و [أكثر] الناس ينكرونه]). ما نسب للسيرافي لم يُوَثّقْ. وأنا أيضا لم أقف عليه وتنظر المسألة في الكتاب٤/٤٠٣.

س٢، ٣ من الأسفل: (ومنهم مت يضمهما) الصواب: (ومنهم [مَنْ] يضمهما).

ص٢٥٥ س٣: (والياء في قولك: "احواوى وأصله: "احوَاوَوَ" فقيل الواو الثانية ألفا). الصواب: – ([والثاني] : في.قولك: "احْوَاوى، وأصله: "احْوَاوَوَ"، فقلبوا الواو الثانيـــة [المتطرفة] ألفاً).

س٤: (فإن قيل: فهلّا....فالجواب ما قاله أبو القاسم الزمخشري: وهو أنّ الادغام يصيّرهم إلى ما رفضوه من تحريك الواو بالضم نحو: "يغزو ويسرو"..).

الصواب: (...ما قاله أبو القاسم الزمخشري: وهو أنّ الإدغام [كان] يصيّرهم إلى ما رفضوه...) ونص الزمخشري لم يوضع بين علامتي تنصيص.

س٥، ٦: (يصيِّرهم....لو قالوا: "احواوُ يحواوُ" قال الخوارزمي: فيه نظر لأن رفع الواو في يغزو مستثقل بخلاف "يَحْوَاوِ" لكونه مشددا). الصواب: (لو قالوا: "احْوَاوَّ يَحْوَاوُّ" [و] قال الخورزمي: ....بخلاف"يَحْوَاوُّ"؛ لكونه).

ولم يُوَثّق المحققان كلام الخوارزمي ولم يَضَعاه بين علامتي تنصيص، وينظر: شرحه للمفصل (التخمير) ٤/٤٤١.

س٢ من أسفل: (ومصدره: "احويّاءً "وأصله: "حويواء "....) الصواب: ([وإن شـــئت فاعتبره بالياء، وتقول في] مصدره "احْوِيَّاء "وأصـــله: [احْوِيْوَاء]...).

ص٢٥٦ س٢: (سائر) الصواب: (سَايَر).

س٣: (فالجواب: أنّ: "سُوَيرَ"فعْلٌ ضُمر أوّلُهُ...). الصواب: (فالجواب أنّ [سُويِر] فِعْلٌ [ضُمَّ] أوَّلُهُ؛ للدلالة عَلى فعلَ ما لم يسمَّ فاعله).

س٤: (والمصدر ليس كذلك لأنّه..كقولك: "كفّر تكفيراً" ألف"احواوى" في مصدره) الصواب: (: والمصدر ليس كذلك؛ لأنّه قد تلحـــقه زيادات

حروف على الفعـــل كقولك: [كفَّرْتُه] تَكْفيراً [فلمّا لَحِقَ المصدرَ التغييرُ لم تعتبر] ألف احْوَاوَى في مصدره).

س٥: (ألف أحواوى في مصدره، والفعل المسمى للمفعول لا يتغير في حركاته دون) الصواب: (...والفعل [المبني] للمفعول لا يتغير [إلا] في حركاته دون حروفه).

س٢ من أسفل: (ثم إن شئت..فقلت: حوا) الصواب: (...فقلت: [حِوَّاء]).

س١ من الأسفل: (وقوله: "وفروعهما"يريد فروع الفعل الماضي والمضارع دون...) الصواب: (وقوله: "وفروعهما": يريد فروع [افْتِعال وافْعِلال" كاسم الفاعل] والفعل الماضي، والمضارع).

ص٢٥٧ س٢: (قوله: أو كان أولها بدلا) الصواب: (...أو كان [أولهما]).

س٤: (..وليس البدل بلازم وجائز فيه) الصواب: (وليس البدل [فيه] بلازم، وجائز).

س٥: (وقوله: "أو كانا واوي مَوُوان") الصواب: (..."أو كانا واوي [قَوُوَان]).

س٧: (وقال أبو العباس المبرد هذا غلط...يجب إنْ لم يدغم أنْ يقول: "مَوِيَان"). الصواب: (وقال أبو العباس المبرد: هذا غلط..يجب إن لم يدغم أن يقول: " [قَوِيَان] ").

الحاشية (١) س١ منها: (..كالواو التي في: كيَّة ) الصواب: (..كالواو التي في [لَيَّة]).

ص٢٥٨ س١: (قال: والوجه... والكسر حصل فيهما منه التباس "فعلان" بـــ"بعلان") الصواب: (قال: والوجه عندي... والكسر [ربما] حصل [فيه] إلباس "فَعُلاَن [بفَعلاَن]").

س٥، ٦: (وامتنع الإدغام حينئذ؛ لإختلاف الحرفين، فلما ادغم ولم يعلّ ذلك دلَّ على أنّ فَعُلاَن بضم العين لا غير.) الصواب: (..وامتنع الإدغام حينئذ... دلَّ على [أنّه] "فَعُلاَن"بضم العين لا غير).

س٦: (بضم العين... فعند سيبويه يجوز الإظهار محافظة على البناء والإدغام).
الصواب: (... فعند سيبويه يجوز [الإظهار] محافظة على البناء والإدغام).

- الفهارس:.

فهرس: الأشعار: ص٢٦٣-٢٦٦.

ص٢٦٣ البيت (٧):.

هل ينجيني حلف سختيت ستختيت.. أو فضة أوذهب كبريت.

كلمة [سختيت] الثانية زائدة.

البيت (٢) من أسفل: مني بالديار وقوف زائر..وتأيّ إنك غير صاغر.

صوابه: [قف] بالديار وقوف زائر و[تأيّ] إنّك غـــير صاغر.

البيت (١) من الأسفل: لها هتنتان خظاتان كما. أكبّ على ساعديه النمر.

صوابه: لها [متنتان] خظاتان كما....

ص٢٦٤ البيت (١): علّ الهوى من قريب أن يعرّبه أمّ النجوم وقدُّ القوم بالغلس. صوابه: علَّ الهوى [من بَعِيدٍ أنْ يُقَرِّبَه] أمُّ النجوم [ومرُّ القَوْمِ بِالعيس].

البيت (٢): إذا جدّدت يوماً حسبت خميصة عليها وجربال النضير الدلامصا

صوابه: إذا [جُرِّدَت] يوماً حسبت خميصةً .....

البيت (٦): إذا الأمّهات فبحن الوجوه مزجت الظلام بأماتكا

صوابه: إذا الأمّهات [قبحن] الوجوه [فَرَجْت] الظلام بأماتكا

البيت (٩): إنّ قتلنا بقتلانا سراتكم.. أهل اللواء ففيما يكثر القيل.

صوابه: [إنّا] قتلنا بقتلانا سراتكم.....

البيت (١١): لعمرك ما ندري متى الموت جائي ولكن أقصى مدة العمر غافل

صوابه: لعمرك ما ندري متى الموت جائي ولكنّ أقصى مدة العمر [عاجل]

البيت (١٢): على ما قام يشتمني لئيم دمال كخنـــزير تمرغ في دمال

كلمة [دمال] في آخر الشطر الأول زائدة.

ص٢٦٥ البيت (٢): ياحبذا قربتي وعومِ وحبـــذا منطقها الرخيم.

صوابه: ياحبـــذا [قَرِينَتِي رعومُ] وحبـــذا منطقها الرخيم.

البيت (٣): أشاقتك أصفان يحفر إبنبم نعم بكراً مثل الغسيل المكمكم

صوابه: أشاقتك [أظعان بحفر] أبنبم نعم بكراً مثل [الْفسِيل المكمم]

البيت (٥): إذا جاء للضيف ضيفن فاوى بما تقري الضيوفَ الضيافن

صوابه:

إذا جاء [ضيف جاء] للضيف ضيفن [فأَودَى] بما تقري الضيوف الضيافن

البيت (٧):

فإن أهجه يضجر كما ضجر بازل من الأدم دبرت صفحتاه وغاربه.

موضعه حرف الباء وليس الهاء.

والبيت (٨): بَيِّن لي أنَّ القماءة ذلة وأنّ أشراء الرجال طيالها

صوابه: [تبيَّن] لي أنّ القماءة ذلة وأنّ [أشداء] الرجال طيالها

والذي بعد ذلك آخره: فما ارق النيّام إلا كلامها.

وموضعه حرف الميم وليس الهاء.

ص٢٦٦ أنصاف الأبيات:.

السادس: زمان كثعبان الحماطة أرنما. صوابه: زمان كثعبان الحماطة [أزنما].

السابع: وصاليات ككما يؤثنين. صوابه: وصاليات ككما [ يؤثفين].

الثامن: أرفض من تحت وأضحى من عله. صوابه: [ارمض] من تحت وأضحى من علُه.

التاسع: قد علمت ذاك بنات البُيه. صوابه: قد علمت ذاك بنات [أَلْبُه].

الثالث من أسفل: أمهتي خندف والبأس أبي.صوابه: [أُمَّهتي] خندف و[الياس] أبي.

الثاني من أسفل: وبعض العوم يخلق ثمَّ لايفري.صوابه: وبعض [القوم يخلق ثم لا [يفرْ].

الأخير: عن كيف بالوصل أم كيف لي .صوابه: عن كيف بالوصل [لكم] أم كيف لي.

ص٢٦٧ فهرس الألفاظ الواردة في المتن:.
الصف الأول س٧: "اجرواط" صوابها: [إخرواط].
الصف الثاني س٣: "إغليت" صوابها: [أغيلت].
الصف الأول س٨١: "اشيهاب" صوابه: [اشهباب].
ص٢٦٨ الصف الأول س٩: "يحندل" صوابها: [تمندل].
ص٢٦٩ الصف الثاني: س١٧: "شرابت" صوابه: [شرابث].
ص٢٧٠ الصف الأول س٥: "صمجمح"صوابها: [صمحمح].
ص٢٧١ الصف الأول س١٢: "قحدوة " صوابها [قمحدوة].
س٨: "قل عمل".صوابها: [ قذعمل].
ص٢٧١ الصف الثاني س١٢: "مرموس" صوابها: [مرمريس].
س٢ من الأسفل: "نسلف".صوابه: [سلف].
ص ٢٧٢: س٥: "هوّامس" صوابها: [حوّاس].
فهرس الأعلام: ص٢٧٣:.
ص٢٧٣ الصف الأول س١٠: ابن الأنباري (أبو بكر): لم يترجم له.
ص٢٧٤ الصف الأول س٣: حنضة بن ثعلبة، صوابه: حنظلة.
ص٧٥ الصف الثاني: س٦: ابن عمرو بن العلاء .صوابه: أبو عمرو بن العلاء خطام: ورد في ص ٧١ س٤ ولم يترجم له ولم يرد اسمه في هذا الفهرس.
هذه أهمُّ الأشياء التي لاحظتها في تضاعيف هذا الكتاب عند قراءتي له.

نسأل الله التوفيق والسداد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصلى الله وسلم على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.



# فهرس الموضوعات.



❋❋❋

# التَّجْرِيدُ

# (بَلاَغَتُهُ وَأَسَالِيبُهُ فِي الْقُرْآنِ المَجِيدِ)

إِعْدادُ :

**د. عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الثُّبَيْتِيِّ**

الأُسْتَاذِ الْمُسَاعِدِ فِي كُلِّيَّةِ اللّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْجَامِعَةِ



# مقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، أما بعد:

فليس غرضي من هذا البحث استعراض تاريخي لمن تعرض للتجريد من البلاغيين، لأن هذا الموضوع قد درس[1]، ولكن غرض هذا البحث هو فحص الآراء التي قالت بوجوده في القرآن وتمحيصها.

غير أني سأعرض في بداية البحث موجزاً لأهم ما قاله البلاغيون عنه وإن كان حديثهم عنه متشابهاً إلى حد ما.

وهذا البحث وإن بدا مقتضباً فما ذلك إلا لخلوه من الكلام الإنشائي الذي لا قيمة له مما يعمد إليه كثير من الباحثين، ثم لاهتمامه بعرض أدقّ دقائق البلاغة التي قد لا تفهم وجهات النظر حولها إلا بعد تأمّل.

والتجريد الذي أعنيه ليس مخاطبة المتكلم نفسه، فهذا لا أعده من التجريد كما سأشير إلى ذلك؛ لأنّ أي متحدث يمكنه فعل ذلك حتى لو لم يكن من البلغاء وإنما التجريد الذي أريده هو ما عدا ذلك من الأساليب التي ستأتي الإشارة إليها.

فبعد أن جمعت مسائله البلاغية ثم تلمّست أهداب هذا الأسلوب في القرآن الكريم ومن خلال التفاسير فعثرت على عدد من الآيات عدّها بعض العلماء من التجريد.

وعرضت ما قالوه وناقشت ما قيل ما أمكنني ذلك. فالمصادر قليلاً ما تجود بشيء تجاه أسلوب التجريد لا أدري أذلك بسبب بخفائه شيئاً ما ودقة

---

(١) انظر بحوث في البلاغة العربيّة والنقد للدكتور الشحات أبو ستيت ص ١٦٥ إلى آخر الكتاب.

البحث فيه؟ أم لضيق مجال البحث فيه.

لكني مع ذلك آثرت البحث في هذا الباب الدقيق وأرجو أن أكون قد جليت أمر التجريد وكشفت للباحثين عن شواهده في القرآن الكريم؛ ذلك الكتاب الذي اشتمل على الأساليب البليغة الراقية.

- التّجريد عند البلاغيّين

التجريد: أسلوب لطيف وفي بعض أساليبه شيء من الغموض الفني المحبب ويحتاج إلى تأمل ونظر في استخراجه وكشف دلالاته.

والبلاغيون المتأخرون يعدونه من البديع المعنوي ويعرّفونه بأن يُنتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمالها فيه[1].

ومثال ذلك قولك: لي من فلان صديق حميم حيث انتزعت من فلان صديقا له صفة هي الصداقة.

وكانت الإشارة إلى التجريد مبكرة، فيعد سيبويه من أوائل من أشاروا إليه ومثل له بقولهم: أما أبوك فلك أب، ورأى أنه بمعنى فلك به أب، وعد هذا من السعة في الكلام[2].

وكان ابن جني من أوائل من تحدث عن التجريد وذكر أنه فصل من فصول العربية "طريف حسن" وذكر أنه على نوعين:

- أحدهما: نحو لئن لقيت زيدا لتلقين منه أسدا
- والثاني: نحو قول الأعشى:

وهل تطيق وداعا أيها الرجل[3]

---

(١) الإيضاح ٤/٤٤.

(٢) الكتاب ١/٣٩٠.

(٣) الخصائص ٢/٤٧٣-٤٧٥.

وقد تحدث عبد القاهر عن هذا الأسلوب وذكر أنه أجمل وأحسن مبالغة من التشبيه وبين أنك قد تقول: لئن لقيت زيداً لتلقين منه الأسد. فتجده قد أفاد المبالغة لكن في صورة أحسن وصفة أخص.

بينما لو قلت: كأن زيداً أسداً فإنك تجعل السامع في كأن زيداً أسداً يتوهم أنه الأسد وتجعله ها هنا يرى منه الأسد على القطع فيخرج الأمر عن حد التوهم إلى حد اليقين ثم إذا نظرت إلى قوله:

أأن أُرعشت كفّا أبيك وأصبَحت    يداك يدا ليثٍ فإنك غالبُه

وجدته قد بدا في صورة آنق وأحسن ثم إن نظرت إلى قول أرطأة بن سهية:

إن تلقني لا تَرَى غيري يُناظرُه    تنس السِّلاح وتعرف جَبْهةَ الأسَدِ

وجدته فضل الجميع[1].

وهنا يجعل عبد القاهر أسلوب التجريد يفوق أسلوب التشبيه في الحسن والمبالغة بل وجعل التجريد أنواعا يفضل بعضها بعضا وجعل أقل أنواع التجريد ما كان بالحرف نحو رأيت منه أسدا، كما جعل أحسن أنواع التجريد ما كان خفياً. وقد أصاب عبد القاهر في ذلك، فالأسلوب الخفي له بلاغته لأنه يلفت اهتمام المخاطب أكثر من الأسلوب الواضح ولذلك فضل العلماء الكناية على التصريح[2].

أما ابن الأثير فقد خالف البلاغيين وقد عرّف التجريد بأنه إخلاص الخطاب لغيرك وأنت تريد نفسك نحو قول الشاعر:

أقول لها وقد جشأت وجاشت    مكانك تحمدي أو تستريحي

(١) دلائل الإعجاز ٤٢٤-٤٢٥.

(٢) انظر الإيضاح ١٧٣/٣.

يعني أن يخاطب الإنسان نفسه.

أما نحو لئن لقيت فلاناً لتلقين منه أسدا، فهذا ليس من التجريد عند ابن الأثير وإنما هو تشبيه مضمر الأداة إذ يحسن تقدير أداة التشبيه فيه[1].

ونحن لا نوافق ابن الأثير في كل ما ذكر، بل نرى عكس رأيه تماماً، وسيأتي بيان ذلك[2] إن شاء الله.

أما القزويني فقد قسم التجريد إلى سبعة أقسام وهي:

١- نحو قولهم لي من فلان صديق، وبيّن أن معناهم أنه بلغ من الصداقة مبلغاً صح معه أن يستخلص منه صديق آخر.

٢- نحو قولهم لئن سألت فلاناً لتسألن به البحر.

٣- نحو قول الشاعر:

وشوهاءَ تعدوبي إلى صارخ الوغى بِمستلئمٍ مثل الفنيق المرحل[3]

نحو قوله تعالى: ﴿ لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ ﴾ [فصلت ٢٨] لأن جهنم هي دار الخلد للكفار والعياذ بالله انتزع منها مثلها.

٤- نحو قول الشاعر:

فلئن بقيتُ لأرحلنّ بغزوةٍ تحوى الغنائم أو يموتَ كريم

٥- نحو قول الشاعر:

يا خير من يركب المطي ولا يشرب كأساً بكف من بخلا

---

(١) المثل السائر ٢/١٦١-١٦٧.

(٢) ردَّ البلاغيون رأي ابن الأثير وخطؤوه. انظر بحوث في البلاغة والنقد ص ١٨٣ – ١٨٤. ورأي العلوي قريب من رأي ابن الأثير، فعد هذا هو التجريد المحض، وعد الأنواع الأخرى من قبيل التجريد غير المحض. انظر الطراز ج٣/٧٢.

(٣) الشوهاء: الفرس القبيح- الفنيق: الفحل، المرحل: هو الذي وضع عليه الرحل.

٧- نحو أن يخاطب الإنسان نفسه كقول الأعشى:

ودع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق وداعاً أيها الرجل[١]

وإذا ما نظرنا في هذه الأنواع نظرة تأمل وجدنا أن الخطيب قد ذكر ما ذكره العلماء السابقون لكنه فصل في هذه المسألة ويمكننا أن نرد تلك الأقسام التي ذكرها إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما كان فيه التجريد بحرف كالقسم الأول والثاني والرابع.

الثاني: ما كان فيه التجريد بغير حرف وإنما بطريقة كنائية[٢] كالنوع الثالث والخامس والسادس.

الثالث: أن يخاطب الإنسان نفسه وهو النوع السابع وهذا النوع سنخرجه من التجريد لأنه ليس من جنس الأنواع السابقة وإنما هو أقرب إلى الالتفات بل وأقل شأناً من الالتفات لأنه لا إبداع فيه فكل متحدث يمكنه أن يخاطب نفسه.

فالتجريد فيما أراه نوعان:

إما أن يكون بحرف أو بغير حرف فما كان بحرف فنحو قولك رأيت من زيد أسداً، وما لم يكن بحرف فنحو قول الشاعر:

فلئن بقيت لأرحلن بغارة تحوى الغنائم أو يموت كريم

وهذا النوع حصل من التغيير في الضمائر بما يشبه الالتفات لكنه يختلف عن الالتفات؛ لأنك في الالتفات إذا جعلت الضمائر على نسق واحد ذهب الالتفات واستقام الأسلوب فمثلاً لو قال قائل: الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين إياه نعبد وإياه نستعين لكان كلامه مستقيماً، لكن

---

(١) الإيضاح ٤/٤٤-٤٦.

(٢) انظر إشارة إلى ذلك في بغية الإيضاح ٤/٤٥، وانظر مواهب الفتاح ضمن شروح التخليص ٤/٣٤٩.

ذهب الالتفات الذي في الفاتحة ونقصت تلك الدلالة البلاغية لكنا نلاحظ أننا لما جعلنا الضمائر على نسق واحد لم نضطر إلى تغيير العبارة.

بينما في التجريد في قول الشاعر هذا لو صغته بطريقة جعلت فيها الضمائر على نسق واحد نجد أنك في حاجة إلى تغير في الأسلوب ليتماشى مع تغيير الضمير، فمثلاً لو غيرت الضمير في قول الشّاعر السابق وقلت:

فلئن بقيت لأرحلن بغزوة  تحوى الغنائم أو أموت كريما

تجد أنّ لفظ كريم قد تحول من الفاعلية في البيت إلى الحالية هنا بعد أن جعلنا الضمائر على نسق واحد، وهذا هو سر اختلاف أسلوب التجريد عن الالتفات.

- التجريد والتشبيه:

جعل السجلماسي التجريد على نوعين بسيط ومركب، أما البسيط فهو الذي ليس معه تشبيه نحو:

وظلت أمور الناس يغشين عالماً  بما يتقى منها وما يتعمد

أي يغشين مني عالماً.

وأما المركب فهو الذي معه تشبيه، كقول المتنبي:

كشفت ثلاث ذوائب من شعرها  في ليلة فأرت ليالي أربعا

واستقبلت قمر السماء بوجهها  فأرتني القمرين في وقت معا[1]

نعم قد يكون مع التجريد صورة بيانية وهو ما سماه السلجاسي بالمركب، وقد اختلف البلاغيون في هذا القسم فعبد القاهر عندما استشهد بقول الفرزدق:

قيام ينظرون إلى سعيد  كأنهم يرون به هلالا

قال: لا يتوهم أحد أن هلالا استعارة لسعيد لأن الحكم على الاسم

---

(١) انظر المترع البديع ص٢٨١-٢٨٦.

بالاستعارة مع وجود التشبيه الصريح محال[١].

وعبد القاهر هنا يعده تشبيها صريحاً ويعده السكاكي[٢]تشبيهاً أيضاً. أمّا القزويني فلا يعده تشبيها ولا استعارة[٣]، والشيخ عبد المنعم خفاجي يرى أن من البلاغيين من يعده تشبيها ومنهم من يعده استعارة بالكناية، ويرى هو أنه ليس تشبيها لأن قولنا لي من فلان صديق لا يصح أن تقول فيه: فلان كالصديق وإنما هو الصديق نفسه فكذلك قولنا: لي من فلان أسد كما أنه ليس استعارة لأن الاستعارة مبناها على التشبيه فحيث لم يصلح تشبيها فلا يصلح استعارة[٤].

والذي أراه أنه ليس تشبيها ولا استعارة وإنما هو أسلوب مختلف له بلاغته وصياغته المتميزة، وحجة الشيخ عبد المنعم صحيحة.

- التجريد والكناية:

يجتمع التجريد مع الكناية كما في قول الأعشى السابق

يا خير من يركب المطي ولا      يشرب كأساً بكف من بخلا

لأنّ قوله: ولا يشرب كأساً بكف من بخلا، كناية عن أنه يشربها بكف كريم وهو إنما يشربها بكف نفسه فهو الكريم، وبذلك اجتمعت الكناية والتجريد في شاهد واحد، والكناية لا تنافي التجريد[٥].

- حروف التجريد:

يقول الشيخ عبد المنعم خفاجي: وقد جعل بعضهم التجريد معنى قائماً

(١) أسرار البلاغة ص٣١٢.

(٢) المفتاح ص٣٤٥.

(٣) الإيضاح ٣/١٠١.

(٤) شرح عبد المنعم خفاجي على الإيضاح ٦/٥٨-٥٩.

(٥) انظر حسن التوسل ص١٨٦، بغية الإيضاح ٤/٤٦.

برأسه لكلمة

(من) والأصح أنها ابتدائية، كما أن باء التجريد باء المصاحبة[1].

● ومن حروف التجريد ((في)) ويستشهدون عليه بقوله تعالى: ﴿ لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ ﴾ [فصلت ٢٨] [2].

ولم أجد من النحاة من ذهب إلى أن التجريد يكون من معاني الحروف ولكن مع ذلك أرجّح أن يكون التجريد معنى قائماً برأسه لأن من الابتدائية تعني بداية الأمر الذي ينتهي إلى غاية نحو سافر زيد من مكة إلى المدينة، لكن من في قولنا رأيت منه أسدا ليست لمثل هذا المعنى فليس خروج الأسد من زيد هو لغاية يصل إليها والله أعلم.

● بلاغة التجريد:

لا أحب حديث بعض البلاغيين الإنشائي الانطباعي عن بلاغة التّجريد كأن يقال: هو أسلوب بديع يكسو المعاني حسناً وجمالاً إلخ[3]. لكني سأقف عند الدلالات المحدّدة لهذا الأسلوب، فقد ذكر بعض البلاغيين أن الغرض من التجريد هو التفنن في الأسلوب كما في الالتفات وإن كان الالتفات مبني على اتحاد المعنى والتجريد على التغاير بينهما فهما قد يجتمعان في نحو قول الشاعر:

فإن بقيت لأرحلن بغارة تحوى الغنائم أو يموت كريم

وقد ينفرد الالتفات نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴾ وقد ينفرد التجريد نحو قولك: لي من فلان صديق[4].

---

(١) شرح الشيخ عبد المنعم على الإيضاح ٦/٥٤.

(٢) انظر الخصائص ج٢/ص ٤٧٤.

(٣) انظر: بحوث في البلاغة والنقد ص ٢٢٤.

(٤) بغية الإيضاح ٤/٤٤.

نعم إن الغرض من التجريد هو التغيير في الأسلوب وخاصة إذا خشي الأديب أن يأتي بتشبيه مبتذل فإنه يلجأ إلى التجريد أحياناً ليخالف في الأسلوب. ومن غرضه أيضاً محاولة إخفاء المعنى بنوع من الكناية ليكون محل تأمل المخاطب ومدعاة لاهتمامه به وذلك عندما يكون التجريد بغير الحروف.

وفي التجريد مبالغة – كما ذهب عبد القاهر سابقاً – وكما ذكر ابن الأثير من أنه بلاغة التجريد التوسع في الكلام [1].

والتجريد حسن الموقع وبخاصة إذا أحسن الأديب في اختيار مواقعه انظر مثلاً إلى قول ابن زيدون في المدح:

كريم ذراه مطافُ العفاة ويمناه ركنُ الندى المستلمْ
يهيجُ التزال به والسؤال ليثاً هصوراً وبحراً خضمْ

كيف حسُن هذا الأسلوب وصار أكثر شاعرية وقارن بينه وبين لو قال هو كالأسد في الشجاعة وكالبحر في الجود، فستجد لذة في استعمال الشاعر ونكهة جديدة لا تجدها في التشبيه المبتذل برغم أن المعنى في الأسلوبين واحد.



(١) المثل السائر ج٢ ص ١٦٠.

# شواهد التجريد من القرآن العظيم

- قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة: ١٦٤].

ذكر بعض العلماء أن في هذه الآية وما شاهها تجريداً لأنه ذكر هذه الأشياء ثم أخرج منها الآيات وهي نفسها الآيات[١].

وعده السجلماسي مما سماه التجريد البسيط وكل الآيات التي جاءت على هذا النحو[٢].

ولكني لا أرى في هذه الآية وأمثالها تجريداً والسبب في ذلك هو أن الآية هنا ليست العلامة التي إذا رآها الناس آمنوا كالآيات التي أنزلت على الأنبياء عليهم السلام فتلك آيات جيء بها لإثبات صدق الأنبياء، فهي خوارق للعادات بينما خلق السماء والأرض لم يكن الغرض منها مجرّد أن تدلّ على وحدانيّة الله فهي ليست آية خالصة لهذا الغرض وإنما خلقت هذه الأشياء من أجل الإنسان وهي مسخرة له ولكن مع ذلك متضمنة لدلالات وأسرار عظام من تأملها آمن وصدق ففي هنا ظرفية تعني اشتمال تلك المخلوقات على الآيات. أو أنها تعني خصوصية هذه الأسرار، ففي آخر الآية نجد أن هذه الآيات لا يدركها إلا الذين يعقلون أو يتفكرون، فالآيات تكمن في هذه المخلوقات ولا تظهر إلا

(١) البرهان في علوم القرآن ٣/٤٥٠.

(٢) المنزع البديع ص٢٨٠.

لذوي الألباب، والله أعلم.

• قوله تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

لقد لفتت نظري هذه الآية وأدركت التجريد الذي فيها برغم أن أكثر المفسرين لم يشيروا إلى هذا التجريد وظننت أنه لم يسبقني إلى هذا الفهم أحد لكني وجدت بعد ذلك أن من العلماء من أشار إلى ذلك، وقد خصصت هذه الآية بحديث طويل مفصل؛ لأن معناها إذا فهم على التجريد يختلف عن المعنى عند من لم ير التجريد، وينبني على كلا الفهمين حكم ديني فلا بد من تحرير هذه المسألة خصوصاً وأني أعتقد أن التجريد يتجلى في هذه الآية بكل معانيه السامية وبلاغته البديعة وهنا سأبدأ أولاً بآراء من لم ير التجريد في هذه الآية لمناقشتها.

لقد قلت: إن أكثر العلماء لم يذكروا أن في هذه الآية تجريداً فمثلاً يقول الزمخشري: من للتبعيض لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات ولأنه لا يصلح له إلا من علم المعروف والمنكر وعلم كيف يرتب الأمر على إقامته[١].

وعلق ابن المنير على هذه الآية بقوله: وفي هذا التبعيض وتنكير أمة تنبيه على قلة العاملين بذلك وأنه لا يخاطب به إلا الخواص، ومن هذا الأسلوب قوله تعالى: ﴿ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ ﴾ فإنما وجه الخطاب على نفس منكرة تنبيها على قلة الناظر في معاده[٢].

(١) الكشاف ١/٤٥٢.

(٢) ضمن الكشاف ١/ ٤٥٣. أرى أن هذا القياس غير صحيح، لأن الأمة إن عرفت أو نكرت فهي تعني عددا عظيما من الناس بينما النفس في الأصل تدل على المفرد، ولا تدل على العموم إلا بقرائن ومع ذلك فهي في الآية لا تدل على القلة أبداً بل يفهم منها =

وجزم أبو حيان أن من للتبعيض مؤيداً في ذلك الضحاك والطبري وحجتهم هي ما سبق من أن الدعاء إلى الخير والنهي عن المنكر لا ينبغي أن يكون إلّا ممن عرف المعروف والمنكر وكيف يترتب الأمر على القيام بهما فإن الجاهل ربما أنكر معروفاً أو أمر بمنكر وأنكر على من زعم أن من للبيان[1]، أي للتجريد.

ولكني لست مع هذه الآراء التي خصصت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالعلماء أو الحكام أو هيئات خاصة بذلك، بل الذي أراه هو ما أشار إليه الرازي من أن من العلماء من ذهب إلى أن المراد بذلك الأمة كلها وعلل ذلك بأمرين:

الأول: أن الله أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على كل الأمة كما قال تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾ [آل عمران ].

والثاني: أنه ما من مكلف إلا ويجب عليه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إما بيده أو لسانه أو قلبه فالمراد كونوا دعاة إلى الخير آمرين بالمعروف ناهين عن المنكر[2].

وهذا ما رجحه الطاهر بن عاشور وأن المراد بالخطاب جميع الصحابة[3].

---

= العموم أي ولتنظر كل نفس، ذلك أن سياق الآية ليس إخبارا عن قلة من يفعل ذلك وإنما هو أمر يوجه للجميع بلا استثناء. ولو كان الأمر كما زعم ابن المنير لكانت نفس قوله تعالى: (فاليوم لا تظلم نفس شيئا) (يس:٥٤) للتقليل، ولدلّت على قلّة من لا يظلم، وهذا من أقبح الغلط.

(١) تفسير أبي حيان ٣/٢٣، وإلى هذا ذهب سيد قطب أيضاً، انظر في ظلال القرآن ١/٤٤٤.

(٢) انظر تفسير الفخر الرازي ٨/١٨٢.

(٣) تفسير ابن عاشور ٤/٣٩.

نعم إن في هذه الآية حثاً للأمة كلها دون تخصيص لأحد دون أحد لتكون داعية للخير آمرة بالمعروف ناهية عن المنكر مؤمنة بالله ولذلك فالمعنى في الآية على التجريد ومن ليست للتبعيض فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس خاصاً بأحد ومن البراهين على ذلك:

١- أنه ما من أحد إلا وهو راع فكما جاء في الحديث «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» والراعي يأمر وينهى بلا شك في حدود رعيته بيده ولسانه.

٢- أنه ما من مسلم إلا وهو يعلم من الدين أموراً واجبة وأموراً محرمة فمن من المسلمين لا يعرف وجوب الصدق ووجوب الصلاة والزكاة ونحوها ومن منهم لا يعرف حرمة الكذب والزنا والسرقة.... إلخ.

فكيف يرى المسلم أحداً من خاصته يترك مثل هذه الواجبات أو يقع في مثل هذه المحرمات ويتوقف عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويقول لست من أهل العلم والحكمة كيف؟والمسلم مأمور أن يغير المنكر إما بيده أو بلسانه أو بقلبه وذلك بمقاطعة أهل المنكر وهذا فيه نهي عن المنكر، بل كان بعض السلف يعد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الركن السادس من أركان الإسلام فكيف يعدونه كذلك وهو خاص بفئة معينة لذلك لا يصح تخصص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأحد دون أحد.

نعم إن المخصص في مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس الآمرين الناهين بل المأمورين المنهيين حيث لا يأمر كل أحد إلا في حدود رعيته فقط.

٣- أنه جاء بعد هذه الآية قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ فالإيمان بالله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ثالوث متلازم لا يتصور وجود واحد

منفصلاً عن الآخرين.

٤- أن النبي ﷺ ذكر أنه أول ما دخل النقص على بني إسرائيل أنه كان الرجل يرى أخاه على الذنب فينهاه عنه فإذا كان الغد لم يمنعه ما رأى منه أن يكون أكيله وشريبه وخليطه، فضرب الله قلوب بعضهم ببعض ونزل فيهم القرآن ﴿ لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ﴾ الآية [(١)] وهذا وصف لعامة بني إسرائيل ليس للعلماء أو الحكام فقط.

وقد أردت بهذا التفصيل التأكيد على وجهة النظر القائلة بالتجريد في هذه الآية؛ لأن هذا رأي الأقلّيَّة فلا بد من الإتيان بأدلة قويَّة تثبت صحّته، والتجريد في هذه الآية جميل جدّاً، ويجب أن تفهم الآية عليه، وكأنّ هذه الآية تخرج من أمّة محمد ﷺ على كثرتها والتي تدعي أنها متبعة له تخرج منها أمة هي أمته ﷺ بحق والتي من صفاتها ما ذكر في الآية من أمر بمعروف ونهي عن المنكر إلى آخر الآية.

● قوله تعالى: ﴿ كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ ﴾ [آل عمران: ١١٧]

يرى الزمخشري أن هذه الآية تحمل ثلاثة وجوه:

الأول: أن الصّر هو البرد وهذا لا تجريد فيه.

والثاني: أن الصّر وصف للبرد أي فيها قِرّة صر وهذا مثل الأول.

والثالث: أنها على معنى التجريد[(٢)].

واختار ابن المنير الاحتمال الثالث ورجحه[(٣)].وأشار إلى ذلك الآلوسي

---

(١) رواه الترمذي، انظر سنن الترمذي حديث رقم ٣٠٤٧، ٥/٢٥٢، وأبو داود في سننه ٤/١٢١.

(٢) الكشاف ١/٤٥٧.

(٣) انظر الإنصاف ضمن الكشاف ١/٤٥٧.

أيضاً [١].

لكن أبا حيان استبعد أن تكون من التجريد[٢].

ولا أرى في هذه الآية تجريداً لأن هذا ليس من مقامات التجريد فالتجريد ينبغي أن يكون في جملة فعلية أو بمعنى الفعلية فأنت لا تقول زيد منه أسدا ولكن تقول رأيت من زيداً أسداً. هذا ما لحظته في أساليب التجريد التي وجدت.

ثم إن أكثر المفسرين وأهل اللغة على أن الصّر البرد الشديد وذهب بعضهم إلى أنه النار[٣].

فلا نجرد شيئاً من شيء إلّا وهو يصلح أن يوصف به أو يشبه به فنحو رأيت منه عالما أو أسداً يمكنك أن تقول هو عالم أو هو كالأسد ولكن لا يصح أن تقول الريح مثل البرد.

● قوله تعالى: ﴿ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ ﴾ [ سورة المائدة:آية ٨٣ ]

أشار الآلوسي إلى أن هذا التعبير أبلغ من لو قال تفيض عيونهم دمعاً لأن في هذا الأسلوب تجريداً وذلك لكونه جعل الأعين فائضة ثم جرد الأعين الفائضة من الدمع باعتبار الفيض.

ثم يكمل الآلوسي بالقول وحديث التجريد لا ينبغي أن يصدر إلا ممن له معرفة بأساليب الكلام[٤].

أما ابن المنير فيرى أن للتعبير عن هذا المعنى ثلاث مراتب:

أولها: الذي جاء في الآية.

---

(١) روح المعاني ٣٦/٤.

(٢) تفسير البحر المحيط ٥٧/٣.

(٣) التفسير الكبير للفخر الرازي ١٧١/٨.

(٤) روح المعاني ١٦٠/١٠.

ثانيها: أن يقال:فاضت عينه دمعاً.

والثالث: أن يقال:فاض دمع عينه.

وأبلغ هذه التعبيرات الأولى لأنها برزت في صورة التعليل ثم الثانية ثم الثالثة أقلها بلاغة[1].

ولكني أخالف من يرى التجريد في هذه الآية كما أني أخالف ابن المنير في قوله هذه الصياغة أبلغ من هذه دون تروٍ لأن فاضت عينه دمعاً بليغة أيضاً، وقد جاء عليها قوله تعالى: ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾.

لذلك فالذي أراه أن هذا ليس تجريداً وإنما هو من باب مغايرة في الأسلوب لأن أصل العبارة فاض الدمع من أعينهم أو ترى أعينهم فائضا دمعها ومِنْ التي في الآية (مزيدة) فكثيراً ما تزاد الحروف وليست للتجريد لأن الدمع ليس وصفاً للعين، والتجريد لا بد أن يكون بين موصوف وصفة أو ما هو في حكمها وحتى لو قلنا رأيت من أعينهم دمعا لما كان هذا تجريداً بل تعبيراً حقيقياً ومن للإخراج لا للتجريد نحو خرج زيد من المترل.

وقد رجح أبو حيان أن من هنا بمعنى الباء أي تفيض بالدمع وإنما أسند الفيض إلى الأعين على سبيل المجاز وذكر أن ذلك يحتمل المبالغة[2].

● قوله تعالى: ﴿ تُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ ﴾ [الأنعام: ٩٥]

ذكر الزركشي أن بعض المؤولين يجعلون هذه الآية من التجريد أي أن الحيوان كله ميته ثم يحييه الله وهذا معنى التجريد[3].

ولست أرى في هذه الآية تجريداً لأنه لو أراد مجرد الإحياء والإماتة أي أنه

---

(١) الإنصاف ضمن الكشاف ١/٦٣٩.

(٢) تفسير البحر المحيط ٤/١٠.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٣/٤٤٩.

يميت الحي ويحيي الميت لقال ذلك صراحة وقد جاء في آيات أخرى أنه سبحانه يحيي ويميت.

ثم إنا إذا جعلنا في إحدى الجملتين تجريداً لزم أن نجعل في الأخرى تجريداً لأنهما متعاطفتان وفي معنى واحد ونسق واحد إلا أننا لا يصح أن نفهم قوله تعالى: ﴿ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ﴾ على التجريد لأن ذلك يجعلها بلا معنى فكونه سبحانه يجعل من الحي ميتاً يعني يميته فذلك ليس آية لأن الإنسان أو الحيوان قد يقتل الحي ويجعل منه ميتا، فالكافر الذي حاج إبراهيم وقال أنا أحيي وأميت جعل إبراهيم يغير حجته لأن هذا مما يقدر عليه البشر.

لذلك فالمعنى الذي في الآية هو أن الله يخرج فعلاً من الحي شيئاً آخر مختلفا ميتاً، ويخرج من الميت شيئاً آخر مختلفاً حياً بغض النظر عن المراد من ذلك سواء أأريد بذلك البيضة والدجاجة أم النطفة والبشر أم غير ذلك.

فكلمة يخرج تتعدى بمن والتعبير في الآية على ظاهره لا تجريد فيه.

- قوله تعالى: ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]

يرى الآلوسي أن التعبير في هذه الآية قد يكون على طريقة جد جده ومن ابتدائية. ويجوز أن يراد التجريد ومن بيانية أي ينزغني منه نازغ. ويجوز أن يراد بالنازغ وسوسة الشيطان[١].

ولكني أرى أن هذه العبارة ليست على شاكلة التجريد فالنزغ فعل الشيطان والتجريد لا يكون لفعل من فاعله، لأن الفعل يكون من الفاعل من غير تجريد، فلو قلت رأيت من فلان شجاعة لم يكن هذا تجريدا، وإنما يصح لو قلت: رأيت منه بطلاً، وانتزعت موصوفاً من موصوف، وقد تنزع صفة من صفة لامن موصوف، ولذلك فالآية على طريقة جد جده وهي من إسناد الفعل

(١) روح المعاني ٢٤/١٢٤.

إلى مصدره وهذا من المجاز العقلي، فالآلوسي حين فسر النزع بالنازغ، لم يكن مصيباً.

● قوله تعالى: ﴿ فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ ﴾ [يونس: ٩٢]

يقول الآلوسي وحمل بعض الأفاضل الكلام على التجريد، وجوزوا أن تكون الباء زائدة وبدنك بدل بعض من ضمير المخاطب كأنه قيل ننجي بدنك[١].

وليس في هذه الآية تجريداً – كما ترى – وليست الباء مزيدة لأن المزيدة إذا حذفت استقام المعنى فلو قلنا ننجيك بدنك لم يستقم ولكنها على طريقة العرب في نحو هذا التعبير نحو قول الراجز:

اللَيلُ داجٍ والكِبَاش تنتطِح     ومَن نَجَا برأسه فَقَد ربح

فهم يقولون نجا برأسه وسلم بروحه وهكذا، وهذا شكل من الأداء اللغوي لا ينبغي أن نبحث فيه عن دلالة بلاغية.

ذكر الأخفش أن بعضهم رأى أن معنى ببدنك أي: بلا روح ، وهذا معنى مستقيم أيضاً وكأن الباء جاءت عوضاً عن المحذوف[٢].

● قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً ۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ ۚ ﴾ [هود:١٧]

علق على ذلك الآلوسي فقال:(من) إما بيانية وإما تبعيضية علماً أن القرآن ليس كله شاهداً وليس من التجريد على ما توهم الطيبي وروي عن ابن عباس و مجاهد وغيرهما أن البينة القرآن والشاهد جبريل عليه السلام.

ويتلو من التلاوة لا التلو وضمير منه لله تعالى وقيل الشاهد لسانه ؛

(١) روح المعاني ١٨٣/١١.

(٢) معاني القرآن للأخفش ج٢ ص٥٧٣.

ويتلوه من التلاوة ومن للتبعيض من الرسول ﷺ[١].

ولكني أفهم من الآية غير الذي فهمه العلماء منها مما سبق وذلك أنني لا أرى صحة رأي من ذهب إلى أن الشاهد جبريل والضمير في (منه) يعود إلى الله إذ لا يستقيم الكلام العربي بهذه الطريقة، فالضمائر إذا توالت وكانت من نوع واحد عادت إلى مرجع واحد، فمنه إذا كانت تعود إلى الله مع أنه غير مذكور في السياق فالهاء أيضا في يتلوه يجب أن تعود إلى المرجع نفسه ولو عاد الضمير إلى الله لما صح المعنى. ثم إن يتلوه ليس من التلاوة و إلا لما عطف بالواو مادامت البينة هي القرآن ولكان السياق: أفمن كان على بينة من ربه يتلوها شاهد منه؛ من غير عطف وبضمير المؤنث، وإنما المراد يتلوه من التلو لأن التلو يستلزم أن يكون هناك شيء متقدم والفاعل تال له. فالتالي هو القرآن والمتقدم هو كتاب موسى لأنه قال ومن قبله كتاب موسى فلما جاءت قبل عرفنا أن هناك بعد؛ وهو معنى يتلوه.

ويخيل لي أن الآية تصف قوماً كانوا على معرفة بالمسيحية ديانة عيسى عليه السلام وهم كذلك على علم باليهودية التي هي قبل المسيحية ثم جاءهم القرآن تلو ذلك مصدقا لما بين يديه من الكتاب فكانت عندهم ثلاثة براهين على هذا الحق خاصة أن الكتب السماوية بشرت برسالة محمد ﷺ، فالبينة لعلها المسيحية. والشاهد القرآن، ومنه أي من هذا الحق أو الوحي أو من جنسه، أو نوعه، ولذلك جاء هذا الاستفهام للاستغراب من أن يكون من هؤلاء الذين جاءتهم هذه البراهين السابقة واللاحقة ، كمن لم يأتهم نذير أو نحو ذلك.

- قوله تعالى: ﴿ وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا ﴾ [ هود ٣٧].

يرى الآلوسي أن الباء للملابسة والأعين حقيقة في الجارحة والجمع للمبالغة وذكر أن بعض العلماء زعموا أن الأعين بمعنى الرقباء وأنه من التجريد،

---

(١) روح المعاني ١٢/٢٧. والفراء يرى أن الذي على بينة هو النبي ﷺ ويتلوه من التلاوة والشاهد جبريل عليه السلام والهاء تعود للقرآن. (معاني القرآن ج٢ ص ٦ ).

وأن انتزع من نفس الشيء شيئاً آخر مثله، وقد جرد هنا من ذات المهمين جماعة الرقباء وهو سبحانه الرقيب.

وذكر أن هناك من فسر الأعين بالملائكة الذين جعلهم الله عيوناً[1].

أما الشيخ ابن عثيمين رحمه الله فيرى أن ظاهر اللفظ غير مراد ويرجح ما ذهب إليه بعض السلف أن المراد بمرأى مني فإن الله إذا كان يكلؤه بعينيه لزم أن يراه ولازم المعنى الصحيح جزء منه[2].

والحقيقة أنه ليس في الآية تجريداً وليس هذا على طريقة التجريد أبدا وإنما فيها مجاز من إطلاق الآلة وإرادة عملها نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱجْعَل لِّى لِسَانَ صِدْقٍ فِى ٱلْءَاخِرِينَ ﴾ فالمراد به ما يقوله اللسان من الذكر الحسن.

وما ذكر ابن عثيمين من أنها تجري بمرأى مني هو الصواب، والله أعلم.

● قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَا وَسُلْطَـٰنٍ مُّبِينٍ ﴾[هود: ٩٦]

يرى الزمخشري أن في هذه الآية وجهين لم يذكر منها التجريد:

أحدهما: أن في هذه الآيات سلطاناً مبيناً لموسى.

والوجه الآخر: أن المراد بذلك العصا لأنها أبهر الآيات[3].

أما بعض العلماء فعدوا هذا من التجريد لأن السلطان المبين هو الآيات نفسها فجرد منها سلطانا وحجة[4].

ولكن لعل السلطان المبين هو الحجة كما ذهب إلى ذلك أبو حيان[5]

---

(١) روح المعاني ٤٩/١٢.

(٢) القواعد المثلى في أسماء الله الحسنى لابن عثيمين ص٣٢٣-٣٢٤.

(٣) الكشاف ٢٩١/٢.

(٤) روح المعاني ١٣٢/١٢.

(٥) تفسير البحر المحيط ١١٠/٥.

والتي هي بالكلام سواء كان بجدالهم بنصوص التوراة أو بجدالهم بكلامه وأسلوبه، أما الآيات فهي الآيات التسع التي ذكرها الله في قوله: ﴿ فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ ﴾ [الآية ]

ثم إنه لو كانت الحجة هي الآيات فليس هذا تجريدا أيضا لأن التجريد لا يكون بالواو. والعطف يقتضي المغايرة.

● قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾ [النحل ٥٤].

قال الزمخشري منكم للبيان لا للتبعيض كأنه قال: إذا فريق كافر وهم أنتم ويجوز أن يكون فيهم من اعتبر كقوله: ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ﴾ [الآية] [١].

وقد رأى الآلوسي أن الأمر يحتمل هذين الاحتمالين أيضاً، وأن (من) قد تكون للتبعيض وقد تكون للتجريد و إلّا فليس هذا من مواقع التجريد كما قال[٢].

ولكني أرجح أن (من) هنا للتبعيض لأن القرآن قد بين أن منهم مقتصداً ثم إن كلمة «فريق» تعني بعضا منكم والتجريد لا يكون للبعض من الكل وإنما يكون للكل من الكل فتجرد من الشخص شخصاً ومن الأمة أمة أو نحو ذلك والفريق في القرآن يرد دائما للدلالة على فرقة من فرق. ثم إن المعهود في التجريد أن يتقدم حرف التجريد قبل المجرد أما في هذه الآية فكلمة فريق جاءت بعد الحرف. وكل ذلك يؤيد بل يؤكد أن لا تجريد في الآية خصوصا والعلماء بدوا وكأنهم مترددون في الترجيح بين الدلالتين (البيان والتبعيض) والله أعلم.

● قوله تعالى: ﴿ وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾[الكهف ١٠]

ذكر الزمخشري أن هذه الآية تحتمل أمرين إما أن يراد بالأمر مفارقتهم

---

(١) الكشاف ٤١٣/٢.

(٢) روح المعاني ١٦٥/١٤.

للكفار ويحتمل أن يراد التجريد أي اجعل أمرنا رشدا كله[1].

ويرى الآلوسي أن هذه الآية تحتمل التجريد للمبالغة[2].

أما أنا فلست أرى في هذه الآية تجريداً بل أرى أنّ المراد هيئ لنا من أمرنا هذا رشدا أي اكتب لنا فيه رشدا وأن (من) هنا بمعنى في فهي قد ترد كذلك نحو قوله تعالى: ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾ [الجمعة ٩] [3]. أي في يوم الجمعة.

ولأن الرشد والأمر كلاهما معنوي وكلاهما عام الدلالة وغير واضح انتزاع أحدهما من الآخر.

● قوله تعالى: ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾ [مريم: ٥ – ٦]

قرأ علي وابن عباس يرثني وارث من آل يعقوب وعدّه ابن جني من التجريد على أنه يرثني منه وارث وهو الوارث وإلى ذلك ذهب الزركشي [4].

كما ذكر الزمخشري أن المراد يرثني به وارث وأن هذا من التجريد في علم البيان والمراد بالإرث ارث العلم والنبوة ليس المال لأن الأنبياء لا تورث كما ذكر أن هناك من ذهب إلى أن من للتبعيض لأن آل يعقوب لم يكونوا كلهم أنبياء ولا علماء[5].

وقد عده البيضاوي والآلوسي من التجريد[6].

---

(١) الكشاف ٤٧٣/٢.

(٢) روح المعاني ٢١١/١٥.

(٣) مغني اللبيب ص٤٢٤.

(٤) البرهان في علوم القرآن ٤٤٩/٣.

(٥) الكشاف ٥٠٣/٢.

(٦) تفسير البيضاوي ٢٩/٢؛ روح المعاني ٦٣/١٦.

وعلى هذه القراءة فيجوز أن تكون على سبيل التجريد أما على قراءة:يرثني ويرث من آل يعقوب فلا تجريد فيها.

● قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَـٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ [الفرقان ٥٩]

يرى الزمخشري أن المراد فسل رجلاً خبيرا به وبرحمته أو فسل بسؤاله خبيراً كقولك رأيت به أسداً والمعنى سألته فوجدته خبيراً[١].

ورجح أبو حيان وجود التجريد في هذه الآية[٢].

أما الآلوسي فذكر أوجهاً لها:

الأول: أن به صلة لـ«خبيراً» ولكنه قدم من أجل رؤوس الآي.

الثاني:أنه روي عن ابن عباس أن الخبير جبريل عليه السلام.

الثالث:أن المراد بالخبير من كان على علم من أهل الكتاب بالكتاب.

الرابع: التجريد[٣].

أما ابن هشام فيرى أن الباء بمعنى «عن» أي فاسأل عنه خبيراً[٤].

والحقيقة أنني أرى أن أصحّ هذه الأوجه هو التجريد لأن سؤال جبريل إنما هو سؤال الله تعالى لأن جبريل مبلغ عند الله.

ولا أعتقد صحة رأي من ذهب إلى أن المراد بالخبير من علم من أهل الكتاب لأنهم لن يكونوا أعلم بالله من النبي ﷺ أو جبريل عليه السلام ولم يكن ليصرفه الله إلى سؤال أهل الكتاب في الوقت الذي يمده فيه الوحي بما يحتاجه، ولا يمكن أن يوصي الله نبيه ﷺ بأن يسأل أهل الضلال والزيغ، ليتعلم منهم التوحيد أو بعض صفات الله تعالى.

(١) الكشاف ٩٨/٣.

(٢) تفسير البحر المحيط ٦١٥/٦.

(٣) روح المعاني ٣٩/١٩.

(٤) مغني اللبيب ص١٤١.

كما أني لا أرى صحة رأي من قال إنّ المراد (فاسأل خبيراً به) وأنه قد تقدم الجار والمجرور مراعاة الروس الآي؛ لأنّ التقديم إذا كان ملبساً لا يصحّ وتقديم الجار والمجرور وجعله بعد الفعل مباشرة يؤدي إلى اللبس؛ لأنه سيتعلق بـ(اسأل ) الأقرب، وهو في الحقيقة متعلق (بخبير) لذلك قال البلاغيون في قوله تعالى: ﴿وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه﴾ [غافر: آية ٢٨].

إن الجار والمجرور لو تأخر وألصقت الصفة بالموصوف لالتبس الأمر وظن أن الرجل يكتم إيمانه من آل فرعون [١].

● قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ [الفرقان: آية ٧٤].

يقول الزمخشري: "فإن قلت (من) في قوله من أزواجنا ما هي؟ قلت: يحتمل أن تكون بيانية كأنه قيل: هب لنا قرة أعين، ثم بينت القرة وفسرت بقوله: ( من أزواجنا وذرياتنا..) وهو من قولهم: رأيت منك أسداً، أي أنت أسد [٢]. وما ذهب إليه الزمخشري أراه صحيحاً، فالإنسان عندما يدعو ربَّه أن يسعده بذريته لا يخص بعضهم دون بعض وإنما يدعو بأن يجعلهم جميعاً قرَّة أعين، ولكن جاءت من هنا كأنها للتبعيض وليست كذلك مما جعلها تزيد المعنى تأكيداً كما في تأكيد المدح بما يشبه الذّم؛ لأنّ من هنا كأنها تستثني بعضهم في الظاهر للذم ولكن هي في الحقيقة لم تستثن أحداً بل شملت الجميع. وهذا من أحسن البلاغة وأجمل البراعة.

● قوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب ٢١]

يرى الزمخشري أن هذه الآية تحتمل وجهين:

الأول:أنه في نفسه أسوة حسنة كما تقول في البيضة عشرون منّاً من

---

(١) الإيضاح: ج١ ص٢٣١.

(٢) الكشاف ج٣ ص ١٠٢.

الحديد وكلها هذا المبلغ من الحديد.

الثاني:أن فيه خصلة من حقها أن يتأسى بها وتتبع هي المواساة بنفسه[١].

وذهب الآلوسي إلى أن الآية يجوز أن تكون من التجريد وأن الأسوة بمعنى القدوة وأن هذا التجريد للمبالغة في كونه ﷺ قدوة[٢].

نعم إنني أرى أن هذه الآية من التجريد حيث جُرد لهم من رســول الله ° الأسوة لتكون شاخصة أمامهم فيقوى أثرها في أذهانهم ولو لم يرد التجريد لقال لقد كان لكم رسول الله أسوة. فليس من معنى لحرف الجر هنا غير التجريـــد، وهذا من أحسن مواقعه.

ولم تخصص الآية صفة من صفاته ° كما أشار إلى ذلك الزمخشري فالآيــة عامة وكل صفاته ﷺ هي محل اقتداء واتساء.

- قوله تعالى: ﴿ لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ ﴾ [فصلت ٢٨]

فقد عدها ابن جني من التجريد وقال عن النار هي دار الخلد[٣].

وقال الزمخشري:معناه أن النار هي نفسها دار الخلد كقوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [٤].

والقزويني يستشهد على التجريد بهذه الآية ويقول ليس المعنى على تشبيه جهنم بدار الخلد إذ هي نفسها دار الخلد[٥].

وفي هذه الآية لا أستبعد التجريد لكني لا أرجحه لأني أفهم من الآية معنى مختلفاً، فالدار هنا ليست البناء المعروف للسكن، وإنما المراد وصف لحياة معينة كما

(١) تفسير الزمخشري ٣/٢٥٦.

(٢) روح المعاني ٢١/١٦٧.

(٣) الخصائص ٢/٤٧٤.

(٤) الكشاف ٣/٤٥٢.

(٥) الإيضاح ٣/١٠١.

يقال للدنيا دار وللآخرة دار؛ لأن كلا منهما حياة معينة يمكث فيها الإنسان زمناً والآخرة هي دار الخلود، والمقصود لهم في النار الخلود وليست (في) للتجريد وإنما هي ظرفية، فهم فعلاً في النار كما قال تعالى: (وهم فيها خالدون). والقرآن يوضح بعضه بعضاً فكأنه قال لهم فيها مكث الخلود، والله أعلم.

● قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ [ق: ٣٧]

ذكر السجلماسي أن في هذه الآية تجريداً في قوله إن في ذلك لذكرى[١]. وذهب إلى ذلك الزركشي أيضاً [٢].

ولست أرى أثراً للتجريد في هذه الآية وإنما هذا نوع من الاستعمال اللغوي كما في قوله تعالى عن التوراة: (فيها هدى ونور) [سورة المائدة، آية: ]. وإن كانت كلها هدى وكلها نور، لكني لا أرى التجريد مراداً هنا؛ لأن هذا استعمال لغوي، والتجريد غالباً ما يسبقه فعل يتعلق الحرف به، وهنا جملة اسمية لا توحي بالتجريد ولا تدل عليه.

● قوله تعالى: ﴿ أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُوْلَٰٓئِكُمْ أَمْ لَكُم بَرَآءَةٌ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ [القمر ٤٣]

قال الآلوسي ويجوز أن يعتبر في أكفاركم ضرب من التجريد الذي ذكروه في نحو: لهم فيها دار الخلد، فكأنه جرد منهم كفارا وأضيفوا إليهم، وفي ذلك من المبالغة ما فيه. ويجوز أن يكون هذا وجها للعدول على أنتم وربما يترجح به كون الخيرية المنفية باعتبار لين الشكيمة في الكفر[٣].

ولكن لا أرى هذا تجريداً فالخطاب لأهل مكة أو قريش ولعل المراد

---

(١) المنزع البديع ص٢٨١.

(٢) البرهان في علوم القرآن ٣/٤٤٩.

(٣) روح المعاني ٢٧/٩٢.

بالكفار من يموت منهم على الكفر ويلقى العذاب.

فالكفار إذن على أنواع والمقصود ذلك الصنف الذي بُلّغ وقامت عليه الحجة ومات على الكفر فإنه سيعذب كما عذب من قبله وليست هناك ميزة لكفار قريش الذين من هذا النوع على بقية الكفار من الأمم الأخرى.

وليس هذا من مقامات التجريد والكلام فيه استفهام والتجريد لم نعهد أنه جاء مع استفهام ثم إن كفار مضافة إلى الضمير ولم نعهد أن يضاف المجرد إلى المجرد منه.

ولذلك ذكر أبو حيان: أن الخطاب لأهل مكة والمراد فهل أنتم خير ممن سبقكم من الكفار فلا تعاقبون على الكفر[١].

- قوله تعالى: ﴿ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ﴾ [الرحمن ٣٧].

يقول الزمخشري وقرأ عمرو بن عبيد فكانت وردةٌ كالدهان بمعنى فحصلت سماء وردة وهو من الكلام الذي يسمى التجريد[٢].

وعدّ البيضاوي هذه القراءة من التجريد وكان تامة[٣].

وذكر الآلوسي أن المراد بقوله تعالى: ﴿ فَكَانَتْ وَرْدَةً ﴾ أي صارت كلون الوردة في الإحمرار وفي الكلام تشبيه بليغ.

أما على قراءة الرفع فهو من التجريد[٤].

ولم أجد قراءة الرفع من القراءات الصحيحة بل ولا حق القراءات الشاذة من خلال الكتب التي اطلعت عليها ولكن أوردها بعض التفاسير[٥].

---

(١) تفسير البحر المحيط ٢٥٩/٨.

(٢) الكشاف ٤٨/٤.

(٣) تفسير البيضاوي ٤٤٣/٢.

(٤) روح المعاني ١١٣/٢٧.

(٥) انظر معجم القراءات ٢٧٠/٩.

وهذه الآية من الآيات التي صعب عليّ الحكم عليها؛ لاختلاف المفسرين في المراد بالوردة وكذلك الدهان، ثم إنني لا أظن على قراءة من قرأ بالفتح أن هذا من التشبيه إذ كيف يشبهها بالوردة ثم يشبهها مباشرة بالدهان، أظن هذا لو كان أسلوب تشبيه لقال أو كالدهان مثلا، ولذلك أظن أن لفظ (وردة) مشتمل على معنى الانشقاق كأنما قال فصارت منشقة بصفة معينة كالدهان والله أعلم. أما قراءة الرفع فلم أجد لها دلالة تستقيم معها.

ومن جعل كان تامة لا أراه مصيبا فإن كان إذ كانت تامة كان بمعنى وُجِد ولا يصلح وضع كلمة وجد هنا وإنما الذي يصلح هو كان الناقصة أو صار أيضاً؛ فيصلح أن يقال فصارت وردة كالدهان، لذلك لا أجد من أثر لوجود التجريد في هذه الآية على قراءة الرفع.

علماً بأن محمود الحلبي قد علّق على رأي من ذهب إلى أن المراد فكانت منها وردة قائلاً فيه نظر[1]؛ مما يعني استبعاده لهذا الأمر، والله أعلم.



(١) حسن التوسل في صناعة الترسل ص١١.

## الخاتمة

هذه الآيات التي أشار بعض العلماء إلى وجود التجريد فيها، وهي تقارب العشرين آية لكن نفيت وجود التجريد في أكثرها ورأيت أن العلماء قد حملوا بعض الأساليب القرآنية مالا تحتمله من المعاني وكان الأولى أخذ الحيطة والحذر حين التعامل مع أسلوب القرآن الكريم فمن الخطأ تطبيق القاعدة البلاغية على النص القرآني من غير ترو ولا تأمل.

وقد بينت هذه الدراسة أن التجريد الذي جاء في القرآن هو الذي يكون بحرف ولم يأت النوع الآخر الخفي ربما لأن القرآن كتاب مبين.

كما أنه لم يأت فيه التجريد مع صورة تشبيهية نحو رأيت من زيد أسداً لأن فيه مبالغة تصل إلى حد الكذب والقرآن منزّه عن هذا بل كان التجريد في القرآن أسلوباً معبراً أصدق التعبير مؤثراً غاية التأثير من غير تزييف ولا تضخيم، وماذلك إلا لأنه كتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

أسأل الله أن أكون قد وفقت في أحكامي وأنا -مجتهد؛ والمجتهد مثاب أخطأ أو أصاب.

والحمد لله كثيراً أولاً وأخيراً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.



# المصادر والمراجع

١ . الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال – لأحمد بن المنير الإسكندري المالكي (مطبوع ضمن الكشاف ) كما سيأتي بعد قليل.

٢ . أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي) لناصر الدّين عبد الله بن عمر البيضاوي – مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط٢، عام ١٩٦٨م.

٣ . الإيضاح للخطيب القزويني (مطبوع ضمن بغية الإيضاح) كما سيأتي.

٤ . الإيضاح للقزويني بشرح الشيخ عبد المنعم خفاجي، مكتبة الكلّيات الأزهريّة، القاهرة، ط٢.

٥ . بحوث في البلاغة والنقد د. محمد الشحات أبو ستيت، مطبعة الأمانة، مصر ط١، ١٤١٢هـ.

٦ . البرهان في علوم القرآن لبدر الدّين محمّد الزّركشي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة.

٧ . بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح للشيخ عبد المتعال الصعيدي.

٨ . تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي لمحمّد المباركفوري، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١ عام ١٩٩٠م.

٩ . تفسير الفخر الرّازي (التفسير الكبير مفاتح الغيب) لمحمد بن ضياء الدّين الرّازي، دار الكتب العلميّة، طهران، ط٢.

١٠ . تفسير ابن عاشور (التحرير والتنوير ) لمحمّد الطاهر بن عاشور، الدّار التونسيّة للنّشر.

١١ . حسن التوسّل في صناعة الترسّل لمحمود بن سليمان الحلبي، مطبعة أمين أفندي بمصر عام ١٣١٥هـ.

١٢ . الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النّجار، دار الكتاب العربي ببيروت.

١٣ . دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمّد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

١٤ . روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٥ . سنن أبي داود لأبي سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق محمود محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت.

١٦. شروح التلخيص (للسعد والمغربي والسبكي والقزويني والدسوقي) دار الكتب العلميّة، بيروت.

١٧. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة بن علي العلوي – دار الكتب العلميّة.

١٨. فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن حجر العسقلاني، المكتبة العصريّة، بيروت عام ٢٠٠٢م.

١٩. في ظلال القرآن لسيد قطب، دار الشروق، بيروت، ط٧ عام ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

٢٠. القواعد المثلى في أسماء الله الحسنى، للشّيخ محمّد بن صالح بن عثيمين.

٢١. الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل لجار الله محمود الزّمخشري، دار الفكر، ط١، عام ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

٢٢. المثل السّائر لضياء الدّين ابن الأثير، تحقيق أحمد الحوفي ود. بدوي طبانة، دار النهضة مصر، ط٢.

٢٣. معاني القرآن للأخفش (سعيد بن مسعدة) دراسة وتحقيق د. عبد الأمير محمد الورد، عالم الكتب بيروت.

٢٤. معترك الأقران في إعجاز القرآن لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق علي محمد البدجاوي، دار الفكر العربي.

٢٥. معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق.

٢٦. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدّين ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك ود. محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت ط٥ عام ١٩٧٩.

٢٧. مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف السكاكي، دار الكتب العلميّة بيروت، ط١ عام ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٢٨. المنـزع البديع في تجنيس أساليب البديع للقاسم الأنصاري السجلماسي.

❋ ❋ ❋

# فهرس الموضوعات



❁❁❁